

إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

سلسلة الرسائل العلمية

١



قَوَاعِدُ
بِقَدِّ الْقِيَامِ الْقُرْآنِيِّ
دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

تَأَلَّفَتْ

د. عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُرَاقَةَ سَيْسِي

تَقَدَّمَ

أ.د. إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الدُّوسَرِيِّ

أَسَازُ الدِّرَاسَاتِ الْعُلَمِيَّةِ

بِإِثَارَةِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْكُوفِيِّ

مكتبة
غزاهل بنحو الـ



إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
سلسلة الرسائل العلمية
①



قَوَاعِدُ نَقْدِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ دِرَاسَةٌ نَظْرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

تَأَلِيفُ

د. عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُرَّاقَةَ سَيْسِي

تَقْدِيمُ

أ.د. إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعِيدِ الدُّوسَرِيِّ

أَسْتَاذُ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا
جَامِعَةِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ شُعْرُبَانَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ

دارُ الرِّسَالَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قواعد
نقد القراءات القرآنية

المستعمل
عبدالله بن محمد

ح) دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سيسي، عبد الباقي عبد الرحمن

قواعد نقد القراءات/ عبد الباقي عبد الرحمن سيسي - الرياض ١٤٢٩هـ

٦٧٢ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠١١-٢٩-٤

أ.العنوان

١- القرآن - القراءات والتجويد - تاريخ

١٤٢٩/٦٥٦٧

ديوي ٢٢٨

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٦٥٦٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠١١-٢٩-٤

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

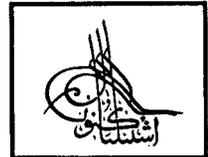
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



تقديم

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد :
فقد حفلت مصادر القراءات بنصوص كثيرة وقيمة في نقد القراءة واختيارها
وترجيحها؟

وظلت المكتبة القرآنية تنقل تلك النصوص وتفيد منها في تضاعيف
مؤلفاتها ، حتى قيض الله لهذا الموضوع فضيلة الأخ الدكتور / عبدالباقي بن
عبدالرحمن ابن سراقه سيدي ، حيث اعتنى بجمع ما تفرّق منه في قواعد محكمة
ومصطلحات دقيقة واستقراء علمي رصين شمل أسانيد القراءات ومتونها ،
مضمناً ذلك كله وما يتصل به في هذا الكتاب الفريد .

والحق أن هذا الكتاب يعدّ إضافة علمية متميزة في علم القراءات لما حواه من
علم غزير ، ولما انتهى إليه من نتائج مهمة تستوجب التنويه والإشادة .
فجزى الله مؤلفه خير الجزاء وأجزل له الأجر والثوبة ونفع بعلمه . آمين .

أ.د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري

أستاذ الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد:

فإن الاهتمام بالقراءات القرآنية والاشتغال بها من أفضل ما يتشرف به الإنسان؛ لأنها من علوم القرآن الأصيلة التي حظيت بعناية العلماء منذ نشأتها إلى يومنا هذا إقراءً وتأليفاً.

إن العلماء قد اهتموا بنقد القراءات اهتماماً كبيراً في وضع لبنات النقد رواية ودراية كاهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً وممتناً، وهو علم موروث من عهد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم؛ فلذلك لم يدع علماء القراءات جانباً من جوانب القراءات القرآنية سنداً أو ممتناً إلا حرّروه تحريراً دقيقاً؛ للتمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور والشاذ؛ وكان ذلك تحقيقاً لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ونظراً لما حظي به علم القراءات من عناية جهابذة علماء الأمة، وموضوع قواعد نقد القراءات بوجه مخصوص؛ وبأنه ذو أهمية ضرورية؛ إذ به يُميّز بين القراءات الصحيحة والشاذة وقع اختياري عليه بعنوان: (قواعد نقد القراءات، دراسة نظرية تطبيقية)؛ لتسجيله رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القرآن وعلومه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أولاً: أن الموضوع يتعلق بأمرين مهمين هما علم الرواية، وعلم الدراية، ومعلوم أن علم الرواية من خصوصية هذه الأمة المحمدية، وبه حفظ الله كتابه، وسنة نبيه محمد.

ثانياً: الحاجة الملحة للكتابة في هذا الموضوع، وما يتصل به؛ إذ تستدعي دراسة معرفة القواعد التي من خلالها تتم عملية نقد القراءة؛ ليتمكن من تحييص القراءات، وفهم أقوال العلماء في ذلك من حيث القبول والردّ.
ثالثاً: أن الموضوع فيما أعلمه لم يكتب فيه أحد بحثاً مستقلاً، فهو موضوع جديد يحتاج إلى تتبع، واستقراء، وجمع ما تفرق منه في مكان واحد.

أهداف البحث:

أولاً: إبراز قواعد نقد القراءات ودراستها، وبيان موقف العلماء منها.
ثانياً: بيان مصطلحات العلماء في نقد القراءات.
ثالثاً: إيضاح الفرق بين القواعد التي يستخدمها القراء في نقد القراءة، وبين منهجهم في اختيار القراءة، وترجيحها.
رابعاً: الردّ على من أنكر القراءات المتواترة، أو بعضها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث عن هذا الموضوع في الرسائل العلمية، والاتصال بالجامعات، والمراكز العلمية؛ فإني لم أقف على أحد كتب فيه بحثاً مستقلاً، أو رسالة علمية، بيد أن هناك الرسائل الجامعية في اختيارات أبي عبيد، وابن جرير الطبري، ومكي بن أبي طالب، - وأيضاً - من خلال قراءتي عن الموضوع وجدت في إحدى الرسائل الجامعية من جعل هذا الموضوع من توصياته.
فقد أوصى الدكتور/ عبد المهيم بن عبد السلام طحان في رسالته للدكتوراه، وهي تحقيق "جامع البيان في القراءات السبع المشهورة" لأبي عمرو الداني بدراسة موضوع منهج نقد الرواية عند القراء، وذلك قبل ما يقرب من عشرين سنة في عام (١٤٠٦هـ) مما زادني تشجيعاً على مواصلة البحث فيه.
ومادة هذا الموضوع مبثوثة في كتب القراءات المعتمدة وعلوم القرآن، وأرجو

أن أكون موفقاً في جمع شتات ما تفرق منها، ودراسته في هذه الرسالة العلمية،
والله الموفق.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وفهارس،
وهي على النحو الآتي:

المقدمة: تتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث،
والدراسات السابقة، وخطته، ومنهجه.

التمهيد: يتضمن مفهوم نقد القراءات.

الباب الأول: قواعد نقد القراءات في عهد النبي ﷺ، والتابعين
وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قواعد نقد القراءات في عهد النبي .
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن.
المبحث الثاني: مخالفة القراءة ما تلقاها الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ.
المبحث الثالث: ما كان منسوخاً تلاوة.

الفصل الثاني: قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.
وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مخالفة القراءة للغة قريش.
المبحث الثاني: مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً.
المبحث الثالث: مخالفة القراءة للعرضة الأخيرة.
المبحث الرابع: مخالفة القراءة لرسم المصحف.
المبحث الخامس: مخالفة القراءة للمعنى الظاهر.
الفصل الثالث: قواعد نقد القراءات في عهد التابعين.
وفيه مبحثان.

- المبحث الأول: مخالفة القراءة للسنة المتبعة في القراءة.
- المبحث الثاني: مخالفة القراءة للقواعد اللغوية.
- الباب الثاني: قواعد نقد القراءات عند العلماء.**
- وفيه ثلاثة فصول:
- الفصل الأول: قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند.
- وفيه ستة مباحث:
- المبحث الأول: ضعف الرواة والطرق.
- المبحث الثاني: مخالفة القراءة للأثر.
- المبحث الثالث: عدم شهرة القارئ بالإقراء.
- المبحث الرابع: انفراد القارئ وشذوذه.
- المبحث الخامس: مخالفة القارئ لما استقرّ عليه رأي المحققين.
- المبحث السادس: ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية.
- الفصل الثاني: قواعد نقد القراءات المتعلقة بالرسم.
- وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار.
- المبحث الثاني: مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار.
- المبحث الثالث: مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً.
- الفصل الثالث: قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة.
- وفيه أربعة مباحث:
- المبحث الأول: مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة.
- المبحث الثاني: مخالفة القراءة القواعد النحوية.
- المبحث الثالث: مخالفة القراءة القواعد الصرفية.
- المبحث الرابع: مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم.

الباب الثالث: موقف العلماء من نقد القراءات:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أشهر الأئمة النقاد من العلماء.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: النقاد من أهل الاختيار.

المبحث الثاني: النقاد من أهل الأداء.

المبحث الثالث: النقاد من المفسرين.

المبحث الرابع: النقاد من المحدثين.

المبحث الخامس: النقاد من الفقهاء.

المبحث السادس: النقاد من اللغويين.

الفصل الثاني: أشهر الكتب التي عنيت بنقد القراءة، وموقف

العلماء منها.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: كتب القراءات التي عنيت بالأسانيد.

المبحث الثاني: كتب توجيه القراءات.

المبحث الثالث: كتب معاني القرآن.

المبحث الرابع: كتب التفسير.

المبحث الخامس: كتب علوم القرآن.

المبحث السادس: كتب اللغة.

الفصل الثالث: مصطلحات العلماء في نقد القراءات.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات ردّ القراءات.

المبحث الثاني: مصطلحات تضعيف القراءات.

المبحث الثالث: مصطلحات اختيار القراءات.

المبحث الرابع: مصطلحات ترجيح القراءات.

الخاتمة: فيها أهمّ نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس:

[١] ثبت المصادر والمراجع.

[٢] فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

أتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، والوصفي

التحليلي، وذلك وفق المنهج العلمي الآتي:

* جمع ما تفرق من قواعد نقد القراءات في كتب القراءات التي عُنيَت

بالأسانيد وكتب توجيه القراءات، وكتب معاني القرآن وتفسيره وعلومه،

وكتب اللغة.

* عرض ودراسة القواعد التي ينتقد بها العلماء القراءة، ومناقشتها مع بيان

وجه ما يجوز به القراءة، وما لا يجوز موضحاً بالأمثلة.

* دراسة طبقات من اعتنى بنقد القراءات من العلماء شهرة واهتماماً،

وأشهر الكتب التي عُنيَت فيها نقد القراءات تحريراً وتنقيحاً، رواية ودراية.

* كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني على رواية حفص عن عاصم، مع

ترقيم الآيات بالعدّ الكوفي، وعزوها إلى سورها.

* ضبط القراءات الصحيحة، مع مراعاة اتباع مصاحف الأمصار في ذلك

كلّه، وعزوها إلى تلك المصاحف، ومن قرأ بها من القراء العشرة، ومع ذكر

فاصلة منقوطة بين السبعة المشهور والثلاثة المتممة للعشرة.

* تخرّيج القراءات من مصادرها الأصيلة، مع عزو القراءات إلى قارئها، إذا

كانت صحيحة مما يقرأ به، وإلا اكتفيت القول بشذوذها.

* تخرّيج الأحاديث، والآثار من مصادرها الأصلية، وإذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، أو إلى أحدهما، فإن كان في غيرهما ذكرت أقوال أهل العلم فيه والحكم عليه.

* ضبط الكلمات المشكّلة، والغريبة، والتعليق عليها، إذا احتاج الأمر إلى ذلك، والتوثيق من المصادر اللغوية.

* نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها، وتوثيقها من مصادرها.

* التعريف بالعلم غير المشهور عند أول وروده في البحث، فيما إذا تكرر ذكره أكثر من مرة، وكذلك تعريف الأماكن والبلدان.

شكر وتقدير:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل ١١٩].

أتوجه بالطاعة والشكر لله الكريم الذي وفقني لإكمال جمع ما تفرق من هذا البحث ودراسته، وأعاني عليه فضلاً منه سبحانه وتعالى.

ثم أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تستقبل أبناء المسلمين من جميع أنحاء العالم؛ لتعليمهم تعليماً إسلامياً مبنياً على عقيدة السلف التي عليها صدر هذه الأمة، وأخص بالشكر القائمين بأمر الجامعة، وعلى رأسهم حكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة المباركة - حرسها الله من كل سوء ومكروه - بقيادة خادم الحرمين الشريفين - وفقه الله تعالى - وكما لا يفوتني تقديم الشكر والتقدير لعمادة الدراسات العليا ومنسوبيها على إتاحة الفرصة الثمينة لي في قبولي لدراسة مرحلة الدكتوراه، وتسجيل هذه الرسالة، وكذلك أقدم خالص الشكر والتقدير لكلية أصول الدين عموماً وقسم القرآن وعلومه خصوصاً على رعايته الأبوية لأبنائه من طلاب القسم، ولي بوجه خصوص.

يسعدني أن أسطر خالص شكري وتقديري، وعظيم امتناني لفضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم بن سعيد الدوسري - حفظه الله وأدام توفيقه - والذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة بسعة صدر وطيب نفس، فأعطاني من علمه الجزيل وخلقه النبيل، وتوجيهاته الدقيقة، وإرشاداته القيمة الكثير؛ لكي تخرج هذه الرسالة على أحسن وجه، وأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل ذلك كله في ميزان حسناته، ويجعله ذخراً للقرآن وأهله.

وأخيراً أتوجه بالشكر، وجزيل الشاء إلى جميع الإخوة الذين أعانوني على هذه الرسالة مادياً ومعنوياً، وعلى توفير المراجع، وإلى كلّ من أسدى إليّ معروفاً، أو سهّل لي صعباً، فجزاهم الله تعالى الجميع خيراً ما يجازي به عباده الصالحين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الكرام البررة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا الحمد لله ربّ العالمين، وله الحمد في الأولى والآخرة.

وبعد: فإن هذه الرسالة جهد مقلّ، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله ربّي، وما كان فيها من خطأ فمن قصوري.

التمهيد

وفيه:

أولاً: النقد في اللغة.

ثانياً: النقد في الاصطلاح.

أولاً: النقد في اللغة:

النقد هو بمعنى العيب، والمؤاخذة، والتخطئة، والتحليل والشرح والحكم والتمييز، وهو يتناول مهمتين: مهمة التفسير، ومهمة الحكم، وهو تمييز الآثار وتقديرها، وبيان ما يداخلها من قوة، أو ضعف، ومن جمال، أو قبح، ومن امتياز، أو تخلف، ومعرفة العوامل المختلفة التي تعمل فيها، والدوافع التي تدفع بها، وتوجهها هذه الوجهة، أو غيرها، ويجري هذا في الحسيات والمعنويات، وفي العلوم والفنون، وفي كل شيء يتصل بالحياة^(١). قبل التعريف بالنقد، فإنه لا بد من الوقوف على معنى القاعدة التي هي بمعنى الأساس والأصل لما فوقها، وتشتمل على أحكام جزئيات موضوعها، وتجمع فروعاً من أبواب شتى، والقاعدة بمعناها العام في الاصطلاح، هي: «قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»^(٢).
وفي مصطلح القراء هي الأصول^(٣).

على هذا فإن مفهوم قواعد نقد القراءات، هي الأسس التي اعتمد عليها العلماء في التمييز بين القراءة المقبولة والمردودة، وبين القراءات الصحيحة والضعيفة، رواية ودراية، ومن حيث الترجيح، والاختيار.
أما النقد في اللغة: فهو من نقد يُنقد نقداً، وهو خلاف النسيئة.

(١) ينظر: تاريخ النقد والمذاهب الأدبية، د. محمد طه الجابري، ط دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت ١٩٨٢م (ص ٥)؛ ومدارس النقد الأدبي الحديث، د. محمد عبد المنعم خفاجي (ص ٩-١٠).

(٢) ينظر: تعريفات الجرجاني (ص ١٧١)؛ والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٧٠٢، ٧٢٨).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٨١).

قال ابن فارس [ت٣٩٥هـ^(١)]: «النون والقاف والذال أصل صحيح يدلّ على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشّره، حافر نقد: متقشّر، والنقد في الضرس: تكسّره، وذلك يكون بتكشّف ليطه عنه، ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يُكشّف عن حاله في جودته، أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيّد، كأنه قد كُشِف عن حاله فعلم»^(٢).

إذا النقد مأخوذ من مادة نقد ينقد نقداً، وانتقد ينتقد انتقاداً، وهو تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها.

يقال: نقدت الدراهم، وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف، ونقدت له الدراهم أي أعطيتها إياها، فانتقدتها أي قبضها^(٣).
قد تستعمل العرب كلمة "النقد" لمعان عدّة:

* منها التمييز، يقال: نقد الدراهم: أي ميّز صحيحها من زيفها، وتمييز الدراهم، وإخراج الزيف.

* منها الإعطاء، كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه وجمله، قال: (فنقدني ثمنه): أي أعطانيه نقداً معجلاً، وفي لفظ آخر في باب الاستقراض «فأعطاني ثمن الجمل»^(٤).

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسن اللغوي، ص احب فقه اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، كوفي المذهب في النحو. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٣٥٢/١)؛ وطبقات المفسرين للداودي (٦٠/١).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤٦٧/٥).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣٦/٩-٣٨)؛ ولسان العرب لابن منظور (٤٢٥/٣).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١٠٣/٥-١٠٤). الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في

كتاب الشروط - باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمّى جاز. ينظر: الصحيح

مع الفتح (٦٥/٥، ٣٧٠).

* منها المناقشة، يقال: ناقدت فلاناً، إذا ناقشته في الأمر.

* منها إظهار العيوب، كما ورد في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: (إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم لم يتركوك)، معنى نقدتهم: أي عبتهم^(١).

* منها الانتقاء والاختيار، كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه: (كان في سفر فقرّب أصحابه السُّفرة، ودعوها إليها، فقال: إني صائم، فلما فرغوا جعل ينقد شيئاً من طعامهم). أي يأكل شيئاً يسيراً.

قال ابن الأثير: «وهو من نقدت الشيء بأصبعي أنقده واحداً واحداً نقد الدراهم، ونقد الطائر الحبّ ينقده، إذا كان يلقطه واحداً واحداً، وهو مثل النقر، ويروى بالراء»^(٢).

وقول أبي نصر الفارابي^(٣) [٧٠] وقيل [٧٠] في أول كتابه المسمّى "بالألفاظ والحروف": «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق». أي انتقاداً، واختياراً للأفصح في اللغة^(٤).

* منها النظر إلى الشيء، يقال: نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه أي اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد الشيء بصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، وهو ينقد بعينه إلى الشيء: يديم النظر إليه بالاختلاس حتى لا يفتن له^(٥).

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٣٧/٩)؛ والنهاية في غريب الحديث (١٠٣/٥-١٠٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث (١٠٣/٥-١٠٤).

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم الفارابي، أبو إبراهيم، صاحب ديوان الأدب. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٤٣٧/١).

(٤) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها (٢١١/١) للسيوطي بواسطته.

(٥) ينظر أساس البلاغة للزمخشري (ص ٤٦٩).

* منها التقشّر في الحافر، وتأكل في الأسنان، يقال منه: نقد الحافر بالكسر، ونقدت أسنانه، ونقد الضرس والقرن نقداً. منها السفّل من الشيء^(١).
قال ابن الأعرابي [ت ٢٣٠هـ] وقيل غير ذلك^(٢): «النقد = السفّل من الناس»^(٣).

إذا النقد، يتضمن هذه المعاني كلها: التمييز، والإعطاء، والمناقشة، وإظهار العيب، والاختيار، والنظر إلى الشيء، والتقشّر في الحافر، وسفل الشيء وصغره.

ثانياً : النقد في الاصطلاح:

النقد بمفهومه العام هو الفحص والموازنة والتمييز والحكم، بمعنى هو فحص الأشياء، ومعرفة صفاتها، والتمييز بين جيدها وريثها، والحكم عليها، أو هو دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها، وموازنتها بغيرها المشابهة لها، أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها وريثها وعند المحدثين: هو التقدير الصحيح لأي أثر فني، وبيان قيمته في ذاته ودرجته بالنسبة إلى سواه^(٤).
فالتمعّن نظرتة نظرة فاحصة في معاني النقد في اللغة، والاصطلاح يجد أن لمصطلح مفهوم نقد القراءات مفهوماً خاصاً، وارتباطاً قوياً يرتبط بينه وبين

(١) ينظر: ينظر: تهذيب اللغة (٣٧/٩)؛ والنهاية في غريب الحديث (١٠٣/٥-١٠٤)؛ ولسان العرب (٣/٤٢٥-٤٢٧)، والقاموس المحيط (ص ٤١٢).

(٢) هو محمد بن زياد، أبو عبدالله، كان نحويّاً عالماً باللغة والشعر ومن مصنفاته النوادر والأنباء وتفسير الأمثال. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/١٠٥-١٠٦).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٣٨/٩)

(٤) ينظر: أصول النقد الأدبي لأحمد السايب، ط/مكتبة النهضة المصرية، ط ٢٠٠٦م، (ص ١٥ - ١٦)؛ ومدارس النقد الأدبي الحديث لمحمد عبدالمنعم خفاجي (ص ٩ - ١٠)؛ والبلاغة والنقد للسنة الثالثة للمعاهد العلمية (ص ٨٩).

معانيه اللغوية، ويلحظ أن معناه الاصطلاحي ينبثق من تلك المعاني، ويؤول إليها، علماً بأنه لم أقف على تعريف النقد الاصطلاحي عند القراء لأحد من العلماء، ولكن بالتتبع لأقوال أهل العلم بالقراءات، والاستفادة منها يمكن القول بأن مفهوم نقد القراءات عند العلماء في الاصطلاح:

هو فحص القراءات والنظر في وجوها، من حيث الإسناد، والرسم، واللغة، ومناقشتها، واختيار ما هو أفصح، وأوضح، والحكم عليها؛ للتمييز بين ما هو متواتر في النقل، وما هو شاذ في الرواية؛ وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأفشى في اللغة، وما هو ضعيف في اللغة الشاذة القليلة^(١).

إذاً يقال: إن مفهوم نقد القراءات في الاصطلاح، مأخوذ من المعاني اللغوية التي هي: النظر، والتمييز، والمناقشة، وإظهار العيوب، والاختيار.

فبناءً على هذا المفهوم، فإنه لا يلزم من النقد ردّ القراءة، أو تضعيفها، كما يفهمه الكثير من معنى النقد العام، بل هو معنى يتناول ردّ القراءة وتضعيفها وترجيحها واختيارها، وسوف يأتي بيان ذلك في الفصل الخاص بمصطلحات العلماء في نقد القراءات، علماً بأن اختيار القراءة جائز باتفاق العلماء، وكذلك ترجيحها عند البعض ما لم يكن مسقطاً للقراءة الأخرى.

نظراً لما تقدّم من معاني النقد في اللغة، والاصطلاح، فإن عملية نقد القراءات تركز على أركان ثلاثة: المنتقد، والناقد أو المنتقد بكسر القاف، والمنتقد له بفتح القاف، وفيما يلي تفصيلها:

المنتقد:

هو القراءات وما يتصل بها من حيث إسنادها، ورسمها، ووجوه إعرابها، ولغاتها ومعانيها، وما يتعلق بأدائها كعلم التجويد.

(١) هذا التعريف مستفاد من قول ابن مجاهد وابن الجزري في مقدّمة كتابيهما: السبعة في القراءات (ص ٤٥-٤٦)؛ والنشر في القراءات العشر (١/٧-٩).

وفي مضمون كلام ابن مجاهد ما يدل على أن القراءات تُنتقد من خلال الإسناد مما يتعلق بضعف الرواة، ومروياتهم، والأسباب التي تجعلها منتقدة عند العلماء، حيث قال ما نصه: «وأما الآثار التي رويت في الحروف، فكالآثار التي رويت في الأحكام منها المجتمع عليه السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه عند الناس، المعيب من أخذه، وإن كان قد روي وحُفظ، ومنها ما توهم فيه من رواه فضيَّع روايته، ونسي سماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه، وردّوه على من حمّله، وربما سقط بالرواية لذلك بإصراره على لزومه، وتركه الانصراف عنه، ولعلّ كثيراً من ترك حديثه، واتهم في روايته كانت هذه علته، وإنما ينتقد ذلك أهل العلم بالأخبار، والحلال والحرام والأحكام، وليس انتقاد ذلك إلى من لا يعرف الحديث، ولا يبصر الرواية والاختلاف»^(١).

ومما يدل أيضاً على ما يتعلق بقواعد النقد في اللغة، وعلم التجويد من حيث الأداء قوله: «وكذلك ما روي من الآثار في حروف القرآن، منها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قرئ به، ومنها ما توهم فيه فغلط به، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية غير اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير»^(٢)، ويكلّ قد جاءت الآثار في القراءات»^(٣).

الناقد، أو المنتقد:

بكسر القاف: هو العالم البصير بعيب القراءات رواية ودراية، بمعنى العالم الذي يعرف القراءات بإسنادها، ووجوهها في الإعراب واللغات والمعاني. غير أن الأئمة النقاد من القراء يتفاوتون في درجاتهم العلمية بعلم القراءات رواية ودراية، حفظاً وأداءً، فمنهم العالم بوجوه الإعراب، والقراءات،

(١) السبعة (ص ٤٨-٤٩).

(٢) التحرير: الفطن البصير. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢٨/٥).

(٣) السبعة (ص ٤٩)؛ وانظر: أيضاً المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ٣٧٦-٣٧٨).

والمعاني والإسناد، مثل أئمة القراءات العشر وغيرهم ممن تجرّد للقراءة،
وتصدّر للإقراء، وأخذ عنهم.

وأما الأئمة النقاد الذين اشتهروا بنقد القراءات، فهم كثيرون، كأبي عبيد
[ت ٢٢٤هـ]، وأبي حاتم السجستاني [ت ٢٥٥هـ]، وابن جرير الطبري
[ت ٣١٠هـ]، وابن مجاهد [ت ٣٢٤هـ]، وأبي عمرو الداني [ت ٤٤٤هـ]، وابن
الجزري [ت ٨٣٣هـ]، وغيرهم من أهل الاختيار والأداء والتفسير.

قال ابن مجاهد: «فمن حملة المعرب العالم بوجوه الإعراب، والقراءات،
العارف باللغات، ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار،
فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن في كلّ مصر من أمصار المسلمين»^(١). وأما
الأئمة النقاد العارفون بوجوه الإعراب، والمعاني، لكن لا علم لهم بالقراءات،
والآثار، فهم كـبعض أئمة النحاة، واللغة ومقلديهم، مثل سيويه [ت ١٨٠هـ]،
والأخفش [ت ٢١٠هـ] وأبي العباس المبرد [ت ٢٨٥هـ]، والزّمخشري [ت ٥٣٨هـ].

قال ابن مجاهد: «ومنهم من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف
اللغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار، فربّما دعاه بصره
بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جاز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون
بذلك مبتدعاً»^(٢).

في هذا النص إشارة إلى الأئمة النقاد من أهل اللغة ومقلديهم ممن ليسوا
بأهل الاختصاص الذين اتخذوا القواعد النحوية هي الحاكمة على القراءات.
فالقراءة سنة متبعة، لا تخضع للأقيسة النحوية، ولا الانتشار اللغوي، بل
أثبت في النقل، ومن قرأ بقراءة لم يقرأ بها أحد من أئمة القراءات، فهو يكون
بذلك مبتدعاً، وعليه فقراءته باطلة لا أصل لها.

(١) كتاب السبعة (ص ٤٥).

(٢) السبعة (ص ٤٥-٤٧)؛ وانظر: أيضاً المرشد الوجيز نقلا عنه (ص ٣٧٦-٣٧٧).

المنتقد له بفتح القاف:

هو القارئ الذي يقع في روايته، أو طريقته وهم، أو غلط، أو انفراد برواية مخالفة ما عليه سائر الرواة، أو كان ضعفه في روايته يتعلق بشخصيته، وغير ذلك من الأسباب التي تنتقد القراءات من أجلها، كما ستأتي أمثلة ذلك في الباب الثاني، من الفصل الأول في قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند.

كما أشار إلى ذلك أيضاً ابن مجاهد بقوله: «ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه، وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشبهه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره، ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً، فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه، وهم فيه وجسر على لزومه، والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي وضع الإعراب، ودخلته الشبهة فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله»^(١).

من أمثلة ذلك على انتقاد القارئ في قراءته، واتهامه عدم العلم بالعربية، ما روي عن الأعرج [١٧١ هـ]، أنه أنكر قراءة «لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا» بتخفيف التاء، وكسر الخاء من غير ألف وصل على من قرأ بالتخفيف.

قال الذهبي: «وقال الأصمعي: حدثنا نافع، حدثنا الأعرج أنه قرأ: «لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا» في قوله تعالى: «قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» [الكهف: ١٧٧]. قال: لا تأخذها عنه، فإنه لم يكن عالماً بالعربية»^(٢).

(١) السبعة (ص ٤٦).

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار (١/٧٨).

القراءات:

قرأ بالتخفيف أبو عمرو، وابن كثير؛ ويعقوب، وقرأ الباقون بتشديد التاء، وفتح الخاء، وألف وصل، وكلّ على أصله في إظهار ذاله، وإدغامه^(١).

ثالثاً: أسباب نقد القراءات:

الأصل الذي يعتمد عليه في قبول القراءات، هو صحة النقل، واستقامة الوجه في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، ومتى اجتمعت هذه الأركان الثلاثة في القراءة حُكم عليها بالصحة، وهي التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة المنصوص عليها، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، كما نصّ عليه أئمة السلف، ومحققو الخلف^(٢).

وعليه فإن القراءة المتواترة يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كالقراءات العشر.

والقراءة الشاذة: ما نقل قرآناً من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأمة، كما اشتمل عليه كتاب المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي، كالقراءات الأربعة فوق العشرة وغيرها^(٣).

فبناء على ذلك فإن أسباب نقد القراءات، هي ما تتعلق بالسند، أو الرسم، أو اللغة، فهما سببان رئيسان: الأسباب النقلية، والأسباب الاجتهادية.

(١) سيأتي هذا المثال في (ص ١٧٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: كلام أبي عبيد في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٣١١/١)؛ والإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب (ص ١٠٣، ٥٨)؛ والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة (ص ٣٥٩ و ٣٨١)؛ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (١٣/١، ٩)؛ وطيبته (ص ٣٢).

(٣) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ص ٨٥).

أما الأسباب الاجتهادية، فهي التي تتعلق باللغة ومعاني القراءات، وهي أكثر شيوعاً، وانتشاراً عند الأئمة لأسباب قد تكون نقلية، أو اجتهادية، كعدم ثبوت القراءة لديهم بما تقوم به الحجة، وغلب ظنهم أن هذه القراءة خطأ، أو غلط، أو وهم من أحد الرواة الذين نُقِلَ عن طريقهم هذا الحرف الذي طُعن فيه، أو احتكام أهل اللغة إلى ما وضعوه من قواعد نحوية، أو خفاء توجيه بعض القراءات على بعض النحويين، أو قصور نظر بعض النحاة على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم، أو زعم بعضهم أنه أحصى أو زان العربية، وغير ذلك من الأسباب التي جرّتهم إلى التسرع في تلحين وإنكار القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراء، كما سيأتي تفصيلها في مباحثها، والأمثلة لذلك.

قال الفراء: «وربما آثرت القراء أحد الوجهين، أو يأتي ذلك في الكتاب بوجه، فيرى من لا يعلم أنه لا يجوز غيره وهو جائز»^(١).

وأما الأسباب النقلية، فهي التي تتعلق بالرواة ومروياتهم، لأسباب كثيرة، كما تقدّمت الإشارة إليها في المعنى للمنتقد له، ومن أمثلة ذلك عدم العلم بالقراءة وتواترها، كما نقل عن شعبة أنه قال: «قراءة حمزة بدعة».

تعقب علم الدين السخاوي [٦٤٣هـ] على قوله، فقال: «ولم يكن أبو بكر يعرف غير قراءة عاصم، فلما سمع ما لم يعرفه أنكره وسمّاه بدعة»^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً، تواتر القراءة عند قوم دون آخرين.

قال سيبويه: عن حمزة «نبيء والنبيء» «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: «نبيء وبريئة» وذلك قليل رديء»^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن (٢/٣٥١).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٧٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/١٧٠).

قال الرضي [ت ٦٨٤ هـ وقيل ٨٦] (١): «مذهب سيويه أن ذلك رديئ مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها» (٢).

ومن ذلك إنكار أبي عمرو البصري قراءة: ﴿فيومئذ لا يعذب..﴾ بفتح الذال. قال السخاوي: «وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر، وإنما تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو: لأنها لم تبلغه على وجه التواتر» (٣).

قال ابن الجزري: «إن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم، ونسبتها إلى إمام من أئمة القراءة اصطلاحية، وإلا فكل أهل بلدها كانوا يقرءونها، أخذوها أمماً عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده؛ لم يوافقه على ذلك أحد؛ لأن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء، كان قرأها زمان قارئها، وقبله أكثر من قرأها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواتراً؛ لكان بعض القرآن غير متواتر» اهـ بتصرف (٤).

ومن أمثلة ذلك، ما يتعلق بالنقل انفراد القارئ.

عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

[الإسراء ١٠٢].

قال القرطبي نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: «والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصح للمعنى الذي احتجّ ابن عباس رضي الله عنهما؛ ولأن موسى عليه السلام لا يحتجّ

(١) هو الإمام المشهور، لقب بنجم الأئمة، ص احب شرح الكافية لابن الحاجب. قال السيوطي: لم أقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ٦٨٣ هـ. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/٥٦٧-٥٦٨).

(٢) شرح الشافية (٣/٣٥).

(٣) جمال القراءة وكمال الإقراء (١/٢٣٥).

(٤) ينظر: منجد المقرئين (ص ٢٠٧-٢١٠).

بقوله: ﴿علمت﴾ أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصح القراءة عن عليٍّ عليه السلام لكانت حجة، ولكن لا تثبت عنه، إنما هي عن كلثوم المرادي، وهو مجهول^(١)، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي^(٢).

مع تواتر هذه القراءة فإنها لم تصل إلى أبي عبيد على وجه التواتر. وأما المعنى الذي احتجّ به ابن عباس عليه السلام فهو قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل ١٤]^(٣).

انتقد أبو عبيد هذه القراءة لسبيين:

السبب الأول: للمعنى الذي تؤيده الآية الأخرى، وهو حمل معنى القراءة على قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾، وهم فرعون وملؤه.

السبب الثاني: أن هذه القراءة مع تواترها عن الكسائي، فإنها لم تصل إلى أبي عبيد بإسناد صحيح يثبت بمثله القرآن، كما قال، مع أنه أحد رواة قراءة الكسائي.

قرأ الكسائي وحده من القراء العشرة ﴿علمت﴾ بضم التاء على التكلم، وقرأ الباقون بفتحها على الخطاب^(٤).

ومن أمثلة ذلك، ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كره قراءة حمزة. قال السخاوي [ت ٦٤٣هـ]: «وأما كراهة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

(١) جهالة الرواية يورث الضعف في القراءة. لم أقف على ترجمة كلثوم المرادي فيما رجعت من مظانها في المصادر.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٣٧)؛ وأيضاً جامع البيان في تأويل آي القرآن (١٥/١٧٤).

(٣) ينظر: الكشف (٢/٥٢).

(٤) ينظر: النشر (٢/٣٠٩)؛ والإتحاف (٢/٢٠٦).

فقد قال سويد [١٩٤هـ^(١)]: مضيت أنا وأحمد بن رافع^(٢) إلى أحمد بن حنبل رحمه الله، فقال: ما حاجتكما؟ قلنا: نحن نقرأ قراءة حمزة، وبلغنا أنك تكره قراءته، فقال أحمد رحمه الله حمزة قد كان من العلم بموضع، ولكن لو قرأتم بحرف نافع، وعاصم^(٣).

إذا كراهة الإمام أحمد قراءة حمزة ليست رداً لقراءة تواتر نقلها، وتحريم القراءة بها، وإنما تشبه أن تكون من باب ترجيح القراءة على الأخرى، أو اختيارها، وهما جائزان عند الأئمة ما لم يكن ذلك مُسقطاً للقراءة الأخرى.

ذلك أن الإمام أحمد وغيره من سلف هذه الأمة - رحمهم الله - معذورون في هذا؛ لأنهم كانوا في عصر كاد الباطل يلتبس بالحق لما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، والإمام أحمد ممن عاصر أبا عبيد، وهو من أقرانه^(٤).

وكان ذلك قبل جمع قراءات القراء السبعة في كتاب، وإجماع الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول.

وأيضاً أن الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف - رحمهم الله - أشدّ الناس تمسكاً بما ثبت نقلاً في السنة المتطهرة عن النبي ﷺ، وكيف يعقل أنه يكره ما

(١) هو سويد بن عبد العزيز التّوخي، أبو محمد السلمي، الفقيه المقرئ، الدمشقي، قرأ على يحيى الذّمّاري. ينظر: سير أعلام النبلاء (١/٤٨-٤٩)؛ وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/٣٢١).

(٢) أحمد بن رافع لم أقف على ترجمته فيما راجعت في مظانه.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٧٣).

(٤) ينظر: المنجد المقرئين لابن الجزري (ص ٩٨-٩٩)؛ والنشر (١/٨-٩ و ٣٣-٣٤).

ثبت نقله متواتراً عن نبي الرحمة قرأنا يتعبّد بتلاوته؟! ومن الدليل على أن كراهة الإمام أحمد تشبه أن تكون من باب الترجيح والاختيار قوله: "قد كان من العلم بموضع، ولكن لو قرأتم بحرف نافع، وعاصم". أي: حمزة حيث إنه أثنى عليه، ثم أشار إلى ما هو المختار عنده من القراءات، وهي قراءة نافع، فعاصم.

قال السخاوي: - بعد ذكره الأئمة القراء والعلماء الذين قرؤوا على حمزة- «وإنما اتخذها الناس إماماً في القراءة لعلمهم بصحة قراءة، وأنها مأخوذة عن أئمة القرآن الذين تحققوا بإقراءه، وكانوا أئمة يقتدى بهم من التابعين وتابعي التابعين، وقراءة حمزة ترجع إلى عثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم؛ لأن الأعمش قرأ على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان وعليّ وابن مسعود وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم»^(١).

ومن ذلك، ما يتعلق بالنقل، قلة ضبط الرواة، والأمثلة لذلك كثيرة، وسوف تأتي في المباحث الخاصة بذلك.

قال أبو شامة: بعد ذكره القراءات التي نسبت إلى أئمة القراءة، وأنكرها أئمة اللغة، وغيرهم: «فكلّ ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه على ما أشار إليه كلام ابن مجاهد المنقول»^(٢). الله أعلم.

(١) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٧١).

(٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ٣٧٨).

الباب الأول

قواعد نقد القراءات في عهد النبي

ﷺ والصحابة، والتابعين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قواعد نقد القراءات في عهد النبي ﷺ.

الفصل الثاني: قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

الفصل الثالث: قواعد نقد القراءات في عهد التابعين

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

قواعد نقد القراءات

في عهد النبي ﷺ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خروج القراءة عن الأحرف

السبعة التي نزل عليها القرآن.

المبحث الثاني: مخالفة القراءة ما تلقاها

الصحابة رضي عنهم عن النبي ﷺ.

المبحث الثالث: ما كان منسوخاً تلاوة.

المبحث الأول

خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف ؛ رخصة من الله تعالى لأمة محمد ، وتوسعة عليهم ، وتيسيراً لهم ؛ وليبان وجوه إعجاز هذا القرآن العظيم في ألفاظه ، وفي طريقة أدائه ، وقراءته رواية ودراية ، وفي معانيه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهذا يبتني على أصل ، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة ، فهل يجب القطع بكونه ليس منها ؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك ؛ إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً ، وهذا هو الصحيح »^(١) .

أما خروج القراءة عن الأحرف السبعة فهو الأصل في ردّ القراءة ورفضها ؛ لأنها ليست قرآناً ، ولذلك يحتاج إلى وقفات لبيان وجه الصحيح فيه :

الوقف الأول : معنى الأحرف :

أما الأحرف فهو جمع حرف ، وحرف كل شيء وجهه ، وطرفه وحافته وناحيته وحدّه .

قال ابن فارس : « الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول ، حدّ الشيء ، والعدول ، وتقدير الشيء ، فأما الحدّ فحرف كل شيء حدّه ، ومنه الحرف وهو الوجه ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾ [الحج ١١] .

(١) مقدمة التفسير في مجموع الفتاوى (٣٩٨/١٣) ، وانظر أيضاً : النشر (١/١٥) .

والأصل الثاني: الانحراف عن الشيء، كتحريف الكلم، وهو عدوله عن جهته، قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيَّئًا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ﴾ [النساء ٤٦].

والأصل الثالث: المحراف، حديدة يقدر بها الجراحات عند العلاج^(١).

وقال الأزهري: «كل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود رضي الله عنه أي قراءة ابن مسعود، والحرف: القراءة التي تقرأ على أوجه»^(٢).

قال أبو عمرو الداني: «فأما معنى الأحرف السبعة التي أرادها النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: سبعة أوجه من اللغات، كقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج ١١] أي على وجه، والوجه الثاني: معنى الأحرف أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سمى القراءات أحرفاً على طريق السعة، كنعوما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه»^(٣).

وقال ابن الجزري - بعد نقله كلام الداني - «وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله: "سبعة أحرف" أي سبعة أوجه، وأنحاء، والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث «سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على

(١) مقاييس اللغة (٤٢/٢ - ٤٣ وما بعدها)؛ وينظر: أيضاً لسان العرب ٤١/٩ وما بعدها؛ والقاموس المحيط (ص ١٠٣٢).

(٢) تهذيب اللغة (١٢/٥ وما بعدها)؛ وينظر: أيضاً لسان العرب (٤١/٩).

(٣) الأحرف السبعة للقرآن للداني (ص ٢٧-٢٨).

حروف كثيرة لم يقرأ بها رسول الله ﷺ «أي قراءات كثيرة»^(١).
تفسير الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم باللغات، والأوجه في
القراءات أقوى ما قيل في معنى ذلك، وعليه جمهور أهل العلم مع اختلافهم
في تفسير تلك الأوجه واللغات^(٢).

الوقف الثانية: القراءة سنة؛

ثبوت القراءة نقلاً متواتراً؛ حيث يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله
عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول^(٣).
لقد تقرر في علم القراءات وعند السلف ومحققي الخلف بأن القراءة سنة متبعة
يأخذها الآخر عن الأول، ولا تخضع لقياس لغوي ولا لأفشاها، بل الأثبت نقلاً
متواتراً، وهي ما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قرأ به، أو أذن فيه على ما صح عنه
أن القرآن أنزل على سبعة أحرف^(٤)؛ من أجل ذلك منع ابن مقسم لما أجاز القراءة
فيما صح وجه العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، وإن لم تثبت نقلاً.
قال ابن الجزري: «وقد عُقد له بسبب ذلك ببغداد حضره الفقهاء والقراء،
وأجمعوا على منعه، ومن ثمّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس

(١) النشر (١/٢٣-٢٤).

(٢) ينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف للشيخ مناع القطان (ص٧٢-٧٣)؛ والأحرف
السبعة ومنزلة القراءات منها لضياء الدين عتر (١٤٨ وما بعدها)؛ وحديث الأحرف السبعة
لعبد العزيز القارئ (ص٨٨).

(٣) ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٤٠٢-٤٠٣)؛ ومنجد المقرئين
لابن الجزري (ص٨٥).

(٤) ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٣٨٠).

له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ؛ ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأتُ لقرأتُ حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»^(١).

ولا شك أن ما لم يقرئ به النبي ﷺ فليس من الأحرف السبعة المرخص فيها، وعليه فإن من قرأ بالمرادف ولم تكن قراءته مسموعة، فقد خرجت قراءته عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وتعتبر قراءته باطلة، ويكون بذلك مبتدعاً، وليس لأحد قراءة القرآن بالمرادف.

قال ابن مجاهد: «ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فرمّا دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً»^(٢).

وقال ابن عطية: «فأباح الله تعالى لنيبه هذه الحروف السبعة وعارضه بها جبريل عليه السلام في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الوصف، ولم تقع الإباحة في قوله «فاقرؤوا ما تيسر منه» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً أن يبدل هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي ليوسع بها على أمته، فقرأ مرة لأبي ﷺ بما عارضه به جبريل عليه السلام ومرة لابن مسعود ﷺ بما عارضه به أيضاً، وفي صحيح البخاري عن النبي قال:

(١) النشر (١/١٧)؛ وينظر أيضاً: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٤٨).

(٢) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٦-٤٨).

«أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»، أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف^(١).

ثم قال ابن عطية: «وعلى هذا تجيء قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسورة الفرقان وقراءة هشام بن حكيم لها رضي الله عنه، وإلا فكيف يستقيم أن يقول النبي في قراءة كل منهما - وقد اختلفا - هكذا أقرأني جبريل؟ هل ذلك إلا أنه أقرأه بهذه مرة وبهذه مرة.

وعلى هذا يحمل قول أنس بن مالك رضي الله عنه حين قرأ: «إن ناشئة الليل هي أشد وطئاً وأصوب قبلاً» [الزمل ١٦]، قيل له: إنما تقرأ وأقوم، فقال أنس: (أصوب وأقوم وأهياً واحداً)^(٢).

فإنما معنى هذا أنها مروية عن النبي ﷺ وإلا فلو كان هذا لأحد من الناس أن يضعه لبطل معنى قول الله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [الحجر ١٩]^(٣).

وقال الزركشي نقلاً عن ابن الصلاح [٦٤٣هـ]^(٤): «وأما القراءة بالمعنى على تجويزه من غير أن ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءة الشاذة أصلاً،

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب نزول القرآن على سبعة أحرف ينظر: الصحيح مع الفتح (٨/ ٦٣٩).

(٢) هذا الأثر رواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره (٤٥/١).

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٧/١)، وينظر - أيضاً - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٧/١-٤٨).

(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى، أبو عمرو، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، الشافعي صاحب علوم الحديث. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٤٠ وما بعدها)؛ وطبقات المفسرين (٨٣/١).

والتجريء على ذلك متجريء على عظيم، وضالّ ضلالاً بعيداً، فيعزّر ويمنع بالحبس، نحو.. وأما تبديل "آتينا" ب "أعطينا" و "سوّلت" ب "زَيّنت" ونحوه، فليس هذا من الشواذ وهو أشدّ تحريماً، والأدب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب^(١).

وقال ابن الجزري - عند ذكره أقسام القراءات - : «وبقي قسم مردود وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة فهذا ردّه أحق ومنعه أشدّ ومرتكبه مرتكب عظيم من الكبائر»^(٢).

وقال السيوطي : «وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية ، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطئوا من قال به»^(٣).

وعلى ذلك ، فإن خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن يعدّ قاعدة أساسية في ردّ القراءة ورفضها ؛ لأنها لم تنقل قرآناً ، ولا من القراءات الشاذة أصلاً فضلاً من أن تكون قراءة صحيحة متواترة ، يتعبّد بتلاوتها ، وأن الأحاديث المتواترة عن الرسول ﷺ في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن كلها تدلّ على أنّ تلاوة القرآن وقراءته وطريقة أدائه توقيفي لا خيار لأحد من الناس في ذلك.

(١) البرهان في علوم القرآن ١ (٣٣٢-٣٣٣) ؛ وينظر: أيضاً المرشد الوجيز (ص ٤٠٣-٤٠٤) ؛ ومنجد المقرئين (ص ٨٦).

(٢) النشر (١/١٧).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (١/٢١٨).

الوقفه الثالثة، ذكر أمثلة ذلك:

من الأمثلة التي ذكرها أهل العلم لذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم أقرؤوا أناساً قراءات بالمعنى أو المرادف خارجة عن الأحرف السبعة المنزلة:

(أ) من أمثلة ذلك: ما ذكره أبو عبيد بإسناده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿٣٦﴾ طَعَامُ الْيَتِيمِ﴾ [الدخان ٤٣-٤٤]، فقال الرجل: "طعام اليتيم" فرددها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: "طعام الفاجر؟ قال: نعم قال: «فافعل»^(١).

وقال القرطبي: «وقال همّام بن الحارث (ت ٦٥هـ)^(٢): كان أبو الدرداء يقرئ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْيَتِيمِ﴾، والرجل يقول: «طعام اليتيم»، فلما لم يفهم قال له: «طعام الفاجر»^(٣).

وقال الزمخشري: «وبهذا يستدلّ على أن إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها»^(٤).

استدلال الزمخشري بهذا على جواز القراءة بالمرادف، وإن لم ينقل قرآناً متواتراً استدلال باطل، كما سيأتي الردّ عليه عند من أجاز القراءة بالمرادف.

(ب) من أمثلة ذلك: ما ذكره ابن عبد البر بإسناده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «حدّثني أبي قال: قال سفيان الثوري: كان صغيرهم وكبيرهم

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣١١-٣١٢).

(٢) النخعي، الكوفي، الفقيه، تابعي ثقة. حدّث عن عمر بن الخطاب، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان وغيرهم، وحدّث عنه إبراهيم النخعي، وسليمان بن يسار. ينظر سير أعلام النبلاء (٤/٢٨٣-٢٨٤)؛ وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤/٢٨٣).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٤٨ وما بعدها).

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٣/٥٠٦).

يعني أهل الكوفة يقرأ قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وكان الحجاج يعاقب عليها، قال سفيان: وقال الحجاج: ابن مسعود رضي الله عنه يقرأ: «إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة أنثى»، كان ابن مسعود يرى أن النعجة يكون ذكراً»^(١).

(ج) من أمثلة ذلك: ما ذكره ابن عبد البر بإسناده - أيضاً - عن الشعبي عن قيس بن عبد الله^(٢) وهو عم الشعبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن رجلاً قرأ عليه ﴿وطلع منضود﴾ فقال علي: (لا ينبغي للقرآن أن يهاج)، فقال ابن عبد البر: وهذا عندي معناه لا ينبغي أن يبدل، وهو جائز مما نزل القرآن عليه، وإن كان علي كان يستحب غيره مما أنزل القرآن عليه»^(٣).

أما هذه الألفاظ التي نقلت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم - وإن صحت عنهم أنها قراءات - فهي من القراءات الشاذة التي خرجت عن رسم المصاحف العثمانية، ولكن حكمها حكم التفسير بل هي أقوى في تفسير المعنى، أو أنها مما نسخت تلاوتها في العرضة الأخيرة، وليست فيها حجة لمن يميز القراءة بالمرادف أو بالمعنى.

قال أبو عبيد: - بعد ذكره القراءات التي نسخت ولم تثبت في المصاحف - «فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسرة للقرآن، بل هي الآن أكثر من التفسير وأقوى»^(٤).

(١) رواه في التمهيد (٨/٢٩٧-٢٩٨).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) المصدر نفسه (٨/٢٩٨).

(٤) فضائل القرآن (ص ٣٢٦-٣٢٧)، والمنهاج في الحكم على القراءات (ص ٣٥-٣٧)، د. إبراهيم الدوسري.

قال القرطبي: «ولا حجة في هذا للجهاال من أهل الزبغ، أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره؛ لأن ذلك إنما من عبد الله ﷺ تقريباً للمتعلم، وتوطئة منه له للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق والتكلم بالحرف على ما أنزل الله وحكاية رسول الله»^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما من يقول: إن بعض الصحابة ﷺ كابن مسعود كان يميز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القراء فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم»^(٢).

الوقفه الرابعة، نسبة هذه الآثار إلى الصحابة ﷺ:

بناء على ما تقدم من الاحتمالات الواردة على هذه الآثار فإن نسبتها إلى ابن مسعود وأبي الدرداء وغيرهما من الصحابة ﷺ فيها نظر، وإن صح منها شيء فلا يدل على جواز القراءة بالمرادف، وإباحتها لأحد، إلا ما ثبت نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ أنه قرأ به، أو أذن في قراءته، وإنما جاءت هذه الآثار على وجه التمثيل؛ وذلك لوجود الاحتمالات فيها على النحو الآتي:

* إن صحّت نسبة هذه القراءات إلى من نسبت إليه فهي مما نسخت تلاوته، كما قال ابن الجزري: «نصّ كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود ﷺ وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة»^(٣).

* أو تكون من التفسير لإيضاح المعنى وبيانه، كما قال ابن الجزري: «ربما يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبيانا؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦ / ١٤٨-١٤٩).

(٢) مجموع فتاوى - مقدمة التفسير (١٣ / ٣٩٧)، وينظر: أيضاً النشر (١ / ٣٢).

(٣) ينظر: النشر (١ / ٣٢).

قرآناً، فهم آمنون من الالتباس»^(١).

* أو تكون هذه القراءات محمولة على إيضاح المعنى؛ ليكون ذلك عوناً للمتعلم، تقرب المعنى له على أن يأتي بالقراءة كما أنزلت، كما قال القرطبي، وقد ذكر ابن المنير ٦٨٣هـ^(٢) - عند تعليقه على ما قاله الزمخشري - عن الإمام أحمد أنه قال: «لا دليل فيه لذلك، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه محمول على إيضاح المعنى؛ ليكون وضوح المعنى عند المتعلم عوناً على أن يأتي بالقراءة كما أنزلت»^(٣).

* نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكره كتابة التفسير مع المصحف لئلا تلبس القراءات مع التفسير، كما قال ابن الجزري: «وربما بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه، كما روى مسروق [٦٢هـ وقيل ٦٣] عنه^(٤) أنه كان يكره التعشير في القرآن، وروى غيره عنه: «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه»^(٥).

(١) ينظر: المصدر نفسه (٣٢/١).

(٢) هو أحمد بن منصور بن مختار، أبو العباس بن المنير، كان إماماً في النحو والأدب، والأصول، والتفسير، وفي علم البيان والإنشاء، صنف في التفسير "الانتصاف من صاحب الكشاف" ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٨٤/١)؛ وطبقات المفسرين (٨٩/١-٩١).

(٣) ينظر: الكشاف ٥٠٦/٣.

(٤) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، أبو عائشة، الكوفي، ثقة فقيه عابد تابعي مخضرم، روى عن الخلفاء الراشدين الأربعة، وابن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله عنه. ينظر: تهذيب التهذيب (٥٩/١)؛ وتقريب التهذيب (ص ٩٣٥).

(٥) ينظر: النشر (٣٢/١).

وقال ابن حجر - عند شرحه حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما وتتمه ذلك أن يقال: «إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام رضي الله عنهما في حديث الباب «أقرأني النبي»، لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً له، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته «عتى حين» أي «حتى حين» وكتب إليه «إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقروا الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل»^(١).

أما قول ابن حجر: «لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً...» فغير مسلّم لأمر:

الأمر الأول:

أن القول بأنه ثبت عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه كان يقرأ بالمرادف هو قول غير مسلّم لوجوه:

* الوجه الأول: أن قوله مخالف الأدلة الثابتة الدالة، بل إجماع الصحابة رضي الله عنهم على أن القراءة سنة متبعة^(٢) تلقاها الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ مشافهة عرضاً وسمعاً.

* الوجه الثاني: أن الأحاديث المتواترة الواردة في نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، واختلاف الصحابة رضي الله عنهم وإنكار بعضهم على بعض في القراءات، وتصويب رسول الله لهم في ذلك، وكل يقول: (أقرأني رسول الله)

(١) فتح الباري (٨/٦٤٤).

(٢) كما صرح به عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وأئمة التابعين رضي الله عنهم، ولم يعرف لهم في ذلك مخالف. ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني (ص ١٠٩).

كل ذلك يدل دلالة واضحة على توقيف هذه القراءات ، وأنه لا يجوز لأحد أن يقرأ القرآن إلا بما قرئ.

• الوجه الثالث : من المسلمات التي لا خلاف فيها بين المسلمين إلا من شذّ أن الصحابة رضي الله عنهم أعدل هذه الأمة وأضبّطهم بما يُنقل وأوثقهم علماً وأمانة ، فكيف ينسب إليهم إباحة قراءة القرآن من غير السماع الوحي إلا بما قد قرئ به؟! .

الأمر الثاني:

قوله : أي ابن حجر : «ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود رضي الله عنه قراءته "عتي حين" .»

هذا قول تاباه حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف ؛ لوجوه :

• الوجه الأول : أنه لم يكن إنكار عمر رضي الله عنه عليه ؛ لأن ابن مسعود رضي الله عنه أقرأ الرجل بما كان خارجاً عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، وأنه يبيح القراءة بالمرادف أو بالمعنى ، وإنما كان الإنكار على إقرائه الرجل بلغة هذيل المخالفة لغة قريش التي نزل بها القرآن.

• الوجه الثاني : إنكار عمر رضي الله عنه على ابن مسعود رضي الله عنه قراءته "عتي حين" محمول على سبيل الاختيار ؛ لأن لغة قريش كانت من قواعد اختيار القراءة عند الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من أئمة القراءة ، كما قال ابن عبد البر : «ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز ، وإذا أبيع لنا قراءته على كل ما أنزل فجائز الاختيار فيما أنزل عندي ، والله أعلم ، وقد روي عن عثمان بن عفان مثل قول عمر رضي الله عنه هذا إن القرآن نزل بلغة قريش»^(١).

(١) سيأتي الكلام على لغة قريش بأنها قاعدة من قواعد نقد القراءات عند الصحابة رضي الله عنهم.

في قول ابن عبد البرّ هذا إشارة إلى قول عثمان للجنة المكلفة لنسخ المصاحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه ببلغة قريش؛ فإن القرآن أنزل بلسانهم»^(١).

* الوجه الثالث: تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن الجزري، بأن من يقول: إن بعض الصحابة رضي الله عنهم كابن مسعود رضي الله عنه كان يميز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القراء فوجدتهم متقارئين فاقراءوا كما علمتم».

* الوجه الرابع: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أعلم الناس بالقراءات ووجوهها، وقد كان ممن شهد العرضة الأخيرة فعلم ما نسخ منه وما بُدّل، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أيّ القراءتين تعدّون أوّل؟ قالوا: قراءة عبد الله رضي الله عنه قال: لا، بل هي الآخرة، كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وآله في كلّ عام مرّة، فلما كان العام الذي قبض فيه، عرض عليه مرتين فشهده عبد الله، فعلم ما نسخ منه وما بُدّل»^(٢).

* الوجه الخامس: أن ابن مسعود رضي الله عنه تلقى القراءات عن النبي مشافهة عرضاً وسمعاً، وعن شقيق بن سلمة (ت ٨٢هـ)^(٣) أنه قال: (خطبنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: والله لقد أخذت من في رسول الله بضعاً وسبعين سورة،

(١) التمهيد (٢٧٨/٨ - ٢٧٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الحديث رقم (٣٤٢٢) ينظر: (٣٩٥/٥)، وابن أبي شيبه في المصنّف رقم الحديث (٣٠٢٨٨). قال محققو المسند: إسناده صحيح.

(٣) الأسدي، أبو وائل الكوفي، مخضرم، أدرك النبي صلى الله عليه وآله ولم يره، روى عن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة رضي الله عنهم ينظر: تهذيب التهذيب (١٧٨/٢ - ١٧٩)؛ وتقريب التهذيب (ص ٤٣٩).

ولقد علم أصحاب محمد ﷺ أنني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم، ثم قال شقيق: فجلست في الحلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك). وفي رواية: (فقال: فلقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة)، ووقع في رواية مسلم قال شقيق: (فجلست في حلق أصحاب محمد فما سمعت أحداً يرد ذلك)^(١).

* الوجه السادس: كان ابن مسعود رضي الله عنه من أكثر الناس ضبطاً لألفاظ القرآن، وأتقنهم لأدائه، وهو ممن كان يؤخذ عنه القراءة كما أمر النبي بذلك الصحابة رضي الله عنهم وعن مسروق: (ذكر عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: لا أزال أحبه سمعت النبي يقول: خذوا القرآن من أربعة، من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب رضي الله عنهم)^(٢).

قال النووي: العلماء قالوا: «سببه أن هؤلاء أكثر ضبطاً لألفاظه وأتقن لأدائه، وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم، أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض، أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم، أو أنه أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته من تقدم هؤلاء الأربعة، وتمكنهم وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم»^(٣).

(١) رواه البخاري في فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي رضي الله عنه. ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٦٣/٨)؛ ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما ينظر: شرح النووي (٢٣/١٦ - ٢٦).
(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي رضي الله عنه. ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٦٣/٨).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (٢٥/١٦).

* الوجه السابع: أن ابن مسعود رضي الله عنه، هو أحد الذين عليهم مدار القراءات العشر المتواترة التي تلتقتها الأمة بالقبول.

قال عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لما ذكر عنده ابن مسعود رضي الله عنه فقال عبدالله بن عمرو رضي الله عنه: (إن ذاك الرجل لا أزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله يقول: خذوا القرآن من أربعة فبدأ به)^(١).

قال ابن حجر: «ويستفاد منه محبة من يكون ما هراً في القرآن، وأن البداءة بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه»^(٢).

الوقفه الخامسة، شبهة من يرى أن القراءة بالمرادف أو بالمعنى جائزة.

لاشك أن من قرأ بالمرادف أو المعنى بدون نقل صحيح فقراءته باطلة؛ لأن القراءة سنة متبعة مسموعة عن النبي، وأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف كلها شاهدة على هذا، وتدلل على توقيفي القراءات.

أما الأحاديث التي يوهم ظاهرها أن الأحرف السبعة اجتهادية، ويستدل بها أهل الشبهة أن القراءات اجتهادية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء فليست دليلاً لهم على ما ذهبوا إليه، بل هي دليل عليهم على النحو التالي:

(أ) حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني جبريل وميكائيل - عليهما السلام - فقال جبريل: اقرأ على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على سبعة أحرف، كلها شاف كاف ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة».

(١) أخرجه البخاري في المناقب - باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه، وفي صحيح مسلم في فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما. ينظر: فتح الباري (٦٦٤/٨)؛ وصحيح مسلم مع شرح النووي (١٦/ ٢٥٠-٢٧).

(٢) فتح الباري (٦٦٤/٨).

وفي رواية أخرى عن أبي بكرة رضي الله عنه : (قال: فقرأه على حرفين، قال ميكائيل استزده، فاستزاده حتى بلغ سبعة أحرف قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال وأقبل، وهلمّ واذهب، وأسرع وأعجل)^(١).

(ب) حديث سليمان بن صُرد رضي الله عنه ات ٦٥هـ^(٢) عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: (قرأت آية وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه خلفها، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟، قال: (بلى)، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟، فقال: (بلى كلاهما محسن مجمل)، قال: فقلت له فضرب صدري، فقال: (يا أبي بن كعب، إني أقرئت القرآن فقلت على حرفين، فقال على حرفين، أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منه إلا شاف كاف، إن قلت: غفوراً رحيماً، أو قلت: سميعاً عليماً، أو عليماً سميعاً، فالله كذلك ما لم تختم آية عذاب

(١) رواه أحمد في مسنده الحديث رقم (٢٠٤٢٥) و (٢٠٥١٤). ينظر: (٣٤/ ٧٠-٧١ و ١٤٧).

قال محققو المسند صحيح لغيره دون قوله في آخره «نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم...»، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد - وهو ابن جدعان -، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم؛ وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١١٨)؛ وابن عبد البر في التمهيد (٢٩٠/٨).

(٢) هو ابن الجون الخزاعي، أبو مطرف الكوفي، صحابي جليل. قال ابن عبد البر: كان اسمه في الجاهلية يساراً فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سليمان. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢١٠/٢-٢١١)؛ وتقريب التهذيب (ص ٤٠٩).

برحمة أو آية رحمة بعذاب)^(١).

الوقف السادسة، ما يستفاد من هذه الأحاديث:

يستفاد منها ما يلي:

أولاً: قول النبي ﷺ: (أتاني جبريل وميكائيل فقال جبريل: على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده فاستزاده..)، وقوله ﷺ: (يا أبي بن كعب، إني أقرئت القرآن على حرفين..)، وكلا القولين يدلان على تلقي النبي المباشر هذه الأحرف حرفاً حرفاً عن جبريل ﷺ مشافهة سماعاً و عرضاً، لا مجرد الإذن والإباحة بالإقراء بها، ودلّ على ذلك - أيضاً - استزادته من جبريل ﷺ، كما في الصحيح من حديث ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قال: (أقراني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزیده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)^(٢).

ثانياً: أن هذه الأحرف ليس فيها تضاد ولا تناقض بل هي معان متقاربة.
ثالثاً: هذه الأحاديث فيها دليل واضح على أن القراءات توقيفي، وليست متروكة لاختيار القارئ، بل إسهاد الصحابة ؓ النبي ﷺ على إقراءه لهم، وإقراره إياهم على ذلك لهو أكبر دليل على أن الأحرف السبعة كلها تلقاها الصحابة ؓ عن الرسول ﷺ مشافهة.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده الحديث رقم (٢١١٤٩) ينظر: (٨٥/٣٥ - ٨٤). قال محققو المسند: حديث صحيح. ورواه أبو داود في سننه حديث (١٤٧٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٤٥)؛ وشرح مشكل الآثار حديث (٣١١٣) (١٢٢/٨)؛ والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٣٨٤)؛ وابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٨٣ - ٢٨٤).

(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن - باب نزول القرآن على سبعة أحرف ينظر: الصحيح مع الفتح (٨/٦٣٩).

رابعاً: قوله: «فقال ميكائيل عليه السلام استزده، فاستزاده حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كلها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»، ليس فيه دليل على الإباحة أن يكون لكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم إذا أراد أن يُبدل لفظه من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي؛ ليوسع بها على أمته، فقرأ مرة لأبي بن كعب رضي الله عنه بما عارضه به جبريل عليه السلام، ومرة لابن مسعود رضي الله عنه بما عارضه به أيضاً، كما تقدم من قول ابن عطية.

خامساً: قوله: (نحو قولك: تعال وأقبل، وهلمّ واذهب، وأسرع وأعجل)، فقال العلماء: قوله: «نحو قولك: تعال وأقبل»، وقفه إلى ابن مسعود رضي الله عنه أقرب، كما صرح به أهل العلم^(١)، وهو - أيضاً - يشبه أن يكون تقريباً للمعاني، وإيضاحها؛ وأنها غير متناقضة، بل هي معانٍ متقاربة؛ ليكون ذلك عوناً للمتعلم، كما تقدم من قول الإمام أحمد، والقرطبي.

سادساً: في قول كلٍّ من أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم قلت له: (ألم تقرئني آية كذا وكذا) دلالة واضحة على أن الصحابة رضي الله عنهم

(١) كما قال محققو المسند عند ذكر الحديث: قوله: «نحو قولك: تعال، وأقبل...» قال السندي: هو تفسير للحروف السبعة بأن يقرأ موضع حرف مرادفه وما يفيد معناه. ثم قال محققو المسند: وهذا الحرف (نحو قولك: تعال..) لم يرد بإسناد صحيح مرفوعاً، وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً من قوله: (إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقولك أحذكم: هلمّ وتعال). مسند الإمام أحمد (١٤٧/ ٣٤) حاشية رقم (٥)؛ وأخرجه الطبري في مقدّمة تفسيره (٤١/ ١)؛ والطبراني في الكبير (٨٦٨٠)؛ والمرشد الوجيز (ص ٢٣٥ وما بعدها)، وإسناده صحيح موقوفاً.

كانوا يتخوفون من أن يقرؤوا قراءة من غير تلقٍ عن النبي، وبما يعرفون أن مخالفته في ذلك جرم عظيم.

وقد ورد في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ما يدل على وعيد شديد لمن استبدل لفظاً بلفظ آخر غير مسموع من النبي ﷺ؛ لأن ذلك تحريف لكلام الله تعالى.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (أن رجلاً كان يكتب لرسول الله فكان إذا أُملي عليه "سميعاً بصيراً" كتب "سميعاً عليماً" وإذا أُملي عليه "سميعاً عليماً" كتب "سميعاً بصيراً"، وكان قد قرأ البقرة وآل عمران، وكان من قرأهما قرأنا كثيراً، فتتصر الرجل، وقال: إنما كنت أكتب ما شئت عند محمد، قال: فمات فدفن فلفظته الأرض، ثم دفن، فلفظته الأرض، فقال أنس: قال أبو طلحة إن ٣٤هـ وقيل ٢٣٣^(١): فأنا رأيته منبوذاً على وجه الأرض)^(٢).

الوقف السابعة، أقوال أهل العلم في معنى هذه الأحاديث:

إن القرآن الكريم مع نزوله على سبعة أحرف فإنه يظل متناسقاً منسجماً، ونزوله على الحروف السبعة لا يؤدي إلى التناقض والتضارب، بل القرآن كله صواب ما لم يُجعل عذاباً رحمة، أو رحمة عذاباً.

قال ابن عبد البر: «أما قوله: في هذا الحديث قلت: سميعاً عليماً، وغفوراً رحيماً، وعليماً حكيماً ونحو ذلك، فإنما أراد به ضرب المثل للحروف التي نزل

(١) هو زيد بن سهل بن الأسود، الأنصاري، المدني الصحابي الجليل. ينظر: تهذيب (٦٦٦/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب المناقب ينظر: الصحيح مع الفتح (٧٢٣/٦)؛ ومسلم في صحيحه في كتاب المنافقين. شرح النووي (١٨٤/١٧)؛ وشرح مشكل الآثار (٢٣٩/٨)؛ وكتاب المصاحف (١٤٦/١).

القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها، ومختلف مسموعها لا تكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف وجهاً خلافاً ينفيه أو بضاده كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده وما أشبه ذلك... إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلمّ، وعلى هذا الكثير من أهل العلم»^(١).

وقال النووي: - عند كلامه عن حديث عمر مع هشام بن حكيم رضي الله عنه - «وفي هذا بيان ما كانوا عليه من الاعتناء بالقرآن والدّب عنه، والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلى ما تجوزه العربية... وقول من قال: إن المراد خواتم الآي فيجعل مكان غفور رحيم سميعاً بصيراً فاسد للإجماع على منع تغيير القرآن للناس»^(٢).

وقال البغوي: «فأما القراءة باللغات المختلفة فما يوافق الخط والكتاب فالفسحة فيها باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وضحتها بنقل العدول عن الرسول على ما قرأ به القراء المعروفون بالنقل الصحيح عن الصحابة رضي الله عنهم»^(٣). وذكر أبو شامة نقلاً عن البيهقي أنه قال: «أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة "غفور رحيم" بدل "عليم حكيم" فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه فكأنه قرأ آية من سورة، وآية من سورة أخرى فلا يَأثم بقراءتها كذلك ما لم تحتم آية عذاب بآية رحمة ولا آية رحمة بآية عذاب»^(٤).

(١) التمهيد (٢٨٣/٨ - ٢٨٤ - ٢٩١).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٤٣/٦ - ١٤٥).

(٣) شرح السنة (٥١١/٤).

(٤) ينظر المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ٢٣٦).

وقال أبو شامة: «ومعنى جميع ذلك أنه نزل منه ما يقرأ على حرفين وعلى ثلاثة أحرف وعلى أكثر من ذلك إلى سبعة أحرف توسعة على العباد باعتبار اختلاف اللغات والألفاظ المرادفة، وما يقارب معانيها، وقد جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى ولا أن تختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، ولكن الخطأ أن تجعل ما ليس منه، وأن تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة»^(١).

ثم قال أبو شامة: - أيضاً- «وكان هذا سائغاً قبل جمع الصحابة المصحف تسهيلاً على الأمة حفظه؛ لأنه نزل على قوم لم يعتادوا الدرس والتكرار، وحفظ الشيء بلفظه، بل هم قوم عرب فصحاء يعبرون عما يسمعون باللفظ الفصيح»^(٢).

قد يقال: إن قول أبي شامة: «وكان هذا سائغاً قبل جمع الصحابة رضي الله عنهم...» يدلّ على أن القراءة بالمرادف كانت سائغة على لغات العرب قبل جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد؟
فالجواب: أن تلك الإباحة كانت خاضعة للسمع والتلقي عن النبي ﷺ، واختلاف الألفاظ كان، للتيسير على الأمة حفظه.

الوقف الثامنة، أقوال القائلين بإباحة القراءة بالمرادف.

قال ابن كثير: «وقد ادّعى الطحاوي والقاضي الباقلاني والشيخ أبو عمر ابن عبد البر: أن ذلك كان رخصة في أول الأمر ثم نسخ بزوال العذر وتيسير

(١) المصدر نفسه (ص ٢٣٥).

(٢) المرشد الوجيز (ص ٢٣٥ - ٢٣٧).

الحفظ وكثرة الضبط وتعلم الكتابة»^(١).

وقال أبو جعفر الطحاوي - عند كلامه عن الأحرف السبعة - ما نصّه: «وكانوا يحتاجون إلى حفظ ما قد تلاه عليهم مما أنزل الله عزّ وجلّ عليه من القرآن ليقرؤوه في صلاتهم، وليعلموا به شرائع دينهم، فوسّع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن اختلفت ألفاظهم التي يتلونه بها ألفاظ نبهم التي قرأه بها عليهم، فوسّع لهم في ذلك بما ذكرنا...»^(٢).

وقال ابن الجزري: «قد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي، وكان بعد الثلاثمائة، قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم [٣٤٩هـ]^(٣) في كتابه البيان: «وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أن كلّ من صحّ عنده وجه العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضلّ بها عن قصد السبيل»^(٤).

وقال الزركشي: «أن القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافاً لجماعة منهم

(١) فضائل القرآن لابن كثير (ص ٦٨ - ٦٩)؛ وينظر: أيضاً الإنتقان في علوم القرآن (١/١٣٤)؛ والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منه (ص ٢٣٦)؛ والكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن للمطيعي (ص ٩٩) طبعة دار الرائد العربي - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

(٢) شرح مشكل الآثار (١١٨/٨).

(٣) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد، المقرئ، أحد الأعلام، مصنف كتاب البيان، ومن انتهى إليه الخلق بأداء القرآن، قرأ القراءات على ابن مجاهد. ينظر: معرفة القراء (١/٣١٢)؛ وغاية النهاية (١/٤٧٥).

(٤) النشر (١/١٧).

الزنجشري، حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء، واجتهاد البلغاء، وردّ على حمزة قراءته ﴿والأرحام﴾ بالخفض^(١).
بناءً على ذلك، فإن أقوال القائلين بجواز القراءة بالمرادف أو بالمعنى يتضمن ما يأتي:

* ابن مقسم يرى أن كلّ ما صحّ وجهه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها ولو لم ينقل بالسند.
* الزنجشري يرى أن القراءات اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء، واجتهاد البلغاء.

* أبو جعفر الطحاوي يرى أن القراءة بالمرادف أو المعنى كانت في وقت؛ رخصة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، فوسّع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن اختلفت ألفاظهم التي يتلون بها ألفاظ نبيهم التي قرأ بها عليهم.
وقول أبي جعفر الطحاوي: هو الذي يميل إليه بعض من أهل العلم كما تقدمت الإشارة إليه من قول ابن كثير، بأن القراءات بالمرادف كانت رخصة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، ثمّ نسخ بزوال العذر.

وإلى هذا القول يذهب محققو مسند الإمام أحمد ورجّحوه؛ حيث قالوا ما نصه: «هذه الأحاديث التي ورد فيها التيسير على الناس في عهد النبيّ في أن يقرؤوا بالمرادف بشرط أن لا يخلّ بالمعنى، إنما هو في أول الأمر، حتى إذا ذلت ألسنتهم بالقرآن نسخ هذا الحكم، وحفظ الصحابة الكرام ﷺ القرآن الذي أنزل على محمد بلفظه ومعناه، وهو الذي تلاه عليه جبريل، وحفظه منه النبيّ

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٢١).

وَحَفِظَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَسَجَلَهُ كِتَابُ الْوَحْيِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَالْقِرَاءَةُ بِالْمُرَادِفِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)^(١).

أَمَّا نِسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَمْهِيدِهِ فَلَمْ يَظْهَرْ لِي ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ
قِرَاءَتِي أَقْوَالِهِ فِي شَرْحِهِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ،
وَإِنَّمَا يَرَى جَوَازَ اخْتِيَارِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا أَنْزَلَ حَيْثُ قَالَ: «وَإِذَا أُبِيحَ لَنَا قِرَاءَتُهُ عَلَى
كُلِّ مَا أَنْزَلَ، فَجَائِزُ الْاِخْتِيَارِ فِيمَا أَنْزَلَ عِنْدِي».

وَكَذَلِكَ يَرَى أَنَّ مَصْحَفَ عَثْمَانَ الَّذِي بِأَيْدِي النَّاسِ الْيَوْمَ هُوَ مِنْهَا حَرْفٌ
وَاحِدٌ، حَيْثُ قَالَ: «وَعَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فَأَعْلَمُ»^(٢).

الْقَوْلُ بِجَوَازِ اخْتِيَارِ الْقِرَاءَةِ، هُوَ قَوْلُ أُمَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، بَلِ اتِّفَاقُهُمْ فِي
ذَلِكَ.

وَأَمَّا مُوَافَقَةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَبَا جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْمُرَادِفِ بِأَنَّهُ
كَانَتْ رِخْصَةً، ثُمَّ نَسَخَتْ فَغَيْرُ وَاضِحٍ عِنْدِي، وَإِنَّمَا ذَكَرَ كَلَامَ الطَّحَاوِيِّ -
رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَمِيعاً- اسْتِدْلَالاً بِذَلِكَ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بِأَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ
الْأَحْرَفَ كَانَتْ فِي وَقْتِ دَعْتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ،

حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ: «إِنَّمَا كَانَتْ فِي وَقْتِ خَاصٍ لِمُضْرَرَةٍ دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ، ثُمَّ
ارْتَفَعَتْ تِلْكَ الْمُضْرَرَةُ، فَارْتَفَعَتْ»^(٣)، وَهُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ
اخْتِيَارُ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ.

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد المحقق (٧١/٣٤-٧٢) حاشية رقم (١).

(٢) ينظر: التمهيد (٢٧٩/٨ و ٢٩١).

(٣) ينظر: التمهيد (٢٩٤/٨).

وكذلك نسبة القول بجواز القراءة بالمعنى أو المرادف إلى الباقلاني - أيضاً - فلم يظهر لي ذلك من خلال قراءتي كتابه الانتصار لصحة نقل القرآن، بل هو ممن يقول: إن المصحف العثماني يشتمل على جميع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ولم ينسخ منها شيء. الله أعلم.

قال الباقلاني: «وأن القرآن منزل على سبعة أحرف كلها كاف شاف وحقّ وصواب، وأن الله تعالى قد خير القراء في جميعها وصوبهم إذا قرؤوا بكل شيء منها، كما روي ذلك في الآثار التي سنقصها، ونبين قيام الحجة بنقلها وظهور أمرها، وأن جميع هذه الأحرف قد كانت ظهرت، واستفاضت عن الرسول وضبطتها الأمة عنه، ولم يكن شيء منها مشكوكاً فيه ولا مرتاباً به»^(١).

وأن عثمان والجماعة قد أثبتت جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبرت بصحتها، وخيرت الناس فيها كما صنع رسول الله .

وأنه لا مجال ولا مساع لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن أو قراءة وحرف يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك أجمع سنة متبعة ورواية مأثورة، وأن هذا هو باب إثبات القرآن والقراءات وطريقه الذي لا مصرف عنه ولا معدل، وأن من أعمل الرأي في ذلك فقد ضلّ وأخطأ الحقّ وتكبّه.

وأنه لا يجوز ولا يسوغ القراءة على المعنى دون اتباع لفظ التنزيل، وإيراده على وجهه وسننه الذي أنزل عليه وأداه الرسول .

وأنه لا يجوز لأحد أن يقرأ القرآن بخلاف جميع الأحرف والوجوه التي أنزل عليها، وإن كان ما قرأه لغة للعرب، أو لبعضها، وأنه ليس في المتكلمين

(١) ينظر: الانتصار لصحة نقل القرآن (١/٥٤٣-٥٤٤).

بلغة العرب من لا يطوع لسانه، ويجري ببعض الأحرف والوجوه التي أنزل القرآن عليها»^(١).

القاعدة:

- * خروج القراءة عن الأحرف التي نزل عليها القرآن يعدّ من أهمّ قواعد نقد القراءات، بل أولها وأساسها؛ لأن القراءة إذا كانت خارجة عن المنزّل على رسول الله ﷺ، فهي باطلة مكذوبة وليست قرآناً منزلاً.
- * أن القول بجواز القراءة بالمرادف أو المعنى هو قول باطل مخالف للصواب، ولا دليل عليه من الكتاب والسنة والإجماع والاستقراء.
- * أن الرخصة والتيسير في قراءة القرآن على أي حرف كان لم تُجز للقارئ أن يقرأ بالمرادف أو المعنى بل هي مقيدة بالسمع والتلقي الشفاهي عن النبي ﷺ.
- * أن الاختيار في الأحرف السبعة المنزلة لم يكن متروكاً لفصاحة القارئ واجتهاده واختراعه، وإنما كان اختيار دوام، ونسبة، واشتهار، ولزوم.

(١) ينظر: نفس المصدر السابق (١/٥٥٥-٥٥٦).

المبحث الثاني

مخالفة القراء ما تلقاها الصحابة رضي الله عنهم عن النبي

لم يكن المعول عليه في حفظ القرآن، وتلقيه هو الأخذ من الرقاع، والصحف والمصاحف، وإنما كان المعول عليه الأول التلقي والمشافهة، والأخذ بالسماع؛ فالنبي ﷺ أخذ عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الله جل جلاله، وأخذ الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ وتلقوا القراءات عرضاً وسماعاً؛ فبذلك تم اتصال سلسلة السماع بالقرآن الكريم وقراءاته إلي الله سبحانه جلّت حكمته، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل ١٦].

قال الزجاج: «أي يلقى إليك وحياً من الله تعالى أنزله بعلمه وحكمته»^(١).

وقال ابن جرير الطبري: «أي: إنك يا محمد لتحفظ القرآن وتعلمه».

وقال القرطبي: «أي يلقى عليك فتلقاه وتعلمه وتأخذه»^(٢).

ومادة "تلقى" من اللّقاء، فيها لقاء بين اثنين، هما المُتلقّي بكسر القاف، والمُتلقّى منه بفتحها^(٣)، والمُتلقّي هنا هو الرسول ﷺ، والمُتلقّى منه هو الله جلّ جلاله بواسطة جبريل عليه السلام^(٤).

إذاً النبيّ تلقى القرآن سماعاً وعرضاً، كما تلقاه أمين الوحي سماعاً من الله تبارك وتعالى؛ لذلك عني النبيّ ﷺ بإقراء أصحابه القرآن كما عني بتلقيه وقراءاته من جبريل عليه السلام.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٠٨/٤).

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤٩٥/٩)؛ والجامع لأحكام القرآن (١٥٥/١٣).

(٣) ينظر: مادة (تلقى) في لسان العرب (٢٥٣/١٥-٢٥٦).

(٤) ينظر: سنن القراء ومناهج المجوّدين لعبد العزيز القارئ (ص ٤٥).

وكان النبي ﷺ شديد العناية بحفظ القرآن، وحريصاً على تلقفه من جبريل عليه السلام حتى بلغ من شدة عنايته به، وحرصه عليه أنه كان يحرك به لسانه أكثر من المعتاد عند تلاوته.

قد تظاهرت الأدلة على ذلك، منها قوله جلّ شأنه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجْعَلَ بِهِ﴾ (١) ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (٢) ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَعِزَّ بِهِ﴾ (٣) ﴿ثُمَّ إِنِّي عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ﴾ (٤) [للقيامة ١٦ - ١٩].

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة) (١).

وحديث فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ أنه قال: (إن جبريل يعارضني بالقرآن في كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين) (٢).

ومعنى هذا أن جبريل عليه السلام يعرض القرآن والنبي ﷺ يسمع، ثم النبي ﷺ يعرض القرآن وجبريل يسمع.

قال ابن حجر: «المراد به: يستعرضه ما أقرأه إياه، والمعارضة: المفاعلة من الجانبين، كأن كلاً منهما كان تارة يقرأ والآخر يسمع» (٣).

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٥٩/٨ - ٦٦٠)، ومسلم في كتاب الفضائل - باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة ينظر: صحيح مسلم مع شرح النووي (٩٩/١٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٥٩/٨).

(٣) فتح الباري (٦٦٠/٨).

فدلّ على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كلّ عام مرّة، فعرض عليه مرّتين في العام الذي قبض فيه) ^(١).

ففي هذه الرواية عرض جبريل القرآن على النبي ﷺ.

وكما أن رسول الله تلقى قراءات القرآن المختلفة من جبريل عليه السلام عرضاً وسماعاً؛ فإنه قد أمر أصحابه رضي الله عنهم بأقواله وأفعاله وتقريره بأن يقرئوا القرآن بالطريقة التي تلقاها عن جبريل، وأن يتلقوه وقراءاته مشافهة؛ ليكون ذلك سنة متبعة.

فدلّ على أفعال النبي ﷺ عرضه القرآن بأمر من الله تعالى على أبي بن كعب رضي الله عنه وهو يستمع لقراءته كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في الصحيحين أنه قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بن كعب رضي الله عنه: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن)، قال أبي: آله سمّاني لك؟ قال: (الله سمّاك)، فجعل أبي يبكي ^(٢).

ومما دلّ على أفعال النبي ﷺ - أيضاً - استماعه لقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين أمره النبي ﷺ أن يقرأ عليه القرآن، أنه قال: (قال لي رسول الله ﷺ: (اقرأ عليّ)، قلت: يا رسول الله أقرأ عليك وعليك أنزل؟

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٨/٦٦٠).

(٢) رواه البخاري في المناقب - باب مناقب أبي، في كتاب التفسير باب تفسير لم يكن الذين - (ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٨/٥٩٧)؛ ومسلم في كتاب المسافرين باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحدّاق فيه، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه ينظر: صحيح مسلم مع شرح النووي (٦/١٢٢).

قال: (نعم)، فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [٤١] قال ﷺ: (حسبك الآن)، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان^(١).

ومما يدل على أقواله أمره الصحابة ﷺ بأن يتحرروا تلقى القرآن من المتقين، وقراءته على الضابطين، والأخذ بها عنهم، ونوه بعدد منهم، كما جاء في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب ﷺ)^(٢).

وحديث أنس بن مالك ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه بقراءة ابن أم عبد)^(٣). فيه بيان جواز إضافة القراءة إلى القارئ إذا اشتهر بها.

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب: قول المقرئ للقارئ حسبك. ينظر: الصحيح مع الفتح (٧١٢/٨)؛ ومسلم في كتاب المسافرين - باب فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظ للاستماع والبكاء عند التلاوة والتدبر. ينظر: صحيح مسلم مع شرح النووي (١٢٥/٦).

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ. ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٦٦٣/٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس بن مالك ﷺ فقال محققو المسند: إسناده صحيح. ينظر: المحقق.

(٢٥٢/٢٠)؛ وابن ماجه في سننه في فضائل عبد الله بن مسعود ﷺ رقم الحديث (١٣٨) ينظر: سنن ابن ماجه (١٤٨/١). ت د/بشار عواد معروف.

ومما يدلّ على تقريره تصويبه قراءة من وقع بينهم اختلاف من الصحابة رضي الله عنهم في قراءاتهم، كلّ منهم يقول: (ألم تقرئني حرف كذا)، فيصوّب الرسول ﷺ قراءات الجميع بتقريره على ذلك.

وعلى ذلك فإن القرآن وقراءاته، إنما تتلقّى عرضاً وسماعاً من أئمة الشأن، وهي سنة متبعة تؤخذ من أفواه المقرئين المتقنين بالمشافهة أداءً، رواية ودراية. هذه هي الطريقة النبوية في تلقي القرآن، وهي التي جرت عليها عادة القراء وستتّم، وتسمّى العرض والسماع، فرسول الله ﷺ تلقّى القرآن من جبريل مشافهة سماعاً منه أولاً كما دلّ عليه بعض الأحاديث، وعرضاً على جبريل كما هو واضح من بقية الأحاديث^(١).

على ذلك فإنه قد تقرر عند الصحابة رضي الله عنهم بأن القراءة سنة متبعة، وإذا سمعوا قراءة مخالفة لما تلقّوه عن النبيّ أنكروه، وذلك بأن القراءة إذا كانت مخالفة ما تلقّاه الصحابة رضي الله عنهم عن النبيّ ﷺ فهي قاعدة أساسية من قواعد نقد القراءات عند الصحابة في ردّ القراءة ورفضها، وفيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة، ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم من اختلاف في قراءاتهم في زمن الرسول ﷺ:

[١] من أمثلة ذلك، ما في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع هشام بن حكيم رضي الله عنه حيث قال عمر رضي الله عنه: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلّم، فلبيته^(٢) بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي

(١) ينظر: سنن القراء ومناهج المجوّدين لعبد العزيز القارئ (ص ٢٦).

(٢) أساوره: أوائبه وأقاتله. فلبيته بردائه: جعلت في عنقه ثوبه وجررت به ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٤٢٠ و ٤٢٣/٢٢٣).

سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: (أرسله اقرأ يا هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت). ثم قال: (اقرأ يا عمر)، فقرأت للقراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه) (١).

وجه الاستدلال بهذا الحديث على هذه القاعدة في نقد القراءة: أن عمر أنكر القراءة التي سمع هشاماً ﷺ يقرأ بها؛ لأنها مخالفة لما تلقاه عمر ﷺ عن النبي ﷺ.

قال السخاوي: «لأن عمر ﷺ أنكر على هشام ﷺ لفظاً لم يسمعه عمر من رسول الله ﷺ وعمر يعلم أن ذلك جائز في العربية، والدليل على أنه جائز في العربية أن النبي ﷺ قال: (هكذا أنزلت)، فلولا أن تغيير القرآن لا يجوز لما أنكر عمر ما أنكره» (٢).

قال النووي: «وفي هذا بيان ما كانوا عليه من الاعتناء بالقرآن والذب عنه، والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلى ما تجوزه العربية.. ولأن عمر إنما نسبه إلى مخالفته في القراءة..» (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن _ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (ينظر: صحيح مع الفتح (٦٣٩/٨-٦٤٠)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين - باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف. ينظر: شرح النووي (١٤٣/٦-١٤٤).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٢٣٨/١).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٤٣/٦).

[٢] من أمثلة ذلك، حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في صحيح مسلم أنه قال: (كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري، ففِضتُ عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً...) (١).

وجه الاستدلال بحديث أبي بن كعب رضي الله عنه على هذه القاعدة في نقد القراءة: أنه أنكر قراءة صاحبه؛ لأنها مخالفة للفظ التي تلقاها من النبي ﷺ مشافهة سماعاً وعرضاً، كما فعل عمر مع هشام رضي الله عنه.

وأبي رضي الله عنه قد حاز بعرض النبي ﷺ القراءة عليه من بين سائر الصحابة رضي الله عنهم دون غيره، فأمره سبحانه وتعالى نبيه ﷺ أن يقرأ على أبي رضي الله عنه ليعلمه ويُقتدي به في قراءته (٢).

في هذا دلالة واضحة على أن مخالفة القراءة لما تلقاها الصحابة رضي الله عنهم تعتبر قاعدة عندهم في نقد القراءة.

(١) الفرق بالتحريك: الخوف والفرع. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٤٣٨).

الحديث أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين - باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف.

ينظر: شرح النووي (٦/١٤٧ - ١٤٨).

(٢) ينظر: كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٣٢).

[٣] من أمثلة ذلك، حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (سمعت رجلاً قرأ آية، وسمعت من النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافها، فأخذت بيده فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: (كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا))^(١).

تقدم في المبحث الأول أن الخلاف كان بين ابن مسعود وأبي بن كعب من حديث سليمان بن صرد رضي الله عنه.

قال ابن حجر: «وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود رضي الله عنهما، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلاكما محسن قال أبي رضي الله عنه فقلت: ما كلانا أحسن ولا أجمل، فضرب صدري»^(٢).

وجه الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه على القاعدة في نقد القراءة: أنه سمع قراءة صاحبه مخالفة لما تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فابن مسعود رضي الله عنه هو الذي خصه النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقرأ عليه القرآن؛ ليستمع لقراءته، وأمر الصحابة أن يقرؤوا بقراءته غضاً كما أنزل مما يدل على أن القراءة إذا كانت مخالفة للتلقي، فهي تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات.

قال ابن حجر: «ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود رضي الله عنه في سورة النحل»^(٣).

(١) رواه البخاري صحيحه في كتاب الخصومات - باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة، وكتاب أحاديث الأنبياء، وكتاب فضائل القرآن باب اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم. ينظر: صحيح مع الفتح (٨٥/٥، ٥٩٣/٦، ٧٢٠/٨).

(٢) ينظر: فتح الباري (٨/٦٤١)، ومقدمة تفسير الطبري (٣٩/١ - ٤٠).

(٣) ينظر: فتح الباري (٨/٦٤٣).

وجه الاستدلال بهذا الحديث على نقد القراءة: أن أياً ﷺ أنكر القراءة التي سمعها من غيره لمخالفتها التي تلقاها من النبي ﷺ.

[٤] من أمثلة ذلك، ما يدل على قاعدة مخالفة ما تلقاه الصحابة ﷺ عن الرسول ﷺ حديث عبدالله بن عمرو ﷺ حيث ذكر عبدالله بن مسعود ﷺ فقال: (لا أزال أحبه سمعت النبي ﷺ يقول: (خذوا القرآن من أربعة، من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب ﷺ))^(١).

وجه الاستدلال بهذا الحديث على هذه القاعدة لنقد القراءة: أن القراءة سنة متبعة تؤخذ من المقرئين المتقنين بالمشافهة أداء رواية ودراية؛ حيث وجه النبي ﷺ الصحابة ﷺ إلى أخذ القراءة من هؤلاء الأربعة؛ لأنهم أكثر أخذاً للقرآن في زمن النبي ﷺ، حفظاً وضبطاً لألفاظه وإتقاناً لأدائه حتى اشتهروا بذلك، وهذا يدل على أن القراءة تؤخذ من أهلها بالتلقي، وما كانت مخالفة لذلك فهي منتقدة.

كما قال النووي: «قال العلماء: سببه أن هؤلاء أكثر ضبطاً لألفاظه وأتقن لأدائه، وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم، أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه من النبي مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض، أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم، أو أنه أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته من تقدم هؤلاء الأربعة وتمكنهم، وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب: مناقب الأنصار - باب: مناقب أبي ﷺ، وفضائل القرآن - باب: القراء من أصحاب النبي ﷺ ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٧/١٥٨) و (٦٦٣/٨)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن مسعود، وأمه ﷺ ينظر: شرح النووي (١٦/٢٥-٢٧).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٦/٢٥).

[٥] من أمثلة ذلك ، ما يدل على هذه القاعدة : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : قال النبي ﷺ لأبي رضي الله عنه : (إن الله أمرني أقرأ عليك ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾) [البينة : ١] ، قال : وسماني ؟ قال : (نعم) ، فبكي . وفي لفظ (أن أقرأ عليك القرآن) . قال أبي : الله سماني لك ؟ قال : (الله سماك لي) ، فجعل أبي رضي الله عنه يبكي ^(١) .

وجه الاستدلال بقراءة النبي ﷺ على أبي رضي الله عنه على نقد القراءة : أن عرض القراءة سنة متبعة تؤخذ من أهلها عرضاً ومشافهة ، وإذا كانت القراءة مخالفة للعرض والمشافهة فهي تعتبر قراءة منتقدة .

قال أبو عبيد : «أن رسول الله إنما أراد بذلك العرض على أبي رضي الله عنه أن يتعلم منه القراءة ويستثبت فيها ، وليكون عرض القرآن سنة ، وليس هذا على أن يستذكر النبي منه شيئاً بذلك العرض» ^(٢) .

وقال النووي : «هي أن يتعلم أبي رضي الله عنه ألفاظه ، وصيغة أدائه ، وموضع الوقوف ، وصيغ النغم في نعمات القرآن على أسلوب ألفه الشرع ، فكانت القراءة عليه ليتعلم منه ، وليس عرض القرآن على حفاظه البارعين المجيدين لأدائه ؛ وليس التواضع في أخذ الإنسان القرآن وغيره من العلوم الشرعية من أهلها ، وإن كانوا دونه في النسب والدين والفضيلة والمرتبة والشهرة وغير ذلك ، ولينبه الناس

(١) ينظر : صحيح البخاري مع الفتح (١٥٨/٧ و ٥٩٧/٨) في كتاب مناقب الأنصار - باب : مناقب أبي رضي الله عنه ، وفي كتاب التفسير - باب لم يكن ؛ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل ، وفي فضائل الصحابة - باب : فضل أبي رضي الله عنه . ينظر : شرح النووي (١٢٢/٦ و ٣٠/١٦) .

(٢) فضائل القرآن (ص ٣٥٩) .

على فضيلة أبي ﷺ في ذلك، وحثهم على الأخذ منه، وكان كذلك، فكان بعد النبي ﷺ رأساً وإماماً مقصوداً في ذلك مشهوراً به^(١).

[٦] من أمثلة ذلك، ما يدل على هذه القاعدة، حديث أبي جهيم الأنصاري^(٢): (أن رجلين اختلفا في آية من القرآن فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا النبي ﷺ فقال: (القرآن يقرأ على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن، فإن مرء في القرآن كفر).

وفي لفظ آخر عند أبي عبيد وغيره: (كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله فمشيا حتى أتيا رسول الله ..)^(٣).

[٧] من أمثلة ذلك، ما يدل على هذه القاعدة، حديث أبي قيس^(٤) ٥٤هـ مولى عمرو بن العاص ﷺ، قال: (سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن فقال له عمرو بن العاص ﷺ: من أقرأكها؟ قال: رسول الله ﷺ، قال: فقد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا، فذهبا إلى رسول الله ﷺ،

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (٣١/١٦).

(٢) هو ابن الحارث بن الصمة بن عمرو، وهو ابن أخت أبي بن كعب صحابي جليل. ينظر:

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزني (٢٧٩/٨)؛ وتهذيب التهذيب (٥٠٥/٤).

(٣) رواه أحمد في مسنده الحديث رقم (١٧٥٤٢). ينظر: (٨٥/٢٩). قال محققو المسند:

إسناده صحيح على شرط الشيخين؛ وفضائل القرآن لأبي عبيد ص ٣٣٧، والطبري في

مقدمة تفسيره (٤١/١)؛ وشرح السنة للبغوي (٥٠٥/٤)؛ والتمهيد لابن عبد البر

(٢٨٢/٨)؛ والمرشد الوجيز لأبي شامة (ص ٢٢٨).

(٤) هو عبد الرحمن بن ثابت تابعي جليل، أحد فقهاء الموالي الذين ذكرهم يزيد بن أبي

حبيب، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبيه عمرو، وأم سلمة ﷺ زوج النبي

ﷺ. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٠٤/٨)؛ وتهذيب التهذيب (٥٧٥/٤).

فقال أحدهما: يا رسول الله؟ آية كذا وكذا، ثم قرأها، فقال رسول الله ﷺ: (هكذا أنزلت)، فقال الآخر: يا رسول الله، فقرأها على رسول الله ﷺ، وقال: أليس هكذا يا رسول الله؟ قال ﷺ: (هكذا أنزلت).

وفي لفظ آخر، فقال عمرو بن العاص رضي الله عنه للرجل: (إنما هي كذا وكذا، لغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فخرجا إلى رسول الله حتى أتياه فذكرا ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأبي ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا في القرآن فإن وراء فيه كفر))^(١).

[٨] من أمثلة ذلك، ما يدل على هذه القاعدة، حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (أقرأني رسول الله ﷺ "سورة حم" ورحت إلى المسجد عشية، فجلس إلى رهط، فقلت لرجل من رهط: اقرأ عليّ، فإذا هو يقرأ حروفاً لا أقرأها، فقلت له: من أقرأكها؟ قال: أقرأني رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ، وإذا عنده رجل، فقلت اختلفنا في قراءتنا، وإن وجه رسول الله قد تغير، ووجد في نفسه حين ذكرت له الاختلاف، فقال: (إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف)، ثم أسرّ على عليّ، فقال عليّ رضي الله عنه: إن رسول الله يأمر أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، قال: فانطلقنا، كل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبها)^(٢).

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٣٨)، وأحمد في مسنده (٣٥٥/٢٩). قال محققو المسند حديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. وينظر: -أيضاً- المرشد الوجيز (ص ٢٢٩).
(٢) رواه الحاكم في المستدرک (٢/٢٤٣) في كتاب التفسير وصرّحه ووافقه الذهبي. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. ينظر: المرشد الوجيز (ص ٢٣٢).

القاعدة:

* مخالفة القراءة ما تلقاها الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد النبي .

* هذه الأحاديث كلها تدلّ على نظير ما وقع بين عمر بن الخطاب وهشام ابن حكيم ، وبين أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين ، مما يدلّ دلالة واضحة على أن مخالفة القراءة ما تلقاه الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قاعدة أصيلة في ردّ القراءات وتضعيفها ، وبني عليها كلّ قاعدة من قواعد نقد القراءات المتعلقة بأسانيد القراءات من حيث ردّ القراءات وتضعيفها .

* كما أن صحة السند هي شرط أساس في ثبوت القراءات .

الله أعلم

المبحث الثالث

ما كان منسوخاً تلاوة

لا شك أن القرآن نسخ منه ورفع، وسقط العمل بقراءته التي تخالف خط المصحف، لأنها منسوخة تلاوتها في العرضة الأخيرة؛ كما تظاهرت الأخبار بنسخ آية الرجم وغيرها وحكمها باقٍ مما لا شك فيه؛ فلذلك كان ما نسخ تلاوة يعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد النبي.

معنى النسخ:

النسخ في اللغة: هو الرفع والإزالة.

قال ابن فارس: «النون والسين والحاء أصل واحد؛ لأنه مختلف في قياسه، رفع شيء وإثبات غيره مكانه، أو تحويل شيء إلى شيء وكل شيء خلفه شيئاً فقد انتسخه»^(١).

وفي الشرع: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدّم بخطاب متراخ عنه^(٢).

إذ قد ثبت ذلك، فلا إشكال أن الصحابة رضي الله عنهم كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم ينسخ، وإن لم يكن داخله في العرضة الأخيرة؛ ولذلك

(١) مقاييس اللغة (٤٢٤/٥)؛ وينظر: أيضاً تهذيب اللغة للأزهري (١٨١/٧ - ١٨٢)؛ والقاموس المحيط (ص ٣٣٤).

(٢) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١٨٠/١ - ١٨١)؛ ومذكورة في أصول الفقه للشنقيطي (ص ٧٩).

اختلفت المصاحف بعض الاختلاف، وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف؛ لأنها منسوخة تلاوتها، كما نصّ على ذلك كثير من العلماء.

قد عقد أبو عبيد لما نسخت تلاوته باباً مستقلاً؛ إذ قال: «باب ما رفع من القرآن بعد نزوله، ولم يثبت في المصاحف»، مع ذكر الأمثلة لذلك^(١).

قال البغوي: «فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع، كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة رضي الله عنهم، وأجمعت الصحابة، والتابعون، فمن بعد هم على هذا أن القراءة سنة، فليس لأحد أن يقرأ حرفاً إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ موافق لخط المصحف أخذه لفظاً وتلقيناً... فقال: ثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمان النبي، ويشبه أن يكون النبي ﷺ إنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعضه، ويرفع الشيء بعد الشيء من تلاوته، كما ينسخ بعض أحكامه، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه أدى ذلك إلى الاختلاف، واختلاط أمر الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين، ثم قال البغوي: إن زيد بن ثابت رضي الله عنه شهد العرصة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل، وهي التي بين فيها ما نسخ وبقي»^(٢).

وقال ابن الجزري: «وإن ثبتت القراءة بالنقل، فإنها منسوخة بالعرصة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة رضي الله عنهم على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، وبعضهم

(١) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢٠ وما بعدها)؛ والإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي

طالب (ص ٤٥)؛ والنشر (١/١٤ - ١٥).

(٢) ينظر: شرح السنة (٤/٥١١ و ٥١٢ و ٥١٩ و ٥٢٥).

يقول: إنه نسخ ما سوى ذلك، ولذلك نصّ كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبيّ، وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة؛ إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك، فإن الصحابة رضي الله عنهم تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً، ولم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ولا يمنعوا من القراءة به^(١).

الحكمة من نسخ التلاوة دون الحكم:

حكمة نسخ تلاوته دون حكمه، هي كما قال الزركشي: «قد أورد بعضهم فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلاً أبقيت التلاوة؛ ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب الفنون^(٢) بأن ذلك؛ ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي^(٣).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان: - عند تعرّضه للردّ على من ينكر وقوع نسخ التلاوة دون الحكم - «والآية المنسوخة تلاوتها

(١) ينظر: النشر (١/١٤ - ١٥، و ٣٢ - ٣٣)، وينظر: أيضاً مجموع الفتاوى في مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٩٧ وما بعدها).

(٢) هو علي بن عقيل بن محمد (٥١٣هـ). والزركشي ينقل عنه كثيراً أحياناً يسميه "صاحب الفنون" وأحياناً يكنيه ابن عقيل.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٣٧)، والإتقان في علوم القرآن (٢/٦٩).

مع بقاء حكمها دليل لنزولها وورودها، لا لكونها متلوّة في القرآن، والنسخ لا يرفع ورودها ونزولها، ولا يجعلها كأنها غير واردة، بل يلحقها بالوارد الذي لا يتلى»^(١).

بناءً على هذا، فإن من قواعد نقد القراءات في عهد النبي ﷺ، ما كان منسوخاً تلاوته؛ لأن النسخ كان يتزامن مع نزول القرآن على النبي ﷺ، فانقطع زمان النسخ مع وفاته، وهذه القاعدة كانت معروفة عند الصحابة رضي الله عنهم؛ فلذلك لم يُثبتوا في المصاحف إلا ما تحقّقوا أنه قرآن باقٍ تلاوته، وما علموا أنه استقرّ في العرصة الأخيرة، وما تحقّقوا صحته عن النبيّ مما لم تنسخ وإن لم تكن داخلية في العرصة الأخيرة.

فأمّا المنسوخ تلاوة فقد ذكروا له أمثلة كثيرة، كما قال السيوطي: وأمثلة هذا الضرب كثيرة، وتقدّم أن أبا عبيد عقد باباً مستقلاً في ذلك مع ذكر الأمثلة له على النحو التالي:

[١] من أمثلة ذلك: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (أمّا بعد: فإنّي قائل لكم مقالة قد قدّر لي أن أقولها، لا أدري لعلّها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدّث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشى أن لا يعقلها فلا أحلّ لأحد أن يكذب عليّ، إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، فقرأتها وعقلتها ووعيتها، رجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: لا نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في

(١) ينظر: مذكرة في أصول الفقه (ص ٨٦).

كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البيّنة، أو كان الحبل أو الاعتراف، ثمّ إنّنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: ﴿أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كَفَرَ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ﴾ (١).

قال ابن حجر: «الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها، وبقي حكمها، قوله: (فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله)، أي الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها، وقوله: (ثمّ إنّنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله)، أي ما نسخت تلاوته» (٢).

وقال أبو عبيد: بإسناده عن عديّ بن عديّ ل١٢٠هـ (٣) أنه قال: قال عمر رضي الله عنه: (كنا نقرأ ﴿لا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كَفَرَ بِكُمْ، أو إن كَفَرًا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ﴾، ثم قال لزيد بن ثابت رضي الله عنه أ كذلك يا زيد؟ قال: نعم» (٤). وفي رواية: عن أبي عبيد بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (خطب عمر رضي الله عنه قال: (ألا إن ناساً يقولون: ما بال الرجم، وإنما في كتاب الله الجلد؟ وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا معه، والله لولا أن يقول قائلون: زاد

(١) رواه البخاري في كتاب الحدود - باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت. ينظر: فتح الباري (١٤٨/١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري (١٤٨/١٢-١٥٣)؛ والمرشد الوجيز (ص ١٥٦).

(٣) ابن عميرة بن فروة بن زرارة بن الأرقم، أبو فروة الجزري، وكان ثقة. قال البخاري: عدي بن عدي سيد أهل الجزيرة. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤٦/٥-١٤٧)؛ وتهذيب التهذيب (٨٦/٣-٨٧).

(٤) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢٤).

عمر في كتاب الله لأثبتها كما أنزلت»^(١).

وفي رواية: عن أبي عبيد بإسناده عن زرّ بن حُبَيْش [ت ٨٢هـ]^(٢) أنه قال: قال لي أبيّ بن كعب رضي الله عنه: يا زرّ كأيّن تعدّ، أو قال: كأيّن تقرأ سورة الأحزاب؟ قلتُ: اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثاً وسبعين آية^(٣) فقال: إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإن كنّا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت: وما آية الرجم؟ قال: «إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم»^(٤).

قال القرطبي: «أراد أبيّ رضي الله عنه أن ذلك من جملة ما نسخ من القرآن، وأما ما يحكى من أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة رضي الله عنها فأكلتها الداجن فمن تأليف الملاحدة والروافض»^(٥).

(١) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢١)؛ ونكت الانتصار (ص ٩٦)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٢٦١)؛ والبرهان في علوم القرآن (٢/ ٣٥)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧٣/٢).

(٢) ابن حُباشة الأسدي، أبو مريم، الكوفي، أحد قراء الكوفة في أيامه، تابعي جليل، عرض القرآن على عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله عنهم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٢٠-٢١)؛ وغاية النهاية (١/ ١٩٤).

(٣) عدد آياتها ثلاث وسبعون باتفاق أصحاب العدد. ينظر تفسير التحرير والتنوير (٢١/ ٢٤٥).

(٤) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢٣)؛ والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي بن أبي طالب (ص ٦٨)؛ وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص ١٤٣)؛ والبرهان في علوم القرآن (٣٥/٢)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧٠/٢).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١١٣).

وفي رواية: عن أبي عبيد بإسناده عن أبي أمامة بن سهل [ت ١٠٠هـ] (١) أن خالته قالت: «لقد أقرأنا رسول الله آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألّبتة بما قضيّا من اللّدة»» (٢).

إذاً إسهاد عمر زيد بن ثابت رضي الله عنه على نسخ آية الرجم لهو دليل واضح على أن آية الرجم كانت تتلى قرأناً ثمّ نسخت تلاوتها وبقي حكمها، والروايات الواردة كلها تؤيد ذلك.

فهذا أن القاعدة "ما كان منسوخاً تلاوة" كانت معروفة لدى الصحابة رضي الله عنهم في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وقد روي ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم كعمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب وأبي واقد الليثي وأنس ابن مالك وابن عباس وزيد بن أرقم وجابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم جميعاً كلٌّ يقول: كنا نقرأ في عهد النبي صلى الله عليه وآله ثمّ نسخ؛ مما يدلّ على أن هذه القاعدة كانت موجودة ومعروفة لدى الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

[٢] من أمثلة ذلك، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (نزلت سورة نحو براءة، ثمّ رفعت، وحفظ منها: «إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم»، واللفظ في الصحيحين: (ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً

(١) هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري المدني تابعي جليل، روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، روى له الجماعة. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ل (١/٢٠٩-٢١٠)؛ وتهذيب التهذيب (١/١٣٤).

(٢) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢١)، والإتقان في علوم القرآن (٢/٧٠).

ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب))^(١).

[٣] من أمثلة ذلك، حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتينا، فعلمنا مما أوحى إليه قال: فجئت ذات يوم، فقال: (إن الله يقول: ﴿إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾))^(٢).

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه في الصحيحين: (ولو أن لابن آدم وادياً من ذهب لأحب أن يكون له الثاني، ولو كان له الثاني لأحب أن يكون له الثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب)^(٣).

وحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: (كنا نقرأ على عهد النبي ﷺ ﴿لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى الثالث، ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب﴾)^(٤).

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٢٢٣)؛ والبخاري في كتاب الرقائق - باب ما يتقى من فتنه المال من حديث ابن عباس رضي الله عنه. ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٢٥٧/١١)؛ ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة - باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً. ينظر: شرح النووي (١٩٧/٧)؛ وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص ١٣٨)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧١/٢).

(٢) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٢٣)؛ وأحمد في مسنده. ينظر: المحقق (٢٣٧/٣٦). الحديث رقم (٢١٩٠٦)؛ والبرهان في علوم القرآن (٣٦/٢ - ٣٧)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧٠/٢).

(٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٢٣)؛ والبخاري في كتاب الرقائق - باب ما يتقى من فتنه المال. ينظر الصحيح مع الفتح (٢٥٨/١١ - ٢٦٠)؛ ومسلم في كتاب الزكاة - باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً ينظر: شرح النووي (١٩٦/٧ - ١٩٧).

(٤) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٢٣)؛ وأحمد في مسنده الحديث رقم (١٩٢٨) ينظر: المحقق (٣١/٣).

وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (كنا نقرأ ﴿لو أن لابن آدم ملء واد مائلاً، لأحبب إليه مثله ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب﴾^(١)).

ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل ذلك، قال ابن عباس رضي الله عنهما: (فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟)^(٢).

[٤] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (مما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم نسخن بخمس رضعات معلومات يحرم من فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يُقرأ من القرآن)^(٣).

قال النووي: قولها: «فتوفي رسول الله وهن مما يُقرأ» بضم الياء من (يقرأ) ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ؛ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى، والنسخ ثلاثة أنواع:

أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات.

والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه، كخمس رضعات.

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٢٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب الرقائق - باب ما يتقى من فتنة المال عن ابن عباس رضي الله عنهما ينظر: الصحيح مع الفتح (٢٥٨/١١)؛ ومسلم في صحيحه في كتاب: الزكاة - باب: لو أن لابن آدم واديين لا يفتى ثالثاً ينظر: الصحيح مع شرح النووي (١٩٧/٧).

(٣) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع - باب التحريم بخمس رضعات. ينظر: الصحيح مع شرح النووي (١٠ / ٤٤ - ٤٥).

والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر^(١).

[٥] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث حراماً^(٢) خاله في سبعين رجلاً فقتلوا يوم بئر معونة^(٣)، قال: فأنزل الله علينا، فكان مما نقرأ فنسخ: ﴿أَنْ بَلَّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا أَنَا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فِرْضِي عَنَّا وَأَرْضَانَا﴾.

وفي رواية أنس رضي الله عنه: (فقرأنا فيهم قرآناً، ثم إن ذلك رفع)^(٤).

[٦] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات ما نسيناها، غير أنني حفظت منها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقولون ما لا تفعلون: فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة﴾)^(٥).

[٧] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال:

قال لي رسول الله ﷺ: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ: ﴿لَمْ

(١) ينظر: شرح النووي (١٠/٤٤٤-٤٥٥)؛ والتفسير الكبير للرازي (٣/٢٣٠)؛ والمرشد الوجيز (ص ١٤٦).

(٢) هو أخ لأم سليم. ينظر: فتح الباري (٧/٤٤٥-٤٤٦).

(٣) مكان بين أرض بني عامر، وحرّة بني سليم في طريق المصعد من المدينة إلى مكة. ينظر: معجم البلدان (١/٣٠٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي - باب غزوة الرجيع، ورعل، وذكوان، وبئر معونة ينظر: الصحيح مع الفتح (٧/٤٤٥-٤٤٦)؛ وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص ١٤٤)؛ والإتقان في علوم القرآن (٢/٧٢).

(٥) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة - باب لو أن لابن آدم واديين لا يفتنى ثالثاً، ينظر: شرح النووي (٧/١٩٧)؛ والبرهان في علوم القرآن (٢/٣٧)؛ والإتقان في علوم القرآن (٢/٧١).

يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴿البينة ١١﴾،
ومن بقيتها: «لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه سأل ثانياً، وإن سأل
ثانياً فأعطيه ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من
تاب، وإن ذات الدين عند الله الحنفية غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل
خيراً فلن يكفره»^(١).

[٨] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة حديث عروة بن الزبير رضي الله عنه عن
عائشة رضي الله عنها قالت: (كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مثني آية
فلما كتب عثمان المصحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن)^(٢).

[٩] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة عن خَرَشَةَ بن الحِرَّات ٧٤هـ^(٣)
قال: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى معه لوحاً مكتوباً فيه «إِذَا تُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ
مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ» [الجمعة ٩] فقال: من أقرأك من أمل
عليك هذا؟ فقال أبي بن كعب، فقال: إن أياً كان أقرأنا للمنسوخ، اقرأ
«فامضوا إلى ذكر الله»^(٤).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢(٢٤٤). قال الحافظ الذهبي في التلخيص: صحيح. وينظر:
- أيضاً- الإتيان في علوم القرآن (٢/٧٠ - ١٠٩/٧١).

(٢) رواه في فضائل القرآن (ص ٣٢٠)؛ وينظر: - أيضاً- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
(١٤/١١٣ و ٢/٦٣)؛ ونكت الانتصار (ص ٩٥)، والإتيان في علوم القرآن (٢/٦٩).

(٣) الفزاري، وكان يتبعاً في حجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، روى عنه وعن حذيفة بن اليمان،
وأبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وروى له الجماعة، تابعي جليل ثقة. ينظر: تهذيب الكمال في
أسماء الرجال ل (٢/٣٨١)؛ وتهذيب التهذيب (١/٥٤١).

(٤) رواه في فضائل القرآن (ص ٣١٤)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٠٢).

[١٠] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة ما روي عن عمرو بن دينار عن بَجَالَةَ^(١) أن عمر بن الخطاب ﷺ: (مرّ رجل يقرأ في المصحف: ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم، وهو أبوهم﴾، فقال عمر: لا تفارقني حتى تأتي أبيّ بن كعب ﷺ فاتيا أبيّ بن كعب فقال: يا أبيّ ألا تسمع كيف يقرأ هذا هذه الآية؟ فقال أبيّ: كانت فيما أسقط، قال عمر: فأين كنت عنها؟ فقال: شغلني عنها ما لم يشغلك^(٢).

[١١] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة ما ذكره أبو عبيد بسنده عن حميدة بنت أبي يونس^(٣) قالت: «قرأ عليّ أبي، وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة ﷺ: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبيّ، يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً، وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى﴾ قالت: قبل أن يغيّر عثمان المصاحف^(٤).

[١٢] من أمثلة ذلك ما كان منسوخاً تلاوة ما ذكره أبو عبيد بسنده عن

(١) ابن عبّدة التميمي، البصري، تابعي جليل ثقة، روى عن كتاب عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الرحمن بن عوف ﷺ. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢٦/١)؛ وتهذيب التهذيب (٢١١/١-٢١٢).

(٢) رواه في فضائل القرآن (ص ٣٢٢)؛ وينظر: - أيضاً - مختصر تاريخ دمشق (٢٠٢/٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٧/١)؛ والدر المنثور (١٨٣/٥).

(٣) مولاة عائشة، كما في مسند الطبري، ولم أجدها ترجمة.

(٤) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ١٥١)، وينظر: أيضاً في كتاب المصاحف (٣٧٠/١)؛ وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص ١٤٤)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧٠/٢)؛ والدر المنثور (١٣٥/١٢).

المسور بن مخزوم رضي الله عنه [ت ٦٤هـ^(١)] أنه قال: «قال عمر لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: (ألم نجد فيما أنزل علينا أن «جاهدوا كما جاهدتم أول مرة»؟ فإننا لا نجدها فقال: ذاك أسقطت فيما أسقط من القرآن)^(٢)».

[١٣] من أمثلة ذلك، ما كان منسوخاً تلاوة ما ذكره الزركشي: عن أبي الحسين أحمد بن جعفر المنادي [ت ٣٣٦هـ^(٣)] في كتابه "الناسخ والمنسوخ": (مما رفع رسمه من القرآن، ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر، قال: ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنهما مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب، وأنه ذكر عن النبي ﷺ أنه أقرأه إياهما، وتسمى سورتي "الخلع والحفد")^(٤).

قال أبو عبيد: - بعد ذكره هذه الروايات فيما أسقط من القرآن - : «هذه الحروف التي ذكرناها في هذين البابين من الزوائد لم يروها العلماء، واحتملوا على أنها مثل الذي بين اللوحين من القرآن؛ ولأنهم كانوا يقرؤون بها في الصلاة، ولم يجعلوا من جحدها كافراً، إنما تقرأ في الصلاة ويحكم بالكفر على الجاحد لهذا الذي بين اللوحين خاصة وهو ما ثبت في الإمام الذي نسخه

(١) ابن نوفل، الزهري، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤٥٥/٣).

(٢) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣٢٥)؛ وينظر: أيضاً وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص ١٤٤)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧١/٢).

(٣) المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور، حافظ متقن محقق ضابط، مقرئ جليل. ينظر: معرفة القراء (١٢٨٤-٢٨٥)؛ وغاية النهاية (٤٤/١).

(٤) ينظر: فنون الأفتان في عيون علوم القرآن (ص ٢٣٥-٢٣٦)؛ والبرهان في علوم القرآن (٣٧/٢)؛ والإتقان في علوم القرآن (٧٢/٢).

عثمان رضي الله عنه بإجماع من المهاجرين والأنصار، وإسقاط ما سواه، ثم أُطبقت عليه الأمة، فلم يُختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتوارثه القرون بعضها عن بعض، وتعلمه الولدان في المكتب، وكانت إحدى مناقب عثمان العظام؛ لأنه كان مأموناً على ما أسقط، كما هو مأمون على ما نسخ، وقد كان بعض أهل الزيغ طعن فيه ثم تبيّن للناس ضلالهم في ذلك»^(١).

أنكر قوم النسخ تلاوة:

قال السيوطي: «تنبه حكى القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم إنكار هذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها»^(٢).

وهذا قول مخالف للصواب، ومذهب أهل العلم الذين هم قدوة، ومذهب الراسخين في علم القراءات قديماً وحديثاً جواز ذلك ووقوعه.

وقال الآمدي^(٣): «اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس، ودلّ على ذلك النقل والعقل»^(٤).

(١) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢٥).

(٢) ينظر: الإتيان في علوم القرآن (٧٢/٢ وما بعدها).

(٣) هو علي بن أبي عليّ التغلبيّ الأصولي الحنبلي ثم الشافعي. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٣).

(٤) للتوسّع في الرد على منكري نسخ التلاوة دون الحكم يراجع كتب أصول الفقه، وقد كفونا مئونة الرد عليهم ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٤١/٣ - ١٤٢)؛ وروضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (٢٠١/١ - ٢٠٢)؛ وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني (ص ٣٢٢)؛ ومذكرة في أصول الفقه للشقيطي (ص ٨٤ - ٨٦).

قال أبو عبيد: «فأما هذه القراءات التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد، والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه»^(١).

القاعدة:

- * ما كان منسوخاً تلاوة يعتبر قاعدة من قواعد النقد في ردّ القراءات ورفضها في عهد النبي لأن وقت نزول القرآن كان النسخ جائزاً وقوعه.
- * بعض الصحابة رضي الله عنهم قد يخفى عليهم نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنية ويذكره الآخر بأن هذه الآيات مما رفع. الله أعلم.

(١) ينظر: فضائل القرآن (ص ٣٢٦).

قواعد نقد القراءات

في عهد الصحابة رضي الله عنهم

وفيه خمس مباحث:

المبحث الأول: مخالفة القراء للغة قريش.

المبحث الثاني: مخالفة القراء للتلقي
سماعاً و عرضاً.

المبحث الثالث: مخالفة القراء للعرضة
الأخيرة.

المبحث الرابع: مخالفة مصحف عثمان رضي الله عنه.

المبحث الخامس: مخالفة القراء للمعنى
الظاهر.

المبحث الأول

مخالفة القراءة للغة قريش

قد جرت سنة الله في رسله - عليهم السلام - أن يعثهم بالسنة أقوامهم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ونزل معظمه بلسان قريش، لا سيما أن النبي ﷺ منهم، أرسله الله بلسان عربي مبين، ورسالته لكافة الناس بل للثقلين. وتبوأ لغة قريش منزلة عظيمة بين لغات العرب؛ لأن قريشاً كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس؛ ولذلك أن الله اختارهم من جميع العرب، واصطفى منهم محمداً ﷺ نبياً، فجعل قريشاً سكان حرمه وولايته؛ ولذلك اختار كبار الصحابة رضي الله عنهم لغة قريش عند جمع القرآن الكريم في المصحف؛ لأنه نزل بلسان قوم رسول الله ﷺ، كما ما دلّ عليه قول عمر وعثمان رضي الله عنهما: (إن القرآن نزل بلسان قريش)^(١).

بناءً على ذلك فإن مخالفة القراءة للغة قريش تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، كما هو واضح من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لابن مسعود رضي الله عنه: (فأقرب الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل).

قد أجمع العلماء بكلام العرب والرواة لأشعارهم، وأيامهم على أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة؛ لأنها تشمل معظم لهجات العرب

(١) ينظر: التمهيد (٢٧٩/٨)؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢٠٩/١ - ٢١١)؛ والمدخل

لدراسة القرآن الكريم (ص ١٦٦ - ١٦٧).

لاختلاط القبائل بقریش ، واصطفائها الجيد الفصيح من لغاتها ، فكانت وفود العرب حجاجاً ومعتمرين وغيرهم يقدون إلى مكة للحج ، أو العمرة ويتحاكمون إلى قریش في أمورهم^(١) .

فيما يلي ذكر أمثلة ذلك ، مما جاء في الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم التي تدلّ على أن القراءة إذا كانت مخالفة للغة قریش فإنها تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم :

[١] من أمثلة ذلك ، ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : (فأمر عثمان ابن عفان رضي الله عنه زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبدالله بن الزبير وعبدالرحمن ابن الحارث بن هشام رضي الله عنهم أن ينسخوها في المصاحف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قریش ؛ فإن القرآن نزل بلسانهم ، ففعلوا)^(٢) .

[٢] من أمثلة ذلك ، ما ذكره ابن عبد البر عن أبي داود من طريق كعب الأنصاري^(٣) عن أبيه عن جدّه ، أنه كان عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقرأ رجل : ﴿من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه عتي حين﴾ بالعين بدلاً للحاء ، فقال عمر

(١) ينظر: الأحرف السبعة للداني ص(٦١)؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (٢١١/١)؛ والأحرف السبعة لضياء الدين عتر ص(٥٧-٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن في باب نزل القرآن بلسان قریش والعرب قرآناً عربياً بلسان عربي مبين ينظر: الصحيح مع فتح الباري (٦٢٥/٨) ، وفضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٣٩) .

(٣) هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري ، السلمي ، أبو الخطاب ، وثقه أهل العلم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٦٢/٤) ؛ وتهذيب التهذيب (٥٤٧/٢) .

﴿ من أقرأكها؟ ﴾، قال: أقرأنيها ابن مسعود رضي الله عنه، فقال له عمر: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (يوسف ١٣٥) بالحاء، وكتب عمر إلى ابن مسعود رضي الله عنه أما بعد: (فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل والسلام)^(١).

[٣] من أمثلة ذلك، ما رواه أبو عبيد، وابن أبي داود، كلاهما عن عبد الله بن معقل رضي الله عنه، وابن كثير في كتاب فضائل القرآن عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش، أو غلمان ثقيف»^(٢).

[٤] من أمثلة ذلك، ما رواه -أيضاً- ابن أبي داود، وابن كثير، عن عوف ابن عبدالله بن فضالة قال: لما رأى عمر رضي الله عنه أن يكتب الإمام أقعد له نفرأ من أصحابه رضي الله عنهم وقال: (إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر؛ فإن القرآن نزل بلغة رجل من مضر، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر ١٢٨])^(٣).

(١) ينظر: التمهيد (٢٧٨/٨ - ٢٧٩)؛ وفتح الباري (٦٢٥/٨)؛ والبرهان في علوم القرآن (٢٨٤/١ - ٢٨٥).

(٢) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٤٠)؛ وكتاب المصاحف (١٧٤/١). قال ابن كثير: في فضائل القرآن ص (٢٠) إسناده صحيح.

(٣) ينظر: كتاب المصاحف (١٧٣/١)، وفضائل القرآن لابن كثير ص (٢٠). قال محقق كتاب المصاحف د. محب الدين بن عبدالسبحان: إسناده حسن، لكن في المتن ما ينكر، وهو أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لم يرد كتابة الإمام، بل الذي قام بذلك هو الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعلى هذا فالأثر فيه شذوذ. سيأتي التعليق عليه في المبحث الثاني (ص ١٠١ وما بعدها).

قال السيوطي: «وأفصح العرب قريش، وأجمع العلماء بكلام العرب والرواة لأشعارهم، وأيامهم أن قريشاً أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة؛ ولذلك كان يستحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر، وقول عمر رضي الله عنه: (لا يملّين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف)».

وكانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، وأن وفود العرب من حجاجها وغيره يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش^(١). [٥] من أمثلة ذلك، ما رواه أبو عبيد بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش وكعب خزاعة قيل له: كيف ذلك؟ قال: لأن الدار واحدة)^(٢).

[٦] من أمثلة ذلك، ما رواه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون [٢٠٦هـ وقيل [٧]^(٣) قال: أنا إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري [٦٥هـ]^(٤) قال: أنا ابن شهاب [١٢٣هـ]^(٥) عن عبيد بن السباق^(٦) أن عثمان رضي الله عنه قال: (إنما نزل

(١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها (١/٢٠٩-٢١١).

(٢) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ص (٣٤٠).

(٣) ابن جعفر بن عمرو المخزومي، أبو عون الكوفي. قال ابن حجر: صدوق. ينظر: تهذيب التهذيب (١/٣٠٩)؛ وتقريب التهذيب (ص ٢٢٠).

(٤) أبو إسماعيل المدني، وهو ضعيف. ينظر: المغني في الضعفاء للذهبي (١/٤٧)؛ وتقريب التهذيب (ص ١٠٤).

(٥) محمد بن مسلم أحد أئمة الكبار، وعالم الحجاز والأمصار. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦).

(٦) الثقفى المدني، أبو سعد تابعي جليل ثقة، روى عن أسامة بن زيد، وابن عباس وغيرهم رضي الله عنه. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/٢٧٤)؛ وتهذيب التهذيب (٣/٣٦).

بلسان قريش يعني القرآن^(١). معنى قول عثمان رضي الله عنه: إذا اختلفتم في رسم كتابته فاكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قريش ولهجتها من نحو تخفيف همزه؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسانهم؛ ولأنها لغة الرسول وأفصح لغات العرب، وإنما أقرأه جبريل عليه السلام بغيرها من لغات العرب ولهجاتهم رخصة من الله عز وجل حيث أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف تيسيراً لهم وتسهيلاً عليهم.

قال الزهري: «فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه فقال النفر القرشيون: "التابوت"، وقال زيد رضي الله عنه: "التابوه"، فرفع اختلافهم إلى عثمان رضي الله عنه فقال: (اكتبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش)»^(٢).

وقال أبو شامة: «ومعنى قول عثمان رضي الله عنه: (إن القرآن أنزل بلسان قريش) أي معظمه بلسانها فإذا وقع الاختلاف في كلمة، فوضعها على موافقة لسان قريش أولى من لسان غيرهم، أو المراد: نزل في الابتداء بلسانهم، ثم أبيع بعد ذلك أن يقرأ بسبعة أحرف»^(٣).

وقال الزركشي: «وقد فضل الفراء لغة قريش على سائر اللغات، وزعم أنهم يسمعون كلام الله، فيختارون من كل لغة أحسنها، فصفا كلامهم»^(٤).

وقال أبو شامة: - نقلاً - عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: «أحب الألفاظ واللغات إلينا لغات قريش ثم من دنا منهم من بطون العرب، ومن

(١) ينظر: الكتاب المصنف (٤٦٩/١ - ٤٧٠) رقم الحديث (٢٣٩٨١) و (٢٣٩٨٢).

(٢) ينظر: كتاب المصاحف (١٩٩/١)؛ والمقنع للداني ص (٤)؛ والترمذي في سننه في أبواب التفسير (٣٤٨/١).

(٣) المرشد الوجيز ص (٢٠٣)؛ وينظر: أيضاً المزهري في علوم اللغة وأنواعها (١/٢١٠ - ٢١١).

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٨٤).

بطون مضرّ خاصة للحديث الذي جاء في مضر^(١).

وقال الباقلاني: «وأن الحجة لم تقم علينا بأن القرآن منزل بلغة قريش فقط دون جميع العرب، وإن كان معظمه منزلاً بلغة قريش»^(٢).

وقال أبو عمرو الداني: «وأن القرآن لم ينزل بلغة قريش فقط دون سائر العرب، وإن كان معظمه نزل بلغة قريش»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «قول من قال: نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب؛ لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز»^(٤).

وقال ابن كثير: «أن لغات القرآن السبع منحصرة في مضر على اختلاف قبائلها خاصة؛ لقول عثمان رضي الله عنه نزل بلغة قريش، وقريش هم: بنو النضر بن الحارث على الصحيح من أقوال أهل النسب»^(٥).

وقال ابن حجر: «وأما نزول القرآن بلغة قريش فمذكور من قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه»^(٦).

وقال السيوطي: «وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفاً؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية

(١) ينظر: المرشد الوجيز (ص ٣١٠).

(٢) الانتصار لنقل القرآن (ص ٥٤٦).

(٣) الأحرف السبعة للداني (ص ٦١).

(٤) التمهيد (٢٧٩/٨)، وينظر: - أيضاً- البرهان في علوم القرآن (١/٢٨٤-٢٨٥).

(٥) فضائل القرآن لابن كثير (ص ٧٠).

(٦) فتح الباري (٨/٦٢٧).

ورش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز»^(١).

فتبين من خلال ما تقدم من الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، ومن أقوال أهل العلم، أن لغة قريش كانت هي الحاكمة عند اختلافهم في لفظة قرآنية، فيرون وضعها على موافقة لسان قريش أولى من غيرها؛ لأن معظم الألفاظ القرآنية جاءت موافقة للغة قريش، وهي أحبها إليهم من غيرها، وإلا فقد نزل القرآن بلسان عربي مبين يشمل قريشاً وغيرها من العرب جميعاً.

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة يوسف: ٢]، وقال جلّ جلاله: ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٥﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ

لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٢٧﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

قال ابن حجر: «واقصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للخرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقصر عليها»^(٢).

القاعدة:

* أن القراءة إذا كانت مخالفة للغة قريش تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءة في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن النبي كان قريشياً، وبلغته نزل القرآن.

* بناء على ما تقدم من أقوال الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم بأن لغة قريش أفصح اللغات وأسهلها على اللسان، وأنها هي الحاكمة.

(١) الإتيان في علوم القرآن (١/٢٧٤).

(٢) ينظر: فتح الباري (٨/٦٣٨).

* على هذا جرت عادة القراء في اختياراتهم القراءات القرآنية، فيما إذا كانت القراءة موافقة للغة قريش؛ فإن ذلك يوجب اختيار القراءة عندهم^(١).
الله أعلم

(١) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة (ص ٢٢٥)؛ واختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات (ص ٣٢٩، ٢٢٨).

المبحث الثاني

مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً^(١)

قد تقدم في المبحث الثاني من الفصل الأول، أن المعول عليه الأول في حفظ القرآن التلقي والمشافهة، والأخذ بالسماع؛ فالنبي أخذ عن أمين الوحي جبريل عليه السلام، وعن النبي أخذ الصحابة رضي الله عنهم.

قال السخاوي: «كان القراءة في الأمر الأول يقرأ المعلم على المتعلم اقتداءً برسول الله، فإنه كان يتلو كتاب الله عز وجل على الناس كما أمره الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك جبريل عليه السلام يعرضه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال الله صلى الله عليه وسلم: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ سورة البقرة ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿[القيامة: ١٨-١٩]، وكانوا يُلقنونه من يتعلمه خمساً خمساً، ويقولون: إن جبريل عليه السلام كذلك كان يُلقن الرسول، فهذا حال التلقين، وأما من يريد تصحيح قراءة، أو نقل رواية، أو نحو ذلك فلا حرج على المقرئ أن يقرئه ما شاء»^(٢).

فلذلك كان اعتماد الصحابة رضي الله عنهم في الحفظ على التلقي والسماع من النبي صلى الله عليه وسلم، أو ممن سمعه منه من الصحابة رضي الله عنهم، وما كانوا يعتمدون في حفظ القرآن على المكتوب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا على النقل من الصحف والمصاحف في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم، وإنما كان اعتمادهم على التلقي الشفاهي من

(١) تقدم التعريف بالتلقي في المبحث الثاني من الفصل الأول. أما السماع في اصطلاح القراء: فهو السماع من لفظ الشيخ، وهو أحد أنواع التحمل والأخذ عن المشايخ؛ فلذلك منع القراء إلا اقتصار عليه في تلقي القرآن الكريم؛ إذ ليس كل من سمع لفظ المقرئ يقدر على الأداء، ولذلك اشترطوا قراءة الطالب على الشيخ، كما أن العرض في اصطلاحهم، هو تلاوة القرآن على الشيخ. ينظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات ص (٦٦ و ٧٥).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٤٦-٤٤٧).

الشيوخ، أو العرض والقراءة عليهم؛ وبذلك بقيت سلسلة الإسناد متصلة بالقرآن^(١). كما كان الصحابة رضي الله عنهم لا يقبلون من أحد شيئاً من القرآن حتى يشهد عليه شاهدان، وهما: الحفظ والكتابة، واشتروا على أن يكون القارئ قد تلقاه سماعاً وعرضاً مشافهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع مناشدتهم إياه على سماعه، كما يدل على ذلك قول عمر وعثمان رضي الله عنهما: (من كان تلقي من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به...)، وغيره من أقوال الصحابة رضي الله عنهم الدالة على ذلك، وما احتمل وجهين طلبوا فيها السماع حتى وجدوه^(٢). فيما يلي ذكر أمثلة ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم الدالة على أن القراءة إذا كانت مخالفة للتلقي سماعاً وعرضاً، فإنها تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم:

[١] من ذلك، ما أخرجه ابن أبي داود بإسناده من طريق يحيى بن عبدالرحمن ابن حاطب قال: «لما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يجمع القرآن فقام في الناس فقال: من تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب^(٣)، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان، فقتل وهو يجمع ذلك إليه، فقام عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأت به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شهيدان، فجاء خزيمه بن ثابت رضي الله عنه فقال: إني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة.

فقال عثمان رضي الله عنه: (فأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلها؟

(١) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٣٥٢).

(٢) ينظر: المرشد الوجيز ص (٣٤٤).

(٣) العسب جمع عسيب: وهو جريدة من النخل. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٢٣٤).

قال: اختتم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة^(١).

(١) ينظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود (١٧١/١-١٧٢).

دراسة إسناد رواية ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- تخريجه: أورد هذا الإسناد السيوطي بتمام متنه عن ابن أبي داود في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٦١٣/٧).

وأورد متنه مختصراً كل من الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ص ٢٧، والحافظ ابن حجر في الفتح ٨ (٦٣١/٧)، والإمام السيوطي - أيضاً - في الإتقان في علوم القرآن (١٦٦/١): أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان). وكان مستند الجميع رواية ابن أبي داود هذه.

- المتن فيه نكارة - فيما يظهر والله أعلم - إذ يدل على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي قام بجمع المصحف فقتل ولم يتم ذلك، حتى أكمله عثمان رضي الله عنه بعد ذلك، فأتاه خزيمه بن ثابت رضي الله عنه بخاتمة براءة، وهذا مخالف لما هو المعروف الثابت؛ إذ الراجح: أن الذي جاء بخاتمة براءة هو أبو خزيمه الأنصاري رضي الله عنه في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وخزيمه بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه وجد معه «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ آيَةَ سِوَةِ الْأَحْزَابِ [٢٣]».

ويمكن القول: بأن عمر رضي الله عنه هو القائم على الجمع بأمر الصديق رضي الله عنه له في ذلك، كما قال الحافظ ابن كثير. ينظر: فضائل القرآن ص (٢٧).

قال أبو شامة: وخزيمه بن ثابت الأنصاري هذا غير أبي خزيمه الذي وجد معه الآيتان في آخر سورة براءة، ذاك أبو خزيمه بن أوس بن زيد من بني النجار شهد بدرًا وما بعدها، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهذا خزيمه بن ثابت بن الفاكه من الأوس شهد أحداً وما بعدها، وقتل يوم (صفين) وقيل غير ذلك. ينظر: المرشد الوجيز ص (١٧٦-١٧٧).

وقال ابن حجر: (والصحيح ما في الصحيح وأن الذي فقده في خلافة أبي بكر رضي الله عنه الآيتان من آخر براءة، وأما التي في الأحزاب ففقدها لما كتب المصحف في خلافة عثمان رضي الله عنه) ينظر: فتح الباري (٦٣٨/٨).

أما إسناده: ففيه محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق له أوهام، (ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ٨٨٤) - والإسناد - أيضاً - منقطع؛ لأن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب لم يلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ إذ ولد يحيى في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه كما ذكر أبو حاتم الرازي فقال: ولد في خلافة عثمان. ينظر: تهذيب التهذيب ٤/٣٧٤.

قال ابن حجر: بعد أن أورد رواية ابن أبي داود- «وهذا يدل على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به من تلقاه سماعاً مع كون زيد كان يحفظ ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط»^(١).

فهذا الأثر يدلّ على أن الصحابة رضي الله عنهم مع حفظهم القراءات الصحيحة كانوا يشترطون في قبول القراءة السماع والتلقي من رسول الله تأكيداً واحتياطاً في إثبات القرآن بين دفتي المصحف.

بناءً على ذلك ، فإن مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً في عهد الصحابة رضي الله عنهم كانت قاعدة من قواعد النقد في ردّ القراءات ورفضها ؛ لأن سماع القراءة من النبي صلى الله عليه وسلم ركن أساس في إثبات القراءات ؛ ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم - بالإضافة إلى السماع- لا يقبلون من أحد شيئاً أتى به من القرآن حتى يشهد عليه شاهدان ، مع كونهم رضي الله عنهم يحفظونه حفظاً متقناً ؛ وذلك خوفاً من إدخال شيء في القرآن يخالف ما تلقوه مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك زيادة للتوكيد والتوثيق.

قد نقل عن غير واحد منهم بأن القراءة سنة ، كما قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : (القراءة سنة ، ولم يعرف لهم مخالف في ذلك ، فصار إجماعاً عند الصحابة رضي الله عنهم)^(٢).

وكذلك وردت النصوص المتظاهرة عن الصحابة رضي الله عنهم الدالة على وجوب اتباع السنة في القراءات ، والنهي عن مخالفة السنة المتبعة في ذلك ، والابتداع فيها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ضلال مبين.

(١) ينظر: فتح الباري (٦٣١/٨).

(٢) ينظر: كتاب السبعة ص(٤٩).

قال ابن مجاهد بإسناده: عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: (اتقوا الله يا معشر القراء: خذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم بعيداً، ولئن تركتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً مبيناً)^(١).

وعن أبي عبد الرحمن السلمي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم)^(٢).

وعن عاصم بن أبي النجود عن زرّين حبّيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علّمتم)^(٣).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (نظرت القراء فوجدتهم متقارئين فاقروا كما علّمتم)^(٤).

[٢٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً، هو ما أخرجه ابن أبي داود - أيضاً - من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: «لما استحرّ القتل بالقراء يومئذ، فرّق أبو بكر رضي الله عنه على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما: (اقعدا على باب المسجد، فمن جاء كما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه)^(٥).

هذا الأثر يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم مع حفظهم القرآن والوجوه التي نزل بها، فإنهم كانوا محتاطون في أخذ القراءات والتأكد من سماعها مشافهة عن

(١) ينظر: السبعة ص (٤٦-٤٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ومجموع فتاوى - مقدمة التفسير (١٣/٣٩٧)؛ والنشر (١/٣٢٢).

(٤) فرّق: كفرح؛ وهو الجزع والخوف. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/٤٣٨).

(٥) ينظر: كتاب المصاحف (١/١٥٧).

النبي ﷺ، وأن تلك الوجوه قد كتبت بين يدي رسول الله ﷺ، مما يدلّ على أن كلّ قراءة مخالفة للتلقّي فهي مردودة.

كما أورده السخاوي بسنده عن ابن أبي داود به فقال: «ومعنى هذا الحديث - والله أعلم - من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله الذي كتب بين يدي رسول الله ﷺ، وإلا فقد كان زيد جامعاً للقرآن، ويجوز أن يكون معناه: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله أي من الوجوه التي نزل بها القرآن، ولم يرد على شيء مما لم يقرأ أصلاً ولم يعلم بوجه آخر، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن»^(١).

وقال أبو شامة: «إنما كان قصدهم أن ينقلوا من عين المكتوب بين يدي النبي ولم يكتبوا من حفظهم؛ لأن قراءتهم كانت مختلفة أبيع لهم من قراءة القرآن على سبعة أحرف»^(٢).

قال ابن حجر: «وكان المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب»^(٣).

وقال السيوطي: «أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك مما عرض على النبي

(١) ينظر: جما القراء وكمال الإقراء (١/٨٦)، وكذلك أورده أبو شامة عن ابن أبي داود بسنده، وكلام شيخه السخاوي في المرشد الوجيز ص (١٨٤). وقال ابن كثير في فضائل القرآن ص (٢٧) منقطع حسن.

وأورده ابن حجر في فتح الباري (٨/٦٣١)، والسيوطي في الإتقان (١/١٦٦): رجاله ثقات مع انقطاعه.

(٢) ينظر: المرشد الوجيز ص (١٨٦)، وفضائل القرآن لابن كثير ص (٢٧).

(٣) ينظر: فتح الباري (٨/٦٣١).

رضي الله عنهم عام وفاته، كما كان يؤخذ القراءات»^(١).

هذه الأقوال التي ذكرها أهل العلم في معاني هذه الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم كلها تدل على أن القراءة إذا كانت مخالفة لما تلقاه الصحابة رضي الله عنهم من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة فهي مردودة وباطلة، ولا تجوز القراءة بها سواء كانت في الصلاة أو غيرها؛ لأن التلقي والسماع والعرض هي القاعدة الأساسية في قبول القراءات، وأخذها من القراء.

[٣] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً، هو ما أخرج ابن أبي داود بإسناده من طريق مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه [ت ١٠٣هـ]^(٢) قال: (قام عثمان بن عفان رضي الله عنه فخطب الناس فقال: أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون: قراءة أبي، وقراءة عبدالله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم^(٣) فيه القرآن حتى جمع ذلك كثرة، ثم دخل عثمان رضي الله عنه فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان رضي الله عنه قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: فأبي الناس أعراب؟ قالوا: سعيد بن العاص رضي الله عنه قال

(١) ينظر: الإتيان في علو القرآن (١/١٦٦).

(٢) القرشي، الزهري أبو زرارة المدني، تابعي جليل ثقة كثير الحديث، روى له الجماعة، روى عن ابن عباس، وعبد الله بن عمر وغيرهما رضي الله عنهم قال ابن حجر: وقفت في كتاب المصاحف لابن أبي داود على ما يدل على صحة سماعه من عثمان رضي الله عنه. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/٢٠)؛ وتهذيب التهذيب (٤/٨٤).

(٣) الأديم: الجلد المدبوغ. ينظر: القاموس المحيط (ص ١٣٨٩).

عثمان رضي الله عنه : فليمل سعيد، وليكتب زيد فكتب زيد، وكتب مصاحف ففرقتها بين الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقول: قد أحسن^(١).
هذا الأثر يدل على أن مخالفة القراءة للسمع والعرض قاعدة أساسية في نقد القراءات؛ حيث كان عثمان رضي الله عنه مع حفظه القرآن فإنه يناشد من أتى بشيء من القرآن، أو بوجه من الوجوه التي نزل بها القرآن على أنه تلقاها مشافهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأملاها عليه؛ خوفاً من أن يدخل شيئاً في القرآن لم تثبت قرآنيته عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ زيادة للتوكيد والتوثيق.

[٤] من ذلك مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً أيضاً - من طريق مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: (سمع عثمان رضي الله عنه قراءة أبيّ وعبدالله ومعاذ رضي الله عنه فخطب الناس، ثم قال: إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن عزمتم على من عنده شيء من القرآن سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى به، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعصب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء، قال: أنت سمعت من رسول الله؟ ثم قال: أيّ الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص رضي الله عنه، ثم قال: أيّ الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: فليكتب زيد، وليمل سعيد، قال: وكتب المصاحف فقسمها في الأمصار فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه^(٢).

وهذه الرواية - أيضاً - دلت على ما دلت عليه سابقتها من حيث التأكيد من سماع القراءات ووجوهها التي نزل بها القرآن مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن

(١) ينظر: كتاب المصاحف (١/٢٠٨-٢٠٩)، والمرشد الوجيز ص (١٩٠، ١٩٨).

(٢) ينظر: كتاب المصاحف (١/٢٠٩-٢١٠)؛ وجمال القراء وكمال الإقراء (١/٨٩)،

والمرشد الوجيز ص (١٨٨-١٨٩)؛ وفضائل القرآن لابن كثير (ص ٤١-٤٢). قال ابن

كثير: إسناده صحيح.

مخالفة ذلك قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

وهاتان الروايتان تشيران إلى أن عثمان رضي الله عنه هو الذي قام بجمع ما تفرق من القرآن في المصحف، إلا أن القول المشهور هو: أن الجمع في المصحف كان في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والنسخ في المصاحف، وجمع الناس على مصحف واحد، كان في زمن عثمان رضي الله عنه؛ ليكون مصحفه إماماً يرجع إليه.

قال أبو شامة: نقلاً عن البيهقي أنه قال: «فيه انقطاع بين مصعب وعثمان رضي الله عنه، وقد روينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن التأليف كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وروينا عنه أن الجمع في المصحف كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه، والنسخ كان في المصاحف في زمن عثمان رضي الله عنه، وكان ما يجمعون وينسخون معلوماً لهم، فلم يكن به حاجة إلى مسألة البينة».

ثم قال أبو شامة: «لم تكن البينة على أصل القرآن، فقد كان معلوماً لهم كما ذكر، وإنما كانت على ما أحضروه من الرقاع المكتوبة، فطلب البينة عليها أنها كانت كتبت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإذنه على ما سمع من لفظه على ما سبق بيانه، ولهذا قال: فليمل سعيد»^(١).

وذكر أبو شامة عن الباقلاني أنه قال: «روي يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن موسى بن جبير^(٢) أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت

(١) المرشد الوجيز (ص ١٩٠-١٩١). الرقاع: المكتوبة فوق الشيء ومنه رقت الشوب إذارمته. غريب الحديث (٢/٢٥١).

(٢) الأنصاري المدني، الحنّاء، مولى بني سلمة، وهو من أتباع التابعين، روى عن أبي أمامة أسعد بن سهل عن كثير من أبناء الصحابة رضي الله عنهم. ذكره ابن حبان في كتاب الثقات. قال ابن حجر: كان يخطئ ويخالف. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/٢٥٤)؛ وتهذيب التهذيب (٤/١٧٢).

وسعيد بن العاص رضي الله عنه فقال لأبي: إنك كنت أعلم الناس بما أنزل على النبي كنت تقرئ في زمانه، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمر الناس بك فأمل على هؤلاء القرآن في المصاحف فإني أرى الناس قد اختلفوا، قال: فكان أبي يملئ عليهم القرآن وزيد بن ثابت وسعيد بن العاص ينسخان^(١).

وعن القاضي الباقلاني أنه قال: «وقد وردت الرواية أن عثمان رضي الله عنه لما أراد أن يجمع المصحف خطب فقال: (أعزم على كل رجل...)، فهذا الخبر يقضي بأن سعيداً ممن يملئ المصحف، ولا يمتنع أن يملئه سعيد، ويملئه - أيضاً - أبي بن كعب رضي الله عنه فيحتاج إلى أبي لحفظه وإحاطته علماً بوجوه القراءات المنزلة التي يجب إثبات جميعها، وأن لا يطرح شيء منها، ويجب نصب سعيد بن العاص رضي الله عنه لموضع فصاحته وعلمه بوجوه الإعراب وكونه أعربهم لساناً.

وقال: وقد قيل: إن سعيداً كان أفصح الناس وأشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس يجب أن يتعارض هذه الأخبار؛ لأنه قد ذكر في كل واحد منها ممل غير الذي ذكر في غيره؛ لأنه لا يمتنع أن ينصب لإملائه قوم فصحاء حفاظ يتظاهرون على ذلك، ويذكر بعضهم بعضاً ويستدرك ما لعله يسهو عنه غيره وهذا من أحوط الأمور وأحزمها في هذا الباب^(٢).

[٥] من أمثلة ذلك، ما أخرجه أبو عمرو الداني: بإسناده عن رجل من بني تميم فقال: (أحسب أنس بن مالك رضي الله عنه) قال: اختلف المعلمون في القرآن حتى اقتتلوا أو كان بينهم قتال، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فقال: عندي تختلفون

(١) المرشد الوجيز (ص ١٩٧).

(٢) ينظر: المرشد الوجيز ص (١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩).

وتكذبون به وتلحنون فيه يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً يجمعهم قال: وكانوا في المسجد فكثروا فكانوا إذا تماروا في الآية يقولون: إنه أقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية فلان بن فلان، وهو على رأس أميال من المدينة، فبيعت إليه من المدينة فجيء فيقولون: كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا كذا فيكتبون كما قال^(١).

ومن ذلك، ما أخرجه أبو عمرو الداني: إسناده - أيضاً - من طريق حماد ابن زيد: أظنه أنس بن مالك القشيري قال: (كانوا يختلفون في الآية فيقولون: أقرأها رسول الله ﷺ فلان بن فلان فعسى أن يكون على رأس ثلاث ليال من المدينة فيرسل إليه فيجاء به فيقال له كيف أقرأك رسول الله ﷺ؟ فيقول: كذا كذا، فيكتب كما يقول)^(٢).

قال أبو عمرو الداني: بإسناده عن ابن وهب أنه قال: سمعت مالكا يقول: «إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله»^(٣).

القاعدة:

* تعدد مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً قاعدة من قواعد نقد القراءات

في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

* أن هذه الآثار كلها تدل على شرطية التلقي الشفاهي للقراءات، وأن

الصحابة رضي الله عنهم مع علمهم بوجوه القراءات وحفظهم تلك الوجوه، فإنهم

(١) ينظر: المنع (ص٧)، والمرشد الوجيز ص(١٩١-١٩٢)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٦٩).

(٢) ينظر: المنع (ص٧)، والمرشد الوجيز (ص١٩١).

(٣) ينظر: المنع (ص٨)، والتمهيد (٨/٢٧٩).

كانوا يشترطون عند اختلافهم في قبول القراءات على من تلقاها من النبي السماع بأنه أقرأه بهذا الوجه الذي حفظه، مما يدل على أن القراءة إذا كانت مخالفة للتلقي والسماع، فإنها تعتبر قاعدة لردّ القراءات ورفضها في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

* فيها- أيضاً- إشارة إلى أن المصحف العثماني اشتمل على أكثر من وجه من الوجوه التي نزل بها القرآن؛ لأنه أنزل على سبعة أحرف، وقول عثمان رضي الله عنه (فاكتبوا للناس إماماً يجمعهم) فيه دلالة على ذلك؛ لأن المصحف العثماني كان خالياً من النقط والشكل حتى يحتمل أكثر من وجه؛ وأنه نسخة من صحف أبي بكر رضي الله عنه ^(١)، وهي القراءة التي تلقوها عن النبي تلقياً مباشراً.

* أن قاعدة مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً كانت الصحابة رضي الله عنهم يستعملونها في ردّ القراءات وتضعيفها عند جمعهم ما تفرق من القرآن في الصحف، ونسخه في المصاحف، وجمع الناس عليه.

والله أعلم

(١) ستأتي الأمثلة على ذلك في المبحث الرابع (ص ١٢٧ وما بعدها).

المبحث الثالث

مخالفة القراءة للعرضة الأخيرة

كان من الدواعي القوية لحفظ النبي وتثبيتته في قلبه معارضة جبريل عليه السلام النبي بالقرآن في رمضان من كل عام على ذلك جرت سنة حفظ القرآن الكريم وتثبيتته في القلوب عرضه على الشيوخ المقرئين.

العرضة الأخيرة: هي التي عرضها الرسول في عام وفاته من القرآن على جبريل عليه السلام.

قال ابن حجر: «العرض بفتح العين وسكون الراء أي يقرأ، والمراد: يستعرضه ما قرأه إياه والمعارضة: مفاعلة من الجانبين كأن كلاً منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع»^(١).

تقدم أن العرض في اصطلاح القراء: هو تلاوة القرآن على الشيخ، وهو أحد أنواع طرق التحمل والأخذ عن المشايخ^(٢).

قد دلت النصوص الصحيحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل عام على جبريل عليه السلام مرة فعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين، وكما دلت أقوال السلف على أن الذي جمع عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه الناس يوافق العرضة الأخيرة.

(١) فتح الباري (٨/٦٦٠)، وينظر: أيضاً المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٣٤٧ وما بعدها).

(٢) كما تقدم في المبحث الثاني قبل هذا (ص ١٠٤)؛ وينظر: أيضاً السبعة في القراءات (ص ٥٥)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات ص (٧٥).

بناءً على ذلك فإن القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة، فهي تعتبر قاعدة في نقد القراءات؛ للدليل الخطاب، وهي من باب ما نسخت تلاوته، فتكون بذلك شاذة مردودة.

من النصوص الدالة على عرض النبي ﷺ القرآن كل عام على جبريل عليه السلام مرة فعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين:

[١] من ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان حين يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله ﷺ، فيدارسه القرآن، فإذا لقيه جبريل عليه السلام كان رسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة)^(١).

[٢] من ذلك ما جاء في صحيح البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها عن فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ أنها قالت: أسر إلي النبي ﷺ: (أن جبريل كان يعارضني بالقرآن في كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي)^(٢).

معنى هذا أن جبريل عليه السلام يعرض القرآن والنبي ﷺ يسمع، ثم النبي ﷺ يعرض القرآن وجبريل يسمع.

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٥٩/٨ - ٦٦٠)؛ ومسلم في كتاب الفضائل - باب: كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة ينظر: صحيح مسلم مع النووي (٩٩/١٥)؛ والمرشد الوجيز ص (١٤٩ - ١٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٥٩/٨)؛ والمرشد الوجيز ص (١٤٩).

[٣] من ذلك ما رواه البخاري في صحيحه - أيضاً- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان يعتكف كل عام عشرًا فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه)^(١).

في هذه الرواية عرض جبريل القرآن على النبي ﷺ.
ومن أقوال السلف الدالة على أن الذي جمع عليه عثمان رضي الله عنه الناس يوافق العرضة الأخيرة:

[١] من ذلك قول ابن حجر: «وقد روي أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلماني أن الذي جمع عليه عثمان رضي الله عنه الناس يوافق العرضة الأخيرة»^(٢).

قال أبو شامة: «ولعل مرادهم بموافقة خط المصحف ما يرجع إلى زيادة الكلم ونقصانها، فإن ما يروى من ذلك عن أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما من هذا النوع شيئاً كثيراً، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ»^(٣).

[٢] من ذلك قول محمد بن سيرين قال: (كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن الحديث، نحو حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وزاد في آخره: فيرون أو

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ينظر: الصحيح مع الفتح (٦٦٠/٨)؛ والرشد الوجيز ص (١٥٠).

(٢) فتح الباري (٦٦١/٨)؛ والمرشد الوجيز ص (١٢٧)؛ وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (٥٦٠/١٠).

(٣) المرشد الوجيز ص (٣٨٣).

فيرجون أن تكون قراءتنا أحدث القراءات عهداً بالعرضة الأخيرة»^(١).

[٣] من ذلك ما أخرجه الحاكم وصححه من حديث سمرة رضي الله عنه ، ولفظه: (عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة)^(٢).

[٤] من ذلك - أيضاً - ما أخرجه الحاكم وصححه من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد ابن ثابت رضي الله عنه ، قال: لا ، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل عليه السلام فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود رضي الله عنه آخرهن)^(٣).

قال ابن حجر: «وهذا يغير حديث سمرة ومن وافقه»^(٤).

[٥] من ذلك ما أخرجه مسدد [٢٢٨هـ^(٥) في مسنده من طريق إبراهيم النخعي: «أن ابن عباس رضي الله عنهما سمع رجلاً يقول: الحرف الأول، فقال: (ما

(١) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ص(٤٥٧)؛ والمرشد الوجيز ص(١٢٦-١٢٧ و٣٨٠)؛ وفتح الباري (٦٦١/٨).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٥٠/٢). قال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن. ينظر: فتح الباري (٦٦١/٨).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٥٠/٢)، وافقه الحافظ الذهبي في التلخيص، وقال: صحيح.

(٤) فتح الباري (٦٦١/٨).

(٥) هو ابن مُسرَّهَد بن مُسرَّيل، الأسدي، أبو الحسن البصري، وثقه أهل العلم. قال ابن عدي: يقال: إنه أول من صَنَّف المسند بالبصرة. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(٨٤-٨٣/٧)؛ وتهذيب التهذيب (٥٨/٤).

الحرف الأول؟ قال: إن عمر رضي الله عنه بعث ابن مسعود رضي الله عنه إلى الكوفة معلماً فأخذوا بقراءته، فغير عثمان القراءة، فهم يدعون قراءة ابن مسعود رضي الله عنه الحرف الأول، فقال ابن عباس رضي الله عنه: إنه لآخر حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل عليه السلام (١).

[٦] من ذلك ما أخرجه أحمد، والنسائي في السنن الكبرى من طريق أبي ظبيان [٩٠هـ وقيل غير ذلك] (٢) قال: (قال لي ابن عباس رضي الله عنه أي القراءتين تعدون أول؟ قالوا: قراءة عبدالله رضي الله عنه قال: لا، بل هي الأخيرة، كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه، عرض عليه مرتين، فشده عبدالله بن مسعود رضي الله عنه فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل) (٣).

قال ابن حجر: «ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين، فيصح إطلاق الآخرة على كل منهما» (٤).

[٧] من أقوال السلف ما ذكره البغوي أنه قال: «وروي عن أبي عبدالرحمن السلمي قال: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار رضي الله عنهم واحدة، كانوا يقرؤون قراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل عليه السلام مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان عليّ

(١) ينظر: فتح الباري (٦٦١/٨).

(٢) هو حصين بن جندب بن الحارث، الجنبى بفتح الجيم وسكون النون، كان ثقة. ينظر: تقريب التهذيب (ص ٢٥٣).

(٣) ينظر: مسند الإمام أحمد حديث (٣٤٢٢)، (٣٩٥/٥) (٧٩٩٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٢٥٨)، وشرح معاني الآثار (٣٥٦/١). قال ابن حجر: إسناده صحيح، وبه قال محققو المسند.

(٤) ينظر: فتح الباري (٦٦١/٨).

ﷺ طول أيامه يقرأ مصحف عثمان ويتخذه إماماً، ويقال: إن زيد بن ثابت ﷺ شهد العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل ﷺ وهي التي بين فيها ما نسخ وما بقي، قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت ﷺ على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت ﷺ؛ لأنه كتبها لرسول الله، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر ﷺ في جمعه، وولاه عثمان ﷺ كتبة المصاحف رضي الله عنهم أجمعين»^(١).

في هذا الأثر قاعدة من قواعد اختيار القراءات عند القراء، وهي موافقة قراءة العامة^(٢).

[٨] من ذلك قول مكّي بن أبي طالب: «ويروى أن أياً ﷺ كان أقرب الناس عهداً بآخر قراءة النبي وهي العرضة الأخيرة»^(٣).

[٩] من ذلك -أيضاً- قول البغوي: «وكان الأمر على هذا حياة رسول الله ﷺ، وبعده كانوا يقرؤون بالقراءات التي أقرأهم رسول الله ﷺ ولقنهم بإذن الله عز وجل، إلى أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان ﷺ، واشتد الأمر فيه بينهم حتى أظهر بعضهم إكفار بعض والبراءة منه، وخافوا الفرقة، فاستشار عثمان الصحابة ﷺ في ذلك، فجمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة ﷺ على مصحف واحد، وهو آخر العرضات على رسول الله ﷺ».

(١) شرح السنة (٤/٥٢٥-٥٢٦).

(٢) قراءة العامة عند القراء: هي ما اتفق عليه أهل المدينة والكوفة، أو ما اجتمع عليه أهل الحرمين. ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٠١).

(٣) الإبانة في معاني القراءات ص (١١٣).

كان أبو بكر رضي الله عنه أمر بكتبته جمعاً بعد ما كان مفرقاً في الرقاع بمشورة الصحابة رضي الله عنهم حين استحرّ القتل^(١) بقراء القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته؛ ليكون أصلاً للمسلمين، ويرجعون إليه ويعتمدون عليه، وأمر عثمان رضي الله عنه بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه قطعاً لمواد الخلاف، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة رضي الله عنهم، والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله عز وجل للعباد، وهو الإمام للأمة، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد^(٢).

[١٠] من ذلك قول ابن كثير: «والمراد من معارضته له بالقرآن كل سنة: مقابلته على ما أوحاه الله إليه عن الله تعالى؛ ليبقي ما بقي، ويذهب ما نسخ مؤكداً واستثباتاً وحفظاً؛ ولهذا عرضه في السنة الأخيرة من عمره عليه السلام على جبريل عليه السلام مرتين، وعارضه به جبريل كذلك ولهذا فهم اقتراب أجله، وعثمان رضي الله عنه جمع المصحف الإمام على العرضة الأخيرة رضي الله عنه»^(٣).

أقوال العلماء هذه كلها تدلّ على أن القراءة المخالفة ما استقرت عليه العرضة الأخيرة تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

القاعدة:

* تعدّ مخالفة القراءة للعرضة الأخيرة قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد

الصحابة رضي الله عنهم.

(١) استحرّ القتل: اشتدّ وكثر. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣٦٤).

(٢) شرح السنة (٤/٥١٠-٥١١).

(٣) فضائل القرآن لابن كثير (ص ٨٤).

* أن جمع المصاحف كان متضمناً للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام في وفاته وأن القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة تعتبر قاعدة لردّها، أو تضعيفها في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وأن جمع أبي بكر كان جمع ما تفرق من القرآن في الرقاع واللخاف والعصب في الصحف؛ خوفاً من ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته؛ ليكون ذلك المصحف أصلاً للمسلمين يرجعون إليه ويعتمدون عليه.

* أما جمع عثمان فإنه كان جمع الناس على مصحف واحد يحتمل أكثر من وجه، وهو نسخة من مصحف أبي بكر، ففعل ذلك عثمان قطعاً لمواد الخلاف الذي وقع بين قراء الأمصار في عهده رضي الله عنه.

* كان اختيار الصحابة القراءات موافقاً للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام في العام الذي قبض فيه.

* كما أن موافقة القراءة للعرضة الأخيرة قاعدة من قواعد اختيارات القراءات عند القراء، كما أن الشيء بضده يتمايز، فإن مخالفة القراءة العرضة الأخيرة تعتبر قاعدة لنقد القراءات رداً أو تضعيفاً.

قال ابن الجزري: «ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها»^(١).

الله أعلم، ،

المبحث الرابع

مخالفة رسم المصحف

قد ثبت أن القرآن الكريم كان مكتوباً كله في حياة رسول الله ﷺ وإن كان مفرقاً إلا أنه لم يجمع في مكان واحد إلا بعد وفاة نبي الرحمة ﷺ؛ ذلك أن الوحي لم ينقطع بعد، وترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعض القرآن.

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: (قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء، ففتبت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال)^(١).

لقد أجمعت الأمة على اتباع المصحف المرسوم، وترك ما خالفه من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه من قبل، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وهو ما كتب بأمر النبي ﷺ، أو ثبت عنه أنه قرأ به، أو أقرأ غيره به^(٢).

أما تعريف رسم المصحف، فهو في اللغة: الأثر ويرادفه الخط والكتابة. قال ابن فارس: «الراء والسين والميم أصلان: أحدهما الأثر، والآخر ضرب من السير، فالرسم: أثر الشيء، ويقال ترسّمتُ الدار، أي نظرت إلي

(١) ينظر: فتح الباري (٦٢٨/٨)؛ والبرهان في علوم القرآن (٢٣٥/١)؛ والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٢٤٢ و ٣٠٠ و ٣٠٣).

الرقاع: التي تكتب والعسب: جريدة النخل. واللخاف: حجارة بيض رقاق. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢/٢٥١ و ٣/٢٣٥ و ٤/٢٤٤)؛ ولسان العرب (٥١٣١).

(٢) ينظر: المرشد الوجيز (ص ٣٢٣-٣٢٤)؛ والنشر (٧/١).

رسومها، وناقاة رسوم: تؤثر في الأرض من شدة الوطأ، والثوب المرسم: المخطط»^(١).

وفي الاصطلاح: هو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، والتي أمر الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه بكتابتها، وبارسالها إلى الأمصار. والمراد بالخط: الكتابة، وهو على قسمين: قياسي، واصطلاحي، فالقياسي: ما طابق فيه الخط اللفظ.

والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل^(٢). فثبت أن القرآن الكريم كان مكتوباً كله على هذا التأليف، في زمن النبي، كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع)، وإن كان متفرقاً في الرقاع، والعسب، واللخاف، وصدور الرجال، إلا أنه لم يجمع في مكان واحد إلا بعد وفاته.

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: (قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن جمع في شيء، فتبعت القرآن أجمعه من العسب، واللخاف، وصدور الرجال)، وإنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعض القرآن^(٣).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣٩٣/١)؛ ولسان العرب (٢٤١/١٢-٢٤٢).

(٢) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار (ص ١-٥)؛ والنشر (١٢٨/٢)؛ والإتحاف (٨١/١)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٥٩-٦٠)؛ ومقدمة كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص ٣٥)؛ ومناهل العرفان في علوم القرآن (٣٦٩/١)؛ والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٣٠٢).

(٣) ينظر: فتح الباري (٦٢٨/٨)؛ والبرهان في علوم القرآن (٢٣٥/١)؛ والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٢٤٢ و ٣٠٠ و ٣٠٣).

وعليه فإن كتابة القرآن برسمه ليست محدثة، بل إن رسول الله ﷺ قد سن جمع القرآن وكتابته وأمر بذلك، وأملاه على كتبه، ولم يمت حتى حفظ جميع القرآن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وحفظ الباقيون منه جميعه متفرقاً، وعرفوه وعلموا مواقعهم ومواضعه، وجرى الصحابة رضي الله عنهم في كتابته على سنن رسول الله ﷺ وسنته، وأبو بكر رضي الله عنه قصد في جمع القرآن إلى تثيته بين اللوحين فقط، ورسم جميعه، وعثمان رضي الله عنه جمع الناس على مصحف واحد، وقراءات محصورة، ومنعهم من غير ذلك، وسائر الصحابة رضي الله عنهم كانوا متبعين لرأي أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن، وأخبروا بصواب ذلك، وشهدوا به ^(١).

بناءً على هذا فإن اتباع رسم المصحف العثماني توقيفي في كتابة القرآن الكريم، فلا يجوز مخالفته؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وموافقة القراءة للرسم شرط من شروط قبولها، فكل قراءة خالفت الرسم المجمع عليه؛ فإنها غير مقبولة بإجماع الأمة، وإن صحّ سندها.

إذاً مخالفة رسم المصحف من أهم قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.
أما الأسباب التي أدت إلى كتابة القرآن الكريم، ومصادره، ونسخ مصاحفه، وجمع الناس على مصحف واحد، وبيان المنهج الذي وضع لكتابة المصاحف، ومن تولى ذلك، فهي كالتالية:

أولاً: كتابة القرآن الكريم في الصحف:

كان جمع القرآن في عهد النبي بمعنى حفظه في الصدور، وكتابته في الصحائف والسطور، وتدوينه كله حروفاً، وكلمات وآيات وسوراً، وكان

(١) ينظر: الأحرف السبعة للداني (ص ٦٠-٦٣)، وجمال القراء وكمال الإقراء

(٢٣٨/١)، والمرشد الوجيز (ص ٣٢٣-٣٢٤)، والنشر (١/٧).

سبب ذلك زيادة في التوثيق والتأكيد، إلا أنه كان مفرقاً في العصب، واللخاف، وصدور الرجال^(١).

إذا مصدر الجمع في عهد الرسول ﷺ كان عن طريق الوحي. وعليه فإن سبب إقدام أبي بكر الصديق ﷺ على جمع القرآن في مكان واحد من الصحف، هو كان خشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، حين استحرّ القتل بالقراء، وقد يكون عند أحدهم شيء من القرآن المكتوب يضيع بموته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي وكان ذلك بإشارة عمر بن الخطاب ﷺ إلي أبي بكر الصديق ﷺ أن يأمر بجمع القرآن الكريم في موضع واحد، فوافق على رأي عمر، فأمر الصديق ﷺ زيد بن ثابت ﷺ أن يجمعه، كما قال زيد ﷺ: (فتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال). أما الدليل على ذلك، فهو حديث زيد بن ثابت ﷺ قال: (أرسل إليّ أبو بكر الصديق ﷺ مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب ﷺ عنده، قال أبو بكر ﷺ: إنَّ عمر ﷺ أتاني فقال: إنَّ القتل استحر^(٢) يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى إن استحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر ﷺ: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح

(١) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٤٠ وما بعدها)؛ والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٢٣٦-٢٤٣).

(٢) استحرّ: اشتدّ وكثر. ينظر: فتح البارئ (٨/٦٢٨).

الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر رضي الله عنه قال زيد رضي الله عنه : قال أبو بكر رضي الله عنه : إنك رجل شاب عاقل لا تهتمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبع القرآن فاجمعه ، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ، قال : هو والله خير ، لم يزل أبو بكر رضي الله عنه يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فتتبع القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري رضي الله عنه لم أجد مع أحد غيره ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾

[التوبة: ١٢٨]. حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر رضي الله عنه حتى توفاه الله ، ثم عند عمر رضي الله عنه حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها ^(١).

إذاً مصادر الجمع في عهد أبي بكر الصديق كانت هي الحفظ ، والكتابة. بمعنى ما كان محفوظاً في صدور الرجال حفظاً متقناً من النبي ، ومكتوباً في زمنه على العصب واللخاف والأكتاف والأدم.

ثانياً: نسخ مصاحف القرآن الكريم وجمع الناس على رسم مصحف واحد:

كانت المصاحف العثمانية تُسخأ منسوخة من الصحف التي عند الصديق رضي الله عنه ، فجمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد حسماً لمادة الخلاف

(١) رواه البخاري في فضائل القرآن باب جمع القرآن. ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٦٢٧/٨)؛ وكتاب المصاحف (١٥٨/١-١٦٦)، والمقنع للداني (ص ٣-٦).

الذي وقع بين القراء في وجوه القرآن في عهده رضي الله عنه ، حين قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات ، وانتشار القراءات الشاذة ، والآحادية ، والمنسوخة ، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض ، فخشي عثمان رضي الله عنه من تفاقم الأمر في ذلك ، فأمر بنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره ، فيصير مرجعاً للجميع^(١) .

قال ابن حجر : «الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وكانت سوراً مفرقة مرتبة بآياتها على حدة ، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض ، فلما نُسخت ، ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً»^(٢) .

وقال الزركشي : «تلك المصاحف التي كتبت منها القرآن كانت عند الصديق رضي الله عنه ؛ لتكون إماماً ، ولم تفارق الصديق في حياته ، ولا عمر رضي الله عنه أيامه ، ثم كانت عند حفصة رضي الله عنها لا تمكن منها ، ولما احتيج إلى جمع الناس على مصحف ، فوقع الاختيار عليها في أيام عثمان رضي الله عنه ، فأخذ ذلك الإمام ، ونسخ المصاحف»^(٣) .

أما الدليل على ذلك ، فهو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : (أن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قدم على عثمان رضي الله عنه ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية

(١) ينظر : النشر (٧/١) ؛ والبرهان في علوم القرآن (٢٣٥/١) ؛ وفتح الباري (٦٣٨/٨) ؛

والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص ٢٥١) .

(٢) فتح الباري (٦٣٥/٨) .

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٣٩/١) .

وأذربيجان^(١) مع أهل العراق، فأفزع حذيفة رضي الله عنه اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان رضي الله عنه إلى حفصة رضي الله عنها أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك. فأرسلت بها حفصة رضي الله عنها إلى عثمان، فأمر زيد ابن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنه، فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان رضي الله عنه للرهط القرشيين الثلاثة: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت رضي الله عنه في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا" حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة رضي الله عنها، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق)^(٢).

وعن خارجة بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمه بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه): ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ

(١) أرمينية بكسر أوله وفتح حاءه وسكون ثانيه وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة، وهي اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال.
"أذربيجان" بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء وكسر الباء، وسكون الياء وجيم.
وقيل: "أذربيجان" بمد الهمز، وفتح الذال وسكون الراء وهي صقع جليل ومملكة عظيمة، وفي الوقت الحاضر من جمهوريات مستقلة من الاتحاد السوفيتي السابقة. ينظر: معجم البلدان (١/١٢٨، ١٥٩-١٦١).

(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن باب جمع القرآن. ينظر: الصحيح مع الفتح (٨/٦٢٧)؛ وكتاب المصاحف (١/١٥٨-١٦٦)؛ والمقنع للداني (ص ٣-٦).

عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ مَحَبَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴿الأحزاب: ٢٣﴾.
فألحقناها في سورتها في المصحف^(١).

إذا مصدر المصاحف العثمانية واحد، وهو صحف الصديق رضي الله عنه، وكان ما يجمعه الصحابة رضي الله عنهم، وينسخونه معلوماً لديهم بما كان مثبتاً في صدور الرجال، وذلك كله بمشورة الصحابة رضي الله عنهم، وإنما قصد عثمان رضي الله عنه هو جمع الناس على القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير.

ثالثاً: المنهج الذي وضع لكتابة القرآن الكريم، ورسم مصاحفه:

سنّ الرسول صلى الله عليه وسلم طريقة كتابة القرآن الكريم، ورسمه؛ حيث أمر أصحابه الكرام رضي الله عنهم الذين كانوا يكتبون الوحي.

ذكر زيد بن ثابت رضي الله عنه، وهو يصف طريقة كتابة القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع والعصب..)^(٢).

كما تقدّم قوله أيضاً «فتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال».

فقد وضع للحفظ والكتابة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو المشرف العام - وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزيد بن ثابت رضي الله عنه اللذان تولّيا جمع القرآن في الصحف مع حفظهم القرآن ضوابط لمن يأتي بشيء من القرآن:

(١) ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (٦٢٧/٨)؛ وكتاب المصاحف (١٥٨/١-١٦٦)؛ والمقنع للداني (ص ٣-٦).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب في فضل الشام واليمن برقم الحديث (٣٩٥٤). وقال: "حديث حسن غريب"؛ والحاكم في المستدرک، في كتاب التفسير

(٢/٢٢٩). وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

- * لا بدّ أن يكون حافظاً لما يأتي به من القرآن.
- * أن يأتي معه من يشهد له على تلقّيه من النبي.
- أما الكتابة، فإن تكون الصحف مكتوبة بخط زيد بن ثابت رضي الله عنه؛ لأنه شهد المعرّضة الأخيرة، وهي في بيت النبي، وبالإضافة إلى الضابطَيْن السابقين للحفظ، فإن الكتابة كذلك وضع لها ضوابط لمن يأتي بها على النحو التالي:
- * من كان معه شيء من القرآن لا بدّ أن يكون مكتوباً.
- * أن يأتي بشاهد على أن هذا المكتوب قد كتب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.
- * كون هذا العمل أمام باب المسجد؛ حيث مجمع الناس، ومعظم الصحابة رضي الله عنهم شاركوا في الجمع، ووافقوا عليه.

رابعاً: من تولّى كتابة رسم المصاحف من الصحابة رضي الله عنهم:

- تقدّم بأن زيد بن ثابت رضي الله عنه كان من كتاب الوحي، وأبرزهم في عهد النبي، ولذلك اختاره الصديق رضي الله عنه وعمر الفاروق رضي الله عنه لجمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وكذلك تمّ اختياره رئيساً للجنة التي شكّلها عثمان رضي الله عنه في زمنه لكتابة رسم المصاحف ونسخها، وإرسالها إلى الأمصار، ومعه عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن هشام بن الحارث رضي الله عنه أجمعين.
- فبناء على ما تقدم للمفارقة بين الجمعين:

- أمّا عثمان رضي الله عنه فلم يقصد قصد أبي بكر رضي الله عنه في جمع القرآن بين اللوحين، لكيلا يذهب شيء من القرآن فيضيع بموت حملته، وإنما كان قصده جمع الناس على مصحف واحد خال من النقط والشكل؛ ليحتمل أكثر من وجه من وجوه القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنعهم القراءة

بما كان مخالفاً لرسم مصحفه، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم ولا تأخير^(١).

وعليه فإن ما يحتمله رسم المصحف يرجع إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: ما فيه قراءتان، ورسم على إحدى القراءتين، كما في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ١٦]. كتبت في المصاحف كلها ﴿الصِّرَاطَ﴾ بالصاد، مع أن أصلها: السين، فتقرأ بالصاد تبعاً للرسم، كما تقرأ بالسين تبعاً لأصل الكلمة.

القراءات:

بالسين قرأ رويس عن يعقوب حيث وقع، وكيف أتى، وقنبل عن ابن كثير بوجهين السين والصاد، وقرأ الباقون بالصاد اتباعاً للرسم، إلا حمزة، فروى عنه خلف بإشمام الصادزايماً في جميع القرآن، واختلف عن خلاد في إشمام الأول فقط، أو حرفي الفاتحة خاصة، أو المعرف باللام في جميع القرآن، أو بدون إشمام في شيء^(٢).

النوع الثاني: ترك الكلمة خالية من النقط والشكل، ليحتمل الرسم القراءتين فيها، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، فإن قوله: ﴿كَبِيرٌ﴾ قرئت بالباء الموحدة، كما قرئت ﴿كثيرٌ﴾ بالثاء المثلثة، وهما قراءتان

(١) ينظر: الأحرف السبعة للداني (ص ٦٠-٦٣)، وجمال القراء وكمال الإقراء

(٢٣٨/١)، والمرشد الوجيز (ص ٣٢٣-٣٢٤)، والنشر (٧/١).

(٢) ينظر: النشر (١٢٧١-٢٧٢)؛ ومناهل العرفان في علوم القرآن (٣٧٣).

متواترتان، فالرسم يحتملها تحقيقاً؛ حيث لم تكن الكلمة منقوطة، ولا مشكولة^(١).

القراءات:

بالثاء المثلثة قرأ حمزة، والكسائي، وقرأ الباقون بالباء الموحدة^(٢).

النوع الثالث: ما فيه قراءتان، أو أكثر، ورسم برسم واحد يحتمل القراءتين تحقيقاً، أو تقديرأ.

مثل القراءة في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. كتبت في كل المصاحف ﴿مَلِكِ﴾ بدون ألف، فقراءة الحذف موافقة الرسم تحقيقاً، كما في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، وقراءة المدد محتملة للرسم تقديرأ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وحذفت الألف منها اختصاراً^(٣).

القراءات:

بالألف مدأ قرأ عاصم، والكسائي؛ ويعقوب، وخلف تقديرأ للرسم، وقرأ الباقون بحذف الألف تحقيقاً للرسم^(٤).

النوع الرابع: الكلمات التي تشتمل على الزيادة، أو النقص، ولا يمكن أن تكتب في المصحف الواحد مرتين، أو أكثر؛ لما في ذلك من الخلط والتغيير.

(١) ينظر: النشر (٢/٢٢٧).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٢٧).

(٣) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ١٠ وما بعدها)؛ والنشر (١/١١-١٢)؛ والإتحاف (١/٨٢ وما بعدها).

(٤) ينظر: النشر (١/٢٧١).

وهذا النوع كتب في كلِّ مصحف على حسب ما يقرأ به أهل القطر الذي سيرسل إليه المصحف. مثل القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢] بغير ألف رسمت في مصحف أهل مكة، والكوفة والبصرة، و﴿وأوصى﴾ بالألف رسمت في مصحف أهل المدينة، والشام^(١).

القراءات:

بالهمز مع تخفيف الصاد قرأ نافع، وابن عامر؛ وأبوجعفر، وبغير ألف مع تشديد الصاد قرأ الباقون^(٢).

فيما يلي أمثلة ما صحَّ نقله عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يقرأون بها، وخالف رسم المصحف المجمع عليه، سواء كانت هذه المخالفة زيادة، أو حذفاً، أو بدلاً، أو تقديماً، أو تأخيراً، أو كانت الألفاظ مترادفة، أو غيرها: قال مكِّي: «القسم الثاني صحَّ نقله عن الآحاد وضح وجه في العربية وخالفه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به.. لأنه مخالف لما قد أجمع عليه وهو المصحف العثماني»^(٣).

وقال أبو شامة: «وقال قوم: السبعة الأحرف منها ستة مختلفة الرسم، كانت الصحابة تقرأ بها إلى خلافة عثمان، رضي الله عنه نحو: الزيادة، والألفاظ المرادفة، والتقديم، والتأخير، مثال ذلك: ما ثبت في الصحيحين^(٤) من قراءة عبدالله بن

(١) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ١٠٢).

(٢) ينظر: النشر (٢٢٢/٢-٢٢٣).

(٣) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٥٨)؛ والنشر (١٤/١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب "وما خلق الذكر والأنثى" ينظر: الصحيح مع الفتح (٥٧٧/٨).

مسعود، وأبي الدرداء رضي الله عنهما : ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والأُنثى﴾.

هذه القراءة خالفت رسم المصحف في حذف "ما" والقراءة المتواترة على وفق خط المصحف : ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل : ٢٣] ^(١).

كقراءة حفصة، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهن : ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر﴾.

تنسب هذه القراءة أيضاً إلى ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما ، كما في مصاحفهم ^(٢).

هذه خالفت الرسم في زيادة ﴿صلاة العصر﴾، والقراءة المتواترة : ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة : ٢٣٨].

وكقراءة ابن مسعود رضي الله عنه : ﴿والسارقون والسارقات فاقطعوا أيانهم﴾ خالفت الرسم زيادة في جمع : ﴿والسارقون والسارقات﴾، وبدلاً في ﴿أيانهم﴾، والقراءة المتواترة الموافقة للمصحف العثماني : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة : ٣٨].

ومثل قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه : ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فيهن﴾. هي خالفت الرسم في زيادة ﴿فيهن﴾، وهذه القراءة كانت في مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه ، وتنسب إليه ^(٣).

(١) ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ٢٧٧ وما بعدها).

(٢) ينظر: كتاب المصاحف (١/٣٠٨ و ٣٥٢ و ٣٦٥ و ٣٧١).

(٣) ينظر: كتاب المصاحف (١/٢٩١).

والقراءة الموافقة للمصحف: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ فَاءُ وَفَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٢٢٦].

وكقراءة ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج﴾، كما في مصحفيهما^(١).

خالفت رسم المصحف في زيادة "في مواسم الحج"، والقراءة الموافقة لرسم المصحف: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١١٩٨].

ونحو قراءة "وجاءت سكرة الحق بالموت"، وهي مخالفة رسم المصحف بتقديم «الحق»، وتنسب هذه القراءة إلى أبي بكر رضي الله عنه، والقراءة الموافقة للمصحف: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق: ١١٩].

ونحو قراءة "صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب وغير الضالين"، وهي مخالفة رسم المصحف في تبديل: ﴿الذين﴾ ب"من"، وتبديل "ولا" ب"غير". هذه القراءة كانت في مصحف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتنسب إليه^(٢).

والقراءة الموافقة للمصحف: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ونحو قراءة ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة﴾، وهي مخالفة للرسم في تغيير «أمامهم» مكان «وراءهم»،

(١) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٢٦)؛ وكتاب المصاحف (١/٢٩٤ و ٣٤٢).

(٢) ينظر: كتاب المصاحف (١/٢٨٤).

وزيادة "صالحة"، والقراءة الموافقة: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَزَدْتُ أَنْ أَعِيهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا﴾ [الكهف: ١٧٩].

ونحو قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿إن كانت إلا زقية واحدة﴾ وهي مخالفة رسم المصحف في لفظة مترادفة "زقية" مكان «صيحة» والقراءة الموافقة للمصحف: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾ [يس: ١٢٩].

ونحو قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿كالصوف المنفوش﴾ وهي مخالفة رسم المصحف للترادف أيضاً في لفظ «الصوف» مكان «العهن» والقراءة الموافقة للمصحف: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ١٥] في نظائر لذلك^(١).

قال ابن الجزري: «أكثر العلماء على عدم جواز القراءة بها؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإن ثبت بالنقل؛ فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة»^(٢).

القاعدة:

* أن كل قراءة خالفت الرسم العثماني المجمع عليه، وإن صحّ سندها؛ فهي غير مقبولة بإجماع الأمة؛ لأن موافقة القراءة رسم المصحف شرط من شروط قبولها.

* كتابة القرآن الكريم برسمه ليست محدثة، بل هي سنة سنّها رسول الله لأصحابه الكرام البررة بأمره لكتاب الوحي.

(١) ينظر: المرشد الوجيز (ص ٢٧٧-٢٨٠)؛ والنشر (١/١٤).

(٢) النشر (١/١٤-١٥).

* أن ما كتب في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعثمان بن عفان رضي الله عنه في المصاحف كان معروفاً لدى الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم شاهدوا نزول القرآن؛ ولذلك اشترطوا على من عنده شيء من القرآن أن يكون محفوظاً ومكتوباً.

* أن مخالفة رسم المصحف من أهم قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم بعد أن جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد.

* الفرق بين جمع القرآن في عهوده الثلاثة على النحو الآتي:

[١] جمع القرآن في عهد النبي يطلق، ويراد به أحد معنيين: الحفظ، الكتابة، وكان سببه زيادة للتوثيق، ومصدره الرسول عن طريق الوحي. وكيفيته كان عند رسول الله مكتوباً في الرقاع مفرقاً، وعند الصحابة رضي الله عنهم مفرقاً في الأكتاف، والعسب واللخاف، وصدور الرجال. والكاتب كان زيد بن ثابت رضي الله عنه:

[٢] جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه هو جمع ما تفرق في الصحف بعد أن كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف، والعسب واللخاف، وصدور الرجال، وسبب جمعه كان خشية ذهابه بذهاب حملته، فيضيع حين استحرّ القتل بالقراء، ومصادره العسب والأكتاف واللخاف وصدور الرجال.

[٣] جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه كان جمع الناس على مصحف واحد منسوخ من الصحف التي كانت عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه في عدة نسخ.

وسبب جمعه انتشار القراءات الشاذة والأحادية، والمنسوخة بين القراء، وتخطئة بعضهم بعضاً، ومصادر هذا الجمع هي صحف أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

* أمّا عثمان رضي الله عنه فلم يقصد قصد أبي بكر رضي الله عنه في جمع القرآن بين اللوحين، لكيلا يذهب شيء من القرآن فيضيع بموت حملته، وإنما كان قصده جمع الناس على مصحف واحد خال من النقط والشكل؛ ليحتمل أكثر من وجه من وجوه القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنعهم القراءة بما كان مخالفاً لرسم مصحفه، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم ولا تأخير.

* بيان فضل زيد بن ثابت رضي الله عنه حيث تولّى جمع القرآن الكريم في عهوه

الثلاثة.

الله أعلم، ،

المبحث الخامس

مخالفة القراءة للمعنى الظاهر

قد أنزل الله عزّ وجلّ القرآن الكريم وقراءاته للتدبر والتفكر والتأمل الذي يبلغ به صاحبه معرفة المراد من المعاني؛ إذ قال سبحانه وتعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِمْ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ص: ٢٩)^(١).

كان الصحابة رضي الله عنهم أكثر الناس تدبراً وتفكيراً في معاني كتاب الله، صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بفهم نصوص القرآن الكريم، ومعرفة أوضاع اللغة وأسرارها، مع تفاوتهم في معرفة معاني كلام الله عزّ وجلّ من حيث الاجتهاد وقوة الاستنباط، وكما كانوا يرجعون إلى أهل الكتاب في بعض المسائل التي يتفق فيها القرآن مع التوراة كقصص الأنبياء، وما يتعلق بالأمم الغابرة وأحوالهم^(٢)؛ ولهذا قد تختلف وجهات نظرهم وفهمهم رضي الله عنهم في تفسير وجوه القراءات القرآنية - مع صحة تلك الوجوه جميعاً -، واختيار الألفاظ اللائقة بالمقام، أو تفسير القراءة بنظيرها المتفق عليه.

من ذلك كان طبيعياً أن يفهم كلٌّ منهم المعنى الذي يظهر له في لفظ القراءة التي يقرأ بها، فينتقد القراءة التي معناها يخالف ما يفهمه لما يقرأ به، أو أن القراءة التي تخالف المعنى الظاهر لم تبلغه من طريق من يرجع إليه في ذلك.

بناءً على ذلك، فإنه إذا كانت إحدى القراءات مخالفة للمعنى الظاهر، فإنها تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

(١) ينظر: تفسير التحرير والتنوير (٢٣/٢٥١-٢٥٢).

(٢) ينظر: التفسير والمفسرون (١/٥٧ وما بعدها).

فيما يلي ذكر أمثلة على هذه القاعدة: مخالفة القراءة للمعنى الظاهر:
 [١] من أمثلة ذلك، ما وقع بين الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ما جاء في الصحيح
 عن ابن شهاب قال: أخبره عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها: (قالت له، وهو
 يسألها عن قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ
 نَصْرُنَا ﴾ [يوسف: ١١٠]، قال: قلت أكذبوا أو كُذِّبوا؟ قالت عائشة رضي الله عنها:
 كُذِّبُوا. قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل
 لعمرى لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كُذِّبوا؟ قالت: - معاذ
 الله- لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع
 الرسل آمنوا برّبهم وصدّقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر،
 حتى إذا استيأس الرسل من كذبهم من قومهم، وظن الرسل أن أتباعهم قد
 كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك).

وفي رواية عن ابن شهاب الزهري قال: أخبرني عروة فقلت: (لعلها كُذِّبوا
 مخففة قالت: معاذ الله نحوه)^(١).

القراءات:

أما القراءتان في لفظ «كُذِّبوا» تخفيفاً وتشديداً فهما صحيحتان متواترتان.
 قرأ بالتخفيف عاصم، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر وخلف، وقرأ
 بالتشديد نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر؛ ويعقوب^(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير. ينظر الصحيح مع الفتح (٨/٢١٧-٢١٨)؛ والجامع
 لأحكام القرآن (٩/٢١٩).

(٢) ينظر: السبعة في القراءات (ص ٣٥١-٣٥٢)؛ والنشر (٢/٢٩٦)؛ والإتحاف (٢/١٥٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكانت عائشة رضي الله عنها تقرأ بالثقل وتنكر التخفيف، ولكن القراءة بالتخفيف ثابتة لا يمكن إنكارها»^(١).

وقال ابن حجر: «وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف بناءً على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للمرسل إليه على ما بينته، ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعلها لم يبلغها من يرجع إليه في ذلك»^(٢).

فعائشة رضي الله عنها حين أنكرت القراءة بالتخفيف، إنما أرادت بذلك تنزيه الأنبياء وعصمتهم عما لا يليق بمقامهم ففسرت الظن باليقين.

ومعنى القراءة بالتخفيف: أي ظن القوم أن الرسل كذبوهم فيما أخبروا به من العذاب ولم يصدقوا.

وقيل: المعنى ظن الأمم أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من نصرهم^(٣).
 إذا يدل ما وقع بين عائشة رضي الله عنها وبين عروة بن الزبير رضي الله عنه في قراءة قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ إيوسف: ١١٠، كُذِّبُوا بالتخفيف، وكُذِّبُوا بالتشديد، وإنكار عائشة رضي الله عنها عنها قراءة التخفيف، على أنها لم تبلغها فاختارت التشديد نظراً للمعنى الذي يظهر لها، فانتقدت قراءة التخفيف؛ لأنها مخالفة للمعنى الذي يليق بمقام النبوة على حسب تفسيرها، و فهمها للآية.

فدل ذلك على أن مخالفة القراءة للمعنى الظاهر قاعدة من قواعد نقد القراءات

في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧٥/١٥).

(٢) ينظر: فتح الباري (٢١٨/٨).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (١٥/٢)؛ والجامع لأحكام القرآن (٢٧٨/٩ - ٢٧٩).

[٢] من أمثلة ذلك، ما وقع بين معاوية بن أبي سفيان وابن عباس رضي الله عنهما. ما أخرجه عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن جرير^(١)، وابن أبي حاتم من طريق عثمان ابن حاضر^(٢) أن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر له أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: «قرأ الآية التي في سورة الكهف: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَبْدَأُ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ١٨٦].

قال ابن عباس رضي الله عنهما فقلت لمعاوية رضي الله عنهما: ما تقرأها إلا ﴿حمئة﴾، فسأل معاوية عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما كيف تقرأها؟ فقال عبدالله: كما قرأتها، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لمعاوية رضي الله عنهما في بيتي نزل القرآن، فأرسل إلى كعب^(٣)، فقال له: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال له كعب: أهل العربية فإنهم أعلم بها، وأما أنا فإني أجد الشمس تغرب في التوراة في ماء وطين^(٤).

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/٢١٦، ٤١٠-٤١٢)؛ وسعيد بن منصور في سننه (٥/٦٩)؛ والطبري في تفسيره (جامع البيان) (٨/٢٧٣-٢٧٥).

(٢) هو عثمان بن حاضر، الجمحي، أبو حاضر القاضي، روى عن أنس بن مالك، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/١٠٤)؛ وتقريب التهذيب (ص ٦٦٠).

(٣) ابن ماتب الأحبار، أبو إسحاق ثقة مخضرم، أسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة من اليمن في عهد عمر بن الخطاب، فجالس الصحابة رضي الله عنهم، وكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/٤٨٩-٤٩٤)؛ وتقريب التهذيب (ص ٨١٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه. ينظر: تحفة الأحوزي (٨/٢٠٥)؛ والسيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٩/٦٦٢ وما بعدها)؛ وذكره ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٠٣).

وفي رواية: لسعيد بن منصور عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، أنه كان يقرأ: ﴿في عين حامية﴾^(١).

قال ابن الجزري: «وقد اختلف طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿في عين حامية﴾ كقراءة ابن عامر؛ وأبي جعفر، والكوفيين غير حفص، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿حمئة﴾ كقراءة الباقرين، فتحاكما إلى كعب الأحبار، فقضى لابن عباس رضي الله عنهما وقال: أجدّها في الكتاب تغرب في حماة وطين»^(٢).

القراءات:

أما القراءتان في لفظ ﴿حمئة﴾ بالهمز من غير ألف، وبألف بعد الحاء ﴿حامية﴾ فهما متواترتان.

قرأ بالأولى نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص؛ ويعقوب، وقرأ بالثانية ابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف^(٣).

ويدلّ ذلك ما وقع بين معاوية رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وبينه وبين طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه في انتقاد كل واحد منهم قراءة الآخر على أنها لم تبلغه، وأيضاً كلّ منهم نظر إلى معنى يوافق القراءة التي يقرأ بها.

فدلّ ذلك على أن مخالفة القراءة للمعنى الظاهر قاعدة من قواعد نقد القراءة عند الصحابة رضي الله عنهم؛ كما دلّ عليه تحاكمهما إلى كعب الأحبار؛ ليحكم بينهم على ضوء ما يقرأ به كلّ منهم.

(١) ينظر جامع البيان (٢٧٤/٨ - ٢٧٥)؛ وتفسير القرآن العظيم (١٠٨/٣)؛ والدر المنثور في التفسير بالمأثور (٦٦٦/٩).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٣٤٢/١).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٣٩٨)، والنشر (٣١٤/٢)، والإتحاف (٢٢٤/٢).

فابن عباس رضي الله عنهما فسر بأن الشمس تغرب في الطينة السوداء، على قراءة ﴿حمئة﴾ ووافق كعب بن عباس في تفسيره، وأما على ما قرأ به معاوية، وعبد الله بن عمرو، وطلحة رضي الله عنه فإنها تغرب في ماء حارة.

ولا منافاة بين القراءتين، ولكل منهما وجه صحيح، ومعنى مفهوم؛ لأنه جائز أن تكون الشمس تغرب في عين حارة ذات حمأة وطين، فيكون القارئ في عين حامية واصفها بصفتها التي هي لها، ويكون القارئ في عين حمئة واصفها بصفتها التي هي بها، وهي ذات حمأة وطين، وجائز أن تكون العين جامعة للوصفين جميعاً^(١).

قال ابن كثير: «إذ قد تكون حارة لمجاورتها وهج الشمس عند غروبها وملاقاتها الشعاع بلا حائل، وحمئة في ماء وطين أسود كما قال كعب الأخبار وغيره»^(٢).

إذا مخالفة القراءة للمعنى الظاهر تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

[٣] من أمثلة ذلك، ما وقع بين سعد بن أبي وقاص وسعيد بن المسيب

رضي الله عنهما.

ما أخرجه عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم

(١) ينظر: جامع البيان (٢٧٤/٨ - ٢٧٥)؛ والكشف عن وجوه القراءات ٢ (٧٣/٧٤ - ٧٤)؛

والتفسير الكبير (١٦٦/٢١)؛ والجامع لأحكام القرآن (٤٩/١١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٠٧/٣).

وصححه^(١)، عن القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي^(٢) قال: سمعت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾. فقيل له: إن سعيد بن المسيب يقرأ: ﴿ننساها﴾ من قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦].

فقال سعد: إن القرآن لم ينزل على المسيب ولا آل المسيب، قال الله: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ [الأعلى: ١٦]، ﴿إلا أن يشاء الله وأذكر ربك إذا نسيت وقلن عسى أن يهدين ربّي لأقرب من هذا رشداً﴾ [الكهف: ٢٤]^(٣).

القراءات:

أما القراءات في لفظ ﴿ننساها﴾ فقرأ بضمّ النون وكسر السين من غير همزة من النسيان نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف^(٤).

و﴿نساها﴾ قرأ بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء من التأخير ابن كثير وأبو عمرو، وهما قراءتان متواترتان.

وأما قراءة ﴿تنساها﴾ بباء فوقية مفتوحة وسين مفتوحة بعدها من غير همزة فمن النسيان أيضاً إلا أن الخطاب موجّه إلى النبيّ وبه قرأ الحسن البصري،

(١) ينظر: تفسير الصنعاني (١/٥٥)؛ وسنن سعيد بن منصور (٢/٥٩٧)؛ والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ١٢)؛ وسنن النسائي (المجتبى) (٦/١٨٧)؛ وتفسير ابن أبي حاتم (١/٢٠٠)؛ وتفسير الطبري (١/٥٢٢)؛ والحاكم في المستدرک (٢/٥٦٧).

(٢) لم أقف على ترجمة له في مظانه.

(٣) ينظر: الناسخ والمنسوخ (ص ١٢)؛ والدّر المنثور في التفسير بالمأثور (١/٥٤٣-٥٤٤).

(٤) ينظر: السبعة (ص ١٦٨)، والنشر (٢/٢٢٠)؛ والإتحاف (١/٤١١).

ويحيى بن يعمر^(١)، وهذه القراءة شاذة من القراءات التي لا يقرأ بها الآن لانقطاع إسناده، وعدم تواترها.

قال أبو عبيد: «والمعنى في قراءة هؤلاء إنما هو مأخوذ من النسيان، قال: وإن كان بعضهم أضافه إلى النبي، وبعضهم أخبر أن الله عزّ وجلّ فعل ذلك به، وليس بين القولين اختلاف؛ لأنه ليس يفعل النبي إلا ما وفقه الله عزّ وجلّ له، فإذا أنساه نسي»^(٢).

وقال ابن جرير - بعد ذكره قول من فسّر الآية: «وكذلك كان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يتأول الآية، إلا أنه كان يقرؤها: «أو نسيها» بمعنى الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه عنى: أو تنسى أنت يا محمد»^(٣).

وجه نقد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قراءة سعيد بن المسيّب - مع أن القراءتين بمعنى النسيان -، وهو أن الخطاب موجه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، واستدلّ رضي الله عنه على تفسيره بالآيات الماثلة في الخطاب الموجه للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى مخالف لظاهر معنى قوله تعالى: «أو نسيها» بالتكلم؛ ولذلك انتقد سعد رضي الله عنه سعيداً في قراءته «أو نسيها» بضم أوله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «النسيان مضاف إلى العبد كما في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا...﴾ [البقرة: ١٠٦]؛ ولهذا قرأها بعض الصحابة رضي الله عنهم: «أو نسيها»^(٤).

(١) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات (١/١٠٣)؛ ومختصر في شواذ القرآن (ص ٩).

(٢) الناسخ والمنسوخ (ص ١٢).

(٣) ينظر: جامع البيان (١/٥٢٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٧٢/١٤).

وفي قوله هذا إشارة إلى قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وقال ابن حجر: «وكذلك كان سعيد بن المسيّب يقرأها فأنكر عليه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وكانت قراءة سعد «أو تنساها» بفتح المثناة خطاباً للنبي واستدل بقوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ [الأعلى ٢٦]»^(١).

في هذا الأثر دلالة واضحة على أن مخالفة القراءة للمعنى الظاهر تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

[٤] من أمثلة ذلك، ما أخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، قال: وحُدِّثُ عن الفراء، قال: حدَّثني أبو بكر بن عيَّاش، أن عاصماً ترك ﴿يصدّون﴾ بضم الصاد من قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ ﴿يصدّون﴾ بكسر الصاد، قال أبو بكر، حدَّثني عاصم، عن أبي رزّين^(٢)، عن أبي يحيى^(٣) أن ابن عباس رضي الله عنه لقي ابن أخي^(٤) عبيد بن عمير الليثي^(٥)، فقال: إن عمك لعربيّ، فما له يلحن في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ

(١) ينظر: فتح الباري (١٧/٨).

(٢) هو مسعود بن مالك، الكوفي تابعي ثقة فاضل، روى عن ابن مسعود، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه الأعمش. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩٠/٧-٩١)؛ وغاية النهاية (٢٩٦/٢).

(٣) هو مصدّع، الأعرج، المَعْرُوب الأنصاري تابعي مقبول، روى عن ابن عباس، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، روى عنه أبو رزّين الأسدي، وكان مصدع، أبو يحيى عالماً بابن عباس رضي الله عنه. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١٨/٧)؛ وتقريب التهذيب (ص ٩٤٥).

(٤) هو سعيد بن مَعْبِد كما في الدرّ المنثور (٢٢٠/١٣).

(٥) أبو عاصم، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وآله قاصاً أهل مكة، مجمع على ثقته. ينظر: تهذيب الكمال (٧٧/٥).

يَصِدُّونَ ﴿ الزخرف: ١٥٧، وإنما هي ﴿يَصِدُّونَ﴾ بكسر الصاد.

وفي رواية: أنها ليست كذا، وإنما هي: ﴿إذا قومك منه يصدون﴾، إذا هم يعجّون، إذا هم يصيحون.

وفي رواية أخرى لابن جرير: «بإسناده عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح ات ١٠١هـ»^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأها ﴿يَصِدُّونَ﴾ بالكسر، أي يَضْجُونَ، وقرأ عليّ رضي الله عنه: ﴿يَصِدُّونَ﴾ بضم الصاد^(٢).

وجه انتقاد ابن عباس رضي الله عنهما قراءة عليّ رضي الله عنه هو مخالفة قراءته - بضم الصاد - المعنى الذي يفسّره ابن عباس رضي الله عنهما الآية، أو أنه لم تبلغه القراءة بضم الصاد على وجه ثبت بمثله القرآن.

قال أبو حيان: «وروى ضمّ الصاد عن عليّ رضي الله عنه، وأنكرها ابن عباس رضي الله عنه، ولا يكون إنكاره إلا قبل بلوغه تواترها»^(٣).

هذا الأثر يدلّ على أن مخالفة القراءة للمعنى الظاهر عند الصحابة رضي الله عنهم تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات.

القراءات:

أمّا القراءتان في لفظ ﴿يَصِدُّونَ﴾ بضم الصاد وكسره، فهما متواترتان.

(١) هو ذكوان، السّمّان، الزّيات المدني، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة، تابعي ثقة ثبت، روى عنه عاصم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/٤٤٠)؛ وتقريب التهذيب (ص ٣١٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/٣٦-٣٧)؛ وتفسير الصنعاني (٢/١٩٧-١٩٨)؛ وجامع البيان (١١/٢٠١-٢٠٢)؛ والدّر المنثور في التفسير بالماثور (١٣/٢٢٠).

(٣) البحر المحيط (٩/٣٨٥).

قرأ بضمه نافع، وابن عامر، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف، وقرأ بكسره ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة؛ ويعقوب^(١).

من قرأ بالضم، فمعنى يعرضون عن الحق من أجل ضرب المثل، وبالكسر أي يصيحون، ويرتفع لهم حمية بضرب المثل^(٢).

إذا لا منافاة بين القراءتين، ولكل منهما وجه صحيح، وهما -أيضاً- لغتان مشهورتان بمعنى مثل: يعرّشون ويعرّشون، كما قال الكسائي والفراء وابن جرير الطبري^(٣).

[٥] من أمثلة ذلك، ما أخرجه عبد بن حميد، وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ [النجم: ١٥]، وعاب علي من قرأ: "جنّهُ المأوى"، وفي رواية: عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: من قرأ: ﴿جَنَّهُ الْمَأْوَىٰ﴾ فأجته الله؛ إنما هي ﴿جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ كقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٩]^(٤).

قال أبو حيان: «قرأ عليّ، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وابن الزبير، وأنس، وزرّ بن حُبَيْش، ومحمد بن كعب، وقتادة رضي الله عنه: ﴿جَنَّهُ﴾ بهاء الضمير، وجنّ فعل ماض، والهاء ضمير النبي صلى الله عليه وآله أي عندها ستره إيواء الله تعالى، وجميل صنعه، وردّت عائشة، وصحابة معها رضي الله عنهم هذه القراءة، وقالوا:

(١) ينظر: السبعة (ص ٥٨٧)، والنشر (٢/٣٦٩)، والإتحاف (٢/٤٥٨).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (٢/٢٦٠)؛ البحر المحيط (٩/٣٨٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن (٣/٣٦-٣٧)؛ وجامع البيان (١١/٢٠١)؛ والبحر المحيط (٩/٣٨٥).

(٤) ينظر: جامع البيان (١١/٥١٧)؛ والدّر المنثور (١٤/٢٧).

أجنّ الله من قرأها ؛ وإذا كانت قراءة قرأها أكابر من أصحاب النبي رضي الله عنه ؛
فليس لأحد ردّها»^(١).

وجه انتقاد هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم هذه القراءة، وهو مخالفتها المعنى الظاهر
الذي تؤيده القراءة المتفق عليها، وهذا - أيضاً - يدلّ على هذه القاعدة.

القراءات:

أما القراءات: فلفظ «جَنَّة» قراءة الجمهور المتواترة المقروء بها الآن، وهي
جَنَّة من الجنان التي أعدّها الله للمتقين، والتي فيها أرواح الشهداء^(٢).
وأما قراءة "جَنّه" بهاء الضمير فهي شاذة، قال ابن جنّي [ت ٣٩٠هـ]^(٣):
«فقال عائشة رضي الله عنها: وابن عباس، وابن الزبير، وعبد الله بن قيس رضي الله عنه من
قرأ: "جَنّه المأوى" يريد جُنّ عليه، فأجَنّه الله^(٤).
وهذه القراءة بما لم يصحّ إسنادها عن أئمة القراء. الله أعلم.

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة للمعنى الظاهر تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات في
عهد الصحابة رضي الله عنهم.

(١) البحر المحيط (١٣/١٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٩٧/٣)، وجامع البيان (٥١٧/١١).

(٣) هو عثمان بن جنّي، أبو الفتح، النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو
والتصريف، صاحب كتاب الخصائص في النحو، و المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
والإيضاح عنها. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٣٢/٢).

(٤) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢٩٣/٢)؛ ومختصر في

شواذ القرآن (ص ١٤٦-١٤٧).

* كما أن الصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس بفهم معاني القراءات ومقاصدها، فإن من أهم أسباب إنكار القراءات وانتقادها في عهد الصحابة رضي الله عنهم هو الاختلاف في فهم معانيها ومقاصدها، أو أن القراءة لم تبلغ من ينكرها بوجه يصحّ به المعنى عنده - لا سيّما إذا كان المعنى الذي يظهر له من القراءة التي انتقدها لا يليق بالمقام - كما فعلته عائشة رضي الله عنها مع عروة في إنكار القراءة بالتخفيف من قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [يوسف: ١١٠].

* أنه لا منافاة بين القراءات في معانيها، ولكل منها وجه يصحّ به المعنى، كما حصل لمعاوية، وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: ٨٦] و﴿ حامية ﴾، وكذلك ما وقع بين سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وسعيد بن المسيّب رضي الله عنه في قراءة: ﴿ أَوْ نُنْسَهَا ﴾ و﴿ تنسها ﴾ بالتاء، وبين قراءة عليّ رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما في ﴿ يصدّون ﴾ بكسر الصاد وضمه.

* أن الخلاف في اللفظ قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى كما في قراءة: ﴿ جَنَّةٌ أَلْمَأُوتَى ﴾ و﴿ جنّه المأوى ﴾ بهاء الضمير.

* أن الاختلاف في القراءات بين الصحابة رضي الله عنهم كان اختلاف تنوع وتغاير، لا تناقض فيه ولا تضاد.

* إذا مخالفة القراءة للمعنى الظاهر كانت قاعدة لنقد القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

الله أعلم ، ،

قواعد نقد القراءات

في عهد التابعين

- رحمهم الله -

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مخالفة القراءة للسنة

المتبعة في القراءة.

المبحث الثاني: مخالفة القراءة للقواعد

اللغوية.

المبحث الأول

مخالفة القراءة للسنة المتبعة^(١) في القراءة

تقدم في الفصلين السابقين أن المعول عليه في قبول القراءات هو التلقي والمشافهة عن الأئمة القراء، فتبقى سلسلة الإسناد متصلة بالقراءات القرآنية، ويصبح تلقى القراءات سنة متبعة بإجماع الصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

من أقوال التابعين بأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول: ما روي عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه قال: (إن قراءة القرآن سنة من السنن، فاقروه كما أقرئتموه)، وفي رواية: (كما علّمتموه)^(٢).

وعن محمد بن المنكدر أنه قال: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول».

وعن عامر الشعبي أنه قال: «القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولكم»^(٣).

هذه الأقوال كلها تدلّ على وجوب اتباع السنة في القراءات وفق التلقي والمشافهة.

قال الأصمعي: «سمعت عن أبي عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا».

(١) السنة في اللغة: يطلق على الطريقة والعادة، وهي الطريقة المسلوكة المتبعة في تلقى القراءات القرآنية بالشفهية. ينظر: كتاب التعريفات للجرجاني (ص ١٢٢)؛ والكليات في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٤٩٧)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٦٦).

(٢) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ١٦١)؛ وكتاب السبعة (ص ٥٢).

(٣) ينظر: كتاب السبعة (ص ٥١).

وقال الأصمعي عن عمّه قال: «قلت لأبي عمرو بن العلاء: ﴿وبركنا عليه﴾ في موضع ﴿وتركنا عليه﴾ في موضع أيعرف هذا؟^(١) فقال: ما يعرف إلا أن يسمع من المشايخ الأولين، قال: وقال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كقبل في أصول نخل طُوال»^(٢).

نص كلام أبي عمرو يدلّ على ما كان عليه الأئمة القراء بأن القراءة تؤخذ بالتلقّي والمشافهة عن الأولين من أهل الاختصاص، وأنها سنة متبعة لا يجوز لأحد أن يتعدّها؛ فلهذا إذا كانت القراءة مخالفة السنة المتبعة؛ فهي قراءة مردودة، ولا تجوز القراءة بها.

قال أبو عبيد: «وإنما نرى القراء عرضوا القراءة على أهل المعرفة بها، وتمسكوا بما علموا منها مخافة أن يزيغوا عما بين اللوحين بزيادة أو نقصان،

(١) لعلّ هذا الإشكال حصل في هذه الكلمات القرآنية قبل نُقْط المصاحف وشكلها؛ لأن القرآن كان مجرداً من النُقْط والشكل في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وكان ذلك في عهد التابعين.

وأبو عمرو البصري قرأ على نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر اللذين هما أوّل من نقطا المصاحف للناس بالبصرة، وأخذ ذلك عن أبي الأسود الدؤلي؛ إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير، كما قال أبو عمرو الداني. ينظر: المحكم في نقط المصحف (ص ٢-٦).

البقل: ما نبت في بزره. ينظر: القاموس المحيط (ص ١٢٤٩).

(٢) ينظر: كتاب السبعة (ص ٤٨).

أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ). أحد القراء السبعة وأكثرهم شيوخاً، وهو معدود من التابعين. قال الذهبي، وابن الجزري: وحدث عن أنس بن مالك رضي الله عنه وغيره، هذا يدلّ على أنه كان من التابعين. ينظر: معرفة القراء الكبار (١/١٠٠-١٠٥)؛ وسير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧-٤١٠)؛ وغاية النهاية (١/٢٨٨-٢٩٢).

ولهذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب، ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك المصحف، وإن كانت العربية فيها أظهر بياناً من الخطّ، ورأوا تتبّع حروف المصاحف، وحفظها عنهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّها، فاتباع القراءة سنّة واجبة»^(١).

وقال الإمام البغوي: «أجمعت الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم على أن القراءة سنة متبعة فليس لأحد أن يقرأ حرفاً إلا بأثر صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم موافق لخط المصحف أخذه لفظاً وتلقيناً، وأن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز فيها مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءة التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة»^(٢).

وما تقدم من إجماع السلف على أن القراءة سنة متبعة يدلّ دلالة ساطعة على أن القراءة إنما هي بالتوقيف على ما نقل نقلاً متواتراً عن الرسول ولا تخضع للأقيس في العربية ولا الأفسى في اللغة بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل والرواية عن أئمة القراءة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم رضي الله عنهم أجمعين، كما قال أبو عمرو الداني^(٣).

فهذه المرحلة تعتبر بداية نقد القراءات من حيث الرواية. وبناءً على ذلك، فإن مخالفة القراءة السنة المتبعة للقراءة تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد التابعين؛ - رحمهم الله تعالى - فلذلك رُدّت

(١) فضائل القرآن (ص ٣٦١ - ٣٦٢).

(٢) شرح السنة (٥١٢/٤)؛ وينظر: أيضاً المرشد الوجيز (ص ٢٣٨).

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٣٩٦).

القراءات التي نقلت عن بعضهم، وخالفت هذه السنة، ومن ذلك ترك أهل مكة قراءة ابن مُحَيصن^(١).

كان ابن مُحَيصن تابعياً جليلاً أحد أئمة قراء مكة في زمانه، وتلقى القرآن عن مجاهد بن جَبْر وسعيد بن جُبَيْر، وآخرين من كبار التابعين، فقد ذكره الذهبي: في الطبقة الثالثة من التابعين في طبقات القراء الكبار.

إلا أنه مع ما تبوأه من مكانته العلمية العالية في القراءات القرآنية، والعربية فإن أهل بلده تركوا قراءته؛ لمخالفتها السنة المتبعة في ذلك؛ ولخروج قراءته عن إجماعهم كما أجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه.

قال ابن مجاهد: «ويروى عن مجاهد أنه كان يقول: ابن مُحَيصن يبني ويرصّص في العربية بمدحه بذلك»^(٢).

وقال أبو عبيد: «وكان ابن مُحَيصن أعلم قراء مكة بالعربية، وأقواهم عليها»^(٣).

وقال ابن مجاهد: «وكان ابن مُحَيصن ممن تجرّد للقراءة وقام بها في عصر ابن كثير، وعالماً بالعربية، وله اختيار في القراءة على مذاهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على ابن كثير لا تبعه، ولم يُتبع فيه أصحابه، ولم يجمع أهل مكة على قراءته كما أجمعوا على قراءة ابن كثير»^(٤).

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيصن السهمي ات ١٣٢هـ. قد اختلف في اسمه على ستة أقوال. ينظر: معرفة القراء (٩٨/١ - ٩٩)، وغاية النهاية (١٦٧/٢).

(٢) ينظر: كتاب السبعة ص ٦٥.

(٣) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (٤٢٩/٢).

(٤) ينظر: كتاب السبعة (ص ٦٥)؛ وغاية النهاية (١٦٧/٢).

وقال السخاوي: «وذلك أنه اتبع فأتبع، وغيره ترك الاتباع، فترك اتباعه، وفي قراءة ابن محيصن ما ينكره أهل العربية نحو: "فيطعم" بفتح الياء وكسر الميم، فأين يبني ويرصص؟ وأين العربية؟»^(١).

وقال الذهبي: وله رواية شاذة في كتاب المبهج، وقال ابن الجزري: وقراءته في كتاب المبهج والروضة، وقد قرأت بها القرآن لولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالقراءات المشهورة^(٢).

فيما يلي ذكر أمثلة للقراءات المخالفة السنة المتبعة، وهي كثيرة:

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة السنة المتبعة في القراءة:

ما روي عن ابن محيصن أنه قرأ: «أنذرتهم أم لم تنذرهم» بهمزة واحدة لا ألف بعدها، وحذف الهمزة الأولى؛ لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عاد لها، وهو "أم"^(٣).

قال ابن جنّي: هذا مما لا بدّ فيه أن يكون تقديره: «أنذرتهم» ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكرهية الهمزتين، ولأن قوله: «سواء عليهم» لا بدّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك؛ ولجيء أم من بعد ذلك أيضاً^(٤).

ويؤيد هذه القراءة ما قرأ به أبو عمرو، وحمزة والكسائي؛ ويعقوب وخلف: «أَتَّخَذْتَهُمْ سَخْرِيًّا» بوصل همزه على الخبر والابتداء بكسر الهمزة^(٥).

(١) جمال القراء (٢/٤٤٩).

(٢) ينظر: معرفة القراء (١/٩٨-٩٩)؛ وغاية النهاية (٢/١٦٧).

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن (ص ٢)؛ والجامع لأحكام القرآن (١/١٨٥)؛ والبحر المحيظ (١/٧٩)، والإتحاف (١/٣٧٦).

(٤) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/٥٠).

(٥) ينظر: السبعة (ص ٥٥٦)؛ النشر (٢/٣٦٢).

وعلى أحد توجيهي حذف همزة الاستفهام من القراءة؛ فإنها حذفت استغناء عن الألف؛ بدلالة المعنى عليه، من التقرير والتوبيخ؛ وبدلالة (أم) بعده على الألف في: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٣] ^(١).

فكلتا القراءتين صحيح لغة ومعنى، وإلا، فما الفارق بينهما؟! غير أن هذه القراءة صحّ نقلها وتواتر، وتلك لم تتواتر عن الأئمة القراء الذين أجمعت الأمة على تواتر قراءاتهم وقبولها. أعني: قراءة ابن محيصن ﴿أنذرتهم﴾، وهذا يدل على أن ما كان مخالفاً للنقل الصحيح واتباع السنة في القراءات، يعتبر قاعدة أساسية في نقد القراءة.

وجه الاستدلال بقراءة ابن محيصن على هذه القاعدة أن قراءته: "أنذرتهم" بهمزة واحدة شاذة؛ لمخالفتها ما تواتر نقله، وقد اتفق القراء العشرة على قراءة: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٦] بهمزتين.

كُلُّ على أصله في الهمزتين المتفتحتين من كلمة تحقيقاً وتسهيلاً وإبدالاً ^(٢). إذا قراءة ابن محيصن هذه مع صحتها من حيث اللغة فهي شاذة ^(٣)؛ لأنها

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (٢/٢٣٣)؛ وحجة القراءات (ص ٦١٦-٦١٧).

(٢) ينظر: النشر (١/٣٦٣ وما بعدها)؛ والإتحاف (١/٣٧٦).

(٣) القراءة الشاذة عند القراء: هي القراءة التي فقدت أحد الأركان الثلاثة لصحة القراءة. وللشذوذ عند القراء مصطلح خاص، يقصد به ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءات المتواترة.

ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ١٧٨)؛ والمنهاج في الحكم على القراءات (ص ٣٦).

وعند المحدثين: ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس لا أن يروي ما لا يروي غيره. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/٢٦٧).

خالفت قراءة أهل مكة وغيرهم ؛ ولأنها فقدت ركناً من الأركان الثلاثة لصحة القراءة وهو: ما تواتر نقله^(١).

[٢] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة:

قراءة ابن محيصة: «يستحي» بكسر الحاء وياء واحدة ساكنة، وهي لغة تميم، كما قال أبو حيان: وهي لغة بني تميم^(٢).

هذه القراءة شاذة ؛ لمخالفتها ما تواتر نقله، وهو القراءة المتواترة عن الأئمة العشرة المشهورين ؛ حيث قرؤوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] بسكون الحاء، وياءين الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، وهي بذلك خرجت عن إجماع قراء أهل مكة والباقيين من العشرة.

[٣] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة:

ما قرأ به ابن محيصة: "هذي الشجرة" بالياء.

قال القرطبي: «وهذا هو الأصل ؛ لأن الهاء في هذه بدل من ياء ؛ ولذلك انكسر ما قبلها، وليس في الكلام هاء تأنيث قبلها كسرة سواها، وذلك لأن أصلها الياء»^(٣).

(١) أما من حيث رسم المصحف فهي موافقة له. قال الداني: وما كان من الاستفهام فيه ألفان أو ثلاث فإن الرسم ورد بلا اختلاف في شيء من المصاحف بإثبات ألف واحدة اكتفاء بها لكرهية اجتماع صورتين متفتحتين فما فوق ذلك في الرسم، فأما ما فيه ألفان فنحو: ﴿أنذرتهم﴾.. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ٢٤).

(٢) مختصر في شواذ القرآن (ص ٤)؛ والجامع لأحكام القرآن ١/٢٤٢؛ والبحر المحيط ١/١٩٥؛ والإتحاف ١/٣٨٢.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٣٠٤؛ والبحر المحيط ١/٢٥٦؛ والإتحاف ١/٣٨٨.

وهذه القراءة مع أنها هي الأصل من حيث اللغة، إلا أنها مخالفة لما اشتهرت القراءة بها، وتواتر نقله عن القراء العشرة، حيث قرأ كلهم: ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾ [البقرة: ١٣٥] بالهاء، مما يدل على أن القراءة سنة متبعة لا تخضع للقياس اللغوي؛ حيث كان التابعون الذين تلقوا القراءات عن الصحابة رضي الله عنهم الذين هم أهل الفصاحة لم يطرأ عليهم اللحن، ومع ذلك كله، فإنهم لا يأخذون القراءات عن أحد مهما بلغ في الدرجة من اللغة والفصاحة؛ إلا إذا وافقت قراءته السماع، والمشافهة عن أهل الفن.

وابن مُحِيسِن الذي كان من قراء مكة في زمانه وأعلمهم بالعربية، وأقومهم عليها، ومع ذلك تركت قراءته لمخالفته الاتباع.

[٤] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحَّ نقله عن أئمة القراءة: ما قرأ به عاصم الجحدري: ﴿وَالْمُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ بالرفع نسقاً على الأول^(١). وهذه القراءة من حيث اللغة أظهر بياناً غير أنها شذت رواية، وخالفت المتبعة التي تواتر نقلها، وأجمع عليها القراء العشرة، وهي: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] بالنصب.

[٥] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحَّ نقله عن أئمة القراءة: ما قرأ به مجاهد، والحسن البصري وغيرهما: "أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا" بالسكون والتخفيف^(٢).

وهي صحيحة لغة، وشاذة رواية؛ لمخالفتها ما تواتر نقله عن السابقين الأولين؛ حيث قرأ كلهم: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٣٣] بالفتح والتشديد.

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٠)؛ والبحر المحيط (٤/١٣٤).

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٢)؛ و (البحر المحيط ٤/٢٤١)؛ والإتحاف (١/٥٣٥).

[٦] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة: ما قرأ به مجاهد: ﴿لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبنكم﴾ بفتح الهمزة، وسكون القاف، والصاد، وتخفيف اللام، والطاء، وفتح الأولى، وضم الثانية، من "قطع وصلب" الثلاثي بالتخفيف فيهما مضارع "قطع" الثلاثي، ومضارع "صلب" الثلاثي بضم لام ﴿لأصلبنكم﴾^(١).

وهي صحيحة لغة، غير أنها خالفت المشهور نقله عن القراء العشرة الذين أجمعت الأمة على تواتر قراءتهم عن النبي؛ حيث قرؤوا: ﴿لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلف ثم لأصلبنكم﴾ [الأعراف: ١٢٤] بضم الهمزة فيهما.

[٧] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة: ما قرأ به مجاهد، والحسن: ﴿زلفاً﴾ بضم الزاي ساكنة اللام^(٢). وهي مخالفة لما تواتر نقله عن الأئمة.

القراءات:

قرأ أبو جعفر ﴿زلفاً﴾ بضم اللام، وقرأ الباقون: ﴿وزلفاً من أليل﴾ [هود: ١١٤] بفتح اللام وهما لغتان مسموعتان في جمع ﴿زلفة﴾ وهي الطائفة من أول الليل، كما قالوا: ظلم في ظلمة^(٣).

[٨] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة: ما قرأ به ابن محيصن أيضاً: "ويوم تسير الجبال" بفتح التاء المثناة فوق، وكسر السين، وسكون الياء "الجبال" بالرفع على الفاعلية. فهي تكون موافقة

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٥)؛ و (البحر المحيط ١٤١/٥)؛ والإتحاف (٥٩/٢-٦٠).

(٢) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٣٣٠/١)؛ و (البحر المحيط ٢٢٣/٦)؛ والإتحاف (١٣٦/٢).

(٣) ينظر: النشر (٢٩١/٢ - ٢٩٢).

قوله تعالى: ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠] ^(١).

وهذه القراءة صحيحة لغة ومعنى، غير أنها شاذة رواية؛ لمخالفتها ما تواتر نقله واشتهر قراءته عن الأئمة القراء العشرة.

القراءات:

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿تسير الجبال﴾ بالتاء وضمها، وفتح الياء، ورفع الجبال على البناء للمجهول؛ لقيامه مقام الفاعل، وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ تُسِيرُ الْجِبَالُ﴾ [الكهف: ٤٧] بالنون وضمها، وكسر الياء، ونصب الجبال على المفعول به ^(٢).

[٩] من أمثلة ذلك، القراءة المخالفة لما صحّ نقله عن أئمة القراءة:

ما قرأ به ابن محيصن: "سخرياً" [الزخرف] بكسر السين ^(٣).

هذه القراءة أيضاً صحيحة لغة وشاذة رواية؛ لأنها خالفت المجمع عليه عن الأئمة القراء العشرة الذين قرؤوا: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] بضم السين هنا.

قال ابن الجزري: اتفق القراء على ضم السين في حرف الزخرف، وأما الذي في سورة المؤمنون، ووص، فقرأ به نافع، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف بضم السين في الموضعين، وقرأ الباقون بكسره فيهما ^(٤).

(١) ينظر: مختصر شواذ القرآن (ص ٨٠)؛ و (البحر المحيط ١٨٦/٧-١٨٧)؛ والإتحاف (٢١٦/٢).

(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن (ص ١٣١)؛ و (البحر المحيط ١٩٩/٩)؛ والإتحاف (٤٢٩/٢).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ١٣٥)؛ و (البحر المحيط ٣٧٠/٩)؛ والإتحاف (٤٥٦/٢).

(٤) ينظر: النشر (٣٢٩/٢).

فبذلك تكون قراءة ابن محيصن شاذة ؛ لمخالفتها لما أجمع عليه القراء العشرة الذين اتفقت الأمة على قبول قراءاتهم وتواترها.

هذه الأمثلة تدلّ دلالة واضحة على أن القراءة سنة متبعة ، لا تخضع للقياس اللغوي ، ولا الأفضى فيها ، وإلاّ ، فما الفارق بين هاته القراءة وبين التي في سورة المؤمنون وسورة ص وغيرها من الأمثلة إلاّ الاتباع !

القاعدة:

* أن القراءة إذا كانت مخالفة السنة المتبعة في القراءات ، كما قرأ به الأولون ؛ فهي قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد التابعين.

* تبين من هذا المبحث أن المعول عليه في قبول القراءات هو التلقي والمشافهة عن السابقين الأولين ؛ حيث إنهم كانوا يحفظون ألفاظ القراءات القرآنية على وفق ما تلقوها عن النبي ، ولم يكونوا يلتفتون إلى مذاهب العربية ، وإن كان أظهر بياناً ، إذا لم تكن موافقة للقراءة المتلقاة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

* تعتبر هذه المرحلة بداية نقد القراءات من حيث الرواية كما دلّ عليه أقوال التابعين بأن القراءة سنة متبعة لا يجوز لأحد أن يتعدّها.

* بيان حفظ الله وعنايته لهذا الكتاب العظيم من التغيير والتبديل ؛ حيث قيّد الله من يحفظ الكلمات القرآنية حرفاً حرفاً ؛ تحقيقاً لقوله ﷻ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر: ٩].

* كذلك تبين من هذا المبحث أن صحة السند هي : الركن الأساس في قبول القراءات ؛ لأن صحة السند تتبعها صحة اللغة ؛ حيث إن هذه القراءات من الأمثلة المذكورة كلها صحيحة لغة ومعنى ، غير أنها شدّت قراءة ؛ لمخالفتها ما اشتهرت وتواترت قراءته عن أهل الاختصاص. الله أعلم.

المبحث الثاني

مخالفة القراءة للقواعد اللغوية

تقدّم في المبحث السابق بأن القراءات ثبتت بالتلقّي والمشافهة، وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا تخضع للقياس اللغوي، ولا الأفسى في كلام العرب؛ ولذلك فإنها لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا محمد ومن أصحابه الكرام ومن بعدهم رضي الله عنهم أجمعين؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، وليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة^(١).

إذاً القراءات ثبتت بالنقل المعتبر، لا بالقياس العربي؛ خلافاً لبعض أهل اللغة الذين ينتقدون بعض القراءات الصحيحة المخالفة لقواعدهم اللغوية، أو إجماع النحويين.

في عهد التابعين نُقِطت المصاحف، ووضعت القواعد اللغوية؛ نتيجة لنشوء اللحن ولم يكن ظاهرة بين الناس، ومن ذلك العهد بدأت ظاهرة نقد القراءات المخالفة للقواعد اللغوية.

ذكر الذهبي: عن أبي عبيدة: أنه قال: «أخذ أبو الأسود عن علي رضي الله عنه العربية، فسمع قارئاً يقرأ: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾، فقال: ما أظن أن أمر الناس قد صار إلى هذا...»^(٢).

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/٢٧-٢٨).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٨٢-٨٣).

وقال أبو عمرو الداني: «اختلفت الرواية لدينا في من ابتداء بنقط المصاحف من التابعين، فروينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدثلي^(١)، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يقوم به ما فسد من كلامهم؛ إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم، فقال: أرى أن يبتدئ بإعراب القرآن أولاً، وأكثر الناس على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدثلي جعل الحركات والتنوين لا غير، قيل: إنه طلب ذلك من أبي الأسود فأبى.

ثم قال أبو عمرو الداني: فوجّه زياد بن أبي سفيان رجلاً، فقال له: أقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك، فاقراً شيئاً من القرآن، وتعمّد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته، فقال: «أن الله بريء من المشركين ورسوله» بكسر اللام عطفاً على المشركين، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال عزّ وجلّ أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد^(٢).

أما في عهد الصحابة رضي الله عنهم فظاهرة نقد القراءة لم تكن لأجل مخالفة القواعد اللغوية، وإنما كانت مخالفة القراءة للرواية المتلقاة والمسموعة، أو كانت مخالفة للمعنى الظاهر، ولهم في ذلك عذر؛ لأنهم كانوا في وقت لم تكن

(١) يقال: الدؤلي بضم الدال، والهمزة فوق الواو، وبكسر الدال والهمزة فوق الياء، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان، قاضي البصرة، ثقة جليل، وهو أول من وضع مسائل في النحو بإشارة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما عرضها على عليّ، قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فمن ثمّ سميّ النحو نحواً، أخذ القراءات عن عثمان بن عفان، وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره فهو من المخضرمين. ينظر: معرفة القراء (١٥٩-٦٠)؛ وغاية النهاية (١/٣٤٥-٣٤٦).

(٢) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار (ص ١٢٤-١٢٥)؛ والمحكم في نقط المصاحف (ص ٣-٤).

القراءات القرآنية كلها مجتمعة في مكان واحد، ولا كانت معروفة لدى بعض الصحابة رضي الله عنهم؛ وخاصة قبل أن يجمعهم عثمان رضي الله عنه على مصحف واحد يحتمل رسمه تلك الأوجه، بل كانت متفرقة في صدورهم رضي الله عنهم؛ وليس كل صحابي كان حافظاً لجميع روايات القرآن؛ كما حصل بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وعائشة مع عروة بن الزبير رضي الله عنهم.

فيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة: مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للقواعد اللغوية.

ما روي عن عاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ)، أنه كان يكتب ثلاثة أحرف في مصحفه على وفق رسم المصحف العثماني، ويقرأ الأحرف الثلاثة وفقاً للقواعد اللغوية المشهورة، ويلحن ما تواتر نقله. وافقه أبو عمرو في تلحين قراءة: ﴿إِنْ هَذَا﴾ بالألف، والأحرف الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿وَالْقِيَمِينَ السَّالِوةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكوةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصِرَى﴾ [المائدة: ٦٩]، وقوله: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا نَجْمٌ يُرِيدَانِ﴾ [طه: ٦٣].

قال ابن قتيبة: «وكان عاصم الجحدري يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾، وقرأ ﴿وَالْقِيَمُونَ السَّالِوةَ﴾، وقرأ: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ»، وكان يقرأ - أيضاً - في سورة البقرة ﴿وَالصَّابِرُونَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ ويكتبها «الصَّابِرِينَ»^(١).

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٥١-٥٢ و ٥٦-٥٧)؛ وينظر: أيضاً معاني القرآن

للغراء (١/١٠٦ و ٢/١٨٣).

القراءات:

قرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هذين لساحران﴾ بتشديد نون "إِنَّ" وبالياء في ﴿هذين﴾، وافقه نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف في تشديد النون، وقرأ ابن كثير، وحفص بتخفيف نون ﴿إِنَّ هذان﴾، إلا أن ابن كثير يشدد نون ﴿هذان﴾ بالألف، وكلهم قرؤوا ﴿هذان﴾ بالألف سوى أبي عمرو، وقراءة أبي عمرو هي الأظهر من حيث الإعراب؛ لأن ﴿هذين﴾ اسم "إِنَّ" نصب بالياء^(١).

أما بقية القراءات في ﴿والصابرون، والمقيمون، والصابئين﴾ فهي شاذة لا تصح القراءة بها.

وجه من قرأ ﴿إِنَّ هذين﴾ بتشديد النون، ونصبه بالياء؛ فإنه أعمل "إِنَّ" اسم "إِنَّ"، على اللغة المشهورة؛ لكنه خالف الخط صريحاً، ووافقه احتمالاً؛ لأن مخالفة الرسم في حروف المد من حيث إثباتها وحذفها لا تعد مخالفة، إذا ثبتت القراءة به، وردت مشهورة^(٢).

أما ﴿الصابئين﴾ بالياء فمعطوف على اسم "إِنَّ" في ﴿إِنَّ الذين آمنوا﴾، و﴿المقيمون﴾، وأيضاً معطوف على ﴿لكن الراسخون﴾، وكذلك "الصابرون" معطوف على ﴿والموفون﴾.

وأما الإعراب في هذه القراءات الشواذ فإنه أظهر، فلا إشكال فيه، وإنما الكلام في الصحيحة المتواترة.

(١) ينظر: السبعة (ص ٤١٩)؛ والنشر (٢/٣٢٠-٣٢١)؛ والإتحاف (٢/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) ينظر: النشر (١/١٢).

قال ابن جنّي: «وارتفاع هذا على الظاهر لا نظر فيه، وإنما الكلام في ﴿والمقيمين﴾ بالياء واختلاف الناس فيه معروف»^(١).

إذا تلحين هذه القراءات الصحيحة المتواترة، وانتقادها؛ لأنها كانت مخالفة للقواعد النحوية التي هي أظهر بياناً في هذا السياق بأن تكون هذه الكلمات معطوفة بالنسق على ما قبله، فلا عبرة بتلحين القراءة إذا تواتر نقلها؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول؛ ولأنه يوجد فيها الفصح والأفصح، ولا تتبع القراءة العربية، بل العربية تتبع القراءة.

[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، أنه أنكر قراءة: ﴿بالعدوة﴾ في الموضعين بضمّ العين فيهما، في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

قال أبو حيان: «وأنكر أبو عمرو الضمّ فيهما، وقال الأخفش: لم يسمع من العرب إلا الكسر. وقال أبو عبيد: الضمّ أكثرهما»^(٢).

القراءات:

قرأ بضمّ العين فيهما نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف. وعليه أكثر القراء، وقرأ بكسر العين فيهما ابن كثير، وأبو عمرو؛ ويعقوب^(٣).

(١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢٠٣/١- (٣١/٢) و

(٢٠٤ و ٢١٧)؛ ينظر: أيضاً إعراب القرآن للنحاس (١/٢٨١ و ٥٠٤-٥٠٥) والكشيف عن

وجوه القراءات (١٠٠/٢).

(٢) البحر المحيط (٣٢٧/٥).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٣٠٦)؛ والنشر (٢/٢٧٦)؛ والإنحاف (٢/٧٩-٨٠).

قال أهل العلم: هما لغتان لأهل الحجاز، ويقال: عُدوة، وعِدوة، وهي شفير الوادي وجانبه، مثل: جُدوة، وجذوة، والضم عند أبي عبيد أكثر اللغتين، وعليه أكثر القراء، والكسر عند الأخفش أشهر^(١).

لعل إنكار أبي عمرو الضم محمول على أنه لم تبلغه هذه القراءة على وجه التواتر، وإلا فلا وجه لإنكاره هنا للقراءة التي تواتر نقلها، ولاسيما أن أكثر القراء على هذه القراءة، وأبو عمرو البصري أكثر القراء السبعة شيوفاً، والقراءتان المتواترتان، هما بمعنى.

[٣] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة ما كان أكثر اشتهاً عند العرب:

ما روي عن أبي عمرو البصري [١٥٤هـ] أيضاً أنه أنكر قراءة: ﴿حاش لله﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ إيوسف: ٢٣١.

قال صاحب الإنصاف: «قراءة ﴿حاش﴾ قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء، وقال: العرب لا تقول: حاش لك، ولا حاشك، وإنما تقول: حاشا لك، وحاشاك، وكان يقرأها ﴿حاشا لله﴾ بالألف في الوصل، ويقف بغير ألف في الوقف، متابعة للمصحف؛ لأن الكتابة على الوقف، لا على الوصل، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي [١٤٩هـ]^(٢)، وكان من الموثوق بعلمهم في العربية، العرب كلها تقول: "حاشا لله" بالألف، وهذه حجة لأبي عمرو^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٧/٢)، والكشف عن وجوه القراءات (٤٩١/١)؛ وحجة القراءات (ص ٣١٠).

(٢) كان عالماً بالنحو من قراء البصرة في أيامه. ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (٤٣٠/٢)؛ وغاية النهاية (٦١٣/١).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (٢٨٥/١).

القراءات:

قرأ جميع العشرة «حاش» بغير ألف في الوصل والوقف سوي أبي عمرو فإنه قرأ بالألف في الوصل^(١).

فلا وجه لإنكار هذه القراءة؛ لثبوتها رواية ودراية؛ وعليه أكثر القراء؛ ولأن القراءة سنة متبعة لا تخضع للقياس العربي، ولا الأفضى في اللغة.

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة سياق الآية؛ لما يظهر له من المعنى:

ما روي عن الحجاج بن يوسف الثقفي إنا ٩٥هـ^(٢) أنه أنكر قراءة «ثُمَّر» بضمّتين من قوله تعالى: «وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ» [الكهف: ٣٤].

القراءات:

قرأ بالضمّتين نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي؛ وخلف، وافقهم رويس عن يعقوب في الثاني، وقرأ بفتح الثاء والميم «ثُمَّر» عاصم؛ وأبو جعفر، وروح وافقهم رويس عن يعقوب في الأول، وقرأ أبو عمرو بضم الثاء وإسكان الميم فيهما تخفيفاً^(٣).

(١) ينظر: مصادر القراءات السابقة.

(٢) وكان مع ظلمه وجبروته ذا فصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن الكريم. قال الذهبي: وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٣/٤). قال ابن عطية: وأما شكل المصاحف ونقطه فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله فتجرد لذلك الحجاج بواسط وجدّ فيه وزاد تحزيبه، وأمر وهو والي العراق الحسن ويحيى بن يعمر بذلك. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥٠/١).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٣٩٠)؛ والنشر (٣١٠/٢)؛ والإتحاف (٢١٤/٢).

ذكر أبو جعفر النحاس بسنده إلى ثعلب^(١) عن الأعمش: أن الحجاج قال: لو سمعتُ أحداً يقرأ: ﴿وكان له ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء والميم؛ لقطعْتُ لسانه، قال ثعلب: فقلت للأعمش: أتأخذ بذلك؟ وقال: لا! ولا نعمة عين، وكان يقرأ: ﴿ثَمْرٌ﴾ بضمّتين ويأخذه من جمع الثَمَرِ^(٢).

ولعل سبب منع الحجاج القراءة بـ ﴿ثَمْرُهُ﴾ بضمّتين لأجل السياق وهو: قوله قبلها: ﴿كَلِمَاتٍ آتَتْ أَكْثَرَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] يعني ثَمَرها^(٣)؛ لأن "الثَمَر" بفتح الثاء هو ما يجتنى من ذي الثمر، والسياق يؤيد هذا المعنى، وموافقة السياق من أسباب اختيار القراءات، وترجيح الأخرى عند الأئمة.

لا عبرة بقول الحجاج في منع القراءة بها، وإنكارها؛ فإنها قراءة متواترة، ومعروفة في اللغة وعليه أكثر القراء؛ ولهذا ردّ قوله الأعمش، ولعلّ هذه القراءة لم تبلغ الحجاج على وجه التواتر لما عرف عنه من تعظيم القرآن الكريم. قال مجاهد: «كلّ ما في القرآن من ثَمْر فهو المال، وما كان من ثَمْر فهو من الثمار»^(٤).

(١) أحمد يحيى بن يزيد، أبو العباس البغدادي (ت ٢٩١هـ). العلامة المحدث، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ثقة حجة مشهور بالحفظ، صاحب الفصيح والتصانيف. وله كتاب القراءات، ومعاني القرآن. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٥-٦)؛ وغاية النهاية (١/١٤٨-١٤٨).

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٤/٢٤٠)؛ والجامع لأحكام القرآن (١٠/٤٠٣)؛ وتفسير التحرير والتنوير (١٥/٣١٩).

(٣) ينظر: حجة القراءات (ص ٤١٦).

(٤) معاني القرآن للنحاس (٤/٢٣٩)؛ وينظر أيضاً جامع البيان (٨/٢٢٢-٢٢٣)؛ ومعاني القرآن وإعرابه (٣/٢٨٥).

قال مكي بن طالب: «من قرأ بفتح الثاء والميم أنه جعله جمع ثمرة؛ كبقرة وبقر، والثمر ما يجتنى من ذي الثمر، ويجمع الثمر على ثمرات، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ﴾ [النحل: ٦٧].

وتجمع أيضاً على ثمار كرقبة ورقاب، وتجمع ثمار الذي هو جمع ثمرة على ثمر، ككتاب وكتب.

ومن ضمّ الثاء والميم أنه جعله جمع ثمار، وثمار جمع ثمر، وثمر جمع ثمرة، فهو جمع الجمع، وهذا كله يراد به التكثير، وقد يجوز أن يكون "ثمر" المضموم جمع "ثمرة" كبدنة وبُدن وخشبة وخشب، فيكون جمع مفرد^(١).

إذاً مخالفة القراءة لسياق الآية تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات في عهد التابعين؛ حيث إن الحجاج منع القراءة بـ «ثمره» بضمّتين لمخالفتها المعنى الذي يؤيده السياق.

[٥] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة من القواعد الصرفية:

ما روي عن أبي عمرو بن العلاء [١٥٤هـ] أيضاً، أنه لحن قراءة: «الولاية» بكسر الواو فيها من قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤].

القراءات:

قرأ بكسر الواو في "الولاية" حمزة، والكسائي؛ وخلف، وقرأ حمزة وحده في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتٍ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنفال: ١٧٢]، وقرأ الباقر بفتح الواو في الموضعين^(٢).

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (٥٩/٢)؛ وحجة القراءات (ص ٤١٦).

(٢) ينظر: السبعة (ص ٣٠٩)؛ النشر (٢٧٧/٢)؛ والإتحاف (٨٤/٢).

قال أبوحيان: «وحكي عن أبي عمرو، والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة، أو معنى متقلداً، وليس هنالك تولى أمور»^(١). من قرأ بكسر الواو؛ فمعنى السلطان والقدرة والإمارة، وبالفتح فمن الموالة. قال القرطبي: «الولاية» بكسر الواو، وبفتحها، هما بمعنى واحد؛ كالرّضاعة والرّضاعة.

وقيل: «الولاية» بالفتح من الموالة؛ كقوله: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا»^(٢) [البقرة: ٢٥٧]. «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا» [محمد: ١١]، وبالكسر يعني السلطان والقدرة والإمارة؛ كقوله: «وَالْأَمْرُ يُؤَمَّرُ لِلَّهِ» [الانفطار: ١٩]، أي الملك والحكم يومئذ لله، أي لا يرد أمره إلى أحد؛ والملك في كل وقت لله، ولكن نزول الدعاوى، والمتوهّمات يوم القيامة»^(٢).

أما وجه تلحين أبي عمرو قراءة «الولاية» بكسر الواو هنا، كما قال: «إن فعالة تجيء فيما كان صنعة، أو معنى متقلداً، وليس هنالك تولى أمور»، فبمعنى: أن الولاية في سورة الكهف مضافة إلى الله تعالى، ويوم القيامة ليس لأحد سلطان، أو إمارة، سوى الله عز وجل؛ ولذلك انتقد كسر الواو هنا، واختار فتح الواو من الموالة، والله سبحانه مولى الذين آمنوا.

وأما «الولاية» بكسر الواو في سورة الأنفال؛ فإنها في سياقها مضافة إلى الناس، بمعنى السلطان والإمارة والنصرة والميراث؛ فلذلك لم ينتقد أبو عمرو

(١) البحر المحيط (١٨٢/٧).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٤١١/١٠)؛ ويراجع أيضاً الكشف عن وجوه القراءات (٤٩٧/١) و(٦٣/٢).

التي في الأنفال، ويؤيد ما يذهب إليه أبو عمرو؛ قول أبي عبيد: «إنها بفتح الواو للخالق، وبكسرها للمخلوق»^(١).

كذلك وافق النحاسُ أبا عمرو، في انتقاد هذه القراءة؛ حيث قال: «الولاية» أي السلطان وهو بعيدٌ جداً»^(٢).

قد تصدّى ابنُ جرير الطبري لردّ قول أبي عمرو في انتقاد هذه القراءة؛ لما اختار القراءة بكسر الواو، فقال مانصه: «وأولي القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بكسر الواو؛ وذلك أن الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأن من أحلّ به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فاتباع ذلك الخبر عن انفراده بالملك والسلطان أولى من الخبر عن الموالاتة التي لم يجر لها ذكر ولا معنى؛ لقول من قال: لا يسمّى سلطان الله ولاية، وإنما يسمّى ذلك سلطان البشر؛ لأن الولاية معناها أنه يلي أمر خلقه منفرداً به دون جميع خلقه، لا أنه يكون أميراً عليهم»^(٣). وقال الفراء: «وكسر الواو أعجب إليّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصر، وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعاً»^(٤).

فكان انتقاد أبي عمرو قراءة «الولاية» بكسر الواو في سورة الكهف؛ لمخالفتها قاعدة صرفية، وهي: أن فعالة تأتي فيما كان صنعة، أو معنى متقلداً، وكسرها هنا مخالف لهذه القاعدة.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٤١١/١٠).

(٢) إعراب القرآن (٤٥٩/٢).

(٣) جامع البيان (٢٢٨/٨).

(٤) معاني القرآن (٤١٨-٤١٩)؛ وينظر: أيضاً حجة القراءات (ص ٣١٤ و٤١٨).

لا عبرة بتلحين هذه القراءة، وانتقادها؛ لصحتها رواية ودراية؛ ولأن «الولاية» بكسر الواو، أو بفتحها، هما بمعنى واحد؛ كما دلت عليه القراءتان المتواترتان.

وليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة؛ لأن القراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصح والأفصح؛ وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر^(١).

[٦] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة ما كان مشهوراً في اللغة، وأكثر انتشاراً:

ما روي عن الأعرج [ت ١١٧ هـ]^(٢) أنه أنكر قراءة «لَتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا» بتخفيف التاء، وكسر الخاء من غير ألف وصل.

قال الذهبي: «وقال الأصمعي: حدثنا نافع، حدثنا الأعرج أنه قرأ: «لَتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا» في قوله تعالى: «قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» [الكهف: ١٧٧]. قال: «لا تأخذها عنه، فإنه لم يكن عالماً بالعربية»^(٣).

القراءات:

قرأ بتخفيف التاء أبو عمرو، وابن كثير؛ ويعقوب، وقرأ الباقر بتشديد التاء، وفتح الخاء، وألف وصل، وكل على أصله في إظهار ذاله، وإدغامه^(٤).

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٨/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش رضي الله عنه، وقرأ عليه نافع أحد القراء السبعة، وهو أحد من برز في القرآن والسنة، وأول من وضع العربية بالمدينة، أخذ عن أبي الأسود. ينظر: معرفة القراء (٧٧/١ - ٧٨)، وغاية النهاية (٣٨١/١).

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار (٧٨/١).

(٤) ينظر: السبعة (ص ٣٩٦)، والنشر (٢/٣١٤)، والإتحاف (٢/٢٢٣).

أصل هذه الكلمة مأخوذ من اتَّخَذَ: افتعل جُعِلت التاء؛ كأنها من أصل الكلمة "تَخَذَ يتَخَذُ" مثل: "تَبِعَ يَتَّبِعُ".

قال ابن جرير الطبري: «بتخفيف التاء، وكسر الخاء، وأصله: لافتعلت، غير أنهم جعلوا التاء؛ كأنها من أصل الكلمة؛ ولأن الكلام عندهم في "فَعِلَ يفعل" من ذلك: تَخَذَ فلان يتَخَذُهُ تَخَذًا، وهي لغة فيما ذكر لهذيل»^(١).

وجه انتقاد الأعرج قراءة «لَتَخَذت» بتخفيف التاء وكسر الخاء؛ لأنها مخالفة لما كان مشهوراً في اللغة، وأكثر انتشاراً.

ولا وجه لمنع الأعرج القراءة بها؛ لثبوتها نقلاً متواتراً رواية ولغة، والقراءة لا تخضع لإفشاء اللغة، وأقيسها، بل التواتر في النقل.

[٧] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للقواعد اللغوية؛ لوهم وقع

من القارئ:

ما ذكره الفراء عن الأعمش أنه لحن قراءة إبراهيم النخعي، وطلحة بن مُصَرِّفٍ لما قرأ: «قال لمن حوله» بالكسر.

قال الفراء: «ومما أوهموا فيه عن الأعمش قال: كنت عند إبراهيم النخعي، وطلحة بن مُصَرِّفٍ [ت ١١٢ هـ]^(٢) يقرأ: «قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ» [الشعراء: ٢٦] بنصب اللام من «حوله»، وقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحرف

(١) جامع البيان (٢٦٣/٨)؛ ويراجع أيضاً معاني القرآن للفراء (١٥٦/٢)؛ ومعاني القرآن وإعرابه (٣٠٧/٣)؛ والكشف عن وجوه القراءات (٧٧/٢)؛ وحجة القراءات (ص ٤٢٥).

(٢) ابن عمرو، أبو عبد الله، الهمداني، الكوفي، تابعي كبير، وكان يسمى سيد القراء، وله اختيار في القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي، والأعمش. ينظر: غاية النهاية (١٣٤٣).

أشنع، إنما هي ﴿لمن حوله﴾ بالكسر، قال: قلت: لا، إنما هي ﴿حوله﴾ بالفتح، قال: فقال إبراهيم يا طلحة كيف تقول؟ قال: كما قلت ﴿لمن حوله﴾ بالكسر. قال الأعمش: قلت: لختما لا أجالسكما اليوم^(١).

لاشك أن قراءة لمن حوله بالكسر وهم؛ لمخالفتها وجهاً من وجوه اللغة فضلاً عن كونه من القواعد اللغوية؛ لأنه لم يدخل على "حوله" حرف جرّ حتى يكسره، و"حول" من أسماء المكان المبهمة المفتقرة إلى غيره في بيان صورة مسماه وهو منصوب على الظرفية^(٢).

[٨] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للمعنى الذي يريجه القارئ

ويختاره:

ما روي عن شريح القاضي [٧٨ وقيل ٨٠هـ^(٣)، أنه أنكر قراءة: ﴿بل عَجِبْتُ﴾ بضم التاء على التكلم من قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [سورة الصافات: ١٢].

قال الفراء: وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ قرأها الناس بنصب التاء، ورفعها، والرفع أحب إليّ؛ لأنها قراءة عليّ، وابن مسعود، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

فذكر بإسناده عن الأعمش أنه قال: قال شقيق: قرأت عند شريح ﴿بل عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ بضم التاء، فقال: الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من

(١) ينظر: معاني القرآن (٧٦/٢)؛ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٦١-٦٢).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٠٨/٢).

(٣) هو شريح بن الحارث بن قيس، قاضي الكوفة، ولأه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضاء الكوفة، وعاش ١١٠ سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/١٠٠-١٠٦).

لا يعلم، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النَّخَعِيَّ فقال: إن شريحاً شاعر يعجبه علمه، وعبدالله أعلم بذلك منه، وقرأها ﴿بل عجبت ويسخرون﴾، يعني عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

ثم قال الفراء: «والعجب وإن أسند إلى الله؛ فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٧٩]، وليس السخري من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]. ليس ذلك من الله كمعناه من العباد، ففي ذا بيان لكسر قول شريح، وإن كان جائزاً؛ لأن المفسرين قالوا: بل عجبت يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب»^(١).

قال الزجاج: «وإنكارهم هذا غلط؛ لأن القراءة والرواية كثير والعجب من الله عز وجلّ خلفه من الآدميين..»^(٢).

القراءات:

قرأ بضم التاء حمزة، والكسائي؛ وخلف، وقرأ الباقون بفتحها^(٣).
القراءة بضمّ التاء نصّ في إثبات صفة العجب لله سبحانه، ولا عبرة بقول شريح، ولا حجة له في ردّ قراءة ﴿بل عجبت﴾؛ بنفي صفة العجب عن الله عز وجلّ، ولا يستلزم من إثبات صفة العجب عدم العلم وهو الجهل؛ كما ردّ عليه إبراهيم النَّخَعِيَّ، والفراء، والزجاج.

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٤). ينظر: أيضاً البحر المحيط (٧/٣٥٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٠٠).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٥٤٧)؛ والنشر (٢/٣٥٦)؛ والإتحاف (٢/٤٠٨-٤٠٩).

وإثبات صفة العجب لله تعالى إثباتاً يليق بعظمته وجلاله من عقيدة أئمة السلف؛ كما دلّت عليه هذه القراءة وغيرها من النصوص الدالة على ذلك^(١).
وجه انتقاد شريح القراءة بضم التاء؛ لأنها مخالفة المعنى الذي يختاره ويذهب إليه، وهذا من قواعد تضعيف القراءة عند الأئمة.

[٩] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة من القواعد اللغوية: وهي أن الجمع لا يكون خبراً عن واحد، والضمير لا يخالف مرجعه إفراداً وجمعاً.

ما روي عن عاصم الجحدري [ت ١٢٨هـ] أيضاً، أنه أنكر قراءة أبي عمرو ﴿وَأَخْرَجَ﴾ بضمّ الهمزة من غير مدّ على الجمع، في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِمْ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨].

قال القرطبي: وأنكر أبو عمرو: ﴿وَأَخْرَجَ﴾؛ لقوله تعالى: ﴿أَزْوَاجًا﴾ أي لا يخبر بواحد عن جماعة، وأنكر عاصم الجحدري: قراءة أبي عمرو ﴿وَأَخْرَجَ﴾، وقال: لو كانت ﴿وَأَخْرَجَ﴾ كما قرأ لكان من شكلها، وكلا الرّدين لا يلزم والقراءتان صحيحتان. ﴿وَأَخْرَجَ﴾ أي وعذاب آخر سوى الحميم والغساق ﴿من شكله﴾^(٢).

القراءات:

قرأ البصريان ﴿وَأَخْرَجَ﴾ بضم الهمزة مقصورة على الجمع، وقرأ الباقون ﴿وَأَخْرَجَ﴾ بفتح الهمزة وألف بعدها على الإفراد، وكذلك روي عن أبي عمرو البصري أحد القراء السبعة [ت ١٥٤هـ] - أيضاً - أنه أنكر قراءة ﴿وَأَخْرَجَ﴾^(٣).

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١١٣).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢٢/١٥)؛ وفتح القدير في علم التفسير للشوكاني (٥٠٧/٤).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٥٥٥)؛ والنشر (٣٦١/٢). والإنحاف (٤٢٣/٢).

من قرأ بالجمع فلكثرة أصناف العذاب التي يعدّون بها غير الحميم والغساق، ومن قرأ بالتوحيد فعلى عذاب آخر، أو أنه أريد به الزمهير، كما فسره ابن مسعود رضي الله عنه؛ لأن الزمهير واحد في اللفظ. وقوله: «من شكله» يدلّ على التوحيد^(١).

قال الزجاج: «ويقرأ «وأخر» و«وآخر» عطف على قوله: «حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ» (اص: ١٥٧)، أي وعذاب آخر من شكله، ومن قرأ: «وأخر» فالمعنى وأنواع آخر من شكله؛ لأن قوله: «أزواج» معناه أنواع»^(٢).

قال مكّي بن طالب: - بعد ذكره توجيه القراءتين - ولو كان على الجمع لقال من شكلها، ولا يحسن أن يكون «أزواج» خبراً عن «آخر»؛ لأن الجمع لا يكون خبراً عن واحد.

قول مكّي: «ولو كان على الجمع لقال من شكلها»، هذا موافق لوجه إنكار عاصم الجحدري «وأخر» بالجمع.

وقوله: أيضاً «ولا يحسن أن يكون «أزواج» خبراً عن «آخر»؛ لأن الجمع لا يكون خبراً عن واحد»، فيه ردّ على ما ذهب إليه أبو عمرو في إنكار قراءة «وأخر» باعتباره (أزواج) خبراً لآخر.

كلا الرّدين لا يلزم والقراءتان متوترتان، كما تقدم توجيههما.

قال ابن جرير الطبري: «والعرب لا تمنع أن ينعت الاسم إذا كان فعلاً بالكثير والقليل والاثنتين فتقول: عذاب فلان أنواع، ونوعان مختلفان، ثم قال:

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (١٠/٥٩٩)؛ وحجة القراءات (ص ٦١٥).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (٢/٢٣٣).

وإنما اخترنا التوحيد؛ لأنه أصحّ مخرجاً في العربية وأنه في التفسير بمعنى التوحيد. وقيل: إنه الزمهير^(١).

قال أبو زرعة: «فإن قيل: لم جاز أن ينعت الآخر وهو واحد في اللفظ بـ ﴿أزواج﴾ وهي جمع؟ قيل: إن الأزواج نعت للحميم والغساق والآخر فهي ثلاثة، فدلّ على أن المنعوت جمع مثله»^(٢).

فانتقدت هاتان القراءتان؛ لمخالفتهما قاعدة من القواعد اللغوية التي تنتقد بها القراءات في عهد التابعين، وهي: أن الجمع لا يكون خيراً عن واحد، وأن الضمير لا يخالف مرجعه.

[١٠] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

ما نقله ابن قتيبة عن أبي عمرو البصري أنه كان يقرأ: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُونَ﴾ بالنصب، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو؛ في قوله تعالى: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

قال ابن قتيبة: «كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُونَ﴾ بالنصب، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو؛ كما تسقط حروف المدّ واللين من (كَلَمُونَ) وأشباه ذلك»^(٣).

القراءات:

قرأ أبو عمرو: ﴿وَأَكُونَ﴾ بالواو بعد الكاف، ونصب النون، وقرأ الباقون: ﴿وَأَكُنْ﴾ بحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين، وبجزم النون^(٤).

(١) جامع البيان (٥٩٩/١٠).

(٢) حجة القراءات (ص ٦١٥).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص ٥٦)، وينظر: أيضاً دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٥/١ - ٤٨).

(٤) ينظر: السبعة (ص ٦٣٧)؛ والنشر (٣٨٨/٢)؛ والإتحاف (٥٤٠/٢).

وجه من قرأ ﴿وَأَكُونُ﴾ بنصب الفعل؛ فإنه عطفه على: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ المنصوب على جواب التمني في قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾. ووجه من قرأ: ﴿وَأَكُنْ﴾ بالجزم، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ فإنه عطفه على موضع الفاء في ﴿فَأَصْدَقَ﴾؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه الجزم؛ لأنه جواب التمني، وجوابه إذا كان بغير فاء ولا واو جاز فيه الجزم؛ لمشابهته الشرط وجوابه^(١).

أما وجه انتقاد هذه القراءة من أبي عمرو: فإنه عطفه على فعل ظاهر نصبه، وحمله على اللفظ الظاهر القريب أولى مما لا لفظ له، وهو عطفه على موضع الفاء الواقعة في جواب التمني.

وأما قوله: «إن الكاتب أسقط الواو؛ كما تسقط حروف المد واللين من (كَلَمُونَ) وأشباه ذلك» فغير ظاهر؛ لأن رسم المصحف توقيفي بإجماع السلف، ولا يقاس عليه. بل القراءة بالجزم صحيحة لغة، ومتواترة نقلاً، وعليه أكثر القراء.

ذكر أبو عمرو الداني اتفاق رسم المصاحف على حذف الواو في ﴿وَأَكُنْ﴾؛ حيث روى بإسناده عن أبي عبيد أنه قال: «رأيت في المصحف مصحف عثمان رضي الله عنه: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بحذف الواو،

(١) ينظر: معاني القرآن للقراء (٣/١٦٠)؛ وجامع البيان (١٢/١١١)؛ ومعاني القرآن وإعرابه (٥/١٧٨)؛ والكشف عن وجوه القراءات (٢/٢٢٣)؛ والجامع لأحكام القرآن (١٨/١٣١).

واتفقت بذلك المصاحف فلم يختلف^(١).

وقال ابن قتيبة: «فإن كانت على مذهب النحويين فليس هاهنا لحن بحمد الله، وإن كانت خطأ في الكتاب فليس على رسول الله خيانة الكاتب في الخط، ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن لرجع عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي: فقد كتب في الإمام: ﴿إِنْ هَذَا نَسَجِرَانِ﴾ اطه: ١٦٣ بحذف ألف التننية، وكذلك "ألف التننية" في هجاء هذا المصحف في كل مكان، مثل: ﴿قال رجلن﴾ و ﴿وأخرن يقومان مقامهما﴾ [المائدة: ٢٣، ١٠٧]... وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب^(٢).

[١١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

ما روي عن أبي عمرو - أيضاً - أنه أنكر قراءة ﴿يعذب﴾ ويوثق ﴿بفتح الذال والثاء فيهما في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦].

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار (ص ٣٥)؛ والنشر (٣٨٨/٢).

قد ذكر الداني أيضاً عن الحلواني بأنه قال: رأيت في الإمام إمام عثمان ﴿وأكون﴾ بالواو، وقال: رأيت المصحف ممتلئاً دماً، وأكثره في النجم، وعلق الجعبري على هذا بقوله: (وقد تعارض نقل هذين العدلين، ويحتمل أن يكون أحدهما رآه بعد دثور الواو).

ينظر: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لعلي محمد الضباع. (ص ١٠٥).

أما رواية أبي عبيد فقراءة أبي عمرو مما وافق الرسم احتمالاً بتقدير واو بعد الكاف؛ كما قدرت في نحو: ﴿داؤد﴾. وأما على رواية الحلواني، فهي مما وافق الرسم تحقيقاً. الله أعلم.

ينظر: تعليق محقق التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون. (٥٨٩/٢).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص ٥٧-٥٨).

قال السخاوي: «قال محمد بن صالح [ت ١٠٧هـ] وقيل غير ذلك^(١): سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو: كيف تقرأ ﴿فيومئذ لا يعذب عذابه أحد، ولا يوثق وثاقه أحد﴾، قال: ﴿لا يعذب عذابه أحد﴾ بالكسر فيهما، فقال له الرجل كيف، وقد جاء عن النبي ﷺ: ﴿لا يعذب عذابه أحد﴾ بالفتح فيهما؟ فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي ﷺ ما أخذته عنه، وتدرى ما ذاك؟ لأنني أتهم الواحد الشاذ، إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة^(٢).

القراءات:

قرأ بفتح الذل والثاء المثلثة فيهما الكسائي؛ ويعقوب. وقرأ الباقون بالكسر فيهما^(٣).

من قرأ بالفتح فيهما؛ فالفعلان مبيان على ما لم يسم فاعله، وأضاف الفعلين إلى الكافر المعدب المؤثق، والنائب أحد، والهاء في ﴿عذابه، وثاقه﴾ للكافر، وهو الإنسان المذكور في قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾ [الفجر: ٢٣]. والتقدير: لا يعذب أحد مثل تعذيبه، ولا يوثق أحد مثل إيثاره، فأقام العذاب مقام التعذيب، والوثاق مقام الإيثاق.

(١) قال الذهبي: هو الإمام المتقن الثقة، أبو جعفر ابن ذريح البغدادي العكبري، وكان صاحب حديث ورحلة.

قال ابن الجزري: مقرر معروف. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٢٥٩)؛ وغاية النهاية (١٥٥/٢).

(٢) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (١/٢٣٥)؛ ومنجد المقرئين لابن الجزري (ص ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) ينظر: النشر (٢/٤٠٠)؛ والإتحاف (٢/٦٠٩).

ومن قرأ بكسرهما؛ فأضاف الفعلين إلى الله، والهاء في «عذابه، وثاقه» لله تعالى. والتقدير: فيومئذ لا يعذب أحد أحداً مثل تعذيب الله للكافرين، ولا يوثق أحد أحداً مثل إيثاق الله للكافرين، وأحد فاعل^(١).

وجه إنكار أبي عمرو هذه القراءة: أن القراءة إذا كانت مخالفة ما عليه أكثر القراء؛ فإن ذلك سبب يوجب اختيار القراءة، أو أنه أنكرها؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر؛ كما ذكره السخاوي إذ قال: «وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر، وإنما تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو: لأنها لم تبلغه على وجه التواتر»^(٢).

قال ابن الجزري: «إن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم، ونسبتها إلى إمام من أئمة القراءة اصطلاحية، وإلا فكل أهل بلدها كانوا يقرءونها، أخذوها أمماً عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده؛ لم يوافقه على ذلك أحد؛ لأن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء، كان قرأؤها زمان قارئها، وقبله أكثر من قرأها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواتراً؛ لكان بعض القرآن غير متواتر» اهـ بتصرف^(٣).

وجه انتقاد هذه القراءة: أن القراءة بالفعل المبني للمعلوم أظهر في الإعراب من الفعل المبني للمجهول؛ وهذا من قواعد نقد القراءات في عهد التابعين؛

(١) ينظر: معاني القرآن للقراء (٢/٢٦٢)؛ وجامع البيان (١٢/٥٧٩-٥٨٠)؛ والكشف عن

وجه القراءات (٢/٣٧٣)، وحجة القراءات (ص ٧٦٣).

(٢) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (١/٢٣٥).

(٣) ينظر: منجد المقرئين (ص ٢٠٧-٢١٠).

ولذلك قال أبو عمرو: لأنه كان على خلاف ما جاءت به العامة، وما قرأ به الأكثر أبين في الإعراب والمعنى.

القراءة لا تخضع للأفصح والأظهر؛ بل هي الأثبت في النقل سنة يجب قبول قبولها والمصير إليها، ويوجد فيها الأفصح والفصح.

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة للقواعد اللغوية تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات عند التابعين منذ بداية ظاهرة اللحن.

* أن وضع القواعد اللغوية، ونقط المصاحف كان مترامناً؛ مع نتيجة نشوء اللحن وظهوره وانتشاره بين الناس.

* تعتبر هذه المرحلة بداية إنكار وانتقاد القراءات المتواترة التي تخالف القواعد اللغوية التي وضعت لمنع وقوع اللحن في القرآن الكريم، ووضع الضوابط للغة العربية، مما أدى ذلك إلى وقوع بعض أئمة اللغة في تلحين القراءات القرآنية.

* أن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة، لا العكس؛ لأن القراءة لا تُصحح بالعربية، بل العربية هي التي تُصحح بالقراءة؛ ولأنها ثبتت بالنقل المتواتر، وهي سنة يجب اتباعها.

* أن هذه القواعد اللغوية هي وضع بشريّ، والقراءات كلام الله خالق البشر، ولا يجوز تصحيح كلام الله ﷻ إذا ثبت عنه بكلام البشر الضعيف العاجز، كما تقدم كلام ابن قتيبة: عندردّه على من أنكر القراءات الثابتة، حيث قال: «وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب».

- * أنه من أسباب إنكار القراءة، ورفضها عند الأئمة هي على النحو الآتي:
- * إما لأن القراءة لم تبلغ القارئ على وجه التواتر يثبت بمثله القرآن، كما قال السخاوي: وإنما تواتر الخبر عند قوم دون قوم.
- * أو كانت القراءة مخالفة لما كان عليه أكثر القراء، أو مخالفة للمعنى الذي يختاره القارئ ويذهب إليه.
- * أو كانت القراءة مخالفة قاعدة من القواعد النحوية، أو أن القراءة مخالفة لما هو أظهر بياناً في الإعراب.
- * أو كانت أكثر انتشاراً في اللغة، أو أقيس فيها، أو كانت القراءة مخالفة سياق الآيات. الله أعلم.

الباب الثاني

قواعد نقد القراءات

عند العلماء

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند.

الفصل الثاني: قواعد نقد القراءات المتعلقة بالرسم.

الفصل الثالث: قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة.

قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: ضعف الرواة والطرق.
- المبحث الثاني: مخالفة القراء للأثر.
- المبحث الثالث: عدم شهرة القارئ بالإقراء.
- المبحث الرابع: انفراد القارئ وشدوذه.
- المبحث الخامس: مخالفة القارئ لما استقرّ عليه رأي المحققين.
- المبحث السادس: ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية.

المبحث الأول

ضعف الرواة والطرق

لما كان السند هو الطريق الموصل إلى المتن، وأن الأصل الذي يعتمد عليه في قبول القراءات هو صحّة إسنادهَا، وأنها الركن الأساس من أركان القراءات المتواترة، فإن هذا المبحث يتناول ضعف الرواة والطرق ومروياتهم، وأوهام مؤلفي القراءات في عزوهم الروايات إلى غير قارئها.

ذلك أن القراء بعد الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم تجردوا للقراءة والإقراء، فكثروا وتفرقوا في البلدان، وخلفهم أمم بعد أمم قد كثر بينهم الاختلاف في القراءات، وصفاتهم متفاوتة في الضبط والإتقان، فلما قل الضبط، واتسع الخرق في ذلك قام جهاذة العلماء بضبط ما رووه، وتقسيم أحوال الإسناد إلى قراءة، ورواية، وطريق، ووجه، مما دفعهم إلى الاهتمام بنقد القراءات اهتماماً كبيراً في وضع لبنات النقد رواية ودراية، كاهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً؛ فلذلك لم يدع علماء القراءات جانباً من جوانب القراءات القرآنية، سواء كان سنداً، أو متناً إلا حرّروه تحريراً دقيقاً؛ للتمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور والشاذ؛ ذلك تحقيق لقول الله عزّ وجلّ:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].^(١)

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص ٤٥-٤٦)؛ والنشر (١/٨-٩)؛ ومنجد المقرئين (ص ٩٧)؛ ومنهج النقد في الحديث (ص ٣٤ وما بعدها)؛ واهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً (ص ١٤٧ وما بعدها).

كما يعدّ معرفة علم الإسناد والرواية من أجلّ العلوم، وأوثقها لا سيما فيما يتعلق بكتاب الله تعالى، وهو من أعظم نعم الله التي أنعم بها على أمة محمد، وخصّها به من بين سائر الأمم؛ لحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه المطهرة من التحريف والتبديل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خصّ الله به أمة محمد وجعله سلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأترون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة أهل الإسلام والسنة، يفرقون بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم»^(١).

ومما يدل على اهتمام العلماء بأحوال إسناد القراءات أنهم قسموها إلى قراءة، ورواية، وطريق، ووجه، وفرّقوا بينها؛ لمعرفة ما هو الخلاف الواجب من الخلاف الجائز.

فأمّا الخلاف الواجب فهو القراءات والروايات والطرق مما يتعلق بالسند من حيث الصحة والضعف؛ فيكون ذلك نقصاً في الرواية، أو الطريق.

وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير، والإباحة مما يتعلق بالأداء، فبأي وجه أتى القارئ أجزاء لا يكون ذلك نقصاً في روايته، كأوجه البسمة.

قال السيوطي: «تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة، ورواية، وطريق، ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة، أو العشرة، أو نحوهم، واتفقت

(١) مجموع الفتاوى (٩/١).

عليه الروايات والطرق فهو قراءة، وإن كان للراوي عنه فرواية، وإن كان لمن بعد الراوي فنازلاً فطريق»^(١).

وقال الصفاقسي: «ولا بدّ أن يعرف الفرق بين القراءات والروايات والطرق، والفرق بينها أن كلّ ما ينسب لإمام من الأئمة فهو قراءة، وما ينسب للآخذين عنه ولو بواسطة فهي رواية، وما ينسب لمن أخذ عن الرواة، وإن سفل فهو طريق»^(٢).

إذا معرفة أحوال الإسناد هي العمدة في القراءات من حيث القبول والردّ؛ لأن القراءة سنة متبعة، ولا تثبت إلا بنقل صح تواترها عن معلم القراءات الرسول فقد سبق القول بأن صحة السند هي الركن الأساس من أركان القراءات المتواترة.

كما أن صفات القراء في الضبط والإتقان مختلفة ومتفاوتة، فإن الآخذين الناقلين عنهم رواية وطريقاً صفاتهم كذلك، فمنهم من هو ضعيف في روايته أو طريقه، ومنهم من هو ثقة إلا أنه وقع منه وهم، أو غلط، أو خطأ، أو سهو، أو عدم الضبط في مروياته، ومنهم من هو غير ثقة.

فيما يلي ذكر أمثلة متعلقة بضعف الرواة والطرق ومروياتهم، وهي كثيرة سواء كانت ما تتعلق بالأصول، أو بفرش الحروف:

أولاً: ذكر أمثلة متعلقة بضعف الطرق والرواة في أصول القراءات:

جرباً على عادة المؤلفين في القراءات في ذكرهم الأصول قبل الفرش:

(١) (الإتقان في علوم القرآن (٢٠٩/١)؛ وينظر: أيضاً النشر (١/٩٨ وما بعدها) والإتحاف

(٧٥/١).

(٢) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ١٢).

[١] ضعف الرواية من طريق راويتها؛ لغلط وقع منه، أو خطئه:

من ذلك ما يتعلق بميم الجمع، هو ما ذكره أبو عمرو الداني بإسناده: «من طريق رَوْح بن الفرِح [٢٨٢هـ^(١)]، قال حدثنا يحيى بن سليمان [٢٣٧هـ^(٢)]، قال: حدثنا أبو سعيد المعروف بورش عن نافع أنه يكسر الهاء في «عليهم» و«إيهم» و«لديهم» يرفع الميم ويجرها^(٣) إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها، ويجزمها إذا استقبلها ألف شديدة».

قال أبو عمرو الداني: «وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخير، وأظن يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب؛ لأن الجر والرفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع؛ لأنه يلتقي حرفان ساكنان أحدهما الواو، والصلة التي بعد ضمة الميم، والثاني الذي بعد ألف الوصل، وأحسبه روى عنه برفع الميم ولا يجزها، فسقطت عليه "لا"، أو على من روى عنه، فإن لم يكن كذلك، فإنه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع، فقلب الترجمة، وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً؛ فقد أخطأ عليه لأجل ألف الوصل؛ إذ حكى إسكانها معها وذلك غير جائز»^(٤).

(١) القطان، أبو الزُّبَيع بكسر الزاي وسكون النون المصري، ثقة. ينظر: تهذيب الكمال

(٢/٤٩٦)؛ وتقريب التهذيب (ص ٣٣٠).

(٢) ابن يحيى بن سعيد، أبو سعيد، الجعفي، الكوفي. روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه روح بن الفرِح، وحدث عنه البخاري في صحيحه. قال الحافظ ابن حجر:

صدوق بخطي. ينظر: غاية النهاية (٢/٣٧٣)؛ وتقريب التهذيب (ص ١٠٥٧).

(٣) أي: يضم الميم ويصلها، وهذه عبارة السلف. كذا يقول ابن مجاهد وغيره ينظر: السبعة (ص ١٠٨-١٠٩).

(٤) جامع البيان في القراءات (ص ٣٧٦) تحقيق عبد المهيمن طحان، والمطبوع (ص ١٦٠).

كان انتقاد أبي عمرو الداني لهذه القراءة من طريق يحيى بن سليمان في روايته ؛ حيث وقع منه غلط ، أو أنه خطأ على ورش في روايته عنه ، وأيضاً في المتن بإجماع أهل اللغة على أنه لا يجوز التقاء الساكنين .

وعليه فطريق يحيى بن سليمان غلط في الرواية ؛ لأنه صدوق بخطئ كما تقدم في ترجمته ، وأيضاً روايته خالفت جميع الطرق الصحيحة عن ورش عن نافع في صلة ميم الجمع ، والمشهور عنه عن نافع في ميم الجمع أنه يصلها ، إذا لقيتها همز القطع ، فإنه يقرأها بالوصل^(١) .

قال الشاطبي : «ومن قبل همز القطع صلها لورشهم وأسكنها الباقون بعدُ لتكُملاً»^(٢) .

إذاً بذلك تكون طريق يحيى بن سليمان هذه قراءة شاذة رواية ودراية ؛ لأنها مخالفة لأصول رواية ورش عن نافع في ميم الجمع ، ومخالفة قواعد اللغة ؛ حيث لا يجوز التقاء الساكنين .

[٢] ضعف الرواية ؛ لشذوذ القارئ من حيث الطريق :

مثل مرويات القاسم بن عبد الوارث ، وفيما يلي ذكر أمثلة متعلقة بالإدغام الكبير ، وهو مما خص به أبو عمرو البصري من رواية السوسي عنه .
من ذلك ما يتعلق بالإدغام الكبير في الحرفين المتماثلين من كلمتين عن طريق الراوية :

(١) لم يُنقل في كتب القراءات المحررة مثل السبعة ، والتيسير ، والنشر خلاف لورش عن نافع في صلة ميم الجمع سوى همزة القطع فقط .

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١٠) .

ما ذكره أبو عمرو الداني حيث قال: «وقد روى القاسم بن عبد الوارث
 ات ٢٩٤هـ^(١) عن أبي عمرو عن اليزيدي ات ٢٠٢هـ^(٢) عنه: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ
 أَنْصَارٍ﴾ رَوَّاهُ آلُ عَمْرَانَ: ١٩٢-١٩٣، بالإدغام، وذلك غير جائز؛ لأن
 التنوين وإن كان غنة من الأنف^(٣)، فهو حرف فاصل بين المدغم والمدغم فيه،
 فيمتنع الإدغام لذلك، ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنما أراد به
 إدغام التنوين، وإذهاب غنته في الراء، ولم يرد به إدغام الراء في مثلها، فإن
 كان أريد به ذلك دون ما ذكرناه فهو قول صحيح مجمع عليه عن أبي عمرو^(٤).
 انتقد أبو عمرو الداني: هذه القراءة سنداً ومتناً من طريق القاسم بن عبد
 الوارث.

أما السند فلشذوذه في روايته؛ لأنها خالفت الطرق المشهورة عن أبي عمرو
 في عدم جواز إدغام التنوين، وهو مما استثنى عدم جوازه عن أبي عمرو في باب
 الإدغام الكبير.

(١) أبو نصر، البغدادي. أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري، وهو من قدماء أصحابه. ينظر
 تاريخ بغداد (٤٣٩/١٢)؛ وغاية النهاية (١٩/٢).

(٢) هو: يحيى بن المبارك، أبو محمد البصري. جود القرآن على أبي عمرو، وخلفه بالقيام
 بالإقراء، وعليه قرأوايا أبي عمرو: الدوري والسوسي، وله اختيار كان يقرئ بها خالف
 فيه أبا عمرو في أما كن يسيرة، وهو أحد القراء الأربعة الشواذ ينظر: معرفة القراء
 (١٥١/١-١٥٢)؛ وغاية النهاية (٢/٣٧٥-٣٧٧).

(٣) أي من داخل الأنف؛ لأن الغنة مخرجها من الخيشوم. ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن
 الجزري (ص ١٠٦).

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٣٩٠-٣٩١) تحقيق طحان، والمطوبع (ص ١٦٦).

قال الشاطبي: «إذا لم يكن تآ مٌخبر، أو مُخاطَب أو المُكتسبي تَنوينُه، أو مُثَقَّلاً»^(١).

وأما المتن، فلأن التنوين حاجز بين المثلين، ولا يجوز الفصل بحرف بين المدغم والمدغم فيه، والتنوين وإن كان غنة من الأنف فهو حرف. قال أبو شامة: «أما المُنُونُ؛ فلأن التنوين حاجز بين المثلين»^(٢). إذا هذه قراءة شاذة؛ لأن طريق القاسم بن عبد الوارث مخالفة لأصول قراءة أبي عمرو البصري، وقواعد اللغة، وخالفت الطرق المشهورة عن أبي عمرو في عدم جواز إدغام التنوين.

إذ لو صحَّ سندها، واستفاضت القراءة بها عن أئمة الشأن؛ لكانت مقبولة؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تثبت إلا بالنقل الصحيح^(٣).

ومن ذلك، شذوذ القارئ من حيث الطريق، مثل رواية أحمد بن واصل. مما يتعلق بالإدغام الكبير في الحرفين المتقاربين من كلمة عن طريق الرواية: ما ذكره أبو عمرو الداني فقال: «واختلف عن اليزيدي [٢٠٢هـ] في ثلاثة أحرف من ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿مِيثَقَكُمْ﴾ [البقرة ٦٣] حيث وقع، وقوله ﴿مَّا خَلَقَكُمْ﴾ في اللقمان ٢٨، رواها أحمد بن واصل^(٤) عنه، وقوله ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ في الكهف ١٩، رواه محمد بن خالد البرمكي^(٥) عنه مدغماً، روى ذلك سائر الرواة

(١) حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١٠).

(٢) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص ٨١).

(٣) قال أبو شامة: وحكى بعضهم إدغاماً من {من أنصار ربنا} آل عمران ١٩٢-١٩٣، ولم يعتد بالتنوين لذهابه في الوقف. ينظر: المصدر السابق.

(٤) البغدادي، روى القراءة عن اليزيدي، والكسائي، روى عنه ابنه محمد بن أحمد بن واصل. ينظر: غاية النهاية (١/١٤٧).

(٥) محمد بن خالد البرمكي لم أف على ترجمة له.

عنه بالإظهار، وهو القياس^(١)، وعليه العمل على أن أبا علي

(١) القياس لغة: عبارة عن التقدير، فيقال: قست النعل بالنعل، إذا قدرته، وسويته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره. وشرعاً: هو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم. ينظر: تعريفات الجرجاني (ص ١٨١)؛ والكليات في المصطلحات والفروق اللغوية (ص وما بعدها ٧١٣). أما عند القراء: فهو يتبين من كلام محقق الفنّ العلامة ابن الجزري؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تعتمد على القياس، بل الاعتماد فيها على الرواية فقط، ولو خالفت القياس. قال الإمام الشاطبي: وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرُّضَا مُتَكَفِّلاً. ينظر: حرز الأمانى (ص ٢٩).

وقال ابن الجزري ما نصه: (أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يعتمد، فيصير إليه عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، فإنه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي رده، لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة، وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح، ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي؛ إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي، كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات؛ لأهل الأداء، وفي إثبات البسمة، وعدمه لبعض القراء.. ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً، ولا يردّ إجماعاً، ولا أصلاً مع أنه قليل جداً). النشر (١٧/١-١٨).

ثم ذكر ما قاله مكي بن أبي طالب في آخر كتابه التبصرة ما نصه: (فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتاب موجود، وقسم قرأت به، وأخذته لفظاً، أو سماعاً، وهو غير موجود في الكتاب، وقسم لم أقرأ به، ولا وجدته في الكتب، ولكن قسمته على ما قرأت به؛ إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل). ينظر: كتاب التبصرة في القراءات السبع (ص ٧٣٦)؛ وكنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري (٢-٣٤)؛ والنشر (١٨/١).

قال الجعبري: النقل على قسمين: حقيقي وهو مطابقة اللفظ اللفظ، وتقدير، هو العدول عن اللفظ المقروء لو قرأت عليه). ينظر المصدر السابق

إذا القياس عند القراء: هو ما يعتمد على إجماع انعقد، أو أصل معتمد مما لا يخالف نصاً، ولا يردّ إجماعاً ولا أصلاً، عند عدم الرواية في النقل والنص. ينظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٨٦-٨٧).

الصواف [ت ٣١٠هـ^(١)، قد روى عن محمد بن غالب [ت ٢٥٤هـ^(٢)، عن شجاع [ت ١٩٠هـ^(٣)، عن أبي عمرو هذا الضرب حيث وقع بالإدغام، وأهل الأداء عن شجاع على خلاف ذلك^(٤).

انتقد الداني هذه القراءة باعتبارها شاذة من طرق بعض الرواة؛ لأن رواية أحمد بن واصل، ومحمد بن خالد البرمكي خالفت سائر الرواة عن أبي عمرو بالإظهار، وكذلك طريق أبي علي الصواف عن شجاع عن أبي عمرو كانت مخالفة لما عليه أهل الأداء عن شجاع عن أبي عمرو.

القراءة بالإدغام في هذه الكلمات المذكورة شاذة؛ لأنها جاءت عن طرق ضعيفة مخالفة لأصول إدغام أبي عمرو، وما عليه سائر الرواة، وأهل الأداء عنه، وهو القراءة بالإظهار فيها، وكذلك أنها مخالفة أحد شرطي إدغام الحرفين المتقاربن في كلمة في باب الإدغام الكبير عند أبي عمرو، وهو تحريك ما قبل القاف.

أما الشرطان فأحدهما: تحريك ما قبل القاف، والثاني: وجود الميم بعد الكاف في آخر الكلمة، كما قال الشاطبي: «وهذا إذا ما قبله مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ،

(١) هو الحسن بن الحسين بن علي بن عبد الله بن جعفر، البغدادي. قال ابن الجزري: شيخ متصدر، ماهر، عارف بالفن، قرأ على أبي حمدون الطيب بن إسماعيل، ومحمد بن غالب أحب شجاع. غاية النهاية (٢١١/١).

(٢) هو أبو جعفر الأنماطي، البغدادي، المقرئ. قال ابن الجزري: عارف مشهور، صالح ورع، أخذ القراءة عرضاً عن شجاع، وهو أضببط أصحابه. ينظر: معرفة القراء (٢١٨/١)؛ وغاية النهاية (٢٢٦/٢).

(٣) هو ابن أبي البلخي، المقرئ الزاهد. قرأ على أبي عمرو وجوده، وأقرأه، أخذ عنه القراءة أبو عبيد قراءة أبي عمرو، ومحمد بن غالب، وروى عنه أبو عمر الدوري. قال الذهبي: وسئل عنه أحمد بن حنبل، فقال: بخ بخ، وأين مثله اليوم! ينظر: معرفة القراء (١٦٢/١)؛ وغاية النهاية (٣٢٤/١)؛ واختيارات أبي عبيد في القراءات (ص ٦٠).

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٤٠٠-٤٠١) تحقيق طحان؛ والمطبوع (ص ١٧٠).

وبعد الكاف ميم تَحَلَّلًا^(١).

وبذلك تكون هذه الرواية مخالفة لأصول قراءة أبي عمرو البصري، وطرقها ضعيفة رواية وقياساً، ولم يُختلف في إظهار هذه الكلمات على الصحيح، كما قال ابن الجزري^(٢).

أمر الشاطبي بإظهارها؛ إذ قال: «... وميثاقكم أظهر، ونَرزُقُك انجلاً»^(٣).
وأما كلمة «بورقكم» في الكهف، فقد يقال: إن ما قبل الكاف متحرك، فهي متوفر فيها شرط الإدغام؛ فالجواب: أن أبا عمرو قرأها بإسكان الراء، وبه قرأ شعبة، وحمزة؛ وخلف، وروح عن يعقوب، وقرأ الباقون بكسرها^(٤).
وعليه فإن أحد الشرطين مفقود في كلمة «بورقكم».

من ذلك، شذوذ القارئ من حيث الطرق مرويات القاسم أيضاً، مما يتعلق بالإدغام الكبير في الحرفين المتقاربين من كلمتين:

ما ذكره أبو عمرو الداني فقال: «أما الحاء فكان يدغمها في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] لا غير، إلا حرفين من ذلك، وهما، قوله تعالى: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥] و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] حيث وقعا، فإن القاسم بن عبد الوارث روى عن أبي عمرو، عن اليزيدي الإدغام فيهما، والعمل على الإظهار، ويقويه انعقاد الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها أكد من المتحركة عند العين في قوله: ﴿عَنَّهُمْ فَأَصْفَحْ﴾

(١) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١١).

(٢) ينظر: النشر (٢٨٦).

(٣) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١١).

(٤) ينظر: التيسير (ص ١٤٣)؛ والنشر (٣١٠/٢).

[[الزخرف ١٨٩]]^(١)، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو أن من العرب من يدغم الحاء في العين، وكان لا يرى ذلك»^{(٢)(٣)}.

انتقد الداني رواية القاسم بن عبد الوارث باعتبارها مخالفة الرواية المشهورة عن أبي عمرو هي القراءة بالإظهار في هذين الحرفين، وهو الذي عليه العمل عند أهل الأداء.

القراءة سنة تثبت بالسمع لا بالقياس، فطريق القاسم بن عبد الوارث ضعيفة رواية وقياساً.

[٣] ضعف المروية؛ غلط الراوية في مرويته مما يتعلق بالمدّ:

من أمثلة ذلك، ما ذكره أبو عمرو الداني فقال: «وروى ابن مجاهد عن قبل [٢٩١هـ]^(٤) عن القواس [٢٤٠هـ]^(٥) أنه كان لا يطول حرف المدّ إذا استقبله همزة، إذا كانت الهمزة في أول كلمة وحرف المدّ قبلها في آخر كلمة،

(١) قال ابن الجزري: فدلّ على أن إدغام الحاء في العين ليس بقياس، بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء. النشر (٢٩١/١).

(٢) قال ابن الجزري: فمعناه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيدي من رواية ابنه، ومدين، والآدمي. النشر (٢٩٠/١-٢٩١٩).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٤٠٣) تحقيق طحان؛ والمطبوع (ص ١٧١) للمزيد ينظر: (ص ٤٠٦)؛ والنشر (١-٢٩٣).

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد؛ مقرئ أهل مكة. جود القراءة على أبي الحسن، وأخذ القراءة عن البرّي أيضاً، شيخ القراء بالحجاز، وانتهت إليه الإقراء بالحجاز. وأخذ القراءة عنه عرضاً أبو ربيعة وهو من أجل أصحابه، وهو أحد راويي قراءة ابن كثير. ينظر: معرف القراء (١/٢٣٠)، وغاية النهاية (٢/١٦٥-١٦٦).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن، المقرئ. قال ابن الجزري: إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه قبله، وعبد الله بن جبير الهاشمي، وأحمد بن يزيد الحلواني، والبرّي أيضاً. ينظر: معرفة القراء (١/١٧٨-١٧٩)، وغاية النهاية (١/١٢٣-١٢٤).

وروى الخزاعي [ت ٣٠٨هـ] ^(١) عن الهاشمي ^(٢)، عن القواس، والحلواني [ت ٢٥٠هـ] ^(٣) عنه، وابن شَبَّوْذات [ت ٣٢٨هـ] ^(٤) عن قنبل عنه أنه كان يحذف حرف المدّ، ويسقطه من اللفظ في المنفصل ^(٥) قال الحلواني: إلا أن يكون

(١) هو: إسحاق بن أحمد بن إسحاق، أبو محمد المكي. قال ابن الجزري: إمام في قراءة المكيين، ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزّي، وعبد الوهاب بن فليح، وروى الحروف عنه عبد الله بن جُبَيْر، وقنبل، روى القراءة عنه عرضاً ابن شَبَّوْذ وغيره. قال المطوعي: سمعنا الخزاعي يقول: قرأت على ابن فليح سبعمائة وعشرين ختمة، وقرأت على البزّي ثلاثين ختمة. ينظر: معرف القراء (١/٢٢٧-٢٢٨)، وغاية النهاية (١/١٥٦).

(٢) هو: عبد الله بن جُبَيْر المكي، روى الحروف عن القواس، وعرض على قنبل، وروى عنه الحروف إسحاق الخزاعي، وعرض أبو بكر الداجوني. ينظر: غاية النهاية (١/٤١٢).

(٣) هو: أحمد بن يزيد، أبو الحسن، المقرئ. قال الذهبي: من أكابر الخدّاق المجرّدين.

قال ابن الجزري: إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون، وهشام، قرأ بمكة على أحمد بن محمد القواس. ينظر: معرفة القراء (١/٢٢٢)، وغاية النهاية (١/١٤٩-١٥٠).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن، شيخ القراء بالعراق مع ابن مجاهد. قال ابن الجزري: شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير أحد من جال البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم، وأنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، وقصته في ذلك معروفة مع العلماء في زمانه. ينظر: معرفة القراء (١/٢٧٦-٢٧٩)، وغاية النهاية (٢/٥٢-٥٦).

(٥) هذا النوع من المدّ يسمّى البتر، كما ذكره ابن الجزري - عند ذكره مراتب المدود - فقال: وزاد الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين.

قال: والبتر هو حذف الألف والواو والياء من سائر هنّ. ثم قال ابن الجزري: فالمرتبة الأولى قصر المنفصل، وهي لأبي جعفر، وابن كثير بكما لهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق حسبما تضمنه كتابنا سوى تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي. فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له على القصر المحض. ينظر: النشر (١/٣٢٠-٣٢١).

واواً فإنه يثبت، قال أبو عمرو: «وهذا مكروه قبيح لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به، ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ؛ وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المدّ، وإسقاطه مجازاً».

قال أبو عمرو الداني: «فأما النصّ بذلك، فقال الحلوّاني عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه كان لا يمدّ حرفاً بحرف، ويذهب بالحرف الأول، ولا يثبت مثل: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة البقرة: ١٤]»^(١).

(١) قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠). قال ابن الجزري: ((ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني -، قول الحلوّاني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس؛ حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم)) النشر (١/٣٢٠).

=القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة - كما قال الداني - ، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا . والله أعلم» النشر (٣٢٠/١).

=قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١). قال ابن الجزري : «مما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة -كما قال الداني- ، قول الحُلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس ؛ حيث استثنى الكلم الثلاث ، ومدّها مدّاً وسطاً كما قدّمنا. والله أعلم» النشر (٣٢٠/١).

قال أبو عمرو: «وقد غلط الحلواني في إلحاقه: ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ [البقرة ٢١] و﴿يَتَأَخَّتْ﴾ [مریم ٢٨] و﴿يَتَأَدُّمُ﴾ [البقرة ٣٥] مع الهمزة فيه من نفس الكلمة التي قبلها، بل هي منفصلة منها؛ لأن "يا" التي للنداء ليست فيها همزة فتكون من نفسها، وإنما هي في الكلمة التي بعدها، وأظنه راعى في ذلك خط المصاحف؛ إذ هو فيها مرسوم كلمة واحدة؛ لأن كتابتها كرهوا اجتماع الألفين، فحذفوا إحداهما اختصاراً، والمحذوفة منها هي ألف "يا"؛ لسكونها وتطرفها، المثبتة هي الهمزة؛ لكونها همزة مبتدأ، ثم وصلوا الياء بالهمزة فصار بذلك كلمة واحدة، فإن كان راعى الخط في ذلك، فيلزمه أن يجعل ذلك سائغاً في كل ما يجري مجراه في الخط نحو: ﴿هَتُّؤَلَاءِ﴾ [البقرة ٣١] و﴿هَتَّانْتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦]. وشبههما؛ إذ ذلك فيه كلمة واحدة أيضاً وهو في الأصل والمعنى كلمتان».

ثم قال الداني: ولعله قرأ ذلك على القواس وغيره بالمد، فإن كان ذلك، فليس لأجل أن الهمزة فيه من نفس الكلمة كما زعمه، بل من أجل اتصال المنادى بحرف النداء حتى كأنه معه كلمة واحدة، فأشبهه لذلك ما هو مع الهمزة من كلمة؛ ولهذه العلة أيضاً رسم في الخط مع ما بعده من المنادى كلمة واحدة، على أنا لم نر أحداً من أهل الأداء يأخذ بمدّه، ولا يخرج عن حكم نظائره في مذهب من ميز الممدود، فيقصر المنفصل ومد المتصل^(١).

انتقد الداني رواية قنبل، والحلواني، وابن شنبوذ عن قنبل عن القواس عن ابن كثير بأنه كان يحذف حرف المد، ويسقط من اللفظ في المنفصل باعتبارها

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٤٤٦-٤٤٨)، تحقيق طحان؛ والمطبوع (ص ١٨٨-

١٨٩)؛ والنشر (١/٣٢٠).

غلطاً في الرواية وفي اللغة خالفت القراءة المشهورة المتواترة عن ابن كثير، وهي قصر المنفصل، ولا يسقط حرف المدّ، وإنما يمده مدّاً حسناً. مذهب ابن كثير في مدّ المنفصل قصره قولاً واحداً، وافقه أبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، والسوسي من طريق الشاطبية، وبه قرأ قالون والدوري بخلف عنهما.

قال الشاطبي: «فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهما يُرويك درّاً ومُخضلاً»^(١).

الدال رمز لابن كثير في "درّاً".

إذاً بذلك تكون هذه المروية ضعيفة؛ لأنها مخالفة لأصول مذهب قراءة ابن كثير في قصر المنفصل.

[٤] ضعف المروية؛ لغلط القارئ في مرويته، وهو من غلط الثقة مما

يتعلق بعلم التجويد، وهو الأداء:

من أمثلة ذلك ما يتعلق بالهمزتين من كلمة، ما ذكره أبو عمرو: «قال الخزاعي: عن أصحابه^(٢) عن ابن كثير: «رِئَاءَ النَّاسِ» [البقرة ٢٦٤] لا يهمز الأولى من أجل همزة "الناس"، و«هؤلاء» يهمز الواو، ويكسر الألف الآخرة بغير همز، قال: لأنهم لا يجمعون بين همزتين في حرف واحد، وهذا غلط من الخزاعي من جهتين:

(١) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١٤)؛ والتيسير (ص ٣٠).

(٢) الخزاعي، هو إسحاق بن أحمد تقدّمت ترجمته، وأصحابه هم: البرّقي، وابن فليح،

وعبد الله بن جبير الهاشمي عن القواس.

إحدهما: أن الهمزتين في ذلك لم تتلاصقا، بل قد فصل بينهما، في: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ الألف، وفي ﴿هُؤَلَاءِ﴾ اللام المتحرك والألف، فوجب تحقيقهما؛ لأنهما لا يستقلان.

والثانية: أن ذلك كان يجب في كلمة فيها همزتان قد فصل بينهما فاصل: ﴿إِنَّا بُرِّئُوا﴾ [المنحنة ٤] و﴿وَأَنْتُمْ﴾ [سورة آل عمران: ٤٩] و﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]. و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [مريم ٧٧] و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام ٤٠] و﴿أَبْرِي﴾ [آل عمران ٤٩] و﴿مَا أَبْرِي﴾ [يوسف ٥٣] و﴿أَلَا هُمْ﴾ [طه ٨٤] و﴿أَنْبَاءٍ مِنْ﴾ [آل عمران ٤٤]، وما أشبهه، وذلك غير معروف من مذهب ابن كثير في ذلك بإجماع^(١)، فصحّ أن الذي حكاه الخزاعي غلط لاشكّ فيه^(٢).

انتقد الداني هذه القراءة باعتبارها غلط القارئ في مرويته؛ حيث خالفت مذهب ابن كثير في الهمزتين من كلمة وهو تحقيق الهمزة بعد الألف، كما خالفت قواعد تسهيل الهمزتين من كلمة، وهي التصاق الهمزتين بدون فصل بينهما بحرف.

إذاً مذهب ابن كثير في الأمثلة المذكورة هو تحقيق الهمزة بعد الألف^(٣).

(١) إبدال الهمزة المفتوحة وقبلها مكسور، هو مذهب أبي جعفر المدني في مثل: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾.

وأما إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد فتح، فنافع؛ وأبو جعفر متفقان على تسهيلها بين بين في

﴿رَأَيْتَ﴾ و﴿رَأَيْتُمْ﴾ و﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ حيث وقع في القرآن. ينظر: النشر (١/٤٠١، ٣٩٦).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٥٤٠) تحقيق طحان.

(٣) ينظر: النشر (١/٤٠١، ٣٩٦).

[٥] ضعف القارئ وشدوذه في الرواية:

من أمثلة ذلك ما يتعلق بالإدغام الصغير في الحرفين المتقاربين من كلمتين، ما ذكره ابن مجاهد فقال: «وأما ما لا يجوز إظهاره، فقوله: ﴿تَبَيَّنَ قَدْ﴾ [البقرة ١٢٥٦ يظهار الدال عند التاء، و﴿وقالت طائفة﴾ [آل عمران ١٧٢]. فلا اختلاف بينهم في إدغامه، إذا سكنت التاء، وأتى بعد الطاء^(١)، أو دال، أو تاء، وجب إدغامها فيهنّ، مع الإطباق والاستعلاء في الطاء، إلا ما ذكر عن المسيبي^(٢)، عن نافع أنه قرأ: ﴿قد تبين﴾ غير مد غمة.

قال ابن مجاهد: إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جداً؛ لقرب الدال من التاء، وأنهما بمنزلة واحدة، فثقل الإظهار^{(٣)(٤)}. انتقد ابن مجاهد هذه القراءة؛ باعتبارها شاذة في الرواية، وضعيفة في اللغة، وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: السند؛ لأن رواية المسيبي شاذة؛ لمخالفتها ما عليه سائر الرواة عن نافع.

(١) لأن الطاء من حروف الإطباق الأربعة وهي: الطاء، والظاء، والصاد، والضياء. ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ١١٢).

(٢) إسحاق بن محمد أبو محمد ضعفه العلماء. قال ابن حجر: «صدوق فيه لين ورمي بالقدر» وقال الأزدي «ضعيف يرى القدر». ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (١/٢٠٠)؛ وتهذيب التهذيب (١/١٢٧)؛ وتقريب التهذيب (ص ١٣١-١٣٢).

(٣) لأن الطاء والتاء والدال من مخرج واحد، وهو أصول الثنيتين العليين. ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ٢٠٦).

(٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ١١٦).

والجهة الثانية: اللغة؛ لأن إدغام الدال في التاء، أو التاء في الطاء محل إجماع عند القراء، وهما من مخرج واحد^(١).
[٦] ضعف القارئ وشدوذه في الرواية:

من ذلك ما يتعلق بالنون الساكنة والتنوين، ما ذكره ابن مجاهد؛ إذ قال: «وكلهم كان يظهر النون الساكنة والتنوين عند الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، وروى ابن المسيبي عن نافع أنه لم يظهر النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين مثل: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ١٣]، وروى غيره عن نافع بالإظهار»^(٢).

انتقد ابن مجاهد هذه القراءة؛ لشدوذ رواية ابن المسيبي؛ حيث إنها مخالفة ما عليه سائر الرواة والطرق المشهورة عن نافع.

لو صحت هذه الرواية بنقل مستفيض عن نافع لكانت مقبولة؛ لأن أبا جعفر المدني قرأ بالإخفاء عند الغين والحاء، وهو من شيوخ نافع الذين أخذ عنهم القراءات، ولعل هذه الرواية مما كان يقرأ بها نافع ثم تركها، وهي عن نافع تعتبر انفراداً.

(١) ينظر: النشر (٢/٢ وما بعدها).

(٢) كتاب السبعة في القراءات (ص ١٢٥-١٢٦)، وجامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٩٢). اتفق القراء العشرة على إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة، إلا الحرفين فيهما، وهما: الغين والحاء، فقرأ أبو جعفر المدني بالإخفاء عندهما مثل: ﴿مَنْ غَلَّ﴾ و﴿مَنْ خَيْرَ﴾.

قال ابن الجزري: انفرد ابن مهران عن ابن بُوَيَّان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء عند الغين والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً، واتبعه على ذلك أبو القاسم البهذلي في كامله، وذكره الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه. ثم قال: وهي رواية المسيبي عن نافع. ووجه الإخفاء عند الغين والحاء؛ لقربهما من حرفي أقصى اللسان: القاف والكاف، ووجه الإظهار بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً. النشر (٢/٢٢-٢٣).

حينئذ يكون إظهار النون الساكنة، والتنوين عند الحروف الحلقية الستة محل اتفاق بين القراء العشرة سوى أبي جعفر المدني.

ثانياً: الأمثلة المتعلقة بفرش الحروف:

[١] من أمثلة ذلك ضعف القارئ وشذوذه رواية وطريقاً:

ما ذكره أبو عمرو الداني، فقال: «وكلهم قرأ: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾ [آل عمران ١٤٧] بالنصب إلا ما رواه عبيد بن نعيم^(١)، وهارون بن حاتم [٢٤٩هـ]^(٢) عن أبي بكر [١٩٣هـ]^(٣) عن عاصم أنه قرأ بالرفع، وكذلك روى عبد الحميد بن بكار^(٤)، عن أيوب بن تميم [١٩٨هـ]^(٥) عن

(١) ابن يحيى، أبو عمر السعدي، الكوفي. أخذ القراءة عن أبيه عن عاصم، وأبي عمرو بن العلاء، وحمزة الزيات، وأبي بكر بن عياش، وروى عنه أحمد بن مصرف الياضي. ينظر: غاية النهاية (٤٩٨/١).

(٢) أبو بشر الكوفي البزار، روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وحسين الجعفي، وروى أيضاً عن سليم، روى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني. قال ابن الجزري: مقرئ مشهور، ضعفوه، سئل عنه أبو حاتم فقال: أسأل الله السلامة. ينظر: غاية النهاية (٣٤٥/٢-٣٤٦).

(٣) اختلف في اسمه على عشرة أقوال أصحابها قولان: أبو بكر، وشعبة بن عياش بن سالم الكوفي. أحد الأعلام، قرأ القرآن ثلاث مرات على عاصم، وهو أحد راويي قراءته، وأبرز رواة قراءة عاصم. ينظر: معرفة القراء (١٣٤/١-١٣٨)؛ وغاية النهاية (٣٢٥/١-٣٢٦).

(٤) أبو عبد الله الكلاعي، الدمشقي. أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم القارئ، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى عنه العباس بن الوليد. غاية النهاية (٣٦٠/١).

(٥) أبو سليمان، التميمي الدمشقي، المقرئ، قرأ القرآن على يحيى بن الحارث الذماري، صاحب ابن عامر، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة، أخذ القراءة عنه عرضاً راوياً قراءة ابن عامر، وهما: هشام، وابن ذكوان. ينظر: معرفة القراء (١٤٨/١)؛ وغاية النهاية (١٧٢/١-١٧٣).

يحيى بن الحارث [ت ١٤٥هـ^(١)] عن ابن عامر.

قال الداني: «برواية أخرى، من طريق هارون عن أبي بكر عن عاصم "قولهم" بالرفع، وروى سائر الرواة عن أبي بكر عن عاصم بالنصب»^(٢).

انتقد أبو عمرو الداني القراءة بالرفع؛ لأنها رواية شاذة^(٣) خالفت ما رواه سائر الرواة عن أبي بكر عن عاصم بالنصب؛ وأيضاً رواية عبيد بن نعيم من طريق هارون بن حاتم ضعيفة، وقد ضعفه أهل العلم، كما قال ابن جزري عن هارون أنه كان مقرئاً مشهوراً ضعفه.

فبذلك تكون القراءة بالرفع شاذة لمخالفتها ما رواه سائر الرواة عن عاصم، وابن عامر، وأيضاً في إسناده رواية ضعيف.

إذاً القراءة بالنصب هو المشهور عن أبي بكر عن عاصم، وابن عامر، وهي محل اتفاق بين القراء العشرة.

من ذلك ضعف القارئ وشدوذه من طريقه.

(١) الذمّاري، أبو عمرو النّسائي، الدمشقي، إمام الجامع، ومقرئ البلد في وقته، وأخذ القراءة عن ابن عامر، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة، وهو معدود من التابعين، وقرأ عليه أئمة منهم أيوب بن تميم. ينظر: معرفة القراء (١/١٠٥-١٠٦)؛ وغاية النهاية (٣٦٧/٢-٣٦٨).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٢٢) ت ط؛ والمطبوع (ص ٤٦٥)؛ مزيداً للأمثلة ينظر: كتاب السبعة (ص ٤٦٧ و٤٧٩).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٢٢-٢٣).

ما ذكره أبو عمرو الداني، فقال: «قرأ عاصم في رواية الشّموني»^(١)، وغيره عن الأعشى [٢٠٠هـ]^(٢)، ورواية حسين [٢٠٣هـ]^(٣)، وغيره - أيضاً - عن أبي بكر عن عاصم أنه يقرأ: ﴿وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام ٩٩] بالرفع، وفي رواية أخرى، قال الداني: بإسناده عن عاصم أنه كان يقرأ "وجنات" عند رأس المائة من الأنعام بالرفع»^(٤).

انتقد أبو عمرو الداني القراءة برفع تاء «جنات»؛ لأنها رواية شاذة^(٥) خالفت ما رواه سائر الرواة عن أبي بكر عن عاصم؛ وأن في إسنادهما حسين الجعفي وهو كثير الغلط في الحروف على أبي بكر، كما ذكره ابن الجزري، حيث قال: «وإن كان الحسين الجعفي أكبر، وأقدم من الأعشى فهو كثير الغلط في الحروف على أبي بكر وغيره».

(١) هو: محمد بن حبيب، أبو جعفر الكوفي، القري. قرأ على أبي يوسف الأعشى، وتلقن القرآن من الأعشى تلقيناً، وكان يلقنه بالكوفة. وكان الشّموني أقرأ أصحاب الأعشى، وأجلهم، وقرأ عليه إدريس بن عبد الكريم الحداد أحد راويي قراءة خلف عن نفسه. ينظر: معرفة القراء (٢٠٥/١)؛ وغاية النهاية (١١٤/٢).

(٢) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة، الكوفي. أخذ القرآن عن أبي بكر بن عياش عرضاً، وكان أجل أصحاب شعبة، تصدر للإقراء بالكوفة. أخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب الشّموني. ينظر: معرفة القراء (١٥٩/١)؛ وغاية النهاية (٣٩٠/٢).

(٣) ابن علي الجعفي، أحد الأعلام. قال ابن الجزري: - عند ترجمته الأعشى - عن أبي بكر النقاش أنه قال: «وإن كان الحسين الجعفي أكبر، وأقدم من الأعشى فهو كثير الغلط في الحروف على أبي بكر، وغيره، وقرأ القرآن على حمزة، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى القراءة عن شعبة، وسرع في القراءة والحديث. ينظر: معرفة القراء (١٦٤/١-١٦٥)؛ وغاية النهاية (٢٤٧/١).

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٩٥) ت ط؛ والمطبوع (ص ٥٠٠).

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٩).

فبذلك تكون القراءة برفع تاء "جنات" رواية شاذة؛ لأن في إسنادهَا رواية ضعيف الذي هو حسين الجعفي كثير الخلط في الحروف على أبي بكر وغيره؛ ولأنها أيضاً مخالفة ما عليه سائر الطرق بنصب التاء عن شعبة.

إذاً الرواية المشهورة عن أبي بكر هي قراءة: «وجنات من أعناب» بنصب التاء، فيكسرهما مثل سائر القراء العشرة، وهي موضع اتفاق بينهم.

[٢] غلط القارئ، وشذوذه في الرواية، والطريق، من ذلك:

ما ذكره أبو عمرو الداني: «وكلهم قرأ: ﴿مَعْيِشٍ﴾ [الأعراف ١٠] وفي [الحجر ١٥] بكسر الياء كسرة خالصة^(١)، وهي الكسرة التي كانت لها في الواحد قبل أن تعلق

(١) اتفق القراء العشرة على قراءتها بالياء الخالصة، وهو القياس عند أهل اللغة. قال الأخفش:

فالياء غير مهموزة، وقد همز بعض القراء وهو رديء ليست بزائدة.

أما «معاش» فجمع «معيشة»، وأصلها «معيشة» بوزن مفعلة بكسر العين، فالياء أصلية متحركة، فنقلت حركتها إلى العين، فسكنت، فصارت حرف مدّ، وزيدت ألف ساكنة، والياء عند الجمع؛ ولذلك لا سبيل إلى حذف الياء، والألف لا تحرك، فحركت الياء بما كان يجب لها في الواحد، وكذلك لا يجوز همزها في الجمع؛ لأن الياء أصلية في المفرد، وإنما يهمز ما كان حرف العلة فيه زائداً مثل: (صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن).

ينظر: معاني القرآن للأخفش (٥١١/٢ - ٥١٢)؛ وجامع البيان (٤٣٥/٥)؛ وإعراب القرآن (١١٥/٢ - ١١٦)؛ والإتحاف (٤٤/٢)؛ والبيان التعريف بما في القرآن من أحكام التصريف للدكتور/محمد سيدي الحبيب (٢٦٣/٢).

قلت: لو صحت هذه القراءة متواترة لصحت لغة على الفصح؛ لأن القراءة سنة متبعة فلا يلزم أن يكون على أفصح اللغة بل على الأثبت رواية.

وقد لمح الطبري إلى ذلك بعد ذكره هذه القراءة وعلّة تضعيفها لغة، وبيان وجه من قرأها بالهمز، مما يدل على أنها لو ثبتت رواية؛ لصحت لغة؛ حيث قال: (وربما همزت العرب جمع (مفعلة) في ذوات الياء والواو، وإن كان الفصح من كلامها ترك الهمز فيها... وعلى هذا همز الأعرج «معاش»). وذلك ليس بالفصح في كلامها، وأولى ما قرئ به كتاب الله من الألسن أفصحها، وأعرفها دون أنكرها وأشدّها ما اهد بتصرف). ينظر: جامع البيان (٤٣٥/٥).

بالنقل إلى العين^(١) ولم يهزمها أحد منهم من الطرق التي ذكرناها عنهم، إلا ما حكاه ابن جُبَيْر [٢٥٨هـ]^(٢) في كتاب الخمسة^(٣) إن أهل المدينة يهمزون. ثم قال الداني: في كتاب قراءة نافع عن أصحابه عنه «معايش» غير مهموز حيث وقعت، وهو الصواب من قوله - إن شاء الله - وكذلك قال أصحاب المسيبي، وقالون، وأبو عبيد عن إسماعيل بن جعفرات ١٨٠هـ^(٤) غير مهموز^(٥).

قال ابن مجاهد: «رواية خارجة [١٦٨هـ]^(٦) عن نافع: "معاش" ممدودة مهموزة.

(١) الإعلال هو: تغيير حرف العلة تغييراً معيناً للتخفيف، قد يكون بقلبه إلى حرف آخر، أو بحذف حركته، أو تسكينه، أو حذفه كله. ينظر: التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي (ص ١٥٦)، والموسوعة النحوية الصرفية، د. يوسف المطوع (٣/١٨١).

(٢) هو: أحمد بن جُبَيْر بن محمد ب، جُبَيْر، أبو جعفر الكوفي. كان من كبار القراء وحذاقهم، عُني بتلقي القراءات من الصغر بإفادة والده، فقرأ على والده، أخذ القراءة عرضاً وسمعاً عن الكسائي، وسُليم، وقرأ عليه خلق كثير، منهم محمد بن العباس. ينظر: معرفة القراء (٢٠٧/١)؛ وغاية النهاية (٤٢/١).

(٣) ذكر هذا الكتاب ابن الجزري في النشر (١/٣٤)، فقال: جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحد. أفاد بأنه من أوائل الكتب التي ألفت بعد كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام. إذا لابن جُبَيْر كتابان: كتاب في قراءة نافع كما ذكره الداني، وكتاب في قراءات الخمسة، وهما مفقودان.

(٤) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، أبو إسحاق، المدني القارئ، أخذ القراءة عرضاً عن شيبه بن نصاح، ونافع، وبرع في القراءة، وعنه أخذ القراءة الكسائي، وأبو عبيد، وأبو عمالدوري. ينظر: معرفة القراء (١/١٤٤)؛ وغاية النهاية (١/١٦٣).

(٥) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٥-٦) ت س؛ والمطبوع (ص ٥١١).

(٦) ابن مصعب، أبو الحجاج، الضبي، السرخسي. قال ابن الجزري: أخذ القراءة عن نافع، وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى - أيضاً - عن حمزة حروفاً، روى القراءة عنه العباس بن الفضل. غاية النهاية (١/٢٦٨).

قال ابن مجاهد: وهو غلط^(١).

ذكر ابن الجزري: رواية خارجة هذه في أمثلة القراءات الشاذة التي نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، ولا يصدر مثله إلا على وجه السهو والغلط، وعدم الضبط؛ حيث قال: «وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع «معائش» بالهمز^(٢)».

انتقدت هذه القراءة باعتبارها غلطاً في الرواية، واللغة. انتقدها أبو عمرو الداني؛ لأنها رواية شاذة^(٣) خالفت جميع الروايات والطرق المشهورة عن نافع؛ وأيضاً لخارجة شذوذ كثيرة في القراءات لم يتابع عليه، كما قال ابن الجزري: «وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه». وأما انتقاد ابن مجاهد، وابن الجزري فباعتبارها غلطاً في الرواية واللغة؛ لأنها خالفت القياس في اللغة من حيث أصل الكلمة، واشتقاقها. الذي يظهر في قراءة من قرأ "معائش" بالهمز أنها قراءة شذت رواية لا لغة؛ إذ لو صحت رواية لكانت مقبولة لغة على الفصيح.

قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور: «معائش» بالياء، وهو القياس؛ لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة، وقرأ الأعرج، وزيد بن علي [٣٥٨]٤١، والأعمش، وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: "معائش" بالهمزة، وليس بالقياس لكنهم رووه وهم

(١) كتاب السبعة في القراءات (ص ٢٧٨).

(٢) النشر (١/١٧).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٢).

(٤) ابن أحمد بن محمد، أبو القاسم، الكوفي، المقرئ، أحد الحذاق، وشيخ العراق ثقة. ينظر:

معرفة القراء (١/٣١٤)؛ وغاية النهاية (١/٢٩٨ - ٢٩٩).

ثقات، فوجب قبوله، وشدّ هذا الهمز، كما شدّ في منائر جمع منارة، - ثم ذكر أبو حيان كلام نحاة البصرة في هذه القراءة، وردّهم إياها لغة، واتهامهم من قرأ بالهمز أنه لم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح في نحو هذا- ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، وقال الفراء: ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعلية، فيشبهون مفعلة بفعيلة اهـ، فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجا به نقل القراء الثقات ابن عامر، وهو عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان رضي الله عنه قبل ظهور اللحن، والأعرج، وهو من كبار قراء التابعين، وزيد بن علي، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، ثم ردّ على النحاة إلى أن قال: وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقراء ولا يجوز لهم^(١).

[٣] ضعف القارئ، وشدوذه في الحروف:

من أمثلة ذلك، ما ذكره أبو عمرو الداني حيث قال: «قرأ عاصم في رواية المفضل [ت ١٦٨ هـ]^(٢): "ورياشاً" [الأعراف ٢٦] بفتح الياء ألف بعدها، وقرأ

(١) البحر المحيط في التفسير (١٥/٥).

(٢) المفضل بن محمد الضبي، الكوفي المقرئ، أبو محمد، كان من جلة أصحاب عاصم، قرأ عليه، وتصدر للإقراء. قال أبو حاتم الرازي متروك القراءة والحديث، وقال أبو حاتم السجستاني: هو ثقة في الأشعار، وغير ثقة في الحروف. قال الذهبي: شدّ عن عاصم بأحرف. ينظر: معرفة القراء (١٣١/١)؛ وغاية النهاية (٣٠٧/٢).

الباقون بإسكان الياء من غير ألف، ﴿وَرِيثًا﴾ [الأعراف: ٢٦]»^(١).

انتقد أبو عمرو الداني هذه الرواية باعتبارها شاذة؛ لأن رواية المفضل عن عاصم ضعيفة، كما قال الذهبي: «وشدّ عن عاصم بأحرف»، وضعفه أهل العلم، ووصفوه بأنه غير ثقة في الحروف، وروايته معدودة من القراءات الشاذة التي لا يقرأ بها اليوم^(٢).

من ذلك ضعف القارئ وشذوذه في الحروف، أو كان ضعفه من طريق الرواية، ما ذكره أبو عمرو الداني؛ إذ قال: «قرأ عاصم في رواية المفضل: ﴿يَوْمَ لَا يَسْتَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣] بضم الياء من السبت، وقد روى بفتح الياء وبالوجهين أقراني أبو الفتح [٤٠١هـ]^(٣)، ومن طريق هارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم بالرفع، ومن طريق حسين الجعفي عن أبي بكر برفع الياء ويوم لا يُسبتون من أسبت، وروى سائر الرواة عن أبي بكر بفتح الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر التاء»^(٤).

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص ١٣) ت س؛ والمطبوع (ص ٥١٢)؛ وينظر: السبعة

(ص ٢٨٠)؛ والتيسير (ص ١٠٩)؛ والنشر (٢/٢٦٩).

(٢) ينظر: المحتسب (١/٢٤٦)؛ والبحر المحيط (٤/٢٨٢)؛ والدر المصون في علوم الكتاب

المكتون (٥/٢٨٧).

(٣) هو: فارس بن أحمد بن موسى، الحمصي. قال الذهبي: مؤلف كتاب "المنشأ في القراءات

الثمان"، وأحد الحدائق بهذا الشأن، وهو شيخ أبي عمرو الداني فقال: لم ألق مثله في

حفظه، وضبطه، وكان حافظاً حسن التادية فهماً بعلم صناعته، واتساع روايته مع ظهور

نسكه وفضله. ينظر: معرفة القراء (١/٣٧٩)؛ وغاية النهاية (٢/٥-٦).

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٥١-٥٢) ت س؛ والمطبوع (ص ٥٢٣).

انتقد الداني هذه الأوجه لعاصم باعتبارها قراءات معدودة من الشواذ^(١)؛ لأنها من رواية المفضل عن عاصم وهو ضعيف، كما قال أبو حاتم الرازي: «متروك القراءة»، ومن طريق هارون بن حاتم، وحسين الجعفي وهما ضعيفان في القراءات كما تقدم، وبالإضافة إلى مخالفتها القراءة الصحيحة التي أجمع عليها سائر الرواة عن شعبة عن عاصم.

[٤] ضعف المرويات بأوهام القراء الثقات في رواياتهم؛ لأن الثقة ربما

يهم:

مثال ذلك: ما ذكره أبو عمرو الداني: «وكلهم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف ١٩٤] بالتاء إلا ما رواه بكار بن أحمد المقرئ^(٢) أداء عن أحمد ابن رستم^(٣) عن نصير^(٤) [ت ٢٤٠]، عن الكسائي أنه قرأ بالياء، وهو وهم من ابن رستم^(٥).

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص ٥٢).

(٢) ابن بكار، المعروف ببيكار، أبو عيسى، ثقة مشهور، قرأ على الصواف، وأحمد بن محمد ابن رستم، وابن مجاهد، وقرأ عليه أبو جعفر الكتاني، ومحمد الوراق. قال ابن حبان ربما يخطئ. ينظر: ميزان الاعتدال (١٣٤٣)؛ وغاية النهاية (١٧٧/١).

(٣) أحمد بن محمد بن رستم، أبو جعفر الطبري، المقرئ. قرأ على نصير بن يوسف صاحب الكسائي، روى عنه أحمد القطان، وبكار بن أحمد. ينظر: غاية النهاية (١١٥/١).

(٤) نصير بن يوسف، أبو المنذر الرازي، المقرئ النحوي صاحب الكسائي وهو من أجل أصحابه وعلمائهم، وكان من الأئمة الحدائق، لا سيما في رسم المصحف وله فيه مصنف، قرأ عليه محمد الأصبهاني، وأحمد بن محمد رستم. ينظر: معرفة القراء (٢١٣/١)؛ وغاية النهاية (٣٤٠/٢).

(٥) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٥٩) ت س؛ والمطبوع (ص ٥٢٥).

انتقد أبو عمرو الداني القراءة بالياء في "يدعون"؛ لأنها رواية شاذة^(١) وهي مروية ضعيفة، وهم من ابن رستم في روايته، وهذه الرواية أيضاً من طريق بكار بن أحمد وهو ثقة مشهور لكن ربما يخطئ، كما قال ابن حبان. من ذلك ما يتعلق بأوهام القراء الثقات في رواياتهم وفي اللغة.

ما قاله ابن مجاهد: «وروى عبيدات ٢١٩هـ»^(٢) عن أبي عمرو، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿كَذَلِكَ تُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء ٨٨] قالوا: مدغمة، وهو وهم، لا يجوز هاهنا الإدغام؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، والنونان لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فهو غلط^(٣).

انتقد ابن مجاهد هذه القراءة من جهتين: باعتبارها وهماً في الرواية، وغلطاً في اللغة ومقاييسها.

إن كانت هذه الرواية من طريق عبيد بن الصباح فهي وهم؛ لأن عبيداً ثقة، والثقة قديهم، وإن كانت من طريق هارون بن حاتم فهي غلط؛ لأنه ضعيف الرواية وكثير الأخلاط على شعبة وغيره.

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٨).

(٢) عبيد بن الصباح بن صبيح، أبو محمد الكوفي، أخو عمرو بن الصباح، مقرئ ضابط صالح. أخذ القراءة عرضاً عن حفص. وقال الداني: وهو من أجل أصحابه وأضبّطهم، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن سهل الأشناني.

ينظر: معرفة القراء (٢٠٤/١)؛ وغاية النهاية (٤٩٥/١-٤٩٦).

(٣) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٣٠).

أما القراءة بالنون الواحدة فهي متواترة، وبها قرأ ابن عامر، وشعبة عن عاصم؛ واختارها أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث قال: «لإجماع المصاحف على كتابتها بنون واحدة»^(١).

لقد تعسر تخريج توجيه هذه القراءة على معظم المصنفين، كما ذكره أبو شامة، فقال: «واختار أبو عبيد هذه القراءة، وضعفها النحاة، وعسر تخريج توجيهها على معظم المصنفين. قالوا: إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف»^(٢). ذلك أن بين النون والجيم تباعد، وليس بينهما شيء من أسباب الإدغام، وهو التماثل، أو التقارب، أو التجانس كما تقرر في علم التجويد، واللغة. أما الأصل في «نَجِي» فننجي كما في قراءة أخرى، فحذفت إحدى النونين تخفيفاً؛ كما حذفت إحدى التاءين من قوله: «ولا تفرقوا» أصله: ولا تفرقوا، وقال ابن الجزري: حذفت إحدى النونين تخفيفاً، كما جاء عن ابن كثير وغيره: «ونزل الملائكة تنزيلاً»^(٣).

من ذلك ضعف الروية المتعلق بوهم القارئ من روايته.

قال ابن مجاهد: «وقرأت على قنبل عن النبّال»^(٤): «مِنْ سَبِيٍّ» [النمل ١٢٢] و«لِسَبِيٍّ» [سبأ ١٥] ساكنة الهمزة، وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي

(١) ينظر: اختيارات أبي عبيد في القراءات (ص ٥٥١-٥٥٣).

(٢) إبراز المعاني (ص ٥٩٥ وما بعدها)؛ وينظر: -أيضاً- للمزيد معاني القرآن للفراء (٢/٢١٠)؛ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٤١٣)؛ وإعراب القرآن للنحاس (٣/٧٨)؛ والجامع لأحكام القرآن (١١/٣٣٥).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٧٨)؛ والنشر (٢/٣٢٤).

(٤) هو الأقواس تقدمت ترجمته.

يزيد^(١)، عن شبل [ت٤٨١ها^(٢)] عن ابن كثير، وهو وهم والصواب رواية البزّي: «من سبأ» مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وكذلك «لسبأ» في سورة سبأ^(٣).

انتقد ابن مجاهد هذه القراءة باعتبارها وهماً في الرواية، ولعل السبب الذي أدى ابن مجاهد إلى توهيم رواية قنبل عن ابن كثير هو ضعفها في اللغة، أو أنه لم تبلغه هذه الرواية على وجه التواتر، وإلا فهي قراءة متواترة، ورواية صحيحة عن قنبل عن ابن كثير في إسكان «سبأ» في الموضعين على نية الوقف، وأجري الوصل مجراه مثل: «يتسنّه» ب[البقرة٢٥٩]^(٤).

[٥] ضعف المرويات بأغلاط القراء الثقات وأخطائهم في رواياتهم؛ لأن الثقة ربما يخطئ:

أمثلة ذلك مما يتعلق بغلط القارئ في رواية، ما ذكره ابن مجاهد: «من طريق

(١) أبو محمد المكي، مقرئ متصدّر، قرأ على شبل بن عبّاد عن ابن كثير، وابن محيصن جميعاً، روى القراءة عنه حامد بن يحيى البلخي. ينظر: غاية النهاية (١/٢٣٢).

(٢) شبل بن عبّاد، أبو داود، المكي، صاحب ابن كثير، وهو أجل أصحابه، ومقرئ مكة، ثقة ضابط. أخذ القراءة عرضاً عن ابن محيصن، وابن كثير، وهو الذي خلفه في القراءة. وروى القراءة عنه عرضاً إسماعيل القسط. ينظر: معرفة القراء (١/١٢٩-١٣٠)؛ وغاية النهاية (١/٣٢٢-٣٢٤).

(٣) كتاب السبعة في القراءات (ص٤٨٠). مزيداً للأثلة ينظر: (ص٥٢٢-٥٢٣ و٦٦٥) من نفس المصدر؛ وجامع البيان في القراءات السبع المطبوع (ص٥٦٥ و٦٢٢)؛ والنشر (٢/٢٩٤).

(٤) ينظر: التيسير (ص١٦٧)؛ والنشر (٢/٣٣٧)؛ والإتحاف (٢/٣٢٥).

بكار بن عبد الله عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) [١]، قال: سمعت عبد الله بن كثير المكّي أنه كان يقرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] بنصب غير، وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصفة للذين أنعم الله عليهم يعني بالصفة القطع من ذكر الذين أن يكون نصب "غير" على الحال، وقد قال الأخفش: [ت ٢١٠] [٢] نصب (غير) على الاستثناء [٣]، وهذا غلط، وروى غيره عن ابن كثير الكسري مثل قراءة العامة [٤].

انتقد ابن مجاهد القراءة بنصب "غير" باعتبارها غلطاً في الرواية، خالفت ما عليه سائر الرواة عن ابن كثير، وما تواتر نقله عن القراء العشرة جميعاً. ويحتمل أن يكون انتقاد ابن مجاهد من حيث اللغة، في كونه منصوباً على الاستثناء من أحد أوجه النصب، كما قال الأخفش؛ لأنه ليس قارئاً يعتمد على قوله في إثبات الرواية. الله أعلم من أمثلة ذلك، ضعف مرويات القارئ وشدوذها.

-
- (١) أبو عبد الرحمن، الفراهيدي، البصري النحوي، صاحب العروض. روى الحروف عن عاصم، وعبد الله بن كثير، وهو من المقلّين عنهما.
- قال ابن الجزري: وهو الذي روى عن ابن كثير ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ بالنصب، تفرّد بذلك عنه. غاية النهاية (١/٢٧٥).
- (٢) هو: سعيد بن مسعدة، البلخي، المجاشعي، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، وهو الأوسط، إذا أطلق الأخفش فهو المراد به، أحد أئمة اللغة، صاحب معاني القرآن. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين (١/٥٩٠).
- (٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/١٦٦).
- (٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ١١١ - ١١٢)؛ وغاية النهاية (١/٢٧٥).

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه ﴿إِنَّ
الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ [الأعراف ١٢٨] خفيفة مثل حمزة.

قال ابن مجاهد- أيضاً- بإسناده عن هبيرة^(١) عن حفص عن عاصم: "يورثها"
مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط والمعروف عن
حفص التخفيف^(٢).

انتقد ابن مجاهد رواية هبيرة عن حفص عن عاصم باعتبارها ضعيفة؛ لأنها
غلط في الرواية، وهي مخالفة سائر الطرق المشهورة عن حفص التخفيف، وهو
محل اتفاق بين القراء العشرة.

من أمثلة ذلك، ضعف المروية وشذوذها مما يتعلق بغلط القارئ من حيث
قلب الرواية.

قال ابن مجاهد: «وروى المعلّى بن منصورات ٢١١هـ^(٣) عن أبي بكر، عن
عاصم: ﴿لَوْلَوْأ﴾ [الحج ٢٣] يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، وهذا غلط^(٤).

انتقد ابن مجاهد هذه القراءة باعتبارها غلطاً في الرواية؛ لأنها مقلوبة على

(١) هبيرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن
عاصم، وقرأ عليه حسنون بن الهيثم، وهو أضبط أصحابه وأحدقهم. ينظر: غاية النهاية
(٣٥٣/٢).

(٢) كتاب السبعة في القراءات (ص ٢٩٢ و ٣٥٢).

(٣) معلّى بن منصور، أبو يعلى الرازي، الحافظ الفقيه الحنفي، ثقة مشهور، روى القراءة عن
أبي بكر بن عياش، وكان من أصحاب أبي يوسف الكبار، روى القراءة عنه محمد بن
سعدان. غاية النهاية (٣٠٤/٢).

(٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٣٥). مزيد للأمثلة ينظر: (ص ٣٩٦ و ٤٤٨)

الراوي ، والرواية الصحيحة عن أبي بكر هي إبدال همزته الأولى واواً ساكنة ، ووافقه أبو عمرو بخلفه ؛ وأبو جعفر المدني^(١) .

[٦] الأمثلة المتعلقة بالأوهام والأخطاء التي تقع من بعض الرواة في

عزو القراءات المتواترة إلى غير من قرأ بها، سواءً كانت رواية أو طريقاً؛ من أمثلة ذلك وقوع الخطأ من القارئ في عزو الرواية المتواترة إلى غير من قرأ بها.

قال ابن مجاهد: «روى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يكسر الشين من «شيوخاً» [غافر ٦٧] وحدها ويضم الباقي، ثم قال ابن مجاهد: وهذا خطأ، وقال عمرو بن الصباح إن ٢٢١هـ^(٢)، عن أبي عمر^(٣)، عن عاصم: «شيوخاً» بضم الشين، وضم سائر الحروف»^(٤).

انتقد ابن مجاهد قراءة «شيوخاً» بكسر الشين باعتبارها خطأً في نسبة هذه الرواية إلى حفص عن عاصم؛ وهي مخالفة ما عليه سائر الطرق المشهورة عن حفص عن عاصم بضم الشين، وإلاّ فهي رواية صحيحة متواترة عن شعبة عن عاصم بكسر الشين، وبه قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان عن ابن عامر، وقرأ الباقر بضم الشين^(٥).

(١) ينظر: التيسير (ص ١٥٦)، والنشر (١/٣٩٤)؛ والإتحاف (٢/٢٧٣).

(٢) أبو حفص، الكوفي، المقرئ الضرير، أخذ القراءة عرضاً وسمعاً على حفص، وكان أحذق من قرأ عليه، وأبصرهم بحرفه، وروى الحروف عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر بن عياش. ينظر: معرفة القراء (١/٢٠٣)؛ وغاية النهاية (٢/٦٠١).

(٣) هو حفص بن سليمان، أحد راية قراءة عاصم التي نقرأ بها اليوم.

(٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ١٧٩).

(٥) ينظر: التيسير (ص ١٩٢)، والنشر (٢/٢٢٦).

من أمثلة ذلك وقوع الخطأ من القارئ في عزو الرواية المتواترة إلى غير من قرأ بها.

ما قاله ابن مجاهد: «وروى أبو الربيع^(١) عن بُريدات^(٢) ٣٥٣هـ» عن أبي بكر عن عاصم: «وَلَا تَدْرُنْ وَدًّا» [نوح ٢٣] مضمومة الواو، لم يروه غيره عن عاصم وهو غلط، وطريق يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: «وداً» مثل نافع، وهو غلط^(٣).

انتقد ابن مجاهد قراءة «وداً» مضمومة الواو باعتبارها غلطاً في عزوها إلى عاصم من طريق رواية بُريد، ويحيى بن آدم عن شعبة، وهي طرق مخالفة لما رواه جميع الرواة عن عاصم.

إذاً القراءة بضم واو «وداً» صحيحة متواترة، وبها قرأ نافع؛ وأبو جعفر المدني^(٤)، إلا أن عزوها إلى غير من قرأ بها هو الغلط الواقع في إسنادها.

(١) هو: سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرُّشديني، أبو ربيع، المصري، المقرئ، كان من جلة القراءة، وعُبادهم، قرأ على ورش، وقرأ عليه محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني. ينظر: معرفة القراء (١/١٨٣)؛ وغاية النهاية (١/٣١٣).

(٢) ابن عبد الواحد، أبو المعافي الضرير، مقرئ، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وإسماعيل بن جعفر، وروى القراءة عنه سليمان بن داود الزهراني، وحمزة بن القاسم، أبو عمارة. ينظر: غاية النهاية (١/١٧٦).

(٣) كتاب السبعة في القراءات (ص ٦٥٣) مزيداً للأمثلة ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٥٩-٢٦٠ و٤٠١).

(٤) ينظر: الإتحاف (٢/٥٦٤).

[٧] من ذلك الأمثلة المتعلقة بالأوهام والأخطاء التي تقع من

القراء في كتبهم من عزو الروايات المتواترة إلى غير من قرأ بها:

من أمثلة ذلك ما يتعلق بوهم القارئ في كتابه من عزو رواية متواترة،
وتخصيصها لغير قارئها.

قال ابن الجزري: «وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء في: ﴿لَأَهَبَ

لَكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾ [مريم ١٩] بروح دون رويس، كما وهم ابن مهران في

تخصيصه ذلك برويس دون روح، فخالف سائر الأئمة، وجميع النصوص،

بل الصواب، أن الياء ليعقوب بكماله»^(١).

وبالياء قرأ قالون بخلف عنه، وورش، وأبو عمرو؛ ويعقوب، وقرأ الباقون

بالهمز^(٢).

انتقد ابن الجزري الحافظ أبا العلاء، وابن مهران باعتبارهما واهمين في عزو

كلّ منهما رواية، وتخصيصها لغير قارئها، مع أن الروايتين متواترتان غير أن

الوهم وقع منهما في تخصيص راويتي دون يعقوب بكامله.

من أمثلة ذلك ما يتعلق بوهم القارئ في كتابه من عزو رواية متواترة إلى غير

قارئها.

ما ذكره ابن الجزري فقال: «اختلفوا في: ﴿تُخِيلُ إِلَيْهِ﴾ [طه ٦٦] فروى ابن

ذكوان، وروح بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير، وأهمل

(١) المقصود بالوهم هنا: السقط بمعنى أوهم بليل قول ابن الجزري "فلم يذكرنا" النشر

(٢/٣١٨)؛ وينظر: أيضاً غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (٢/٥٦٣)؛

والغاية في القراءات العشر (ص ٢٠٢).

(٢) ينظر: الإتحاف (٢/٢٣٤).

ابن مجاهد، وابن أبي هاشم، ذكر هذا الحرف في كتبهما فتوهم بعضهم في ذلك لابن ذكوان وليس عنه فيه خلاف»^(١).

انتقد ابن الجزري بعض من وهم في عزو القراءة بالتذكير إلى ابن ذكوان بسبب إهمال ابن مجاهد، وصاحبه لها، مع صحة الرواية.

من أمثلة ذلك ما يتعلق بوهم القارئ في كتابه من حيث عزو قراءة متواترة إلى غير قارئها. قال ابن الجزري: «في قوله: ﴿ألا تتبعن أفعصيت أمري﴾ [طه ٩٣] وقد وهم ابن مجاهد في كتابه قراءة نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في جامعه جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني»^(٢).

انتقد ابن الجزري ابن مجاهد باعتباره واهماً في كتابه قراءة ﴿ألا تتبعن﴾ بعزو إثبات الياء إلى الحلواني عن قالون دون نافع بكماله، كما وهم في جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف.

القراءات؛

إثبات الياء في الوصل دون الوقف قرأ نافع، وأبو عمرو، وإثباتها في الحاليين ابن كثير؛ وأبو جعفر، ويعقوب إلا أن أبا جعفر فتحها وصلأً، وقرأ الباقون بحذفها في الحاليين.

من أمثلة ذلك ما يتعلق بوهم القارئ في كتابه من حيث عزو قراءة متواترة إلى غير قارئها.

(١) النشر (٣٢١/٢)؛ لم يذكر ابن مجاهد هذه الرواية في السبعة ينظر: (ص ٤٢٠ وما بعدها).

(٢) النشر (٣٢٣/٢)؛ وجامع البيان في القراءات السبع (ص ٦٢٨)؛ وينظر: أيضاً السبعة في

القراءات (ص ٤٢٣).

ما ذكره ابن جزري فقال: «اختلفوا في ﴿قَالَ رَبِّي﴾ [الأنبياء ٤] فقرأ حفص، وحمزة، والكسائي؛ وخلف: ﴿قال﴾ بألف على الخبر، وقرأ الباقر ﴿قل﴾ بغير ألف على الأمر، ووهم فيه الهذلي، وتبعه الحافظ أبو العلاء، فلم يذكره ﴿قال﴾ لخلف»^(١).

انتقد ابن الجزري الهذلي، وأبا العلاء الهمداني لوهما في عدم عزو قراءة ﴿قال﴾ لخلف.

القاعدة:

* أن ضعف الرواة والطرق ومروياتهم، وأوهام القراء من أهم القواعد التي تُنتقد بها القراءات.

* أن القراءات التي انتقدت من حيث الرواية كلها شاذة أو ضعيفة مما يدل على أن الركن الأساس في قبول القراءات هو صحة السند، وليس بالأظهر في الإعراب ولا الأفشي في اللغة، كما يذهب إليه كثير ممن لا دراية له بعلم القراءات.

* أكثر القراءات الشواذ التي تعزى لعاصم كانت من رواية المفضل، أو من طريق هبيرة عن حفص عن عاصم.

* من أسباب ضعف الروايات، وشذوذها كانت نتيجة لأوهام، وأغلاط، وأخطاء وقعت من بعض القراء الثقات.

(١) النشر (٢/٣٢٣)؛ وينظر: أيضاً الكامل في القراءات الحمسين (١٢٢/١)؛ وغاية الاختصار في قراءات العشرة (٢/٥٧٤) للمزيد من الأمثلة ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المطبوع (ص٧٠٧)؛ النشر (٢/٣٦٦).

* قد يكون سبب ضعف الرواية، هو عزوها إلى غير قارئها من طرق الرواة، أو وهم وقع من أحد مؤلف كتب القراءات في عزو الرواية لغير قارئها في كتابه.

* ضعف إسناد القراءات هو سبب لردّ القراءات؛ لأن صحة اللغة، وموافقة الرسم مرتبطة بصحة النقل.

* كما أن الشذوذ علة من علل الضعف في إسناد الحديث، كذلك مخالفة القارئ ما عليه سائر الرواة في روايته تعتبر علة من علل ضعف القراءة وشذوذها عند علماء القراءات.

* كما أن صفات القراء في الضبط والإتقان مختلفة ومتفاوتة، فإن الآخذين الناقلين عنهم رواية وطريقاً صفاتهم كذلك مختلفة، فمنهم من هو ضعيف في روايته أو طريقه، ومنهم من هو ثقة إلا أنه قد يقع منه وهم، أو غلط، أو خطأ، أو سهو، أو عدم الضبط في مروياته، ومنهم من هو غير ثقة، وروايته شاذة؛ فيكون بذلك كله أسباب ضعف رواياتهم، وشذوذها.

الله أعلم

المبحث الثاني

مخالفة القراءة للأثر^(١)

ليس المقصود بهذا المبحث أنه لا بد لكل قراءة من أثر يثبت صحتها، وإنما المقصد بالأثر هنا هو ما يعضد ويؤيد القراءة المتواترة لفظاً ومعنى، سواء كان هذا الأثر حديثاً مرفوعاً، أو موقوفاً، أو كان ما ورد في سبب نزول الآية، أو كان الأثر قراءة الصحابي التي صحّ نقلها، وخالفت الرسم العثماني المجمع عليه، وهذه حجج قوية عند العلماء في عملية اختيار القراءة وترجيحها، علماً بأن من معاني النقد الاختيار والترجيح.

تقدم في المبحث الأول أن الأصل الذي يعتمد عليه في ذلك هو صحة النقل، وأن القراءة لا تثبت إلا بنقل صحيح عن النبي ﷺ؛ ولهذا فإن جميع القراءات المتواترة مرفوعة إلى النبي ﷺ، كما بينه علماء القراءات من خلال أسانيدهم التي في صدر مؤلفاتهم المشتملة على أسانيدهم.

(١) الأثر: له ثلاثة معان. الأول: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني: بمعنى

العلامة، والثالث: بمعنى الجزء. تعريفات الجرجاني (ص ٩).

الأثر في اصطلاح أهل الشرع: هو قول الصحابي، أو فعله، كما عند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر. يقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، وعند المحدثين كلّ يسمّى المرفوع والموقوف بالأثر.

وأما الخبر والحديث فهما مترادفان، فيطلقان على المرفوع، وعلى الموقوف، والمقطوع. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٩٧ و ٢٠٢ وما بعدها)؛ والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٤٠).

وأما عند القراء فيطلق الأثر على الحديث المرفوع، والموقوف، وقراءة الصحابي المخالفة لرسم المصحف، أو القراءة المرفوعة إلى النبي ﷺ المتواترة عن أئمة القراء.

وكان علماء القراءات من أهل الاختيار وغيرهم يعتبرون القراءة التي يؤيدها الأثر أقوى مما تخالفه، وهو حجة قوية في اختيار القراءة، وترجيحها، وعلى هذا كانت قراءة حمزة القارئ موافقة للأثر، وكذلك اختيارات الأئمة بعد القراء العشرة، كأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن جرير الطبري، وكانوا يعتبرون قراءة معاني ابن مسعود رضي الله عنه، وغيرها في ذلك.

قال حمزة عن نفسه: «ما قرأت حرفاً إلا بأثر». يعني بسند متصل إلى النبي

صلى الله عليه وسلم.

وقال عنه سفيان الثوري: «ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله عز وجل إلا

بأثر»^(١).

وقال ابن الجزري: «وكان حمران ات في حدود ١٣٠هـ^(٢) يقرأ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ولا يخالف مصحف عثمان يعتبر حروف معاني عبد الله، ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان وهكذا كان اختيار حمزة»^(٣).

بناء على ذلك فإن مخالفة القراءة للأثر تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءات، وفيما يلي ذكر الأمثلة لذلك، وهي كثيرة.

(١) ينظر: معرفة القراء (١/١١٢ وما بعدها)؛ وغاية النهاية (١/٢٦١ وما بعدها).

(٢) حمران بن أعين الشيباني الكوفي، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن عبيد بن نضيلة، ويحيى بن وثاب، وعرض عليه حمزة الزيات.

قال الذهبي: وقراءة حمزة عليه متيقنة. وقال ابن الجزري: ثبتاً في القراءة، وقد ضعفه أهل العلم. ينظر: معرفة القراء (١/٧٠)؛ وغاية النهاية (١/٢٦١).

(٣) ينظر: معرفة القراء (١/١١٢ وما بعدها)؛ وغاية النهاية (١/٢٦١ وما بعدها).

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة لفظ الحديث:

انتقاد أبي عبيد والطبري قراءة نافع، وابن عامر: ﴿واتخذوا﴾ بفتح الخاء على الخبر، عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة ١٢٥].

قال مكّي: «روى أبو عبيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الحجر، ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعاً، حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم، فصلّى خلفه ركعتين وقرأ ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾.

وقال أبو عبيد: «فلا أعلمه قرأها في حديثه إلا بكسر الخاء، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار لما ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك»^(١).

وقال ابن جرير الطبري: «فإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمر فيه نبيه باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، فغير جائز قراءتها، وهي أمر على وجه الخبر، والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا ﴿واتخذوا﴾ بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى؛ للخبر الثابت عن رسول الله وذكر حديث جابر رضي الله عنه وغيره»^(٢).

وجه انتقاد أبي عبيد والطبري قراءة ﴿واتخذوا﴾ بفتح الخاء على الخبر باعتبارها مخالفة للفظ الحديث الصحيح، كما أن اختيارهما القراءة بكسر الخاء؛ لكونها موافقة للحديث لفظاً ومعنى.

(١) ينظر: الكشف (١/٢٦٤).

حديث جابر رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم (١٢١٨). ينظر: صحيح مسلم شرح النووي (٨/٢٤٢)؛ وأبو داود في سننه في كتاب الحروف والقراءات حديث رقم (٣٩٦٢). ينظر: سنن أبي داود عون المعبود (١١/٣).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١/٥٨٣-٥٨٤).

القراءات:

قرأ بكسر الخاء على الأمر ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وقرأ بفتح الخاء على الخبر نافع، وابن عامر^(١).

من قرأ بفتح الخاء فإنه إخبار عن ولد إبراهيم عليه السلام وهو مردود إلى قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ وأن الخبر يتضمن معنى الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، ومن قرأ بكسر الخاء فعلى الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى. إذاً معنى القراءتين صحيح، وهما متواترتان قرأ بهما أئمة القراء. من ذلك أيضاً، مخالفة القراءة لفظ الحديث:

اختيار أبي عبيد قراءة ﴿يَحْسِبُ﴾ بكسر السين، وانتقاده قراءة ﴿يَحْسَبُ﴾ بفتح السين؛ لمخالفتها لفظ الحديث، عند قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ [البقرة ٢٧٣].

قال أبو شامة: «واختار أبو عبيد قراءة الكسر، وذكر حديثاً عن لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال: كنت وافد بني المنتفق^(٢) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبينا نحن عنده؛ إذ رَوَّحَ الراعي غنمه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أولدت؟) قال:

(١) ينظر: السبعة (ص ١٧٠)؛ والنشر (٢/٢٢٢).

(٢) هو لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العُقيلي، أبو رزين، صحابي جليل رضي الله عنه ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٣٩٧). وتهذيب التهذيب (٣/٤٧٩-٤٨٠).

(٣) المنتفق: بضم الميم وفتح المثناة وكسر الفاء جدّ صبرة. (بهمة) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء هي ولد الضأن الذكر والأنثى في الأصل. قال ابن الأثير: هذا الحديث يدل على أن البهمة اسم للأنثى) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/١٨٦-١٨٩).

بهمة، قال: (اذبح مكانها شاة)، ثم قال: (لا تحسبن)، ولم يقل: لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها» قال أبو عبيد بالكسر نقرأها في القرآن كله؛ اختياراً لما حفظ عن رسول الله من لغته؛ واتباعاً للفظه^(١).

وجه انتقاد أبي عبيد قراءة ﴿يَحْسَبُ﴾ بفتح السين؛ لأنه مخالف لما حفظ عن النبي ﷺ من لغته؛ مخالف لإتباع لفظه ﷺ.

القراءات:

قرأ بكسر السين نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي؛ ويعقوب، وخلف، وقرأ الباقون بفتح السين^(٢).

اختار القراءة بكسر السين؛ لموافقها لفظ الحديث، وهي لغة حجازية، والفتح أقوى في الأصول؛ لأن "فعل" في الماضي يأتي مستقبلياً على "يفعل" بالفتح في الأكثر، وهما لغتان بمعنى^(٣).

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣٧٧).

حديث لقيط رضي الله عنه رواه أصحاب السنن الأربعة: أبو داود في كتاب الطهارة - باب في الاستتار، وكتاب الحروف والقراءات

ينظر: سنن أبي داود العون (١/١٦٢ - ١٦٤ و١١/٦)؛ والترمذي مختصراً في كتاب الطهارة - باب ما جاء في المضمضة، والاستنشاق، وكتاب الصيام، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، وقال الترمذي حديث حسن صحيح. ينظر: جامع الترمذي التحفة (١/٩٨) و(٣/٤١٨)؛ والنسائي في الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق مختصراً ينظر: السنن (١/٣٧)؛ وابن ماجه في كتاب الطهارة باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار (١/٣٤٥).

(٢) ينظر: السبعة (ص ١٩١)؛ والنشر (٢/٢٣٦).

(٣) ينظر: حجة القراءات (ص ١٤٨)؛ والكشف (١/٣١٨).

[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة أسباب النزول:

رجح الطبري قراءة: ﴿غير أولي الضرر﴾ نصباً، وانتقد ﴿غير أولي الضرر﴾ برفع ﴿غير﴾؛ لمخالفتها الخبر الوارد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء ٩٥].

قال ابن جرير الطبري ما نصه: «واختلفت القراءة في قراءة قوله تعالى: ﴿غير أولي الضرر﴾، فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة، ومكة، والشام ﴿غير أولي الضرر﴾ نصباً، بمعنى: إلا أولي الضرر، وقرأ ذلك عامة قراءة أهل الكوفة، والبصرة: ﴿غير أولي الضرر﴾ برفع ﴿غير﴾ على مذهب النعت للقاعدين، ثم قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿غير أولي الضرر﴾ بنصب ﴿غير﴾؛ لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: ﴿غير أولي الضرر﴾ نزل بعد قوله: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾؛ استثناء من قوله: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون﴾»^(١).

ثم ذكر بعض الأخبار الواردة بذلك:

من ذلك حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أن ابن أم مكتوم الأعمى رضي الله عنه ^(٢) لما نزل: «﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾ هل من رخصة؟ وشكى ضرره، فأنزل الله ﴿غير أولي الضرر﴾

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤/٢٢٩ وما بعدها).

(٢) هو عمرو بن قيس بن زائدة العامري القرشي، الصحابي المشهور، قديم الإسلام، أحد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٢٧٦)؛ وتقريب التهذيب (ص ٧٣٥).

فجعلت بعد القاعدون»^(١).

القراءات:

قرأ بنصب راء "غير" نافع، وابن عامر، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف،
وقرأ برفع الراء ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة؛ ويعقوب^(٢).
وجه ترجيح الطبري قراءة نصب «غير»؛ لأن الاستثناء منقطع لنزول الآية
في وقتين؛ وثبوت نزول «غير أولي الضرر» بعد قوله: «لا يستوي
القاعدون..»، وهو استثناء من قوله: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين
والمجاهدون»، فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا وقت واحد، وأما وجه
انتقاد قراءة رفع «غير»؛ فهي مخالفة للأخبار المتظاهرة الدالة
على نزول الآية في وقتين، ومن قرأ برفع «غير» على أنه صفة للقاعدين، كما
قال تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ١٧]، فأتت «غير» صفة «الذين»^(٣).

[٣] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة ما كانت مؤيدة بقراءة

الصحابي المخالفة رسم المصحف:

ترجيح الفراء والأخفش قراءة رفع «الملائكة»، وانتقادهما قراءة خفض
«الملائكة» عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة ٢١٠].

- (١) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون»
ينظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٠٨/٨)؛ وأبو داود في كتاب الحروف والقراءات.
ينظر: سنن أبي داود مع العون (٧/١١)؛ والواحد في أسباب النزول (ص ١٤٩).
(٢) ينظر: السبعة (ص ٢٣٧)؛ والنشر (٢/٢٥١).
(٣) ينظر: الكشف (١/٣٩٦)؛ وحجة القراءات (ص ٢١٠ وما بعدها).

قال الفراء: - عند قوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة﴾ - «رفع مردود على الله تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد ﴿في ظلل من الغمام وفي الملائكة﴾ والرفع أجود، لأنها في قراءة عبد الله ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾»^(١).

قال الأخفش: «والرفع هو الوجه، وبه نقرأ؛ لأنه قد قال ذلك في غير مكان قال: ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾ [الفجر ٢٣]، وقال تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك﴾ [الأنعام ١٥٨]»^(٢).

وجه ترجيح الفراء والأخفش قراءة الرفع باعتبارها مؤيدة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وانتقادهما قراءة الخفض؛ لأنها مخالفة الأثر، وهو قراءة عبد الله رضي الله عنه.

القراءات:

قرأ بالرفع العشرة سوى أبي جعفر فإنه قرأه بالخفض.
من قرأ بالرفع فعطفه على اسم الله تعالى، ومن قرأ بالخفض فإنه عطفه على ﴿ظلل﴾ أو ﴿الغمام﴾^(٣).

من ذلك أيضاً، مخالفة القراءة ما كانت مؤيدة بقراءة الصحابي المخالفة رسم المصحف:

(١) معاني القرآن (١/١٢٤). قد عزی الطبري هذه القراءة إلى أبي بن كعب رضي الله عنه ينظر: جامع

البيان في تأويل أي القرآن (٢/٣٤٠)؛ والبحر المحيط (٢/٣٤٥).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/٣٦٤-٣٦٥)؛ وإعراب القرآن (١٣٠١).

(٣) ينظر: النشر (٢/٢٢٧)؛ والإتحاف (١/٤٣٥).

اختيار أبي عبيد، وأبي حاتم السجستاني^(١): قراءة رفع ﴿لِبَاسٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَرِيثًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف ٢٦].

وجه اختيار أبي عبيد وأبي حاتم السجستاني قراءة الرفع؛ باعتبارها موافقة قراءة ابن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله عنهما ﴿ولباس التقوى خير﴾ بإسقاط ذلك.

قال الفراء: «ولباس التقوى يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل ذلك» من نعته، وهي قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً، ولباس التقوى خير^(٢).

القراءات:

قرأ برفع السين ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة؛ ويعقوب، وخلف: ﴿لِبَاسُ التَّقْوَىٰ﴾، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي؛ وأبو جعفر: بنصب السين^(٣).

من قرأ بالنصب عطف على ﴿رِيثًا﴾ المعنى: وأنزلنا عليكم لباس التقوى، ومن قرأ بالرفع على وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ ويكون ﴿ذَلِكَ﴾ من صفته، ويكون ﴿خَيْرٍ﴾ خبر الابتداء، والمعنى: ولباس التقوى المشار إليه خير.

(١) ينظر: الكامل (١٩٢/ب)؛ والمنتهى في القراءات الخمسة عشر (ص ٣٥٨)، والغاية في القراءات العشر (ص ١٥٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٣٧٥/١). قال أبو حيان: قرأ عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله عنهما (ولباس التقوى خير) بإسقاط ذلك. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٣)؛ والبحر المحيط (٣١/٥).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٢٨٠)؛ والنشر (٢/٢٦٨).

والوجه الثاني: أن يكون ولباس التقوى مرفوعاً بإضمار "هو"، المعنى: وهو لباس التقوى^(١).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة لفظ الآثار:

اختيار الطبري، والزجاج قراءة فتح زاي: ﴿زبوراً﴾، وانتقادهما قراءة ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء ١٦٣].

وجه انتقادهما قراءة ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي؛ لأنها خالفت الآثار جاءت في تسمية زبور داود. قال الزجاج: «القراءة فتح الزاي وضمّها، وأكثر القراء على فتح الزاي، وقد قرأت جماعة ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي، منهم الأعمش، وحمزة، فمن قرأ زبوراً بفتح الزاي فمعناه كتاباً، وهذا الوجه عند أهل اللغة، لأن الآثار كذا جاءت زبور داود، كما جاء توراة موسى، وإنجيل عيسى»^(٢).

وقال الطبري: «وأما قوله: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ فإن القراءة اختلفت في قراءته، فقرأته عامة قراءة أمصار الإسلام غير نفر من قراءة الكوفة: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ بفتح الزاي على التوحيد، بمعنى: وأتينا داود الكتاب المسمّى ﴿زبوراً﴾ وقرأ ذلك بعض قراءة الكوفيين: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ بضم الزاي جمع زبر، كأنهم وجهوا تأويله: وأتينا داود كتباً وصحفاً مزبورة، من قولهم: "زبرت الكتاب أزره زبراً" و"زبرته أزره زبراً"، إذا كتبه.

ثم قال أبو جعفر: «وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا، قراءة من قرأ: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ بفتح الزاي، على أنه اسم الكتاب الذي أوتيته داود،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٢٨-٣٢٩)؛ وحجة القراءات (ص ٢٨٠-٢٨١)؛ والكشف (١/٤٦١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/١٣٢-١٣٣).

كما سمي الكتاب الذي أوتيّه موسى "التوراة"، والذي أوتيّه عيسى "الإنجيل"، والذي أوتيّه محمد "الفرقان"؛ لأن ذلك هو الاسم المعروف به ما أوتي داود، وإنما تقول العرب: (زبور داود) بذلك تعرف كتابه سائر الأمم^(١).

القراءات:

قرأ حمزة؛ وخلف عن نفسه: ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي، وقرأ الباقون بفتح الزاي^(٢).

من فتح الزاي: أراد كتاباً؛ ولأن الآثار كذا جاءت زبور داود، كما جاء توراة موسى، وإنجيل عيسى، ومن ضمّ أراد كتباً^(٣).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة للآثار التفسيرية:

انتقاد أبي جعفر النحاس قراءة ﴿إن صدّوكم﴾ بالكسر في قوله تعالى: ﴿قَوْمِ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢٢].

قال النحاس: «وأما ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر "إن" فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر ينعون القراءة بها لأشياء: منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدّوا المسلمين عام الحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجوز أن يكون إلا بعده؛ كما تقول: لا تعط فلاناً شيئاً إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألا يجوز إلا ﴿أن صدّوكم﴾، وأيضاً فلو لم يصحّ هذا الحديث

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤/٣٦٧).

(٢) ينظر: السبعة (ص ٢٤٠)، والنشر (٢/٢٥٣).

(٣) ينظر: حجة القراءات (ص ٢١٩)؛ والكشف (ص ٤٠٣/١)؛ وزاد المسير (٢/٢٥٥).

لكان الفتح واجباً؛ لأن قوله: ﴿لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ إلى آخر الآية يدلّ على أن مكة كانت في أيديهم، وأنهم لا ينهاون عن هذا إلا وهم قادرون على الصدّ عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح "أن"؛ لأنه لما مضى^(١).

قال الطبري: - بعد ذكره القراءتين-: «والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قرأة الأمصار، صحيح معنى كلّ واحدة منهما، وذلك أن النبي صُدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه سورة المائدة بعد ذلك، فمن قرأ: ﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ﴾ بفتح الألف من "أن" فمعناه: لا يحملنكم بغض قوم، أيها الناس من أجل أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام أن تعتدوا عليهم، ومن قرأ: ﴿إِنْ صَدَّوْكُمْ﴾ بكسر

(١) إعراب القرآن (٢/٥-٦)؛ وينظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٤٦).

يراجع: صدّ المشركين النبي ﷺ وأصحابه ﷺ عند قوله تعالى: ﴿هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح ٢٥] والآثار الواردة في ذلك. في جامع البيان في تأويل آي القرآن (١١/٣٥٦ وما بعدها)؛ والجامع لأحكام القرآن. (١٦/٢٨٣ وما بعدها). وكذلك أمر الحديبية في آخر سنة ست، وذكر بيعة الرضوان، والصلح بين الرسول ﷺ وبين سهيل بن عمرو.

في السيرة النبوية لابن هشام (٣/٣٢١ وما بعدها).

وسورة الفتح نزلت بين مكة والمدينة في شأن الحديبية، من أولها إلى آخرها، لما رجع من الحديبية في ذي القعدة من سنة ست من الهجرة حين صدّه المشركون عن الوصول إلى المسجد الحرام. ينظر: أسباب النزول للواحي (ص ٣١٥ وما بعدها)؛ وتفسير القرآن العظيم (٤/١٩٦ وما بعدها).

وقال زيد بن أسلم: - عند آية سورة المائدة - كان رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ بالحديبية حين صدّهم المشركون عن البيت.. ينظر: أسباب النزول للواحي (ص ١٥٩).

الألف، فمعناه: لا يجزئكم شأن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله؛ لأن الذين حاربوا رسول الله وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صدّهم عن المسجد الحرام، فتقدم الله إلى المؤمنين - في قول من قرأ بكسر "إن" - بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صدّوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادّين، وأيضاً اعتباراً بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إن يصدّوكم» غير أن الأمر، وإن كان كما وصفت، فإن قراءة ذلك بفتح الألف، أبين معنى؛ لأن هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية؛ وإذ كان ذلك كذلك، فالصدّ قد كان تقدّم من المشركين، فنهى الله المؤمنين عن الاعتداء على الصادّين من أجل صدّهم إياهم عن المسجد الحرام»^(١).

القراءات:

قرأ بكسر الهمزة "إن صدّوكم" ابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ الباقر بفتحها^(٢).

من قرأ بكسر الهمز فإن الآية نزلت قبل فعلهم، وصدّهم، وأمر الصدّ منتظر وقوعه، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله: «إن يصدّوكم»، وبه قرأ الأعمش، وهو اختيار أبي عبيد.

المعنى: إن وقع صدّ فيما يستقبل فلا يحملنكم الاعتداء، ف"إن" للشرط، و يجوز أن يكون الصدّ قد مضى مع كسر "إن" على معنى: لا

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤/٤٠٤ وما بعدها).

(٢) ينظر: السبعة (ص ٢٤٢)؛ والنشر (٢/٢٥٤).

يحملنكم بغض قوم الاعتداء إن صدّوكم، ومن قرأ بفتح الألف أنه هو الظاهر في التلاوة، وعليه أتى التفسير؛ لأن الصدّ وقع من المشركين قبل نزول هذه الآية^(١).

أمّا وجه انتقاد النحاس قراءة ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر الألف؛ فلأنها مخالفة الآثار التفسيرية الدالة على أن صدّ المشركين النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم عن المسجد الحرام كان قبل نزول هذه الآية، وهو موافق للتفسير. إذاً لا وجه لإنكار قراءة ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر الهمز؛ لو رודהا متواترة؛ ولأن كلتا القراءتين متواترتان في قراءة الأمصار، صحيح معنى كلّ منهما، كما قال الطبري وغيره.

القاعدة:

* أن من قواعد نقد القراءات عند العلماء مخالفة القراءة الأثر المؤيد لفظ القراءة ومعناه.

* أن الأثر عند القراءة يطلق على الحديث، وسبب النزول، وعلى القراءات الشواذ التي وردت عن الصحابة رضي الله عنهم، وخالفت رسم المصحف العثماني، مما كان مأذوناً في قراءته، ثم نسخ، أو لسبب من أسباب الشذوذ.

* أن مصطلح النقد عند القراء قد يقصد ويراد به الاختيار والترجيح.

* بيان الفروق بين عبارات العلماء في مصطلحات النقد من حيث الاختيار والترجيح والردّ والتضعيف.

(١) ينظر: حجة القراءات (ص ٢٢٠)؛ والكشف (١/٤٠٥).

* أن عبارات أهل العلم تتفاوت في صفة النقد من حيث قبول القراءة وردّها وتضعيفها، فمثلاً: عبارة النحاس في نقد قراءة ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر "إن" صريحة في ردّها؛ حيث قال: «وأما ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر "إن" فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء..» بينما عبارة الطبري في نقدها فإنها لا تدلّ على ردّها، إنما تدل على اختيار القراءة بفتح الألف؛ حيث قال: - بعد توجيهه القراءتين - «غير أن الأمر، وإن كان كما وصفت، فإن قراءة ذلك بفتح الألف، أبين معنى؛ لأن هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية..». الله أعلم.

المبحث الثالث

عدم شهرة القارئ بالإقراء

تجرد القارئ للقراءة وشهرته بالإقراء، وعنايته به، وأمانته في النقل من أهم الضوابط المطلوبة فيه؛ لأنه لا بد أن تكون القراءة مروية عن العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذّبها بعضهم؛ ولذلك اشترط العلماء في القارئ أن يكون ثبناً مشهوراً بالإقراء حتى تقبل قراءته، وعدّوا شهرة القارئ بالإقراء ضابطاً أساساً في قبول قراءته، وهي من أهم الضوابط المعتمدة في القارئ، وكذلك اعتبروا عكسه قاعدة من قواعد نقد القراءات، كما صرح بذلك غير واحد من أهل العلم.

قال أبو عبيد: «ثمّ تجرد قوم للقراءة، فاشتدّت بها عنايتهم، وكثرت لها طلبهم حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، ويقتدون بهم فيها»^(١). وقال السخاوي في هذا الصدد: «ومن القراء بها ما اشتهرت عدالته، وفاقته معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبقوا على قراءته، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخص في ذلك بطول البقاء»^(٢). وقال أبوشامة: «إنما يعد أهل العلم منهم من كثرت عنايته به، واشتهر عند الناس بسببه»^(٣).

(١) ينظر: جمال القراء (٢/٤٢٤ وما بعدها) نقلاً عن أبي عبيد.

(٢) جمال القراء (١/٤٣٢).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣).

قسم ابن مجاهد القراء الذين تروى عنهم القراءات إلى أربعة أقسام؛ إذ قال: «ومن القراء الحاذق العالم بوجوه الإعراب والقراءات واللغات، وأسانيد الروايات، وذلك هو الإمام المتقن مفزع الحفاظ، ومهوى أفئدتهم.

ومن القراء من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك الأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه. ومنهم من يعرب، ولكن لا علم له باختلاف القراء، فربما سمع قراءة، وظنها خطأ، مثل الراوية الذي ليس لديه بصر بالعربية، فربما نسي بعض حفظه، فدخل الخطأ على لسانه.

ومنهم من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً»^(١).

قال أبو شامة: «ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا، وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فمنهم المحكم للتلاوة المعروف بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بسبب ذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، والتبس الباطل بالحق، فميزها جهايزة العلماء ذلك بتصانيفهم، وحرروه وضبطوه في تأليفهم»^(٢).

قال أبو شامة: - أيضاً- «الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني، والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن

(١) السبعة (ص ٤٥ وما بعدها).

(٢) إبراز المعاني (ص ٤)؛ وينظر: أيضاً النشر (١/٨-٩).

يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، وقد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرئ به، ولم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، وأئمة القراء العشرة كلهم ممن اشتهرت أمانته، وطال عمره في الإقراء، وارتحل الناس إليه من البلدان، ولم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف، ولا القراءة بذلك»^(١).

فدلّ كلام أهل العلم على أن القراء متفاوتون من حيث الإتقان والشهرة، وصفاتهم مختلفة رواية ودراية في ذلك، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم يحصل له الوهم، والغلط^(٢).

إذا القراءة لا تؤخذ إلا من توفرت فيه هذه الصفات، وهي: الإمامة، و الإتقان، والعلم بوجوه الإعراب والقراءات واللغات، وأسانيد الروايات، والشهرة بالإقراء، وبالإضافة إلى اتفاق أهل زمانه على قراءته، وارتحال الناس إليه من البلدان، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، فلذلك اعتبروا شهرة القارئ بالإقراء ضابطاً أساساً في قبول قراءته كما أن عكس ذلك قاعدة من القواعد في عملية نقد القراءات عند العلماء، وهو عدم شهرة القارئ بالإقراء.

فيما يلي ذكر الأمثلة لذلك، وهي كثيرة مبثوثة في كتب القراءات الشاذة.

[١] من ذلك أمثلة تتعلق بما نقله غير ثقة:

عند قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ إبنس ١٩٢.

(١) المرشد الوجيز (٣٥٦ وما بعدها).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٣٩٧/٢-٤٠١).

قال ابن الجزري: «مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَّمِيعِ^(١)، وأبي السَّمال^(٢) وغيرهما في ﴿تُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ [يونس ٩٢].

"ننحيك": بالحاء المهملة، و"لتكون لمن خلفك آية" بفتح سكون اللام، وكقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل الخزاعي...»^{(٣)(٤)}.

[٢] من أمثلة ذلك، ما نقل عن قارئ لم يكن مشهوراً بالإقراء:

قال ابن الجزري: «وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة [ت ١٧٦هـ]^(٥)

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن السَّمِيعِ بفتح السين، أبو عبد الله اليماني. قال ابن الجزري: له اختيار في القراءة، ينسب إليه شدّ فيه، وقراءته منسوبة إلى نافع، وإسناده ضعيف. ينظر: غاية النهاية (١٦١/٢-١٦٢).

(٢) هو محمد بن قعنب بن أبي قعنب، أبو السَّمال بفتح السين، وتشديد الميم وباللام العدوي البصري. قال ابن الجزري: له اختيار في القراءة شدّ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس، وأسند الهذلي قراءة أبي السَّمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصحّ. غاية النهاية (٢٧/٢).

(٣) النشر (١٦/١).

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٥٨).

(٥) هو النعمان بن ثابت التيمي أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، وأقدمهم، وعني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي، وغوامضه؛ فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك. ينظر: تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣)؛ وسير أعلام النبلاء (٣٩٠ وما بعدها). إذا المعروف عند أهل العلم بالقراءة أن أبا حنيفة لم يكن مشهوراً بالقراءة والإقراء؛ حتى تنسب إليه القراءة، مما يدلّ على أن القراءة المنسوبة إليه لا أصل لها؛ ولذلك لم يذكره الإمام الذهبي في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ولا ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء، إنما كان إماماً في الفقه الإسلامي وإمام المذهب الحنفي، وإليه ينسب.

رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي [ت ٤٠٨ هـ^(١)، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي [ت ٤٦٥ هـ^(٢) وغيره، فإنها لا أصل لها]. قال أبو العلاء الواسطي [ت ٤٣١ هـ^(٣)]: «إن الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلي أبي حنيفة، فأخذت خط الدارقطني [ت ٣٨٥ هـ^(٤) وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له».

(١) مؤلف كتاب المنتهى في الخمسة عشر وغيره، وهو إمام حاذق مشهور، قال الذهبي: وكان أحد من جال في الآفاق ولقي الكبار، ولم يكن موثقاً في نقله. ينظر: معرفة القراء (٣٨٠/١)؛ وغاية النهاية (١٠٩/٢-١١٠).

(٢) هو: يوسف بن علي بن جُبارة، الأستاذ الكبير الرحال، صاحب كتاب الكامل في القراءات الخمسين.

قال الذهبي: «وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكورة، لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناد».

وقال ابن الجزري: وطاف البلاد في طلب القراءات، فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ، وقد وقع له أوهام في أسانيد، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم حصل الوهم. ينظر: معرفة القراء (٤٢٩/١-٤٣٣)؛ وغاية النهاية (٣٩٧/٢-٤٠١).

(٣) هو: محمد بن علي بن أحمد، القاضي المقرئ، نشأ بواسط، وقرأ القراءات بها وبغيرها. قال الذهبي: تبحر في القراءات، وصنف، وجمع، وتفنن، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالعراق. ينظر: معرفة القراء (٣٩١/١-٣٩٢)؛ وغاية النهاية (١٩٩/٢-٢٠٠).

(٤) هو: علي بن عمر، أبو الحسن، أحد الأعلام، وأوحد أهل زمانه في الحفظ والفهم والورع، وصاحب التصانيف، وإمام في القراء والنحويين، وانتهى إليه علم الأثر، ومعرفة العلل، وهو أول من وضع أبواب الأصول في القراءات قبل الفرش. قال ابن الجزري: ولم يعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه. ينظر: معرفة القراء (٣٥١/١-٣٥٢)؛ وغاية النهاية (٥٥٨/٢-٥٥٩).

قال ابن الجزري: «وقد رويت الكتاب المذكور، ومنه ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ لفاطر ٢٨ يرفع الهاء، ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين، ونسبها إليه، وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها»^(١).

القاعدة:

- * عدم شهرة القارئ بالإقراء قاعدة من قواعد نقد القراءات.
 - * عدم معرفة القارئ بوجوه الإعراب والقراءات واللغات، وأسانيد الروايات، هو من أسباب وقوع الوهم والغلط في قراءته؛ لأن ذلك شرط أساس في قبول القراءة عنه.
 - * أن القارئ الذي يؤخذ عنه القراءة: هو الإمام المتقن العالم بوجوه الإعراب والقراءات واللغات، وأسانيد الروايات، والذي اشتهر بالإقراء، واتفق أهل زمانه على قراءته.
 - * أن أكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم يحصل لهم الوهم، والغلط؛ لأنه قد يكون القارئ عالماً بوجوه الإعراب، واللغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار، فرمما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من المتقدمين.
 - * أن كون القارئ عالماً بالرواية، دون علم بالدراية غير كاف في إمامته في القراءة.
 - * أن من القراء من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، كما تقدم في تقسيم ابن مجاهد للقراء.
- الله أعلم وهو يهدي السبيل، ،

(١) ينظر: النشر (١٦/١)؛ وغاية النهاية (١٠٩/٢-١١٠).

المبحث الرابع

انفراد القارئ وشدوذه

تقدم في المبحث الأول أن ضعف الرواة والطرق هو أحد أسباب ضعف القراءة وشدوذاها، وهي من أهم قواعد نقد القراءات؛ لأن القراءة بها تضعف، ثم تردّ.

انفرادات الرواة غير المشهورين كخارجة عن نافع، وعباس بن الفضل عن أبي عمرو، تكاد تجمع كتب القراءات على شدوذاها، كما حُمل كثيراً من انفرادات القراء على الوهم والغلط والسهو وعدم الضبط؛ لأن شرط صحة القراءة التواتر. كما أن انفراد القارئ وشدوذه سبب من أسباب شدوذ القراءة وضعفها، فإنه قد يكون القارئ ثقة، ثم ينفرد بالرواية تخالف ما رواه سائر الرواة، وتكون بذلك قراءة ضعيفة، أو شاذة؛ لانفراد القارئ بها عن جميع الرواة، وقد لا يكون له وجه في العربية.

قال ابن الجزري: «ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع «معائش» بالهمز^(١)، وما رواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر من

(١) تقدم الكلام عن قراءة «معائش» بالهمز في المبحث الأول من حيث الرواية، وتوجيه لفظ معائش واشتقاقها عند الأمثلة لغلط القارئ، وشدوذه من حيث الرواة، والطرق. ينظر: (ص ٢٢٠ وما بعدها)

فتح ياء "أدري" أقرب" مع إثبات الهمزة، وهي رواية زيد، وأبي حاتم عن يعقوب^(١).

وما رواه أبو علي العطار [٤٤٧هـ]^(٢) عن العباس [١٨٦هـ]^(٣) عن أبي عمرو "ساحران تظاهرا" بتشديد الظاء^(٤).

فيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة، وهي كثيرة:

[١] من أمثلة ذلك، انفراد القارئ وكثرة شذوذه مع ثقته في الرواية:

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَالِىَ اللّٰهِ تُرْجَعُ

الْأُمُوْرُ﴾ [البقرة ٢١٠] بالياء مضمومة في سورة البقرة، ولم يروه غيره^(٥).

هذه الرواية مما انفرد بها خارجة عن نافع، وهي تخالف ما عليه سائر الرواة

عن نافع، وبذلك تكون قراءة شاذة^(٦) وتقدم في المبحث الأول أن خارجة مع

ثقته فإن له شذوذاً كثيرة في الرواية عن نافع.

(١) هذه قراءة شاذة، قال ابن جني: أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر لعمرى كذلك؛ لأنها لام الفعل بمنزلة ياء أرمي وأقضي، إلا أن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك، وليس خطأ ساذخاً بحتاً. المحتسب (٦٨/٢).

(٢) هو: الحسن بن علي بن عبد الله البغدادي، شيخ جليل ما هر ثقة، قرأ على أبي الفرج النهراوي وغيره. ينظر: غاية النهاية (٢٢٤/١).

(٣) هو العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل، أستاذ حاذق ثقة، وكان من أجل أصحاب أبي عمر، في القراءة. ينظر: غاية النهاية (٣٥٣/١) وما بعدها.

(٤) ينظر: النشر (١٧/١). قال ابن خالويه: تشديده لحن؛ لأنه فعل ماض، وإنما يشدد المضارع. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ١١٣).

(٥) ينظر: كتاب السبعة في القراءات (ص ١٨١). أما خارجة فقد تقدمت ترجمته في المبحث الأول.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن (ص ١٣).

المشهور عند القراء العشرة في هذه الآية «ترجع الأمور» بالتاء مع اختلافهم في ضمّها وفتحها.

القراءات:

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم؛ وأبو جعفر بضم التاء وفتح الجيم بناء على المجهول، وقرأ الباقون بفتح التاء وكسر الجيم بناءً على المعلوم^(١). [٢] من أمثلة ذلك، انفراد القارئ وكثرة شذوذه وضعفه في الرواية:

قال الداني: «وكلهم قرأ: ﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُ ﴾ [هود: ١٠٤] بالنون إلا ما رواه المفضل عن عاصم أنه قرأ بالياء»^(٢).

القراءة بالياء رواية شاذة^(٣)؛ لأنه مما انفرد بها المفضل عن سائر الرواة عن عاصم، وهي تخالف ما عليه سائر الرواة، وتقدم في المبحث الأول أن رواية المفضل عن عاصم ضعيفة، وله شذوذ كثيرة عنه.

المشهور عن عاصم هو القراءة بالنون وهي موضع اتفاق بين القراء العشرة. ومن أمثلة ذلك أيضاً، انفراد القارئ وكثرة شذوذه في الرواية.

قال أبو عمرو الداني: «قرأ عاصم في رواية المفضل [ت١٦٨هـ] ﴿ نَكْفَرُ عَنْكُمْ

سَيِّئَاتِكُمْ وَنَدَخِلْكُمْ ﴾ [النساء ٣١] بالياء فيهما، وقرأهما الباقون بالنون»^(٤).

(١) ينظر: التيسير (ص ٨١)؛ والنشر (٢٢٧)؛ والإتحاف (٤٣٥).

(٢) ينظر: جامع البيان المطبوع (ص ٥٥٨).

(٣) ذكرت هذه الرواية عن المفضل في التذكرة (٣٧٤/٢)؛ وفي البحر المحيط (٢٦١/٥). وهي رواية الأعمش، ولا يقرأ بها لعاصم.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٤٠) ت. ط. و (ص ٢٤٤) ت. ط.

القراءة بالياء فيهما قراءة شاذة^(١)؛ لأنه مما انفرد به المفضل عن عاصم، وهي رواية ضعيفة، وأيضاً مخالفة ما عليه سائر الرواة.

القراءة المشهورة عن عاصم هي بالنون في الكلمتين، وبه قرأ القراء العشرة [٣] انفراد القارئ وشدوذه مع ثقته من طريق الرواية:

قال أبو عمرو الداني: «وكلهم قرأ: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء ١٤٠] بتشديد الزاي إلا عن طريق أسامة بن أحمد^(٢)؛ فإنه قال بإسناده عن سليم عن حمزة أنه قرأ: ﴿نزل﴾ بتخفيف الزاي، ثم قال أبو عمرو الداني: وقول أسامة غلط^(٣).

القراءة بتخفيف الزاي قراءة شاذة؛ لأنه مما انفرد به أسامة مع ثقته عن حمزة؛ ولذلك وصفه الداني بأنه قول غلط من طريق رواية أسامة، وهي مخالفة لما عليه سائر الرواة، ولم يروه عنه غيره^(٤).

القراءة المتواترة هي ضم النون، وتشديد الزاي مع كسرها على المجهول، وبه قرأ حمزة وفاقاً للعشرة سوى عاصم؛ ويعقوب بفتح النون والزاي مع التشديد بناء للمعلوم.

من أمثلة ذلك، انفراد القارئ وشدوذه مع ثقته وضبطه عن طريق الرواية.

(١) قرأ به المطوعي. ينظر: الإنحاف (١/٥٠٩).

(٢) أسامة بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي المصري، روى القراءة عن يونس بن عبد الأعلى، روى القراءة عنه ابنه أسامة. ينظر: غاية النهاية (١/١٥٥).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٢٩) عزاه إلى عطية العوفي.

(٤) ينظر: النشر (٢/٢٥٣)؛ والإنحاف (١/٥٢٢).

قال الداني: «كلهم قرأ: ﴿أَوْ تُسَكِّ﴾ [البقرة ١٩٦] بضم السين إلا ما رواه إبراهيم بن زريبي^(١) عن سليم عن حمزة أنه قرأ "أو نسك" بإسكان السين، وخالفه سائر أصحابه فرووه عنه بضم السين كقراءة الجماعة^(٢).

القراءة بإسكان السين شاذة؛ لأنها مما انفرد به إبراهيم عن سائر الرواة عن سليم عن حمزة بضم السين، وبه قرأ القراء العشرة.

[٤] من أمثلك ذلك، ما ينفرد به صاحب الكتاب في روايته:

قال ابن الجزري: «واتفقوا على قوله تعالى: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ﴾ [القمر ٤٥] الجمع بالياء مجهلاً، وانفرد ابن مهران عن روح بالنون مفتوحة، وكسر الزاي، ونصب الجمع، لم يرو ذلك غيره. وقال الهذلي: هو سهو».

قال ابن الجزري: «هي قراءة أبي حيوة، وجاءت عن زيد عن يعقوب^(٣). القراءة بالنون مفتوحة، وكسر الزاي، ونصب الجمع رواية شاذة^(٤)؛ لأنه مما انفرد به ابن مهران عن روح، كما اعتبره الهذلي سهواً منه؛ وهي مخالفة لما عليه سائر الرواة عن روح عن يعقوب بالياء مبني للمجهول وفاقاً للعشرة.

(١) الكوفي، قرأ على سليم، وهو من جلة أصحابه، قرأ عليه رجاء بن عيسى اللؤلؤي، وهو أثبت أصحابه. ينظر: غاية النهاية (١٤/١).

ينظر: جامع البيان (ص ٤٢٠)؛ وينظر: النشر للمزيد من الأمثلة (٣٧٢/٢) و(٢٢٤/٢-٢٢٥) و(٢٢٩/٢-٢٣٠) و(٢٤٠/٢) و(٢٤٢/٢) و(٢٤٣/٢-٢٤٤) و(٢٤٨/٢) و(٢٥٢/٢).

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ١٢).

(٣) ينظر: النشر (٢/٣٨٠)؛ والإتحاف (٢/٥٠٧). للمزيد في الأمثلة ينظر: النشر (٢/٢٥٩) و(٢/٢٥٩) و(٢/٢٧٢) و(٢/٢٧٥-٢٧٦) و(٢/٢٨٦-٢٨٧) و(٢/٣٩٣).

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ١٤٨).

[٥] من أمثلة ذلك، قد تكون القراءة متواترة إلا أن الراوية مع

ثقتها قد يقع منه غلط فينفرد بها في عزوها إلى غير قارئها:

قال ابن مجاهد: «حدثني الكسائي محمد بن يحيى [٢٨٨هـ] ^(١)، قال: حدثنا أبو الحارث [٢٤٠هـ] ^(٢)، قال: حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم ^(٣)، عن يعقوب بن جعفر ^(٤) عن نافع: «رَحْمَةٌ» [التوبة ٦١] بالخفض مثل حمزة، وهو غلط» ^(٥).

القراءة بخفض «ورحمة» صحيحة متواترة عن حمزة، إلا أن عزوها إلى نافع هو مما انفرد به أبو عمارة؛ ولذلك وصفه ابن مجاهد بالغلط من طريق

(١) أبو عبد الله الكسائي الصغير، مقرئ محقق جليل، شيخ متصدّر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الحارث الليث بن خالد، صاحب الكسائي، وهو من أجل أصحابه، روى القراءة عنه أبو بكر ابن مجاهد. ينظر: معرفة القراء (١/٢٥٦)؛ وغاية النهاية (٢/٢٧٩).

(٢) الليث بن خالد، البغدادي، المقرئ، صاحب الكسائي، وهو من أجل أصحابه، وأحد راويي قراءة الكسائي. وسمع الحروف من حمزة بن قاسم الأحول. ينظر: معرفة القراء (١/٢١١)؛ وغاية النهاية (٢/٣٤).

(٣) حمزة بن القاسم، أبو عمارة الأحول، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن حمزة الزيات، وحفص بن سليمان، وإسحاق المسيبي، والزيبر بن عامر عن نافع، وأبي بكر عن عاصم، روى القراءة عنه أبو عمر الدوري، وأبو الحارث الليث بن خالد. ينظر: غاية النهاية (١/٢٦٤).

(٤) يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني، أخو إسماعيل بن جعفر. روى القراءة عرضاً عن سليمان بن مسلم بن جمّاز، ونافع المدني، روى القراءة عنه عرضاً أبو عمر الدوري، وعلي بن حمزة الكسائي. ينظر: غاية النهاية (٢/٣٨٩-٣٩٠).

(٥) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤١٥-٣١٦).

رواية أبي عمارة، وكذلك وصفه أبو عمرو الداني بالوهم منه، فقال: «لم يروه عن نافع غيره، وهو وهم من أبي عمارة»^(١).

وهي مخالفة ما عليه سائر الرواة عن نافع برفع «رحمة».

قرأ بالرفع القراء العشرة سوى حمزة، فإنه قرأها بالخفض^(٢).

[٦] من أمثلة ذلك، أن القراءة قد تكون متواترة، فينضد القارئ بها مع ضبطه وثقته إلا أنه قد يقع منه غلط في مروياته وعزوه القراءة إلى غير قارئها.

قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [النمل ٧٠] بكسر الضاد، وروى خلف^(٣) عن المسيبي عن نافع مثله، وروى أبو عبيد عن إسماعيل أت ١٨٠هـ^(٤) عنه: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ وهو غلط»^(٥).

القراءات:

قرأ القراءة بكسر الضاد ابن كثير، وقرأ الباقون بالفتح.

(١) ينظر: غاية النهاية (٣٨٩/٢-٣٩٠).

(٢) ينظر: النشر (٢٨٠/٢)؛ والإتحاف (٩٤/٢).

(٣) هو خلف بن هشام البزار أحد القراء العشرة ثقة كبير، أحد راويي قراءة حمزة، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وروى الحروف عن المسيبي. ينظر: معرفة القراء (١/٢٠٨ وما بعدها)؛ وغاية النهاية (١/٢٧٢ وما بعدها).

(٤) ابن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، أبو إسحاق المدني ثقة جليل، قرأ عرضاً على نافع، وشيبة بن نصاح، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أبو عبيد، والكسائي. ينظر: معرفة القراء (١/١٤٤-١٤٥)؛ وغاية النهاية (١/١٦٣).

(٥) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٨٥). للمزيد في الأمثلة ينظر: (ص ٤٨٧) و(ص ٦٤٦)؛ وجامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٢٣). ت ط .

القراءة بكسر الضاد صحيحة متواترة عن ابن كثير، إلا أن عزوها إلى نافع هو مما انفرد به أبو عبيد؛ ولذلك وصفه ابن مجاهد بالغلط عن طريق رواية أبي عبيد، وخلف، وهذا العزو مخالف ما عليه سائر الرواة عن نافع بفتح الضاد مثل الباقيين سوى ابن كثير^(١).

من أمثلة ذلك، قد يكون القارئ ثقة ثبتاً غير أنه يقع منه غلط أو وهم في مروياته، ويعرف ذلك من خلال انفراده في عزوها إلى غير قارئها.

قال ابن مجاهد: «قرأ نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل ٨٨] بالتاء، وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط، وحدثني عبيد الله بن علي الهاشمي^(٢) عن نصر بن علي [٢٥٠هـ]^(٣) عن أبيه [١٨٩هـ]^(٤) عن أبان [١٦٠هـ]^(٥) عن عاصم: بالياء»^(٦).

(١) ينظر: التيسير (ص ١٣٩)؛ والنشر (٣٠٥/٢)؛ والإتحاف (٣٣٤/٢).

(٢) ابن الحسن، أبو القاسم البغدادي، شيخ، روى الحروف عن نصر بن علي بن نصر عن أبيه عن أبي عمرو، وروى عنه ابن مجاهد. ينظر: غاية النهاية (٤٨٩/١).

(٣) ابن نصر بن علي، أبو عمرو الجهضمي، البصري، الحافظ الإمام، العالم، الصالح. روى القراءة عرضاً عن أبيه علي، وسماعاً بغير عرض عن شبيل بن عباد، وروى القراءة عنه أبو موسى محمد بن عيسى الهاشمي. ينظر: غاية النهاية (٣٣٧/٢-٣٣٨).

(٤) علي بن نصر بن علي بن صهبان، أبو الحسن الجهضمي، البصري، روى القراءة عن أبي عمرو، وأبان بن يزيد العطار، وشبيل بن عباد، وروى عنه القراءة ابنه نصر. ينظر: غاية النهاية (٥٨٢/١).

(٥) أبان بن يزيد بن أحمد العطار، أبو يزيد، البصري النحوي، ثقة صالح، قرأ على عاصم، روى الحروف عن قتادة بن دعامة، روى القراءة عنه بكار بن عبد الله العودي، وعلي بن نصر الجهضمي. ينظر: غاية النهاية (٤/١).

(٦) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٨٧).

القراءات:

قرأ بالياء ابن كثير، وأبو عمرو؛ ويعقوب، وهي الوجه الثاني لشعبة، وهشام، وابن ذكوان، وقرأ بالتاء نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، وخلف، وهي الوجه الثاني لشعبة، وهشام، وابن ذكوان.

إذا القراءة بالياء صحيحة متواترة، إلا أن عزوها إلى أهل المدينة، هو مما انفرد به أبو عبيد عن سائر الرواة عنهم، ومع ثقته وضبطه فإنه وقع منه وهم؛ ولذلك وصفه ابن مجاهد بأنه غلط في الرواية؛ لأن الرواية المشهورة عن أهل المدينة هي القراءة بالتاء^(١).

من أمثلة ذلك أيضاً، حين يكون القارئ ثقة غير أنه قد ينفرد في مروياته، ويعرف ذلك من خلال انفرداه في عزوها إلى غير قارئها.

قال أبو عمرو الداني: «وكلهم قرأ: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام ١٠٨] بفتح العين، وإسكان الدال، وتخفيف الواو، إلا ما رواه الوليد بن مسلم [ت ١٩٥هـ]^(٢)، عن يحيى عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿عدوا﴾ بضم العين والدال، وتشديد الواو»^(٣).

القراءات:

قرأ بضم العين والدال، وتشديد الواو يعقوب الحضرمي، وقرأ العشرة بفتح العين، وإسكان الدال

(١) ينظر: التيسير (ص ١٩٩)، والنشر (٢/٣٣٩)؛ والإتحاف (٢/٣٣٧).

(٢) أبو العباس، الدمشقي، عالم أهل الشام، روى القراءة عرضاً عن يحيى الذماري، ونافع المدني، وروى عنه إسحاق بن أبي إسرائيل. ينظر: غاية النهاية (٢/٣٦٠).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٩٦) ت ط.

القراءة بضم العين والبدال، وتشديد الواو قراءة صحيحة متواترة عن يعقوب، غير أن عزوها إلى ابن عامر هو مما انفرد به الوليد بن مسلم عن يحيى عن ابن عامر، وهو رواية مخالفة ما عليه سائر الرواة عن ابن عامر بفتح العين، وإسكان الدال، الواو كالباقين^(١).

القاعدة:

* أن انفراد القارئ وشذوذه بالرواية، قاعدة من قواعد نقد القراءات أو من طريق الرواية، أو عزو القراءة إلى غير قارئها، ولا يعني ذلك ضعف القارئ؛ لأنه قد يكون القارئ ثقة، ثمّ ينفرد في مروياته، فتخالف ما رواه سائر الرواة؛ بسبب من أسباب ضعف الرواية أو الطريق، كغلط، أو وهم، أو سهو يقع منه، أو عدم ضبطه الرواية؛ فتكون القراءة بذلك شاذة، أو ضعيفة، أو باطلة. الله أعلم

(١) ينظر: النشر (٢/٢٦١)؛ والإتحاف (٢/٢٦٦).

المبحث الخامس

مخالفة القارئ لما استقرّ عليه رأي المحققين^(١)

المحققون بمعنى: الذين يصححون مسائل بدلائلها بحيث يثبتون دليل المسألة مطلقاً أو بدليلها، ويعتبر أئمة القراءة أن ما استقرّ عليه رأي المحققين هو الذي يجب المصير إليه في القراءات، وما كان مخالفاً لذلك عدّوه قراءة شاذة، أو ضعيفة؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكمها إلا المشافهة، فلا بدّ من أن تتلقى أداء، وهو تلقى القراءات عن المشايخ، وتأديتها إلينا بالنقل الشفاهي عن أئمة القراءة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولذلك اعتبر الأئمة القراء أن القراءات التي شذت عن طرق الأداء ضعيفة؛ إما لغلط، أو وهم، أو سهو وقع من الراوي لاسيما عند انفراده بالرواية المخالفة ما استقرّ عليه رأي المحققين الذين تجرّدوا للإقراء والأداء.

(١) قال ابن فارس: «الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدلّ على إحكام الشيء وصحته، فالحق نقيض الباطل». مقاييس اللغة (١٥/٢).

وقال ابن منظور: «حق الأمر ويحق حقاً، وحقوقاً؛ صار حقاً وثبت؛ معناه وجب يجب وجوباً. قال تعالى: ﴿قال الذين حقّ عليهم القول﴾ أي ثبت، ويقال: أحققت الأمر إحقاقاً؛ إذا أحكمته وصحته، وكنت على يقين منه». لسان العرب (٤٩/١٠) وما بعدها؛ وانظر: أيضاً تهذيب اللغة (٧٤/٣).

إذا التحقيق هو إثبات الشيء ورجوعه إلى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة، وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه، وهو مأخوذ من الحقيقة، وكون المفهوم حقيقة مخصوصة في الخارج.

المحققون بمعنى: المصححون المسألة بالدليل بحيث يثبتون دليل المسألة مطلقاً أو بدليلها بخلاف التدقيق فإنه بمعنى إثبات دليل المسألة على وجه الدقة. ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٢٩٦).

أما اختيار القراء للقراءات بعد الأئمة القراء العشرة، فهو الاختيار الأدائي، لا اختيار قراءة يحمل عن بعدهم، وإنما تصدر من بعدهم من القراء لأداء ما مضى عليه الأئمة العشرة، وتحقيقه؛ لأن اختيار القراءات المتواترة بعدهم لم تكن خارجة عما تواترت عنهم؛ حتى يقرأ بها من جاء بعدهم إلا من حيث الاختيار الأدائي^(١).

وعلى هذا كان اختيار ابن مجاهد، ومن جاء بعده كأبي عمرو الداني، وابن الجزري وغيرهما من أهل الأداء الأئمة القراء المحققين الذين اعتنوا بعلم القراءات، وتصدروا للإقراء، وتجردوا له، وازدحم الناس عليهم من الأقطار، وباعتبار ابن مجاهد شيخ الصنعة، وأول من سبغ القراء السبعة، وجمعهم في كتاب مستقل؛ فإن أبا عمرو الداني عدّه أول من اعتنى بقراءة الأداء، فبدأ به حين تحدّث عن أهل الأداء في أرجوزته فقال:

وقد سَما في هذه الصناعة قومٌ هم أئمة الجماعة
من اقتدى بقولهم مسدّد موفّق لرُشده مؤيّد
فابنُ مجاهد بهذا العلم مضطلعٌ مشهّرٌ بالفهم^(٢)

(١) الأداء: من أدى يؤدّي تأدية: أوصله، وقضاه. والاسم: الأداء. ينظر: القاموس المحيط (ص ١٦٢٤).

الأداء في عرف أهل الشرع: عبارة عن إتيان عين الواجب في الوقت. ينظر: تعريفات الجرجاني (ص ١٥)؛ والكليات معجم المصطلحات (ص ٦٦).

أما المقصود بالأداء هنا عند اصطلاح القراء، فقال أبو شامة هو: تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عن قبلهم. ينظر: إبراز المعاني (ص ٢٥٣)؛ ومنجد المقرئين (ص ٨١، ٩١، ١٩٠)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٢٣).

(٢) ينظر: الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات (ص ١٤٣).

قال ابن مجاهد: - في هذا الصدد حين سئل لم لا يختار لنفسه حرفاً يحمل عنه؟- «نحن أحوج إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منّا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا».

وقال عنه الذهبي: «وتصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأقطار، وبعُد صيته»^(١).

سبق القول بأن القراءة منها الأشياء لا تحكمها إلا المشافهة، أو ما استقرّ عليه رأي المحققين، وفيما يلي ذكر الأمثلة لذلك:

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة ما استقر عليه رأي المحققين مما يتعلق

بالأداء، والمنضبط في مراتب المدود، وهي القصر المحض، والمدّ المشبع:

ما ذكره ابن جزري - لما تحدّث عن مراتب المدود بين القراء - فقال: «ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدلّ على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً، والمتوسط بين ذلك، وهذه المراتب تجري في المنفصل، وتجري منها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبهم، وتحكمه المشافهة حقيقته، وبين الأداء كلفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً»^(٢).

إذاً الذي ينضبط من المدود هو القصر المحض، والمدّ المشبع.

(١) ينظر: معرفة القراء (٢٧١/١)؛ وغاية النهاية (١٣٩/١-١٤٢).

(٢) ينظر: النشر (٣٣٣/١).

[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة ما استقر عليه رأي المحققين من

حيث الأداء:

إذا كانت قراءة القارئ مخالفة لما عليه أهل الأداء، وما استقر عليه رأي

المحققين؛ فإنها تعتبر قراءة شاذة.

انتقد ابن الجزري حكاية الشاطبي، وتلميذه السخاوي في باب الإمالة،

حيث قالوا: «يوقف بالفتح في المنون مطلقاً كالوصل على مثل: ﴿قُرَى ظَهْرَةً﴾

[سبأ ١٨]، و﴿قُرَى مُحْصَنَةً﴾ [الحشر ١٤]، و﴿سِخْرٌ مُفْتَرَى﴾ [القصص ٣٦] عن

مال، وقرأ بين بين».

قال ابن الجزري: - رداً على حكايتهما بالفتح - «وأما الأداء فهو الذي قرأنا

به على عامة شيوخنا، ولم نعلم أحداً أخذ عليّ سواه، وهو القياس

الصحيح، - والله أعلم - وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون

مطلقاً من ذلك في الوقف عن مال، وقرأ بين بين. حكى ذلك أبو القاسم

الشاطبي - رحمه الله - حيث قال: وقد فحّموا التّونين وقفاً ورققوا..^(١)، وتبعه

على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي، فقال: وقد فتح قوم ذلك كله^(٢).

ثمّ قال ابن الجزري: «ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول،

ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات،

(١) تكملة البيت: وتفخيمهم في النّصب أجمع أشملاً. ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني

(ص ٢٧).

(٢) ينظر: النشر (٧٥/٢). قال أبو شامة: - تعليقاً على قول شيخه أبي الحسن السخاوي -

والأصح والأقوى: أن حكمها حكم ما تقدم تمال لمن مذهبه الإمالة، وهو الذي لم يذكر

صاحب التيسير غيره، وجعل المنون ولما سبق ذكره حكماً واحداً. ينظر: إبراز المعاني من

حرز الأمانى (ص ٢٤٠)؛ والتيسير (ص ٤٧ وما بعدها).

وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية^(١).

أجمع القراء على فتح ما سقط ألف لساكن في الوصل، إنما اختلافهم في الوقف، فيعود كل واحد منهم إلى أصله من حيث الإمالة والتقليل والفتح^(٢).

فتكون القراءة بفتح الراء عند الوقف على مثل «قرى ظاهرة» و«قرى محصنة» و«سحر مفترى» قراءة صحيحة متواترة عن مذهب الفتح، إلا أن عزو الفتح في الوقف إلى من مذهبه الإمالة، أو التقليل "بين بين" في مثل هذه الكلمات هو الذي يعتبر أنها انفرادة؛ لمخالفتها ما عليه أهل الأداء.

[٣] من أمثلة ذلك، مخالفة ما استقر عليه رأي المحققين من

حيث الأداء:

قال ابن الجزري: «وذكر الداني في غير التيسير أن أبا بكر الأذفوي [ت٣٨٨هـ]^(٣) ذكر البدل فيها وفيما كان مثلها عن ورش في كتابه الاستغناء على

(١) قال أبو العلاء: (وأجمع المييلون على فتح ما سقط ألف لساكن في الوصل، فأما في الوقف فيعود كل واحد منهم إلى أصله من الإمالة والتفخيم). غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (٣٢٩/١). قال صاحب التذكرة بلا خلاف. ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٢١٧/١)؛ والتبصرة في القراءات السبع (ص٣٩٣ وما بعدها).

(٢) النشر (٧٥/٢) للمزيد في الأمثلة ينظر: أيضاً (٤٣٥-٤٣٦) و (٩٩-١٠٠) وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص٣٥٧)؛ والتبصرة في القراءات السبع (ص٤٠٧ وما بعدها)؛ والتيسير (ص٥٥)؛ وحرز الأمانى ووجه التهاني (ص٢٨-٢٩).

(٣) هو: محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأذفوي المصري. وأذفو بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة وفاء قرية من الصعيد مما يلي أسوان. قرأ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم بن جامع.

قال ابن الجزري: أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة، وقال الداني: انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع برواية ورش مع سعة علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وتمكنه من علم العربية، وبصره بالمعاني، وقال الذهبي: وبرع في علوم القرآن، وكان سيّد أهل عصره بمصر. ينظر: معرفة القراء (٣٥٣-٣٥٤)؛ وغاية النهاية (٢-١٩٨-١٩٩).

أصله في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦٦] وشبهه.

قال الأذفوي: لم يمدها هنا لاجتماع الألف المبذلة من همزة القطع مع الألف المبذلة من همزة الوصل؛ لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشيع المدّ ليدل بذلك أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر.

قال ابن الجزري: وهذا مما انفرد به، وخالف سائر الناس، وهو ضعيف قياساً ورواية، ومصادم مذهب ورش نفسه^(١).

انتقد ابن الجزري وغيره قول الأذفوي بأن ورشاً لم يمدها هنا لاجتماع الألف المبذلة من همزة القطع مع الألف المبذلة من همزة الوصل؛ لئلا يلتقي ساكنان... لأن هذه الطريقة مما انفرد به الأذفوي، وخالف ما استقرّ عليه رأي المحققين من أهل الأداء عن ورش، وهو ضعيف رواية وقياساً، وعلى خلاف ما عليه أئمة الأمصار.

القراءات:

لورش وجهان في مثل ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أحدهما: تسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال ألف من طريق الأصبهاني عنه، وهو أحد الوجهين عن الأزرق، والوجه الثاني: إبدالها ألفاً خالصة مع المدّ للساكنين، من طريق الأزرق، وهما صحيحان، ووافقه في الوجه الأول ابن كثير؛ وروى عن يعقوب^(٢).

(١) ينظر: النشر (١/٣٦٥). للمزيد في الأمثلة ينظر: أيضاً (١/٣٨٣) و(١/٤٣٦) و(١/٢٨٤)

و(١/٢٩١ و٢٩٣ و٤٢٢).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٣٢)؛ والإتحاف (١/٣٧٦).

قال الشاطبي: «وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفي بغداد يُروى مُسهلاً»^(١).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة ما استقرّ عليه رأي المحققين وخالف ما عليه أهل الأداء:

قال الداني: «قرأ كلهم: ﴿أَنْلِزِمُكُمُوهَا﴾ [هود ٢٨] يرفع الميم إلا ما رواه أحمد ابن واصل^(٢) عن الزبيدي عن أبي عمرو أنه أسكن الميم، وروى أبو عبد الرحمن^(٣)، وأبو حمدون [ت في حدود ٢٤٠ هـ]^(٤) عن الزبيدي نصاً برفع الميم، وعلى ذلك أهل الأداء»^(٥).

انتقد أبو عمرو القراءة بإسكان الميم في «أنلزمكموها»؛ لأنها رواية

(١) حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ١٥).

(٢) البغدادي، وروى القراءة عن الزبيدي، والكسائي، روى عنه ابنه محمد. ينظر: غاية النهاية (١/١٤٧).

(٣) هو عبد الله بن يحيى بن المبارك ينظر: غاية النهاية (١/٤٦٣).

(٤) هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي، اللؤلؤي البغدادي، مقرئ ضابط ثقة صالح، قرأ على الزبيدي، وكان من أجل أصحابهما وأضبّطهم. ينظر: غاية النهاية (١/٣٤٣).

(٥) ينظر: جامع البيان (ص ٥٥٢) و(ص ١٣٨). للمزيد في الأمثلة ينظر أيضاً: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٣٩٤) و(ص ٥٦١) و(ص ٥٨٥) و(ص ٤٨١) و(ص ٤٠٣) و(ص ٤٠٢-٤٠٣) و(ص ٥٩٠).

شاذة^(١)؛ ومخالفة ما استقرّ عليه أهل الأداء؛ لأنها لغة قليلة؛ ولذلك أنكرتها أئمة اللغة، واتهموا من روى إسكان الميم عن أبي عمرو بعدم ضبطه عنه، القراءة سنة، حيث لو ثبتت رواية لكانت قراءة مقبولة.

[٥] من أمثلة ذلك، مخالفة ما عليه العمل عند أهل الأداء:

قال الداني: «وكلهم قرأ: ﴿رُسُلِهِ﴾ [البقرة ٢٨٥] حيث وقع بضم السين مثقالاً^(٢) إلا ما رواه الحلواني عن أبي عمر عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه قرأه مخففاً^(٣)، لم يروه غيره، والعمل في قراءة أبي عمرو على ضمّ السين، وكذلك رواه منصوباً عن اليزيدي أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وأبو خلاد،

(١) ينظر مختصر: شواذ القرآن (ص ٥٩).

قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون: (أنزلمكموها)، وذلك أن الحركات قد توالى فسكنت الميم لحركتها، وحركتين بعدها وأنها مرفوعة). معاني القرآن (١٢/٢).

قال الزجاج: ويجوز إسكانها على بعد لكثرة الحركات، وثقل الضمة بعدد الكسرة، وسيبويه، والخليل لا يميزان إسكان حرف الإعراب إلا في اضطرار، فأما روي عن أبي عمرو من الإسكان فلم يضبط ذلك عنه، ورواه عنه سيبويه أنه كان يخفف الحركات، ويختلسها، وهذا هو الوجه. معاني القرآن وإعرابه (٤٨/٣).

قال أبو حيان: وقد حكى الكسائي والفراء ﴿أنزلمكموها﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفاً، البحر المحيط (١٤٤/٦). قال الزمخشري: «ووجهه أن الحركات لم تكن إلا خلسة خفيفة، فظنها الراوي سكوناً، والإسكان الصريح لحن عند الخليل، وسيبويه، وحذاق البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر». الكشاف (٢٦٦/٢).

(٢) أي بالضم.

(٣) أي بالسكون.

وأبو عمر، وأبو شعيب، وعلى ذلك أهل الأداء»^(١).

وقال الداني: أيضاً «وكلهم قرأ: ﴿سبل السلام﴾ [المائدة: ١٦]. بضم الباء، إلا ما رواه أحمد بن واصل، وابن سعدان [٢٣١هـ]^(٢) عن يزيد بن أبي عمرو أنه أسكن الباء، وليس العمل عليه. وقرأ الباقون بضم السين والباء، ذلك حيث وقع»^(٣).

انتقد أبو عمرو القراءة بإسكان سين "ورسله" و"سبل السلام"؛ لأنها ضعيفة رواية، ومخالفة شرط أبي عمرو في ذلك، وما عليه العمل عن أهل الأداء في قراءة أبي عمرو على ضمّ السين، وهو الذي لم يذكره أصحاب كتب القراءات المحررة الخلاف فيها سواء.

وإنما يقرأ أبو عمرو ﴿رسلنا﴾ و﴿رسلكم﴾ و﴿رسلهم﴾ و﴿سبلنا﴾ إذا كان بعد اللام حرفان بإسكان السين والباء حيث وقع مضافاً إلى ضمير على حرفين في القرآن الكريم، وأما لفظ ﴿سبلنا﴾ فلم يقع سوى في الموضعين سورة إبراهيم [١٢]، والعنكبوت [٦٩]^(٤).

(١) ينظر: جامع البيان (ص ٤٠٤).

(٢) هو محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، المقرئ وله اختيار لم يخالف فيه المشهور ثقة عدل، أخذ القراءة عرضاً عن سليم عن حمزة، وعن يحيى الزبيدي. قال الداني: وكان ربما دلّس باسم الكسائي. ينظر: معرفة القراء (١/٢١٧)؛ وغاية النهاية (١٤٣/٢).

(٣) ينظر: جامع البيان (ص ٤٨٣).

(٤) ينظر: التيسير (ص ٨٥)؛ والنشر (٢/٢١٦)؛ والإتحاف (١/٥٣٥).

قال الشاطبي: «وفي رُسُلْنَا مع رُسُلِكُمْ ثم رُسُلِهِمْ وفي سُبُلْنَا في الضمّ الإسكان حُصْلًا»^(١).

[٦] من أمثلة ذلك، مخالفة ما عليه العمل عند أهل الأداء:

قال الداني: «وكلهم قرأ: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [النحل ٣١] بفتح الياء وضم الخاء، إلا ما روي عن أبي عمر قال حدثنا إسماعيل عن نافع ﴿جنت عدن يدخلونها﴾ الياء رفع، وروى ابن مجاهد عن أبي الزعراء ات بضع ٢٨٠هـ^(٢) عن أبي عمر عن إسماعيل بفتح الياء وضم الخاء مثل الجماعة، ولا يعرف أهل الأداء برواية إسماعيل غير ذلك، وما أرى إسماعيل أراد بقوله رفع إلا بالتاء من ﴿جنت عدن﴾ دون الياء من ﴿يدخلونها﴾؛ لأنني رأيت، وقد قال في سورة لمريم [٦١] وسورة [غافر ٨] و﴿جنت عدن﴾ التاء خفض فعلمت بذلك أنه أراد هاهنا برفع التاء دون غيره، وإذا كان ذلك مراده ففتح التاء وضم الخاء من ﴿يدخلونها﴾ إجماع من أئمة القراء، وتأويل من تأول غير ذلك خطأ»^(٣).

[٧] من أمثلة ذلك، مخالفة ما عليه العمل عند أهل الأداء:

قال ابن الجزري: «اختلف عن قبيل في حرف ﴿المهتد، المتعال، وعذاب

(١) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ٤٩).

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي. ثقة ضابط من جلة أهل الأداء، وحدثاهم، وأرفع أصحاب أبي عمر الدوري، قرأ عليه بعدة روايات. روى عنه القراءات ابن مجاهد عرضاً، وعليه اعتماده في العرض. قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة، وقرأت عليه لأبي عمرو وللكسائي وحمزة. ينظر: معرفة القراء (١/٢٣٨)؛ وغاية النهاية (١/٣٧٣-٣٧٤).

(٣) ينظر: جامع البيان (ص ٥٨٧) للمزيد في الأمثلة ينظر: أيضاً (ص ٣٩١) و(ص ٥٣٧).

وعقاب، فاعتزلون، وترجمون» فبعضهم ذكرها له، وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً، وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال، والاضطراب، وقد نص الحافظ أبو عمرو على أن ذلك في هذه الياءات غلط قطع بذلك، وجزم به، وكذلك ذكره غيره.

وقال الهذلي: كله فيه خلل، ثم قال ابن الجزري: والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصحّ عن قنبل، ونصّ عليه الأئمة الموثوق بهم. والله هو الهادي للصواب^(١).

هذا قد يكون سبب مخالفة ما استقرّ عليه رأي المحققين غلط وقع من الراوية مما يقتضي الاختلال والاضطراب.

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة ما استقرّ عليه رأي المحققين قاعدة من قواعد نقد القراءات.

* أن من الأسس المعتمدة في قبول القراءات، التلقّي عن الأئمة القراء مشافهة عن النبي حتى وصل إلينا بالأداء فهو المتلقى عن المشايخ في مقام التعليم من حيث تجويد القراءة، وإخراج الحروف من مخارجها، وتوفية صفاتها^(٢).

(١) ينظر: النشر (١٨٦/٢)؛ وجامع البيان ذكر ذلك الداني في غير ما موضع في أما كنها من السور. وللمزيد للأمثلة ينظر: أيضاً النشر (٢٧٥-٢٧٦)، وجامع البيان (ص ٥٢٩).

(٢) ينظر: منجد المقرئين (ص ١٩٠، ٩١، ٨١)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٢٣).

* أن للقراءة أشياء لا تحكمها إلا بالمشافهة من أهل الأداء الذين تجرّدوا لأداء ما تلقّوه من القراءات عن أئمة السلف في هذا الفنّ، وإذا خالفت ما عليه رأي المحققين في هذا فإنها تعتبر قاعدة في نقد القراءات.

* أن اختيار القراء القراءة بعد الأئمة القراء العشرة، كان اختياراً أدائياً لا اختيار قراءة مستقلة يحمل، أو يؤخذ عن بعدهم، وإنما تصدر من بعدهم من القراء لأداء ما مضى عليه الأئمة العشرة، وتحقيقه.

* ذلك أن اختيار القراءات المتواترة بعد القراء العشرة لم يكن خارجة عما تواترت عنهم؛ حتى يقرأ بها من جاء بعدهم إلا من حيث الأداء.
الله أعلم.

المبحث السادس

ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية

تقدم في المبحث الخامس بأن ما استقرّ عليه رأي المحققين هو الذي يجب المصير إليه في القراءات فيما إذا خالفت الرواية، وأن في القراءات أشياء لا تحكمها إلا بالمشافهة، وهذا المبحث فيه بيان بأن القراءة إذا ذكرت على وجه الحكاية لا الرواية فإنها تعتبر شاذة لا يعول عليها، وذلك أن ما تأدى إلينا من نصوص^(١) قراءة أئمة الأمصار المشهورين هو إما أن يكون من طرق الرواية، أو القراءة مشافهة، فإن كانت رواية بأن يأخذ الطالب عن شيخه حروف الخلاف لقارئ من القرآن دون أن يقرأ عليه ختماً كاملاً بذلك، كما يعبر عنه القراء في أسانيدهم بقولهم: حدثنا، أو أخبرنا، أو كانت قراءة بأن يأخذ الطالب على شيخه ختماً كاملاً للقرآن الكريم بتلك القراءة بعينها، وهو أقوى من الأول، وهذا يعبر عنه القراء بقولهم: قراءة عليه، أو مشافهة، وعليه المعول من عصر ابن الجزري إلى عصرنا^(٢).

فعلى هذا فإنما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية فهي تعتبر قاعدة من قواعد نقد القراءة؛ لأن القارئ قد يذكر قراءة ينسب إلى قارئ ما من القراء على سبيل الحكاية؛ لبيان ضعفها وشذوذها.

(١) النص: هو الرواية الواردة عن الإمام، فهو ما ينقل عن بعض أئمة القراء من الأقوال في كيفية قراءة ما. ينظر: النشر (٤٦٧/١)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ١٠٥).

(٢) ينظر: النشر (٩٨/١)؛ والتذكرة في القراءات الثمان في الحاشية قول محققه (١١/١).

فيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة:

[١] من ذلك ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية:

قال ابن الجزري: «واتفقوا على تخفيف الحرف الأول من هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران ١٥٦]، وانفرد فارس بن أحمد [٤٠١هـ] عن السَّامِرِيِّ [٣٨٦هـ]^(١) عن أصحابه عن الحلواني بتشديده حكاية لا أداء، فخالف فيه سائر الناس عن الحلواني، وعن هشام، وعن ابن عامر ذكر ذلك في جامع البيان^(٢).

وقال: لم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه، وهم ابن مؤمن [٧٤٠هـ]^(٣)

(١) هو: عبدالله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد، البغدادي، المقرئ مسند القراء في زمانه. قال أبو عمرو الداني: «مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت، فاختلف حفظه، ولحقه الوهم، وقلَّ من ضبط عنه في أخريات أيامه».

قال الذهبي: «لا شك في ضعف أبي أحمد، وأعلى ما وقع لي إسناد القراءات من طريقه». وقد ضعفه قبل جماعة. قال ابن جزري: - بعد ذكره قول الداني - وهذا هو الإنصاف في ترجمته، قرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد، وهو اضبط من قرأ عليه في أيام حفظه. ينظر: معرفة القراء (١/٣٢٧-٣٣٢)؛ وغاية النهاية (٢/٤١٥-٤١٧).

(٢) قال الداني في جامعه ما نصه: «وحدثني ابن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن قراءته على أصحابه عن الحلواني عن هشام {وما قتلوا}» [آل عمران ١٥٦]. الحرف الأول من هذه السورة بتشديد التاء، ولم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة المطبوع (ص ٤٦٧).

(٣) هو: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين، أبو محمد الواسطي. قال ابن الجزري: الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور، كان شيخ العراق في زمانه، اعتنى بهذا الشأن أتمَّ عناية، وقرأ بما لم يقرأ به غيره في زمانه، وقرأ بالكثير على الشيوخ. وألف كتاب (الكنز في القراءات العشر) جمع فيه للسبعة بين الشاطبية، والإرشاد، ثمَّ نظمه في كتاب سمَّاه الكفاية على طريق الشاطبية. ينظر: غاية النهاية (١/٤٢٩-٤٢٣).

في الكنز فذكر الخلاف عن هشام في الحرف الأول، وترك ﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾ [آل عمران ١٦٨]، وهو سهو قلم رأيت في نسخة مصححة بخطه^(١).

القراءة بتشديد تاء ﴿وما قتلوا﴾ رواية شاذة^(٢)؛ لأنها لم تثبت بطريقة صحيحة عن الحلواني عن هشام، وإنما ذكرت رواية السامري على وجه الحكاية لا الرواية؛ وهي -أيضاً- مخالفة ما عليه سائر الرواة.

[٢] من أمثلة ذلك، ذكر رواية الراوية على وجه الحكاية؛ لبيان

ضعفها وشذوذها:

قال ابن جزري: «واتفقوا على قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِكَ﴾ [النحل ٢٧] بالهمز، وانفرد الداني عن النقاش عن أصحابه عن البرقي بحكاية ترك الهمز فيه^(٣)، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية، وذلك أن الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطريق، وهم عبد العزيز الفارسي، وفارس بن أحمد لم يقرئوه إلا بالهمز حسبما نصه في كتبه. إلى أن قال ابن الجزري: لولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره»^(٤).

(١) النشر (٢/٢٤٣-٢٤٤)، والكنز (٢/٤٤٤).

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٢٣).

(٣) قال الداني في جامعه ما نصه: (حرف قرأ ابن كثير في رواية مضر عن البرقي ﴿أَيْنَ

شُرَكَاءِكَ﴾ [النحل ٢٧] بغير همز هاهنا خاصة، وبذلك قرأت على أبي الحسن (هو طاهر ابن غلبون صاحب التذكرة) عن قراءته، وكذلك روى النقاش بإسناده عن البرقي).

جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٥٨٦)؛ وينظر: أيضاً التذكرة في القراءات

الشماع (١/٣٩٩).

(٤) النشر (٢/٣٠٣).

ثم قال ابن الجزري: - تعليقاً على هذه الحكاية بعد أن ذكر الأئمة السابقين - «والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزّي من الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية^(١)، ولا من طرقنا، فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قلته، كما قال بعض أئمة النحو، وروى سائر الرواة عن البزّي، وعن ابن كثير إثبات الهمز فيها، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره، وبذلك قرأ الباقون»^(٢).

هذه القراءة للبزّي هي - اليوم - مما شدّ عنه، فلا يقرأ بها، كما عليه المحققون، بل يقرأ له بالمدّ.

[٣] من أمثلة ذلك، ذكر رواية الراوية على وجه الحكاية؛ لبيان

ضعفها وشدوذها:

قال طاهر ابن غلبون [ت٣٩٩هـ]: «فأما الحرفان المتماثلان إذا كانا في كلمة واحدة، فإنه لا يدغم أحدهما في الآخر، كقوله: ﴿جباههم﴾ [التوبة ٣٥] و﴿على وجوههم﴾ [الإسراء ٩٧ وغيرها] و﴿إلا موتنا الأولى وغيرها﴾ [الصافات ٥٩] و﴿ما اقتتلوا﴾ [البقرة ٢٥٣] و﴿ويدعوننا﴾ [الأنبياء ٩٠] و﴿بأعيننا﴾ [هود ٣٧ وغيرها]، وما أشبه هذا حيث وقع، إلا في موضعين وهما: ﴿مناسككم﴾ [البقرة ٢٠٠] و﴿ما سلككم﴾ [المدثر ٤٢]، فإنه أدغم الكاف في

(١) ينظر: التيسير (ص ١١-١٢ و ١٣٧) قال الداني: بخلاف عن البزّي. وينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ٦٤) قال الشاطبي: «وفي شركاي الخلف هلهلا». الهاء رمز للبزّي. قال أبو شامة: (هلهلا) يشير إلى ضعف الرواية بترك الهمز، وضعف القراءة. ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص ٥٥٧).

(٢) النشر (٣٠٣/٢).

الكاف فيهما بلا اختلاف عنه، وقد روى ابن رومي^(١) عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أدغم هذا الجنس كله، والمعمول به ما عرفتك به أولاً^(٢).

المشهور عن أبي عمرو أنه لم يدغم من المتماثلين في كلمة إلا حرفين كما ذكرهما ابن غلبون، وأظهر ما عداهما^(٣).

طريق ابن رومي، عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية لا رواية.

[٤] من أمثلة ذلك، ذكر رواية الراوية على وجه الحكاية؛ لبيان

ضعفها وشدوذها:

قال طاهر ابن غلبون [ت ٣٩٩هـ]: «قوله تعالى: ﴿بورقكم﴾ [الكهف ١٩]. روى أحمد بن موسى اللؤلؤي^(٤) الإدغام فيه، وغيره الإظهار، وهو المأخوذ به، والحرفان الآخريان: قوله تعالى في لقمان [٢٨] ﴿ما خلقكم﴾ وفي الجاثية [٤] ﴿وفي خلقكم﴾ روى عباس [١٨٦هـ] الإدغام فيهما، وروى غيره الإظهار، وهو المأخوذ به^(٥).

(١) محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي، أبو عبد الله البصري، مقرئ جليل. أخذ القراءة عرضاً عن العباس بن الفضل، وأبي محمد اليزيدي، وهو من أجل أصحابه. ينظر: غاية النهاية (٢١٨/٢).

(٢) ينظر: التذكرة (٧٣/١).

(٣) ينظر: - أيضاً- التيسير (ص ٢٠)؛ والنشر (٢٨٠/١).

(٤) أبو عبد الله، الخزاعي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو البصرو، وعاصم الجحدري، روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن. ينظر: غاية النهاية (١٤٣/١).

(٥) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٧٤/١).

أما القراءة في قوله تعالى: ﴿بِأَسْمَاءِ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ فقراها أبو عمرو بإسكان الراء فانتفى فيها أحد شرطي الإدغام وهو تحريك ما قبل القاف.
وأما الحرفان في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَكُمْ﴾ و﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فإسكان اللام فيهما باتفاق القراء.

قال ابن الجزري: لم يختلف في إظهاره^(١) عن أبي عمرو؛ لعدم وجود أحد شرطي الإدغام في الحرفين المتقاربين من كلمة، وهو تحريك ما قبل القاف؛ وبذلك تخرج هذه الكلمات من باب الإدغام الكبير؛ لأن مذهب أبي عمرو البصري في الإدغام الكبير في الحروف المتحركة التي تتماثل في اللفظ، أو تتقارب في المخرج لا غير، فيما إذا كان الحرف الأول والثاني من الكلمة متحركين، وعليه فإن القاعدة لا تنطبق على هذه الكلمات^(٢).

روايتي اللؤلؤي، وعباس عن أبي عمرو، ليستا من طرق التذكرة، وإنما ذكرهما المصنف حكاية لا رواية.

وعليه فإن رواية الإدغام قراءة شاذة؛ لأنها ذكرت على وجه الحكاية لا الرواية؛ ومخالفة ما عليه سائر رواة الإدغام الكبير عن أبي عمرو.

[٥] من أمثلة ذلك، ذكر رواية الراوية على وجه الحكاية؛ لبيان

ضعفها وشدوذها:

قال طاهر ابن غلبون [٣٩٩هـ]: «فأما قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ [النساء: ٤٦]، ففيه خلاف عنه: روى خالد بن جبلة^(٣) عن أبي عمرو إدغام

(١) ينظر: النشر (١/٢٨٦).

(٢) ينظر: التيسير (ص ١٩)؛ والنشر (١/٢٧٤-٢٧٥).

(٣) خالد بن جبلة، أبو الوليد الشكري المدني. روى القراءة عن أبي عمرو. روى القراءة عنه حماد بن شعيب البزار. غاية النهاية (١/٢٦٩).

العين في الغين في هذا الموضع وحده، وروى غيره الإظهار، وهو المأخوذ به^(١).
هذان الحرفان ليسا من باب الإدغام الكبير في المتقارنين، بل من باب
الإدغام الصغير الذي يكون الحرف الأول فيه ساكناً والثاني متحركاً^(٢)،
ومذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير.

رواية خالد بن جبلة عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها
المصنف حكاية.

وعليه فإن رواية الإدغام قراءة شاذة؛ لأنها ذكرت على وجه الحكاية لا
الرواية؛ ومخالفة ما عليه سائر رواة الإدغام الكبير عن أبي عمرو.

القاعدة:

* أن ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية من القواعد التي تنتقد بها
القراءات عند العلماء.

* أنه قد يذكر علماء القراءات بعض روايات في الحروف الخلاف على سبيل
الحكاية؛ لبيان مخالفتها ما عليه سائر الرواة؛ حتى يتبين صحتها من ضعفها،
ومشهورها من شذوذها.

* فيه بيان شدة اهتمام العلماء بدقة نقل حروف الكلمات القرآنية على وفق
ما تلقوه عن السلف عليهم السلام، وجهودهم الحثيثة في تمحيص الحروف
الخلاف وتحريرها تحريراً دقيقاً؛ للتمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور

(١) ينظر: التذكرة (٧٧/١). للمزيد في الأمثلة ينظر: - أيضاً- التذكرة (٧٧/١) و(٨٠/١-٨١)
و(٨٢/١) و(٨٤/١) و(٨٥/١).

(٢) ينظر: التيسير (ص ١٩)؛ والنشر (١/٢٧٤-٢٧٥).

والشاذ؛ حيث إنهم فرّقوا بين ما ذكر على وجه الحكاية وما ذكر بالرواية عن أهل الاختصاص؛ لأنه قد تكون الرواية صحيحة عن طريق، وحكاية عن طريق أخرى، كما في رواية البزي عن ابن كثير في قراءة "شركاي" بغير همز فإنها صحيحة من طرق أخرى غير طرق التيسير والشاطبية، صرح بذلك صاحب النشر، حيث قال: «والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية».

الله أعلم

قواعد نقد القراءات المتعلقة

بالرسم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مخالفة القراءة إجماع

مصاحف الأمصار.

المبحث الثاني: مخالفة القراءة بعض

مصاحف الأمصار.

المبحث الثالث: مخالفة القراءة الرسم

تحقيقاً.

المبحث الأول

مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار

تقدّم تعريف رسم المصحف، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم على ردّ القراءة التي تخالفه في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الأول، وكذلك سار على نهجهم من جاء بعدهم أنّ ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار لا يجوز مخالفته.

قال ابن الجزري: «وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً واضطراً»^(١).

ذكر العلامة ابن الجزري القول الفاصل في مخالفة الرسم؛ إذ قال: «مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يعدّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدّوا إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء "تسئلني" في الكهف، وقراءة "أكون من الصالحين"، والظاء من "بضنين" ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة، وشهرتها، وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحدّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»^(٢).

(١) ينظر: النشر (٢/١٢٨).

(٢) النشر (١/١٢-١٣).

وتعتبر مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار قاعدة في نقد القراءات عند أئمة القراءة، أو قاعدة من قواعد اختيارها، كما قال أبو عبيد وغيره عند قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ١٦]-: «القراءة عندنا بالصاد؛ لاجتماع المصاحف في الأمصار كلها على الخط بالصاد»^(١).

قول أبي عبيد: «القراءة عندنا بالصاد» يعتبر قاعدة لاختيار القراءة لا لردّها. وفيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة:

[١] مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار:

قال الداني: «كلهم قرأ وصل النون بالكسر في رؤوس الآي من غير إلحاق بياء اتباعاً للمصحف نحو قوله: ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة ٤٠] و﴿فَأَتَّقُونَ﴾ [٤١] و﴿أَطِيعُونَ﴾ [آل عمران ٥٠]، وما أشبهه إلا ما اختلف فيه عن الزبيدي عن أبي عمرو، فروى أبو عبدالرحمن، وأبو حمدون عن الزبيدي أنه كان يستحب السكون عند رؤوس الآي، وروى ابن سعدون عنه عن أبي عمرو ﴿فأرهبون﴾ و﴿فاتقون﴾ و﴿فأرسلون﴾ [يوسف ٤٥]، و﴿أخشون﴾ [البقرة ١٥٠] و﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦] و﴿أَنْ يُطَعَّمُونَ﴾ [الذاريات ٥٧] هذا ونحوه، وقف كله؛ لأنه كلام مفصول، وكل رأس آية فهو وقف، فدلّت رواية أبي حمدون، وأبي عبدالرحمن على أنه كان يتعمد الوقف عند ذلك، ولا يصله بما بعده، ودلّت رواية ابن سعدون على أنه كان يسكن ذلك سواء قطع أو وصل، وإدراجه في

(١) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٩١)؛ وعلل القراءات للأزهري (١/١٧٧)؛ وكتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٨٩)؛ وإبراز المعاني من حرز الأمانى (ص ٧١)؛ واختيارات أبي عبيد في القراءات (ص ٢٥٦).

الفواصل اللاتي هي رؤوس أي «واخشون» غلط؛ إذ ليس بفاصلة بإجماع^(١)، والذي قرأت لأبي عمرو من جميع الطرق بكسر النون مثل الجماعة، وكذلك حكى ابن جبير [٢٥٨هـ]^(٢) في مختصره اليزيدي، وعلى ذلك العمل^(٣).

انتقد أبو عمرو الداني رواية أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن، ورواية ابن سعدون؛ لأنهما تدلان على أن أبا عمرو البصري كان يتعمد الوقف عند هذه الكلمات، ويسكنها سواءً قطع القراءة أو وصلها، وذلك مخالف ما أجمعت عليه مصاحف أهل الأمصار، وما عليه سائر الرواة عن أبي عمرو في كسر النون في الوصل، وإسكانها في الوقف، وبه قرأ العشرة سوى يعقوب، فإنه أثبت الياء في الحالين.

فهذه الحروف كلها، الياء منها محذوفة اجتزاءً بكسر ما قبلها منها في حالة الوصل باتفاق المصاحف، والوقوف عليها بغير ياء^(٤).

إذاً مذهب أبي عمرو في الياء المحذوفة حذفها في الحالين، وإثبات ما أثبتته منها في الوصل دون الوقف مراعاة للأصل والرسم، ووافقته في ذلك نافع،

(١) أي بإجماع العادين على أن لفظ {واخشون} ليس برأس الآية.

(٢) هو أحمد بن جبير، أبو جعفر الكوفي نزيل أنطاكية. أخذ القراءة عرضاً وسمعاً عن الكسائي، وسليم.

قال ابن الجزري: من أوائل من ألف في القراءات، وجمع كتاباً في قراءات خمسة من كل مصر واحد. ينظر: معرفة القراءة (١/٢٠٧-٢٠٨)؛ وغاية النهاية (١/٤٢٧)؛ والنشر (١/٣٤).

(٣) ينظر: جامع البيان المطبوع (ص ٣٩٤).

(٤) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٣٠-٣٣).

وحمزة والكسائي؛ وأبو جعفر^(١).

على هذا فإن القراءة بتعمد الوقف عند الكلمات المذكورة، وإسكانها وصلاً ووقفاً تعتبر رواية شاذة مخالفة لإجماع مصاحف الأمصار، وما عليه سائر الرواة عن أبي عمرو البصري.

[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة لإجماع مصاحف الأمصار:

قال الداني: «وكلهم قرأ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة ٢٥٨] بإثبات الياء وصلاً ووقفاً على رسم في كلِّ المصاحف، إلا ما رواه ابن بكار بإسناده عن ابن عامر أنه حذف الياء في الحالين»^(٢).

انتقد الداني هذه الرواية؛ لأنها مخالفة ما اتفقت عليه المصاحف، وهي أيضاً رواية انفرد بها ابن بكار، وخالف فيها ما عليه سائر الرواة عن ابن عامر بإثبات الياء في الحالين، وأجمعت مصاحف أهل الأمصار كلها على إثبات الياء التي هي لام الفعل رسماً على الأصل^(٣).

وعليه فإن الرواية بحذف الياء من «يأتي بالشمس» في الوصل والوقف قراءة شاذة مخالفة لإجماع المصاحف، وهي رواية انفرد بها ابن بكار، عن ابن عامر، ولا يعول عليها.

(١) ينظر: بعض الكلمات التي يثبت أبو عمرو الياء فيها في الوصل دون الوقف مراعاة للأصل

والرسم في النشر (٢/١٩٠ وما بعدها و٢٣٧)؛ والإتحاف (١/٣٤٦ وما بعدها).

(٢) ينظر: جامع البيان (ص ٤٢٨).

(٣) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٤٥)؛ والنشر (٢/١٩٢).

[٣] من أمثلة ذلك أيضاً، مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار: قال النحاس: عند قوله تعالى: ﴿لَأَهْبَ لَكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾ [مريم ١٩] وقراءة أبي عمرو ﴿ليهب لك﴾ بلا اختلاف عنه، قال أبو عبيد: «وهذا مخالف لجميع المصاحف كلها، قال: ولو جاز أن يغيّر حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره»^(١).

انتقد أبو عبيد قراءة أبي عمرو ﴿ليهب لك﴾ بالياء؛ لأنها مخالفة إجماع مصاحف الأمصار، وأنه لا يجوز أن يقرأ بحرف مخالف للمصحف للرأي. قال علم الدين السخاوي - نقلاً عن أبي عبيد - ما نصه: «وأما ﴿لأهب لك﴾، فقال فيه أبو عبيد: قرأ أهل المدينة، والكوفة: ﴿لأهب لك﴾ بالألف، وكان أبو عمرو يقرأها: ﴿ليهب لك﴾ بالياء يذهب إلى أن جبريل عليه السلام أراد: ليهب الله لك، ولم يقل: لأهب أنا لك. قال: وهذا الذي ذهب إليه أبو عمرو وجه لا يخفى على أحد، ولكنه مخالف لحظ المصاحف كلها.

قال: وليس هذا لأحد، وفيه تحويل القرآن حتى لا يدرى ما المنزّل منه، قال: على أن المعنى في قوله: ﴿لأهب لك﴾ صحيح في العربية، وتأويله: إنما أنا رسول ربك لأهب لك، يريد: قال ربك: ﴿لأهب لك﴾ فأضمر: قال. وقد قال أبو عبيد: إن المصاحف اتفقت على ذلك».

ثم قال السخاوي: - تعقيباً على انتقاد أبي عبيد قراءة أبي عمرو - «وكلامه هذا على أبي عمرو غير مستقيم من حيث زعم أن أبا عمرو انفرد بذلك، وأن

(١) ينظر: إعراب القرآن (١٠/٣).

أهل المدينة على خلافه، وقد قرأ نافع، وأيضاً فإن أبا عمرو، إنما قرأ بذلك متبوعاً للأثر، وما حكاه من اتفاق المصاحف فهو صحيح، وكذلك رأيت في المصحف الشامي»^(١).

وقال الدائي: «أجمعت مصاحف أهل الأمصار على رسم ألف بعد اللام في قوله تعالى: ﴿لَأَهَبَ لِكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾ على اللفظ»^(٢).

القراءات:

وافق ورش، وقالون بخلفه؛ ويعقوب أبا عمرو البصري في قراءة ﴿ليهب لك﴾ بالياء بعد اللام، وقرأ الباقر بالألف^(٣).

قال الشاطبي: «وهمة أهب بالياء جرى حلو بحرِه بخلف...»^(٤).

إذا فلا وجه لانتقاد أبي عبيد قراءة أبي عمرو؛ لأن القراءة سنة متبعة، إذا ثبت بالنقل المتواتر؛ فلا يجوز ردّها، ولعل قراءة نافع لم تبلغ أبا عبيد على وجه متواتر؛ وإلا وأبو عبيد كان ممن يجعل ما قرأ به أهل المدينة قاعدة في اختيار القراءات^(٥).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار:

قال النحاس: عند قوله تعالى: ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب ١٠]:

«والكوفيون يقرءونها بغير ألف، وذلك مخالف للمصحف، وإن كان حسناً في

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٣٧١-٣٧٢).

(٢) ينظر: المنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٤٢).

(٣) ينظر: التيسير (ص ١٤٨)؛ والنشر (٢/٣١٧)؛ والإتحاف (٢/٢٣٤).

(٤) ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني (ص ٦٨).

(٥) ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ٣٨٣ وما بعدها).

العربية، وأولى الأشياء في هذا أن يوقف عليه بالألف، ولا يوصل؛ لأنه إن وصل بالألف كان لاحقاً، وإن وصل بغير ألف كان مخالفاً للمصحف، وإذا وقف بالألف كان متبعاً للسواد موافقاً للإعراب؛ لأن العرب تثبت هذه الألف في القوافي وتثبتها في الواصل ليتفق الكلام»^(١).

هكذا نجد أبا جعفر النحاس انتقد قراءة الكوفيين «الظنوناً» بغير ألف؛ لأنها مخالفة لإجماع مصاحف الأمصار.

قد اتفقت مصاحف الأمصار على رسم كلمة «الظنوناً» وأمثالها بإثبات الألف على اللفظ.

قال الداني: «ولم يختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف في «الظنوناً» و«الرسولاً» و«السيلاً»..»^(٢).

ونقل السخاوي عن أبي عبيد أنه قال: «رأيت في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه في الأحزاب: «الظنوناً» و«الرسولاً» و«السيلاً» ثلاثهن بالألف»، وقال أبو عبيد في كتابه: «الذي أحبّ في هذه الحروف أن يُتعمد الوقوف عليهنّ تعمداً، وذلك أن في إسقاط الألفات منهنّ مفارقة الخطّ، وقد رأيتهن في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه مثبتات كلهن بالألف، ثمّ أجمعت عليها مصاحف الأمصار، فلا نعلم أنها اختلفت، فكيف يمكن الإقدام على حذفها؟ قال: وأكره أيضاً أن أثبتهن مع إدماج القراءة؛ لأنه خروج عن العربية لم نجد هذا عندهم جائزاً في اضطرار ولا غيره، فإذا صرت إلى الوقوف عليها فأثبت الألفات، كنت متبعاً للكتاب، وتكون مع هذا فيها موافقاً لبعض

(١) ينظر: إعراب القرآن (٣/٣٠٥).

(٢) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٣٩).

مذاهب العرب، وذلك أنهم يثبتون مثل هذه الألفات في قوافي أشعارهم، ومصاريعها؛ لأنها مواضع قطع وسكت، فأما في حشو الأبيات، فمعدوم غير موجود على حال من الحالات»^(١).

أما عزو أبي جعفر النحاس قراءة «الظنون» بغير ألف إلى الكوفيين بالجملة فغير وجيه؛ لأن الذين يقرؤونها بحذف الألف في الحالين هم البصريون، فوافقهم حمزة فقط من الكوفيين، وأن القراءة إذا ثبتت بالنقل المتواتر فلا تخضع للأحسن والأقيس في العربية، وكذلك قول أبي عبيد «بأنه يكره إثبات الألفات في حالة الوصل؛ لأنه خروج عن العربية..» كلام لا يعول عليه؛ لأن القراءة سنة متبعة فلا يقاس عليها بقوافي أشعار العرب، ومصاريعها؛ وهي إذا ثبتت نقلاً مستفيضاً صحّت لغة لا العكس، ولا ينبغي تشبيه الفواصل بالقوافي الشعرية. قال السمين الحلبي: «قولهم: تشبهاً للفواصل بالقوافي لا أحب هذه العبارة فإنها منكرة لفظاً»^(٢).

القراءات:

قرأ نافع، وابن عامر، وشعبة؛ وأبو جعفر بألف بعد النون واللام وصلأ ووقفاً في الثلاثة للرسم، وأيضاً هذه الألفات تشبه هاء السكت، وقد ثبت وصلأ اجتزاءً مجرى الوقف فكذا هذه الألفات.

قرأ ابن كثير، وحفص، والكسائي؛ وخلف بإثباتها في الوقف دون الوصل إجراءً للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق.

(١) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٠٤/٥-٤٠٥).

قرأ أبو عمرو، وحمزة؛ ويعقوب بحذف الألف في الحالين؛ لأنها لا أصل لها^(١).

هذه القراءات كلها متواترة مرفوعة بأسانيدھا إلى النبي ﷺ.

[٥] من أمثلة ذلك أيضاً، مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار:

ما قاله الداني: «وكلهم قرأ: ﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنُ﴾ [هود ١٠٢] بألف بعد الذال

على رسم في كل المصاحف، إلا ما حدثناه عبد العزيز بن محمد، قال: نا

عبدالواحد بن عمر، قال: نا محمد بن أحمد البرمكي، قال: نا أبو عمر عن

إسماعيل عن نافع "إذ أخذ القرى" بغير ألف، وكذلك روى خارجة عن أبي

عمرو لم يرو هذا عن أبي عمرو غير البرمكي، وروى سائر الرواة عنه عن

إسماعيل نفسه ﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنُ﴾ بألفين وهو الصواب^(٢).

انتقد أبو عمرو الداني طريق رواية البرمكي عن نافع، وأبي عمرو قراءة "إذ

أخذ" بغير ألف؛ لأنها مخالفة إجماع مصاحف الأمصار على رسم ألف بعد

الذال، وذلك مخالف ما عليه سائر الرواة عنهما، فهي قراءة شاذة^(٣).

القاعدة:

* عناية العلماء برسم المصحف، وشدة تمسكهم بما اتفقت عليه مصاحف

الأمصار، وأن مخالفة القراءة إجماع المصاحف تعتبر قاعدة في نقد القراءة، كما

في قول أبي عبيد: «ولو جاز أن يغير حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره».

(١) ينظر: التيسير (ص ١٧٨)؛ والنشر (٢/٣٤٧-٣٤٨)؛ والإتحاف (٢/٣٧١).

(٢) ينظر: جامع البيان المطبوع (ص ٥٥٨).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٦١).

* لا يجوز أن يقرأ بحرف مخالف للمصحف إلا بنقل متواتر، كما قال
السخاوي: فإن أبا عمرو، إنما قرأ بذلك متبعاً للأثر وما حكاه من اتفاق
المصاحف فهو صحيح.

* القراءة سنة متبعة، إذا ثبتت بالنقل المتواتر؛ فلا يجوز ردّها، ولا تخضع
للقياس، ولا الأفضى في العربية.

المبحث الثاني

مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار.

لا يلزم من مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار ضعف القراءة، وعدم تواترها، بل تكون القراءة المخالفة بعض المصاحف دون بعض متواترة؛ لأنها كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه ثم بعث بها إلى الأمصار، وكلها من عند الله عزّ وجلّ منزلة، ومن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مسموعة.

قال أبو عبيد: «هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه ثم بعث بها إلى كلّ أفق مما نسخ بمصحف، وهي كلها كلام الله عزّ وجلّ»^(١).
كذلك قد تكون القراءة المخالفة بعض المصاحف ضعيفة لا تجوز القراءة بها، كما ستأتي في الأمثلة التطبيقية.

أما سبب الاختلاف بين مصاحف أهل الأمصار؛ فقد أجاب عنه أبو عمرو الداني قائلاً: «فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف؟ قلت: السبب في ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما جمع القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها ممّا لا يصحّ، ولا يثبت نظراً

(١) ذكره أبو عمرو الداني بإسناده نقلاً عن أبي عبيد. ينظر: المقنع (ص ١٠٨).

للأمة، واحتياطاً على أهل الملة، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عزّ وجلّ كذلك منزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير ممكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط، والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرقها في المصاحف لذلك فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها؛ لكي تحفظ الأمة كما نزلت من عند الله عزّ وجلّ، وعلى ما سُمعت من رسول الله فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار»^(١).

قال أبو شامة: «وما اختلف فيه المصاحف حذفاً وإثباتاً نحو: ﴿من تحتها﴾ و﴿هو الغني﴾ و﴿بما كسبت أيديكم﴾ فمحمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي بكتابه على الصورتين لشخصين، أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصاً واحداً، وأمره بإثباتهما»^(٢).

فيما يلي ذكر الأمثلة لمخالفة القراءة بعض المصاحف الأمصار العثمانية:

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة بعض مصاحف أهل الأمصار،

مع ضعف القراءة، وشدوذاها:

ما ذكره أبو عمرو الداني فقال: «وكلهم قرأ: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾

ليونس [١٤] بنونين إلا ما رواه عبد الحميد بن بكار عن أيوب بإسناده عن ابن عامر بنون واحدة وتشديد الظاء، قال أبو عمرو: وقد رسم ذلك بنون واحدة

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ١١٥).

(٢) المرشد الوجيز (ص ٣٢٤).

في بعض المصاحف^(١)، وإدغام النون في الظاء، وفي سائر حروف اللسان لا تجوز بوجه، وإجماع من القراء والنحويين، وقال الأخفش [ت ٢٩٢هـ]^(٢) في كتابه الخاص عن ابن ذكوان «لننظر» بنونين كقراءة الناس^(٣).

وجه الاستدلال: أن القراءة بنون واحدة مخالفة بعض المصاحف التي رسمت بنونين، وهي قراءة ضعيفة رواية ودراية، ولا تجوز القراءة بها، ولكن ليس اختلاف المصاحف، أو كون هذا الحرف مكتوباً بنون واحدة في بعض المصاحف سبباً في ضعف هذه القراءة، أو شذوذها، وإنما السبب في ذلك هو: أن هذه القراءة لم تثبت بالنقل المتواتر عن أئمة هذا الشأن، وبالإضافة إلى ذلك أنها لا تجوز في اللغة كما قال الداني.

قال ابن جنّي: «ظاهر هذا أنه أدغم نون ننظر في الظاء وهذا لا يعرف في اللغة، ويشبه أن تكون مخفاة، فظنها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير

(١) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ٩٤). وقد ذكره الشاطبي في العقيلة فقال: (وفي لننظر حذف النون رُدّ..). ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ١٦١). قال ابن جنّي: «من ذلك ابن شعيب قال: سمعت يحيى بن الحارث يقرأ: ﴿لننظر كيف تعملون﴾ بنون واحدة».

قال: فقلت له: ما سمعت أحداً يقرأها! قال: هكذا رأيتها في الإمام مصحف عثمان ، أيوب عن يحيى عن ابن عامر: ﴿لننظر﴾ بنون واحدة. ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شولذ القراءات والإيضاح عنها (١/٣٠٩).

(٢) الأخفش هو: هارون بن موسى بن شريك التغلبي الدمشقي شيخ المقرئين بدمشق في زمانه قرأ على ابن ذكوان. صنف كتباً كثيرة في القراءات والعربية، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان. ينظر: معرفة القراء (١/٢٤٧)؛ وغاية النهاية (٢/٣٤٧-٣٤٨).

(٣) ينظر: جامع البيان (ص ٥٤٣).

من الإخفاء إلى أن يظنوه مدغماً، وذلك أن النون لا تدغم إلا في ستة أحرف،
ويجمعها قولك: يرملون»^(١).

[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار مع

صحّة القراءة، وتواترها:

قال الفراء: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ
حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ...﴾ لآل عمران ١٢١.

«تقرأ: ويقتلون، وهي في قراءة عبد الله ﴿وقاتلوا﴾ فذلك قرأها من قرأها
﴿يقاتلون﴾.

وقد قرأها الكسائي دهرأ ﴿يقاتلون﴾ ثم رجع، وأحسبه رآها في بعض
مصاحف عبد الله ﴿وقتلوا﴾ بغير ألف فتركها، ورجع إلى قراءة العامة؛ إذ وافق
الكتاب في معنى قراءة العامة»^(٢).

وجه الاستدلال: أن الكسائي ترك قراءة ﴿يقاتلون﴾ بالألف مع أنها متواترة؛
حين رآها في بعض المصاحف التي كتبت فيها بغير ألف، وتوافق قراءة العامة.
ذكر أبو عمرو الداني القراءة بالألف فقال: إنه في بعض المصاحف
﴿ويقاتلون الذين﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿ويقتلون﴾ بغير ألف^(٣).

(١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٣٠٩/١).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٠٢/١)؛ وينظر أيضاً: قراءة عبدالله هذه في كتاب المصاحف

(٣١٠/١)؛ والبحر المحيط (٧٦/٣)؛ والدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤٩٤/٣).

(٣) ينظر: المقنع (ص ٩٣). قال الشاطبي: (يقاتلون الذين الحذف مختلف.. فيه). ينظر:

الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ١٢١).

إذاً مع اختلاف مصاحف الأمصار في رسم ﴿يَقْتُلُونَ﴾ بغير ألف، وبالألف فإن القراءتين متواترتان.

القراءات:

بالألف مع ضمّ الياء وكسر التاء من القتال قرأ حمزة، وبغير ألف مع فتح الياء، وضمّ التاء من القتل قرأ الباقون^(١).
[٣] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار مع تواتر القراءتين.

قال الفراء: عند قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْبَتْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام ٦٣]. «قراءة أهل الكوفة، وكذلك هي في مصاحفهم ﴿أَنْ جِي نَا أَلْف﴾ وبعضهم بالألف ﴿أَنْجَانَا﴾، وقراءة الناس: ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ بالتاء^(٢).
وجه الاستدلال: أن الفراء انتقد قراءة أهل الكوفة مع أنه من أهل الكوفة، واختار قراءة الباقين، وقوله: «وقراءة الناس: ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ بالتاء» يدلّ على انتقاده قراءة الكوفيين المخالفة سائر المصاحف التي كتبت فيها ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ بالتاء.
ذكر أبو عمرو الداني اختلاف مصاحف أهل الأمصار في ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ فقال: «إنها في مصاحف أهل الكوفة: ﴿لئن أنجنا من هذه﴾ بياء من غير تاء، وفي سائر المصاحف ﴿لئن أنجيتنا من هذه﴾ بالياء والتاء، وليس في شيء منها ألف بعد الجيم»^(٣).

(١) ينظر: التيسير (ص ٨٧)؛ والنشر (١٢٣٨-٢٣٩)؛ والإتحاف (١/٤٧٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/٣٣٨).

(٣) ينظر: المقنع (ص ١٠٣). قال الشاطبي: (والكوفي {أنجيتنا} في تائه اختصاراً). ينظر:

الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ١٣٩).

إذا القراءتان متواترتان مع اختلاف مصاحف أهل الأمصار في رسم كلمة، ﴿لَيْنَ أُجْنِنَا﴾ بياء من غير تاء، على الغيبة.

القراءات:

قرأ بالغيبة أهل الكوفة وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي؛ وخلف، كل على أصله من حيث الفتح والإمالة، وقرأ الباقون ﴿لئن أنجيتنا من هذه﴾ بالياء والتاء، وليس في شيء منها ألف بعد الجيم على الخطاب حكاية لدعائهم^(١).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار:

قال النحاس: عند قوله تعالى: ﴿أَمْرَأَتَيْنَهُم كَتَبْنَا لَهُمْ عَلَى بَيْتٍ مِنْهُ﴾ لفاطر ٤٠.١٤. ﴿على بينات منه﴾ لفاطر ٤٠.٤٠ قراءة أبي جعفر، وشيبة، ونافع، وعاصم، والكسائي. وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، والأعمش، وحمزة ﴿على بينت منه﴾. ثم قال النحاس: والمعنيان متقاربان إلا أن القراءة ﴿بينات﴾ أولى؛ لأنه لا يخلو من قرأ ﴿على بينت﴾ أن يكون خالف السواد الأعظم، أو يكون جاء على لغة من قال: جاءني طلحة، فوقف بالتاء، وهذه لغة شاذة قليلة^(٢). وجه الاستدلال: أن النحاس انتقد قراءة ﴿بينت﴾ بغير ألف؛ لأنها مخالفة السواد الأعظم؛ وأنها لغة قليلة، كما قال.

ذكر أبو عمرو الداني اختلاف مصاحف أهل الأمصار في كلمة ﴿عَلَى بَيْتٍ﴾ بغير ألف وبالألف بإسناده عن أبي عبيد أنه قال: «وقوله عز وجل: ﴿بَيِّنْتَ مِنْهُ﴾ لفاطر ٤٠.٤٠ رأيتها في بعض المصاحف بالألف والتاء.

(١) ينظر: ينظر: التيسير (ص ١٠٣)؛ والنشر (٢/٢٥٩)؛ والإتحاف (٢/١٦).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٣/٣٧٦).

قال الداني: «وكذلك وجدت أنا ذلك في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة، ورأيت ذلك في بعضها بغير ألف».

وعن نافع أنه قال: «أن ذلك مرسوم في الكتاب بغير ألف، ثم قال الداني: «كتبوا في كلِّ المصاحف بالتاء، وفي فاطر: ﴿على بينات منه﴾»^(١).

إذاً القراءتان متواترتان مع اختلاف مصاحف أهل الأمصار في رسم الكلمة بالألف وبغير ألف.

القراءات:

قرأ بغير ألف ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وحمزة؛ وخلف على الأفراد، وبالألف قرأ الباقر على الجمع^(٢).
القراءة بغير ألف مخالفة الرسم احتمالاً.

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة بعض المصاحف العثمانية تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات عند العلماء.

* اختلاف نسخ مصاحف أهل الأمصار ليس سبباً في شذوذ القراءة وضعفها، وإنما السبب في ذلك يرجع إلى ضعف الرواية، أو اللغة، كما سلف في قراءة ﴿لنظّر﴾ المرسومة بنون واحدة في بعض المصاحف.

* أن القراءات التي اختلفت في مصاحف الأمصار كلها ثابتة بالتواتر من عند الله عزّ وجلّ، ومن الرسول مسموعة، وهي منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه ثمّ بعث بها إلى كلِّ أفق مما نسخ بمصحف، كما قال أبو عبيد.

(١) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٣٩ و ٨١).

(٢) ينظر: التيسير (ص ١٨٢)؛ والنشر (٢/٣٥٢)؛ والإتحاف (٢/٣٩٤).

* أن أسباب الاختلاف بين مصاحف أهل الأمصار ترجع إلى إعادة كتابة الكلمة مرتين، وإلى جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة، وإشاره في رسمها لغة قريش؛ حيث علم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير ممكن إلا بإعادة الكلمة مرتين أمر بنسخ المصاحف؛ فلذلك جاءت مثبتة في بعض المصاحف، ومحذوفة في بعضها، كما قال الداني.

* أو كما قال أبو شامة: بأنه محمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي بكتابه على الصورتين لشخصين، أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصاً واحداً، وأمره بإثباتهما.

* في اختلاف المصاحف دليل على أن القراءة سنة متبعة، وإلا لكان اختلافها سبباً لردّ القراءات المخالفة بعض المصاحف.

الله أعلم

المبحث الثالث

مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً

تقدم في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الأول أن المصاحف كتبت على اللفظ الذي استقرّ عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ، وكذلك تقدم قول أبي شامة في المبحث الذي قبل هذا بأن سبب اختلاف المصاحف، وكتابتها على هذه الصور محمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي ﷺ بكتابه على صورتين، وأمر بإثباتهما، واتفاق الصورة في الرسم قد تكون تحقيقاً، وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرأ وهو الموافقة احتمالاً، كما تأتي الأمثلة توضح ذلك.

قال أبو طاهر صاحب ابن مجاهد: «لا شك أن زيد بن ثابت رضي الله عنه سمع رسول الله ﷺ يقرأها على هذه الهيئات فأثبتها في المصاحف مختلفة الصور على ما سمعها من رسول الله ﷺ»^(١).

قال أبو شامة: «ولعل مرادهم بموافقة خط ما يرجع إلى زيادة الكلم ونقصانها، وأما ما يرجع إلى الهجاء وتصوير الحروف فلا اعتبار بذلك في الرسم فإنه مظنة الاختلاف، وأكثره اصطلاح، وقد خولف الرسم بالإجماع مواضع من ذلك كـ«الصلوة والزكوة والحياة» فهي مرسومات بالواو، ولم يقرأها أحد على لفظ الواو»^(٢).

(١) نقله أبو شامة عن أبي طاهر صاحب ابن مجاهد. ينظر: المرشد الوجيز (ص ٣٤٠).

(٢) ينظر: المرشد الوجيز (ص ٣٨٣).

أما سبب اختلاف القراءات فيما يحتمله خط المصحف، فقال أبو طاهر: «لما خلت تلك المصاحف من الشكل والإعجام^(١)، وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، وكان أهل كلّ ناحية من النواحي وجهت إليها المصاحف قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة رضي الله عنهم معلمون، كأبي موسى الأشعري رضي الله عنه بالبصرة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بالكوفة، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب رضي الله عنه بالحجاز، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء رضي الله عنه بالشام، وانتقلوا عما بان لهم أنهم أمروا بالانتقال عنه مما كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجهة إليهم مما يستدلون به على انتقالهم عنه»^(٢).

قد ذكر مكي بن أبي طالب نحو قول أبي طاهر، حيث قال: «فالجواب عن ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقروا ما شئتم)^(٣)؛ ولإنكاره صلى الله عليه وسلم على من تمارى في القرآن، فكان كل واحد منهم يقرأ كما علّم وإن خالفت قراءة صاحبه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (اقروا كما علّمتم)^(٤)، وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة كل واحد منهم^(٥)، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إلى ما افتتح من

(١) الشكل: من شكلت الكتاب أشكله فهو مشكول، إذا قيدته بالإعراب، وأعجمت

الكتاب: إذا نقطته. ينظر: لسان العرب (١١/٣٥٨).

(٢) نقله أبو شامة عن أبي طاهر صاحب ابن مجاهد. ينظر: المرشد الوجيز (ص ٣٤٢-٣٤٣).

(٣) تقدم تخريجه في (ص ٧٢).

(٤) تقدم تخريجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في (ص ٧٢).

(٥) كما تقدم في قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم رضي الله عنه في (ص ٦٥-٦٦).

الأمصار؛ ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد من أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد رسول الله ﷺ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة رضي الله عنهم الذين علموهم، فلما كتب عثمان رضي الله عنه المصاحف، وجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرؤون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك مما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط..»^(١).

قال أبو شامة: «ترك الصحابة رضي الله عنهم من تلك القراءات كل ما خالف المصاحف، وأبقوا ما يوافقها صريحاً كقراءة «الصراط» بالصاد، أو احتمالاً كقراءة «مالك يوم الدين» بالألف؛ لأن المصاحف اتفقت على كتابة «ملك» بغير ألف، فاحتمل أن يكون مراده كما حذف من (الرحمن وإسماعيل، وإسحق) وغير ذلك»^(٢).

على هذا فإن متفق الصورة في الرسم قد يكون تحقيقاً، وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرية، وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو: «السموات» و«الصلحت» وقد يوافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً، وقد يوافق بعضها تقديرية نحو: «ملك يوم الدين» فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص ٥٠-٥٥).

(٢) المرشد الوجيز (ص ٣٨٠-٣٨١).

الحذف تحتمله تحقيقاً، كما كتب «ملك الناس»، وقراءة الألف تحتمله تقديراً، كما كتب «مالك الملك» فتكون الألف حذفت اختصاراً، وكذلك «النشأة» حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المدّ تحقيقاً، ووافقت قراءة القصر تقديراً؛ إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير القياس، كما كتبت «موثلاً».

وقد توافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً، نحو: «أنصار الله» و«فنادته الملائكة» و«ويغفر لكم» و«ويعملون» و«هيت لك» ونحو ذلك مما يدلّ على تجرّده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته^(١).

فيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة، مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً.

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً:

ما قاله النحاس: «في لفظ: «ميكال» عند قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٢٩٨]، أربع لغات: فلغة أهل الحجاز «ميكال» وبها قرأ أبو عمرو، وحاد عنها نافع؛ لأنه يكره مخالفة الخطّ كراهة شديدة، فلما رآه في السواد بياء ولام بعد الكاف قرأه «وميكال» وذهب إلى أن الألف حذفت، كما تحذف من الأسماء الأعجمية نحو إبراهيم وإسماعيل فهذه حجة بينة^(٢)، وحجة أبي عمرو أن حروف المدّ واللين يقلب بعضها إلى بعض كثيراً^(٣) «...»^(٤).

(١) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ١٠ وما بعدها)؛ والمرشد الوجيز (ص ٣٤٠ و٣٨٣-٣٨٤)؛ والنشر (١١/١-١٢).

(٢) قال أبو عمرو الداني: وافق كتاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة. ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ٢١).

(٣) الأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأت موطياً) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/٣٣٠ وما بعدها).

(٤) ينظر: إعراب القرآن (١/٢٥١).

انتقاد نافع قراءة ﴿ميكال﴾ بالألف كان؛ لأجل مخالفة قراءتها الرسم تحقيقاً؛ لأن لفظ ﴿ميكيل﴾ اتفقت مصاحف أهل الأمصار على حذف الألف فيها، ولكن قراءة ﴿ميكال﴾ بالألف فالرسم يحتمله.

قال الشاطبي: «وقل و﴿ميكال﴾ فيها حذفها ظهراً...»^(١).

قال السخاوي: «وأما ﴿ميكيل﴾، فقال أبو عبيد: هو في الإمام ﴿ميكيل﴾ بغير ألف، يعني أن الألف التي بعد الكاف محذوفة، وصورته "م ي ك ي ل"، وإنما كتب كذلك ليحتمل وجوه القراءات، فمن قرأ: ﴿ميكائل﴾ قال: إن الألف حذفت منه بعد الكاف، كما حذفت بعد الراء من ﴿إبراهيم﴾ وبعد الميم من ﴿إسمعيل﴾، وجعل الياء التي بعد الكاف صورة الهمزة.

ومن قرأ: ﴿ميكال﴾ مثل: مفتاح، قال: الخطّ يحتمل ذلك؛ إذ حروف المدّ يقلب بعضها إلى بعض، فقدّر أن الياء التي بعد الكاف هي الألف.

ومن قرأ ﴿ميكائيل﴾ قدّر حذف الألف التي بعد الكاف، والياء التي بعد الهمزة، وجعل التي بعد الكاف صورة الهمزة. وإنما حذفت الياء بعدها لثلاً يجتمع ياءان في الخطّ، وقد فعل نحو في: ﴿إسرائيل﴾ وهذه كلها لغات في: ﴿ميكائيل﴾.

وقد قيل فيه: ﴿ميكئل﴾ مثل "ميكئل"، وبذلك قرأ ابن مُحَيِّصَن^(٢).
وقراءته على صورة الرسم^(٣).

(١) ينظر: كتاب الوسيلة إلى كشف العُقلية (ص ١٠١).

(٢) ينظر: الوسيلة إلى كشف العُقلية (ص ١٠٣-١٠٥).

(٣) ينظر: قراءة ابن مُحَيِّصَن في مختصر في شواذ القرآن (ص ١٥).

القراءات:

﴿مِيكَئَل﴾ بغير همز ولا ياء بعدها، وبها قرأ أبو عمرو، وحفص؛ ويعقوب.

﴿ميكائل﴾ بهمزة بعد الألف، من غير ياء، وبها قرأ نافع، وقنبل في أحد وجهيه؛ وأبو جعفر.

﴿وميكائيل﴾ بزيادة الهمزة والياء بعد الألف، وبها قرأ الباقون وهم: البزّي، وقنبل في أحد وجهيه، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي؛ وخلف، فحمزة على أصله عند الوقف^(١).
قال الشاطبي:

«وَدَعِ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةِ الْيَاءِ يَحْذَفُ أَجْمَلًا»^(٢)
[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً:

قال ابن جرير الطبري: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٤٩]، والطير جمع طائر، واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأ بعض أهل الحجاز: ﴿كَهَيْتِ الطَّائِرَ فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَائِرًا﴾ على التوحيد، وقرأ آخرون: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما.

ثم قال: وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل

(١) ينظر: السبعة (ص ١٦٧)؛ والنشر (٢/٢١٩)؛ والإتحاف (١/٤٠٩).

(٢) ينظر: حرز الأمانى (ص ٣٨).

ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخط المصحف، واتباع خط المصحف مع صحّة المعنى، واستفاضة القراءة به أعجب إليّ من خلاف المصحف»^(١).
انتقاد ابن جرير الطبري قراءة «طائراً» بالألف على التوحيد؛ لأنه مخالف لرسم المصحف تحقيقاً، والقراءة بالإفراد موافقة الرسم احتمالاً.
قال الداني: «حذف من «طيراً» الألف اختصاراً حيث وقع»^(٢).
قال السخاوي: «وأما «طيراً» فإنه رسم بالحذف؛ ليحتمل القراءتين، فمن قرأ «طائراً» اعتقد حذف الألف، ومن قرأ «طيراً» فعلى الرسم». يعني تحقيقاً^(٣).

القراءات:

قرأ أبو جعفر «الطير» معرفاً في الموضعين هنا وفي سورة المائدة [١١٠] بألف بعدها همزة مكسورة على الإفراد، وافقه نافع؛ ويعقوب في «طيراً» منكرأ في الموضعين، وقرأ الباكون «طَيْرًا» نكرة ومعرفة على الجمع^(٤).

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات عند العلماء.

* اتفاق الصورة في الرسم قد تكون تحقيقاً، وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً.

(١) ينظر: جامع البيان (٣/٢٧٤).

(٢) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم المصاحف (ص ١٠).

(٣) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقليّة (ص ١٢١).

(٤) ينظر: التيسير (ص ٨٨)؛ والنشر (٢/٢٤٠)؛ والإتحاف (١/٤٧٩).

* أن سبب اختلاف القراءات فيما يحتمله خط المصحف، هو خلو تلك المصاحف من الشكل والإعجام، وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، كما تقدّم قول أبي طاهر في ذلك.

* أن سبب اختلاف المصاحف، وكتابتها على هذه الصور محمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي ﷺ بكتابه على الصورتين، وأمر بإثباتهما كما قال أبو شامة.

الله أعلم

قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مخالفة القراءة لهجات
العرب.

المبحث الثاني: مخالفة القراءة القواعد
النحوية.

المبحث الثالث: مخالفة القراءة القواعد
الصرفية.

المبحث الرابع: مخالفة القراءة معنى سياق
الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم.

المبحث الأول

مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة

تقدم في المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الأول أن الصحابة رضي الله عنهم عند رسم المصحف كانوا إذا اختلفوا في لهجة القرآن اختاروا لغة قريش ؛ لما تبوأَت به من منزلة عظيمة بين لغات العرب ؛ ولما كانت عليه من انتقاء لأفصح اللغة ، وأسهلها على اللسان عند النطق ؛ فلذلك تابعهم من جاء بعدهم في اختيار لهجات العرب المشهورة ؛ لنزول القرآن على أفصحها ، غير أن بعض من اعتنى بلغات العرب ربما تجاوز الحدّ في اختيار اللغة المشهورة إلى ردّ بعض القراءات المتواترة التي تخالف لهجات العرب المشهورة.

وليس هذا شرطاً أن تأتي القراءة على أفصح اللغة ، وأشهرها ، بل يوجد فيها الفصح والقليل ؛ لأن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة لا العكس .
للردّ على أهل اللغة في تحكيم الأكثر والأشهر في اللغة وروداً في القراءات ، وردّ ما يقلّ دورانها في اللغة ، نذكر أقوال العلماء في ذلك :

قال الصفاقسي : «القراءة لاتتبع العربية ، بل العربية تتبع القراءة ؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع ، وهو نبينا صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه رضي الله عنهم ومن بعدهم»^(١).

قال صاحب الانتصاف : «ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة»^(٢).

(١) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع (ص ٤٩-٥٠).

(٢) الانتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (ص) ؛ وينظر : أيضاً دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٨/١).

وقال أبو حيان: «والقراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى للذكر».

وقال أيضاً: «ليس العلم مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون؛ فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون، ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة»^(١).
وفيما يلي ذكر الأمثلة لقاعدة، مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة، وموقف أهل اللغة من نقد القراءات الصحيحة المتواترة.

[١] من أمثلة ذلك، نقد القراءة لقلتها في اللغة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

قال الزجاج: «فأما ﴿عليهم﴾ فأصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغني بها عن الواو، والواو تثقل على ألسنتهم، حتى في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة، فلذلك حذفت الواو، فأما من قرأ ﴿عليهم ولا الضالين﴾ فقليل، ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير، وإن كان قد قرأ به قوم، فإنه أقل من الحذف كثير في لغة العرب»^(٢).

القراءات:

قرأ بضم ميم الجمع ووصلها بواو قالون بخلف عنه، وابن كثير؛ وأبو جعفر، وتابعهم ورش إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، وقرأ الباقون

(١) ينظر: البحر المحيط (٣١٨/٢) و(٢٦١/٢)، ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٥٢/١-٥٣).

بالسكون في جميع القرآن، وأجمعوا على إسكان الميم وفقاً^(١).
من قرأ بصلة ميم الجمع فعلى أصل الجمع أن يكون بواو بدليل
"دخلتموه" و"أنزلكموها"، ومن قرأ بالسكون فللتخفيف^(٢).
إذاً وجه انتقاد الزجاج قراءة عليهمو بصلة ميم الجمع واو؛ لأنها مخالفة
للغة المشهورة، وهي إسكان الميم تخفيفاً. قال: «ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير».
القراءة لا تخضع للرأي والقياس، بل هي سنة متبعة يوجد فيها اللغة
القليلة، والكثيرة؛ لأنها توقيفية متى ما ثبتت بالنقل المتواتر عن أئمة القراءة
يجب اتباعها.

[٢] من أمثلة ذلك أيضاً، نقد القراءة لقلتها في اللغة:

عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة ١٢٤٦].

قال أبو زرعة نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: «القراءة عندنا بالفتح؛ لأنها
أعرف اللغتين، ولو كان ﴿عسيتم﴾ لقرئت ﴿عسي ربنا﴾ [القلم ٣٢]. وما اختلفوا
في الحرف»^(٣).

قال النحاس نقلاً عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: «ولا وجه ﴿لعسيتم﴾
بكسر السين، وقد قرأ الحسن به، ونافع، وطلحة بن مصرف، ولو كان كذا
لقرئت ﴿فعسي الله﴾.

(١) ينظر: التيسير (ص ١٩)؛ والنشر (١/٢٧٣)؛ والإتحاف (١/٣٦٦-٣٦٧).

(٢) ينظر: الكشف (١/٣٥) وما بعدها؛ وحجة القراءات (ص ٨١).

(٣) ينظر: حجة القراءات (ص ١٣٩)، والإتحاف (١-٤٤٥). والكشف (١/٣٠٣)؛ والموضح

(١/٣٣٥).

قال النحاس حكي يعقوب بن السكيت [ت ٢٤٤هـ^(١)] وغيره أن «عسيت» لغة، ولكنها لغة رديئة، فإذا قال: عسى الله، ثم قال: «فهل عسيتم» استعمل اللغتين جميعاً إلا أنه ينبغي له أن يقرأ بأفصح اللغتين، وهي فتح السين^(٢).

القراءات:

قرأ بفتح السين العشرة سوى نافع، فإنه قرأها بكسر السين^(٣).
إذا وجه إنكار أبي عبيد، وأبي حاتم قراءة «عسيتم» بكسر السين أنها لغة قليلة، والقراءة بأشهر اللغتين أولى، وهي فتح السين.
القراءة سنة إذا ثبت بالنقل المتواتر يجب قبولها، ولو كانت في اللغة قليل الاستعمال، ولا يجوز أن يقال: إنها لغة رديئة؛ لأنها كلام الله مسموع من أفصح العرب ﷺ.

[٣] من أمثلة ذلك، نقد القراءة لقلتها في اللغة:

عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْنَةً﴾ [آل عمران ٢٨].

قال الفراء: «هي أكثر كلام العرب، وقرأه القراء، وذكر عن الحسن، ومجاهد أنهما قرأ «تقية» وكل صواب»^(٤).

وجه انتقاد الفراء قراءة «تقية» لأنها لغة قليلة، والقراءة بـ«تقااة» أشهر

اللغتين.

(١) ابن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن الفراء، وأبي عمرو الشيباني، والأثرم، وابن الأعرابي، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/٣٤٩).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (١٣٢٥).

(٣) ينظر: التيسير (ص ٨١)؛ والنشر (٢/٢٣٠)؛ والإتحاف (١/٤٤٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن (١/٢٠٥).

القراءات:

قرأ يعقوب من القراء العشرة: ﴿تقية﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة على وزن "مطية" وكذلك رسمت في كل المصاحف، والباقون ﴿تقاة﴾ كراعة، كلّ على أصله من حيث الفتح والتقليل والإمالة^(١).
كلتا القراءتين مصدران هما بمعنى. يقال: اتقى يتقي اتقاء وتقوى وتقاة وتقية^(٢).

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة لهجات العرب المشهورة:

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه: ٥٨].

قال القرطبي: «واختار أبو عبيد كسر السين؛ لأنها اللغة العالية الفصيحة». وقال النحاس: قرأ الكوفيون ﴿سوى﴾ بضم السين، والكسر أشهر وأعرف^(٣).

وجه الاختيار أن ضم السين في لفظ ﴿سوى﴾ قليل، والكسر أشهر اللغتين.

القراءات:

قرأ بضم السين والتنوين عاصم، وابن عامر، وحمزة؛ ويعقوب، وخلف، وقرأ الباقون بكسر السين مع التنوين، وكلّ على أصله في الوقف من حيث الفتح والتقليل والإمالة^(٤).

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٢/٢٨٤)؛ والنشر (٢/٢٣٩)؛ والإتحاف (١/٤٧٤).

(٢) ينظر: علل القراءات (١/١١١)؛ والموضح (١/٣٦٧).

(٣) ينظر: إعراب القرآن (٣/٤٢)، والجامع لأحكام القرآن (١١/٣١٣).

(٤) ينظر: التيسير (ص ١٥١)؛ والنشر (٢/٣٢٠)؛ والإتحاف (٢/٢٤٨).

وهما لغتان بمعنى^(١).

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات.

* أن القراءة سنة إذا ثبتت بالنقل المتواتر يجب قبولها والمصير إليها، ولو كانت في اللغة قليل الاستعمال، ولا يجوز أن يقال: إنها لغة رديئة؛ لأنها كلام الله مسموع من أفصح العرب.

* أن القراءات توقيفية ليس للرأي ولا القياس مجال، ولا تخضع للأفشى في اللغة، والأشهر في الاستعمال؛ لأنها سنة متبعة، متى ثبتت متواترة يجب اتباعها.

* لا تصحّ القراءة بالعربية، بل تصحّ العربية بالقراءة؛ لأنها تابعة للقراءة، متى ما صحّت القراءة نقلاً صحّت عربية.

(١) ينظر: علل القراءات (٣٨٣/١)؛ والكشف (٩٨/٢)، وحجة القراءات (ص ٤٥٣).

المبحث الثاني

مخالفة القواعد النحوية

تقدم في المبحث الأول بأنه ليس شرطاً أن تأتي القراءة على أفصح اللغة، وأقيسها في العربية، إنما يوجد فيها ما هو قليل الاستعمال، والفصيح؛ لأنه كلما صحّ قراءة صحّ لغة لا العكس، وأن بعض من اعتنى بلغات العرب ربما تجاوز الحدّ في اختيار اللغة المشهورة إلى ردّ بعض القراءات المتواترة التي تخالف لهجات العرب المشهورة.

كذلك بعض النحاة قد تجاوزوا الحد إلى ردّ القراءات المتواترة التي تخالف قواعدهم النحوية، وربما اتهموا القراء بالوهم، والغلط، وقلة المعرفة بالعربية، وجعلوا قواعدهم النحوية هي الحاكمة على القراءات صحة وضعفاً. إذاً إجماع النحويين لا يكون حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون عن من ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، والقراء أعدل وأثبت وأضبط لما ينقلوه من النحويين الذين ربما يكون قائل بيت الشعر مجهولاً.

قد تصدّى العلماء للردّ على النحويين في تحكيم أقيستهم في ذلك:

قال ابن الحاجب [٦٤٦هـ]^(١) في شرح المفصل: «والأولى الردّ على

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو المقرئ النحوي، المالكي، الأصولي الفقيه، صاحب التصانيف المنقحة، من ذلك شرح المفصل سماه "الإيضاح". ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحان المالكي (١/٨٦ وما بعدها)؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/١٣٤ - ١٣٥).

النحويين.. فليس قولهم بحجة على الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن ثبوت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى»^(١).

وقال فخر الدين الرازي: «أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر، ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى»^(٢).

وقال أبو حيان: «لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، ولا بمبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا»^(٣).

وقال الزجاج: - عند ما تكلم عن القراءات التي وردت في لفظ (الحمد) من قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ [الفاتحة ١]- «فأما القرآن فلا يقرأ فيه ﴿ الحمد ﴾ إلا بالرفع؛ لأن السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة»^(٤).

(١) ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني؛ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/٢٧).

(٢) ينظر: التفسير الكبير (٩/١٦٢ وما بعدها).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤/٢٧١).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٤٥ و٢٩٠ و٤٨٢).

وقال أيضاً في موضع آخر: «القراءة سنة لا ينبغي أن يقرأ فيها بكل ما يميزه النحويون، وإن تتبع فالذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النحويين، فيجتمع في القراءة بما قد روي الاتباع، وإثبات ما هو أقوى في الحجة»^(١).
بمعنى أن تكون الحجة قوية في اختيار القراءة إذا اجتمعت فيها صحة النقل، وقاعدة نحوية.

وقال في موضع آخر: «القراءة سنة لا تخالف فيه الرواية عن النبي وأصحابه والسلف، وقراءة الأمصار بما تجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح مما يجوز، فالإتباع فيه أولى»^(٢).

فيما يلي ذكر الأمثلة للقاعدة، مخالفة القراءة القواعد النحوية، وهي كثيرة، وموقف النحاة من نقد القراءات المتواترة، وردّها:

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة نحوية، واتهام النحاة

القراء بالوهم والغلط، وإجماعهم على ردّها:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا اِلَّا اِبٰٓلٰٓسَ اَبٰٓى وَاَسْتَكْبَرَ﴾

[البقرة: ٣٤].

قال الزجاج: «قرأت القراء ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني

وحده ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جلة أهل المدينة، وأهل الثبت

في القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن الملائكة في موضع خفض، فلا

يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التانيث بكسر ألف الوصل، لأنك إذا

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٢/٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١١٠/٢-١١١).

ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»^(١).

وقال ابن جنبي: «هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن الملائكة في موضع جر فالتاء مكسورة»^(٢).

وقال النحاس: «وهذا لحن لا يجوز»^(٣).

وقال الزمخشري: «لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم (الحمد لله)»^(٤).

إذاً أجمع النحاة على ردّ قراءة أبي جعفر وتضعيفها، كما اتفق أكثرهم على عدم جواز هذه القراءة؛ لأنها مخالفة قاعدة نحوية، وهي أن حرف الجر إذا دخل على الاسم يجر بالكسر.

القراءات:

قرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز بضم التاء حالة الوصل اتباعاً، وقرأ من رواية ابن وردان اشمام كسرهما، وضمها.

قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان عن ابن وردان نصّ عليهما غير واحد، وقرأ الباقر بالكسر، وجه الإشمام أنه أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء، ووجه الضم أنهم استقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزد شنوءة، ومن قرأ بكسرة خالصة على الأصل في الجر بالحروف»^(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١١١-١١٢).

(٢) ينظر: المحتسب (١/٧١).

(٣) ينظر: إعراب القرآن (١/٢١٢).

(٤) ينظر: الكشف (١/٢٧٣).

(٥) النشر (٢/٢١٠)؛ وينظر: أيضاً الإتحاف (١/٣٨٧).

إذا القراءة بالكسر هي الموافقة القاعد النحوية، والقراءة بالضم مخالفة لذلك، ولكن القاعدة المتبعة في ذلك، وهي أن القراءة إذا ثبتت بالتواتر عن أئمة القراء المشهورين فإنه لا يجوز ردها، ولو كانت لغة قليلة الاستعمال؛ من أجل مخالفتها قاعدة من القواعد النحوية؛ لأن القراءة هي التي تحكم على اللغة.

قال أبو حيان: «فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها، ولا يغلط، والقارئ بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة»^(١).
[٢] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة نحوية، واتهام النحاة القراء بعدم الضبط، وإجماعهم على ردها:

فعند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا لَصَدَقْتُمْ فَبِعَمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

قال الزجاج: «وروى أبو عبيد أن أبا جعفر، وشيبة، ونافاعاً وعاصماً، وأبا عمرو بن العلاء قرأوا ﴿فَبِعَمَّا﴾ بكسر النون وجزم العين وتشديد الميم، وذكر أبو عبيد أنه روي عن النبي قوله لابن العاص: «نعمنا بالمال الصالح للرجل الصالح»^(٢)، فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل الرواية.
ثم قال الزجاج: ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة جائزة البتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين»^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط (١/٢٤٦).

(٢) الحديث صحيح الإسناد. رواه أبو عبيد في غريب الحديث (١/٦٤)؛ وأحمد في مسنده (٢٩٨/٢٩-٢٩٩) وصححه محققوا المسند؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد حديث (٢٩٩) (ص ١١٢)؛ والحاكم في المستدرک في کتاب البیوع حدیث (٢١٣) والقراءات حدیث (٢٩٢٦) وقال: صحيح على شرط الشيخين. ينظر: المستدرک (٢/٢٠٣ و ٢٥٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٣٥٣-٣٥٤ و ٦٧/٢).

قال النحاس : «فأما ما حكى عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال» في «فنعماً»^(١).

قال أبو شامة : «وقد اختار قراءة الإسكان الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وهو من عجيب اختياراته..»^(٢).

القراءات:

قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي؛ وخلف «فنعماً» بفتح النون وكسر العين مشبعة على الأصل كعلم.

وقرأ نافع بخلف عن قالون، وابن كثير، وأبو عمرو بخلفه، وعاصم بخلف عن شعبة؛ ويعقوب بكسر النون اتباعاً لكسر العين، وهي لغة هذيل.

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، وهو الوجه الثاني لأبي عمرو، وقالون، وشعبة، فروى عنهم المغاربة وجهاً آخر وهو إخفاء كسرة العين فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم الإسكان أكثر أهل الأداء؛ لصحته رواية ولغة.

قال أبو عمرو الداني : «الإسكان أثر، والإخفاء أقيس»^(٣).

قال ابن جزري : «فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية، ووروده لغة، وقد اختار أبو عبيد أحد أئمة اللغة، وناهيك به، والوجهان

(١) ينظر: إعراب القرآن (١/٣٣٨).

(٢) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣٧٥).

(٣) التيسير (ص ٨٤).

صحيحان غير أن النص عنهم الإسكان، ولا نعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة»^(١).

هكذا ردّ النحاة قراءة الإسكان؛ لأنها مخالفة قاعدة نحوية، وهي أن الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين لا يجوز بإجماع النحويين^(٢).

قال أبو حيان: - بعد ذكره من أنكر هذه القراءة- «وقد أتى عن أكثر القراء ما أنكروا فمن ذلك الإسكان في هذا الموضع، وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله: إن القراءات السبع متواترة لا يمكن وقوع الغلط فيه»^(٣).

إذا إنكار قراءة تواتر نقلها عن أئمة القراءة أمر محذور، كما تقرر عند سلف هذه الأمة رضي الله عنهم أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وليس للقياس مجال فيها، فإذا ثبتت بالنقل المتواتر فلا يجوز ردّها للقياس اللغوي.

جواز الجمع بين الساكنين لصحة وروده قراءة ولغة، وذلك أن القراءة سنة يجب اتباعها إذا صح نقلها متواترة عن النبي ﷺ فإنها لا تعتمد على القياس النحوي، ولا على الأفصح والأشهر في اللغة بل الأثبت في النقل؛ لأن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة، فالنقل الصحيح لا يتطرق إليه الغلط اللغوي، ونقل القرآن أثبت وأصح.

(١) ينظر: النشر (٢٣٥-٢٣٦)؛ والإتحاف (٤٥٥/١-٤٥٦).

(٢) ينظر: الكشف (٣١٦/١)؛ وإبراز المعاني (ص ٣٧٥).

(٣) ينظر البحر المحييط (٦٨٩/٢-٦٩٠).

أئمة القراء أمناء فيما نقلوه من القراءات عن النبي ﷺ كما قال أبو حيان: ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه، مما نقلوه في بقية القراءات الصحيحة التي توافق أفصح اللغة، وأقيسها، وأشهرها، وأفشاها، ولأن القراءة بالنقل مع المشافهة لا بالنقل فقط.

[٣] من أمثلة ذلك أيضاً، مخالفة القراءة قاعدة لغوية، واتهام

النحاة الرواة بالغلط في النقل، مع إجماعهم على ردها:

عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران ١٣١].

قال الزجاج: «يَغْفِرْ لَكُمْ» القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين: أن الراء تدغم مع اللام فيجوز «يغفر لكم»، وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رواوا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين، وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء، نحو: قولك: "هل رأيت ومن رأيت" ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت: مر لي بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم»^(١).

القراءات:

قرأ أبو عمرو بالإدغام من رواية السوسي و الدوري في أحد وجهيه، وقرأ

الباقون بالإظهار.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٣٩٨ و٤٣١-٤٣٢).

قال ابن جزري: - عن قراءة أبي عمرو-: «والأكثر على الإدغام»^(١).
إجماع النحويين ليس بحجة على ردّ القراءات المتواترة عن أئمة القراءة، إنما
القراءة الصحيحة هي الحجة على النحويين في إثبات اللغة.

[٤] من أمثلة ذلك، نقد القراءة لمخالفتها قاعدة نحوية مع إجماع

النحويين على الطعن فيها:

عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
[النساء: ١].

قال الفراء: «نصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وخفض
الأرحام، قال: هو كقولهم: وبالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد
مخفوضاً على مخفوض، وقد كنى به»^(٢).

قال الزجاج: «فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا تجوز إلا في
اضطرار شعر، وخطأ-أيضاً- في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: (لا
تحلفوا بأبائكم)^(٣)، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟»^(٤).

يعني فإذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز بالرحم؟.

(١) ينظر: التيسير (ص ٤٤-٤٥)؛ والنشر (١٢/٢-١٣)؛ والإتحاف (١٣٧/١).

(٢) معاني القرآن (١/٢٣٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤٧) في كتاب الأيمان والندور "باب لا تحلفوا بأبائكم" الصحيح مع
الفتح (٥٣٨/١١)؛ ومسلم (١٦٤٦) في كتاب الأيمان "باب النهي عن الحلف بغير الله
تعالى" الصحيح مع شرح النووي (١١/١٥٢).

من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، من كان حالفاً
فليحلف بالله أو ليصمت).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٦/٢).

وقال النحاس: «وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤسائهم: لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقال رؤسائهم: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته»^(١).

القراءات:

قرأ حمزة بخفض الميم في «الأرحام»، وقرأ الباقون بالنصب^(٢). من قرأ بالخفض فإنه عطفه على الضمير المجرور في "به" على مذهب الكوفيين، ومن قرأ بالنصب فعطفه على لفظ الجلالة في «واتقوا الله الذي»^(٣). هكذا أئمة النحاة يخطئون قراءة تواتر نقلها، وقرأ بها أئمة السلف، ويردونها؛ لأنها مخالفة قاعدة من قواعدهم النحوية، وهي عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، كما في قوله تعالى: ﴿حَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص ٨١].

إلا أن أهل العلم قد تصدّوا للردّ على النحاة بأدلة ساطعة، ومقنعة مما لا مزيد عليه في ردّهم القراءات المتواترة التي تخالف قواعدهم اللغوية. قال فخر الدين الرازي: - بعد ردّه على النحاة عند تلحينهم قراءة حمزة - «والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بالبيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن»^(٤).

(١) ينظر: إعراب القرآن (٤٣١/١)؛ والجامع لأحكام القرآن (٢/٥).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٩٣)؛ والنشر (٢/٢٤٧)؛ والإتحاف (١/٥٠١-٥٠٢).

(٣) ينظر: المصادر السابقة في توجيه القراءات.

(٤) ينظر: التفسير الكبير (٩/١٦٢ وما بعدها).

وقال أبو حيان: - في معرض رده على ابن عطية، ومن أنكر هذه القراءة - «ردّ هذه القراءة فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة رضي الله عنهم الذين تلقوا من في رسول الله ﷺ بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنه عمد إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه، وحمزة لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون»^(١) اهـ بتصرف.

قال القرطبي: - نقلا عن أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ات ٥١٤هـ^(٢) عند ردّه على من طعن في قراءة «والأرحام» بالخفض، واختار العطف فقال: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة؛ وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ، فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة، والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ، ولا يشك أحد في فصاحته»^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط (٣/٥٠٠).

(٢) النيسابوري، له كتاب في التفسير سماه "التيسير في التفسير". قال عبد الغافر: هو إمام الأئمة، وحبر الأمة، وبحر العلوم. ينظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/٢٩٨-٢٩٩).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/٤).

[٥] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة نحوية، واتهام النحاة

القراء بالوهم مع إجماعهم على ردها:

عند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي...﴾ [إبراهيم: ٢٢].

قال الفراء: «وقد خفض الياء من قوله: ﴿بمصرخي﴾ الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعاً، ثم قال: من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أن الياء في: ﴿بمصرخي﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»^(١).

وكذلك قال الزجاج، «وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين»

وقال النحاس: «قد صار هذا بإجماع لا يجوز»^(٢).

وقد نقل القرطبي عن المبرد أنه قال: «لو صلّيت خلف إمام يقرأ ﴿بمصرخي﴾ و﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر لأخذت نعلي ومضيت»^(٣).

هذا القول من المبرد غير لائق بقراءة صحّ سندها بالتواتر عن أئمة القراء السبعة الذين أجمعت الأمة المعصومة على قبول قراءاتهم.

القراءات:

قرأ حمزة بكسر الياء، وقرأ الباقون بفتحها.

(١) ينظر: معاني القرآن (٧٥/٢-٧٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٥٩/٣)؛ وإعراب القرآن (٢٣٦٨-٣٦٩).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٥).

من قرأ بكسر الياء فهي على لغة بني يربوع حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو.

قال ابن الجزري: «وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب، وأجازها هو والفراء، وإمام اللغة والنحو والقراء أبو عمرو، وقال القاسم بن معن النحوي هي صواب، ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها، أو لحنها؛ فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيه الأركان الثلاثة، وقياسها في النحو صحيح؛ وذلك أن الياء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح؛ لأجل الإدغام، فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة، وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون: ما في أفعل كذا..»^(١).

وقال البناءت ١١٧هـ صاحب إتحاف فضلاء البشر: «وهي متواترة، والطاعن فيها غالط قاصر، والنافي لسماعها لا يدل على عدمها فمن سمع مقدم عليه؛ إذ ثبت»^(٢).

وقال مكِّي: «وقد عدّ هذه القراءة بعض الناس لحناً، وليست بلحن، إنما هي مستعملة»^(٣).

قال أبو حيان - بعد ذكره طعن كثير من النحاة في هذه القراءة، وأقوالهم في ذلك - : «وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، فلا يجوز

(١) النشر (٢/٢٩٨-٢٩٩)؛ وينظر: أيضاً التيسير (ص ١٣٤).

(٢) الإتحاف (٢/١٦٧-١٦٨).

(٣) ينظر: الكشف (٢/٢٦).

أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة ولكنه قلّ استعمالها..»^(١).

هكذا أئمة النحاة بإجماعهم يلحنون هذه القراءة المتواترة وغيرها عن أئمة القراءة؛ لأنها مخالفة قاعدة لغوية، وهي أنه لا يجوز حذف الياء، ولا تبقى الكسرة التي تدلّ عليها.

أما كلام المبرد فإنه يدلّ على أن هاتين القراءتين المتواترتين ليستا بقرآن، وما ليس بقرآن لا تصح الصلاة به، وهذا بمكان في الخطورة، وهو منفذ للمستشرقين، وفرصة سانحة لأعداء الإسلام في طعن كلام الله عز وجل^(٢).

لقد تقرر مراراً أن أئمة السلف يرفضون ردّ قراءة صحّ سندها بالتواتر عن النبي، وقرأ بها أئمة القراء، كما تقدم من قول أبي نصر القشيري: فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة، والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي، ولا يشك أحد في فصاحته.

[٦] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة نحوية، وردّها:

عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر ٥٤].

قال الزجاج: «ورأيت مذهب المازني^(٣) وغيره ردّ هذه القراءة: ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون، ثم قال الزجاج: والإقدام على ردّ هذه القراءة غلط؛ لأن نافعاً - رحمه الله - قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أن نافعاً لم يقرأ

(١) البحر المحيط (٦/٤٢٨-٤٢٩).

(٢) ينظر: القراءات في نظر المتشركين والملحددين للشيخ/عبد الفتاح القاضي (ص ٢٦ وما بعدها).

(٣) بكر بن محمد بن بقرية، أبو عثمان، البصري، كان إماماً في العربية متمسكاً في الرواية. ينظر:

بغية الوعاة (١/٤٦٣).

بجرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة، وله وجه في العربية، فلا ينبغي أن يردّ، ولكن الفتح في قوله تعالى: ﴿فبم تبشرون﴾ أقوى في العربية»^(١).
قال النحاس: «وحكي عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: بكسر النون لحن ﴿فبم تبشرون﴾ يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب»^(٢).

القراءات:

قرأ نافع، وابن كثير ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون خففها نافع، وشدها ابن كثير، وقرأ الباقر بفتح النون مخففاً^(٣).

من قرأ بكسر النون مع التخفيف فالأصل في ﴿تبشرونني﴾ النون الأولى للرفع، والثانية للوقاية حذفت نون الوقاية للثقل، ثم حذفت الياء على حد "أكر من" مجتزئاً عنها بالكسر المنقولة إلى النون الأولى.

ومن قرأ بكسر النون مشددة أدغم الأولى في الثانية تخفيفاً، وحذفت ياء الإضافة اكتفاء بالكسرة، ومن قرأ بالفتح فإن نون الجمع تكون مفتوحة أبداً^(٤).
إذا تلحين قراءة ثبتت عن أئمة القراءة بالتواتر؛ لمخالفتها قاعدة لغوية أمر محذور، كما تقرر عند السلف، أن القراءة سنة متبعة، وأيضاً كما قال الزجاج: «وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على أنشدني بعضهم، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله، وكان ممن يأخذ بقوله لم يجوز»^(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٢١٦-٢١٧ و١٨١/٣).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٢/٣٨٣).

(٣) ينظر: التيسير (ص ١٣٦)؛ والنشر (٢/٣٠٢)؛ والإتحاف (٢/١٧٧).

(٤) ينظر: علل القراءات (١٢٩٦-٢٩٧)؛ والكشف (٢/٣١)؛ وحجة القراءات (ص ٣٨٢-٣٨٣).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٤١٨)؛ والبحر المحييط (٦/٤٨٥).

القاعدة:

- * أن مخالفة القراءة القواعد النحوية تعدّ قاعدة أساسية من قواعد نقد القراءات عند أئمة النحويين في ردّ القراءات وتضعيفها، حتى المتواترة منها.
- * أن إجماع النحويين لا يكون حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عليه السلام عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، والقراء أعدل وأثبت، وأضبط لما ينقلوه من النحويين الذين ربما يكون قائل بيت الشعر مجهولاً.
- * أن أئمة القراء أمناء فيما نقلوه من القراءات المتواترة سواء كانت لغة نادرة قليلة الاستعمال، أو كانت موافقة لأفصح اللغة، أو أقيسها، أو أشهرها، أو أفشاها، كما قال أبو حيان: ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه.
- * إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي عليه السلام فلا يجوز ردّها، ولا يقلّد فيه أئمة النحويين؛ لأن ذلك أمر محذور، كما في قول القشيري: فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي عليه السلام، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة، والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي، ولا يشك أحد في فصاحته.
- * تلحين قراءة ثبتت عن أئمة القراءة بالتواتر؛ لمخالفتها قاعدة لغوية أمر محذور عند السلف؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تحمل على أبيات شعرية، كما قال الزجاج: وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على أنشدني بعضهم، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله، وكان ممن يأخذ بقوله لم يجوز.

* إجماع النحاة ليس بحجة على ردّ القراءات المتواترة، إنما القراءات هي الحجة على النحويين في إثبات اللغة. كما قال الرازي: والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بالبيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن.

* جعل النحاة القواعد اللغوية هي الحاكمة على القراءات، وهو أمر غير لائق بلغة نزلت بالوحي، ومسموع من أفصح من أنطق بالضاد، وهو النبي، بل تجاوزوا الحد في ذلك إلى تلحين القراءات المتواترة، واتهام أئمة القراء بالوهم، والغلط، وقلة المعرفة بالعربية، مع أن حجة هؤلاء النحاة - أحياناً - قد تكون أوهن من بيت العنكبوت. كما قال فخر الدين الرازي: والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت. الله أعلم وهو يهدي السبيل.

المبحث الثالث

مخالفة القراءة القواعد الصرفية

تقدم في المبحثين السابقين أن أهل اللغة يلحنون القراءات المتواترة التي تخالف ما كان أكثر اشتهاً، وإفشاءً في اللغة العربية، والقياس النحوي، وقواعده، وكذلك تلحينهم، وإنكارهم القراءات المتواترة المخالفة للقياس الصرفي وقواعده لا يقل أهمية عما سلف ذكره.

وفيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة، "مخالفة القراءة القواعد الصرفية".

[١] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة قاعدة صرفية.

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيْنَ﴾

[البقرة ٦٢].

قال أبو شامة نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: «إنما كره ترك الهمزة هنا؛ لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً بخلاف النيين»^(١).

بمعنى أنه لم ينظر إلى أصل هذه الكلمة؛ لأنها من "صبأ" مهموز لام الفعل.

القراءات:

قرأ نافع؛ وأبو جعفر بترك همز "الصابين"، وقرأ الباقون بالهمز^(٢).

من قرأ بالهمز فعلى أصل الكلمة؛ لأنها من "صبأ" مهموز لام الفعل.

قال الأزهري: «والهمزة فيها هي اللغة الجيدة من قولك: صبأ فلان يصبأ،

إذا خرج من دين إلى دين وصبأنا به، إذا خرجت، وصبأت النجوم إذا طلعت،

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣٢٩).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٧٤)؛ والنشر (١/٣٩٧)؛ والإتحاف (١/٣٩٦).

كل ذلك مهموز، ومن قرأ بغير الهمز ففيه قولان: أحدهما: أنه من صبا يصبو، إذا مال إلى دين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ليوسف ١٣٣. أي أمل إليهن وسمي الصبي صبياً؛ لأن قلبه يصبو إلى كل لعب لفراغ قلبه.

والقول الآخر: «أنه على تخفيف الهمز على لغة من يخففها»^(١).

قال أبو حيان: «قلب الهمزة ألفاً تخفيفاً مخالفاً للقياس يحفظ ولا يقاس عليه»^(٢).

اتفق المفسرون على أن الصابئين: هم الذين خرجوا من دين إلى دين، ثم اختلفوا في تعيين الفرقة التي تسمى بالصابئين^(٣).

انتقد أبو عبيد القراءة بغير همز؛ لأنها مخالفة أصل الكلمة من "صبا" مهموز لام الفعل، وعلى كل فإن القراءتين متواترتان، ولا ينبغي كره قراءة تواترت بالنقل عن أئمة القراءة.

[٢] مخالفة القراءة قاعدة صرفية؛ لمجيئها على وجه القلة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَتَاقُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ المائدة: ١٢.

(١) ينظر: علل القراءات (٥٠/١)؛ وتهذيب اللغة (صب أ) (٢٥٧/١٢)؛ والكشف (٢٤٧/١)؛ وحجة القراءات (ص ١٠٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٩٠/١).

(٣) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٣٦٠/١)؛ والجامع لأحكام القرآن (٤٣٤/١) والبحر المحيط (٣٩٠/١).

قال النحاس: «أنكر أبو عبيد، وأبو حاتم "شأن" بتسكين النون؛ لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة، وخالفهما غيرهما، وقال: ليس هذا مصدراً، ولكنه اسم الفاعل على وزن كسلان وغضبان وهي قراءة ابن عامر»^(١).

القراءات:

قرأ بتسكين النون ابن عامر، وشعبة؛ وابن وردان، وابن جمار في أحد وجهيه، وقرأ الباقون بفتح النون، وهو الوجه الثاني لابن جمار^(٢).

من قرأ بفتح النون فمعناه بغض قوم وهو مصدر، ومن قرأ بالإسكان فهو صفة: بغيض قوم. وهما بمعنى، وقال أبو عبيدة^(٣) ٢١٠هـ: «يقال: الشنآن بتحريك النون والهمزة، والشنآن بإسكان النون: البغض»^(٤).

أما المصادر مما أوله مفتوح فجاء أكثرها محرراً، مثل: على غليان، وضرب ضرباناً، والإسكان قليل، وإنما تجيء في المضموم والمكسور. مثل سُكران وكُفران، وجرمان.

قال سيبويه: «كل بناء كان من المصادر على فعَلان بفتح العين لم يتعد فعله، إلا أن يشد شيء كالشنآن»^(٥).

(١) إعراب القرآن (٦/٢)؛ والجامع لأحكام القرآن (٤٦/٦).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٩٨)؛ والنشر (٢/٢٥٣)؛ والإتحاف (١/٥٢٩).

(٣) هو معمر بن المثنى أحد أئمة اللغة أحد شيوخ أبي عبيد القاسم بن سلام. ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٩٥)؛ وطبقات المفسرين (٢/٣٢٦).

(٤) ينظر: مجاز القرآن (١/١٤٧-١٤٨)؛ وعلل القراءات (١/١٥٩)؛ وتهذيب اللغة (ش ن ء) (١١/٤٢١).

(٥) ينظر: الكتاب (٤/١٥)؛ والكشف (١/٤٠٤)؛ وحجة القراءات (ص ٢٢٠).

قال أبو حيان: «الأظهر في الفتح أن يكون مصدراً، وقد كثر مجيء المصادر على (فعلان)، وجوزوا أن يكون وصفاً "فعلان" في الأوصاف موجود نحو: حمار قَطوان أي عسير السير، وتيس عَدوان: كثير العدو، وليس في الكثرة كالمصدر، والمعنى: لا يجرمكم بغض قوم، والأظهر في السكون أن يكون وصفاً، فقد حكى رجل شنان، وامرأة شنانة، وقياسه أنه من فعل متعدّد، وحكى أيضاً شنان، وشثنى مثل: عطشان وعطشى وقياسه أنه فعل لازم، ومجيء المصدر على فعلان بفتح الفاء وسكون العين قليل، والوصف في فعلان أكثر من المصدر نحو: رحمان»^(١).

إذاً لا وجه لإنكار قراءة تواترت بالنقل؛ لأجل مخالفتها قاعدة صرفية، وهي أن المصادر مما أوله مفتوح جاء أكثرها محرراً، وليس شرطاً في صحّة القراءة أن تأتي على ما كان أكثر استعمالاً، أو إفشاءً في القواعد الصرفية، بل تأتي كذلك على قلة.

[٣] مخالفة القراءة قاعدة من القواعد الصرفية المشهورة.

عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠.

قال النحاس: «ميسرة» بفتح السين أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد، و"ميسرة" بضم السين، وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب "مفعلة" إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه "مفعلة"، وأيضاً فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مفعّل ألبتة، وقراءة من قرأ: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ لحن لا يجوز»^(٢).

(١) ينظر: البحر المحيط (٤/١٦٩).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (١/٣٤٣).

القراءات:

قرأ نافع «ميسرة» بضم السين، وقرأ الباقون بالفتح^(١).
وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر ومفعل بغير هاء وبفتح العين في الكلام
كثير، وليس في الكلام "مفعل" بضم العين وبغير هاء، و الفتح موافق للقياس
وهو لغة أهل نجد، وبالضم قليل وهو لغة أهل الحجاز^(٢).
إذاً لا وجه لتلحين قراءة تواترت بالنقل وردّها؛ لأجل مخالفتها قاعدة صرفية،
وهي موافقة القياس اللغوي، والأكثر، وهذا كما تقدّم ليس شرطاً في صحّة
القراءة أن تأتي على ما كان أكثر استعمالاً، أو إفشاءً في القواعد الصرفية التي
وضعها أهل اللغة، بل تأتي كذلك على قلة؛ لأنها منزلة من علم الأسماء،
ونطق بها أفصح الورى ﷺ.

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة القواعد الصرفية:

عند قوله تعالى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ» [الدخان ٥١].

قال النحاس: «بفتح الميم، قراءة الكوفيين، وأبي عمرو، وقرأ المدنيون
«في مقام» بضم الميم، قال الفراء: مقام أجود في العربية؛ لأنه للمكان.
ثم قال النحاس: وهذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي روتها
الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن
الجماعة قيل: هكذا أنزلت؛ لأنهم لا يجمعون على ضلالة، فكيف تكون

(١) ينظر: التيسير (ص ٨٥)؛ والنشر (٢/٢٣٦)؛ والإتحاف (١/٤٥٨).

(٢) ينظر: علل القراءات (١/٩٩)؛ والكشف (١/٣١٦)؛ والموضح (١/٣٥١)؛ والبحر

المحيط (٢/٧١٧).

إحداهما أجود من الأخرى؟ ومقام بالضم معناه صحيح يكون بمعنى الإقامة»^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وابن عامر؛ وأبو جعفر بضم الميم الأولى بمعنى الإقامة، وقرأ الباقر بفتحها موضع الإقامة^(٢).

من قرأ بضم الميم فبمعنى الإقامة، وهي مصدر "أقام يقيم إقامة ومقاماً" على وزن "مُفَعَّل"، ومن قرأ بالفتح فمعنى اسم مكان ومنزل من "قام يقوم بوزن مَفَعَل بفتح الميم"، كما قال تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمرة ٥٥] وصفه بالأمن يدل على أنه اسم مكان^(٣).

تقدّم - أنفأ، وأكثر من مرّة، وسيأتي لاحقاً أيضاً - تلحين النحاس وردّه القراءة المتواترة بالنقل، ولكنه نجد هنا، وفي أماكن أخرى - أيضاً - ينكر على الفراء، وغيره ممن فضّل إحدى القراءتين المتواترتين عن الجماعة على الأخرى، أو اختار إحداهما؛ حيث قال: «وهذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزلت؛ لأنهم لا يجمعون على ضلالة، فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟».

(١) ينظر: إعراب القرآن (٤/١٣٦).

(٢) ينظر: التيسير (ص ١٩٨)؛ والنشر (٢/٣٧١)؛ والإتحاف (٢/٤٦٤).

(٣) ينظر: الكشف (٢/٢٦٥)؛ وحجة القراءات (ص ٦٥٧)؛ والموضح في وجوه القراءات

(٣/١١٦٤).

وفي موضع آخر، قال: «والسلامة من هذا عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا». وقال أيضاً في مكان آخر: «الديانة تحظر الطعن في القراءة التي قرأ بها الجماعة»^(١).

لا شك أن القراءة إذا تواترت بالنقل عن أئمة القراء فلا يجوز ردّها، ولا تلحينها؛ لأجل مخالفتها القواعد اللغوية. أما اختيار القراءة فليس بمحذور عند أئمة السلف رضي الله عنهم بل كانوا يختارون فيما إذا اجتمع فيها ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه^(٢).

[٥] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة القواعد الصرفية:

عند قوله تعالى: ﴿سَلَّمُوْهُنَّ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر ٥].

قال النحاس -لما ذكر القراءتين الواردتين في «مطلع» فتح اللام وكسرها، و توجيههما-: «وقال بعضهم: مطلع للمصدر، والفتح أولى؛ لأن الفتح في المصدر قد كان "لفعل ويفعل" فيكون في "فعل يفعل"، وأيضاً فإن قراءة الجماعة الذين تقوم بهم الحجة^(٣) «حتى مطلع» هذا في قوته في العربية، وشذوذ الكسر،

(١) ينظر: الأمثلة في المبحث الرابع (ص ٤٠٥).

(٢) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٠٠).

(٣) المقصود بالجماعة: العامة. تقدّم آنفاً بأن اختيار القراءة جائز عند أئمة السلف فيما إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء، من ذلك قوته في العربية، واجتماع العامة عليه. والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة. وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، أو اتفق عليه نافع، وعاصم. ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٠١).

وخروجه من القياس»^(١).

هنا- أيضاً- النحاس قد انتقد قراءة الكسر؛ لأنه شاذ ومخالف القواعد الصرفية، وخارج من القياس اللغوي، واختار الفتح؛ لسببين من الأسباب الموجبة الاختيار، أو تفضيل القراءة المتواترة على الأخرى.

وهذا القول منه مخالف لما كان يدعو إليه في منع تفضيل القراءة على الأخرى، إذا ثبتت بالتواتر عن الجماعة؛ إذ قال: «والسلامة من هذا عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي، فيأثم من ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا».

لعل النحاس- رحمه الله- تراجع عما كان يفعله في تلحين القراءات المتواترة، وإنكارها من آخر أمره، لا سيما أنه ذكر هذا التحذير في آخر سور القرآن، ولكنه في نفس الوقت لحن قراءة كانت في آخر سور القرآن.

القراءات:

قرأ بكسر اللام «مطلع» الكسائي؛ وخلف، وقرأ الباقون بفتحها^(٢). من قرأ بالفتح فعلى الأصل في اسم المكان والمصدر من "فَعَلَ يَفْعُلُ" بالضم نحو المقتل والمسكن والمخرج وحقه الفتح على القياس، ومن قرأ بالكسر فهو- أيضاً- مصدر، أو اسم مكان أتى بالكسر على غير قياس، وهو سماع، وفعله فعل يفعل، وحقه الفتح، والعرب تضع الاسم موضع المصدر، بمعنى يكون الموضوع الذي تطلع فيه، ويكون بمعنى المصدر على غير قياس^(٣).

(١) ينظر: إعراب القرآن (٥/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٢٢٤)؛ والنشر (٢/٤٠٣)؛ والإتحاف (٢/٦٢١).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٢/١٦٨)؛ والكشف (٢/٣٨٥)؛ وحجة القراءات (ص ٧٦٨).

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة القواعد الصرفية قاعدة من قواعد نقد القراءات، ولكن القراءة سنة متبعة لا تخضع للقياس الصرفي.

* رغم عناية علماء الأمة الإسلامية بعدم إنكار شيء من القراءات المتواترة بالنقل عن النبي فإن كثيراً ممن يغلب عليهم الجانب اللغوي مع تحذيرهم من الوقوع في مشكلة تلحين القراءات المتواترة، وردّها قد وقعوا فيها، لما راعوا جانب القياس اللغوي دون النظر في ناحية السند التي هي الأهم من الجانب اللغوي في إثبات القراءة؛ ولأن السند هو الطريقة الموصلة إلى لفظ القراءة، وهو أيضاً الشرط الأساس في شروط قبول القراءة من حيث الرّد والقبول.

* فيه بيان لضعف الإنسان، وكثرة نسيانه؛ حيث إنه قد ينهى عن شيء، ويقع فيه مرّة أخرى.

* لا يجوز تلحين القراءات المتواترة عن أئمة القراء الذين أجمعت الأمة قبول قراءاتهم؛ للأقيسة الصرفية، واشتهارها. الله أعلم.

المبحث الرابع

مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم

تقدم في المباحث السابقة أن من العلماء من أهل اللغة من يلحنون، وينتقدون القراءات التي تخالف القواعد اللغوية المشهورة، كذلك حمل القراءة على معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن من القواعد التي يضعفون، وينتقدون بها القراءات التي تخالف معاني سياق الآية ونظائرها في القرآن.

فيما يلي ذكر الأمثلة لهذه القاعدة:

[١] مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن

الكريم:

من ذلك عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة ١٠].

قال ابن جرير الطبري: «اختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأ بعضهم:

﴿يكذبون﴾ مخففة الذال مفتوحة الياء. وهي قراءة عظم قراءة أهل الكوفة، وقرأ

آخرون: ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بضم الياء، وتشديد الذال، وهي قراءة عظم قراءة أهل

المدينة، والحجاز، والبصرة، وكان الذين قرأوا ذلك بتشديد الذال وضم الياء،

رأوا أن الله جل ثناؤه إنما أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيه ﷺ وبما

جاء، وأن الكذب لولا التكذيب لا يوجب لأحد اليسير من العذاب، فكيف

بالأليم؟ وليس الأمر في ذلك عندي؛ لأن الله أنبا عن المنافقين فأول النبا عنهم في

هذه السورة بأنهم يكذبون بدعواهم الإيمان، وإظهارهم ذلك بألستهم خداعاً لله

ﷻ ولرسوله ﷺ، وللمؤمنين. فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿البقرة ١٨﴾، وأن وعيد المنافقين في هذه العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب، وذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿المنافقون ١١﴾. إلى أن قال: هذا أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب حق لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر نظير الذي في سورة المنافقين سواء^(١).

اختار ابن جرير الطبري القراءة بالتخفيف، وانتقدها بالتشديد؛ لأنها مخالفة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن.

لا ينبغي ترجيح، أو تضعيف قراءة تواترت بالنقل؛ لأجل ترجيح المعنى؛ لأن القراءتين منزلتان من عند الله عز وجل، ومعناهما صحيح في هذا السياق. القراءة بالتخفيف مناسبة للسياق، وهو قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ﴾ وبالتشديد تعم المعنيين، لأن من كذب صادقاً فقد كذب في قوله وفعله.

القراءات:

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي؛ وخلف بفتح الياء، وسكون الكاف، وتخفيف الذال، وقرأ الباقون بضم الياء، وفتح الكاف، وتشديد الذال^(٢). من قرأ بالتخفيف من الكذب، وأنه حملة على ما قبله؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿البقرة ١٨﴾ فأخبر أنهم

(١) ينظر: جامع البيان (١٥٧/١-١٥٨).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٧٢)، والنشر (١/٢٠٧)، والإتحاف (١/٣٧٨).

كاذبون في قولهم: ﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيَوْمَ الْأٰخِرِ﴾ فقال سبحانه ردّاً عليهم: ﴿مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

ومن قرأ بالتشديد من التكذيب، وأنه أعمّ من الكذب، وذلك أن كلّ من كذب صادقاً فقد كذب في قوله وفعله، والتكذيب يعمّ المعنيين^(١).

[٢] مخالفتها من حيث نسق الكلام بعضه ببعض:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧].

قال الفراء: «رفع لا يكون نصباً، إنما هي مردودة على يقول: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ فَيَكُونُ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام ١٧٣] رفع لا غير، وأما التي في النحل ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠] فإنها نصب، وكذلك التي في [يس ٨٢] نصب؛ لأنها مردودة على فعل نصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ فقد تم الكلام؛ ثم قال: فيكون ما أراد الله، وإنه لأحب الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجوز الرفع فيهما، ويذهب إلى النسق^(٢).

اختر الفراء القراءة برفع ﴿فَيَكُونُ﴾، وردّ القراءة بالنصب؛ لأجل مخالفتها معنى السياق، وهو ردّها على ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾؛ لأنه مرفوع، فيجب أن يكون المعطوف على المرفوع مرفوعاً، بخلاف التي في النحل فإن النصب فيها وجيه؛ لأنها مردودة على فعل ﴿أَنْ نَقُولَ﴾.

(١) ينظر: علل القراءات (١/٣٧)؛ والكشف (١/٢٢٨)؛ وحجة القراءات (ص ٨٨-٨٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/٧٤-٧٥ و٢/١٠٠).

القراءات:

قرأ ابن عامر بنصب ﴿فيكون﴾ في ستة مواضع هنا، وبآل عمران [٤٧]، وفي النحل [٤٠]، ومريم [٣٥]، ويس [٨٢]، وغافر [٦٨]. وافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقر بالرفع في كل القرآن^(١).

من قرأ بالنصب أنه أضمر "أن" بعد الفاء فحمله على لفظ الأمر وهو "كن" على الأمر الحقيقي.

ومن قرأ بالرفع فعلى الاستئناف، وحمله على نظائره المتفق عليها بالرفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ بآل عمران: ٥٩، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾ بلا الأنعام: ٧٣^(٢).

لاشك أن القراءة إذا ثبتت بالتواتر لا يجوز ردّها، وإن كانت مخالفة معنى السياق؛ لأن الأصل كلّ ما صحّ قراءة صحّ لغة؛ ولأنها منزلة من عند من علم اللغات، وهو سبحانه وتعالى، وتلقاها أفصح العرب محمد ﷺ.

قال أبو حيان: - رداً على من أنكر قراءة ابن عامر أنها لحن - : «وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»^(٣).

(١) ينظر: التيسير (ص ٧٦)؛ والنشر (٢/٢٢٠)؛ والإتحاف (١/٤١٣).

(٢) ينظر: الكشف (١/٢٦١)؛ وحجة القراءات (ص ١١١)؛ والموضح (١/٢٩٧).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١/٥٨٦).

[٣] مخالفة القراءة معنى سياق الآية.

عند قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا^ط وَلِبَاسُ^ط التَّقْوَى ذَٰلِكَ...﴾ [الأعراف ٢٦].

قال الفراء: «ولباس التقوى يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل "ذلك" من نعته، وهي قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً، "ولباس التقوى خير"، وفي قراءتنا ﴿ذلك خير﴾ فنصب اللباس أحبّ إليّ؛ لأنه تابع الريش، فرفع خير بذلك»^(١).

قال الطبري - بعد ذكره القراءتين - : «وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب أعني نصب قوله: ﴿ولباس التقوى﴾ لصحة معناه في التأويل على ما بينت، وأن الله إنما ابتداء الخبر عن إنزاله اللباس الذي يوارى سواتنا والريش؛ توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجرّدون في حال طوافهم بالبيت، ويأمرهم بأخذ ثيابهم والاستتار بها في كلّ حال مع الإيمان به واتباع طاعته، ومما يدلّ على صحة ما قلنا في ذلك، الآيات التي بعد هذه الآية قوله: ﴿يَبْنِي^ط ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو^طكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ^طهِمَا﴾ [الآية ٢٧]، وما بعد ذلك من الآيات»^(٢).

ابن جبر الطبري اختار قراءة النصب؛ لأنه موافق الإعراب، والمعنى في السياق، على أن اللباس معطوف على الريش، وتدلّ على هذا المعنى الآيات بعدها، ثمّ انتقد القراءة بالرفع، لأنه مخالف معنى سياق الآيات. وأما الفراء فإنه اختار قراءة النصب؛ لأنه تابع للريش، ولم ينتقد الرفع؛ حيث قال: «ولباس التقوى يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل "ذلك" من نعته، وهي قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً، "ولباس التقوى خير".

(١) ينظر: معاني القرآن (١/٣٧٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٥/٤٥٩-٤٦٠).

لا ينبغي ترجيح القراءة بالرفع، وتضعيفه؛ لمخالفتها ما يظهر في السياق من حيث الإعراب والمعنى؛ لأن ذلك ليس بدليل على تضعيف قراءة ثبتت بالنقل المتواتر؛ فالقراءة بالرفع معناه صحيح أيضاً من حيث الإعراب، والسياق كذلك، ويؤيد الرفع قراءة ابن مسعود على الابتداء، كما قال الفراء.

القراءات:

قرأ بنصب السين نافع، وابن عامر، والكسائي؛ وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالرفع^(١).

من قرأ بالنصب عطفه على ﴿رِيشًا﴾ بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً، وأنزلنا لباس التقوى.

ومن قرأ بالرفع على الابتداء، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وهو، أو ستر العورة لباس التقوى^(٢).

إذاً القراءتان متواترتان معناهما صحيح، ولا ينبغي تضعيف قراءة ثبتت بالنقل المتواتر لما يظهر في السياق لقوة إعراب، أو معنى.

[٤] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة سياق الآية، وسباقها من حيث

المعنى:

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [المزمل: ٢٠].

(١) ينظر: التيسير (ص ١٠٩)؛ والنشر (٢/٢٦٨)؛ والإتحاف (٢/٤٦).

(٢) ينظر: علل القراءات (١/٢١٥)؛ والكشف (١/٤٦٠-٤٦١)؛ وحجة القراءات

(ص ٢٨٠).

قال النحاس - عند ذكر القراءات الواردة في ﴿ وَنَصَفَهُ وَثَلَّثَهُ ﴾ : «واختار أبو عبيد الخفض ، واحتج أن بعده ﴿علم أن لن تحصوه﴾ قال : فكيف يقومون نصفه؟ ، وعكس الفراء قوله فاختر النصب ؛ لأن المعنى عنده عليه أولى ؛ لأنه يستبعد وأقلّ من نصفه.. ثم قال النحاس : والسلامة من هذا عند أهل الدين ، إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال : إحداهما أجود من الأخرى ؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ ، فيأثم من ذلك ، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا»^(١).

أما قول الفراء بعد ذكره القراءتين ومن قرأ بهما من أهل الأمصار ، فهو ما نصه : «فمن خفض أراد : تقوم أقلّ من الثلثين ، وأقلّ من النصف ، ومن الثلث ، ومن نصب أراد : تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف ، أو الثلث ، وهو أشبه بالصواب ؛ لأنه قال : أقلّ من الثلثين ، ثم ذكر تفسير القلّة لا تفسير أقلّ من القلّة ، ثمّ قال الفراء : وكلّ صواب»^(٢).

وأما أبو عبيد فقال : «الاختيار الخفض في ﴿ونصفه وثلثه﴾ ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿علم أن لن تحصوه﴾ فكيف يقدرّون على أن يعرفوا نصفه وثلثه»^(٣).
إذا كان اختيارهما للمعنى ؛ حيث استدللّ كلّ منهما بسياق الآية ، فاستدلال الفراء كان بما قبل الآية ، وهو قوله : ﴿ قُمْ أَيْلًا إِلَّا قَلِيلًا ۖ نَصَفَهُ ۗ أَوْ أَنْقَضْ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ۖ ﴾ [الآية ٢-٤].

(١) ينظر: إعراب القرآن (٦٢/٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن (١٩٩/٣).

(٣) نقل عنه ذلك أبو زرعة. ينظر: حجة القراءات (ص ٧٣١-٧٣٢).

وأبو عبيد كان استدلاله بما بعد الآية، وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ^٤ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ [الآية ٢٠].

لم يكن اختيار كل من الفراء وأبي عبيد تضعيفاً للقراءة الأخرى؛ حيث قال الفراء: «وكل صواب»؛ ولأن اختيار القراءة عند السلف لم يكن شيئاً محذوراً، بل الأمر فيه واسع عندهم.

القراءات:

قرأ هشام ﴿من ثلثي الليل﴾ بسكون اللام، وقرأ الباقر بضمها.

قرأ الكوفيون، وابن كثير ﴿ونصفه وثلثه﴾ بنصب الفاء، والشاء، وضم الهائين، وقرأ بخفضهما نافع، وابن عامر، وأبو عمرو؛ وأبو جعفر، ويعقوب^(١).

من قرأ بالخفض فعطفه على ﴿من ثلثي الليل﴾، والمعنى في ذلك: أن ربك يعلم أنك تقوم أحياناً أدنى من ثلثي الليل، وأحياناً أدنى من نصفه، وأحياناً من ثلثه غير عارف بالمقدار في ذلك التحديد بدلالة قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ فالله أعلم بمقادير قيامك بالليل ما لا تعلمه من تحديد الساعات من آخر الليل.

ومن قرأ بالنصب فعلى وقوع فعل "يقوم" أي يقوم نصفه وثلثه؛ لأن الله تعالى قال لنبيه ﷺ: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۖ نِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلاً ۖ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ [الآية ٢-٤]. فإذا قرأت بالخفض كان معناه أنهم كانوا يقومون أقل من الثلث، وفي هذا مخالفة لما أمروا به؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۖ نِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ

(١) ينظر: التيسير (ص ٢١٦)؛ والنشر (٢/٣٩٣)؛ والإتحاف (٢/٥٦٩-٥٧٠).

مِنَهُ قَلِيلاً ﴿٢٤﴾ أَوْزِدْ عَلَيْهِ ﴿الآية ٢-٤﴾، إلى الثلث أو زد على الثلث، ولم يأمرهم بأن ينقصوا من الثلث شيئاً، وأما قوله: ﴿علم أن لن تحصوه﴾ أي لن تطيقوه^(١).

[٥] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها

في القرآن الكريم:

عند قوله تعالى: ﴿فَكُ رَقَبَةٌ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣-١٤].

قال النحاس: - لما ذكر القراءات التي وردت فيها- «ثم تكلم النحويون في هذا فاختر الفراء هذه القراءة، واحتج بأن بعده ثم كان أي فلما عطف بكان وهي فعل ماض على الأول، وجب أن يكون ﴿فك﴾ ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض، واختار الأخفش، وأبو حاتم، وأبو عبيد القراءة الأخرى.

ثم قال أبو جعفر النحاس: الديانة تحظر الطعن على القراءات التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال عليه السلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)^(٢) فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى^(٣).

قال الفراء: «﴿فك رقة أو أطمع﴾ وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية؛ لأن الإطعام اسم، وينبغي أن يردّ على اسم مثله، فاخترنا: «﴿فك رقة أو أطمع﴾؛ لقوله: «﴿ثم كان﴾».

(١) ينظر: علل القراءات (٢/٧٢٤)؛ والكشف (٢/٣٤٥).

(٢) تقدّم تخريج هذا الحديث في الباب الأول من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم في (ص ٦٥-٦٦).

(٣) ينظر: إعراب القرآن (٥/٢٣١ و ٢٩٠).

وقال الأخفش: «فك رقة» هو الجيد.

وقال أبو عبيد: «الاختيار: فك رقة»؛ لأنه بين العقبة^(١).

اختيار الفراء القراءة بـ«فك رقة»، أو أطعم» موافق سياق الآية التي بعد «فك رقة»؛ لأن بعده ثم كان، فيكون «فك» يعطف فعلاً ماضياً على فعل ماضٍ، وهي من باب تفسير الجملة بالفعل الماضي.

أما اختيار الأخفش، وأبي عبيد، وأبي حاتم القراءة بـ«فك رقة» فهو موافق سياق الآية التي قبلها «وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ»، ومبين للعقبة، وهي من باب تفسير الجملة بالاسم.

القراءات:

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي «فك» بفتح الكاف «رقة» بالنصب «أو أطعم» بفتح الهمزة والميم من غير تنوين، ولا ألف قبلها، وقرأ الباقر يرفع «فك» وخفض «رقة» و«أو إطعم» بكسر الهمزة، ورفع الميم مع تنوين وألف قبلها^(٢).

من قرأ بالفتح فعلى فعل ماضٍ «رقة» مفعول به «أو أطعم» فعل ماضٍ، بمعنى أنه لما وقع لفظ الماضي في قوله: «فَلَا أَقْتَحِمُ الْعَقَبَةَ ۖ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ» [الآيتين ١١-١٢] واحتاج إلى تفسير الاقتحام ما هو؟ ففسره بفعل ماضٍ، مثله قوله تعالى: «وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ۖ كَذَّبَتْ ثُمُودٌ وَعَادًا بِالْقَارِعَةِ» [الحاقة ٣-٤].

(١) ينظر: إعراب القرآن (٢٣١/٥-٢٣٢)؛ وينظر: أيضاً معاني القرآن للفراء (٢٦٥/٣)؛

ومعاني القرآن للأخفش (٧٣٩/٢).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٢٢٣)؛ والنشر (٤٠١/٢)؛ والإتحاف (٦١٠/٢-٦١١).

ثم فسره بقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودٌ﴾. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران ١٥٩]، وتفسير المضي بالماضي أقوى وأحسن، قال أبو عمرو البصري: وتصديقه قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الآية ١١٧].

ومن قرأ ﴿فَكَ رِقْبَةً﴾ مضافاً أنها تفسير لقوله تعالى: ﴿وما أدريك ما العقبة﴾ ثم أخبر ما هي؟ فقال: ﴿فَكَ رِقْبَةً﴾، ومثال قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة ١٠-١١]؟ ثم قال: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(١).

القراءتان صحيحتا المعنى قرأ بهما الجماعة، ولا ينبغي تفضيل إحداهما على الأخرى.

[٦] من أمثلة ذلك، مخالفة القراءة سياق الآيات عند قوله تعالى:

﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥]:

قال النحاس: «هكذا قرأ أهل البصرة، وأهل الكوفة، وقرأ أهل الحجاز ﴿فلا يخاف عقباها﴾، وزعم الفراء أن الواو أجود، وهذا عظيم من القول أن يقال في ما قرأت به الجماعة، ووقع للسواد المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوا عن النبي أجود، أو خير، والقراءتان جميعاً نقلها الجماعة عن الجماعة، فهما بمنزلة آيتين؛ لأن معنهما مختلف»^(٢).

قال الفراء: «والواو في التفسير أجود؛ لأنه جاء عقرها ولم يخف عقرها،

(١) ينظر: علل القراءات (٧٧٧/٢)؛ والكشف (٣٧٥/٢-٣٧٦)؛ وحجة القراءات

(ص ٧٦٤-٧٦٥)؛ والموضح (١٣٧٢/٣-١٣٧٣).

(٢) إعراب القرآن (٢٤٠/٥).

فالواو هاهنا أجود، ويقال: لا يخاف عقباها. لا يخاف الله أن ترجع وتعقب بعد إهلاكه، فالفاء بهذا المعنى أجود من الواو وكل صواب»^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وابن عامر؛ وأبو جعفر: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَيْهَا﴾ بالفاء كما في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو كما في مصاحفهم^(٢).
من قرأ بالفاء فللمساواة بينه وبين ما قبله من قوله: ﴿فَقَالَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَيْهَا﴾ وقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ الآيتين ١٣-١٤، أي للعطف والتعقيب، ومن قرأ بالواو فإما للحال، أو الاستئناف^(٣).
القراءتان صحيحتا المعنى قرأت بهما الجماعة، ولا ينبغي تفضيل إحداهما على الأخرى.

القاعدة:

* أن مخالفة القراءة سياق الآيات ونظائرها تعدّ قاعدة من قواعد نقد القراءات عند العلماء، إلا أنهم يتفاوتون في عملية النقد من حيث ردّ القراءة، أو تضعيفها، وترجيحها أو اختيارها.
الله أعلم، ،

(١) معاني القرآن (٣/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٢٢٣)؛ والنشر (٢/٤٠١)؛ والإتحاف (٢/٦١٢).

(٣) ينظر: المصادر السابقة في التوجيه.

الباب الثالث

موقف العلماء من نقد القراءات

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أشهر الأئمة النقاد من العلماء.

الفصل الثاني: أشهر الكتب التي عيّنت بنقد القراءات، وموقف

العلماء منها.

الفصل الثالث: مصطلحات العلماء في نقد القراءات.

أشهر الأئمة النقاد من العلماء

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: النقاد من أهل الاختيار.

المبحث الثاني: النقاد من أهل الأداء.

المبحث الثالث: النقاد من المفسرين.

المبحث الرابع: النقاد من المحدثين.

المبحث الخامس: النقاد من الفقهاء.

المبحث السادس: النقاد من اللغويين.

المبحث الأول

النقاد من أهل الاختيار

تقدّم في التمهيّد أن من معاني النقد الاختيار، وأنه لا يلزم منه ردّ القراءة، أو تضعيفها؛ لأنه شيء جازع عند أئمة السلف.

الأصل في اختيار القراءة هو نزول القرآن على سبعة أحرف، وتخيير الأمة في قراءته بأيّ حرف من تلك الأحرف شاءت، ثمّ جاء بعد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم قوم تجرّدوا للقراءة، والإقراء، واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم، ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم بالقبول، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.

أما اختيار القراءة: فهو ما اختاره إمام من القراء فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه بلفظ الاختيار، أو القراءة^(١).

كذلك اشتهر جماعة من القراء يسمّونهم أهل الاختيار بعد هؤلاء الأئمة القراء المشهورين في الأمصار الخمسة، ذكرهم أبو عمرو الداني بأنهم كلهم أئمة من أهل الاختيار لأحرف القرآن في الأمصار، وأقروا الناس باختياراتهم، وحمل عنهم الناس قراءاتهم بلفظ الاختيار.

قال الداني:

(١) ينظر: الأحرف السبعة للقرآن للداني (ص ٦١)؛ والجامع لأحكام القرآن (٤٦/١)؛ والنشر (١/٥٢، ٨)، واختيارات أبي عبيد في القراءات رسالة ماجستير (ص ١٤).

«كلُّهم اختارَ من الحروفِ ما قد روى وصحَّ بالتوقيفِ
عن النبيِّ وعن الأسلافِ النَّاقِلينَ أحرفَ الخلافِ»^(١)
وقال مكِّي بن أبي طالب: «وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا بقراءة
الجماعة، وبروايات، فاختر كل واحد منهم ممَّا قرأ وروى قراءة تنسب إليه
بلفظ الاختيار، وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:
قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه»^(٢).

إذا لا يلزم من اختيار القراءة ردّ للقراءة الأخرى، أو تضعيفها؛ لأن ذلك
شيء جائز باتفاق الأمة، وهو توقيفي لا اجتهاد، ولا اختراع، بل هو متزامن
مع نزول القرآن على سبعة أحرف، والأمة مخيرة في قراءته بأي حرف شاءت،
فيجب الإيمان بجميع القراءات المتواترة؛ لأنها كلها منزلة من عند الله عزّ وجلّ.
أهم أسباب انتقاد القراءات المتواترة الذي بمعنى ردّ القراءات، أو تضعيفها
عند أئمة اختيار القراءة قبل جمع ابن مجاهد قراءات القراء السبعة في كتاب،
وإجماع المسلمين على تلقي قراءاتهم بالقبول، كانت فيما يلي:

- * عدم بلوغ القراءة إلى القارئ على وجه التواتر فينتقدها.
- * أو تأتي القراءة بوجه في اللغة يخفى عليه ولا يعلم أنه جائز، فيردّها.
- * أو تأتي على وجه القلة في اللغة، فيضعّفها.
- * أو كانت القراءة مخالفة القواعد النحوية فيلحنّها.
- * أو كانت القراء مخالفة رسم المصحف المجمع عليه فتردّ القراء.
- * أو كانت مخالفة القراءة للأثر الذي يؤيد القراءة المختارة لفظاً أو معنى.

(١) ينظر: الأرجوزة المُنهية على أسماء القراء والرواة، وأصول القراءات (ص ١٥٩ - ١٦٢).

(٢) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٠٠).

قال ابن الجزري: « فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام..»^(١).

فبناءً على ما تقدّم من قول أبي عمرو الداني أن هناك جماعة كثيرة من أهل الاختيار، وفيما يلي ذكر نماذج من أشهر بالنقد من أئمة أهل الاختيار:

[١] الإمام الفراء = يحيى بن زياد، أبوزكريا [ت ٢٠٧هـ]:

كان الفراء قارئاً، روى الحروف عن شعبة، والكسائي^(٢)، وله اختيار في القراءة. عدّه أبو عمرو الداني من أهل الاختيار، فقال:

وابنُ زياد وهو الفراء له اختيار ما به خفاءٌ
علّله بواضح الإعرابٍ وما رواه عن ذوي الألباب^(٣)
قال الفراء: « وربما آثرت القراء أحد الوجهين، أو يأتي ذلك في الكتاب بوجه، فيرى من لا يعلم أنه لا يجوز غيره وهو جائز»^(٤).

وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاد الفراء بعض القراءات المتواترة:

[١] انتقاده القراءة؛ لمجيئها بوجه في اللغة يخفى عليه ولا يعلم أنه

جائز: عند قوله تعالى: «قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ ﴿البقرة ٩٧﴾:

قال أبو حيان نقلاً عن الفراء أنه أنكر القراءة بفتح الجيم فقال: «لا أحبها؛

لأنه ليس في الكلام فعليل».

(١) ينظر: النشر (١/٣٣).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٢/٣٧١-٣٧٢).

(٣) ينظر: الأرجوزة المنبهة (ص ١٦١).

(٤) ينظر: معاني القرآن (٢/٣٥١).

ثم قال أبو حيان: « وما قاله ليس بشيء، لأن ما أدخلته العرب في كلامها على قسمين: منه ما تلحقه بأبنية كلامها، كلجام، ومنه ما لا تلحقه بها كابرسم، فجيريل بفتح الجيم من هذا القبيل»^(١).

انتقد الفراء قراءة «جبريل» بفتح الجيم؛ لأنه خفيت عليه هذه اللغة، فمن ثم ردّ القراءة بها، ومن المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية؛ لأن القاعدة: كلّ ما صحّ قراءة صحّ لغة، وليس العكس^(٢).

القراءات:

قرأ ابن كثير «جبريل» بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة من غير همز. «جبرئيل» بفتح الجيم، والراء، وهمزة مكسورة، وياء ساكنة، وبه قرأ حمزة، والكسائي؛ وخلف، وهو أحد وجهيه لشعبة، والوجه الثاني له حذف الياء بعد الهمزة.

«جيريل» بكسر الجيم والراء من غير همز، وإثبات الياء، وبه قرأ الباقون^(٣). هذه القراءات كلها لغات جائزة في هذا اللفظ^(٤).

[٢] انتقاده القراءات؛ لمخالفتها الأثر عند قوله تعالى: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ

يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ» [البقرة ٢١٠]:

قال الفراء: «هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة»

(١) ينظر: البحر المحيط (١/٥٠٩). لم أقف على نص كلام الفراء هذا في معاني القرآن له عند أول ورود لفظ جبريل ~~اللفظ~~ في القرآن ولم يأت لفظ جبريل فيه إلا في الموضعين هنا وفي سورة التحريم كعادة القراء والمفسرين في ذكر الكلام عن الكلمة عند أول ورودها.

(٢) ينظر: النشر (١/٤٢٩).

(٣) ينظر: النشر (٢/٢١٩)؛ والإتحاف (١/٤٠٨-٤٠٩).

(٤) ينظر: علل القراءات (١/٥٧-٥٨)؛ والكشف (١/٢٥٥).

رفع مردود على "الله" تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد ﴿في ظلل من الغمام وفي الملائكة﴾ والرفع أجود؛ لأنها في قراءة عبد الله ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾^(١).

اختار الفراء قراءة الرفع باعتبارها مؤيدة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، فانتقد قراءة الخفض؛ لأنها مخالفة الأثر، وهي قراءة عبد الله رضي الله عنه.

القراءات:

قرأ الفراء العشرة برفع التاء في: ﴿أَلْمَلَيْكَةَ﴾، سوى أبي جعفر المدني، فإنه قرأها بالخفض^(٢).

[٣] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لمخالفتها بعض مصاحف الأمصار، عند قوله تعالى: ﴿لَئِن أُنجِئْنَا مِن هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣]. قال الفراء: «قراءة أهل الكوفة، وكذلك هي في مصاحفهم ﴿أُنَجِّئْنَا﴾ وبعضهم بالألف ﴿أُنَجَانَا﴾، وقراءة الناس: ﴿أُنَجِّئْنَا﴾ بالتاء»^(٣). انتقد الفراء قراءة أهل الكوفة مع أنه من أهل الكوفة، واختار قراءة الباقيين، وقوله: «وقراءة الناس: ﴿أُنَجِّئْنَا﴾ بالتاء» يدل على انتقاده قراءة الكوفيين المخالفة بقية المصاحف التي كتبت فيها ﴿أُنَجِّئْنَا﴾ بالتاء^(٤).

(١) ينظر: معاني القرآن (١/١٢٤). عزي الطبري - أيضاً - هذه القراءة إلى أبي بن كعب رضي الله عنه

ينظر: جامع البيان في تأويل أي القرآن (٢/٣٤٠)؛ والبحر المحيط (٢/٣٤٥).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٢٧)؛ والإتحاف (١/٤٣٥). تقدّم توجيه القراءتين في الباب الثاني من الفصل الأول المبحث الثاني (ص ٢٩٦-٢٧٠).

(٣) ينظر: معاني القرآن (١/٣٣٨).

(٤) تقدّم عزو هاتين القراءتين، وتوجيههما في الباب الثاني من الفصل الثاني المبحث الثاني (ص ٣٠٥).

[٤] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لقلتها في اللغة. عند قوله

تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْنَةً﴾ [آل عمران ٢٨]:

قال الفراء: «هي أكثر كلام العرب، وقرأه القراء، وذكر عن الحسن، ومجاهد أنهما قرآ «تقية» وكل صواب»^(١). وهذه قراءة يعقوب الحضرمي^(٢).

انتقد الفراء قراءة «تقية» لأنها لغة قليلة، والقراءة ب «تقاة» أشهر اللغتين، وبه قرأ بقية القراء العشرة.

[٥] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لمخالفتها قاعدة نحوية. عند

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء ١]:

قال الفراء: «فنصب الأرحام، يريد واتقوا لأرحام أن تقطعوها، وخفض الأرحام، قال: هو كقولهم: وبالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كنى به»^(٣).

[٦] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لمخالفتها نسق الكلام بعضه

ببعض. عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧]:

قال الفراء: «رفع لا يكون نصباً، إنما هي مردودة على يقول «فإنما يقول

فيكون». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام ١٧٣]

رفع لا غير..»^(٤).

(١) ينظر: معاني القرآن (١/٢٠٥).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٢/٢٨٤)؛ والنشر (٢/٢٣٩)؛ والإتحاف (١/٤٧٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن (١/٢٣٤).

(٤) معاني القرآن (١/٧٤-٧٥ و٢/١٠٠).

انتقد الفراء قراءة ابن عامر، وهي نصب ﴿فيكون﴾؛ لأنها مخالفة سياق الآية كما قال.

[٧] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لمخالفتها قراءة العامة؛ أو أنه لم تبلغ القراءة إليه على وجه التواتر. عند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ عَذَابًا يُغْنِي بِنَا وَأَلْبَسْنَا لِعَذَابِنَا كِبْرًا﴾ [الأحزاب: ٦٨]:

قال الفراء: «وقوله: ﴿لِعْنَا كِبْرًا﴾، قراءة العوام بالثاء إلا يحيى بن وثاب فإنه قرأها ﴿والعنهم لعناً كبيراً﴾ بالباء، وهي قراءة عبد الله لا نجيزه. يعني كثيراً»^(١).

وجه انتقاد الفراء هذه القراءة؛ لأنها لم تصل إليه على وجه التواتر، فردّها؛ حيث قال: قراءة العوام بالثاء إلا يحيى بن وثاب فإنه قرأها ﴿والعنهم لعناً كبيراً﴾ بالباء.

القراءات:

قرأ عاصم بالباء الموحدة، وهي الوجه الثاني لهشام عن ابن عامر، وقرأ الباقر بالثاء وهشام في أحد وجهيه، فهي قراءة متواترة^(٢).

من قرأ بالثاء أنه جعله من الكثرة على أنهم يلعنون مرّة بعد مرّة بدلالة قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فهذا يدلّ على كثرة اللعن لهم، فالكثرة أشبه بتكرير اللعن لهم من الكبر.

ومن قرأ بالباء أنه لما كان الكبر مثل العظم في المعنى، وكان كلّ شيء كبيراً

(١) المصدر نفسه (٢/٣٥١).

(٢) ينظر: النشر (٢/٣٤٩)؛ والإتحاف (٢/٣٧٨).

عظيماً دلّ العظم على الكثرة وعلى الكبر، فضمنت القراءة بالباء المعنيين جميعاً^(١).

[٨] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة؛ لعسر توجيهها. عند قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية ١٤]:

قال الفراء: «قرأها يحيى بن وثاب: ﴿لنجزى﴾ بالنون، وقرأها الناس بعد ﴿ليجزى قوماً﴾ بالياء وهما سواء بمنزلة قوله: ﴿وقد خلقتك من قبل﴾ [مريم ٩] و﴿وقد خلقتناك من قبل﴾، وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: ﴿ليجزى قوماً﴾ [الجاثية]، وهو في الظاهر لحن فإن كان أضمر في ﴿يجزى﴾ فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوباً ليجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه»^(٢).

وجه انتقاد الفراء هذه القراءة؛ لأن في توجيهها عسراً؛ ولذلك قال: «وهو في الظاهر لحن».

القراءات:

قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي؛ وخلف بالنون، وقرأ الباقر بالياء، وقرأ أبو جعفر بضمّ الياء، وفتح الزاي مجهلاً.

قال ابن الجزري: «وكذا قرأ شيبه، وجاءت -أيضاً- عن عاصم وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو "بما" مع وجود المفعول به الصريح وهو «قوماً»، كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم»^(٣).

(١) ينظر: الكشف (٢/١٩٩-٢٠٠)؛ وحجة القراءات (ص ٥٨٠).

(٢) معاني القرآن (٣/٤٦).

(٣) ينظر: النشر (٢/٣٧٢)؛ والإتحاف (٢/٤٦٦).

من قرأ بالياء رده على اسم الله المتقدم في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾

الجاثية ١٤.

ومن قرأ بالنون على معنى الإخبار من الله عز وجل عن نفسه بالجزاء، فهو المجازي كلاً بعمله، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزِينَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا﴾ [سبأ ١٧] (١).

[٢] الإمام أبو عبيد = القاسم بن سلام [ت ٢٢٤هـ]:

لأبي عبيد اختيار في القراءة وافق العربية، والأثر (٢)؛ حيث قال: «إنما توخينا في جميع ما اخترنا من القراءات أكثرها من القراءة أهلاً، وأعربها في كلام العرب لغة، وأصحها في التأويل مذهباً بمبلغ علمنا، واجتهاد رأينا، والله الموفق للصواب» (٣).

قال أبو عمرو الداني عنه:

«والقاسمُ الإمام في الحروفِ أبو عبيد صاحب التّصنيفِ
اختارَ من مذاهب الأئمة ما قد فشا وصحَّ عند الأئمة
وذاك في تصنيفه مُسَطَّرٌ معلَّلٌ مَبِينٌ مُحَرَّرٌ» (٤)

كان أبو عبيد من أقدم من تكلم عن أركان القراءات الصحيحة، كما نقل عنه ابن الأباري حيث قال أبو عبيد: «إن القراءة إذا اجتمعت له المعاني

(١) ينظر: الكشف (٢/٢٦٨)؛ وحجة القراءات (ص ٦٦٠-٦٦١).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٢/١٨)، ومعرفة القراء (١/١٧٠ وما بعدها)؛ ورسالة ما جستري في اختياراته في القراءات.

(٣) ينظر: الإيضاح في القراءات العشر، واختيار أبي عبيد وخلف وأبي حاتم للأندرابي (ص ١٤٥) المطبوع منه.

(٤) ينظر: المنبهة (ص ١٦١).

الثلاثة، من أن يكون مصيباً في العربية، وموافقاً للخط، وغير خارج من قراءة القراء»^(١).

وقال: «إن القراءة سنّة يجب اتباعها، إذا كانت موافقة للخط، ولا يلتفت إلى ما كان أظهر بياناً في العربية، إذا كان مخالفاً للخط، ولأن القراءة بالتلقي»^(٢).

ومع شدة تمسك أبي عبيد بما ثبت نقله من القراءات، ووافق رسم المصاحف، فإنه وقع منه انتقاد لبعض القراءات المتواترة، وتلحينها، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة، لمخالفتها ما هو الأظهر في اللفظ، والأقوى في المعنى. عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا آلَ عِجْلَٰنَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة ٥١]:

قال النحاس: ﴿وعدنا﴾ بغير ألف اختيار أبي عبيد، وأنكر ﴿واعدنا﴾ بألف، قال: «إنما يكون من البشر، فأما الله جلّ وعزّ فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد على هذا وجدنا القرآن كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم ٢٢].

وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح ٢٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال ٢٧]»^(٣).

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في القرآن (٣١١/١).

(٢) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٥٧، ٣٦٢).

(٣) ينظر: إعراب القرآن (١/٢٢٣-٢٢٤).

قال أبو حيان: « ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ؛ لأن كليهما متواترتان فهما في الصحة على حدّ سواء، وأكثر القراء على القراءة بالألف»^(١).

القراءات:

قرأ بغير ألف أبو عمرو؛ وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباكون بالألف^(٢). من قرأ "واعدنا" بالألف أن الطاعة في المقبول بمنزلة المواعدة، فهو من الله وعد، ومن موسى قبول واتباع، فجرى مجرى المواعدة^(٣). وجه انتقاد أبي عبيد قراءة «واعدنا» بألف؛ أن المواعدة تكون من البشر، فأما الله جلّ وعزّ فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد على هذا وجدنا القرآن، وحمل النظر على النظر، وهو الأظهر في اللفظ، والأقوى في المعنى، وهذا من قواعد اختيار القراءة عند أئمة السلف من القراء.

[٢] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة من حيث السند؛ لانفراد القارئ بها، ولم تبلغ إليه على وجه يثبت به التواتر. عند قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هُنَا لَوَآءِ إِلَى رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الإسراء ١٠٢]:

قال القرطبي: « قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصحّ للمعنى الذي احتجّ ابن عباس رضي الله عنهما، ولأن موسى عليه السلام لا يحتاج بقوله: «علمت» أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصحّ القراءة

(١) البحر المحيط (١/٣٢١).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢١٢)؛ والإتحاف (١/٣٩١).

(٣) ينظر: علل القراءات (١/٤٧)؛ والكشف (١/٢٤٠).

عن عليّ عليه السلام لكانت حجة، ولكن لا تثبت عنه، إنما هي عن كلثوم المرادي، وهو مجهول، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي^(١).

الذي احتجّ به ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله تعالى: «وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ» [النمل ١٤] ^(٢).

القراءات:

قرأ الكسائي بضم تاء «علمت»، وقرأ الباقر بفتحها^(٣).
من قرأ بضم التاء فالخطاب لموسى عليه السلام، ومن قرأ بفتحها فالخطاب لفرعون
انتقد أبو عبيد هذه القراءة لأمرين: الأمر الأول: المعنى الذي تؤيده الآية
الأخرى وهي قوله تعالى: «وَجَحَدُوا بِهَا».

الأمر الثاني: أن هذه القراءة لم تصل إلى أبي عبيد بإسناد صحيح يثبت به
التواتر، كما قال، مع أنه تلقى القراءات عن الكسائي عرضاً وسماعاً.

[٣] من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة من حيث مخالفتها رسم
المصحف العثماني. عند قوله تعالى: «لَأَمَبَ لِكَ غُلْمًا زَكِيًّا» [مريم ١١٩]:

قال النحاس: « وقراءة أبي عمرو «ليهب لك» بلا اختلاف عنه.
قال أبو عبيد: وهذا مخالف لجميع المصاحف كلها، قال: ولو جاز أن يغير
حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره»^(٤).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٣٧)؛ وأيضاً جامع البيان في تأويل آي القرآن (١٥/١٧٤).

(٢) ينظر: الكشف (٢/٥٢)، وحجة القراءات (ص ٤١١).

(٣) ينظر: النشر (٢/٣٠٩)؛ والإتحاف (٢/٢٠٦).

(٤) ينظر: إعراب القرآن (٣/١٠). تقدّم تعزو هذه القراءات في (ص ٣٢٩).

وجه انتقاد أبي عبيد قراءة أبي عمرو «ليهب لك» بالياء ؛ لأنها مخالفة إجماع مصاحف الأمصار ، وأنه لا يجوز أن يقرأ بحرف مخالف للمصحف للرأي.

[٤] من أمثلة ذلك انتقاده القراءة من حيث القلة في اللغة. عند

قوله تعالى: «قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ» [البقرة ١٢٤٦]:

قال أبو زرعة نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: « القراءة عندنا بالفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان «عسيتم» لقرئت «عسي ربنا» [القلم ٣٢] ، وما اختلفوا في الحرف»^(١).

وجه انتقاد أبي عبيد قراءة «عسيتم» بكسر السين ؛ لأنها لغة قليلة ، والقراءة بأشهر اللغتين أولى ، وهي فتح السين.

القراءة سنة إذا ثبتت بالنقل المتواتر يجب قبولها والمصير إليه ، ولو كانت في اللغة قليل الاستعمال ، ولا ينبغي أن يقال: إنها لغة رديئة ؛ لأنها كلام الله مسموع من أفصح العرب عليه السلام.

[٣] الإمام أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمد بن عثمان

البصري [ت ٢٥٥هـ].

كان أبو حاتم نحوي البصرة ، ومقرئها في زمانه ، وإمام جامعها ، وقرأ القرآن على يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة وهو من جلة أصحابه.

قال ابن الجزري: « وله اختيار في القراءة ورويناه عنه ، ولم يخالف مشهور

السبعة إلا في قوله تعالى في [آل عمران ١٢٠]: «إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَالِتَاءُ»^(٢).

(١) ينظر: حجة القراءات (ص ١٣٩).

تقدم التوجيه في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الأول (ص ٣٢١).

(٢) ينظر: معرفة القراء (١/٢١٩-٢٢٠) ؛ وغاية النهاية (١/٣٢٠-٣٢١).

وقال الأندرابي: «اختار لنفسه اختياراً حسناً اتبع فيه الأثر والنظر وما صحّ عنده في الخبر عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم)»^(١).
قال الداني:

«وسهل الغالم بالأداء اختار من مذاهب القراء
حروفاً أقرأ بها أصحابه وكلها ضمّنها كتابه»^(٢)
يعتبر أبو حاتم السّجستاني أكثر أهل الاختيار انتقاداً للقراءات المتواترة على
عادة البصريين في تلحين القراءات التي تخالف الصناعة النحوية، وفيما يلي ذكر
الأمثلة؛ لانتقاداته:

[١] من أمثلة ذلك انتقاده القراءة من حيث اللغة؛ لمخالفتها
القاعدة الصرفية. عند قوله تعالى: «وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَتَاقٌ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ
عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا» [المائدة: ٢٢]:

قال النحاس: «أنكر أبو عبيد، وأبو حاتم "شَتَان" بتسكين النون؛ لأن
المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة، وخالفهما غيرهما، وقال: ليس هذا
مصدراً، ولكنه اسم الفاعل على وزن كسلان وغضبان وهي قراءة ابن
عامر»^(٣).

(١) ينظر: المطبوع من الإيضاح (ص ١٥١).

(٢) ينظر: الأرجوزة المنبهة (ص ١٦١).

(٣) إعراب القرآن (٦/٢)؛ والجامع لأحكام القرآن (٤٦/٦).

تقدّم توجيه هذه القراءات وتخريجها في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الثالث
(ص ٣٤٣).

[٢] من أمثلة ذلك انتقاده القراءة؛ لعدم علمه بهذه اللغة. عند

قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء ٣١]:

قال النحاس: «قرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء والمدّ، قال أبو حاتم: فأما قراءة من قرأ ﴿كان خطأ﴾ بالكسر والمدّ والفتح، فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب».

ثم قال النحاس: موافقاً لأبي حاتم «لا أعرف لهذه القراءة وجهاً، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً»^(١).

القراءات:

قرأ ابن كثير ﴿خطأ﴾ بكسر الخاء وفتح الطاء، وألف ممدود بعدها، وقرأ ابن ذكوان؛ وأبو جعفر ﴿خطئاً﴾ بفتح الخاء، والطاء من غير ألف ولا مدّ، وهو الوجه الثاني لهشام،

وقرأ الباقر ﴿خطئاً﴾ بكسر الخاء، وإسكان الطاء من غير مدّ، وهو الوجه الثاني لهشام وحمزة على أصله في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وقفاً، وهو وغيره على أصولهم في السكت^(٢).

من قرأ ﴿خطأ﴾ فمصدر "خاطأ يخاطئ خطأ" كقاتل يقاتل قتالاً.

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس (١٤٨/٤).

لم يتعرض النحاس لذكر القراءات الواردة في هذه الكلمة في إعراب القرآن، وإنما اكتفى بالإحالة، حيث قال: وقد ذكرنا ما فيه من القراءات. ينظر: إعراب القرآن (٤٢٣/٢).
وأيضاً: الجامع لأحكام القرآن (٢٥٣/١٠)؛ والبحر المحيط (٤٣/٧).

(٢) ينظر: النشر (٣٠٧/٢)؛ والإتحاف (١٩٧/٢).

ومن قرأ ﴿خَطَأً﴾ بفتح الخاء والطاء، فاسم مصدر من "أخطأ"، ومن قرأ: ﴿خِطَأً﴾ بكسر الخاء، وإسكان الطاء، فمصدر "خطيء خطأ" إذا لم يتعمد كائماً إثمًا^(١).

إذا عدم العلم بلغة القراءة، وتوجيهها لا يجعلها ضعيفة، أو مرفوضة، طالما تواتر نقلها قرآناً منزلاً عن النبي ﷺ.

[٣] من أمثلة ذلك أيضاً، انتقاده القراءة؛ لعدم علمه بهذه اللغة. عند قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف ١٥]:

قال النحاس: «وعارض أبو حاتم السجستاني هذه القراءة بما لو صح لوجب اجتنابها؛ لأنه زعم أن الكره الغضب والقهر، وأن الكره المكروه، واحتج بأن الجميع قرءوا: ﴿لا يجل لكم أن ترثوا النساء كرهاً﴾ [النساء ١٩]، وذكر أن بعض العلماء سمع رجلاً يقرأ ﴿حملته أمه كرهاً ووضعت كرهاً﴾ فقال: لو حملته كرهاً لرمت به يذهب إلى أن الكره القهر والغضب».

ثم قال النحاس: - ردّاً عليه- «في هذا طعن على من ثبت الحجة بقراءته، وحكايته عن بعض العلماء لا جحة فيها؛ لأنه لم يسمه ولا يعرف، ولو عرف لما كان قوله حجة إلا بدليل وبرهان، والحجة في هذا قول من يعرف ويقتدى به، إن الكره والكره لغتان بمعنى واحد»^(٢).

ردّ أبو حيان أيضاً على أبي حاتم، حيث قال ما نصه: «وقال أبو حاتم: القراءة بفتح الكاف لا تحسن، لأن الكره بالفتح، الغضب والغلبة، ثم قال أبو

(١) ينظر: الكشف (٤٥/٢-٤٦)؛ وحجة القراءات (ص ٤٠٠-٤٠١)؛ والبحر المحيط (٤٣/٧).

(٢) إعراب القرآن (٤/١٦٤).

حيان: وكان أبو حاتم يطعن في بعض القراءات بما لا علم له به جسارة منه، عفا الله عنه^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وهشام بخلفه؛ وأبو جعفر ﴿كرها﴾ بفتح الكاف، وقرأ الباقر بالضم وهو الوجه الثاني لهشام^(٢).
وهما لغتان، وقيل: بالضم المشقة، وبالفتح الغلبة والقهر^(٣).

القاعدة:

أهم أسباب انتقاد القراءات المتواترة عند أهل الاختيار قبل جمع ابن مجاهد قراءات القراء السبعة في كتاب، وإجماع المسلمين عليهم، تكون على النحو الآتي:

- * عدم بلوغ القراءة إلى القارئ على وجه التواتر فينتقدها.
- * مجيء القراءة بوجه في اللغة يخفى عليه ولا يعلم أنه جائز، فيردّها.
- * مجيئها على وجه القلة في اللغة، فيضعفها.
- * مخالفة القواعد النحوية، أو الصرفية فيلحنها.
- * مخالفة القراءة رسم المصحف المجمع عليه فتردّ القراءة.
- * مخالفة القراءة للأثر، فينتقدها.
- * مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن.

الله أعلم

(١) ينظر: البحر المحيط (٩/٤٣٩-٤٤٠).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٤٨)؛ والإتحاف (٢/٤٧٠).

(٣) ينظر: الكشف (٢/٢٧٢)؛ وحجة القراءات (ص ٦٦٣-٦٦٤).

المبحث الثاني

النقاد من أهل الأداء

تقدّم الأداء بأنه تلقى القراءات عن المشايخ، وتأديتها بالنقل الشفاهي عن الأئمة القراء من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن القراءات التي شذت عن طرق الأداء تعتبر ضعيفة، ولا يعول عليها.

ذلك أن القراء بعد الأئمة القراء المشهورين في الأمصار الخمسة كثروا، وتفرّقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف واحد من هذه الأوصاف، وكثير بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة؛ فجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذّ، والصحيح والفاذ بأصول أصلوها، وأركان فصلوها^(١).

من أجل ذلك، تجرد قوم للقراءة والأخذ، واعتنوا بضبط ما رووه من القراءة أتمّ عناية؛ ولأداء ما تلقّوه إقرأء وكتابة، فاشتدّت عنايتهم بذلك، واهتمّوا بنقد القراءات رواية ودراية، وحرّروها تحريراً دقيقاً؛ للتمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور والشاذّ؛ حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، ويقتدون بهم فيها^(٢).

(١) في المبحث الخامس من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٦٨).

(٢) ينظر: النشر (١/٨-٩).

فلما كان السند هو الطريق الموصل إلى المتن، الذي هو ألفاظ القراءات القرآنية؛ حيث لو صحَّ صحَّ المتن، فإن الاهتمام به كان من أولويات أئمة أهل الأداء إيماناً منهم أن السند بصحته ثبتت القراءة القرآنية.

وعليه فإن أهل الأداء كثيراً ما تكون انتقاداتهم في ناحية السند والمتن، وأما انتقاداتهم للقراءات المتواترة فقليلة، وخاصة بعد جمع القراءات التي تواتر نقلها، وتدوينها في الكتب، وأصبحت مشهورة عند الناس، خلافاً لأهل الاختيار، فإنهم غالباً ما تكون انتقاداتهم فيما كان مخالفاً للأظهر في اللغة، والأقوى في المعنى، ولو كانت قراءات صحيحة تواتر نقلها عن أئمة القراءة، وأما رسم المصحف العثماني فهم مشتركون في انتقاد القراءة المخالفة له، وقد ذكر أبو عمرو الداني أهل الأداء من أئمة القراءة؛ لبيان مكانتهم العلمية في هذا الفن، واهتمامهم به، وأنهم أئمة من اقتدى بهم فقد وفَّق لرشده ومؤيد بالدليل، فقال الداني ما نصه:

« وَقَدْ سَمَا فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ قَوْمٌ أئمة الجماعة
مَنْ اقتدى بقولهم مُسَدِّدٌ مَوْفِقٌ لِرُشْدِهِ مُؤَيَّدٌ^(١) »

وفيما يلي ذكر نماذج من اشتهر بالنقد من أئمة أهل الأداء:

[١] الإمام ابن مجاهد - أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر [ت ٣٢٤هـ].

كان ابن مجاهد أول من اقتصر على قراءات القراء السبعة، وجمعهم في كتاب، ثم تجرّد للأداء والإقراء، كذلك يعتبر من أوائل من اشتهر بأداء ما تلقاه من أئمة القراءة بدون أن يختار قراءة تؤخذ عنه، كما تضمن قوله هذا المعنى حين سئل لم لا يختار لنفسه حرفاً يحمل عنه؟.

(١) ينظر: الأرجوزة المنبهة (ص ١٤٣).

فأجاب قائلاً: « نحن أحوج إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه
 أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا»^(١).
 لقد استهل أبو عمرو الداني ذكر أهل الأداء بابن مجاهد؛ إذ قال:
 « فابنُ مُجَاهِدٍ يَهْدِي هَذَا الْعِلْمَ مَضْطَلَعٌ مُشَهَّرٌ بِالْفَهْمِ »^(٢)
 وفيما يلي ذكر الأمثلة المتعلقة بالرواية:

[١] انتقاده القراءة؛ لوهم القارئ في روايته، وغلطه في اللغة:

ما قاله ابن مجاهد: وروى عبيد [٢١٩هـ] عن أبي عمرو، وعبيد عن
 هارون عن أبي عمرو: «نَجِّي الْمُؤْمِنِينَ» [الأنبياء ٨٨] قالوا: مدغمة، وهو وهم،
 لا يجوز هاهنا الإدغام؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، والنون لا
 تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الحياشيم، فحذفت من
 الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فهو غلط^(٣).

القراءات:

القراءة بمحذف إحدى النونين، وتشديد الجيم التي انتقدها ابن مجاهد هي
 قراءة متواترة قرأ بها ابن عامر، وشعبة، وقد أنكرها كثير من أئمة اللغة؛ لعسر
 توجيهها عليهم^(٤).

(١) ينظر: معرفة القراءة (٢٧١/١)؛ وغاية النهاية (١٣٩/١-١٤٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٣٠).

تقدمت ترجمة الرواة من السند في الباب الثاني من الفصل الأول المبحث الأول (ص ٢٢٦).

(٤) كما تقدم الكلام عليها من حيث التوجيه (ص ٢٢٧).

[٢] انتقاده القراءة؛ لانفراد القارئ وشدوده، وضعفها في اللغة

وقلتها من حيث أصل الكلمة، واشتقاقها:

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «رواية خارجة [ت١٦٨هـ] عن نافع: "معاش" مدودة مهموزة، ثم قال ابن مجاهد: وهو غلط»^(١).

[٣] انتقاده القراءة؛ لوهم القارئ في مرويته:

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «وقرأت على قبل عن النبأ ﴿مِنْ سَبَابِ بَنِي يَاقِينَ﴾ [النمل ٢٢] و﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأه ١] ساكنة الهمزة. وهكذا الحسين ابن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد، عن شبل [ت١٤٨هـ] عن ابن كثير، وهو وهم والصواب رواية البزّي: ﴿مِنْ سَبَابٍ﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وكذلك ﴿لسبأ﴾ في سورة سبأ»^(٢).

[٤] انتقاده القراءة؛ لضعف المروية، وغلط القارئ من طريق روايته:

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ [الأعراف ١٢٨] خفيفة مثل حمزة، فقال ابن مجاهد-أيضاً- بإسناده عن هبيرة عن حفص عن عاصم: "يورثها" مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط والمعروف عن حفص التخفيف»^(٣).

[٥] انتقاده القراءة؛ لضعف الراوية، وانفراده بروايته وشدوده:

ما ذكره ابن مجاهد فقال: «وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَالِي اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة ٢١٠] بالياء مضمومة في سورة البقرة، ولم يروه غيره»^(٤).

(١) كتاب السبعة في القراءات (ص ٢٧٨)، وتقدم هذا المثال وكلام عليه في (ص ٢٢٧ وما بعدها).

(٢) كتاب السبعة في القراءات (ص ٤٨٠)، كما تقدم الكلام على هذه الرواية في (ص ٢٢٨).

(٣) المصدر نفسه (ص ٢٩٢ و٣٥٢)، كما تقدم الكلام على هذه الرواية في (ص ٢٣٠).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (ص ١٨١)، وتقدم الكلام على هذه الرواية في (ص ٢٥٩).

[٦] انتقاده القراءة؛ لانفراد القارئ بالرواية وشدوذه:

قال ابن مجاهد: «كلهم قرأ: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾» [البقرة ٢٢] بالتاء بفتح التاء الأولى وضم الثانية، وروى المفضل عن عاصم: "لا تظلمون ولا تظلمون" بضم التاء الأولى وفتح الثانية^(١).

فبذلك يُعدّ ابن مجاهد من أوائل من اعتنى بقضية الأداء عند ما جمع قراءات القراء السبعة في كتاب، وترك اختيار قراءة لنفسه يقرأ بها من يأتي بعده، ومع ذلك فإنه وقع منه ردُّ لبعض القراءات التي تواتر نقلها عن الأئمة القراء السبعة؛ لمخالفتها القواعد النحوية؛ لتأثره بالصنعة النحوية، أو لعلّ تلك القراءات لم تصل إليه بطرق صحيحة عن القراء السبعة على وجه التواتر. الله أعلم.

[٢] الإمام ابن غلبون = طاهر بن عبد المنعم، أبو الحسن [ت ٣٩٩هـ]:

كان ابن غلبون من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، ثقة حجة محرراً، وهو من أهل الأداء، كفى بذلك دليلاً أنه كان شيخ أبي عمرو الداني، قرأ عليه القراءات، فقال: «لم نر في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيراً»^(٢).

وكتابه خير دليل على ذلك؛ حيث إنه عدّ من كتب القراءات المحرّرة التي تُعتمد ما في مضمونها في القراءات الثمان^(٣).

(١) كتاب السبعة في القراءات (ص ١٩٢).

(٢) ينظر: معرفة القراء (١/٣٣٦٩-٣٧٠)؛ وغاية النهاية (١/٣٣٩).

(٣) ينظر: منجد المقرئين (ص ٨٧).

وهو من حيث الرواية، أنه يذكر - أحياناً - في كتابه "التذكرة" بعض الحروف على وجه الحكاية لا الرواية لبيان ضعفها، ثم ينقدها، وفيما يلي الأمثلة لذلك:

[١] ذكره القراءة على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان شذوذها:

ما ذكره ابن غلبون، فقال: « فأما الحرفان المتماثلان إذا كانا في كلمة واحدة، فإنه لا يدغم أحدهما في الآخر، كقوله: ﴿جباههم﴾ [التوبة ٣٥] و﴿على وجوههم﴾ [الإسراء ٩٧] وغيرها] و﴿إلا موتنا الأولى وغيرها﴾ [الصفات ٥٩] و﴿ما اقتتلوا﴾ [البقرة ٢٥٣] و﴿ويدعوننا﴾ [الأنبياء ٩٠] و﴿بأعيننا﴾ [هود ٣٧] وغيرها]. وما أشبه هذا حيث وقع، إلا في موضعين وهما: ﴿مناسككم﴾ [البقرة ٢٠٠] و﴿ما سلككم﴾ [المدثر ٤٢]، فإنه أدغم الكاف في الكاف فيهما بلا اختلاف عنه، وقد روى ابن رومي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أدغم هذا الجنس كله، والمعمول به ما عرفتك به أولاً^(١).

إذاً ذكره هذه الرواية كان حكاية لا رواية؛ لبيان ضعفها.

[٢] ذكره القراءة على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان شذوذها:

ما ذكره ابن غلبون، فقال: « عند قوله تعالى: ﴿بورقكم﴾ [الكهف ١٩]، روى أحمد بن موسى اللؤلؤي الإدغام فيه، وغيره الإظهار، وهو المأخوذ به. والحرفان الآخران: قوله تعالى في [لقمان ٢٨] ﴿ما خلقكم﴾ وفي [الجاثية ٤] ﴿وفي خلقكم﴾ روى عباس [١٨٦هـ] الإدغام فيهما، وروى غيره الإظهار، وهو المأخوذ به^(٢).

فذكر الروایتين حكاية؛ لبيان شذوذهما.

(١) ينظر: التذكرة (١/٧٣). تقدّم هذا المثال ودراستها في البحث السادس (ص ٢٨٤).

(٢) ينظر: التذكرة (١/٧٤). تقدّم هذا المثال ودراستها في البحث السادس (ص ٢٨٤).

[٣] ذكره القراءة على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان شدوذها: ما ذكره ابن غلبون، فقال: « فأما قوله تعالى: ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرِ مُسْمِعٍ﴾ [النساء ٤٦]، ففيه خلاف عنه: روى خالد بن جبلة عن أبي عمرو إدغام العين في الغين في هذا الموضع وحده، وروى غيره الإظهار، وهو المأخوذ به»^(١).

إذا انتقاد ابن غلبون لهذه الروايات مع علمه بأنها كلها شاذة كان على وجه حكاية لا رواية؛ لأن ذلك قاعدة من قواعد نقد القراءات، وهي أيضاً قراءات شاذة، حيث لو صحّ نقلها متواتراً لكانت مقبولة عند أئمة الشأن.

[٣] الإمام أبو عمرو الداني - عثمان بن سعيد الأندلسي [ت ٤٤٤هـ]؛

وهو من أئمة أهل الأداء، أحد الأئمة في علم القرآن روايته وتفسيره، ومعانيه، وطرقه وإعرابه، وهو أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين. قال ابن الجزري: « ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل، وما وهبه الله تعالى فيه، فسبحان الله الفتح العليم، ولا سيما كتاب جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع..»^(٢).

كان الداني يهتمّ بنقد القراءات الشواذ من حيث إسنادها وممتنها ورسومها، وكتابه جامع البيان في القراءات السبع المشهورة خير دليل على ذلك، وهو المصدر الأساس في عملية نقد القراءات رواية وطريقاً، ومن الأمثلة لذلك مما يدلّ على انتقاداته لقراءات شدّت رواية ودراية:

(١) ينظر: التذكرة (٧٧/١). للمزيد في الأمثلة ينظر: - أيضاً- المصدر نفسه (٧٧/١)

و(٨٠/١-٨١) و(٨٢/١) و(٨٤/١) و(٨٥/١).

(٢) ينظر: معرفة القراء (٤٠٦/١-٤٠٩)؛ وغاية النهاية (٥٠٣/١-٥٠٥).

[١] انتقاده القراءة؛ لمخالفتها رسم المصاحف المتعلقة بحذف الياء: ما ذكره الداني فقال: «وكلهم قرأ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة ٢٥٨] بإثبات الياء وصلماً ووقفاً على ما رسم في كلِّ المصاحف، إلا ما رواه ابن بكار بإسناده عن ابن عامر أنه حذف الياء في الحالين»^(١).

انفراد القارئ بالرواية وشذوذه قاعدة من قواعد نقد القراءات، وعليه فإن انفراد ابن بكار عن ابن عامر أنه حذف الياء في الحالين رواية ضعيفة، وشاذة مخالفة ما عليه سائر الرواة في إثبات الياء وصلماً ووقفاً.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الداني قال: «وكلهم قرأ: ﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنُ﴾ [هود ١٠٢] بألف بعد الذال على رسم في كلِّ المصاحف، إلا ما حدثناه عبدالعزیز بن محمد، قال: نا عبدالواحد بن عمر، قال: نا محمد بن أحمد البرمكي، قال: نا أبو عمر عن إسماعيل عن نافع ﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنُ﴾ بغير ألف، وكذلك روى خارجة عن أبي عمرو لم يرو هذا عن أبي عمرو غير البرمكي، وروى سائر الرواة عنه عن إسماعيل نفسه ﴿إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنُ﴾ بألفين وهو الصواب»^(٢).

انفراد القارئ بالرواية وشذوذه قاعدة من قواعد نقد القراءات، وعليه فإن انفراد البرمكي برواية الألف بعد الذال مخالفة ما رسم في المصاحف، وما عليه أيضاً سائر الرواة في إثبات الألف بعد الذال.

[٢] انتقاده القراءة؛ لغلط القارئ من طريق روايته:

ما ذكره أبو عمرو الداني: «إسناده من طريق رُوح بن الفرخ [ت ٢٨٢هـ]. قال حدثنا يحيى بن سليمان [ت ٢٣٧هـ]، قال: حدثنا أبو سعيد المعروف بورش

(١) ينظر: جامع البيان (ص ٤٢٨)، وتقدم المثال عليها في (ص ٢٩٤).

(٢) ينظر: جامع البيان (ص ٥٥٨)، وتقدم الكلام على هذا المثال في (ص ٢٩٩).

عن نافع أنه يكسر الهاء في «عليهم» و«إليهم» و«لديهم» يرفع الميم ويجرها إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها، ويجزمها إذا استقبلها ألف شديدة. ثم قال أبو عمرو الداني: وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخير، وأظن يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب؛ لأن الجر والرفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع؛ لأنه يلتقي حرفان ساكنان أحدهما الواو، والصلة التي بعد ضمة الميم، والثاني الذي بعد ألف الوصل، وأحسبه روى عنه برفع الميم ولا يجزها، فسقطت عليه "لا"، أو على من روى عنه، فإن لم يكن كذلك، فإنه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع، فقلب الترجمة، وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً؛ فقد أخطأ عليه لأجل ألف الوصل؛ إذ حكى إسكانها معها وذلك غير جائز^(١).

فضعف الطريق قاعدة من قواعد نقد القراءات، وعليه فإن انتقاد الداني هذه الطريق من رواية يحيى بن سعيد؛ لضعف مرويته، حيث غلط فيها. [٣] انتقاده القراءة؛ لشذوذ القارئ من حيث طريق روايته:

ما ذكره أبو عمرو الداني حيث قال: «وقد روى القاسم بن عبد الوارث [ت ٢٩٤هـ]، عن أبي عمرو عن يزيد [ت ٢٠٢هـ]، عنه «مِنْ أَنْصَارٍ رَزْنَاءَ آلِ عمران ١٩٢-١٩٣»، بالإدغام، وذلك غير جائز؛ لأن التنوين وإن كان غنة من الأنف، فهو حرف فاصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع الإدغام لذلك ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنما أراد به إدغام التنوين، وإذهاب غنته في

(١) جامع البيان في القراءات (ص ٣٧٦) تحقيق عبد المهيمن طحان، والمطبوع (ص ١٦٠)، وتقدم الكلام على هذا المثال في (ص ١٩٤).

الراء، ولم يرد به إدغام الراء في مثلها، فإن كان أريد به ذلك دون ما ذكرناه فهو قول صحيح مجمع عليه عن أبي عمرو^(١).

[٤] انتقاده القراءة؛ لغلط القارئ في روايته:

من ذلك ما ذكره أبو عمرو: « قال الخزاعي: عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة ٢٦٤]، لا يهمز الأولى من أجل همزة "الناس"، و﴿هؤلاء﴾ يهمز الواو، ويكسر الألف الآخرة بغير همز، قال: لأنهم لا يجمعون بين همزتين في حرف واحد، وهذا غلط من الخزاعي من جهتين: إحداهما: أن الهمزتين في ذلك لم تتلاصقا، بل قد فصل بينهما في ﴿رثاء الناس﴾ الألف، وفي ﴿هؤلاء﴾ اللام المتحركة والألف، فوجب تحقيقهما؛ لأنهما لا يستقلان.

والثانية: أن ذلك كان يجب في كلمة فيها همزتان قد فصل بينهما فاصل: ﴿إنا براءؤا﴾ [المتحنة ٤] و﴿أؤنبثكم﴾ [آل عمران ٤٩] و﴿أرأيت﴾ [الكهف ١٦٣] و﴿أفأرأيت﴾ [مريم ١٧٧] و﴿أرأيتكم﴾ [الأنعام ٤٠] و﴿وأبرئ﴾ [آل عمران ٤٩] و﴿وما أبرئ﴾ [يوسف ٥٣] و﴿هم أولاء﴾ [طه ٨٤] ومن أنباء ﴿آل عمران ١٤٤﴾، وما أشبهه، وذلك غير معروف من مذهب ابن كثير في ذلك بإجماع، فصح أن الذي حكاه الخزاعي غلط لاشك فيه، وبالله التوفيق^(٢).

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٣٩٠-٣٩١) تحقيق طحان، والمطبوع (ص ١٦٦)، وتقدم الكلام على هذه الرواية في (ص ١٩٦).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٥٤٠) تحقيق طحان تقدم الكلام على هذه الرواية في (ص ٢١٤).

انتقد الداني رواية الخزاعي ؛ لأنه وقع منه غلط في روايته ، وهي مخالفة لما هو معروف من مذهب ابن كثير.

[٥] انتقاده القراءة ؛ لضعف القارئ في روايته وشذوذه:

ما قاله أبو عمرو الداني : « قرأ عاصم في رواية المفضل [ت ١٦٨ هـ] ﴿تَكْفِرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلَكُمْ﴾ [النساء ٣١] بالياء فيهما ، وقرأهما الباقون بالنون»^(١).
انتقد الداني هذه الرواية ؛ لأنها مما انفرد بها المفضل ، وهو رواية ضعيف وله شذوذ كثير عن عاصم

كذلك انتقادات الداني تكون غالباً في الرواة والطرق ؛ لإدراكه التام أن صحة السند هي الشرط الأساس في قبول القراءة ، ثم النظر في بقية شروطها.

[٤] ابن الجزري - محمد بن محمد ، أبو الخير [ت ٨٣٢ هـ] :

هو إمام الفنّ ومحققه بلا منازع ، وكتابه : "النشر في القراءات العشر" ، وغيره من كتبه التي ألفها في علم القراءات أكبر دليل على سعة اطلاعه ، وإمامته في علم القراءات.

قال ابن جزري : « من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية ، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصحّ في القراءة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»^(٢).

لما كان ابن الجزري في عصر قد تمّ تدوين القراءات المتواترة في الكتب ، وعُرفت طرقها وطبقات القراء في ذلك ، فإن انتقاداته للقراءات كانت لأصحاب

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٢٤٠) ت ط. و (ص ٢٤٤) ت ط.

(٢) ينظر : النشر (١/٤٢٩).

كتب أسانيد القراءات الذين وقع منهم الوهم، أو الغلط، أو سهو قلم في عزو القراءات إلى غير قراءها، وكما أن النقد لا يلزم منه تضعيف القراءة، أو الرواية؛ لأنه قد يكون للاختيار، أو لبيان وجه الصواب، وتصحيح الخطأ. وفيما يأتي ذكر الأمثلة؛ لانتقاداته المتعلقة بأوهام القراء في كتبهم من حيث عزو الروايات إلى غير قراءها، مع صحة تلك الروايات، وتواترها:

[١] انتقاده المتعلق بوهم القارئ في كتابه من حيث عزو الرواية، وتخصيصها لغير قارئه:

ما قاله ابن الجزري: «وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء في: ﴿لَأَهْبَلُكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾ [مريم ١٩] بروح دون رويس، كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح، فخالف سائر الأئمة، وجميع النصوص، بل الصواب، أن الياء ليعقوب بكماله»^(١).

[٢] انتقاده المتعلق بوهم القارئ في كتابه من حيث عزو الرواية إلى غير قارئها:

ما ذكره ابن الجزري فقال: «اختلفوا في: ﴿تَحِيلُ إِلَيْهِ﴾ [طه ٦٦] فروى ابن ذكوان، وروح بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير، وأهمل ابن مجاهد، وابن أبي هاشم، ذكر هذا الحرف في كتبهما فتوهم بعضهم في ذلك لابن ذكوان وليس عنه فيه خلاف»^(٢).

(١) النشر (٣١٨/٢)؛ وينظر: أيضاً غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (٥٦٣/٢)؛ والغاية في القراءات العشر (ص ٢٠٢).

(٢) المصدر نفسه (٣٢١/٢)؛ لم يذكر ابن مجاهد هذه الرواية في السبعة ينظر: (ص ٤٢٠ وما بعدها).

[٣] انتقاده المتعلق بوهم القارئ في كتابه من حيث عزو القراءة،

مع صحتها:

ما ذكره ابن الجزري: عند قوله: «أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي» [طه ٩٣].

حيث قال: «وقد وهم ابن مجاهد في كتابه قراءة نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في جامعه جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني»^(١).

قال ابن الجزري: «واتفقوا على قوله تعالى: «مَا كَانَ حُجَّتْهُمْ» [الجاثية ٢٥] بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلاف [٣٩٦هـ]^(٢) عن النخاس [٣٦٨هـ]^(٣) عن التمارت [٣١٠هـ]^(٤) عن رويس من الرفع»^(٥).

(١) النشر (٢/٣٢٣)؛ وانظر أيضاً جامع البيان في القراءات السبع (ص ٦٢٨)؛ وينظر: أيضاً السبعة في القراءات (ص ٤٢٣).

(٢) علي بن محمد بن يوسف، أبو الحسن البغدادي، الأستاذ المشهور، ثقة ضابط، وتصدر للإقراء مدة، قرأ على النقاش، وأبي طاهر بن أبي هاشم. ينظر: معرفة القراء (١/٣٦٢)؛ وغاية النهاية (١/٥٧٧).

(٣) عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم البغدادي المعروف بابن النخاس بالمعجمة، مقرئ مشهور ثقة ماهر متصدر، أخذ القراءات عرضاً عن التمار صاحب رويس. ينظر: معرفة القراء (١/٣٢٤)؛ وغاية النهاية (١/٤١٤).

(٤) محمد بن هارون بن نافع، أبو بكر البغدادي يعرف بالتمار، مقرئ البصرة ضابط مشهور، أخذ القراءات عرضاً عن رويس، وهو من أجل أصحابه، وأضببطهم. ينظر: معرفة القراء (١/٢٦٦)؛ وغاية النهاية (١/٢٧١-٢٧٢).

(٥) ينظر: النشر (٢/٣٧٢).

[٤] انتقاده القراءة؛ لانفراد القارئ في روايته:

قال ابن الجزري: « واتفقوا على قوله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ﴾ [القمر ٤٥].

الجمع بالياء مجهلاً، وانفرد ابن مهران عن روح بالنون مفتوحة، وكسر الزاي، ونصب الجمع، لم يرو ذلك غيره، وقال الهذلي: هو سهو.

ثم قال ابن الجزري: هي قراءة أبي حيوة، وجاءت عن زيد عن يعقوب^(١).

[٥] انتقاده؛ لمخافتها ما استقر عليه رأي المحققين من حيث الأداء:

إذا كانت قراءة القارئ مخالفة لما عليه أهل الأداء، وهو ما استقر عليه رأي

المحققين؛ فإنها تعتبر قراءة شاذة.

انتقد ابن الجزري: «حكاية الشاطبي، وتلميذه السخاوي في باب الإمالة،

حيث قالوا: يوقف بالفتح في المنون مطلقاً كالوصل على مثل: ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾

[سبأ ١٨]، و﴿قُرَى مُحْصَنَةَ﴾ [الحشر ١٤]، و﴿سَخْرٌ مُفْتَرَى﴾ [القصص ٣٦] عن مال،

وقرأ بين بين. ثم قال ابن الجزري: - رداً على حكايتهما بالفتح - وأما الأداء

فهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا، ولم نعلم أحداً أخذ عليّ سواه، وهو

القياس الصحيح. والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في

الوقف عن مال، وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله -

حيث قال: « وقد فحّموا التنوين وقفاً ورققوا...»، وتبعه على ذلك صاحبه

أبو الحسن السخاوي، فقال: وقد فتح قوم ذلك كله^(٢).

(١) النشر (٢/٣٨٠).

(٢) ينظر: حرز الأمامي (ص ٢٧)؛ وفتح الوصيد في شرح القصيد (١/٣٠٨).

ثم قال ابن الجزري: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية.

أجمع القراء على فتح ما سقط ألف لساكن في الوصل، إنما اختلفهم في الوقف، فيعود كل واحد منهم إلى أصله من حيث الإمالة والتقليل والفتح^(١).
[٦] ذكره القراءة على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان شدوذها:

قال ابن جزري: « واتفقوا على تخفيف الحرف الأول من هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿ مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾ [آل عمران ١٥٦]، وانفرد فارس ابن أحمد [ت ٤٠١هـ] عن السَّامِرِيِّ [ت ٣٨٦هـ]، عن أصحابه عن الحلواني بتشديده حكاية لا أداء، فخالف فيه سائر الناس عن الحلواني، وعن هشام، وعن ابن عامر ذكر ذلك في جامع البيان^(٢)، وقال: لم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه، ووهم ابن مؤمن [ت ٧٤٠هـ] في الكنز فذكر الخلاف عن هشام في الحرف الأول، وترك ﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾ [آل عمران ٦٨]، وهو سهو قلم رأيته في نسخة مصححة بخطه^(٣).

لما كان مضمون ما في كتب القراءات المحررة هو المعيار في قبول القراءة تواتراً وعدمه، فإن انتقادات ابن جزري كانت تتركز على ما ينقله أصحاب تلك الكتب الذين وقعت منهم الأوهام والأغلاط والأخطاء في عزو الروايات إلى غير أصحابها.

(١) النشر (٧٥/٢).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني المطبوع (ص ٤٦٦).

(٣) النشر (٢٤٣/٢-٢٤٤).

القاعدة:

أهم أسباب نقد القراءات عند أئمة أهل الأداء، تكون في السند، والمتن، والرسم، واللغة، غير أنهم يقدمون صحة السند على صحة اللغة تمشياً مع القاعدة، وهي أن القراءة سنة يجب اتباعها، ومن المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية لا العكس، وقواعد نقد القراءات عندهم تركز على ما يلي:

* ضعف الراوية، أو الطريق، أو المروية، إما لغلط حصل من القارئ في روايته أو من طريقه، أو في مروياته، أو لوهم وقع منه عن طريقه، أو يكون سهو قلم وقع له في كتابته من حيث عزو الرواية، وتخصيصها لغير قارئه.

* انفراد القارئ وشذوذه، إما لضعفه في الرواية، أو الطريق أو لشذوذه عن

سائر الرواة.

* عدم شهرة القارئ بالإقراء، وذلك بأن تنسب القراءة إلى قارئ لم يكن

مشهوراً بالإقراء.

* مخالفة القارئ ما استقرّ عليه رأي المحققين، وهي ما استقر عليه رأي

المحققين من حيث الأداء.

* ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان ضعف القراءة، وشذوذها.

* مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار.

* مخالفة القراءة اللغة، إما لغلط القارئ في اللغة، أو كانت القراءة مخالفة

اللغة من حيث أصل الكلمة، واشتقاقها.

الله أعلم

المبحث الثالث

النقاد من المفسرين

لما كان التفسير هو توضيح معاني الكلمات القرآنية ودلالاتها، فإن مواقف المفسرين من نقد القراءات المتواترة مختلفة، ما بين ناقد لها نقداً يضعف به القراءة ويردّها، وبين مدافع عنها، وكثيراً ما تكون انتقاداتهم في القراءات التي تخالف الأظهر في الإعراب والمعنى، أو كانت القراءة مخالفة الأنسب لمعنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن، أو كانت تخالف القراءة التي عليها أكثر القراء، أو أهل التأويل من علماء السلف والخلف، أو كانت مخالفة الأثر المؤيد لفظ القراءة المختارة، أو معناها عندهم، أو كانت مخالفة أسباب النزول، أو كانت القراءة مخالفة المعنى الراجح عند المفسر، أو مخالفة القواعد النحوية، أو الصرفية، فينقدها نقداً بسبب مآمن هذه الأسباب يطعن بها القراءة التي تواتر نقلها عن أئمة القراء، أما الرسم فالجميع مشتركون فيه.

وفيما يلي ذكر نماذج أشهر أئمة النقاد من المفسرين:

[١] الإمام ابن جرير الطبري = محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر،

[ت٣١٠هـ]:

كان ابن جرير الطبري مفسراً قارئاً، وهو إمام المفسرين بحق، و تفسيره "جامع البيان في تأويل آي القرآن" من أجلّ التفاسير، وأعظمها قدراً، وخير دليل على إمامته في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها "تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين»^(١).

وكذلك للإمام ابن جرير الطبري - أيضاً - اختيار في القراءات أخذ عنه تلاميذه، ومنهم ابن مجاهد الذي جمع قراءات القراءات السبعة في كتاب^(٢). قال النووي في وصف تفسير ابن جرير: «أجمعت الأمة على أنه لم يصنّف مثله».

وقال السيوطي: «أجمع العلماء المعتبرين على أنه لم يؤلف في التفسير مثله»^(٣). مع مكانة ابن جرير الطبري العلمية في علم القراءات، فإنه يعتبر أول إمام ناقد في القراءات المتواترة من المفسرين في كتابه "جامع البيان في تأويل آي القرآن"؛ إذ كان له الأولوية في التفسير زماناً، ومكانة، وذلك قبل أن يجمع ابن مجاهد الذي هو ممن تلمذ عليه.

قال ابن الجزري - ذاكراً أولويته في انتقاده القراءات المتواترة - حيث قال: «وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة^(٤) وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابنُ جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير»^(٥).

(١) مقدّمة التفسير في مجموع فتاوى (٣٨٥/١٣).

(٢) معرفة القراء (٢٦٤/١-٢٦٦)؛ وغاية النهاية (١٠٦/٢-١٠٨)؛ وطبقات المفسرين

لداودي (١١٠/٢ وما بعدها)؛ والتفسير والمفسرون (٢٠٥/١ وما بعدها).

(٣) ينظر: الإتيان في علوم القرآن ٢ (٥٤٠/).

(٤) يعني قراءة ابن عامر.

(٥) النشر (٢٦٤/٢).

وفيما يلي ذكر الأمثلة من انتقاداته لبعض القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراء:

[١] انتقاده القراءة المخالفة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم:

قال ابن جرير الطبري: عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة ١٨]. «اختلفت القراءة في قراءة ذلك: فقرأ بعضهم: ﴿يكذبون﴾ مخففة الذال مفتوحة الياء، وهي قراءة عظم قراءة أهل الكوفة، وقرأ آخرون: ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بضم الياء، وتشديد الذال، وهي قراءة عظم قراءة أهل المدينة، والحجاز، والبصرة، وكان الذين قرأوا ذلك بتشديد الذال وضم الياء، رأوا أن الله جل ثناؤه إنما أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيه ﷺ وبما جاء، وأن الكذب لولا التكذيب لا يوجب لأحد السير من العذاب، فكيف بالأليم؟ وليس الأمر في ذلك عندي؛ لأن الله أنبا عن المنافقين فأول النبا عنهم في هذه السورة بأنهم يكذبون بدعواهم الإيمان، وإظهارهم ذلك بألسنتهم خداعاً لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وللمؤمنين.

فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَمِنَ الْآخِرَةِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ١٨]، وأن وعيد المنافقين في هذه العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب، وذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون ١]... إلى أن قال: هذا أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب حق

لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر نظير الذي في سورة المنافقين سواء»^(١).
 [٢] انتقاده القراءة المخالفة ما عليه أكثر القراء، وأهل التأويل
 من علماء السلف والخلف. عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾
 [البقرة: ٣٧].

قال ابن جرير الطبري: «وقد قرأ بعضهم: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ فجعل
 الكلمات هي المتلقى آدم، وذلك وإن كانت من جهة العربية جائزاً؛ إذ كان كل ما
 تلقاه الرجل فهو متلق، وما لقيه فقد لقيه، فصار للمتكلم أن يوجه الفعل إلى
 أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحبّ فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم
 على أنه المتلقى الكلمات؛ لإجماع الحجة من القراءة، وأهل التأويل من علماء
 السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراض
 عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ»^(٢).

القراءات:

قرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات، وقرأ الباقون يرفع آدم ونصب
 الكلمات^(٣).

من قرأ بنصب آدم ورفع كلمات جعل الفعل للكلمات، لأنها تلت آدم
 التلقي، ومن قرأ يرفع آدم ونصب الكلمات، لأنه تلقى من ربه الكلمات أي
 أخذها منه تعالى وحفظها وفهمها، وقبلها ودعا بها^(٤).

(١) ينظر: جامع البيان (١/١٥٧-١٥٨)، وتقدم تخريج القراءات في (ص ٣٩٦).

(٢) جامع البيان في تأويل أي القرآن (١/٢٨٠-٢٨١).

(٣) ينظر: النشر (٢/٢١١).

(٤) ينظر: الكشف (١/٢٣٧)؛ وحجة القراءات (ص ٩٥).

القراءتان متواترتان، ولا ينبغي ترجيح إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يفضي إلى تضعيف القراءة الأخرى، أو ردّها والتي قد ثبت نقله متواتراً عن الأئمة القراء؛ ولأنها سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها.

[٣] انتقاده القراءة؛ لشذوذها عن قراءة القراء. عند قوله تعالى:

﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة ١٤٠]:

قال الطبري: «فإن قراءة ذلك وجهان أحدهما: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ بالتاء، فمن قرأ كذلك فتأويله: قل يا محمد: للقائلين لك من اليهود والنصارى: ﴿هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ أتُحاجوننا في الله أم تقولون إبراهيم، فيكون ذلك معطوفاً على قوله: ﴿أَتُحاجوننا في الله﴾، والوجه الآخر منهما: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالياء، ومن قرأ ذلك كذلك وجّه قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ إلى أنه استفهام مستأنف، كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [السجدة ٣].

قال أبو جعفر: «والصواب من القراءة عندنا في ذلك: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ بالتاء دون الياء عطفاً على قوله: ﴿قُلْ أَتُحَاوِنُونَ فِي اللَّهِ﴾ [البقرة ١٣٩] بمعنى أي هذين الأمرين تفعلون؟.. إلى أن قال: غير جائزة قراءة ذلك بالياء؛ لشذوذها عن قراءة القراء»^(١).

القراءات:

قرأ بالخطاب ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي؛ ورويس، وخلف، وقرأ الباقون بالغيب^(٢).

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (١/٦٢٥).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٢٣)؛ والإتحاف (١/٤١٩).

من قرأ بالياء أن هذا إخبار عن اليهود أراد أم يقول اليهود والنصارى، وقبله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة ١٣٧].

ومن قرأ بالتاء المخاطبة التي قبلها، والتي بعدها، فالمتقدمة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾ والمتأخرة قوله: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [البقرة ١٤٠]، فتأويل الآية قل يا محمد للقائلين لكم: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾، فأجرى الكلام على نسق واحد في المخاطبة^(١).

ولعل سبب تضعيف ابن جرير الطبري القراءة بالغيب، وحكمه عليها بالشذوذ أنها لم تصل إليه على وجه يثبت به التواتر، أو لأن قراءات القراء السبعة مع شهرتهم لم تكن مجتمعة في كتاب إلا بعد ابن جرير الطبري، وأول من جمعهم تلميذه أبو بكر ابن مجاهد، أو الشذوذ معناه اللغوي وهو القلة، وليس مفهومه الاصطلاحي عند القراء، وإلا فكيف يحكم عليها بالشذوذ، وقد قرأ بها نافع، وابن كثير، وعاصم برواية شعبة عنه؛ وأبو جعفر، وروح؟!.

إذاً القراءتان متواترتان، ولا ينبغي بل لا يجوز ردّ قراءة ثبت نقله بالتواتر، أو تضعيفه لوجه يراه القارئ أو المفسر أنه أنسب للسياق.

[٤] انتقاده القراءة المخالفة الرسم تحقيقاً:

قال ابن جرير الطبري: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفَخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٤٩]، والطير جمع طائر، واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأ بعض أهل الحجاز: ﴿كَهَيْتِ الطَّائِرَ فَأَنْفَخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَائِرًا﴾ على التوحيد، وقرأ آخرون: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفَخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما.

(١) ينظر: الكشف (١/٢٦٦)؛ وحجة القراءات (ص ١١٥-١١٦).

ثم قال: وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْتِ الطَّيْرَ فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخط المصحف، واتباع خط المصحف مع صحّة المعنى، واستفاضة القراءة به أعجب إليّ من خلاف المصحف»^(١).

[٥] انتقاده القراءة المخالفة لأسباب النزول. عند قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥].

قال ابن جرير الطبري ما نصه: «واختلفت القراءة في قراءة قوله تعالى: ﴿غير أولي الضرر﴾. فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة، ومكة، والشام ﴿غير أولي الضرر﴾ نصباً، بمعنى: إلا أولي الضرر، وقرأ ذلك عامة قرأة أهل الكوفة، والبصرة: ﴿غير أولي الضرر﴾ يرفع ﴿غير﴾ على مذهب النعت للقاعدين.

ثم قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بنصب ﴿غير﴾؛ لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: ﴿غير أولي الضرر﴾ نزل بعد قوله: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾؛ استثناء من قوله: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون﴾»^(٢).

ثم ذكر بعض الأخبار الواردة في ذلك، كحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أن ابن أم مكتوم الأعمى رضي الله عنه لما نزل: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون

(١) ينظر: جامع البيان (٣/٢٧٤)، وتقدّم تخرّيج هذه القراءة في الباب الثاني من الفصل الثاني المبحث الثالث (ص ٣١٤).

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤/٢٢٩ وما بعدها).

في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم» هل من رخصة؟ وشكى ضرره، فأنزل الله ﴿غير أولي الضرر﴾ فجعلت بعد القاعدون»^(١).

[٢] الإمام الزمخشري - محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، أبو القاسم

[ت٥٢٨٥].

كان الزمخشري نحوياً لغوياً معتزلياً مفسراً حنفي المذهب الفقهي، وكتابه في التفسير "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" محشو بالبدعة والاعتزال، وحشدها في تفسيره عقائده الاعتزالية بطريقة خفية، وتلحين القراءات المتواترة، وإنكارها والطعن فيها، وإساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن، إلا أنه بغض النظر عما فيه من البدعيات والعقائد الاعتزالية فإنه أبرز في كتابه وجوه إعجاز القرآن وبلاغته، ومن خلال ذلك تعرض للطعن في القراء وقراءاتهم المفضي إلى ردّ القراءات المتواترة^(٢).

وفيما يلي ذكر الأمثلة من انتقاداته لبعض القراءات المتواترة:

[١] انتقاده القراءة المخالفة صناعة نحوية، ومذاهبها. عند قوله

تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٦].

قال الزمخشري: «وقرئ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محقتين وبتوسيطهما،

(١) تقدّم تخريج القراءات، والحديث في الباب الثاني من الفصل الأول المبحث الثاني (ص ٢٤٣).

(٢) ينظر: مقدّمة التفسير في مجموع فتاوى (١٣/٢٨٦)؛ وطبقات المفسرين (٢/٣١٤-٣١٦)؛ والتفسير والمفسرون (١/٤٢٩ وما بعدها).

والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام وبحذفه، وإلقاء حركته على الساكن قبله كما قرئ قد أفلح.

فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خزوجين:

أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حذّه، وحذّه أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: «الضالين» - وخويصة -.

والثاني: إخطاء طريق التخفيف^(١)؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً، فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهزمة رأس^(٢).

انتقاد الزمخشري صريح في ردّ القراءة المتواترة ورفضها المفضي للإنكار.

القراءات:

قرأ بتسهيل الهمزة الثانية، وإدخال ألف قالون، وأبو عمرو، وهشام في أحد وجهيه؛ وأبو جعفر، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير؛ ورويس بتسهيل الهمزتين من غير إدخال، وهو أحد الوجهين لورش من طرق الأزرق، والثاني له إبدال الهمزة ألفاً خالصة مع الدّ للساكنين، وهما صحيحان، وقرأ ابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وروح،

(١) التخفيف في اللغة: ضد الثقل، وفي الاصطلاح: عبارة عن معنى التسهيل، وهو النطق بالهمزة بين همزة وحرف مجانس لحركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف مثلاً، وهي لغة قریش. ينظر: الإضاءات في بيان أصول القراءات (ص ٢٥-٢٩)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٤٢).

(٢) الكشف (١/١٥٤-١٥٥).

وخلف بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما، وقرأ هشام في الوجه الثالث له بتحقيقهما، وإدخال ألف بينهما، فأصبح لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الألف، والتحقيق مع الألف، والتحقيق بلا ألف^(١).

قال الأزهري: «وكل ذلك عربي فصيح، فمن همز همزة مطولة فرّ من الجمع بين الهمزتين، ومن جمع بينهما فهو الأصل: أي تحقيق الهمزتين لغة تميم، والتسهيل لغة قريش»^(٢).

قال أبو حيان: - ردّاً على الزمخشري- «وما قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي أجازوه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن»^(٣).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة لغوية ومذاهب النحاة، واتهام القراء بقلة ضبط الرواية. عند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة ١٢٨٤]:

قال الزمخشري: «قريئ ﴿فيغفر، ويعذب﴾ مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو يغفر، ويعذب، فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة

(١) ينظر: النشر (١/٣٦٣-٣٦٤)؛ والإتحاف (١٣٧٦).

(٢) علل القراءات (١/٣٣)؛ وينظر: أيضاً الكتاب (٢/٥٤٩)؛ وإعراب القرآن

للنحاس (١/١٨٤).

(٣) البحر المحيط (١/٧٩).

الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو^(١).

تقديم الزمخشري النحاة على القراء في الضبط والإتقان - كعاداته في الطعن على القراء - منهج مخالف للمنهج السليم، والواقع الصحيح، ذلك أن القراء أضبط لما تلقوه، وأتقن لما حفظوه، وأوثق في الثقل من النحويين الذين - ربما - اتخذوا بيتاً شعرياً دليلاً لهم على صحة اللغة، وقد يكون قائله مجهولاً، والقراء ينقلون عن أفصح العرب نطقاً بالضاد، وأصدقهم لهجة، وهو الرسول ﷺ. قال أبو حيان: - بعد ذكره قول الزمخشري وردّه عليه - «وذلك على عاداته في الطعن على القراء، وأما ذكره أن مُدغم الرءاء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً إلى آخره فهذه مسألة اختلف فيها النحويون، فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنه لا يجوز إدغام الرءاء في اللام من أجل التكرير الذي فيها، ولا في النون... وهذا لا ينبغي، فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الرءاء في اللام كبير البصريين ورأسهم: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة: الرؤاسي^(٢)، والكسائي، والقراء، وأجازوه ورووه عن

(١) الكشاف (٤٠٧/١)، وتقدم تخريج القراءات في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الثاني (ص ٣٣٢).

(٢) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبو جعفر، الكوفي، سُمي الرؤاسي؛ لأنه كان كبير الرأس، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، وهو أستاذ الكسائي، والقراء، وكان رجلاً صالحاً، وله اختيار في القراءة تروى عنه. ينظر: غاية النهاية (١١٦/٢ - ١١٧)؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٨٢/١ - ٨٣).

العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم؛ إذ من علم حجة على من لم يعلم.

وأما قول الزمخشري: «إن راوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ مرتين، فقد تبين أن ذلك صواب، والذي روى ذلك عنه الرواة، ومنهم أبو محمد اليزيدي، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات إمام في اللغات»^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي؛ وخلف بالجزم فيهما عطفاً على الجزاء المجزوم، وكل على أصله في الإدغام الصغير فيهما إظهاراً، أو إدغاماً.

وقرأ الباقر يرفع الراء والباء على الاستئناف، أي: فهو يغفر، أو عطف جملة فعلية على مثلها، وأدغم الراء في اللام السوسي، والدوري بخلفه، وهو من الإدغام الصغير^(٢).

فقراءة أبي عمرو بإدغام الراء في اللام هي التي انتقدها أئمة اللغة قاطبة، وأنكروها أن تكون جائزة في اللغة فضلاً في أن تجوز في ألفاظ القرآن التي هي في الدرجة الأعلى من الفصاحة والبلاغة.

وليس شرطاً أن تأتي القراءة على الأوضح في اللغة بل تأتي القراءات القرآنية على الفصح والجائز في اللغة؛ لأن القراءة سنة يجب اتباعها، إذا ثبت نقلها متواتراً، ولا يجوز ردّها لقياس نحوي، ولا لإفشاء لغوي.

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/٧٥٣-٧٥٤).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٣٧)؛ والإتحاف (١/٤٦١-٤٦٢).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة لمذهب البصريين، واتهام القارئ

بالتحريف. عند قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة ١١٢]:

قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين: أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحق محرف»^(١).

قال أبو حيان: -رداً عليه- «وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً، وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع؟»^(٢).

القراءات:

قرأ بالتسهيل مع القصر قالون وورش من طريق الأزرق، وابن كثير، وأبو عمر؛ ورويس، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بالتسهيل مع المدّ في ثاني القصص والسجدة؛ وقرأ أبو جعفر بالتسهيل والمدّ، وقرأ هشام بالتحقيق، واختلف عنه في المدّ والقصر وهما وجهان صحيحان عنه، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين، وهم ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وروح، وخلف، فحمزة على أصله عند الوقف^(٣).

(١) الكشاف (١٧٧/٢).

(٢) البحر المحیط (٣٨٠/٥).

(٣) ينظر: النشر (٣٦٩/١)؛ والإتحاف (٨٧/٢).

[٢] الإمام ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد [ت ٥٤٦هـ]:

كان ابن عطية مفسراً، وتفسيره معدود من كتب التفسير المأثور، وهو المسمّى "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، وله قيمته العالية بين كتب التفسير، وعند جميع المفسرين^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «تفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري»^(٢).

إلا أن ابن عطية مع إيراده من التفسير المأثور، وتعرضه كثيراً للقراءات، وإنزالها على المعاني المختلفة، فإن اهتمامه ببيان ما هو أقوى في المعاني، والأظهر في الإعراب والصناعة النحوية، واحتكامه إلى اللغة العربية عند ما يوجه بعض معاني الكلمات القرآنية مما جعله يردّ بعض القراءات المتواترة التي تخالف ما هو الأقوى في المعنى والأظهر في القواعد النحوية، والأفشى في اللغة، فينتقدها.

وفيما يلي ذكر الأمثلة من انتقاداته بعض القراءات المتواترة:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية. عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا

يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧]:

قال ابن عطية: «وقرأ ابن عامر ﴿فيكون﴾ بالنصب، وضعفه أبو علي، ووجهه مع ضعفه على أن يشفع له شبه اللفظ، وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر هذا لحن»^(٣).

(١) ينظر: طبقات المفسرين (١/٢٦٥ وما بعدها)؛ والتفسير والمفسرون (١/٢٣٨-٢٤٢).

(٢) ينظر: مقدّمة التفسير في مجموع فتاوى (١٣/٣٦١ و٣٨٨).

(٣) هو المعروف بابن مجاهد، وقد وصف هذه القراءة بالغلط صاحب السبعة في القراءات (ص ١٦٩).

ثم قال ابن عطية: لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فعلين يطرّد فيهما معنى الشرط، تقول: أكرم زيداً فيكرمك، والمعنى إن تكرم زيداً يكرمك، وفي هذه الآية لا يتجه هذا؛ لأنه يجيء تقديره: إن تكن يكن، ولا معنى لهذا، والذي يطرّد فيه معنى الشرط هو أن يختلف الفاعلان، أو الفعلان فالأول: أكرم زيداً فيكرمك، والثاني أكرم زيداً فتسود»^(١).

وافق ابن عطية أئمة النحاة في انتقاد قراءة ابن عامر، قالوا إنها مخالفة قاعدة من القواعد النحوية، وهي أن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا بالشرط الذي ذكره.

قال أبو حيان - ردّاً على من أنكر قراءة ابن عامر أنها لحن - : «وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرحه إلى الكفر؛ إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»^(٢).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة لما هو أظهر في المعنى وقاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قال ابن عطية: - بعد أورد كلام النحاة في ردّ قراءة حمزة بجرّ الأرحام - «المضمّر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٠٢/١). تقدم تخريج القراءات في الباب

الثاني من الفصل الثالث، المبحث الرابع (ص ٣٥٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٥٨٦/١).

أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحضّ على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الأخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرّق في معنى الكلام، وغضّ من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها، والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يردّ ذلك في قوله عليه السلام: (من كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت)^(١).

قال أبو حيان: - ردّاً على ابن عطية ومن أنكر هذه القراءة - «(ردّ هذه القراءة فجسارة قبيحة من ابن عطية لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابرة قراء الصحابة رضي الله عنهم الذين تلقوا من في رسول الله ﷺ بغير واسطة: عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنه عمد إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه، وحمزة لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر..»^(٢).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية. عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرْ

اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر ٦٤]:

قال ابن عطية: «وقرأت فرقة «تأمروني» بنونين، وهذا هو الأصل، وقرأ ابن كثير: «تأمروني» بنون مشددة مكسورة، وياء مفتوحة، وقرأ ابن

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٤-٥).

الحديث تقدم تخريجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الثاني (ص ٢٣٣).

(٢) البحر المحيط (٣/٥٠٠).

عامر: «تأمروني» بياء ساكنة ونون مكسورة خفيفة، وهذا على حذف النون الواحدة، وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن؛ لأنها علامة رفع الفعل، وفتح»^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وهو الوجه الثاني لابن ذكوان؛ وأبو جعفر بنون خفيفة على حذف إحدى النونين، وقرأ ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان بنونين خفيفين مفتوحة فمكسورة مع سكون الياء على الأصل، وهو الذي عليه أكثر الرواة عن ابن ذكوان من طريقه، وقرأ الباقون بنون مشددة أدغمت نون الرفع في نون الوقاية، وفتح الياء منهم إلا ابن كثير^(٢).

قال أبو حيان: «وفي المسألة خلاف، منهم من يقول: المحذوفة نون الرفع، ومنهم من يقول: نون الوقاية، وليس بلحن؛ لأن التركيب متفق عليه، والخلاف جرى في أيهما حذف، وختار أنها نون الرفع»^(٣).

القاعدة:

مواقف المفسرين من نقد القراءات متفاوتة تلحيناً، ورداً وترجيحاً على النحو الآتي:

* كثيراً ما تكون انتقادات ابن جرير الطبري في القراءات التي تخالف معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن، أو مخالفة القراءة ما عليه أكثر القراء، وأهل التأويل، أو مخالفتها الأثر، أو أسباب النزول.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/٥٤٠).

(٢) ينظر: النشر (٢٣٦٣-٣٦٤)؛ والإتحاف (٢/٤٣١-٤٣٢).

(٣) البحر المحيط (٩/٢١٨).

* أما ابن عطية فغالب انتقاداته القراءات التي تخالف القواعد النحوية،
واللغوية، والمعنى الذي يترجح عنده
* أما الزمخشري فأكثرهم رداً للقراءات المتواترة، وتعصباً لمذهب البصريين،
وتلحيناً للقراءات التي تخالف الصناعة النحوية البصرية، واتهاماً للقراء بقلة
ضبط الرواية، وإساءة للأدب على أهل الأداء ونقله القرآن، وذلك بناء على
موقف المعتزلة من القراء الذين هم من أهل السنة.

الله أعلم

المبحث الرابع النقاد من المحدثين

مواقف المحدثين من نقد القراءات أقل بكثير بالنظر إلى ما تقدّم من مواقف المفسرين، وغيرهم؛ وذلك أن اهتمام المحدثين بالرواية أكثر من اهتمامهم بالصناعة النحوية وقواعدها؛

ولهذا نجد سبب كره الإمام أحمد وغيره من العلماء قراءة حمزة لم يكن من جهة القواعد النحوية، وإنما كان من حيث الأداء.

قال الذهبي: «كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيه من السكت، وفرط المدّ، واتباع الرسم، والإضجاع، وأشياء، ثمّ استقرّ اليوم الاتفاق على قبولها، وبعض كان حمزة لا يراه»^(١).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قال أبي أكره من قراءة حمزة الهمز الشديد، والإضجاع»^(٢).

وقال ابن قدامة: «ولم يكره الإمام أحمد قراءة أحد في العشر إلا قراءة حمزة والكسائي، لما فيهما من الكسر، والإدغام، والتكلف، وزيادة المدّ».

وقال الأثرم [ت حدود ٢٦٠هـ]^(٣): «قلت لأبي عبد الله: إمام يصلي بقراءة

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩١/٧).

(٢) ينظر: معرفة القراء (١١٦/١).

(٣) أحمد بن محمد بن هانئ، الطائي، أبو بكر، الإمام الفقيه الحافظ، تلميذ الإمام أحمد بن حنبل. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٦٢٤ وما بعدها)؛ وتهذيب التهذيب (١/٤٥-٤٦).

حمزة أصلي خلفه؟ قال: لا يبلغ به هذا كله، ولكنها لا تعجبني قراءة حمزة»^(١).

على هذا فإن نقد الأمام أحمد وغيره ممن كان يكره قراءة حمزة لم يكن إنكاراً للقراءة تواتر نقلها، وإنما كان لأجل التكلف في الأداء من بعض الرواة عن حمزة، أو الكراهة النفسية، وليست الشرعية، والكراهة النفسية بثبات الاختيار، وقد نقل ابن مفلح رجوعه عن كراهيته^(٢).

كما قال ابن الجزري: «وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس^(٣)، وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة، فإن ذلك محمول على قراءة من سمع منه ناقلاً عن حمزة، وما آفة الأخبار إلا رواها...»^(٤).

وكذلك كان حمزة نفسه ينكر مثل هذا التكلف، وينهى عنه، كما نقل عنه الذهبي فقال: «وبلغنا أن رجلاً قال له: يا أبا عُمارة! رأيت رجلاً همز حتى انقطع زرّه؟ فقال: لم أمرهم بهذا كله، وعنه قال: إن لهذا التحقيق حدّاً ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً، مثل البياض له منتهى، فإذا زاد صار برصاً، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه فإذا زادت صارت ققطاً»^(٥).

(١) ينظر: المغني لابن قدامة (١٦٥/٢).

(٢) ينظر: الفروع لابن مفلح (٤٢٢/١).

(٣) ابن يزيد بن عبد الرحمن، الإمام الحافظ المقرئ القدوة، شيخ الإسلام، أبو محمد. تلا على نافع، وحدث عن أبيه، والأعمش وغيرهم، وحدث عنه الإمام مالك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم. قال الحافظ ابن حجر: «كان ثقة مأموناً، كثير الحديث، حجة صاحب سنة وجماعة». ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٢/٩) وما بعدها؛ وغاية النهاية (٤٠٩/١-٤١٠)؛ وتهذيب التهذيب (٣٠١/٢-٣٠٢).

(٤) ينظر: غاية النهاية (٢٦٣/١).

(٥) ينظر: معرفة القراء (١١٥/١)؛ وسير أعلام النبلاء (٩١/٧).

وفيما يلي ذكر نماذج للأئمة النقاد من المحدثين:

[١] الإمام الأعمش - سليمان بن مهران [ت ١٤٨هـ]:

كان الأعمش شيخ المقرئين والمحدثين في زمانه، كما قال الذهبي، وقال سفيان بن عيينة: «كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض»، وقال العجلي: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه»، وقال شعبة: «ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش»^(١).

من ذلك ما ذكره الفراء عن الأعمش أنه لحن قراءة إبراهيم النَّخَعِي، وطلحة بن مُصَرِّف لما قرأ: ﴿قال لمن حوله﴾ بالكسر، فقال الفراء: «ومما أوهموا فيه عن الأعمش قال: كنت عند إبراهيم النَّخَعِي، وطلحة بن مُصَرِّف يقرأ: ﴿قال لمن حوله﴾ أَلَا تَسْتَبْعُونَ﴾ الشعراء ٢٦. ينصب اللام من "حوله"، وقال إبراهيم: «ما تزال تأتينا بحرف أشنع، إنما هي ﴿لمن حوله﴾ بالكسر.

قال: قلت: لا، إنما هي ﴿حوله﴾ بالفتح، قال: فقال إبراهيم يا طلحة كيف تقول؟ قال: كما قلت ﴿لمن حوله﴾ بالكسر، قال الأعمش: قلت: لحنتما لا أجالسكما اليوم»^(٢).

لا شك أن قراءة لمن حوله بالكسر وهم؛ لمخالفتها وجهاً من وجوه اللغة فضلاً عن كونه من القواعد اللغوية؛ لأنه لم يدخل على "حوله" حرف جرّ

(١) ينظر: معرفة القراء (١/٩٤-٩٦)؛ وسير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦ وما بعدها)؛ وغاية النهاية

(١/٣١٥-٣١٦)؛ وتهذيب التهذيب (٢/١٠٩-١١١).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٢/٧٦)؛ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٦١-٦٢).

حتى يكسره، و"حول" من أسماء المكان المبهمة المفتقرة إلى غيره في بيان صورة مسماه وهو منصوب على الظرفية^(١).

[٢] الإمام الأعرج - عبد الرحمن بن هرمز [ت ١١٧هـ]:

تابعي جليل، كان ثقة كثير الحديث، وأحد من برز في القرآن والسنة، وأول من وضع العربية بالمدينة، أخذ عن أبي الأسود^(٢).

من ذلك ما روي عن الأعرج [ت ١١٧هـ]، أنه أنكر قراءة ﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. بتخفيف التاء، وكسر الخاء من غير ألف وصل.

قال الذهبي: «وقال الأصمعي: حدثنا نافع، حدثنا الأعرج أنه قرأ: ﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف ١٧٧]. قال: لا تأخذها عنه، فإنه لم يكن عالماً بالعربية»^(٣).

القراءات:

بتخفيف التاء مفتوحة مخففة، وحاء مكسورة بلا ألف وصل، وكسر الخاء قرأ أبو عمرو، وابن كثير؛ ويعقوب، وقرأ الباقون بتشديد التاء، وفتح الخاء، وألف وصل، كل على أصله في إظهار ذاله، وإدغامه^(٤).

أصل هذه الكلمة مأخوذ من اتَّخَذَ: افتعل جُعِلَتِ التاء؛ كأنها من أصل الكلمة "تَخَذَ يَتَخَذُ" مثل: "تَبِعَ يَتَّبِعُ".

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٢٠٨).

(٢) ينظر: معرفة القراء (١/٧٧-٧٨)، وغاية النهاية (١/٣٨١)؛ وتهذيب التهذيب (٢/٥٦٢-٥٦٣).

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار (١/٧٨).

(٤) ينظر: السبعة (ص ٣٩٦)، والنشر (٢/٣١٤)، والإتحاف (٢/٢٢٣).

قال ابن جرير الطبري: «بتخفيف التاء، وكسر الخاء، وأصله: لا فتعلت، غير أنهم جعلوا التاء؛ كأنها من أصل الكلمة؛ ولأن الكلام عندهم في "فعل يفعل" من ذلك: تَحْذُفَانِ يَتَخَذُهُ تَحْذًا، وهي لغة فيما ذكر لهذيل»^(١).
وجه انتقاد الأعرج قراءة «لَتَحْذَتْ» بتخفيف التاء وكسر الخاء؛ لأنها مخالفة لما كان مشهوراً في اللغة، وأكثر انتشاراً.
ولا وجه لمنع الأعرج القراءة بها؛ لثبوتها رواية ولغة، والقراءة لا تخضع لإفشاء اللغة، وأقيسها، بل الصحة في السند.

القاعدة:

- * النقد عند المحدثين للقراءات أقلّ بالنسبة إلى غيرهم من النقاد.
- * كان النقد عند المحدثين من جهة الرواية، والأداء.

(١) جامع البيان (٨/ ٢٦٣)؛ ويراجع أيضاً معاني القرآن للقراء (٢/ ١٥٦)، ومعاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٠٧)؛ والكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٧٧)، وحجة القراءات (ص ٤٢٥).

المبحث الخامس

النقاد من الفقهاء

كذلك نجد موقف النقاد من الفقهاء من القراءات أقل - أيضاً - من بقية النقاد الذين تقدم ذكرهم ؛ لأن اعتناءهم باستخراج الأحكام الفقهية من القراءات أكثر من اهتمامهم بالقواعد النحوية ، وتلك الأحكام توجد حتى في القراءات الشواذ كاستدلالهم ببعض القراءات الشواذ المخالفة الرسم العثماني على الأحكام الفقهية ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِّلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء ١٢].

قال القرطبي : « فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عني بها الإخوة للأم ؛ لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ ، وكان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يقرأ " وله أخ أو أخت من أمه " ، ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم ، أو للأب ليس ميراثهم كهذا^(١) .
الأمثلة للأئمة النقاد من الفقهاء :

[١] الإمام القاضي شريح بن الحارث بن قيس الكندي، أبو أمية

[ت ٧٨٨ وقيل ٨٠هـ] :

كان القاضي شريح فقيهاً ، قاضي الكوفة ، ولأه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضاء الكوفة^(٢) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥/٧٨) ؛ وينظر : أيضاً جامع البيان في تأويل آي القرآن (٣/٦٢٨-٦٢٩) ؛ والبحر المحيط (٣/٥٤٧) .

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس ، قاضي الكوفة ، وعاش ١١٠ سنة . ينظر : سير أعلام النبلاء (٤/١٠٠-١٠٦) .

من ذلك ما روي عن شريح القاضي أنه أنكر قراءة: ﴿بل عَجِبْتُ﴾ بضم التاء على التكلم من قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفافات ١١٢].

القراءات:

قرأ حمزة، والكسائي؛ وخلف بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها^(١). قال الفراء: «وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ قرأها الناس بنصب التاء، ورفعها، والرفع أحب إليّ؛ لأنها قراءة عليّ، وابن مسعود، وعبدالله بن عباس رضي الله عنه، فذكر بإسناده عن الأعمش أنه قال: قال شقيق: قرأت عند شريح ﴿بل عجبْتُ ويسخرون﴾ بضم التاء، فقال: الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النَّخَعِيّ، فقال: إن شريحاً شاعر يعجبه علمه، وعبد الله أعلم بذلك منه، قرأها ﴿بل عجبْتُ ويسخرون﴾، يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ثمّ قال الفراء: «والعجب وإن أسند إلى الله؛ فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة ١٧٩]، وليس السخريّ من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: ﴿لَلَّهِ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة ١١٥]. ليس ذلك من الله كمعناه من العباد، ففي ذا بيان لكسر قول شريح، وإن كان جائزاً؛ لأن المفسرين قالوا: بل عجبت يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب»^(٢).

(١) ينظر: السبعة (ص ٥٤٧)؛ والنشر (٢/٣٥٦)؛ والإتحاف (٢/٤٠٨-٤٠٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٤)؛ وينظر: أيضاً البحر المحيطة (٧/٣٥٤).

قال الزجاج: « وإنكارهم هذا غلط ؛ لأن القراءة والرواية كثير والعجب من الله عز وجلّ خلفه من الآدميين .. »^(١).

القراءة بضمّ التاء نصّ في إثبات صفة العجب لله سبحانه ، ولا عبرة بقول شريح ، ولا حجة له في ردّ قراءة «بل عجت» ؛ بنفي صفة العجب عن الله عز وجلّ ، ولا يستلزم من إثبات صفة العجب عدم العلم وهو الجهل ؛ كما ردّ عليه إبراهيم النخعيّ ، والفراء ، والزجاج .

وإثبات صفة العجب لله تعالى إثباتاً تليق بعظمته وجلاله من عقيدة أئمة السلف ؛ كما دلّت عليه هذه القراءة وغيرها من النصوص الدالة على ذلك^(٢).

وجه انتقاد شريح القراءة بضمّ التاء ؛ لأنها مخالفة المعنى الذي يختاره ويذهب إليه ، وهذا من قواعد نقد القراءات تضعيف القراءة ، ونقدها عند القراء .

القاعدة:

* مخالفة القراءة المعنى المختار عند بعض الأئمة من الفقهاء تعدّ قاعدة من

قواعد نقد القراءات . الله أعلم .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٠٠).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١١٣).

المبحث السادس

النقاد من اللغويين

أئمة اللغة أكثر الناس نقداً للقراءات، وأشهرهم رداً وتلحيناً لما تواتر نقلها عن أئمة القراء المشهورين في الأمصار، وهم حملة لواء نقد القراءات، ذلك بأنهم جعلوا القواعد النحوية هي الحاكمة على القراءات التي ثبتت بالتواتر؛ ولهذا كان من أهم أسباب تلحين القراءة، وتضعيفها، وردّها عند النحاة هي مخالفة القراءة الصناعة النحوية التي وضعها نحاة البصرة، والكوفة، ولا سيما نحاة البصرة هم أكثر الناس نقداً للقراءات المتواترة، إذا كانت مخالفة للقياس اللغوي، أو الصرفي، أو الأفضى في الاستعمال، كما تقدّم في المباحث المتعلقة باللغة.

وفيما يلي ذكر نماذج من الأمثلة للأئمة النقاد من اللغويين.

[١] الإمام سيويه - عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر [ت ١٨٠هـ] وقيل غير

ذلك:]

وهو إمام نحاة البصرة^(١)، يرى سيويه كغيره من أئمة السلف أن القراءة سنة متبعة؛ حيث قال: «القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة»^(٢).

مع ذلك لم يمنعه هذا من ردّ بعض القراءات المخالفة للقواعد المطردة، واللغات المشهورة التي يكثّر دورانها، واستعمالها؛ حيث قال: «عن همزة

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (٢/٢٢٩-٢٣٠).

(٢) ينظر: الكتاب (١/٧٤).

«نبيء والنبيء» وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: «نبيء وبريئة» وذلك قليل ردئ^(١).
وعند قوله تعالى: «فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ» [البقرة ٢٨٤] ومنع سيبويه هذا الإدغام فقال: «والراء لا تدغم في اللام»^(٢).

[٢] الإمام الأخفش = سعيد بن مسعد، أبو الحسن الأوسط [ت ٢١٠هـ]:

وهو من أئمة نحاة البصرة، قرأ النحو على سيبويه، صاحب معاني القرآن^(٣).
وفيما يلي ذكر الأمثلة من انتقاداته القراءات المتواترة:
من ذلك عند قوله تعالى: «فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» أنكر الأخفش قراءة «ميسرة» بضم السين لأنه ليس في الكلام "مفعل" بضم العين^(٤).
وعند قوله تعالى: «إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ» [الأنفال ٤٢].
انتقد الأخفش القراءة بضم العين، فقال: «لم يسمع من العرب إلا الكسر»^(٥).

(١) ينظر: نفس المصدر (١٧٠/٢)، وسيأتي ذكر هذه القراءات عند الكلام عن كتب اللغة في (ص ٥١٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٤١٢/٢).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٥٩٠-٥٩١).

(٤) ينظر: معاني القرآن له (١/٣٨٩)، وتقدم تخريج القراءات، وتوجيهها في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الثالث (ص ٣٤٥).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٥/٣٢٧)، كما تقدم تخريج القراءات، وتوجيهها في الباب الأول من الفصل الثالث المبحث الثاني (ص ١٦٦).

[٣] الإمام الفراء - يحيى بن زياد، أبو زكريا [ت ٢٠٧هـ]:

إمام نحاة أهل الكوفة، صاحب معاني القرآن^(١). تقدمت الأمثلة لانتقاداته القراءات المتواترة مع أهل الاختيار^(٢).

[٤] الإمام المبرد - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس [ت ٢٨٥هـ]:

وهو من أئمة نحاة البصرة، وله من التصانيف معاني القرآن والكامل والمقتضب^(٣).

الأمثلة على نقده القراءات المتواترة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبُدُّوا أَلصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

قال أبو حيان: « وأنكر أبو العباس المبرد فقال: لا يقدر أحد أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين وبحرك ولا يأتيه^(٤)».

ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء ١]، قال المبرد: « لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿ما أنتم بمصرخي﴾ و﴿واتقوا الله تساءلون به والأرحام﴾ لأخذت نعلي ومضيت^(٥)».

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (٢/٣٣٣).

(٢) في المبحث الأول (ص ٤١٦ وما بعدها).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٢٦٩-٢٧١).

(٤) ينظر البحر المحيط (٢/٦٨٩-٦٩٠). سيأتي الكلام عن المبرد مستوفى في المباحث المتعلقة

بكتب اللغة في (ص ٥١٧).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٥).

[٥] الإمام الزجاج - إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق [٣١١هـ] (١)؛

وللزجاج توسط، ومنهج سليم في نقد القراءات التي ثبتت متواترة، حيث قال ما نصه: «لأن القراءة سنة لا تخالف فيه الرواية عن النبي ﷺ وأصحابه والسلف، وقراءة الأمصار بما تجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح مما يجوز فاتباع أولى» (٢).

وقال أيضاً: «القرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في إعراب، كما قال عز وجل ﴿تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت ٤٢]، وقال: ﴿بلسان عربي مبين﴾ [الشعراء ١٩٥]» (٣).

وقال أيضاً: «وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على أن أشدني بعضهم، ولا على بيت لو عرف قائله، وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجوز» (٤).

ومع ذلك من سلامة منهج الزجاج، وموقفه المشرف من القراءات التي ثبت نقلها متواترة عن أئمة القراء فإنه لم يخل من انتقاد قراءات متواترة، وفيما يلي ذكر الأمثلة من انتقاداته القراءات المتواترة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ١٧].

قال الزجاج: «فأما ﴿عليهم﴾ فأصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغني بها عن الواو، والواو تثقل على ألسنتهم، حتى في أسمائهم اسم آخره

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٤١١-٤١٣).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/١١١).

(٣) المصدر نفسه (٢/١٣١).

(٤) المصدر نفسه (٢/٤١٨).

واو قبلها حركة، فلذلك حذفت الواو، فأما من قرأ ﴿عليهم ولا الضالين﴾ فقليل، ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير، وإن كان قد قرأ به قوم، فإنه أقل من الحذف كثير في لغة العرب»^(١).

ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة ٣٤].

قال الزجاج: «قرأت القراء ﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جلة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التانيث بكسر ألف الوصل، لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»^(٢).

[٦] الإمام النحاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحوي

المصري [ت ٣٢٨هـ]^(٣)؛

الأمثلة من انتقاده القراءات المتواترة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة ٢٨٠]. قال النحاس: «ميسرة» بفتح السين أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد،

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥٣/١)، تقدم تخريج القراءات وتوجيهها في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الأول (ص ٣٢٠ وما بعدها).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١١١/١-١١٢). تقدم توثيق القراءة والتعليق عليها في الباب الثاني من الفصل الثالث المبحث الثاني (ص ٣٢٨).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٦٢/١).

و"ميسرة" بضم السين، وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب "مفعلة" إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه (مفعلة)، وأيضاً فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مفعّل البتة، وقراءة من قرأ: ﴿إِلَى مَيْسُرةٍ﴾ لحن لا يجوز^(١).

ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿سَلَّمْتُهُنَّ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر ٥].

قال النحاس: - لما ذكر القراءتين الواردتين في ﴿مطلع﴾ فتح اللام وكسرهما، وتوجيههما-: «وقال بعضهم: مطلع للمصدر، والفتح أولى؛ لأن الفتح في المصدر قد كان "لفعل ويفعل" فيكون في "فعل يفعل"، وأيضاً فإن قراءة الجماعة الذين تقوم بهم الحجة ﴿حتى مطلع﴾ هذا في قوته في العربية، وشذوذ الكسر، وخروجه من القياس^(٢)».

[٧] الإمام أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار [ت ٣٧٧هـ]

واحد زمانه في علم العربية^(٣):

الأمثلة من انتقاداته القراءات المتواترة:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

قال أبو علي: «لعلّ أبا عمرو أخفى، فظنه السامع إسكاناً^(٤)».

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء ١].

(١) ينظر: إعراب القرآن (١/٣٤٣).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٥/٢٦٩-٢٧٠)، وتقدم تخريج القراءات وتوجيهها في الباب الثاني الفصل الثالث المبحث الثالث (ص ٣٤٩).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٤٩٦-٤٩٧).

(٤) ينظر الحجة للقراء السبعة (٢/٣٩٦-٣٩٧)؛ والبحر المحیط (٢/٦٨٩-٦٩٠).

قال أبو علي: عن قراءة حمزة « وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن »^(١).
وعند قوله تعالى: « زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم »
[الأنعام].

قال: عن قراءة ابن عامر: « وهذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى »^(٢).

[٨] الإمام ابن جنّي = عثمان بن جنّي، أبو الفتح النحوي [ت ٣٩٢هـ]؛^(٣)

الأمثلة من انتقاداته القراءات المتواترة:

من ذلك عند قوله تعالى: « فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ » [البقرة ١٥٤].

قال ابن جنّي: « قرأ أبو عمرو مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن أباعمره كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب الاختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية »^(٤).

القراءات:

قرأ أبو عمرو من أكثر الطرق بإسكان همز «بَارِيكُمْ» تخفيفاً، وهي لغة بني أسد، وتميم، وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقالة من

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١٢١/٣).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤١١/٣).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٣٢/٢).

(٤) ينظر: الخصائص في النحو (٧٢/١-٧٣).

نوع واحد، كيأمركم، أو من نوعين كبارئكم، وقرأ الباقون بكسر الهمز على الأصل في بيان حركة الإعراب^(١).

قال أبو عمرو الداني: « والإسكان أصحّ في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به، وقال الداني عند هذه القراءة وأمثالها عن أبي عمرو بن العلاء: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلَئِنْظُرَنَّ﴾ [الحج ١٥].

قال ابن جنّي: « وأما قراءة أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ فقبیح عندنا؛ لأنّ "ثمّ" منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها، فتصير معه كالجاء الواحد»^(٣).

القراءات:

قرأ بالإسكان في لام ﴿ليقطع﴾ قالون، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي؛ وأبو جعفر، وروح، وخلف، وهي قراءة أكثر القراء، وقرأ الباقون بكسر اللام في ﴿ليقطع﴾ وهم ورش، وأبو عمرو، وابن عامر؛ ورويس^(٤).

(١) ينظر: النشر (٢١٢/٢--٢١٣)؛ والإتحاف (٣٩١/١-٣٩٢).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة المطبوع (ص ٣٩٦)؛ والنشر (٢١٣/٢) نقلاً عنه.

(٣) ينظر: الخصائص في النحو (٢٣/٢).

(٤) ينظر: السبعة (ص ٤٣٤-٤٣٥)؛ والتيسير (ص ١٥٦)، والنشر (٢٢٦/٢)؛ والإتحاف

القاعدة:

أهم قواعد نقد القراءات عند أئمة اللغة هي مخالفة القراءة القواعد النحوية والأشهر في اللغة على النحو الآتي:

* القياس اللغوي، أو الصرفي، أو الألفي في الاستعمال هو القاعدة الأساسية عند أهل اللغة في نقد القراءة، كما تقدّم في المباحث المتعلقة باللغة.

* أئمة اللغة أكثر الناس نقداً للقراءات، وأشهرهم رداً وتلحيناً للقراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراء المشهورين في الأمصار

* القواعد النحوية هي الحاكمة على القراءات عند أئمة النحاة.

* أهم أسباب تلحين القراءة، وتضعيفها، وردّها عند أئمة النحو مخالفة

القراءة الصناعة النحوية التي وضعها نحاة البصرة، والكوفة

* نحاة البصرة هم أكثر الناس نقداً للقراءات المتواترة.

الله أعلم

أشهر الكتب التي عنيت بنقد القراءات وموقف العلماء منها

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: كتب القراءات التي عنيت
بالأسانيد.

المبحث الثاني: كتب توجيه القراءات.

المبحث الثالث: كتب معاني القرآن.

المبحث الرابع: كتب التفسير.

المبحث الخامس: كتب علوم القرآن.

المبحث السادس: كتب اللغة.

المبحث الأول

كتب القراءات التي عنيت بالأسانيد

لعلّ من أهمّ الأسباب التي دفعت بعض الأئمة إلى جمع القراءات وأسانيدها في كتب خاصة بذلك بعد الأئمة القراء المتقدمين من السبعة وغيرهم هي أنه لما كثر القراء، وانتشروا في البلدان، واختلفت صفاتهم في إتقان القراءات من حيث الرواية والدراية، وكثر بينهم الاختلاف لذلك، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، حتى كاد الباطل يلتبس بالحق تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، وتدوينها في تلك الكتب الخاصة بقراءات القراء المشهورين الذين تجرّدوا للإقراء، وانفقت الأمة على قبول قراءاتهم.

كما قال ابن الجزري: « وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أعماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر فهلّم جرّاً، فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدّى بعض الأئمة لضبط رواه من القراءات، فكان أوّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام^(١).

تضمنت كتب القراءات التي عنيت بالأسانيد جملة من القراءات التي انتقدوها، وقد تكون القراءة المنتقدة متواترة، سواء كان الانتقاد في ضعف الرواية، أو الطريقة، أو في اللغة إلا أن الغالب في هذه الكتب هو انتقاد الأسانيد خلافاً لكتب توجيه القراءات.

(١) النشر (١/٣٣-٣٤).

قد سلك العلماء في تصنيف هذه الكتب مناهج شتى ، فمنهم من صنف في القراءات واشترط ما هو الأشهر ، وتواتر نقله عن أئمة القراءة ، فتلقى الناس كتابه بالقبول وأجمعوا عليه من غير معارض ، وهذه الكتب المحررة في ذلك كثيرة :

منها ما صُنّف في القراءات السبع المتواترة ، ككتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد [ت ٣٢٤هـ] ، وكتاب التبصرة في القراءات السبع لمكيّ بن طالب [ت ٤٣٧هـ] ، واليسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني [ت ٤٤٤هـ] .

ومنها ما صنف في القراءات الثمان مثل كتاب التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون [ت ٣٩٩هـ] ، وكتاب تلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري [ت ٤٧٨هـ] .

ومنها ما صنف في القراءات العشر المتواترة ، نحو كتاب الغاية في القراءات العشر لابن مهران [ت ٣٨١هـ] ، وغاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني [ت ٥٦٩هـ] ، وكتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري [ت ٨٣٣هـ] ، وهذه الكتب لم يذكر أصحابها إلا القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراءة ، واشتهر قبولها عند الناس .

ومن مصنّفي القراءات من ذكر ما وصل إليه ، وأورد ما وقع في روايته من القراءات دون اشتراط الصحة والشهرة ، ربما نبّه أصحابها على الروايات الشاذة ، أو الضعيفة ، وهذه المصنفات - أيضاً - مهمة جداً لا في القراءات فقط ، بل في التفسير والفقه واللغة ، وهي التي تشتمل على قراءة صحيحة ، وشاذة ، أو مع توجيهها^(١) .

(١) ينظر: منجد المقرئين (ص ٨٧-٨٩) . والقراءات وأثرها في الأحكام والتفسير (ص ٢٧١-٢٧٥) .

من ذلك الكتب، كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام [٢٢٤هـ] في القراءات جمع فيه خمسة عشر قارئاً على الصحيح بما فيهم القراء السبعة المشهورون، وكتاب المنتهى في الخمسة عشر لأبي الفضل الخزاعي [٤٠٨هـ]، وكتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش لأبي علي المالكي [٤٣٨هـ]، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني [٤٤٤هـ]، وكتاب الكامل في القراءات الخمسين لأبي القاسم الهذلي [٤٦٥هـ]، وكتاب المبهم في القراءات الثمان وقراءات ابن محيصة والأعمش واختيار خلف واليزيدي لسبط الخيطات [٥٤١هـ]، وكتاب المصباح الزاهر في العشرة البواهر لأبي الكرم الشهرزوري [٥٥٠هـ]^(١)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنات [١١١٧هـ].

فهذه الكتب التي عنيت بالأسانيد لم يكتف أصحابها بمجرد النقل لما وصل إليهم في الرواية، بل ومنهم من ميّز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور والشاذ، وسلكوا فيها طريق تحرير الرواية، والتنبيه إلى روايات شاذة بالنقد والتوجيه اللغوي، كما فعله أبو عبيد في كتاب القراءات، وصاحب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، إلا أن جانب الرواية المجردة فيها أكثر من التوجيه، كما فعله أبو عمرو الداني في جامعه؛ ولذلك نجد انتقاداتهم للقراءات تكون غالباً في جهة الأسانيد، وفيما يلي ذكر الأمثلة لبعض كتب القراءات التي عنيت بنقد القراءات:

(١) ينظر: منجد المقرئين (ص ٨٧-٨٩)؛ وغاية النهاية (١/٤٣٤) و(٢/٣٧، ١٠٩)؛ والنشر

(١/٧٤، ٨٣، ٩٠، ٩١، ٩٣).

[١] كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام [ت ٢٢٤هـ]:

يعدّ كتاب القراءات لأبي عبيد مصدراً أساسياً في علم القراءات، بل هو من أقدم الكتب المصنفة في القراءات، وأجمعها، وتضمن هذا الكتاب خمسة عشر قارئاً على الصحيح^(١)، وأسانيدهم، وتوجيه القراءات، وبيان ما يختاره فيها، ولعل أبا عبيد - كما يظهر - كان لا يسقط القراءة الشاذة التي صحّ سندها، وخالفت رسم المصحف، بل يذكرها؛ لقصد تفسير القراءات المشهورة، وتبيين معانيها، كقراءة عائشة، وحفص: ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر﴾.

وعليه فإن كتاب أبي عبيد قد جمع بين الرواية والدراية، فقال أبو عبيد ما نصه: «فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه، وعلم وجوهه...»^(٢).

فذكر أبي عبيد القراءات الشواذ التي صحّت أسانيدھا في كتابه، ليس على سبيل إثباتها أنها قراءات قرآنية يتعبد بتلاوتها، وإنما ذكرها؛ لبيان حكمها، وأوجه الاستفادة منها لغة وبياناً، وأن صحة السند وحدها لا تكفي في إثبات

(١) تم تحقيق هذا القول في رسالة ماجستير في اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات (ص ٢٢-٢٩). ينظر: أيضاً الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٩٩)؛ واختيارات أبي عبيد في القراءات (ص ٧٢٩).

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٢٦-٣٢٧)؛ وينظر: أيضاً البرهان في علوم القرآن (١/٣٣٨-٣٣٦)؛ والإنقان في علوم القرآن (١/٢٢٩).

القرآن، حتى تكون موافقة الرسم العثماني المجمع عليه، فانتقد أبو عبيد هذه القراءات؛ لأنها مخالفة رسم المصحف، ونظراً إلى أن كتابه من كتب القراءات المفقودة؛ فإن هذه الأمثلة مبثوثة في الكتب التي نقلت منه، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة من حيث إسنادها؛ لانفراد القارئ بها:

فَعِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

للإسراء: ١٠٢:

قال القرطبي: «قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصح للمعنى الذي احتج ابن عباس رضي الله عنهما ولأن موسى عليه السلام لا يحتج بقوله: «علمت» أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصح القراءة عن علي رضي الله عنه لكانت حجة، ولكن لا تثبت عنه، إنما هي عن كلثوم المرادي، وهو مجهول، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي»^(١).

إذاً هذه القراءة لم تبلغ أبا عبيد على وجه التواتر، حيث لو وصلت إليه على وجه النقل الصحيح، لما انتقدها، كما قال، ولا سيما أنها قراءة الكسائي، وقد تلقى القراءات عن الكسائي عرضاً وسمعاً، وهو أحد رواة قراءته.

[٢] انتقاده القراءة؛ لمخالفتها رسم المصحف:

فَعِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَأَهَبَ لِكَ غُلْمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٣٧/١٠)؛ وأيضاً جامع البيان في تأويل أي القرآن (١٧٤/١٥). تقدم عزو القراءات وتوجيهها في (ص ٤٢٩).

قال النحاس: « وقراءة أبي عمرو ﴿ليهب لك﴾ بلا اختلاف عنه، قال أبو عبيد: وهذا مخالف لجميع المصاحف كلها، قال: ولو جاز أن يغيّر حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره»^(١).

[٣] انتقاده القراءة؛ لقلتها في اللغة:

ف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة ٢٤٦]. قال أبو زرعة نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: « القراءة عندنا بالفتح؛ لأنها أعرف اللغتين، ولو كان ﴿عسيتم﴾ لقرئت ﴿عسي ربنا﴾ [القلم ٣٢]. وما اختلفوا في الحرف»^(٢).

[٢] كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد [ت ٣٢٤هـ]:

يعدّ كتاب السبعة أول كتاب وصل إلينا تضمن قراءات القراء السبعة المشهورين الذين أجمعت الأمة على قبول قراءاتهم، وذكر لكل مصر من الأمصار الخمسة: المدينة، مكة، الكوفة، البصرة، الشام قارئاً اشتهر بالإقراء، وطالت ممارسته فيه، وأجمع أهل بلده على قراءته، وعند ذكره القراء السبعة لم يقتصر على رواية أو روايتين عن كل قارئ كما فعله بعده مكيّ ابن أبي طالب [ت ٤٣٧هـ] في التبصرة، وأبو عمرو الداني في التيسيرات [٤٤٤هـ]، بل هو ذكر روايات، وطرقاً كثيرة، فمثلاً ذكر لقراءة نافع خمساً وعشرين رواية من خمسة عشر طريقاً، وذكر لقراءة ابن كثير عشرة أسانيد مدارها على ثلاث

(١) ينظر: إعراب القرآن (١٠/٣). تقدّم عزو القراءات وتوجيهها في الباب الثاني من الفصل الثاني المبحث الأول (ص ٢٩٥).

(٢) ينظر: حجة القراءات (ص ١٣٩)، وتقدم عزو القراءات وتوجيهها في (ص ٣٢٢).

روايات، وكذلك لقراءة عاصم أحد عشر إسناداً^(١)، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة رواية ودراية:

فعند قوله: «قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» [البقرة ١٢٥٦].

قال ابن مجاهد: «وأما ما لا يجوز إظهاره، فقوله: «قَدْ تَبَيَّنَ» بإظهار الدال

عند التاء، و«وَقَالَتْ طَافِيَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» [آل عمران ١٧٢].

فلا اختلاف بينهم في إدغامه، إذا سكنت التاء، وأتى بعد الطاء، أو دال، أو تاء، وجب إدغامها فيهنّ، مع الإطباق والاستعلاء في الطاء^(٢)، إلا ما ذكر عن المسيبي، عن نافع أنه قرأ: "قد تبين" غير مدغمة، ثم قال ابن مجاهد: إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جداً؛ لقرب الدال من التاء، وأنها بمنزلة واحدة، فثقل الإظهار^{(٣)(٤)}.

كان انتقاده القراءة بإظهار الدال عند التاء لضعف هذه المروية من جهتين: جهة الرواية؛ لانفراد الراوي بها وشذوذه وهو المسيبي، وجهة الدراية؛ لأنها ضعيفة في اللغة؛ لخروجها من كلام العرب.

(١) ينظر: السبعة (ص ٨٨-١٠١ و ١٠٤).

(٢) لأن الطاء من حروف الإطباق الأربعة وهي: الطاء، والظاء، والصاد، والضياء. ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ١١٢).

(٣) لأن الطاء والتاء والدال من مخرج واحد، وهو أصول الثنيتين العليين. ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ٢٠٦).

(٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ١١٦).

القراءات:

القراءة بإدغام الدال في التاء، أو التاء في الطاء هي المتواترة، ومحل إجماع عند القراء^(١)، والقراءة بإظهارها شاذة، وهي ضعيفة سنداً ولغة.

[٢] انتقاده القراءة؛ لانفراد القارئ بروايته وشذوذه في عزوها إلى

غير قارئها:

فقال ابن مجاهد: « وكلهم كان يظهر النون الساكنة والتنوين عند الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، وروى ابن المسيبي عن نافع أنه لم يظهر النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين مثل: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [فاطر ١٣]، وروى غيره عن نافع بالإظهار»^(٢).

إذا انتقاد ابن مجاهد لرواية المسيبي المعزوة إلى نافع بأنه لم يظهر النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين، هي من مرويات المسيبي الضعيفة، وانفراداته الشواذ عن نافع، ومن ذلك، إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء.

القراءات:

القراءة بإظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة، هي محل اتفاق بين القراء العشرة، إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء بالإخفاء مثل: ﴿من غلّ﴾ و﴿من خير﴾.

وجه الإخفاء عند الغين والحاء؛ لقربهما من حرفي أقصى اللسان: القاف والكاف، ووجه الإظهار بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين،

(١) ينظر: النشر (٢/٢ وما بعدها).

(٢) كتاب السبعة في القراءات (ص ١٢٥-١٢٦).

وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً^(١).

[٣] انتقاده القراءة دراية.

ف عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَتَقَدَّمُ أُنْبِيَّتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

قال ابن مجاهد: «كلهم قرأ: ﴿أُنْبِيَّتُهُمْ﴾ بالهمز، وضم الهاء، إلا ما حدثني

أحمد بن محمد بن بكر^(٢) عن هشام بن عمار، عن أصحابه عن ابن عامر:

﴿أُنْبِيَّهُمْ﴾ بكسر الهاء^(٣)، وينبغي أن تكون غير مهموزة؛ لأنه لا يجوز كسر

الهاء مع الهمز، فتكون مثل: ﴿عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ﴾^(٤).

(١) قال ابن الجزري: انفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نَشِيْط عن قالون بإخفاء عند الغين

والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً، واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله،

وذكره الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه عن أبي نَشِيْط من طريق ابن شنبوذ عن أبي

حسان عنه.. ثم قال: وهي رواية المسيبي عن نافع. النشر (٢/٢٢-٢٣)؛ وانظر: أيضاً

المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص ٩٨)؛ وجامع البيان في القراءات السبع

المشهوره (ص ٢٩٢-٢٩٣).

(٢) أبو العباس، البكراوي، روى القراءة سماعاً عن هشام، رواها عنه ابن مجاهد. ينظر: غاية

النهاية (١/١٠٨).

(٣) بضم الهاء قرأ جميع القراء العشرة، إلا حمزة عند الوقف على الهمز، فإنه اختلف عنه مع

إبدالها في ضم الهاء وكسرها، فالجمهور عنه على الضمّ، وذهب جمع إلى الكسر. قال

الداني: وهما صحيحان. قال ابن الجزري: والضمّ هو القياس، وهو الأصح، فقد رواه

منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم. وإذا كان حمزة يضمّ هاء ﴿عَلَيْهِمْ وَإِلَيْهِمْ﴾

ولديهم ﴿من أجل الياء فالهاء مبدلة من ألف، فكان الأصل فيها الضمّ فضم هذه الهاء

أولى وأصل. النشر (١/٤٣٢)؛ وانظر- أيضاً- التيسير (ص ٣٩)؛ والإنحاف (١/٣٨٦).

(٤) كتاب السبعة في القراءات (ص ١٥٤).

وزعم الأخفش الدمشقي [ت ٢٩٢هـ]، عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: "أنبئهم" [البقرة ٣٣] مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل: «عليهم وإليهم».

ذلك أن من كسر الهاء في "عليهم" و"إليهم" فلأجل الياء التي تناسب ما قبلها من الكسر، ومن ضمها فعلى الأصل في ضم هاء الضمير.

وعليه فإن ابن مجاهد انتقد قراءة "أنبئهم" مهموزة مكسورة الهاء؛ لأنه خطأ في اللغة مع وجود الهمزة الساكنة قبل الهاء، وهي أيضاً رواية مخالفة لما تواتر نقله من غير خلاف بين القراء، وحمزة على أصله عند الوقف، إلا قراءة أبي جعفر المدني في قوله تعالى: «فقال أنبئوني» [٣١] فإنه قرأ «أنبئوني» بإسقاط الهمزة وضم ما قبل الواو^(١).

القراءة في «أنبئهم» بالهمز مع كسرة الهاء قراءة شاذة^(٢).

إذا هذه القراءات التي تقدمت الإشارة إليها من إظهار دال «قَدَّ تَيْنٌ» و«وَقَالَتْ طَّافِقَةٌ»، وكسر هاء «أنبئهم» كلها قراءات شاذة لا تجوز القراءة بها.

وأما إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء المنسوب إلى نافع فهو مروية شذبتها المسيبي، وهي مخالفة ما رواه سائر الرواة عن نافع.

الرواية الصحيحة في ذلك أنها قراءة أبي جعفر المدني وهو الذي قرأ النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء بالإخفاء، فعزوه إلى نافع شاذ.

(١) ينظر النشر (١/٣٩١-٣٩٧)؛ والإتحاف (١/٣٨٤).

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص ٤).

[٣] كتاب التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون [٣٩٩هـ]:

تضمن كتاب التذكرة القراءات الثمان، وأسانيدھا التي نقلت عن الأئمة القراء الثمانية؛ حيث قال: «باب ذكر الأسانيد التي نقلت إلینا هذه القراءة عن هؤلاء الأئمة رواية وقراءة»^(١)، ثم شرع بذكر القراء الثمانية، ورواتهم وكذلك ابن غلبون كابن مجاهد لم يقتصر على ذكر رواية أو روايتين عن كل قارئ كما فعله مكّي بن أبي طالب [٤٣٧هـ] في تبصرته، وأبو عمرو الداني [٤٤٤هـ] في تيسيره، وإنما ذكر روايات كثيرة، فمثلاً ذكر لقراءة نافع أربع روايات وكذلك لعاصم، بينما ذكر لابن كثير روايتين وطرقهم مع بيان الأسانيد التي وصلته بهم رواية وقراءة، ثم أسانيد هؤلاء الثمانية إلى رسول الله ﷺ^(٢).

انتقادات ابن غلبون للقراءات تكمن في الروايات غالباً؛ للتمييز بين الرواية الصحيحة والضعيفة، وذكره الروايات الضعيفة قد لا تكون من طرق التذكرة، وإنما يذكرها على وجه الحكاية لا الرواية فقط؛ لبيان ضعفها وشذوذها. وفيما يلي الأمثلة لانتقاداته للقراءات التي ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها على وجه الحكاية.

(١) أخذ القراءات رواية، هو أن يأخذ الطالب عن شيخه حروف الخلاف لقارئ من القراء دون أن يقرأ عليه ختماً كاملاً بذلك، ويعبر القراء عنه في أسانيدهم بقولهم: حدثنا، أو أخبرنا. وأخذ القراءات قراءة، يكون بقراءة الطالب على شيخه ختماً كاملاً للقرآن الكريم بتلك القراءة بعينها، وهو أقوى من الأول، وعليه المعول من عصر ابن الجزري إلى عصرنا. ينظر: تعليق محقق كتاب التذكرة في القراءات الثمان (١١/١).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (١١/١-٦١).

[١] انتقاده القراءة التي ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها

على وجه الحكاية:

ف عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة ١١]، وقوله: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر ٥٩]، وقوله: ﴿تَخَلُّ لَكُمْ وَجْهٌ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف ٩].

قال ابن غلبون: «وأما اللام المتحركة في مثلها فكان يدغمها فيه، ولا ينظر إلى ما قبلها كقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة ١١] وغيرها حيث وقع إلا في موضعين فاختلف عنه فيهما: أحدهما: قوله: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر ٥٩] وغيرها [روى عصمة^(١) عن أبي عمرو الإدغام فيه حيث وقع، وروى معاذ بن معاذ [ت ١٩٦هـ]^(٢) عنه الإظهار فيه، وكلا الراويين معمول به.

والموضع الآخر: قوله في يوسف [٩] ﴿تَخَلُّ لَكُمْ وَجْهٌ أَبِيكُمْ﴾ روى الداجوني الإدغام فيه، وروى ابن مجاهد الإظهار فيه، وهو الذي عليه العمل^(٣).

فرواية عصمة عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية.

وكذلك رواية معاذ بن معاذ عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية

وقراءة أبي عمرو من طريق الداجوني، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية.

(١) عصمة بن عروة، أبو نجیح الفقيمي البصري. روى القراءة عن أبي عمرو، وعاصم، روى عنه الحروف يعقوب الحضرمي. غاية النهاية (١/٥١٢).

(٢) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو عبيدالله العنبري الحافظ، قاضي البصرة، روى القراءة عن أبي عمرو، روى القراءة عنه ابنه، عبيدالله، وروح بن عبد المؤمن. غاية النهاية (٢/٣٠٢).

(٣) التذكرة (١/٨٠-٨١).

إذا ذكر ابن غلبون هذه الروايات على سبيل الحكاية لا الرواية ؛ لأنها ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها ؛ لبيان ضعفها وشذوذها.

[٢] انتقاده القراءة التي ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها على وجه الحكاية:

ف عند قوله تعالى: ﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران ٤٥].

قال طاهر ابن غلبون: « وكذلك روى القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر، عن اليزيدي، عن أبي عمرو الإدغام في قوله: ﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران ٤٥ وغيرها].

وقوله: ﴿فلا جناح عليهما﴾ [البقرة ٢٢٩ وغيرها]، وروى غيره الإظهار فيهما، وهو المأخوذ به^(١).

طريق القاسم بن عبد الوارث، عن الدوري، عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية.

[٣] انتقاده القراءة التي ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها على وجه الحكاية.

عند قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين ٣٦].

قال طاهر ابن غلبون: « وروى هارون بن قبل ٢٠٠هـ^(٢) عن أبي عمرو ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين ٣٦] مدغم اللام، وروى اليزيدي الإظهار فيهما، وكلاهما معمول به^(٣).

(١) المصدر نفسه (١/٧٧).

(٢) هارون بن موسى، أبو عبد الله الأعور العتكي البصري. روى القراءة عن أبي عمرو، وغيره، روى القراءة عنه علي بن نصر، وغيره. غاية النهاية (٢/٣٤٨).

(٣) المصدر السابق (١/٨٢).

رواية هارون بن موسى عن أبي عمرو، ليست من طرق التذكرة، وإنما ذكرها المصنف حكاية.

[٤] كتاب التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب [ت ٤٣٧]:

تضمن كتاب التبصرة قراءات القراء السبعة، وأسانيدها التي صحّ نقلها نقلاً متواتراً، المرفوعة إلى النبي ﷺ.

قال مؤلفه: هو كتاب نقل ورواية^(١)، وخرّج في هذا الكتاب أربع عشرة رواية عن السبعة المشهورين، واقتصر عند ذكره لأسانيده المتصلة إلى هؤلاء القراء على أقرب الطرق مما قرأ بأكثره ورواه، وترك ما عدا ذلك مما يتكرر الإسناد فيه لغير فائدة، ومما رواه ولم يقرأ به، وبعد تقديمه ذكر أسماء القراء السبعة ومن روى عنهم، ثم ذكر أسانيده المتصلة بهؤلاء الأئمة السبعة ثم ذكر اتصال قراءاتهم إلى النبي ﷺ^(٢).

مما تجدر الإشارة إليه أن مكّي بن أبي طالب [ت ٤٣٧هـ] إن لم يكن أول، فهو من أقدم من اقتصر على راويتين لكلّ قارئ من القراء السبعة؛ ليسهل حفظ هؤلاء الرواة، وعليه جرى الأمر إلى العصر الحاضر.

ويعدّ كتاب التبصرة من أهم الكتب المصنفة في علم القراءات بالرواية، حيث جمع فيه مكّي ما تفرّق في الكتب الأخرى، مع تحرّي الصحة والضبط لما ينقل من القراءات، وقد عدّه ابن الجزرى من الكتب المحررة التي انفقت الأمة

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (٦/١).

(٢) ينظر: التبصرة (ص ١٧١ وما بعدها).

على قبول ما تضمنتها من القراءات السبعية^(١).

من أمثلة ذلك، انتقاده القراءة رواية ودراية.

عند قوله تعالى: «فنعماً هي» [البقرة].

وقوله تعالى: «وَقُلْنَا هُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ» [النساء ١٥٤].

قال مكي: « وقد ذكر عنهم بالإسكان وليس بجائز»^(٢).

القراءات:

قرأ قالون بخلف عنه؛ وأبو جعفر بإسكان العين مع تشديد الدال، وهو رواية العراقيين عن قالون من طريقه، والوجه الثاني لقالون اختلاس حركة العين مع تشديد الدال - أيضاً-، وعُبر عنه بالإخفاء فراراً من ذلك، وهي رواية المغاربة عنه، ولم يذكروا غيره، وروى الوجهين عنه الداني، وقال: « إن الإخفاء أقيس، والإسكان آثر».

وقرأ ورش بفتح العين، وتشديد الدال، وأصلها على هذا "تعدوا" نقلت حركة تاء الافتعال إلى العين؛ لأجل الإدغام، وقلبت دالاً، وأدغمت، وقرأ الباقون بإسكان العين وتخفيف الدال من "عدا يعدو" ك"غزا يغزو"، والأصل "تعدوو" حذف ضمة الواو الأولى التي هي لام الكلمة، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين، فوزنه "تفعوا"^(٣).

(١) ينظر: منجد المقرئين (ص ٨٧).

(٢) ينظر: التبصرة (ص ٤٥٠).

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٤٨٠)؛ والتيسير (ص ٩٨)؛ والنشر (٢/٢٥٢)؛ والإتحاف (١/٥٢٤).

[٥] كتاب جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني

[ت٤٤٤هـ]:

تضمن جامع البيان في القراءات السبع المشهورة قراءات الأئمة السبعة ورواتهم، وطرقهم المختلفة.

ولقد تقدّم قول ابن الجزري: في مقدار مؤلفه، ومكانته العلمية، ولا سيما كتابه جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع^(١).

لم يشترط الداني في هذا الكتاب الصحة والشهرة، وإنما ذكر ما وصل إليه من رواية القراء السبعة وطرقهم المختلفة، إلا أنه ميّز بين هذه الروايات والطرق الصحيحة منها من الضعيفة، وبين المشهور منها من الشاذة، فقال ما نصّه: «وميزت بين طرقهم، ورواياتهم، وعرفت بالصحيح السائر، ونهت على السقيم الدائر»^(٢).

ولهذا كان غالب انتقاداته في الرواة وطرقهم، وربما في اللغة، وقواعدها، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة رواية ودراية:

ذكر أبو عمرو الداني: «بإسناده من طريق رُوح بن الفرج [٢٨٢هـ]، قال حدثنا يحيى بن سليمان [٢٣٧هـ]، قال: حدثنا أبو سعيد المعروف بورش عن نافع أنه يكسر الهاء في «عليهم» و«إليهم» و«لديهم» يرفع الميم ويجرها^(٣) إذا استقبلتها ألف خفيفة

(١) ينظر: المبحث الثاني (النقاد من أهل الأداء) (ص ٤٣٠)؛ وغاية النهاية (١/٥٠٣-٥٠٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٧٠-٧١) تحقيق طحان، والمطبوع (ص ١٦).

(٣) أي: بضم الميم ويصلها، وهذه عبارة السلف. كذا يقول ابن مجاهد وغيره ينظر: السبعة (ص ١٠٨-١٠٩).

وما أشبهها، ويجزمها إذا استقبلها ألف شديدة. قال أبو عمرو الداني: وهذه الرواية تؤذن بالإسكان دون تخيير، وأظن يحيى بن سليمان غلط على ورش في هذا الباب؛ لأن الجر والرفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع؛ لأنه يلتقي حرفان ساكنان أحدهما الواو، والصلة التي بعد ضمة الميم، والثاني الذي بعد ألف الوصل، وأحسبه روى عنه برفع الميم ولا يجزها، فسقطت عليه "لا"، أو على من روى عنه، فإن لم يكن كذلك، فإنه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع، فقلب الترجمة، وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً؛ فقد أخطأ عليه لأجل ألف الوصل؛ إذ حكى إسكانها معها وذلك غير جائز»^(١).

[٢] انتقاده القراءة دراية:

قال أبو عمرو الداني: «وقد روى القاسم بن عبد الوارث [ت ٢٩٤هـ] عن أبي عمرو عن اليزيدي [ت ٢٠٢هـ] عنه: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٣٧﴾ رَبَّنَا إِنَّا﴾ آل عمران ١٩٢-١٩٣، بالإدغام، وذلك غير جائز؛ لأن التنوين وإن كان غنة من الأنف، فهو حرف فاصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع الإدغام لذلك ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنما أراد به إدغام التنوين، وإذ هاب غنته في الراء، ولم يرد به إدغام الراء في مثلها، فإن كان أريد به ذلك دون ما ذكرناه فهو قول صحيح مجمع عليه عن أبي عمرو»^(٢).

انتقد أبو عمرو الداني: هذه القراءة متناً من طريق القاسم بن عبد الوارث؛ حيث لو صحت روايته نقلاً متواتراً لكانت مقبولة؛ لأن القراءة سنة متبعة تثبت بالنقل المتواتر.

(١) جامع البيان في القراءة (ص ٣٧٦) تحقيق عبد المهيمن طحان، وتقدم الكلام على هذا المثال في الباب الثاني من الفصل الأول المبحث الأول في (ص ٢١٩).

(٢) جامع البيان في القراءة السبع (ص ٣٩٠-٣٩١)، وتقدم في (ص ٢٢٠).

[٣] انتقاده القراءة رواية ودراية:

قال أبو عمرو الداني: « واختلف عن الزبيدي [ت ٢٠٢هـ]. في ثلاثة أحرف من ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿مِثْقَلِكُمْ﴾ [البقر ٦٣] حيث وقع، وقوله: ﴿مَا خَلَقَكُمْ﴾ في [القمان ٢٨]، رواها أحمد بن واصل عنه، وقوله: ﴿بِرِيقِكُمْ﴾ في [الكهف ١٩]، رواه محمد بن خالد البرمكي عنه مدغماً، روى ذلك سائر الرواة عنه بالإظهار، وهو القياس، وعليه العمل على أن أبا علي الصواف [ت ٣١٠هـ]، قد روى عن محمد بن غالب [ت ٢٥٤هـ]، عن شجاع [ت ١٩٠هـ] عن أبي عمرو هذا الضرب حيث وقع بالإدغام، وأهل الأداء عن شجاع على خلاف ذلك»^(١).

[٦] كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري [ت ٨٣٢هـ]:

يعدّ كتاب النشر عمدة القراء في الفنّ، وأجمع الكتب المصنفة في القراءات العشر المتواترة، وكل من أتى بعده فعليه المعول، وقد عُنِيَ مؤلفه بالأسانيد، ملتزماً للتحرير والتصحيح والتضعيف، والترجيح معتبراً للمتابعات والتدقيق، وجمع الفوائد، والفرائد.

قال ابن الجزري - بعد أن ذكر الكتب التي رواها عن مصنفيها بأسانيدهم إلى النبي ﷺ رواية وقراءة-: « فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات والطرق بالنصّ والأداء، وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط، حسبما صحّ عندي من أخبار الأئمة..»^(٢).

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص ٤٠٠-٤٠١). تقدم المثال في (ص ١٩٧).

(٢) ينظر: النشر (١/٥٦ وما بعدها، ٩٨، ١٩٠-١٩٣).

وعليه فإن غالب انتقاداته للقراءات تكون في انفرادات الرواة وطرقهم، ومؤلفي كتب القراءات في عزوهم للقراءات، أو الروايات إلى غير قارئها وربما في اللغة، وقواعدها وهذا نادر جداً عند ابن الجزري؛ لأن صحة السند هي الحاكمة بعد تدوين القراءات المتواترة في الكتب،

فيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة رواية من حيث الأداء:

قال ابن الجزري: منتقداً لبعض الرواة عن ورش في تفخيم الراء المضمومة سواء جاءت وسطاً أو آخراً بعد كسر، أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن، مثال الوسط: «الصابرون» فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه، فروى بعضهم تفخيمها في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهو مذهب ابن غلبون صاحب التذكرة... و«طائركم» ومثال الساكن الياء «كبيرهم» ومثال بعد الكسر «شاكر» و«كافر» و«الساحر» و«المدثر» و«قدين» و«خبين» و«خين» و«حرين» فورش يرققها كلها، وروى جمهورهم تريقها، وهو الذي في التيسير والهادي، والكافي، والتلخيص، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين، والمغاربة، ثم قال ابن الجزري: والترقيق هو الأصح نصاً ورواية وقياساً^(١).

(١) ينظر: النشر (١/٩٩-١٠٠)؛ وينظر: أيضاً وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٣٥٧)؛ والتبصرة (ص ٤٠٧)؛ والتيسير (ص ٥٥)؛ وحرز الأمانى ووجه التهانى (ص ٢٨-٢٩).

[٢] انتقاده القراءة رواية من حيث الأداء:

فعند قوله تعالى: وأما ﴿لَلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ - بَيُّوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾ في
[الأحزاب ٥٠-٥٣].

قال ابن الجزري: « فظاهر عبارة أبي العزّ في كفايته أن تجعل الهمزة فيهما
بين بين في مذهب قالون، وقال بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها،
فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة، ثم قال: وهذا ضعيف
جداً، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو
الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره»^(١).

[٣] انتقاده القراءة رواية من حيث الأداء:

فعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة ٢٤٩].

قال ابن الجزري: «وانفرد الكارزيني بإظهاره دون سائر الباب، ذكر أنه قرأه
على أصحاب ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط، ثم قال:
(والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله من غير فرق)»^(٢).

القاعدة:

* أن أهم قواعد نقد القراءات في كتب القراءات التي عُنت بالأسانيد، هي
القواعد المتعلقة بالسند ثم اللغة فالرسم غير أن انتقاداتهم بالرسم أقل وبالسند
أكثر.

* من أهم أسباب انتشار ظاهرة نقد القراءات تتمثل فيما يلي:

- (١) النشر (٣٨٣/١)؛ وانظر أيضاً التيسير (ص ٧٣). قال صاحب الإنحاف (٣٧٧/٢). (وقرأ:
﴿لَلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ - بَيُّوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ بإبدال الهمزة ياء مشددة قالون في الوصل على المختار،
والوجه الثاني له وهو جعل الهمزتين بين بين فيهما ضعفه في النشر).
(٢) النشر (٢٨٤/١).

* قلة الضبط بما تواتر نقله، واتساع الخرق في وقت كان علم الإسناد أو فر ما كان حتى كادت تلتبس القراءات الشواذ بالمتواترة، مما دفعت بعض الأئمة يتصدى لضبط ما رواه من القراءات، وتدوينها في الكتب الخاصة بقراءات الأئمة المشهورين بالقراءة والإقراء، وتجردوا لذلك، وانفتحت الأمة على قبول قراءاتهم كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام.

* كثرة القراء، ورواتهم، وطرقهم وانتشارهم في البلدان، مع اختلاف صفاتهم في عملية ضبط الروايات وطرقها، مما جعل بعض الأئمة القراء المؤلفين يقتصرون على أربع عشرة رواية عن السبعة المشهورين راويتين لكل قارئ؛ ليسهل حفظهم، واكتفوا بذكرهم لأسانيدهم المتصلة إلى هؤلاء القراء على أقرب الطرق مما قرؤوا بأكثره ورووه، وتركوا ما عدا ذلك مما يتكرر الإسناد فيه لغير فائدة كما فعله مكّي، وأبو عمرو الداني في التيسير، وعليه جرى الأمر للأئمة القراء العشرة إلى العصر الحاضر.

* أن مناهج المصنفين في كتب القراءات التي عنيت بالأسانيد مختلفة من حيث التحرير والتدقيق، فمنهم من اشترط، وذكر ما صحّ سنداً وتواتر نقله عن أئمة القراءة، ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات؛ للتمييز بين ما هو متواتر نقلاً وبين ما هو شاذ رواية، أو دراية، فينتقد الشاذة منها.

* أن هذه الكتب التي اهتمت بالأسانيد تضمنت جملة من القراءات التي انتقدوها، قد تكون القراءة المنتقدة متواترة عند الآخرين، وهو بالنسبة لصاحب الكتاب القراءة لم تصل إليه من طرق صحيحة ثبت بمثلها التواتر رواية وقراءة، وسواءً كان الانتقاد في ضعف الرواية، أو الطريقة، أو في اللغة.

الله أعلم

المبحث الثاني

كتب توجيه القراءات^(١)

المقصود بكتب توجيه القراءات هو الكتب المصنفة في تبين وجوه القراءات

(١) يسمّى ب (علل القراءات وحججها): توجيه القراءات.

الحجة: البرهان، وقال الليث: (الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة) وجمعها حُجج وحجاج. واحتجّ بالشيء: اتّخذ حجة. قال الأزهرى: (إنما سميت حجة؛ لأنها تُحجج أي تقصد؛ لأن القصد لها وإليها). تهذيب اللغة (٣/٣٩٠)؛ وينظر: أيضاً الاحتجاج للقراءات بواعثه.. وهو بحث للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي منشور في مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد الرابع، عام ١٤٠١هـ).
قال ابن فارس: (الحاء والجيم أصول أربعة. فالأول: القصد، وكل قصد حجج... معجم مقاييس اللغة (٢٢٩)).

الترجيح: هو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر. ينظر: الكليات معجم المصطلحات (ص ٣١٥).

وعند القراء: المفاضلة بين القراءات. إلا أنه يشترط أن لا يؤدي الترجيح إلى إسقاط القراءة الأخرى، أو إنكارها إذا كان ذلك بين القراءات المتواترة. ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣٣٩)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٤٠-٤١).
قال الجرجاني: (التوجيه: هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين). التعريفات (ص ٦٩).
أمّا توجيه القراءات فهو: علم يُعني بيان وجوه القراءات في اللغة والتفسير، وبيان المختار منها. ويسمّى ب(علل القراءات)، (وحجج القراءات)، (الاحتجاج للقراءات)، لكن الأولى التعبير بالتوجيه بحيث يقال: وجه كذا؛ لثلاً يوهم أن ثبوت القراءة متوقف على صحّة تعليلها). ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٧٩)؛ والجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني ت أحمد الزبيدي (٢/١٩٥)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد=

والإيضاح عن عللها وحججها سواء كان التوجيه في القراءات المتواترة أو الشاذة؛ لبيان وجه اختيار القارئ القراءة بهذا الوجه، أو ترجيح بعض القراءات على بعض، وإظهاراً بأنه ليس بين هذه الصور القرآنية تناقض في المعنى، وتعارض في المراد، وتضارب في الهدف.

قال السخاوي: «اعلم أن الغرض بذكر حجج القراء، إبداء وجه القراءة في العربية لا نصر إحدى القراءتين وتزييف الأخرى؛ لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه، ومن ظن غير هذا فقد اعتقد خلاف الحق، والقراءة سنة لا رأي»^(١).

ذلك أن الاختلاف بين القراءات لا يعدو نوعين:

النوع الأول: اختلاف القراءتين في اللفظ فقط، واتفاقهما في المعنى، وحكمة هذا النوع من الاختلاف أن تكون القراءتين بمنزلة آيتين وردتا لإفادة المعنيين جميعاً.

النوع الثاني: اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى معاً مع صحة المعنى كليهما، فلا يكونان متناقضين ولا متعارضين، بل يمكن اجتماعهما في شيء واحد.

= والقراءات (ص ٤٦). قال سعيد الأفغاني: «ومما تجدر الإشارة إليه أن كلمة "الحجة" في كتب توجيه القراءات لا يراد بها الدليل؛ لأن دليل القراءة صحة إسنادها، وتواترها، وإنما يراد بها وجه الاختيار، لما إذا اختار القارئ لنفسه قراءته من بين القراءات الصحيحة المتواترة التي أتقنها؟ يكون هذا الوجه تعليلاً نحويّاً حيناً، ولفظياً حيناً، ومعنوياً تارة، ونقلياً تارة أخرى يراعي أخباراً، أو أحاديث استأنس بها في اختياره فهي تعليل الاختيار لا دليل صحة القراءة؛ إذ القراءة صحيحة في نفسها؛ لتواترها لا لعلل اختيار قراء لها». حجة القراءات (ص ٣٤-٣٥).

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد (١/١٣٧).

قال ابن قتيبة: «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، وليس بواجده -بحمد الله- في كتاب الله، واختلاف التغاير جائز، ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف أمثلة من الآيات وبرهان على جوازه بأن كلاً من المعنيين صحيح، وأن كلّ قراءة بمنزلة آية مستقلة»^(١).

وهو يساعد على دفع الشبه في وجوه الملحدّين، وإرغامهم وقمعهم في نحرهم^(٢)، وكذلك يُثري معاني القرآن العظيم، وهذه الكتب قد عنيت فيها بنقد القراءات التي تخالف قواعد نحوية، وأكثر اللغات انتشاراً، واشتهاراً. أما أسباب توجيه القراءات التي حدّت بأهل التوجيه إلى بيان أوجه القراءات، فيمكن تلخيصها في سبين:

الأول: توضيح أركان القراءات المتواترة الثلاثة، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. الثاني: الدفاع عن كتاب الله عزّ وجلّ، والدّب عنه ضدّ من يتوهم وجود لحن في القراءات -لاسيما المتواترة منها- حيث شمر العلماء عن سواعدهم لتوضيح الوجوه اللغوية الأصيلة للقراءات.

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٤٠)؛ وينظر: أيضاً القراءات في نظرة المستشرقين والملحدّين (ص ١٢ وما بعدها).

(٢) القائلون إن في النص القرآني اضطراباً، وتناقضاً، وتعارضاً اعتراه من الإضراب، وعدم الثبات ما لم يعتر نص كتاب سماوي قبله. ينظر: القراءات في نظرة المستشرقين والملحدّين لعبد الفتاح القاضي (ص ١٠ وما بعدها).

وأما تطور توجيه القراءات، فهو يمكن تلخيصه أيضاً في الخطوات التالية^(١) :
 الخطوة الأولى: الاحتجاج في آراء فردية التي قام بها بعض أهل العلم حينما احتجوا لبعض القراءات، ووجهوها، وكشفوا عن عللها.
 من أمثلة ذلك:

ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما [ت ٦٨هـ]. أنه قرأ «نشرها» في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة ٢٥٩]، واحتج بقوله تعالى: «ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ» [عبس ٢٢] ^(٢).

الخطوة الثانية: آراء احتجاجية مقصودة بالتأليف، ومن أمثلة ذلك:
 في كتاب سيبويه [١٨٠هـ] الذي يسمونه قرآن النحو^(٣)، وردت احتجاجات لقراءات مختلفة، فمثلاً قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون ٥٢] في قراءة من فتح الهمزة من "وَأَنَّ" : «وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره - ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال: نظيرها: ﴿لِيَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش ١]؛ لأنه إنما هو: لذلك ﴿فليعبدوا﴾ [قريش ٣] فإن حذفت اللام من "أَنَّ" فهو نصب، كما أنك لو حذفت

(١) ينظر: الاحتجاج للقراءات بواعثه.. وهو بحث للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي منشور في مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد الرابع، عام ١٤٠١هـ؛ والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/٢٩٦)، ومقدمة محقق كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم (١/٢١-٢٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن للقراء (١/١٧٣).

(٣) ينظر: مراتب النحويين (ص ١٠٦).

«اللام من ﴿إيلاف﴾ كان نصباً، فهذا قول الخليل، ولو قرءوها ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ كان جيداً، وقد قرئ، ولو قلت: جئتكَ إنك تحب المعروف، مبتدأ، كان جيداً..»^(١).

الخطوة الثالثة: كتب خاصة بالاحتجاج، وهي المقصودة بهذا المبحث، ومن أمثلة ذلك:

كتاب في وجوه القراءات لأبي عبد الله هارون بن موسى الأعور النحوي [ت حدود ١٧٠هـ].

قال أبو حاتم السجستاني [ت ٢٥٥هـ]: «كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبع الشاذة منها فبحث إسنادها هارون بن موسى الأعور، وكان من القراء»^(٢).

تقدّم القول بأن المنهج السليم هو تصحيح اللغة بالقراءة لا تصحيح القراءة باللغة؛ لأن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة لا العكس، ولا ينبغي أن يُحتج للقراءات المتواترة باللغة وشواهداها، وإنما يحتجّ للغة بالقراءات المتواترة التي قرأ بها سلف هذه الأمة متلقية عن نبيها ﷺ وأفصح من نطق بالعربية؛ ولذلك لما عدل بعض أهل اللغة عن هذا المنهج السليم أدى ذلك كثيراً من النحويين ومن وافقهم من أهل العلم إلى تلحين بعض القراءات المتواترة، وإنكارها؛ ولهذا يكثر نقد القراءات المتواترة التي تخالف القواعد النحوية، وأقيستها في كتب توجيه القراءات.

(١) ينظر: الكتاب (١٢٦/٣-١٢٩). لمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه (١٠٨/٢) و(٥١/١)

(٣/١٤٠).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٣٤٨/٢)، وغبية الوعاة (٣٢١/٢).

قال سعيد الأفغاني في مقدمة تحقيقه حجة القراءات لأبي زرعة: « إن تأليف المؤلفين القدامي يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده عكس الوضع الصحيح، وأن السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقتضيان بأن يحتاج للنحو ومذاهبه، وقواعده وشواهد هذه القراءات المتواترة لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو»^(١).

فيما يلي ذكر نماذج لكتب توجيه القراءات:

[١] كتاب علل القراءات لأبي منصور الأزهري [ت ٣٧٠هـ]:

سبق القول بأن المقصود بعلل القراءات عند العلماء هو بمعني: توجيه القراءات، وأن مناهجهم في توجيه القراءات القرآنية متقاربة، إلا أن لكل واحد منهم منهجاً يتميز به عن غيره، ولعلّ من أبرز ما تميز به أبو منصور الأزهري هو الاحتجاج لقراءات القراء الثمانية، وهم الأئمة السبعة، ويعقوب الحضرمي، وهو بهذا يعدّ أول مصدر يحتجّ لقراءة الحضرمي بين كتب توجيه القراءات، وكما أنه أول كتاب توجيه القراءات يصل إلينا، وكذلك اهتمامه بالأسانيد والرسم العثماني؛ ولهذا يقلّ تلحينه، وانتقاده للقراءات المتواترة^(٢).

وفيما يلي ذكر الأمثلة؛ لانتقاداته بعض القراءات رواية ودراية.

[١] انتقاده للقراءة من حيث السند مما يتعلق بوهم القارئ أو الراوي:

فعند قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِكَ الَّذِينَ﴾ [النحل ٢٧].

قال الأزهري: « روى البزّي عن ابن كثير: «شركاي» بغير همز مثل:

(١) ينظر: مقدمة حجة أبي زرعة (ص ١٨-١٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: منهج الأزهري في علل القراءات (٣٠/١).

عصاي وهداي، وسائر القراء قرؤوا: ﴿شركائي﴾ بالمدّ وفتح الياء، وقد روى غير البزّي لابن كثير المدّ مثل سائر القراء، ثم قال أبو منصور: القراءة بالمدّ، وما روى البزّي من القصر فهو وهم؛ لأن الشركاء ممدود، والعصا والهدى مقصوران وليست سواء»^(١).

القراءات:

قرأ البزّي بخلفه عن ابن كثير بحذف الهمزة على لغة قصر الممدود، وقرأ الباقرن بإثبات الهمزة^(٢).

ومن ذلك للسند أيضاً مما يتعلق بوهم القارئ.

عند قوله تعالى: ﴿مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ﴾ [ص ١٣٣].

قال الأزهري: «روى البزّي بإسناده عن ابن كثير: ﴿بالسوق﴾ مهموزاً، ومثله ﴿وكشفت عن ساقيهما﴾، وروى شبيل، وإسماعيل بن عبدالله [ت ١٧٠هـ]^(٣) عن ابن كثير: ﴿بالسوق﴾ بغير همز، وروى بعضهم عن أبي

(١) ينظر: علل القراءات (٣٠٤//١).

(٢) انفرد الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزّي بحكاية ترك الهمزة فيه وهو وجه ذكر حكاية لا رواية.

قال ابن الجزري: «والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزّي عن الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير ولا الشاطبية، ولا من طرفنا، فينبغي أن يكون قصر الممدود جائز في الكلام على قلته». النشر (٣٠٣/٢)؛ والإتحاف (١٨٢/٢-١٨٣).

(٣) ابن قسطنطين، أبو إسحاق المخزومي، المكّي، قارئ أهل مكة في زمانه، عرض القراءة على ابن كثير، وهو آخر من قرأ عليه، وشبيل بن عبّاد، وقرأ عليه الإمام الشافعي. ينظر: معرفة القراء (١٤١/١-١٤٤)؛ وغاية النهاية (١٦٥/١-١٦٦).

عمرو، وعن ابن كثير: «بالسؤوق» بهمزة مضمومة بعدها واو على فعول، ثم قال أبو منصور: «أما ما روى البزّي عن ابن كثير «بالسؤوق» مهموزاً فهو عندي وهم، ولا همز فيه ولا في الساق، والقراء كلهم على أن لا همز فيه، وأما ما روي لأبي عمرو عن ابن كثير: «بالسؤوق» فللهمزة فيها وجه؛ لأن من العرب من يهزم مثل هذه الواو

إذا انضمت، والقراءة التي اتفق عليها قراء الأمصار: «السوق» بغير همز، ولا يجوز عندي غيرها، وقيل سوق وساق، كما يقال: لوب، ولاب»^(١).

القراءات:

قرأ قنبل عن ابن كثير «سأقيها» و«بالسؤوق» و«على سؤوقه» بهمزة ساكنة بدل الألف والواو فيهن، ورُوي عن قنبل وجه آخر، وهو زيادة واو بعد الهمزة في «السؤوق» بص، و«على سؤوقه» بسورة الفتح، وقرأ الباكون بترك الهمز والواو في الثلاثة^(٢).

قال أبو حيان: «وأما همز «السؤوق»، «على سؤوقه» فلغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة، وهي لغة أبي حية النميري حيث أنشد: أحبّ المؤقدين إلي مؤسى»^(٣).

وقال ابن الجزري: «وهذا هو الصحيح والله أعلم»^(٤).

(١) علل القراءات (٢/٥٨٤-٥٨٥).

اللوب: العطش ينظر القاموس المحيط (ص١٧٣).

(٢) ينظر: السبعة (ص٥٥٣)؛ والنشر (٢/٣٣٨)؛ والإتحاف (٢/٣٢٩).

(٣) البحر المحيط (٨/٢٤٤).

(٤) ينظر: النشر (٢/٣٣٨).

[٢] انتقاده القرءة المخالفة للرسم، وإن كان على أفصح وجوه

العربية:

ف عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ [طه ٦٣].

قال الأزهرى: «أما قراءة أبي عمرو: ﴿إن هذين﴾ وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب، إلا أنها مخالفة للمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مخالفة المصحف إلى قول عائشة وعثمان أنه من غلط الكاتب فيه وفي حروف أخر»^(١).

القراءات:

قرأ أبو عمرو: "إن" بتشديد النون، و"هذين" بالياء مع تخفيف النون، وقرأ ابن كثير بتخفيف "إن" و"هذان" بالألف مع تشديد النون، وقرأ حفص مثل ابن كثير إلا أنه خفف نون "هذان"، وقرأ الباقر بتشديد "إن" و"هذان" بالألف وتخفيف النون^(٢).

ومن ذلك أيضاً، انتقاده القراءة المخالفة للرسم:

عند قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب].

(١) علل القراءات (١/٣٨٦). روى قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى ابن يعمر قال: قال عثمان: في القرآن لحن تقيمه العرب بألسنتها. قال الباقلاني: وهو غاية في الاضطراب والضعف، وابن فطيمة هذا مجهول، حامل الذكر لا يقبل خبره. فأما ما روي عن عائشة من قولها: في المصحف حروف لحن من غلط الكاتب، فهو أيضاً غاية في الضعف والاضطراب، ولو صح لكان خبراً واحداً لا يوجب العلم. الانتصار لنقل القرآن (٢/٥٣٧-٥٣٩).

(٢) ينظر: النشر (٢/٣٢١)؛ والإتحاف (٢/٢٤٩).

قال الأزهري: « من قرأهن بألف في الوصل والوقف فلا اتباع المصحف، وأنها رؤوس أي كثيرة بالألف، ومن حذف الألف، فلأن الألف لا أصل لها، وإنما يستعمل مثل هذه الألفات الشعراء؛ لأنها في موضع فاصلة كالقافية، وحذاق النحويين اختاروا أن يقرأوا «الظنوناً» «السيلاً» «الرسولاً» ويقفوا، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألفات وعلى هذا كلام العرب، والاختيار عندي الوقوف على هذه الألفات، ليكون القارئ متبعاً للمصحف محققاً لما كتب فيه مع موافقة كلام العرب، والقرآن عربي نزل بلغتهم»^(١).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة لقاعدة نحوية.

فعد قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ- وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قال الأزهري: « وانفق القراء على نصب «الأرحام» إلا حمزة، فإنه خفض الميم نسقاً على الهاء) في «به»، ثم قال: القراءة الجيدة «الأرحام» بالنصب المعنى: اتقوا الأرحام أن تقطعوا، وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة، فهي ضعيفة عند جميع النحويين غير جائزة إلا في اضطرار الشعر؛ لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض»^(٢).

ومن ذلك للغة العربية أيضاً:

عند قوله تعالى: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

قال الأزهري: « أما قراءة ابن عامر: «أيه» بضم الهاء، فهو ضعيف في العربية، والقراءة «أيها الناس» أي "اسم مبهم مبني على الضم؛ لأنه منادى

(١) علل القراءات (٢/٥٣٦-٥٣٧)؛ وتقدم تخريج هذه القراءات في (ص ٢٩٨).

(٢) المصدر نفسه (١/١٣٧). قلّ من لم يضعف قراءة حمزة من أئمة النحاة واللغة.

مفرد، وهاء لازمة لأيّ للتبنيه، وهي عوض من الإضافة في "أي"؛ لأن أصل "أي" أن تكون مضافة إلى الاستفهام والخبر، وإذا أنث قلت: أيتها المرأة، واجتمع القراء على فتح الهاء في قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر ٢٧]، فدلّ ذلك على أن القراءة بأيها كذلك، ولا أرى لأحد أن يقرأ ﴿أيه﴾ بضم الهاء^(١).

القراءات:

قرأ ابن عامر "أيه" بضم الهاء وصلأ؛ لأن الألف لما حذفت للساكنين استحثّت الفتحة على حرف خفي، فضمت الهاء، اتباعاً للياء. وقرأ الباقر بفتح الهاء وصلأ، ووقف عليها بالألف على الأصل أبو عمرو، والكسائي؛ ويعقوب، وقرأ الباقر بحذف الألف، مع سكون الهاء، اتباعاً للرسم^(٢).

[٢] العجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي [ت ٣٧٧هـ]:

تقدّم القول أيضاً بأن المراد بالاحتجاج للقراءات هو توجيهها، وتضمن هذا الكتاب توجيه قراءات القراء السبعة، وتوثيقها، والتماس الدليل لقراءة كلّ قارئ في اختياره، إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة أخرى، مثل احتجاجة الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، كما هو متبع عند علماء توجيه القراءات، وكذلك مؤلفه أبو علي الفارسي يسوق لكل أسلوب من أساليب توجيهاته الأمثال العربية، ولهجاتها، وأقوال أئمة العربية، و

(١) علل القراءات (٢/٤٥٢).

(٢) السبعة (ص ٤٥٥)؛ والإتحاف (٢/٢٩٦).

الشعر العربي الصالح للاحتجاج، وأبرز ما يتصف به أسلوبه هو ظاهرة الاستطراد، والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع^(١).

وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته بعض القراءات المتواترة التي تخالف القواعد النحوية، وتلحينه إياها لغة واستعمالاً:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبُدُّوْا أَلصَّدَقَتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

قال أبو علي: متهماً القارئ بالوهم «لعلّ أبا عمرو أخفى، فظنه السامع إسكاناً»^(٢).

وجه انتقاده لهذه القراءة أن فيه الجمع بين الساكنين على حدّه عند أئمة النحاة كما تقدم ذلك^(٣).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء ١].

قال أبو علي عن قراءة حمزة: «وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن»^(٤).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام ١٣٧].

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١/١٤-١٥).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) المصدر نفسه (٢/٣٩٦-٣٩٧)؛ والبحر المحيط (٢/٦٨٩-٦٩٠).

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/١٢١).

قال أبو علي الفارسي عن قراءة ابن عامر: « وهذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى»^(١).

[٢] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه [ت ٢٩٢هـ]:

تضمن كتاب الحجة توجيه القراءات السبع المشهورة، مع الإيجاز والاقتصار، وسهولة العبارة، من غير استطراد، وكذلك يرى مؤلفه أن القرآن لا يحمل على الضرورة، ويعتد برسم المصحف.

قال ابن خالويه: « وقاصد قصد الإبانة في اقتصار من غير إطالة، ولا إكثار»^(٢). وهو ممن يردّ على من يلحنّ القراءات المتواترة، ويدافع عنها، إلا أنه مع ذلك وقع منه انتقاد لبعض قراءات متواترة.

قال - في معرض ردّه على من يضعّف، قراءة حمزة في ﴿الأرحام﴾ بالخفض ويلحنّها - : « وليس في القرآن - بحمد الله - مع اضطرار»^(٣).

وفي هذا ردّ على رؤساء نحوي البصرة القائلين بأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمّر مخفوض إلا بإعادة حرف الجر إلا في الضرورة الشعرية.

فيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاده لبعض القراءات المتواترة التي خالفت القواعد النحوية، ويرى عدم جوازها في القرآن الكريم:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية يرى عدم جوازها:

فعند قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦].

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤١١/٣).

(٢) الحجة في القراءات السبع (ص ٣١-٣٣).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات (ص ١١٩).

قال ابن خالويه: « والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال في معرض رده على من ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر والاضطرار»^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي؛ فيعقوب بنصب لام «وَأَرْجُلُكُمْ» عطفاً على «أيديكم»، وقرأ الباقر بالخفض عطفاً على «رؤوسكم»^(٢).

[٢] انتقاده قراءة ابن عامر المتواترة:

ف عند قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ» [الأنعام ١٣٧].

قال ابن خالويه -بعد توجيهها القراءات فيها-: عن قراءة ابن عامر: « وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر، وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط»^(٣).

[٤] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب

[ت ٤٣٧هـ]:

قال مكي: «هذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية»^(٤).

(١) الحجة في القراءات السبع (ص ١٢٩).

(٢) ينظر: الإتحاف (١/٥٣٠-٥٣١).

(٣) الحجة في القراءات السبع (ص ١٥٠-١٥١).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٦/١).

تضمن كتابه وجوه القراءات السبع وعللها، واختيار العلماء، مع الاستقصاء، والمناقشة، والبيان، والوضوح بلا استطراد، وعرض المادة العلمية على طريقة سؤال وجواب؛ حيث ذكر منهجه فقال: «وها أنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في الأبواب دون أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف؛ إذ ذلك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف، ومن قرأ به، وعلته وحجة كل فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف، وأنبه على علة اختياري، كما فعل من تقدّمنا من أئمة المقرئين»^(١).

مع ما تبوّأه مكّي من مكانة علمية عالية في علم القراءات، فإنه نجد كذلك بصمات انتقادات القراءات المتواترة التي خالفت القواعد النحوية المعروفة عند النحاة، وأهل اللغة في كتابه هذا.

فيما يلي ذكر الأمثلة؛ لانتقاداته لبعض القراءات التي خالفت القواعد النحوية:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية.

فعند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا لَصَدَقْتِ فَنِعْمَ هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

قال مكّي: «وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأت به، لأن فيه جمعاً بين ساكنين ليس الأول حرف مدّ ولين وذلك غير جائز عندي عن أحد من النحويين»^(٢).

(١) الكشف (٤-٥، ٢٠-٢٢).

(٢) ينظر: الكشف (١/٣١٦).

[٢] أيضاً انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢٨٤].

قال مكي: «وأما إدغام الراء في اللام فقيح عند سيويه والبصريين؛ لأنها تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام فيضعف الحرف، فالإظهار أقوى وأحسن، وعليه كلّ القراء، فذلك حجة»^(١).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء ١] بالجر قال

مكي: «وهو قبيح عند البصريين قليل الاستعمال بعيد في القياس»^(٢).

ومن ذلك أيضاً انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام ١٣٧]. قراءة ابن عامر الشامي في الفصل بين المضافين.

قال مكي: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه،

لأنه إنما يجوز في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف وهو في المفعول به في الشعر بعيد فإجازته في القرآن أبعد»^(٣).

[٥] حجة القراءات لأبي زرعة [ت حدود المائة الخامسة الهجرية]:

تضمن كتاب حجة القراءات توجيه قراءات القراء السبعة، حيث كان مؤلفه

متمكناً في فنه تمكنه في علوم اللغة، والأدب والشعر، ويقابل النصوص بعضها

(١) ينظر: الكشف (١/١٥٧).

(٢) ينظر: الكشف (١/٣٧٥).

(٣) ينظر: الكشف (١/٤٥٤).

ببعض، ويستخرج منها الحجة، كما يعجب بدقته، وحسن عرضه، واستيعابه، وإذا كانت الحجة في حديث ذكره بعد فراغه، كما يحتج بالشعر، وبالنثر، وبكلام اللغويين، وأهل النحو، ويمتاز كلامه، وشرحه بالوضوح، والإيجاز، ويكتفي بأقل ما يقنع من الحجة، وإذا كان له اختيار ذكره بعد فراغه من عرض الوجوه المختلفة للقراءات الصحيحة^(١).

إلا أنه كغيره وقع منه انتقاد لقراءة متواترة مخالفة لأشهر اللغة، وقواعدها النحوية كذلك.

فيما يلي ذكر الأمثلة؛ لانتقاداته بعض القراءات المتواترة التي خالفت اللغة المشهورة.

[١] انتقاده القراءة المتواترة التي خالفت اللغة المشهورة:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَحُوطًا﴾ [الأنعام ٨٦].

قال أبو زرعة: «إن اليسع أشبه بالأسماء الأعجمية، ودخول الألف واللام في «اليسع» قبيح؛ لأنك لا تقول: "اليزيد" ولا "اليحيى" وتشديد اللام»^(٢).

القراءات:

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمر، وعاصم؛ وأبو جعفر، ويعقوب بلام واحدة، وقرأ حمزة، والكسائي؛ وخلف «واليسع» بتشديد اللام المفتوحة، وإسكان الياء^(٣).

(١) ينظر: حجة القراءات (ص ٣٠-٣١).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (ص ٢٥٩).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٢٦٢)؛ والنشر (١/٢٦٠)؛ والإتحاف (٢/٢١).

[٢] انتقاده القراءة المتواترة التي خالفت اللغة المشهورة:

ف عند قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان ٢١].
قال أبو زرعة: « فمن قرأ: ﴿خُضْرٌ﴾ بالرفع فهو حسن، لأنه يكون نعتاً للثياب، ولفظ الثياب لفظ الجمع، وخضر لفظها لفظ الجمع... وأجود الوجوه قول أبي عمرو ومن معه، فرفع الخضر؛ لأنه صفة مجموعة لموصوف مجموع، فأتبع الخضر الذي هو جمع مرفوع الجمع المرفوع الذي هو "ثياب".
وأما "إستبرق" فجر من حيث كان جنساً أضيف إليه الثياب، كما أضيف إلى "سندس". فأضاف الثياب إلى الجنس، كما تقول: "ثياب خز وكتان" ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرْبَابِ﴾ [الكهف ٣١].

وأما خفض ﴿خُضْرٌ﴾ و﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ بالرفع، فإنه أجري الخضر، وهو جمع على السندس لما كان المعنى: أن الثياب من هذا الجنس^(١).

القراءات:

قرأ نافع، وحمزة؛ وأبو جعفر ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بسكون الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء، وقرأ نافع، وحفص ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ بالرفع فيهما، وقرأ ابن كثير، وشعبة بخفض الأول، ورفع الثاني، وقرأ أبو عمرو، وابن عامر؛ وأبو جعفر، ويعقوب يرفع الأول وخفض الثاني، وقرأ حمزة، والكسائي؛ وخلف بخفضهما^(٢).

(١) ينظر: السبعة (ص ٧٤٠-٧٤١).

(٢) المصدر نفسه (ص ٦٦٥)؛ والنشر (٢/٣٩٦)؛ والإتحاف (٢/٥٧٨-٥٧٩).

[٦] الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم [ت ٥٦٥هـ]:

ذكر المؤلف في مقدمته: أن كتابه هذا قد قصره على إيراد الوجوه والعلل للقراءات التي وردت في كتاب أبي الحسن الرازي السعيدي [ت ٤١٠هـ]^(١) "تبصرة البيان في القراءات الثمان" الذي كان مشتهراً في بلاد فارس يُرجع إليه في القراءات، وتضمن كتاب التبصرة هذا قراءات القراء السبعة المشهورين، وقراءة يعقوب الحضرمي^(٢).

كما تضمن هذا الكتاب أصولاً، وقواعد في القراءات والنحو والصرف، وقد ذكر سبب تأليف الكتاب في مقدمته، فقال: «سألني قوم أ، أجمع كتاباً يشتمل على وجوه قراءات القراء المشهورين؛ إذ كانت حاجة الناس إليها أكثر، واهتمامهم بها أوفر، وأن أسلك طريق الاختصار فيه، وأنقاد الباعث الإيجاز، ودواعيه، وأجعل كلامي فيه أشد انحيازاً إلى جهة التلخيص، والإيضاح، وأكثر انتظاماً في سلك الإبانة والإفصاح..»^(٣).

وفيما يلي ذكر الأمثلة، لانتقاداته بعض القراءات المتواترة التي تخالف اللغات المشهورة، وقواعدها النحوية:

[١] انتقاده القراءات المتواترة التي خالفت قاعدة نحوية:

ف عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام ١٣٧].

(١) هو علي بن جعفر بن سعيد، أستاذ معروف، قرأ على أبي بكر النقاش وغيره، وكان له مصنف في القراءات. ينظر: معرفة القراء (٣٧٠/١)؛ وغاية النهاية (٥٢٩/١).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٣٨٧/٢).

(٣) الموضح في وجوه القراءات وعللها (١٠٠/١-١٠٢).

قال ابن أبي مريم: «قراءة ابن عامر بضم الزاي ﴿قتل﴾ رفعا و﴿أولادهم﴾ نصبا و﴿شركائهم﴾ خفضاً، فوصف هذه القراءة بالقبح، فقال: والوجه: أنه بنى الفعل بالمفعول، وأسند إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الشركاء وهو فاعل، ونصب الأولاد؛ لأنه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه. والتقدير: زين لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدّم وأخر، وهو قبيح، قليل في الاستعمال للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومثله لم يجيء في حال السعة، بل في الشعر...»^(١).

[٢] انتقاده القراءة المتواترة لغة أيضاً:

ف عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل ١٧٨].

قال ابن أبي مريم: «قراءة حمزة بكسر الهمزة والميم، أما كسر الهمزة فقد بين وجهه بأن حركة الهمزة قد أتبع حركة ما قبلها، وهي كسرة، فكسرت الهمزة أيضاً للإتباع، وأما ما قرأ به حمزة من كسر الميم، فإنه أيضاً إتباع أتبع حركة الميم حركة الهمزة، وهذا بعيد، وإن كانت صحّت الرواية فيه..»^(٢).

القراءات:

قرأ حمزة بكسر الهمز والميم في: ﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ وصلأ، وافقه الكسائي في الهمز فقط، وقرأ الباقر بضم الهمز^(٣).

(١) ينظر: المصدر نفسه (١/٥٠٦-٥٠٧).

(٢) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها (٢/٧٤١-٧٤٢).

(٣) ينظر: الإتحاف (٢/١٨٧).

[٧] إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة [ت ٦٦٥هـ]:

كتاب إبراز المعاني من حرز الأمانى من شروح الشاطبية المعروفة في القراءات السبع التي أجمعت الأمة على قبول ما تضمنها، منذ أن ظهرت، وعليها المعول وهي المصدر الأساس عند العلماء في الفن، وكتاب إبراز المعاني من الكتب التي عنيت بتوجيه القراءات، وفي تضايفها، وقع منه انتقادات لبعض القراءات المتواترة التي خالفت قواعد نحوية.

قال مؤلفه: « إن قصيدة الشاطبي المشهورة بجزء الأمانى التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها لما احتوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات مع صغر الحجم، وكثرة العلم، ثم إن الله فتح عليّ من مراجعته، وبركات محاضراته معاني لم يودعها كتابه، ولم يعرفها أصحابه، فأردت تدوينها مع استقصاء شرح للآيات معنى ولفظاً، وذكر ما يتعلق بها مما رأيت لها منه قسماً وحظاً»^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة ٤].

قال أبو شامة: « قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى،

وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك».

(١) إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص ٨).

ومع ذلك فإنه وقع منه انتقاد لبعض القراءات المتواترة التي تخالف قاعدة نحوية، وفيما يلي ذكر الأمثلة لذلك^(١):

[١] انتقاده القراءة المتواترة التي تخالف قاعدة نحوية:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧]. قال أبو شامة: «واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مشكلة؛ لأن النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجواز، فإن صحَّ صحَّ..»^(٢).

[٢] انتقاده القراءة المتواترة التي تخالف قاعدة نحوية:

عند قوله تعالى: ﴿إِن تَبَدُّوْا لِّلصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١]. قال أبو شامة: «صدق أبو علي. فكما قيل عمن روى قراءة الإسكان إنه سمع الإخفاء فلم يضبط كذلك القول في رواية الحديث، بل أولى لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروائق على خلاف فصيح اللغة»^(٣).

القاعدة:

* أن قواعد نقد القراءات في كتب توجيه القراءات كلها منبثقة من أركان القراءات المتواترة الثلاثة، وهي صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

* بما أن أكثر قواعد اختيار القراءة عند الأئمة، هي قوة وجهها في العربية، وموافقة الرسم، واجتماع العامة عليها، فإن مخالفتها هي القواعد الأساسية عند علماء توجيه القراءات في عملية نقد القراءات:

(١) إبراز المعاني (ص ٧٠).

(٢) ينظر: إبراز المعاني في شرح حرز الأمان (ص ٣٣٩).

(٣) ينظر: إبراز المعاني في شرح حرز الأمان (ص ٣٧٥).

* الإسناد، من حيث ما يتعلق باتهام القارئ أو الراوي بالوهم.

* رسم المصحف، من حيث ما يتعلق بمخالفته.

* اللغة من حيث ما يتعلق بمخالفتها قاعدة من القواعد النحوية وأقيستها، أو مخالفتها ما كان أكثر استعمالاً، وأشهر في اللغة، وهذه القاعدة أكثر استخداماً في عملية نقد القراءات عند العلماء.

* من أهداف العلماء في توجيه القراءات، الدفاع عن كتاب الله عز وجل، والدّب عنه ضدّ من يتوهم وجود لحن في القراءات - لاسيما المتواترة منها - وتوضيح الوجوه اللغوية الأصيلة للقراءات، ولهذا فإنّ المنهج السليم هو تصحيح اللغة بالقراءة لا تصحيح القراءة باللغة؛ لأن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة لا العكس.

* لا ينبغي أن يُحتج للقراءات المتواترة باللغة وشواهداها، وإنما يحتجّ للغة بالقراءات المتواترة التي قرأ بها سلف هذه الأمة متلقية عن نبيها، ﷺ وهو أفصح من نطق بالعربية، ولما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحريّ شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو، كما قال سعيد الأفغاني.

* أن العدول عن هذا المنهج السليم الذي هو تصحيح اللغة بالقراءة المتواترة، هو الذي أدّى كثيراً من الناس إلى تلحين بعض القراءات المتواترة، ورفضها أسوة بأئمة النحويين السابقين الذين ربما لم يتواتر عندهم بعض القراءات التي ردّوها؛ لسبب قلة استعمالها، أو مخالفتها قياساً عربياً.

الله أعلم

المبحث الثالث

كتب معاني القرآن

تعدّ كتب المعاني من أقدم المؤلفات التي عنيت ببيان معاني القرآن أسلوباً وغريباً وإعراباً ومشكلاً، وقد تضمنت قراءات كثيرة في تضاعيفها بيان معانيها، ثمّ تفرّع من هذه الكتب كتب متخصصة في المشكل أو الغريب أو الإعراب أو توجيه القراءات.

فكتب المعاني هي أساس تلك الكتب المصنفة في توجيه القراءات كما هو مبثوثة في ثنايا تلك الكتب، ويشهد لذلك ذكر أصحاب كتب التوجيه لها سواء كان ذكرهم تصريحاً أو تلميحاً؛ إذ إن كتب معاني القرآن أقدم في الإيضاح عن علل القراءات وحججها، وبيان وجه اختيار القراءة، أو ترجيح بعضها على بعض، أو انتقادها رداً، أو تضعيفاً.

فهذه الكتب من خلال بيانها الإعراب والمعاني من الكلمات القرآنية، واختيارها لتلك الكلمات أشرف الألفاظ، وأقيسها عربية تعرّضت لنقد القراءات التي صحّ نقلها متواتراً، ولكنها تخالف القواعد النحوية، أو تخالف ما كان أكثر استعمالاً، أو اشتهاً في اللغة، وفيما يلي ذكر نماذج لتلك الكتب.

[١] معاني القرآن للقراء [ت٢٠٨هـ]؛

بما أن مصنف هذا الكتاب إمام من أئمة اللغة، ونحاة الكوفة، وهو أيضاً قارئ من أهل الاختيار كان يهتمّ في هذا الكتاب ببيان معاني المشكل من الآيات، وتوجيه القراءات اهتماماً بيّناً، ويحتفل بالشاهد القرآني على القاعدة النحوية أكثر من احتفاله بالشاهد الشعري.

قال الفراء: «الكتاب يعني القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»^(١)، وكذلك اهتمامه بتوجيه القراءات نحوياً وتفسيراً، ومع اهتمام المؤلف بالشواهد القرآنية، فإنه قد وقع منه انتقاد لبعض القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراء. ولعله لم تتواتر عنده القراءات التي انتقدها؛ لأنها قد تكون متواترة عند قوم دون آخرين، فجرّه ذلك إلى انتقادها؛ ولأنه كان في وقت لم يجمع القراءات المشهورة في كتاب، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته لبعض القراءات:

[١] انتقاده القراءة المتواترة؛ لمخالفتها حكماً فقهياً الذي يرجّحه:

فعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة ٢٢٢].

قال الفراء: «بالياء، وهي قراءة عبد الله إن شاء الله "يتطهرن" بالتاء، والقراء بعد يقرءون ﴿حتى يَطْهَرْنَ﴾ و﴿يَطْهَرْنَ﴾ يطهرن: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتسلن بالماء، وهو أحب الوجهين إلينا: يَطْهَرْنَ»^(٢).

قوله: «وهو أحب الوجهين إلينا: يَطْهَرْنَ»، فيه إشارة إلى انتقاد القراءة بالتخفيف، وترجيح القراءة بالتشديد؛ لأنه يتضمن التطهير من دم الحيض والاعتسال منه.

القراءات:

قرأ شعبة، وحمزة، والكسائي؛ وخلف بفتح التاء والهاء مشدّتين، مضارع "تطهر" اغتسل. وقرأ الباقر بسكون الطاء، وضمّ الهاء مخففة، مضارع طهرت المرأة شفيت من الحيض^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن (٣/١، ٥، ١١، ١٣، ١٤).

(٢) معاني القرآن (١٤٣/١).

(٣) ينظر: النشر (٢٢٧/٢)؛ والإتحاف (٤٣٨/١).

[٢] انتقاده قراءة متواترة لمخالفتها قاعدة نحوية:

عند قوله تعالى: ﴿قل العفو﴾ [البقرة ٢١٩].

قال الفراء: «وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو، وهو فضل المال، قد نسخته الزكاة تقول: قد عفا»^(١).

القراءات:

قرأ أبو عمرو ﴿قل العفو﴾ بالرفع على أن "ما" استفهامية و"ذا" موصولة فوق جوابها مرفوعاً خبر لمبتدأ محذوف، أي الذي ينفقونه العفو، وقرأ الباقر بالنصب^(٢).

في قوله: (وجه الكلام فيه النصب) تلميح إلى انتقاد القراءة بالرفع، وترجيح القراءة بالنصب لأنها أوضح في الإعراب؛ لأن المعروف القاعدة النحوية تقول: عدم التقدير أولى من التقدير.

[٣] انتقاده قراءة متواترة لمخالفتها حكماً فقهياً الذي يرجحه:

عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢٢٩].

قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله "إلا أن يخافوا" فقرأها حمزة على هذا المعنى ﴿إلا أن يُخَافَا﴾، ولا يعجبني ذلك، وقرأها بعض أهل المدينة، كما قرأها حمزة، وهي قراءة أبي "إلا أن يظننا ألا يقيما حدود الله" والخوف والظن متقاربان في كلام العرب»^(٣).

(١) معاني القرآن (١/١٤١).

(٢) ينظر: التيسير (ص ٨٠)؛ والنشر (٢/٢٢٧)؛ والإتحاف (١/٤٣٧).

(٣) المصدر السابق (١/١٤٦).

وجه انتقاده القراءة بضم الياء؛ حيث قال: ولا يعجبني ذلك أن الخطاب موجه للسلطان، أو ولي الأمر بخلاف القراءة بفتح الياء، فإن الخطاب للزوجين في حالة الخوف المتوقع منهما في عدم إقامة حدود الله تعالى.

القراءات:

قرأ حمزة؛ وأبو جعفر، ويعقوب ﴿يُخَافُ﴾ بضم الياء بناءً للمجهول، وقرأ الباقر بفتح الياء بناءً للمعلوم^(١).

القراءتان متواترتان، فهما على حد سواء في الحكم، ولا يجوز تفضيل إحداهما على الأخرى تفضيلاً يسقط القراءة الأخرى؛ لأنهما قد ثبتت قرآنيتهما من عند الله عز وجل.

[٤] انتقاده القراءة لمخالفتها قاعدة نحوية.

ف عند قوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء ٢٤].

قال الفراء: «القراءة بالرفع، ومعناه حافظات لغيب أزواجهن بما حفظهن الله حين أوصى بهن الأزواج، وبعضهم يقرأ ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ فنصبه على أن تجعل الفعل واقعاً كأنك قلت حافظات للغيب بالذي يحفظ الله، كما تقول: بما أرضي الله فتجعل الفعل "لما" فيكون في مذهب مصدر، ولست أشتهي؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر»^(٢).

القراءات:

قرأ أبو جعفر المدني بنصب هاء لفظ الجلالة، و"ما" موصولة، أو نكرة موصوفة، وقرأ الباقر بالرفع^(٣).

(١) ينظر: التيسير (ص ٨٠)؛ والنشر (٢/٢٢٧)؛ والإتحاف (١/٤٣٩).

(٢) المصدر نفسه (١/٢٦٥).

(٣) ينظر: النشر (١/٢٤٩)؛ والإتحاف (١/٥١٠).

[٢] معاني القرآن للأخفش [ت ٢١٠هـ]:

تضمن كتاب معاني القرآن للأخفش جملة من القراءات ؛ لأن القراءات القرآنية هي ركن من أركان هذا المصنف ، شأنه في ذلك شأن غيره ممن درس القرآن الكريم ، ويذكر الأخفش وجوهاً من الإعراب واللغة والأبنية ويناقشها ؛ إما مؤيداً ، وإما منكرأ ، أو مساوياً بين الأوجه ، أو مفضلاً لبعضها على بعض ، ويبيني غالباً على قراءات نقلت عن القراء ، أو بعضهم^(١) .

إذا انتقاداته ، هي ما كان مخالفاً لرسم المصحف ، أو مخالفاً للغات المشهورة ، أو أساليب كلام العرب ، أو كان مخالفاً ما كان عليه أكثر القراء ، أو العامة منهم ، أو حمل النظر على النظر ، أو وجهاً من وجوه التفسير والأخذ بالقراءة المطابقة له ، ويراعي في ذلك التوجيه والتفسير للقراءة ، وفي بعض الأحيان يزعم أنه أحصى أوزان العربية ، وإذا وجدها تخلو من بعض الأوزان فيلحن ما جاء عليها من قراءات كما فعله عند أكثر من موضع ، وفيما يلي ذكر الأمثلة ، لانتقاده لبعض القراءات المتواترة :

[١] انتقاده القراءة المخالفة وجهاً من وجوه التفسير ، والأخذ

بالقراءة المطابقة له :

فعند قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [الأنعام ١٢٥] .

قال الأخفش : « يريد ﴿ واتخذوا ﴾ كأنه يقول : واذكروا نعمتي وإذا اتخذوا مصلى من مقام إبراهيم . ﴿ واتخذوا ﴾ بالكسر وبها نقرأ ؛ لأنها تدلّ على الغرض^(٢) .

(١) ينظر : معاني القرآن له (١/٦٥-٨٢) ؛ والقراءات وأثرها في الأحكام والتفسير (١/٢٣٤) .

(٢) معاني القرآن (١/٣٣٥) .

يقصد الأخفش أن القراءة بكسر الخاء موافقة للأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، وجه الدلالة أنه اختار القراءة بالكسر الموافقة لمعنى الأمر، وبينما القراءة بفتح التاء لا تدل على ذلك الغرض في الظاهر.

[٢] انتقاده ما كانت مخالفة القراءة نظيرها المتفق عليها:

فعند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾

[البقرة ٢١٠].

قال الأخفش: «والرفع هو الوجه، وبه نقراً؛ لأنه قد قال ذلك في غير مكان قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر ٢٢]. وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام ١٥٨]»^(١).

[٣] انتقاده القراءة المخالفة لبعض الأوزان العربية المشهورة:

فعند قوله تعالى: ﴿فَنظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة ٢٨٠].

أنكر الأخفش: «قراءة «ميسرة» بضم السين؛ لأنه ليس في الكلام "مفعل" بضم العين»^(٢).

[٤] انتقاده القراءة المخالفة لرسم المصحف:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَصْرَفُ الْأَيْتِ وَيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام ١٠٥].

قال الأخفش: «أي: دارست أهل الكتاب» وكذلك نصرف الآيات»

يعني: هكذا وقال بعضهم: «درست» وبها نقراً؛ لأنها أوفق للكتاب، وقال بعضهم: «درست»^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن (١/٣٦٤-٣٦٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن له (١/٣٨٩).

(٣) معاني القرآن (٢/٤٩٩).

مخالفة هذه القراءة للرسم كانت صريحة، أما تقديراً فهي موافقة للرسم احتمالاً.

القراءات:

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو «دارست» بألف بعد الدال وسكون السين، وفتح التاء على وزن "قابلت" أي دارست غيرك.

وقرأ ابن عامر؛ ويعقوب بغير ألف وفتح السين، وسكون التاء بزنة "ضربت" أي قدمت وبلت.

وقرأ الباقر بغير ألف، وسكون السين وفتح التاء أي حفظت، وأتقنت بالدرس من أخبار الأولين^(١).

[٥] انتقاده القراءة المخالفة لأوضح المعنى اللغوي للقراءة الأخرى:

فعند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس ٦١].

قال الأخفش: «أي: ﴿ولا يعزب عنه أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ بالرفع، وقال بعضهم ﴿ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ بالفتح أي: ولا من أصغر من ذلك ولا من أكبر، ولكنه "أفعل" ولا ينصرف وهذا أجود في العربية، وأكثر في القراءة وبه نقراً^(٢).

القراءات:

قرأ حمزة؛ ويعقوب، وخلف «أصغر ولا أكبر» برفع الراء فيهما عطفاً على محلّ «مِثْقَالٍ»؛ لأنه مرفوع بالفاعلية.

(١) ينظر: السبعة (ص ٢٦٤)؛ والنشر (٢/٢٦١)؛ والإتحاف (٢/٢٥٠).

(٢) معاني القرآن (٢/٥٥١).

وقرأ الباقون بالفتح فيهما عطفاً على لفظ «مثقال» أو «ذرة» فهما مجروران بالفتحة لمنع صرفهما^(١).

[٢] معاني القرآن وإعرابه للزجاج [٢١١هـ]:

تضمن هذا الكتاب تفسيراً لغوياً للقرآن الكريم، واهتم فيه مصنفه بالقراءات القرآنية، والإشارة إلى معانيها، مع حرصه الشديد على المنهج السليم في أن القراءة سنة متبعة لا يسوغ الاجتهاد والرأي فيها، ومن ذلك قوله: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه «الحمد» إلا الرفع؛ لأن السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة».

وقوله: «ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز يعني: لغة" إلا أن ثبت به رواية صحيحة، أو يقرأ به كثير من القراء».

وقوله: «فإن القراءة سنة، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة، أو التابعون، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة»^(٢).

إلا أن أبا إسحاق الزجاج مع حرصه الشديد على اتباع المنهج الصحيح، وتمسكه بما عليه سلف الأمة في عدم إنكار القراءة ثبتت بالرواية الصحيحة قرأ بها أئمة قراء الأمصار المشهورين في القراءة، فإنه وقع منه انتقادات لبعض القراءات المتواترة التي تخالف القواعد النحوية، واللغات المشهورة عند العرب، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

(١) ينظر: السبعة (ص ٣٢٨)؛ والنشر (٢/٢٨٥)؛ والإتحاف (٢/١١٧).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/٤٥، ٥١، ٨٧، ٤٨٢).

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا اِلَّا اِبٰٓلٰسَ اَبٰٓى﴾

[البقرة ٣٤].

قال الزجاج: « قرأت القراءة ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جلة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التانيث بكسر ألف الوصل، لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»^(١).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة للأقوى في العربية:

عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ اِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ﴾

[البقرة ٣٨].

قال الزجاج: « والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى، لأن آدم تعلم هذه الكلمات. فقل تلقى هذه الكلمات، والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان، المعنى فهي قبله من لفظه»^(٢).

[٤] معاني القرآن للنحاس [٢٣٨]:

تضمن هذا الكتاب تفسيراً للمعاني القرآنية، حيث عرض الأقوال المنقولة عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم في التفسير عرضاً شاملاً على منهج

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١١١-١١٢).

(٢) المصدر نفسه (١/١١٦-١١٧).

اللغة، ويوجهها، وفي تضاعيفها تعرض للقراءات بما يحتاج إلى تفسير معناه، وما احتاج إلى المعنى من الإعراب، وبما يحتاج به العلماء في مسائل معاني القرآن، وبما كان موافقاً للرسم، أو مخالفاً له.

فقال النحاس: « فقصدت في هذا الكتاب تفسير المعاني والغريب، وأحكام القرآن.. وآتي من القراءات بما يحتاج إلى تفسير معناه، وما احتاج إلى المعنى من الإعراب، وبما يحتاج به العلماء في مسائل معاني القرآن»^(١).

غير أن النحاس من خلال ذلك تعرض للقراءات المتواترة بانتقادات في هذا الكتاب؛ لأنه له جراءة على انتقاد آراء علماء اللغة في بعض الأحيان، فيصوب، ويخطئ مما أوقعه في تلحين بعض القراءات المتواترة التي تخالف ما يذهب إليه من قواعد نحوية وصرفية^(٢).

وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده للقراءة المتواترة وتلحينه لها؛ لعدم مراعاة الأساليب

البلاغية في أسلوب القرآن الكريم:

فعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ

تَعْتَدُوا﴾ المائة ١٢.

(١) معاني القرآن (١/٤٢-٤٣).

بما تجدر الإشارة إليه، أن النحاس ألف كتابه في معاني القرآن قبل تأليفه إعراب القرآن؛ لذلك وردت إحالات كثيرة في الإعراب إليه، وقد يذكر ذلك صراحة، فيقول: وقد ذكرناه أولاً في كتابنا الأول "المعاني" وهذا أوضح دليل على ذلك.

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/٢٠).

قال النحاس: «قرأ أبو عمرو: ﴿إِنْ صَدَّوْكُمْ﴾ بكسر الهمزة بمعنى الشرط، وروي عن الأعمش أنه قرأ ﴿إِنْ يَصَدَّوْكُمْ﴾، وهو لحن عند النحويين، لأن "إن" إذا جزمت لم يتقدم جوابها، والمعنى على قراءة من فتح ﴿ولا يجرمنكم شتأم قوم﴾ لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا، ومن كسر فالعنى عنده إن فعلوا هذا»^(١).

[٢] انتقاده القراءة؛ لجهله عن اللغة التي جاءت القراءة بها، أو خفاء توجيهها عليه.

عند قوله تعالى: ﴿إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١].

قال النحاس: «بكسر الخاء، والمد، وروي عن الحسن: ﴿كان خطأ﴾ بفتح الخاء، والمد، وأعرف هذه القراءات عند أهل اللغة ﴿كان خطأ كبيراً﴾، وهذا المعروف في اللغة، يقال: خطيء يخطأ خطأ إذا أثم وتعمد الذنب، وقد حكى في المصدر خطأ، وأخطأ، يخطئ، إخطأ، والاسم الخطأ: إذا لم يتعمد الذنب، فأما قراءة من قرأ ﴿كان خطأ﴾ بالكسر والمد، والفتح والمد، فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب»^(٢).

القراءات:

قرأ ابن كثير ﴿خطأ﴾ بكسر الخاء وفتح الطاء مع المد، وقرأ ابن ذكوان؛ وأبو جعفر، وهو الوجه الثاني لهشام ﴿خطأ﴾ بفتح الخاء والطاء من غير مد، وقرأ الباقون وهشام في أحد وجهيه ﴿خطأ﴾ بكسر الخاء وإسكان الطاء^(٣).

(١) معاني القرآن له (٢/٢٥٤-٢٥٥).

(٢) معاني القرآن له (٤/١٤٧-١٤٨).

(٣) ينظر: التيسير (ص ١٣٩-١٤٠)؛ والنشر (٢/٣٠٧)؛ والإتحاف (٢/١٩٧).

القاعدة:

* أن القراءة سنة متبعة فيلزم قبولها والمصير إليها، وهو ما يقوله أئمة السلف قاطبة نحوهم ولغوهم.

* أن الاستشهاد بالشواهد القرآنية أعرب، وأبين في المعاني، وأقوى في الحجة من الشعر.

* أنه لا يلتفت فيما كان أقوى في اللغة إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة.

* أنه لا ينبغي أن يقرأ بما يجوز لغة إلا أن تثبت به رواية صحيحة، ومع ذلك كله فإن انتقاد القراءة أصبح ظاهرة مستخدمة في كتب معاني القرآن.

* من خلال بيان أصحاب كتب المعاني الإعراب والمعاني من الكلمات القرآنية، فإنهم اختاروا لها أعربها في اللغة، وأبينها في المعاني، وأشرفها في الألفاظ، وأقيسها في العربية مما أدى كثيراً منهم إلى انتقاد القراءات التي صح نقلها عن الأئمة القراء المشهورين الذين أجمعت الأمة على قبول قراءاتهم، فبناء على ذلك فإن عملية انتقاداتهم القراءات تركز فيما يلي:

* مخالفة القراءة القواعد النحوية، أو كانت تخالف ما كان أكثر استعمالاً، أو اشتهاً في اللغة.

* مخالفة القراءة رسم المصحف تحقيقاً، أو كانت مخالفة أسلوباً من أساليب كلام العرب، أو مخالفة ما كان عليه أكثر القراء، أو العامة.

* إذا كانت القراءة مخالفة للقراءة التي لها نظير متفق عليها، أو وجهاً من وجوه التفسير والأخذ بالقراءة المطابقة له، ويراعي في ذلك التوجيه والتفسير للقراءة.

* في بعض الأحيان يزعم المصنف أنه أحصى أوزان العربية، وإذا وجدها تخلو من بعض الأوزان فيلحن ما جاء عليها من قراءات كما فعله الأخفش عند أكثر من موضع، وأما نقدهم من حيث الرواية فنادرة.

الله أعلم

المبحث الرابع

كتب التفسير

تقدم الكلام عن أشهر كتب التفسير التي عُنت بنقد القراءة، ومواقفها من القراءات المتواترة من حيث النقد في المبحث الثالث النقاد من المفسرين وأن انتقاداتهم تكون غالباً في القراءات التي تخالف معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن، وما عليها أكثر القراء، أو أهل التأويل من علماء السلف والخلف، أو كانت القراءة مخالفة الأثر، أو أسباب النزول، أو المعنى الراجع عند المفسر، أو القواعد النحوية، أو الصرفية، فينتقدونها، وفيما يلي ذكر لنماذج من تلك الكتب:

[١] جامع البيان في تأويل أي القرآن للطبري [ت ٤١٠هـ]:

يُعدّ كتاب "جامع البيان في تأويل أي القرآن" أجمع كتاب في التفسير مع تقدم زمانه، ومكانته العلمية، فإنه يعتبر أول كتاب تفسير جامع وقعت فيه عملية نقد القراءات المتواترة، كما صرح به الجزري وغيره، وعُدّ ذلك من سقطات مؤلفه^(١). وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة المخالفة لفظ الحديث:

فعند قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة ١٢٥].

قال ابن جرير الطبري: «فإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمراً منه نبيه ﷺ باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، فغير جائز قراءتها، وهي أمر على وجه

(١) ينظر: المبحث الثالث، النقاد من المفسرين في (ص ٤٠١).

الخبر، والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا «واتخذوا» بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلّى؛ للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ وذكر حديث جابر رضي الله عنه وغيره^(١).

[٢] مخالفة القراءة أسباب النزول:

فعند قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥].

قال ابن جرير الطبري ما نصه: «واختلفت القراءة في قراءة قوله تعالى: ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾. فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة، ومكة، والشام ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ نصباً، بمعنى: إلا أُولِي الضَّرَرِ، وقرأ ذلك عامة قراءة أهل الكوفة، والبصرة: ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ يرفع ﴿غير﴾ على مذهب النعت للقاعدين.

ثم قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ بنصب ﴿غير﴾؛ لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ نزل بعد قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾؛ استثناء من قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾. من ذلك حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أن ابن أم مكتوم الأعمى رضي الله عنه لما نزل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ هل من رخصة؟ وشكى ضرره، فأنزل الله ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ فجعلت بعد القاعدون^(٢).

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل أي القرآن (١/٥٨٣-٥٨٤).

(٢) جامع البيان في تأويل أي القرآن (٤/٢٢٩ وما بعدها).

[٢] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

للزمخشري [٥٢٨هـ]:

يُعدّ كتاب "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" أبرز كتاب عُني فيه ببيان وجوه إعجاز القرآن وبلاغته، غير أنه محشو بالبدعة والاعتزال، وتلحين القراءات المتواترة، وإنكارها، ومع إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن؛ حيث اتهم أئمة القراءة بقلّة ضبط الرواية، والدراية وبالإضافة إلى ذلك وصفهم بالجهل - معاذ الله - أن يوصف حملة كتاب الله بهذه الصفة الذين هم أهل الله وصفوته، وأضبط الناس برواية ما تلقّوه من القراءات، وأوثقهم بما يقولون، وأتقنهم حفظاً وأمانة، وأثبتهم في النقل، والمحافظّة على ألفاظ القرآن في الدرجة القصوى، إنّما تابع ذلك من منهجه الاعتزالي المعادي لأئمة القراءة أهل السنة والجماعة^(١).

وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

عند قوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

قال الزمخشري: «وقرئ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين وبتوسيطهما، والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام وبحذفه، وإلقاء حركته على الساكن قبله كما قرئ قد أفلح. فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحق خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين

(١) ينظر: المبحث الثالث، النقاد من المفسرين في (ص ٤٠٧).

على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: «الضالين» - وخويصة. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس»^(١).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية، واتهام القراء بقلة ضبط

الرواية والدراية:

ف عند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢٢٨٤].

قال الزمخشري: «قرئ «فيغفر» ويعذب» مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو يغفر، ويعذب. فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويّه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو». انتقد هذه القراءة أئمة النحاة قاطبة وعلى رأسهم إمامهم سيويّه، إلا أن لهجة الزمخشري كانت قاسية على القراء، وأسلوب انتقاده غير لائق برواة أئمة القراءة^(٢).

[٢] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية [ت ٥٤٦هـ]:

تقدّم الكلام - أيضاً - عن كتاب "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" بأنه معدود من كتب التفسير المأثور، وقيمتها العلمية بارزة في ثنايا كتب التفسير،

(١) ينظر: الكشاف (١/١٥٤-١٥٥)؛ وتقدم تخرّيج القراءات في المبحث الثالث (ص ٤٠٩).

(٢) ينظر: الكشاف (١/٤٠٧).

وثناء أهل العلم عليه^(١).

إلا أن هذا الكتاب مع مكانته العلمية، فإن اهتمام مؤلفه بالصناعة النحوية، واحتكامه إلى ذلك عند ما يوجه بعض المعاني، جرّته إلى التسرع في انتقاد بعض القراءات المتواترة التي تخالف القواعد النحوية، واللغوية، وتلحينها أسوة بأئمة النحاة، وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية، وخفاء توجيه المعنى عليه:

فعند قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

ذكر ابن عطية بعد أورد كلام النحاة في ردّ قراءة حمزة بجرّ الأرحام، وأن هذه القراءة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمّر مخفوض، ثم قال: «المضمّر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحضّ على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الأخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرّق في معنى الكلام، وغضّ من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها، والقسم بجرمتها، والحديث الصحيح يردّ ذلك في قوله عليه السلام: (من كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت)^(٢).

(١) ينظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ما سلف في المبحث الثالث، النقاد من المفسرين في (ص ٤٧٦).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٤-٥)؛ وتقدم تخريج الحديث في (ص ٢٣٣).

ومن أمثلة ذلك ، انتقاده القراءة المخالفة القاعدة النحوية ، وتلحينها .

عند قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ ﴾ [الزمر ٦٤] .

قال ابن عطية : « وقرأت فرقة «تأمروني» بنونين ، وهذا هو الأصل . وقرأ ابن كثير : «تأمروني» بنون مشددة مكسورة ، وباء مفتوحة . وقرأ ابن عامر : «تأمروني» بباء ساكنة ونون مكسورة خفيفة ، وهذا على حذف النون الواحدة ، وهي الموطئة لباء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى ، وهو لحن ؛ لأنها علامة رفع الفعل ، وفتح»^(١) .

القاعدة :

تقدّم أن قواعد نقد القراءات عند المفسرين هي غالباً ما تكون فيما يلي :

* مخالفة القراءة القواعد النحوية ، أو ما كان أكثر استعمالاً أو اشتهاً في

اللغة ، أو قاعدة صرفية .

* مخالفتها معنى سياق الآيات ، أو نظائرها في القرآن ، أو ما عليها أكثر

القراء ، أو العامة .

* مخالفتها قول أكثر المفسرين من علماء السلف والخلف ، أو كانت القراءة

مخالفة الأثر ، أو أسباب النزول ، أو المعنى الراجح عند المفسر ، فينتقدونها .

الله أعلم

(١) ينظر: المصدر نفسه (٤/٥٤٠)؛ وتقدم تخريج القراءات في (ص ٤١٦).

المبحث الخامس

كتب علوم القرآن

المقصود هنا المصنفات في علوم القرآن التي لم تكن شاملة لجميع أنواع علوم القرآن، ولكنها مفردة لنوع واحد فقط، وقد تشتمل على أكثر من نوع دون استيعاب.

من الكتب المصنفة المفردة في نوع من أنواع علوم القرآن التي تناولت عملية نقد القراءات على سبيل المثال الكتب التالية:

[١] تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة [ت ٢٧٦هـ]:

تضمن هذا الكتاب مباحث في الذبّ عن القراءات والردّ على الطاعنين في القرآن الكريم من جهتها، حيث عقد ابن قتيبة بعد المقدمة العنوان التالي: "الحكاية عن الطاعنين" أورد فيه طعون هؤلاء في القرآن العظيم، وبعد إيرادهم لشبهتهم، وجميع ما لديهم في ذلك، عقد باباً عنوانه: "باب الردّ عليهم في وجوه القراءات" ردّ فيه عليهم، وبسط قلمه وتفنّن في ذلك، وأبدع فيه ما شاء الله له أن يبدع، وأبرز علمه ودرايته، ثمّ عقد باباً آخر عنوانه: "ما ادّعي على القرآن من اللحن" ردّ فيه على هؤلاء الملحدّين شبههم في ذلك، وزيفها، وأظهر عوار قولهم، وفضح باطلهم^(١).

ومع ما قام به ابن قتيبة من جهود مشكورة في الذب عن القراءات، وردّ شبهات الطاعنين في القراءات وتفنيدها، وما يتعلق بذلك من الإبانة عن

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٢٤، ٣٣، ٥٠)؛ والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام

(٢١٧/١ وما بعدها).

معانيها، فإنه قد وقع منه انتقادات لبعض القراءات المتواترة، ولحنها، واتهم بعض القراء بالغلط والوهم، ورميه حمزة من القراء بالتخليط والاضطراب^(١). وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته:

[١] انتقاده القراءة المخالفة المعنى الذي يترجح لديه:

فعند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ تَعْرَضُوا﴾ النساء ١١٣٥.

قال ابن قتيبة: «قرأ يحيى بن وثاب ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ تَعْرَضُوا﴾ من الولاية، ولا وجه للولاية هاهنا، إنما هي تلوا- بواو من ليك في الشهادة، وميلك إلى أحد الخصمين عن الآخر، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونِ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾ آل عمران ١٧٨، واتبعه على هذه القراءة الأعمش، وحمزة^(٢)».

انتقد ابن قتيبة هذه القراءة، مع تواترها عن أئمة القراءة السبعة؛ لمعنى يترجح لديه، وهو أن قراءة حمزة تفيد معنى الولاية، والمقام لا يناسب الولاية. لا يجوز أن يقال: لقراءة تواتر نقلها عن النبي ﷺ إنه لا وجه لمعناها في المكان الذي وردت فيه، فلا بد من وجود وجه صحيح مناسب لمعناها في المقام لفظاً، ومكاناً.

بل الولاية قد تناسب هنا؛ لأن ولاية إقبال عليه، وهو خلاف الإعراض عنه، وكذلك يجوز أن يكون ﴿تَلَوْتُمْ﴾ في القراءة الأولى أصله أيضاً تلوا، فهزمت الواو الأولى لانضمامها، ثم حذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام،

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٥٨-٥٩)؛ والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/٢٢٠ وما بعدها).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص ٦٢).

وحذفها فبقي ﴿تلوا﴾^(١).

القراءات:

بضم اللام وواو ساكنة بعدها قرأ ابن عامر، وحمزة، وقرأ الباقون بسكون اللام وبعدها واوان أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة بعدها^(٢).

[٢] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم ٢٢].

قال ابن قتيبة: « وقرأ الأعمش: ﴿وما أنتم بمصرخي﴾ بكسر الياء كأنه ظن أن الياء تخفض الحرف كله واتبعه على ذلك حمزة^(٣).

انتقد ابن قتيبة هذه القراءة، مع تواترها عن أئمة القراءة السبعة؛ لاتهام القارئ بالوهم، وهو قول محظور في حق أئمة القراءة الذين أجمع السلف على قبول قراءاتهم؛ لأنهم أضبط وأوثق الناس لما نقلوه من القراءات القرآنية، وهم أمناء على ذلك.

قراءة حمزة بكسر الياء تواتر نقلها^(٤)، وصحح معناها أئمة اللغة، ولا يجوز أن يقال: إنه لحن.

[٣] انتقاده القراءة المتواترة:

فعند قوله تعالى: ﴿فَبِمَا تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر ٥٤].

(١) ينظر: معاني القرآن للفرء (٢٩١/١)؛ وإعراب القرآن للنحاس (٤٦٠/١ - ٤٦١)؛

والكشف (٣٩٩/١ - ٤٠٠)؛ والموضح في وجوه القراءات (٤٢٨/١ - ٤٢٩).

(٢) ينظر: السبعة (ص ٢٣٩)؛ والنشر (٢/٢٥٢).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص ٦٢).

(٤) ينظر: السبعة (ص ٣٦٢)؛ والنشر (١/٢٩٨).

قال ابن قتيبة: « وقرأ نافع: ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون. ولو أريد بها الوجه الذي ذهب إليه، لكانت ﴿فبم تبشرونني﴾ بنونين؛ لأنها في موضع رفع»^(١).
كذلك هذه القراءة من القراءات المتواترة التي انتقدها ابن قتيبة، واتهم قراءها بالوهم، والاضطراب.

[٢] إعراب القرآن للنحاس [ت ٣٢٨هـ]:

تضمن هذا الكتاب الأوجه الإعرابية في آي القرآن وقراءاته، وأقاويل وآراء النحويين البصريين والكوفيين لتلك الأوجه، مع مناقشة مفصلة للوجوه والآراء جميعاً مخطئاً لها تارة، ومصوباً لها أخرى، واهتمامه البالغ بذكر القراءات، وأوجه الإعراب فيها، وكان مصنف هذا الكتاب أبو جعفر النحاس ممن يرى عدم التفرقة بين القراءات الصحيحة، وتفضيل إحداها على الأخرى إذا تواتر نقلهما عن النبي ﷺ؛ حيث قال ما نصه: « هذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال: إحداها أجود من الأخرى، كما لا يقال ذلك في أخبار الآحاد إذا اختلفت معانيها»^(٢).

وقال في موضع آخر: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداها أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا»^(٣).

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٦٣).

(٢) إعراب القرآن (٣/٣٤٣)؛ وانظر: أيضاً الجامع لأحكام القرآن للقرطبي نقلاً عنه (٢٩١/١٤).

(٣) إعراب القرآن (٥/٦٢).

وقال أيضاً في موضع آخر: «الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فهما قراءتان حستان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى»^(١).

غير أن النحاس مع ما تقدم من كلامه حول عدم إنكار قراءة تواتر نقلها عن النبي ﷺ فإنه له مواقف من القراء وقراءاتهم، فهو يلحن بعضهم، أو يضعف بعض القراءات ويغلطها، وتارة يخطئ نحاة الكوفة، وذلك بسبب تأثره بأئمة النحاة واللغة، لا سيما نحاة أهل البصرة، وغلط القراءة عنده، هو ما خالف قراءة الجمهور، أو كان شاذاً عن القياس اللغوي، أو قصور النظر عند بعض النحاة على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، أو خارجاً عن الضوابط التالية:

(أ) موافقة القراءة للعربية، فيختار ما وافق الأغلب الأشهر في اللغة.

(ب) ما وافق الجماعة، أو العامة.

(ج) موافقة القراءة لرسم المصحف، فإنه لا يتردد من رده أو رفضه^(٢).

وفيما يلي ذكر الأمثلة لانتقاداته قراءات ثبت نقلها متواترة عن أئمة القراءة:

[١] انتقاده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا اِلَّا اِبٰٓلِيسَ اَبٰٓى وَاَسْتَكْبَرَ﴾

[البقرة ٣٤].

(١) إعراب القرآن (٥/٢٣١).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (١/١٠١- وما بعدها).

فقال النحاس: «وروي عن أبي جعفر أنه قرأ: ﴿للملائكة اسجدوا﴾ بضم التاء، وهذا لحن لا يجوز»^(١).

[٢] انتقاده القراءة المتواترة؛ لعدم مراعاة الأساليب البلاغية في

أسلوب القرآن الكريم:

عند قوله تعالى: ﴿قَوْمِ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢٧].

قال النحاس: «وأما ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ بكسر (إن)، فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمتنعون القراءة بها لأشياء: منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدّوا المسلمين عام الحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجوز أن يكون إلا بعده؛ كما تقول: لا تعط فلاناً شيئاً إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألا يجوز إلا ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾، وأيضاً فلو لم يصحّ هذا الحديث لكان الفتح واجباً؛ لأن قوله: ﴿لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ إلى آخر الآية يدلّ على أن مكة كانت في أيديهم، وأنهم لا ينهون عن هذا إلا وهم قادرون على الصدّ عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح (أن)؛ لأنه لما مضى»^(٢).

[٣] انتقاده قراءة متواترة خفي توجيهها عليه، فجرّه إلى تلحينها:

فعند قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَبَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ١٩٧].

قال النحاس: «حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء، ثم قال: وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به؛ لأن السين ساكنة والطاء مدغمة ساكنة»^(٣).

(١) إعراب القرآن (١/٢١٢).

(٢) إعراب القرآن (٢/٥-٦).

(٣) المصدر نفسه (٢/٤٧٤).

القراءات:

قرأ حمزة: ﴿فما استطاعوا﴾ مشددة التاء، وقرأ الباقون بتخفيف الطاء^(١).
قال أبو عمرو الداني: « فقرأ حمزة بتشديد الطاء يريد ﴿فما استطاعوا﴾
فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلأً، والجمع بينهما في مثل ذلك
جائز مسموع، ومما يقوي ذلك وسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده
يرتفع عنه، وعن المدغم ارتفاعه واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فإن الساكن
الأول قد ولي متحركاً^(٢)».

[٣] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة [ت ٦٦٥هـ]:

تناول هذا الكتاب الموضوعات التي لها علاقة وثيقة، ومباشرة بالقراءات
القرآنية، وهي: البيان عن كيفية نزول القرآن وتلاوته وحفاظه، وجمعه في
عهد الصحابة رضي الله عنهم ومعنى قول النبي ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة
أحرف)، ومناقشته، ومعنى القراءات السبع المشهورة، والفصل بين القراءات
الصحيحة القوية والشاذة والضعيفة.

قال أبو شامة: « وهي معرفة كيفية نزول القرآن وجمعه وتلاوته، ومعنى
الأحرف السبعة التي نزل عليها، والمراد بالقراءات السبع، وضابط ما قوي
منها، وبيان ما أنظم إليها، والتعريف بحق تلاوته وحسن معاملته، والله
الموفق^(٣)».

(١) ينظر: السبعة (ص ٤٠١).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ص ٦١٠) مطبوع؛ وانظر أيضاً النشر (٢/٣١٦).

(٣) ينظر: المرشد الوجيز (ص ١٠٣-١٠٤).

إلا أن أبا شامة من خلال تناوله هذه الموضوعات، انتقد بعض القراءات المتواترة نتيجة تأثره بأقوال أئمة النحاة واللغة في تلحين القراءات التي تخالف القواعد النحوية، والأشهر في اللغة، وذلك باتهام أئمة القراءة بالوهم وقلة الضبط.

قال أبو شامة: «فما نسب إليهم فيه إنكار لأهل اللغة وغيرهم. الجمع بين الساكنين في تاءات البزّي، وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة: ﴿فما استطاعوا﴾، وتسكين من أسكن ﴿بارئكم﴾ و ﴿يأمركم﴾ ونحوه، و ﴿سبأ﴾ و ﴿يابني﴾ و ﴿ومكر السيئ﴾ و إشباع الياء في ﴿يرتعي﴾ و ﴿ويتقي﴾ و ﴿ويصبر﴾ و ﴿أفئدة من الناس﴾ وقراءة ﴿ليكة﴾ بفتح الهاء،

وهمزة ﴿ساقياها﴾ وخفض ﴿والأرحام﴾ ونصب ﴿كن فيكون﴾ والفصل بين المضافين في الأنعام وغير ذلك على ما نقلناه وبيناه بعون الله وتوفيقه في شرح قصيدة الشيخ الشاطبي، ثم قال: فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه..»^(١).

قول أبي شامة: «الجمع بين الساكنين في تاءات البزّي»: قد وردت عن البزّي في باب الإدغام تشديد التاء في أحد وثلاثين موضعاً بلا خلاف عنه. قال ابن الجزري: «اختلف القراء في تشديد التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلية، إذا حسن معها تاء أخرى، ولم ترسم خطأ، وذلك في إحدى وثلاثين تاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ﴾ [البقرة ٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا آلَ عمران ١٠٣﴾، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ لَمْ تَلْبِكُوا﴾ [النساء ٩٧]، فإنه روي البزّي عن ابن كثير تشديد التاء في هذه الواضع كلها في حالة الوصل، وباقي القراء بتخفيفها»^(٢).

(١) المرشد الوجيز (ص ٣٨٧-٣٩٠).

(٢) ينظر: النشر (٢/٢٣٢-٢٣٣)، والإتحاف (١/٤٥٣-٤٥٤).

اتفق النحاة على تلحين هذه القراءات، وانتقادها، ووافقهم أبو شامة في ذلك، قالوا: لأن في بعضها جمعاً بين الساكنين بغير حرف مدّ ولين^(١). قال مكّي: «وقوع الإدغام في هذا قبيح صعب، ولا يميزه جميع النحويين، إذ لا يجوز المدّ في الساكن الذي قبل المشدّد، قال: وقد قال بعض القراء فيه إنه إخفاء، وليس بإدغام، وهذا أسهل قليل من الإدغام؛ لأن الإخفاء لا تشديد فيه»^(٢).

القراءة سنة متبعة لا تخضع للقياس النحوي، ولا الأفضى في اللغة، بل الأثبت في النقل عن أئمة القراءة، كما قال أبو عمرو الداني وغيره. وقوله: «وإدغام أبي عمرو»، كإدغامه الراء في اللام في قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ» [البقرة ٢٨٤]، فإن أئمة اللغة قاطبة لحنوها، واتهموا أئمة القراءة بقلّة الضبط، والدراية^(٣).

وقوله: «وقراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [الكهف ٩٧] مشددة الطاء».

أجمع النحاة على تلحين هذه القراءة وردّها، ووافقهم أبو شامة^(٤).

وقوله: «وتسكين من أسكن: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة ٥٤] و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة ٦٧]. ونحوه».

قد وافق أبو شامة أيضاً أئمة اللغة على تلحين هذه القراءات المتواترة؛ إذ قال ما نصه: «أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣٦٩-٣٧٢).

(٢) ينظر: الكشف (٣١٥/١)؛ وإبراز المعاني (٢٧٠) نقلاً عن مكّي.

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص ٣٧٥). تقدّم هذا المثال مراراً.

(٤) ينظر: إبراز المعاني (ص ٥٧٩).

الإعراب تخفيفاً، وقد جاء ذلك عنه من طريق العراقيين، كذا ذكر الداني، ومكي وغيرهما، ورواية العراقيين عن أبي عمرو الاختلاس، وهي الرواية الجيدة المختارة، فإن الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر، فإنه مضادة حكمة مجيء الإعراب»^(١).

وقوله: «وَوَجِّتُكَ مِنْ سَبِّ بْنِ يَقِينٍ» [النمل ٢٢].

قال أبو شامة: - موافقاً لمن انتقد هذه القراءة وتعليقاً على قول الشاطبي: «وانو الوقف» أي تكون واصلاً بنية الوقف-^(٢): « روى قبل إسكان الهمزة، وقرأه ابن مجاهد عليه، وقال: وهو وهم. وهذا باب لوفتح لذهب الإعراب من كلام العرب، واستوى الوقف والوصل، ولكن يقع مثل هذا نادراً في ضرورة الشعر، ثم ذكر قول مكي: الإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي»^(٣).

وقوله: «يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ» [القمان ١٣].

وهي قراءة ابن كثير بسكون الياء^(٤).

وقوله: «وَمَكْرَ السَّيِّءِ» [فاطر ٤٣]. قراءة حمزة بإسكان الهمزة.

قد وافق أبو شامة أئمة اللغة في انتقاد هذه القراءة، واكتفى بالإحالة إلى ما

(١) إبراز المعاني (ص ٣٢٤). وانظر: أيضاً التبصرة (ص ٤٢١)؛ والتيسير (ص ٧٣).

(٢) صدر البيت:

«معاً سباً افتح دون نون حمى هدى وسكته، وانو الوقف زهراً ومندلاً»

حز الأمانى (ص ٧٤).

(٣) إبراز المعاني (ص ٦٢٥)؛ وانظر: أيضاً الكشف (١٥٦/٢).

(٤) ينظر: كلام أبي شامة في إبراز المعاني (ص ٥١٤).

تقدّم عند «بارئك» [البقرة ٥٤]، «يأمركم» [البقرة ٦٧]، مع اتهام الرواة هنا بالوهم^(١).

وقوله: « وإشباع الياء في قوله تعالى: ﴿أَزِيلُهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ [يوسف ١٢]، يرتعي ويلعب وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف ٩٠]. ويتقي ويصبر».

قرأ قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء بعد العين في الوصل والوقف، وروى عنه حذفها في الحالين، والباقون يحذفونها فيهما، وكذلك قرأ ابن كثير: ﴿يَتَّقِي﴾ ياء في الوصل، ورواية قنبل عنه بالياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بالحذف فيهما^(٢).

وقوله: « وقراءة: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء ١٧٦] بفتح الهاء».

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر؛ وأبو جعفر بغير همز وفتح الهاء، وقرأ الباقون بالألف واللام مع الهمزة وكسر الهاء. وقد وافق أبو شامة أئمة اللغة قاطبة على انتقاد هذه القراءة وتضعيفها^(٣).

وقوله: « وهمزة ﴿وَكَشَفْتَ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل ٤٤]، بالهمز قراءة قنبل عن

ابن كثير، والباقون بالألف»، وافق أبو شامة أهل اللغة في تلحين هذه القراءة^(٤).
وقوله: « وخفض ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء ١]».

(١) ينظر: المصدر السابق (ص ٦٥٧).

(٢) ينظر: كلام أبي شامة في إبراز المعاني (ص ٥٣٢-٥٣٣).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (ص ٥٧٩)؛ والإتحاف (٢/٣١٩).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (ص ٤١٠-٤١١).

قرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها^(١).

وقوله: «ونصب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧].»

قرأها ابن عامر بنصب النون، والباقون برفعها، وقد وافق أبو شامة النحاة على تلحين قراءة ابن عامر، ونقدها حيث قال: «واعلم أن قراءة ابن عامر مشكلة؛ لأن النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجزاء، فإن صحَّ صحَّ..»^(٢).

وقوله: «والفصل بين المضافين في الأنعام».

وهو قراءة ابن عامر قوله تعالى: «وذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» [الأنعام ١٣٧] يرفع الزاي ﴿زين﴾ ورفع اللام ﴿قتل﴾ ونصب الدال ﴿أولادهم﴾ وخفض همزة ﴿شركائهم﴾^(٣).

القاعدة:

* تقرر عند الجميع أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليه، وأن ما ثبت بالاستفاضة، والتواتر أن النبي ﷺ قرأه، فلا بدّ من جوازه في اللغة، وأنه لا يجوز أن يقال: إنه لحن. لعلّ مراد من خطأ القراءة أن غيرها أفصح منها، وإن كانت هي فصيحة، كما قال ابن القشيري.

(١) ينظر: المصدر نفسه (ص ٦٢٩-٦٣٠).

(٢) المصدر نفسه (ص ٣٣٩).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (ص ٤٦١-٤٦٥).

المبحث السادس

كتب اللغة

لقد جرت عادة اللغويين، أو النحويين على الاحتجاج بالقراءات القرآنية، والاحتفال بها، فلا يوجد كتاب لغوي، أو نحوي لم يستدلّ فيه بالقرآن وبقراءاته المتنوعة؛ ولذلك فإنه يعتبر القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والصحيحة والشاذة أصلاً أصيلاً بالنسبة للغة العربية، فقد ارتبط النحو بالقرآن الكريم منذ نشأته ارتباطاً لم ينفك عنه، ولن ينفك عنه، كما صرح بذلك العلماء سلفاً وخلفاً، من ذلك:

قال الفراء: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»^(١).

وقال ابن خالويه: «قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك»^(٢).

وقال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا تخالف قياساً معروفاً. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم خلافاً بين النحاة، وإن اختلفت في الاحتجاج بها في الفقه»^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن (١/١٤).

(٢) ينظر: بواسطة المزهري في علوم اللغة (١/٢١٣).

(٣) ينظر: الاقتراح مع شرحه الاصباح (ص ٦٧-٦٨).

قال الأستاذ/محمد بن عبد الخالق عضيمة: « القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة، كما هو حجة الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد»^(١).

مع ذلك فإن حملة أهل اللغة على القراءة بتلحينهم، وردّ قراءاتهم استفتح بابها، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمين، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها، ذلك بأنهم يحتكمون إلى صحة المعنى، ويترافعون إليه، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وما فسد به المعنى فمردود، فبالمعنى يصلح اللفظ، ويفسد^(٢)، وهذا خلاف المنهج الصحيح، وهو أن اللفظ إذا ثبت فلا بدّ أن يكون معناه صحيحاً.

فمواقف بعض كتب اللغة من القراءات واضحة في تلحين بعض القراءات المتواترة، والصحيحة، أو في ردّها، أو تضعيفها؛ لأسباب قد تكون نقلية، أو اجتهادية، كعدم ثبوت القراءة لديهم بما تقوم به الحجة، وغلب ظنهم أن هذه القراءة خطأ، أو غلط، أو وهم من أحد الرواة الذين نُقل عن طريقهم هذا الحرف الذي طعن فيه، أو احتكام أهل اللغة إلى ما وضعوه من قواعد نحوية، أو خفاء توجيه بعض القراءات على بعض النحويين، أو قصور نظر بعض النحاة على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم، أو زعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية،

(١) دراسات لأساليب القرآن الكريم (١/١-٢).

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد (١/١١١-١١٤، ٤/٢، ٥٤٢/٥٧٩، ٥٩٨).

وغير ذلك من الأسباب التي جرّتهم إلى التسرع في تلحين وإنكار، وانتقاد القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراءة^(١).
وفيما يلي ذكر الأمثلة لبعض كتب أئمة اللغة التي تعرضت لنقد القراءات المتواترة:

[١] الكتاب في النحو لسيبويه [ت ١٨٠هـ وقيل غير ذلك]:

يعدّ كتاب سيبويه هو مصدر كتب النحو على الإطلاق الذي يسمّونه قرآن النحو، ويمثل مدرسة البصرة في النحو؛ لأن سيبويه إمام نخبة البصرة^(٢).
أما موقفه من القراءات فهو يرى أنها سنة متبعة لا تجوز مخالفتها، كما تقرر عند أئمة السلف أن القراءة سنة متبعة.

قال سيبويه: «القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة»^(٣).

وقال عند قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ ليويسف [٣١] في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف^(٤).
فقال الزركشي معلقاً على كلام سيبويه بقوله: «وإنما كان كذلك؛ لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه»^(٥).

(١) ينظر: دراسات لأساليب القرآن الكريم (١/٢٢-٢٥).

وللمزيد من أقوال العلماء ينظر: مفهوم قول سيبويه في الكتاب (١/٥٩، ١٤٨)، وكلام ابن جني في المحتسب (١/٣٢-٣٣).

(٢) ينظر: مراتب النحويين للزبيدي (ص ١٠٦)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (٢/٢٢٩-٢٣٠).

(٣) ينظر: الكتاب (١/٧٤).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (١/٥٩).

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٢).

ومع ذلك فإن سيبويه قد وقع منه انتقاد لبعض القراءات التي تواتر نقلها عن أئمة القراءة، وفيما يلي ذكر الأمثلة؛ لانتقاداته بعض القراءات التي ثبت نقلها متواتراً:

[١] انتقاده قراءات متواترة؛ لمخالفتها اللغة المشهورة:

قال سيبويه: عن همزة «نبيء والنبيء» «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: «نبيء وبريئة» وذلك قليل رديء»^(١).

وقال الرضى: «مذهب سيبويه أن ذلك رديء مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها»^(٢).

القراءات:

قرأ نافع بتحقيق همزة في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران ١٤٦]، و﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة ٦، ٧]، و﴿نبيء وبريئة﴾ وما جاء منه من ﴿الْبَيْتَيْنِ﴾ [البقرة ٦١]، و﴿الْبَيْتُونَ﴾ [البقرة ١٣٦] و﴿وَالْأَنْبِيَاءِ﴾ [آل عمران ١١٢] و﴿وَالنَّبُوءَةَ﴾ [الأنعام ٨٩]؛ حيث جاء في القرآن الكريم، وافقه ابن ذكوان في «البريئة» [البينة ٦، ٧]، إلا في موضعين في سورة الأحزاب: قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ [٥٠]، وقوله: ﴿بَيُّوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾ [٥٣]؛ فإنه برواية قالون عنه أبدل الهمزة ياءً مشددة في الوصل على المختار، والوجه الثاني له جعل الهمزتين بين بين فيهما، فترك همز هذين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد.

(١) ينظر: المصدر السابق (١٧٠/٢).

(٢) شرح الشافية (٣٥/٣).

القراءة بالتحقيق على الأصل؛ لأنه من النبا وهو الخبر، وقرأ الباقون بياء مشددة في المفرد، والجمع سالماً كان، أو تكسيراً^(١).
 إذاً قد يكون انتقاد سيبويه ورفضه قراءة متواترة نقلها عن أئمة القراءة من السلف، محمولاً على ما ذكره الرضي بأن القراءات السبع لم تكن متواترة عنده، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبتت قرآنيته؛ لأن سيبويه يرى قول سلف الأمة، كما تقدم من قوله آنفاً: "القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة"، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها^(٢).

[٢] انتقاده قراءة تواتر نقلها؛ لأنها مخالفة قاعدة لغوية:

فعند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢٨٤].

منع سيبويه هذا الإدغام فقال: «والراء لا تدغم في اللام»^(٣).

[٣] أيضاً نقده القراءة المخالفة قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿فَمَا آسَاطَعُوا أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف ٩٧].

فقراءة حمزة: ﴿فما اسطاغوا﴾ [الكهف ٩٧]، مشددة الطاء.

قال سيبويه: «هذا محال، إدغام التاء فيما بعدها، ولا يجوز تحريك السين؛

لأنها مبنية على السكون»^(٤).

(١) ينظر: السبعة (ص ١٥٧-١٥٨)؛ والنشر (١/٤٠٦)؛ والإتحاف (١/٣٩٥-٣٩٦).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٤١٢).

(٤) ينظر بواسطة إعراب القرآن (٢/٤٧٤) للنحاس.

[٢] كتاب المقتضب في النحو للمبرد [ت ٢٨٥هـ]:

تضمن كتاب المقتضب جملة من القراءات القرآنية، وتوجيهها نحوياً، وكان المبرد يحتكم إلى صحة المعنى، ويتراجع إليه؛ حيث قال: «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود، وإنما يصحّ هذا، ويفسد معناه، فبالمعنى يصلح اللفظ، ويفسد»^(١).
 فبناء على هذا انتقد فيه بعض القراءات انتقاداً واضحاً، ورداً صريحاً؛ لمخالفتها ما وضعه أهل اللغة من قواعد نحوية، أو ما كان مستعملاً مشهوراً في اللغة، أو خفاء توجيه بعض القراءات، أو قصور النظر على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، ولأبي العباس المبرد جرأة شديدة على ردّ القراءات التي صحّ نقلها متواتراً عن أئمة القراءة، ولعل سبب ذلك أنه لم يصل إليه بعض القراءات التي انتقدها على وجه التواتر.

وفيما يلي ذكر بعض الأمثلة لانتقاداته قراءات تواتر نقلها عن أئمة القراءة:

[١] انتقاده قراءة تواتر نقلها؛ لأنها خالفت قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قال المبرد: «لو صليت خلف إمام يقرأ «ما أنتم بمصرخي» و«واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» لأخذت نعلي ومضيت»^(٢).

في قوله جرأة شديدة على ردّ صريح لقراءات تواتر نقلها عن أئمة القراءة، حيث حكم بإبطال صلاة من صلى خلف إمام يقرأ بهاتين القراءتين؛ لأن

(١) ينظر: المقتضب للمبرد (٢/٤، ٥٤٢/٥٧٩، ٥٩٨).

(٢) ينظر: تقدّم بواسطة الجامع لأحكام القرآن (٥/٣).

الصلاة بغير قرآن ثبت نقله متواتراً لا تصحّ، وقوله مردود عليه بإجماع الأمة على تواتر قراءة حمزة.

[٢] انتقاده قراءة تواتر نقلها؛ لأنها خالفت ما كان مشهوراً في اللغة المستعملة:

فعند قوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِائَةٌ سِنِينَ﴾ [الكهف ٢٥].

قال المبرد: «وقرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: «ثلثمئة سنين» وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة»^(١).
انتقد المبرد هذه القراءة؛ لأنها جاءت على قلة الاستعمال في اللغة بخلاف القراءة بالتنوين فإنها على اللغة المستعملة المشهورة^(٢).

القراءات:

القراءة بالإضافة، هي قراءة حمزة، والكسائي؛ وخلف، وقرأ الباقون بغير إضافة^(٣).

ولا يجوز انتقاد قراءة تواتر نقلها عن أئمة القراء؛ لأجل مخالفتها الأفضى في اللغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها، ولا مجال للرأي فيها.

[٣] انتقاده قراءة تواتر نقلها؛ لأنها خالفت قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلَئِنْ نَظَرَ﴾ [الحج ١٥].

قال المبرد: «وأما قراءة من قرأ: ﴿ثم ليقطع فلينظر﴾ فإن الإسكان في لام ﴿فلينظر﴾ جيد، وفي لام ﴿ليقطع﴾ لحن؛ لأن "ثم" منفصلة من الكلمة، وقد قرأ

(١) ينظر: المقتضب (١٧١/٢).

(٢) ينظر: الكشف (٥٨/٢)؛ وحجة القراءات (ص ٤١٤).

(٣) ينظر: السبعة (ص ٣٨٩-٣٩٠)؛ والتيسير (ص ١٤٣)؛ والنشر (٣١٠/٢).

بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي^(١).

انتقد المبرد القراءة بإسكان اللام مع "ثم"؛ لأنها كلمة يوقف عليها، ولا وجه لمنعها لأن في إسكانها تخفيفاً للكسرة^(٢).

[٢] الخصائص في النحول ابن جني [ت ٢٩٢هـ]:

تضمن كتاب الخصائص في النحو جملة من القراءات القرآنية، وتوجيهها نحويًا، وقال ابن جني: «وما يحتمله القياس، ولم يرد به السماع كثير منه القراءات تؤثر رواية ولا تتجاوز»^(٣).

ومن خلال توجيهه القراءات نحويًا انتقد فيه بعضها؛ لمخالفتها ما وضعه أهل اللغة من قواعد نحوية، أو ما كان مستعملًا مشهوراً في اللغة أو خفاء توجيهه بعض القراءات، أو قصور النظر على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، وابن جني مع ما يتمتع به من مكانة عالية في علم القراءات حتى إنه ألف في توجيه القراءات الشواذ، وتبيين معانيها مما يدل على معرفته التامة بوجوه القراءات، فإنه وقع منه انتقاد لبعض القراءات التي صحّ نقلها متواتراً، وذلك أسوة بأئمة اللغة، كسيبويه والمبرد وغيرهما.

وفيما يلي ذكر الأمثلة لبعض القراءات التي نقدها:

[١] انتقاده قراءة متواترة؛ لمخالفتها قاعدة نحوية، واتهام القراء

بضعف دراية:

عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

(١) المقتضب (٢/١٣٤).

(٢) ينظر: الكشف (٢/١١٧)؛ وحجة القراءات (ص ٤٧٣).

(٣) الخصائص (١/٣٣٨).

قال ابن جنّي: «قرأ أبو عمرو مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب الاختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية»^(١).

انتقد ابن جنّي قراءة أبي عمرو بإسكان «بارئكم»؛ لأنها خالفت قاعدة نحوية، وهي بيان حركة الإعراب.

قال ابن الجزري: «وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه، وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن ونقل عن سيبويه أنه قال: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه أسكن أهـ. وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو: إبل وعنق...»^(٢).

[٢] انتقاده قراءة متواترة؛ لمخالفتها قاعدة نحوية:

فعند قوله تعالى: «ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلَئِنْظُرَنَّ» [الحج ١٥].

قال ابن جنّي: «وأما قراءة أهل الكوفة: «ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ» فقبیح عندنا؛ لأن "ثم" منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها، فتصير معه كالجاء الواحد»^(٣).

تقدمت آنفاً القراءات فيها.

(١) ينظر: الخصائص في النحو (١/٧٢-٧٣). المقصود بالكتاب المشار إليه هو كتاب سيبويه، و

لكنه ليس من أهل الفن، فيعتمد عليه في ذلك.

(٢) النشر (٢/٢١٣).

(٣) ينظر: الخصائص في النحو (٢/٣٣).

القاعدة:

* القرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الأحاد، كما قال الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة.

* لبعض النحويين ومن تبعهم في عملية نقد القراءات جرأة عجيبة؛ حيث يجزمون في رفض قراءة قد تواتر نقلها بأنها لحن لا يجوز، ولا يمكن النطق بها.

* الأسباب الرئيسة التي أدت النحاة إلى جرأتهم العجيبة في ردّ القراءات المتواترة، وتضعيفها، وهي أنهم يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين قاصرة؛ لقصور واضعيها من البشر، يمنعون بها جواز بعض الأساليب، فلحنوا ما جاء عليها من قراءات، كمنعهم الفصل في النثر بين المضاف والمضاف إليه، ومنعهم عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة العامل، ومنعهم نصب الفعل المضارع، إذا وقع بعد الفاء، ولم يكن جواباً، أو أن خفاء توجيه بعض القراءات على بعضهم، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم.

* إذا كانت القراءة مخالفة ما عليها الجماعة، أو العامة، أو أن القراءة المتقدمة لم تصل إلى الناقل على وجه التواتر، فكل ذلك من الأسباب التي جرّتهم إلى التسرع في الحكم بنقد قراءات قد صحّ نقلها متواتراً عن أئمة القراءة.

الله أعلم

مصطلحات العلماء

في نقد القراءات

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات ردّ القراءات.

المبحث الثاني: مصطلحات تضعيف

القراءات.

المبحث الثالث: مصطلحات اختيار القراءات.

المبحث الرابع: مصطلحات ترجيح القراءات.

المبحث الأول

مصطلحات ردّ القراءات

تكمن أكثر الأسباب التي أدت الأئمة إلى ردّ القراءات سواء كانت متواترة، أو شاذة في أمرين أساسيين هما: الأسباب النقلية، والأسباب الاجتهادية. أما الأسباب الاجتهادية، فهي التي تتعلق باللغة والمعاني، واختيار الألفاظ اللائقة بالمقام، أو تفسير القراءة بنظيرها المتفق عليه.

وهذه الأسباب، هي أكثر شيوعاً، وأكثر استخداماً في عملية ردّ القراءات ورفضها وإنكارها، وذلك لأسباب قد تكون نقلية، أو اجتهادية، كعدم ثبوت القراءة لدى من أنكرها فردّها بما تقوم به الحجة، أو غلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ، أو غلط، أو وهم من أحد الرواة الذين نُقل عن طريقهم هذا الحرف الذي طعن فيه، أو احتكام إلى قاعدة من قواعد نحوية، أو خفاء توجيه بعض القراءات على بعض النحويين، أو قصور نظر بعض النحاة على الشائع من اللغات، وإغفال غيره، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم، أو زعم بعضهم أنه أحصى أو زان العربية، وغير ذلك من الأسباب التي جرّتهم إلى التسرع في ردّ القراءات المتواترة عن أئمة القراء.

وأما الأسباب النقلية، فهي المتعلقة بالسند والرسم، كضعف الرواة والطرق ومروياتهم، ومخالفة رسم المصحف العثماني المجمع عليه، وغير ذلك مما يتعلق بإسناد القراءات، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: اللغة:

لما أن بعض أئمة اللغة يحتكمون إلى صحة المعنى قبل اللفظ جرّهم ذلك إلى ظاهرة ردّ القراءات المتواترة التي تخالف ما هو أقوى في الإعراب، أو القياس

النحوي، أو ما هو أوضح في المعنى، وأفشى في اللغة، أو كانت القراءة مخالفة ما هو أكثر استعمالاً وانتشاراً بين الناس.

كما أن حملة أهل اللغة على القراء بتلحينهم، وردّ قراءاتهم استفتح بابها، وحمل لواءها نخاة البصرة المتقدمون، ثم تطاير شررها إلى بعض نخاة الكوفة فأسهموا فيها، ذلك بأنهم كانوا يحتكمون إلى صحة المعنى، ويترافعون إليه قبل اللفظ، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وما فسد به المعنى فمردود، فبالمعنى يصلح اللفظ، ويفسد، وهذا خلاف المنهج الصحيح، وهو أن اللفظ إذا ثبت فلا بدّ أن يكون معناه صحيحاً.

ذكر علم الدين السخاوي قول من أنكر قراءة ابن عامر: «فيكون» بالنصب في قوله تعالى: «فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [البقرة ١١٧]، وعند رده عليهم فقال ما نصه: «واعلم أن جماعة من النخاة والقراء قد طعنوا في هذه القراءة وضعفوه، وغلظوا في ذلك، وقالوا: هذا وإن كان على لفظ الأمر، فليس بأمر في الحقيقة، كأن التقدير: يكون فيكون، وإذا لم يكن أمراً، لم يجوز أن ينصب الفعل بعد الفاء على الجواب، كما لم يجوز ذلك في الإيجاب في نحو: آتيك فأحدثك إلا في الشعر.

ثم قال: واعلم أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين، وما أتبع فيها إلا الأثر^(١)، ودليل ذلك، أنه قرأ: «ثم قال له كن فيكون» [آل عمران ٥٩] بالرفع «وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ» [الأنعام ٧٣]، فهذا التغليظ لا وجه له؛ مع أن ما أنكروه من كونه أمراً من قبل أنه لا بدّ من مأمور».

(١) أي بالإسناد المتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ثم ذكر ردّه عليهم أيضاً فقال ما نصه: «وأنا أقول: أما قولهم: إن هذا ليس بأمر على الحقيقة، فغير صحيح، والقائل بذلك معتزلي، أو أنه تابع للمعتزلة غير عالم بغرضهم»^(١).

و مما ذكره أيضاً علم الدين السخاوي من أقوال أئمة اللغة عند ردّه على من أنكر قراءة: «فنعماً» بإسكان العين، والميم مشدّدة في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمَأْ هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].

فقال ما نصه: «القراءة سنة متبعة لم يقرأ أحد من الأئمة لقياس، وأنكر أبو إسحاق ذلك، لأنه جمع بين ساكنين، وحمل الحديث على أن الرواة لم يضبطوا اللفظ فيه، وكذلك أنكر المبرد وقال: أما إسكان العين والميم مشدّدة، فلا يقدر أحد أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين، ويحرك ولا يابه. وقال أبو علي: من أسكن العين، لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، ولا يجوز ذلك إلا أن يكون الأول حرف لين. وأنكر أصحابه، ولعل أبا عمرو أخفى^(٢)، فظنه السامع إسكاناً، كقراءته ﴿يأمركم﴾ ونحوه بالإخفاء».

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد (١/٤٢٧-٤٣٠).

(٢) أخفى، بمعنى اختلس، وهو الإتيان ببعض الحركة في الوصل.

الإخفاء والاختلاس، هما مرادفان، وهو عبارة عن النطق بثلاثي الحركة، أو أنه عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أن الحركة قد ذهبته وهي كاملة في الوزن. ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص ٣٤)؛ ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات (ص ٢٢).

ثم أورد السخاوي كلام أحمد بن الصَّقْر المُنْجِيّ ات ٣٦٦هـ^(١) وردوده على أئمة النحاة، واستحسن قوله، فذكره نصاً؛ إذ قال: «وقد أتى عن أكثر القراء - يعني ما أنكروه - فأتى عن نافع في هذا الموضع، وعن ابن كثير فيما تقدم - تاءات البزني -، وكثير ذلك عن أبي عمرو، وأتى عن الكسائي ﴿والبغي يعظكم﴾ [النحل ٩٠]، وعن عاصم في هذا الموضع، وعن حمزة في: ﴿فما اسطاعوا﴾ [الكهف ٩٧].

وإذا كانت هذه الجماعة الذين عنهم تلقى المسلمون القرآن، كالمجمعين على ذلك، وجب التسليم لقولهم؛ إذ منهم من لو ورد عنه ذلك في غير القرآن، لتلقاه الجماعة بالقبول، وجعلوه أصلاً يعملون عليه، ومنهم من أهل الفصاحة من لو ورد عمّن في وقته ممن لا يبلغ فصاحته بيتُ شعر، أو حكاية، لجعلوه أصلاً في اللغة، فأدنى أحوال هؤلاء الأئمة أن يجروا مجرى من هو في عصرهم وزمانهم، فكيف وقد تلقوه عن التابعين، وتلقاه التابعون عن الصحابة، وتلقاه الصحابة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس فيهم له منكر، وهم أهل الفصاحة والبلاغة، وشاع ذلك في سائر أمصارهم وحواضرهم وبواديهم، فلم يدفعه أحد منهم، وهم العرب الذين تدفع طباعهم ما ليس من كلامهم، ففغلت الأئمة كلها من أول الإسلام، إلى أن أنكر ذلك من قاس على لغة من لا يدانيهم، والكلام في ذلك يتسع، فلم أطل بذكره، فإن تعلقوا بأن الناقلين لم يضبطوا ذلك، فالكلام في نقلهم كالكلام في نقل الأئمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ابن الصقر بن ثابت أبو الحسن الطائي، صَنَّف كتاباً في القراءات، سماه "الحجة"، قرأ على أبي عيسى بكار، وأبي بكر بن مقسم، وعبد الواحد بن هاشم. ينظر: معرفة القراء (٢٥٤/١)؛ وغاية النهاية (٦٣/١).

وهل كان من في عصرهم من أهل الفصاحة والعلم بكلام العرب يغفل ذلك من موافق ومخالف؟ ولئن جاز عليهم الغلط، لهو على الناقل دفعه أجوز، ولو ذهب إلى أنها لغة للعرب فصيحة لصحتها عن هذه الجماعة، وأجراها مجرى استحوذ، لكان أولى وأسلم من الغرر، وقد جاء عنهم اجتماع الساكنين فيما الأول منهما ياء التصغير وقبلها فتحة، وجمعوا بينها وبين حروف المد؛ لعله حملهم على ذلك مجيئه عن بعض العرب، فهم في هذا أحرى، وليس يمتنع، لأن من مذهبهم أن لا يعتدوا بالسكون والحركة إذا كانا عارضين، ولا بالياء إذا تقدمت الواو في ديوان، ولا بالواو إذا تقدمت الياء في "رؤيا"؛ لمراعاة الأصل، والأصل الواو في ديوان، والهمزة في "رؤيا"، فكذلك في هذا لم يراعوا السكون؛ لأنه عارض، وإجماعهم على "دواب" وأشكاله، مما يقوي ذلك، ولو وقع بعد الألف ساكن غير مدغم، لكرهوه، وإن كان عنهم جائزاً، ولو جاءهم عن بعض العرب بيت شعر أو مثل، لتعسفوا في طلب وجه يصحّ عليه لا يبلغ وضوح ما ذكرته، وذلك ظاهر من مذاهبهم في كتبهم وكلامهم فأغنى عن الإطالة بذكره»

ثم قال السخاوي: «وهذا الذي ذكره المنبجي لا مزيد عليه، وعليه يقاس ما يجري مجراه»^(١).

قد تختلف عبارات أهل اللغة في انتقاد القراءة الواحدة في آن واحد، كما في قوله تعالى: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام».

لعلّ من الأسباب التي أدت بعض الأئمة إلى ردّ بعض القراءات المتواترة أنهم كانوا في وقت لم تكن القراءات المتواترة مجتمعة في الكتب، ولم يستقر

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد (١/٤٨٢-٤٨٤).

رأى الأمة على قراءات الأئمة العشرة المتواترة، فهم بذلك معذورون في انتقاداتهم المؤدية إلى ردّ القراءات المتواترة، كما قال ابن الجزري: فلما كانت المائة الثالثة قل الضبط، واتسع الخرق، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان، تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام^(١).

وإلا فإن ردّ القراءات المتواترة مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته^(٢).
وكما قال الزجاج: «وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على أنشدني بعضهم، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله، وكان ممن يأخذ بقوله لم يجز»^(٣).

فيما يلي ذكر الألفاظ المصطلحة التي يستخدمها العلماء في الطعن المؤدي إلى عملية ردّ القراءات، ورفضها، وإنكارها، وهي تكون على النحو التالي:

[١] لفظ "غلط":

لمخالفة القراءة قاعدة من القواعد النحوية، واتهام القراء بالوهم والغلط، مع صحتها وتواتر نقلها عن الأئمة القراء.

كقول الزجاج: عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة ٣٤].

«قرأت القراء ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جلة أهل المدينة، وأهل الثبت في

(١) ينظر: النشر (١/٣٣-٣٤).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/٤١٨).

القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التانيث بكسر ألف الوصل، لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»^(١).

[٢] لفظ "وهم":

لمخالفتها قاعدة نحوية أيضاً.

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي﴾ لإبراهيم ١٢٢. قال الفراء: «وقد خفض الياء من قوله: ﴿بمصرخي﴾ الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعاً.

ثم قال الفراء: من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في ﴿بمصرخي﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»^(٢).

[٣] لفظ "ردّ القراءة":

لمخالفتها قاعدة لغوية، واتهام الرواة بالغلط في النقل.

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فِيمَا تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر ٥٤].

قال الزجاج: «ورأيت مذهب المازني وغيره ردّ هذه القراءة: ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون.

ثم قال الزجاج: والإقدام على ردّ هذه القراءة غلط؛ لأن نافعاً - رحمه الله - قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أن نافعاً لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٧ وما بعدها).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٦).

قرأ به اثنان من قراء المدينة، وله وجه في العربية، فلا ينبغي أن يردّ، ولكن الفتح في قوله تعالى: ﴿فبم تبشرون﴾ أقوى في العربية^(١).
[٤] لفظ "خطأ":

لمخالفتها قاعدة لغوية، واتهام الرواة بالغلط في النقل.
من ذلك عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لآل عمران ١٣١.

قال الزجاج: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز ﴿يغفر لكم﴾، وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين، وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء، نحو قولك: "هل رأيت ومن رأيت" ولا تدغم الراء في اللام، إذا قلت: مر لي بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم^(٢).
[٥] لفظ "لحن لا يجوز":

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة ٣٤].

وقال النحاس: « وهذا لحن لا يجوز »^(٣).

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٩).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٢ ومابعداها).

(٣) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٨).

ومن ذلك قول الزمخشري: "هو لاحن خارج عن كلام العرب"؛ لمخالفة القراءة صناعة نحوية، ومذاهبها.

عند قوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٦].

قال الزمخشري: «وقرئ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وتخفيف الثانية بين بين، وتوسيط ألف بينهما محقتين وتوسيطهما، والثانية بين بين، وب حذف حرف الاستفهام وب حذفه، وإلقاء حركته على الساكن قبله كما قرئ قد أفلح.

فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: ﴿الضالين﴾ - وخويصة. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهزمة رأس^(١).

[٦] لفظ "ولا هذه القراءة جائزة ألبتة":

لمخالفتها قاعد نحوية، واتهام القراء بعدم الضبط.

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْدُوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

قال الزجاج: «وروى أبو عبيد أن أبا جعفر، وشيبة، ونافعاً وعاصماً، وأبا عمرو بن العلاء قرؤوا ﴿فنعماً﴾ بكسر النون وجزم العين وتشديد الميم، وذكر أبو عبيد أنه روي عن النبي ﷺ قوله لابن العاص: «نعماً بالمال الصالح للرجل الصالح».

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٤٠٨ وما بعدها).

ثم قال الزجاج: « ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة جائزة البتة ؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين»^(١).
[٧] لفظ "فمحال":

كقول النجاس: - عند هذه الآية ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ - « فأما ما حكى عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال». في «فنعمًا»^(٢).
[٨] لفظ "وهذا خطأ فاحش":

لمخالفة القراءة قاعدة لغوية ومذاهب النحاة، واتهام القراءة بقلّة ضبط الرواية.
عند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢٢٨٤].

قال الزمخشري: « قرئ ﴿فيغفر﴾ ويعذب مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو يغفر، ويعذب، فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهد عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضبط الرواة، والسبب في قلّة الضبط قلّة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو»^(٣).

[٩] لفظ "لحن لا تحلّ القراءة به":

لمخالفتها قاعدة نحوية.

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء ١].

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٩ وما بعدها).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٩ وما بعدها).

(٣) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٤١٠ وما بعدها).

قال النحاس: «وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: لحن لا تحل القراءة به»^(١).

[١٠] لفظ "فليس بقراءة":

لمخالفة مذهب البصريين، واتهام القارئ بالتحريف.

عند قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة ١١٢].

قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين: أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لحن محرّف»^(٢).

[١١] لفظ "لا يجوز":

لمخالفتها قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي إِنِّي...﴾ [إبراهيم ١٢٢].

بكسر الياء قراءة حمزة، قال النحاس: «قد صار هذا بإجماع لا يجوز»^(٣).

[١٢] من مصطلحات ردّ القراءات "ردّ فعلي":

كقول المبرد: «لو صليت خلف الإمام لأخذت نعلي ومضيت،

نقل القرطبي عن المبرد أنه قال: «لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿بمصرخي﴾

﴿وأتقوا الله الذي تسالون به والأرحام﴾ بالجر لأخذت نعلي ومضيت»^(٤).

بمعنى أن الصلاة خلف من يقرأ بهذه القراءة باطلة.

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٤ وما بعدها).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٤١٢ وما بعدها).

(٣) إعراب القرآن (٢٣٦٨-٣٦٩).

(٤) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٦).

[١٣] "الإتيان بلفظ غير صريح في رد القراءة":

لمخالفتها قاعدة نحوية والمعنى الظاهر، كقول الفراء: - عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٧]: «رفع لا يكون نصباً، إنما هي مردودة على يقول ﴿فإنما يقول فيكون﴾»^(١).

ثانياً: الإسناد:

الرد الجائز للقراءات هو ما يتعلق بالسبب النقلي، وهو الأسانيد فيما إذا كانت ضعيفة فالقراءة بها غير جائزة؛ لأنها لم تثبت بنقل صحيح فضلاً أن تكون قراءة متواترة يثبت بمثلها قرآن يتعبد بتلاوته.

وفيما يلي الألفاظ المصطلح عليها في ردّ القراءات التي أسانيدها ضعيفة:

[١] لفظ "لا أصل لها":

لأن من نسبت إليه القراءة لم يكن مشهوراً بالإقراء مع فساد معنى القراءة، وهي قراءة باطلة.

كما قال ابن الجزري: «وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة [ت ١٧٦هـ] رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي [ت ٤٠٨هـ]، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي [ت ٤٦٥هـ] وغيره، فإنها لا أصل لها.

قال أبو العلاء الواسطي [ت ٤٣١هـ]: إن الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلي أبي حنيفة، فأخذت خط الدارقطني [ت ٣٨٥هـ]، وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له.

ثم قال ابن الجزري: «وقد رويت الكتاب المذكور، ومنه: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٣٧٢).

عِبَادِهِ أَلْعَلَّمْتُوهُ» [فاطر ٢٨] يرفع الهاء، ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين، ونسبها إليه، وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها»^(١).

[٢] لفظ "غير جائز قراءة ذلك":

لشذوذها عن قراءة القراء، مع أن هذه القراءة متواترة قرأ بها أكثر القراء.

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة ١٤٠].

قال الطبري: «فإن قراءة ذلك وجهان أحدهما: ﴿أم تقولون﴾ بالتاء، فمن قرأ كذلك فتأويله: قل يا محمد: للقائلين لك من اليهود والنصارى: ﴿هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ أحتاجوننا في الله أم تقولون إبراهيم، فيكون ذلك معطوفاً على قوله: ﴿أحتاجوننا في الله﴾.

والوجه الآخر منهما: ﴿أم يقولون﴾ بالياء.

ومن قرأ ذلك كذلك وجّه قوله: ﴿أم يقولون﴾ إلى أنه استفهام مستأنف،

كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرْنَا﴾ [السجدة ٣].

ثم قال أبو جعفر: «والصواب من القراءة عندنا في ذلك: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ بالتاء

دون الياء عطفاً على قوله: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾ [البقرة ١٣٩] بمعنى أي هذين

الأمرين تفعلون؟.. إلى أن قال: غير جائزة قراءة ذلك بالياء؛ لشذوذها عن

قراءة القراء»^(٢).

[٣] لفظ "قراءة بدعة":

لعدم العلم بالقراءة وتواترها مع أن القراءة متواترة.

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٥٧ وما بعدها).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٤٠٤ وما بعدها).

من أمثلة ذلك عدم العلم بالقراءة وتواترها، كما نقل عن شعبة أنه قال: "قراءة حمزة بدعة". تعقب علم الدين السخاوي [ت٦٤٣هـ] على قوله، فقال: «ولم يكن أبو بكر يعرف غير قراءة عاصم، فلما سمع مالم يعرفه أنكره وسمّاه بدعة»^(١).

[٤] لفظ "إسناده ضعيف":

لأنه نقله غير ثقة، ويكون بذلك قراءة شاذة مردودة.

عند قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ رَبِّي وَتَكُونُ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ [يونس ١٩٢].

قال ابن الجزري: «مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَمِيفِغ، وأبي السمال وغيرهما في ﴿تُنْجِيكَ رَبِّي وَتَكُونُ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ [يونس ١٩٢].

"نحيك": بالحاء المهملة، و﴿لتكون لمن خلفك آية﴾ بفتح سكون اللام، وكقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل الخزاعي^(٢).

[٥] لفظ "ضعف الراوية":

لضعف القارئ وشذوذه في الحروف، وبذلك تكون القراءة شاذة.

من ذلك ما ذكره أبو عمرو الداني، فقال: «قرأ عاصم في رواية المفضل: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْتَيْتُونَ﴾ [الأعراف ١٦٣] بضم الياء من السبت، وقد روى بفتح الياء وبالوجهين أقرأني أبو الفتح [ت٤٠١هـ]، ومن طريق هارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم بالرفع، ومن طريق حسين الجعفي عن أبي بكر برفع الياء

(١) يراجع: التمهيد (ص ١٥ وما بعدها).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٥٥ وما بعدها).

«ويوم لا يُسبتون» من أسبت، وروى سائر الرواة عن أبي بكر بفتح الياء، وقرأ الباكون بفتح الياء وكسر التاء».

رواية المفضل عن عاصم ضعيفة، كما قال أبو حاتم الرازي: «متروك القراءة»^(١).

[٦] لفظ "انفراد القارئ وشدوذه":

انفراد القارئ وكثرة شدوذه مع ثقته بالرواية، وبذلك تكون قراءة شاذة. من ذلك، ما ذكره ابن مجاهد فقال: «وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَأَلَى اللَّهِ تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة ٢١٠] بالياء مضمومة في سورة البقرة، ولم يروه غيره». هذه الرواية مما انفرد بها خارجة عن نافع وهو مع ثقته فإن له شدوذاً كثيراً في الرواية عنه.

قال ابن الجزري: «أخذ القراءة عن نافع، وأبي عمرو، وله شدوذ كثير عنهما لم يتابع عليه»^(٢).

[٧] لفظ "وهم الراوية":

لضعف مروية بوهم وقع من الثقة في رواياته؛ لأن الثقة ربما يهيم. مثال ذلك، ما ذكره أبو عمرو الداني: «وكلهم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ﴾ [الأعراف ١٩٤] بالتاء إلا ما رواه بكار بن أحمد المقرئ أداء عن أحمد ابن رستم عن نصير [٢٤٠]، عن الكسائي أنه قرأ بالياء، وهو وهم من ابن رستم»^(٣).

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٢٤).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الرابع من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٥٩).

(٣) يراجع هذا المثال في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٢٥).

ثالثاً: الرسم:

ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجه في العربية، وخالفه خط المصحف؛ لأنه مخالف لما قد أجمع عليه وهو المصحف العثماني، ومن مختلفة الرسم كانت الصحابة تقرأ بها نحو: الحذف والزيادة، والألفاظ المرادفة، والتقديم والتأخير، وفيما يلي أمثلة ذلك، ما ثبت في الصحيحين وغيرهما:

[١] لفظ "الحذف" من ذلك:

قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء رضي الله عنهما: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى﴾.

هذه القراءة خالفت رسم المصحف في حذف "ما" والقراءة المتواترة على وفق خط المصحف ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل ١٣].

[٢] لفظ "الزيادة":

كقراءة حفصة، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهن: "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر".

هذه خالفت الرسم في زيادة "صلاة العصر"، والقراءة المتواترة: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة ٢٣٨].

[٣] لفظ "التقديم والتأخير" نحو قراءة "وجاءت سكرة الحق بالموت":

وهي مخالفة رسم المصحف بتقديم ﴿الحق﴾، وتنسب هذه القراءة إلى أبي بكر رضي الله عنه، والموافقة للمصحف ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾

لق ١١٩.

[٤] لفظ "التبديل" نحو قراءة "صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب وغير الضالين":

وهي مخالفة رسم المصحف في تبديل: «الذين» بـ"مَن"، وتبديل "ولا" بـ"غير".

هذه القراءة كانت في مصحف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتنسب إليه. والقراءة المتواترة الموافقة للمصحف: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ١٧].

[٥] لفظ "التغيير":

نحو قراءة ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما: «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة»، وهي مخالفة للرسم في تغيير "أمامهم" مكان «وراءهم»، وزيادة "صالحة"، والقراءة المتواترة: «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» [الكهف: ١٧٩].

[٦] لفظ "المرادفة" نحو قراءة ابن مسعود رضي الله عنه "إن كانت إلا زقية واحدة":

وهي مخالفة رسم المصحف في لفظه مترادفة "زقية" مكان «صبيحة» وهي الموافقة للمصحف: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ» [يس: ١٢٩].

هذه القراءات كلها شاذة؛ لأنها لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن ثبتت بالنقل، فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن^(١).

(١) يراجع المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الأول (ص ١٣٢ وما بعدها).

رابعاً: المعني:

من الأسباب الاجتهادية المؤدية إلى ردّ القراءات اختيار المعاني، و الألفاظ اللائقة بالمقام.

لفظ "معاذ الله"؛ لاختيار لفظ يليق بالمقام، أو أن القراءة لم تثبت عند من أنكروها على وجه التواتر مع أنها قراءة متواترة عن أئمة القراءة.
كما جاء في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت القراءة بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ إِبْرَاهِيمُ ١١٠.

عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه قال: (قالت له، وهو يسألها عن قول الله تعالى قال: قلت: أكذبوا أو كُذِّبوا؟ قالت عائشة: رضي الله عنها: كُذِّبُوا. قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمرى لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كُذِّبوا؟ قالت: معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل آمنوا بربهم وصدّقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظن الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك)^(١).

القاعدة:

* أن ردّ القراءات يدور حول ما يتعلق باللغة، والسند، والرسم، وما يتعلق باللغة أكثر استعمالاً في ذلك.

(١) تقدم هذا المثال وتخريجه من حيث الحديث والقراءات في المبحث الخامس من الفصل الثاني في الباب الأول (ص ١٣٧).

* أن الأسباب التي أدت الأئمة إلى ردّ القراءات سواء كانت متواترة، أو شاذة تعتمد على أمرين أساسيين، هما: الأسباب النقلية، والأسباب الاجتهادية.

* النقاد بالأسباب الاجتهادية المتعلقة باللغة والمعاني هم أكثر الناس رفضاً للقراءات التي تواتر نقلها، وطعنوا فيها، وردّها.

* كما أن بعض أئمة اللغة يحتكمون إلى صحة المعني قبل اللفظ جرّهم ذلك إلى ظاهرة ردّ القراءات المتواترة التي تخالف القواعد اللغوية وأقيسها في النحوي. * أن الرد الجائز للقراءات هو ما يتعلق بالأسباب النقلية، وهي الأسانيد فيما إذا كانت ضعيفة فالقراءة بها غير جائزة؛ لأنها لم تثبت بنقل صحيح فضلاً أن تكون قراءة متواترة يثبت بمثلها قرآن يتعبّد بتلاوته.

* كذلك يجوز ردّ القراءات التي صح نقلها عن الأحاد، وصح وجهها في العربية، وخالفها خط المصحف؛ لأنها مخالفة لما قد أجمع عليه وهو المصحف العثماني.

الله أعلم

المبحث الثاني

مصطلحات تضعيف القراءات

تقدم في المبحث الأول أن الأسباب التي أدت بعض الأئمة إلى ردّ القراءات سواء كانت متواترة، أو شاذة تعتمد على أمرين أساسيين هما: الأسباب النقلية، والأسباب الاجتهادية، وذلك أن التضعيف قد يكون من جهة اللغة، وقد يكون من جهة الرواية، أو من جهة المعنى حسب ما يظهر للشخص في لفظ القراءة، فينتقد القراءة التي معناها يخالف ما يفهمه لما يقرأ به، أو أن القراءة التي تخالف المعنى الظاهر لم تبلغه من طريق من يرجع إليه في ذلك، فينتقدها بعبارة تشعر بتضعيفها.

كما سبق القول بأن عبارات الأئمة النقاد تختلف في انتقاد القراءة الواحدة في آن واحد، فمنهم من عبارته صريحة في رفض القراءة، وإنكارها، ومنهم من عبارته تشعر بتضعيف القراءة دون ردّها؛ لثبوتها نقلاً عن أئمة القراءة، كما في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بجر «الأرحام»، فإن عباراتهم في نقد هذه القراءة مختلفة، كما قال النحاس: «وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقال رؤساؤهم: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبجه فيما علمته»^(١).

فعبارة البصريين صريحة في ردّها وإنكارها، بينما عبارة الكوفيين ليس كذلك، بل هي تضعيف لها، والتضعيف لا يلزم منه رفض القراءة وردّها، إذا

(١) يراجع المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٢٣٣).

ثبت نقلها متواتراً، وإنما تضعيفها؛ لأجل مخالفتها قاعدة نحوية معروفة كثيرة الاستعمال عند أئمة الصناعة النحوية.

وفيما يلي ذكر الألفاظ التي يستخدمها أهل العلم في عملية تضعيف القراءات، وهي تكون على النحو التالي:

[١] لفظ "الضعف":

لمخالفة القراءة قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾

[البقرة ٣٤].

قال ابن جنى: «هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن الملائكة في موضع جر فالتاء مكسورة».

وقال الزمخشري: «لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم ﴿الحمد لله﴾»^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُضْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِحِي﴾ [إبراهيم ٢٢].

قال الزجاج، «وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين»^(٢).

[٢] لفظ "وفيه قبح":

لمخالفتها قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء ١].

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٨).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٦).

قال الفراء: «فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. وخفض الأرحام، قال: هو كقولهم: وبالله والرحم وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كنى به».

قال النحاس: «وأما الكوفيون فقال رؤساؤهم: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته»^(١).

[٣] لفظ "خطأ في العربية":

لمخالفة القراءة قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١].

قال الزجاج: «فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا تجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ-أيضاً- في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: (لا تحلفوا بأبائكم)، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاك؟»^(٢).

[٤] لفظ "أنكر":

مخالفة القراءة قاعدة صرفية؛ لأنها جاءت على وجه القلة.

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمَنكُمْ سَتَانَ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢].

[المائدة: ٢].

قال النحاس: «أنكر أبو عبيد، وأبو حاتم "سنان" بتسكين النون؛ لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة، وخالفهما غيرهما، وقال: ليس هذا

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٤).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٣).

مصدرًا، ولكنه اسم الفاعل على وزن كسلان وغضبان وهي قراءة ابن عامر^(١).

[٥] لفظ " لحن في اللغة":

مخالفة القراءة قاعدة نحوية.

عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر ١٥٤].

قال النحاس: « وحكي عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: بكسر النون لحن «فبم تبشرون» يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر ١٦٤].

قال ابن عطية: « وقرأت فرقة «تأمروني» بنونين، وهذا هو الأصل، وقرأ ابن كثير: «تأمروني» بنون مشددة مكسورة، وياء مفتوحة. وقرأ ابن عامر: «تأمروني» بياء ساكنة ونون مكسورة خفيفة، وهذا على حذف النون الواحدة، وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن؛ لأنها علامة رفع الفعل، وفتح^(٣).

[٦] من مصطلحات تضعيف القراءة "جهالة في السند":

كقول أبي عبيد عن كلثوم المرادي "وهو مجهول" عند قوله تعالى: ﴿قَالَ

لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الإسراء ١٠٢].

(١) يراجع هذا المثال في البحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٤٤).

(٢) يراجع هذا المثال في البحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٩).

(٣) يراجع هذا المثال في البحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٤١٦).

قال القرطبي: «قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصح للمعنى الذي احتج ابن عباس رضي الله عنهما؛ ولأن موسى عليه السلام لا يحتج بقوله: «علمت» أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصح القراءة عن علي رضي الله عنه لكانت حجة، ولكن لا تثبت عنه، إنما هي عن كلثوم المرادي، وهو مجهول، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي»^(١).

ضعف أبو عبيد قراءة الكسائي بضم التاء؛ لأن في إسنادها قارئاً مجهولاً، ولم تبلغ إليه القراءة على وجه يثبت به التواتر.

[٧] لفظ "وهو في الظاهر لحن":

لعسر توجيه القراءة.

عند قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية ١٤].

قال الفراء: «قرأها يحيى بن وثاب: «لنجزى» بالنون، وقرأها الناس بعد «ليجزى قوماً» بالياء وهما سواء بمنزلة قوله: «وقد خلقتك من قبل» [مريم ٩] أو «وقد خلقتك من قبل»، وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: «ليجزى قوماً» [الجاثية]، وهو في الظاهر لحن فإن كان أضمر في «يجزى» فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوباً ليجزى ذلك الجزء قوماً فهو وجه»^(٢).

[٨] لفظ "الشذوذ وخروجه من القياس":

لمخالفة القراءة قياساً صرفياً.

عند قوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر ٥].

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٣٧٧-٣٧٨).

(٢) يراجع هذا المثال في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٣٧٤).

قال النحاس: « وقال بعضهم: مطلع للمصدر، والفتح أولى؛ لأن الفتح في المصدر قد كان "لفعل ويفعل" فيكون في "فعل يفعل"، وأيضاً فإن قراءة الجماعة الذين تقوم بهم الحجة «حتى مطلع» هذا في قوته في العربية، وشذوذ الكسر، وخروجه من القياس»^(١).

القاعدة:

* أن تضعيف القراءة لا يلزم منه رفضها وردّها، إذا ثبت نقلها متواتراً، وإنما تضعيفها؛ لأجل مخالفتها قاعدة نحوية، أو صرفية، أو قياساً لغوياً معروفة كثيرة الاستعمال عند أئمة اللغة.

* القول بأن هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف قول مرفوض عند أئمة السلف؛ لأن القراءة سنة متبعة يجب قبولها، والمصير إليها.

* لا ينبغي تضعيف قراءة ثبتت بالنقل المتواتر عن أئمة القراءة لمخافتها قاعدة لغوية؛ لأن إجماع النحويين لا يكون حجة مع مخالفة القراء لهم.

* لو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عليه السلام عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون أحاد، والقراء أعدل وأثبت، وأضبط لما ينقلوه من النحويين الذين ربما يكون قائل بيت الشعر مجهولاً.

الله أعلم

(١) يراجع هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٤٨).

المبحث الثالث

مصطلحات اختيار القراءات

تقدم في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث أن الاختيار في القراءات، هو "ما اختاره إمام من القراء فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه بلفظ الاختيار، أو القراءة".

قد اتفق أئمة السلف على جواز اختيار القراءة مع مراعاة القواعد المتبعة في ذلك، وهي ظاهرة قديمة مقترنة بنزول القرآن على سبعة أحرف، لما خيّرت الأمة في قراءة القرآن بأي حرف شاءت، كما دلت على ذلك الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، وهي أيضاً مصادر القراءات، إلا أن مصطلح "الاختيار" يرجع إلى عصر التابعين أو أقدم من ذلك^(١)، فالقراءة والاختيار بعد ظهور الأئمة القراء المشهورين هما مصطلحان مرادفان من حيث إضافة كل منهما إلى من نسب إليه، واشتهر بهما، كما هو الشأن في القراء العشرة، يقال: قراءتهم بمعنى: اختيارهم، غير أنه غلب لفظ «القراءة» على قراءات القراء العشرة، ولفظ "الاختيار" على قراءات القراء الآخرين كما

(١) ينظر: غاية النهاية (١/٤٢٦).

تقدّمت الإشارة إليهم^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية [ت ٧٢٨هـ]: «سبب تنوع القراءات فيما يحتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع»^(٢).

فيما يلي ذكر الألفاظ التي يستعملها أهل العلم في عملية اختيار القراءات، وهي تكون على النحو التالي:

[١] لفظ "الاختيار":

والتصريح بهذا اللفظ أكثر استعمالاً عند الأئمة، كموافقة القراءة لفظ الحديث.

عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة ١٢٥].

قال مكّي: «روى أبو عبيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الحجر، ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعاً، حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم، فصلّى خلفه ركعتين.

(١) في المبحث الخاص بهم "النقاد من أهل الاختيار" من الفصل الأول في الباب الثالث في (ص ٣٦٧-٣٦٨).

ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة "الأحرف السبعة للقرآن" (ص ٤٦)؛ والأرجوزة المنبهة للداني (ص ١٥٩-١٦١)؛ والتمهيد لابن عبد البر (٢٧٨/٨)؛ ومقدمة معالم التنزيل في التفسير للبغوي (١/١٤)؛ والعواصم من القواصم لابن العربي (ص ٣٦٢)؛ والمرشد الوجيز (ص ٣٢٥)؛ ومقدمة التفسير "مجموع الفتاوى" (٤٠٢/١٣)؛ وسوق العروس لأبي معشر الطبري (١/٨٦)؛ واختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات رسالة ماجستير (ص ٢٤٤ وما بعدها).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٠٢/١٣).

وقرأ «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» ، وقال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه إلا بكسر الخاء، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار لما ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك»^(١).

ومن ذلك أيضاً موافقة لفظ الحديث:

عند قوله تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءً﴾ [البقرة ٢٧٣].

قال أبو شامة: «واختار أبو عبيد قراءة الكسر، وذكر حديثاً عن لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال: كنت وافد بني المنتفق إلى رسول الله ﷺ، فبينا نحن عنده؛ إذ روح الراعي غنمه، فقال له رسول الله ﷺ: (ما أولدت؟) قال: بهمة، قال: (اذبح مكانها شاة)، ثم قال: (لا تحسبن). ولم يقل: لا تحسبن أنا من أهلك ذبحناها».

قال أبو عبيد بالكسر نقرأها في القرآن كله؛ اختياراً لما حفظ عن رسول الله ﷺ من لغته؛ واتباعاً للفظه»^(٢).

[٢] لفظ "وجه القراءة عندنا، أو في قراءتنا":

عند قوله تعالى: ﴿وَرِيثًا وَلبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف ٢٦].

قال الفراء: «ولباس التقوى يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل "ذلك" من نعته، وهي قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً، "ولباس التقوى خير"، وفي قراءتنا «ذلك خير» فنصب اللباس أحب إليّ؛ لأنه تابع الريش، فرفع خير بذلك»^(٣).

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٣٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤١).

(٣) ينظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٣٥).

ومن ذلك أيضاً لفظ "القراءة عندنا" قول أبي عبيد: - عند قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ١٦]: «القراءة عندنا بالصاد؛ لاجتماع المصاحف في الأمصار كلها على الخط بالصاد»^(١).

وقوله أيضاً عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة ٢٤٦].

قال أبو زرعة نقلاً عن أبي عبيد أنه قال: «القراءة عندنا بالفتح؛ لأنها أعرف اللغتين، ولو كان «عسيتم» لقرئت «عسي رينا» [القلم ١٣٢]، وما اختلفوا في الحرف»^(٢).

[٣] لفظ "أشبه بالصواب":

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ، وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [المزمل ١٢٠].

قال الفراء: «فمن خفض أراد: تقوم أقل من الثلثين، وأقل من النصف، ومن الثلث، ومن نصب أراد: تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف، أو الثلث، وهو أشبه بالصواب؛ لأنه قال: أقل من الثلثين، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة، ثم قال الفراء: وكل صواب»^(٣).

فقوله: «وكل صواب» دل على أن لفظ "أشبه بالصواب" يقصد به الاختيار، حيث صوّب الفراء القراءات الواردة فيها.

(١) ينظر: المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الثاني (ص ٢٩٢).

(٢) ينظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢١).

(٣) ينظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٥٧).

[٤] لفظ " الوجه وبه نقراً، أو القراءة بكذا:

عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾

[البقرة ٢١٠].

قال الأخفش: « والرفع هو الوجه، وبه نقراً؛ لأنه قد قال ذلك في غير

مكان قال: ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾ [الفجر ٢٣]، وقال تعالى: ﴿هل

ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك﴾ [الأنعام ١٥٨]»^(١).

[٥] لفظ " أكثر القراء عليه":

عند قوله تعالى: ﴿وَأَنبَأْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ [النساء ١٦٣].

قال الزجاج: « القراءة فتح الزاي وضمها، وأكثر القراء على فتح الزاي،

وقد قرأت جماعة ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي، منهم الأعمش، وحمزة، فمن قرأ

زبوراً بفتح الزاي فمعناه كتاباً، وهذا الوجه عند أهل اللغة، لأن الآثار كذا

جاءت زبور داود، كما جاء توراة موسى، وإنجيل عيسى»^(٢).

[٦] لفظ "قراءة العامة":

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقِّ

وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ...﴾ [آل عمران ٢١].

قال الفراء: « تقرأ: ويقتلون، وهي في قراءة عبد الله ﴿وقاتلوا﴾ فذلك قرأها

من قرأها ﴿يقاتلون﴾.

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤٤).

(٢) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤٦).

وقد قرأها الكسائي دهرأ ﴿يقاتلون﴾ ثم رجع، وأحسبه رآها في بعض مصاحف عبد الله ﴿وقتلوا﴾ بغير ألف فتركها، ورجع إلى قراءة العامة؛ إذ وافق الكتاب في معنى قراءة العامة^(١).

[٧] لفظ "قراءة الناس":

عند قوله تعالى: ﴿لَئِن أُنجِئْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام ٦٣].

قال الفراء: «قراءة أهل الكوفة، وكذلك هي في مصاحفهم ﴿أن جي نا ألف﴾ وبعضهم بالألف ﴿أنجانا﴾، وقراءة الناس: ﴿أنجيتنا﴾ بالتاء»^(٢).

[٨] لفظ "قراءة العوام":

عند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن مَّا نَشَاءُ وَارْحَمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ الرَّحِيمُ﴾ [الأحزاب ٦٨].

قال الفراء: «وقوله: ﴿لعننا كثيراً﴾. قراءة العوام بالشاء إلا يحيى بن وثاب فإنه قرأها ﴿والعنهم لعناً كبيراً﴾ بالباء، وهي قراءة عبد الله لا نجيذه. يعني كثيراً»^(٣).

[٩] لفظ "أكثر كلام العرب وقرأه القراء":

عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران ٢٨].

قال الفراء: «هي أكثر كلام العرب، وقرأه القراء، وذكر عن الحسن، ومجاهد أنهما قرآ ﴿تقية﴾ وكل صواب»^(٤).

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني (ص ٣٠٤).

(٢) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني (ص ٣٠٥).

(٣) ينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث (ص ٣٧٣ وما بعدها).

(٤) ينظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٢٤).

[١٠] لفظ "موافقة الرسم، أو عليه مصاحف الأمصار" تحقيقاً:

عند قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٤٩].

قال ابن جرير الطبري: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٤٩]، والطير جمع طائر، واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأ بعض أهل الحجاز: ﴿كهيئة الطائر فأنفخ فيه فيكون طائراً﴾ على التوحيد، وقرأ آخرون: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما، ثم قال: وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخط المصحف، واتباع خط المصحف مع صحّة المعنى، واستفاضة القراءة به أعجب إليّ من خلاف المصحف»^(١).

[١١] لفظ "وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية":

عند قوله تعالى: ﴿فَكَرَبَةٍ ۖ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ﴾ [البلد ١٣-١٤].

قال الفراء: «﴿فك ربة أو أطمع﴾ وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية؛ لأن الإطعام اسم، وينبغي أن يردّ على اسم مثله، فاخترنا: ﴿فك ربة أو أطمع﴾؛ لقوله: «ثم كان».

قال النحاس: «ثم تكلم النحويون في هذا فاختر الفراء هذه القراءة، واحتج بأن بعده ثم كان أي فلما عطف بكان وهي فعل ماض على الأول، وجب أن يكون ﴿فك﴾ ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض، واختار الأخفش، وأبو حاتم، وأبو عبيد القراءة الأخرى»^(٢).

(١) ينظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني (ص ٣١٤).

(٢) ينظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٥٩-٣٦٠).

[١٢] لفظ "أحب الوجهين إلينا":

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة ٢٢٢].

قال الفراء: «بالياء، وهي قراءة عبد الله إن شاء الله ﴿يتطهرون﴾ بالتاء، والقراء بعد يقرءون ﴿حتى يطهرون﴾ و ﴿يطهرون﴾ يطهرون: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرون: يغتسلن بالماء، وهو أحب الوجهين إلينا: يطهرون»^(١).

[١٣] لفظ "وبها نقرأ"

عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [الأنعام ١٢٥].

قال الأخفش: «يريد ﴿واتخذوا﴾ كأنه يقول: واذكروا نعمتي وإذا اتخذوا مصلى من مقام إبراهيم. ﴿واتخذوا﴾ بالكسر وبها نقرأ؛ لأنها تدلّ على الغرض»^(٢).

[١٤] لفظ "هو الجيد":

عند قوله تعالى: ﴿فَكَرَبِيَّةٍ ۖ أَوْ إِطْعَمَتُّ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣-١٤].

قال النحاس: «ثم تكلم النحويون في هذا فاختر الفراء هذه القراءة، واحتج بأن بعده ثم كان أي فلما عطف بكان وهي فعل ماض على الأول، وجب أن يكون ﴿فك﴾ ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض، واختار الأخفش، وأبو حاتم، وأبو عبيد القراءة الأخرى».

قال الأخفش: «﴿فك رقية﴾ هو الجيد»^(٣).

(١) ينظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثالث (ص ٤٨٢).

(٢) ينظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثالث (ص ٤٨٥).

(٣) ينظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٥٩).

فبناءً على ما تقدم من بيان مصطلحات ردّ القراءات، وتضعيفها، واختيارها، سواء كانت بألفاظ صريحة، أو بإشارات تدلّ على تلك المصطلحات، فإن الفروق بينها صارت واضحة، خلافاً لمن يتوهم أن اختيار القراءة يلزم منه ردّ القراءة الأخرى، أو تضعيفها، وأن اختيار القراءة جائز باتفاق السلف، كما دلّ على ذلك مصطلح اختيار القراءات، نحو: التصريح بلفظ "الاختيار"، كما في قول أبي عبيد: «الاختيار الخفض في» ونصفه وثلثه»، وقوله: «الاختيار: «فكّ رقبة»، أو الإشارة بلفظ يدلّ عليه، كما في قول الفراء: «وهو أشبه بالصواب» فدلّ على الاختيار قوله بعده: "وكلّ صواب"، وقوله أيضاً: «فالفاء بهذا المعنى أجود من الواو وكلّ صواب».

وأن المحذور من ذلك، هو الطعن والإنكار والردّ لما تواتر نقلها عن أئمة القراءة، كما تقدمت الأمثلة لذلك في المبحثين السابقين.

أما اتهام النحاس الفراء، وأبا عبيد، وردوده عليهما عند اختيارهما القراءتين في هذين المثالين بالطعن على القراءات المتواترة، فإنه قول غير واضح في موضعه، ويعتبر حمل كلامهما على ما لا يقصدان، وهو الطعن في القراءات، وردّها كما توهمه أبو جعفر النحاس مع أنه كان ممن يرجح القراءة على الأخرى، بل هو يردّ القراءات المتواترة التي تخالف القواعد اللغوية كما تقدم في الأمثلة لذلك أكثر من موضع.

وفيما يلي ذكر أقوال أبي جعفر النحاس في معرض ردّه على الفراء وأبي عبيد من ذلك قوله: «الديانة تحظر الطعن على القراءات التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ، وقد قال العلاء: (أنزل القرآن

على سبعة أحرف). فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى».

وقوله أيضاً: «والسلامة من هذا عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا».

وقوله أيضاً: «وهذا عظيم من القول أن يقال في ما قرأت به الجماعة، ووقع للسواد المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوا عن النبي ﷺ أجود، أو خير».

لاشك أن ما ذكره النحاس، هو الأصل الذي يعتمد عليه في هذا الباب، ذلك أن القراءة سنة متبعة، إذا ثبت نقلها متواتراً يجب قبولها والمصير إليها، وليس للرأي مجال فيها، ولا للقياس، غير أن حمله على الفراء وأبي عبيد ليس بوجيه في موضوعه.

ولعل ما توهمه النحاس وذكره من هذه الأقوال في الردّ على الفراء وأبي عبيد هو الذي أوقع ممن لا يفرق بين مصطلحات العلماء في اختيار القراءات وبين مصطلحاتهم في ردّ القراءات، وتضعيفها، وترجيحها، وبالمقابل أوقع البعض الآخر في اتهام أئمة هذا الفن بإنكار القراءات المتواترة؛ لأن كلام النحاس في معرض ردّه على الفراء وأبي عبيد يدلّ دلالة واضحة على أن كلاّ منهما طعن في قراءة تواتر نقلها طعناً يؤدي إلى رفض القراءة وردّها، وتضعيفها، بينما الأمر ليس كذلك. الله أعلم.

القاعدة:

- * أن من مصطلحات نقد القراءات عند العلماء اختيارها، كما دلت على ذلك معاني النقد في اللغة، والألفاظ المصطلحة في الاختيار.
- * أن اختيار القراءة جائز باتفاق السلف، وهو ظاهرة قديمة مقترنة بنزول القرآن على سبعة أحرف، لما خُيِّرَت الأمة في قراءة القرآن بأي حرف شاءت.
- * بيان الفروق بين هذه المصطلحات. الله أعلم

المبحث الرابع

مصطلحات ترجيح القراءات

لما كان اختيار القراءة جائزاً باتفاق الأئمة، مع مراعاة القواعد المتبعة في ذلك، فإن البعض توسع في ذلك إلى ترجيح القراءة على الأخرى ترجيحاً يكاد يقسط الأخرى.

إن القراءات إذا ثبتت بالنقل المتواتر فلا ينبغي تفضيل إحداها على الأخرى؛ لأنها كلها منزلة من عند الله تلقاها رسول الله ﷺ من أمين الوحي جبريل عليه السلام.

اختلف العلماء في الترجيح بين القراءات، فمنهم من لا يرى جواز ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، ومنهم من يرى جواز ذلك على النحو الآتي:

(أ) أقوال المانعين:

[١] قول أحمد بن ثعلب [ت ٢٩١هـ] ^(١):

«إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى الكلام "كلام الناس" فضلت الأقوى وهو حسن» ^(٢).

[٢] قول أبي جعفر النحاس [ت ٣٣٨هـ]:

عند القراءة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان ٥١] - «بفتح الميم

(١) هو أحمد بن يحيى، أبو العباس المعروف بـ"ثعلب" العلامة المحدث، شيخ اللغة والعربية، وإمام الكوفيين في النحو واللغة. ينظر: غاية النهاية (١/١٤٨)؛ وبغية الوعاة (١/٣٩٦).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن نقله عنه الزركشي (١/٣٣٩).

قراءة الكوفيين، وأبي عمرو، وقرأ المدنيون ﴿في مُقام﴾ بضم الميم، قال الفراء [٢٠٧]: «مقام أجود في العربية؛ لأنه للمكان». ثم قال النحاس: -رداً على الفراء- «وهذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزلت؛ لأنهم لا يجمعون على ضلالة، فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟ ومقام بالضم معناه صحيح يكون بمعنى الإقامة»^(١).

[٣] قول علم الدين السخاوي [ت٦٤٣هـ]:

حيث قال: «وأما من أخذ يفضل بين القراءتين، فقال: المالك أعمّ من الملك؛ لأنه يضاف إلى كلّ متملك من الدواب والثياب وغيرها بخلاف الملك، فغلط؛ لأن القراءتين صحيحتان، وليس هذا لاحتجاج بصحيح؛ لأن الله تعالى وصف نفسه بالملك والملك، فما وجه هذا الترجيح؟!»^(٢).

[٤] قول أبي شامة المقدسي [ت٦٦٥هـ]:

«قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين قراءة "ملك" و "مالك" حتى إن بعضهم يبالغ إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس بمحمود بعد ثبوت القراءتين، واتصاف الرّبّ بهما، ثمّ قال: حتى إنني أصلي بهذه في ركعة، وبهذه في ركعة»^(٣).

(١) ينظر: هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٤٦).

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد (١/١٣٩).

(٣) إبراز المعاني من شرح حرز الأمان (ص ٧٠).

[٥] قول أحمد بن يوسف الكواشي [ت ٦٨٠هـ]^(١):

«وفائدته: معرفة توجيه القراءات أن يكون دليلاً على حساب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كليهما متواترة»^(٢).

[٦] قول محمد بن سليمان ابن النقيب [ت ٦٩٨هـ]^(٣) صاحب التحرير:

«وقد ذكر التوجيه في قراءة "وعدنا" و"واعدنا" لا وجه للترجيح بين بعض القراءات السبع وبعض في مشهور كتب الأئمة من المفسرين والقراء والنحويين، وليس ذلك راجعاً إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام.

وحاصله: أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك، وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في «فنادته الملائكة» لآل عمران ٣٩ فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء؛ لأن الملائكة جمع، وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تردّ إحداها ألبتة،

(١) هو أحمد بن يوسف، أبو العباس، المفسر عالم زاهد كبير القدر، وله "التفسير الكبير"

"التفسير الصغير". ينظر: غاية النهاية (١/١٥٠)؛ وطبقات المفسرين (١/١٠٠-١٠١).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن نقله عنه - أيضاً - الزركشي (١/٣٣٩).

(٣) هو محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب، كان أحد الأئمة العلماء، عابداً زاهداً متواضعاً

عديم التكلف صرف همته أكثر دهره إلى التفسير. ينظر: طبقات المفسرين للداودوي

(٢/١٤٩-١٥٠).

وفي قراءة عبد الله "فناداه جبريل" ما يؤيد أن الملائكة مراد به واحد^(١).

[٧] قول أبي حيان (٧٥٤هـ):

عند قراءة "وعدنا" و"واعدنا" بألف وبغير ألف: « ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ؛ لأن كلا منهما متواتر، فهما في الصحة على حد سواء^(٢) ».

(ب) مصطلحات من يرى الترجيح بين القراءتين:

ويستخدم هذه المصطلحات، وهم الأئمة النقاد من أهل الاختيار، والمفسرين واللغويين، كالفراء، والأخفش، وأبي عبيد، وابن جرير الطبري، وغيرهم.

مما يدلّ على مصطلح ترجيح القراءات قول ابن جرير الطبري: - عند القراءة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] بتخفيف الذال. - « هذا أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب حقّ لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر نظير الذي نظير الذي في سورة المنافقين سواء^(٣) ».

فيما يلي ذكر نماذج للألفاظ التي يستخدمها أهل العلم في ترجيح القراءات، وهي على النحو التالي:

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن نقله عنه - أيضاً- الزركشي (١/٣٤٠).

(٢) البحر المحيط (١/٣٢١).

(٣) ينظر: المبحث الرابع من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٥١-٣٥٢).

[١] لفظ "الصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا":

وهذا اللفظ يستخدمه الإمام ابن جرير الطبري أكثر في تفسيره؛ للمعنى واللفظ.

عند القراءة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة ١٢٥].

قال ابن جرير الطبري: «فإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمر فيه نبيه ﷺ باتخاذ مقام إبراهيم مصلي، فغير جائز قراءتها، وهي أمر على وجه الخبر، والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا «واتخذوا» بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلي؛ للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ وذكر حديث جابر رضي الله عنه وغيره»^(١).

ومن ذلك أيضاً لفظ "الصواب من القراءة في ذلك عندنا":

عند القراءة في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء ٩٥].

قال ابن جرير الطبري ما نصه: «واختلفت القراءة في قراءة قوله تعالى: «غير أولي الضرر». فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة، ومكة، والشام «غير أولي الضرر» نصباً، بمعنى: إلا أولي الضرر، وقرأ ذلك عامة قراءة أهل الكوفة، والبصرة: «غير أولي الضرر» يرفع «غير» على مذهب النعت للقاعدين.

ثم قال أبو جعفر: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا: «غير أولي الضرر» بنصب «غير»؛ لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: «غير أولي الضرر» نزل بعد قوله: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٣٩).

بأموالهم وأنفسهم ﴿ ؛ استثناء من قوله : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون ﴾^(١) .

[٣] لفظ " أجود " :

وهذا اللفظ أيضاً يستخدمه في الغالب الإمام الفراء في معاني القرآن .
عند القراءة من قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [البقرة ٢١٠] .

قال الفراء : « والملائكة ﴾ رفع مردود على " الله تبارك وتعالى " ، وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد ﴿ في ظلل من الغمام وفي الملائكة ﴾ والرفع أجود ؛ لأنها في قراءة عبد الله ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام ﴾^(٢) .

وعند القراءة - أيضاً - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [الدخان ٥١] .
قال النحاس : « بفتح الميم قراءة الكوفيين ، وأبي عمرو ، وقرأ المدنيون ﴿ في مقام ﴾ بضم الميم . قال الفراء : مقام أجود في العربية ؛ لأنه للمكان^(٣) .

[٤] لفظ " ولا يعجبني ذلك " :

عند القراءة من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة ٢٢٩] بضم الياء .

(١) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤٢) .

(٢) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤٤) .

(٣) ينظر : المبحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٤٦) .

قال الفراء: « وفي قراءة عبد الله ﴿إلا أن يخافوا﴾ فقرأها حمزة على هذا المعنى ﴿إلا أن يخافا﴾ ، ولا يعجبني ذلك ، وقرأها بعض أهل المدينة ، كما قرأها حمزة ، وهي قراءة أبي ﴿﴾ : ﴿إلا أن يظنا ألا يقيما حدود الله﴾ والخوف والظن متقاربان في كلام العرب»^(١).

[٥] لفظ " لست أشتهيته" :

عند القراءة في قوله تعالى : ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء ٣٤].

قال الفراء: « القراءة بالرفع ، ومعناه حافظات لغيب أزواجهن بما حفظهن الله حين أوصى بهن الأزواج ، وبعضهم يقرأ ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ فنصبه على أن تجعل الفعل واقعاً كأنك قلت حافظات للغيب بالذي يحفظ الله ، كما تقول : بما أرضي الله فتجعل الفعل "لما" فيكون في مذهب مصدر ، ولست أشتهيته ؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف ، وإنما هو كالمصدر»^(٢).

[٦] لفظ " كرهه" :

عند القراءة من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرِيَّ وَالصَّيِّئِينَ﴾ [البقرة ٦٢] بترك همز الصابين .

قال أبو شامة -تقلاً- : عن أبي عبيد أنه قال : « إنما كره ترك الهمزة هنا ؛ لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً بخلاف النبيين . بمعنى لم ينظر إلى أصل هذه الكلمة ؛ لأنها من " صبا" مهموز لام الفعل»^(٣).

(١) ينظر : هذا المثال في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثالث (ص ٤٨٣).

(٢) ينظر : المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثالث (ص ٤٨٤).

(٣) ينظر : المبحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني (ص ٣٤٢).

ذلك أن كراهة أبي عبيد هنا ليست كراهة تحريم ؛ لأنه لايتأتى منه ، أو من غيره تحريم قراءة ثبتت بالتواتر عن النبي ﷺ لعله لغوية ، وإنما هي كراهة تنزيه وترجيح قراءة على أخرى.

[٧] لفظ " أولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا":

عند القراءة من قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء ١٦٣] بفتح الزاي. قال أبو جعفر: « وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا ، قراءة من قرأ: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ بفتح الزاي ، على أنه اسم الكتاب الذي أوتيته داود ، كما سمي الكتاب الذي أوتيته موسى (التوراة) ، والذي أوتيته عيسى (الإنجيل) ، والذي أوتيته محمد (الفرقان) ؛ لأن ذلك هو الاسم المعروف به ما أوتي داود ، وإنما تقول العرب : " زبور داود" بذلك تعرف كتابه سائر الأمم»^(١).

القاعدة:

* أن الترجيح بين القراءتين جائز بشروط :

مراعاة القواعد المتبعة في ذلك عدم التوسع في ذلك إلى ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى ، وهذا غير مرضي ؛ لأن كليهما متواترة.

الله أعلم

(١) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني (ص ٢٤٦).

الخاتمة

الخاتمة

بعون الله وتوفيقه اجتمع في هذا البحث ما تفرق من قواعد نقد القراءات، وإبرازها مع دراستها، وبيان موقف العلماء منها مع توضيح مصطلحاتهم في ذلك، وبيان الفرق بين الألفاظ التي يستخدمونها في ردّ القراءات وتضعيفها وما يستخدمونها في اختيار القراءة وترجيحها، وقد تصدّى البحث للردّ على من أنكر القراءات المتواترة، فكان من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي الموضوع، ودراسته ما يلي:

أولاً: قواعد نقد القراءات، وقد بلغت هذه القواعد التي ينتقد بها العلماء القراءات إلى ثلاث وعشرين قاعدة، وهي متفرعة عن مخالفة أركان القراءات المتواترة التي هي صحة السند وموافقة الرسم العثماني وموافقة اللغة العربية. ثانياً: بيان موقف العلماء من نقد القراءات، فإنهم يتفاوتون في ذلك من حيث ردّها وتضعيفها وترجيحها واختيارها على النحو الآتي:

أسباب نقد القراءات المتواترة عند أهل الاختيار، فهي تتمثل فيما يلي:

- * عدم بلوغ القراءة إلى القارئ على وجه التواتر.
- * مجيء القراءة بوجه في اللغة يخفى عليه ولا يعلم أنه جائز، فيردّها.
- * مجيئها على وجه القلة في اللغة، فيضعّفها.
- * مخالفتها القواعد النحوية، أو الصرفية فيلخّنّها.
- * مخالفتها رسم المصحف المجمع عليه فيردّها.
- * مخالفة القراءة للأثر، فيختارها.
- * مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن، فيختارها، أو

يرجحها.

أسباب نقد القراءات عند أئمة أهل الأداء، فهي تتمثل فيما يلي:

* السند، والمتن، والرسم، واللغة، غير أنهم يقدمون صحة السند على صحة اللغة تمثيلاً مع القاعدة، وهي أن القراءة سنة يجب اتباعها، ومن المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية لا العكس.

* ضعف الراوية، أو الطريق، أو المروية، إما لغلط حصل من القارئ في روايته أو من طريقه، أو في مروياته، أو لوهم وقع منه عن طريقه، أو يكون سهو قلم وقع له في كتابته من حيث عزو الرواية، وتخصيصها لغير قارئه.

* انفراد القارئ وشذوذه، إما لضعفه في الرواية، أو الطريق أو لشذوذه عن سائر الرواة.

* عدم شهرة القارئ بالإقراء، وذلك بأن تنسب القراءة إلى قارئ لم يكن مشهوراً بالإقراء.

* مخالفة القارئ ما استقرّ عليه رأي المحققين من حيث الأداء، فتردّ القراءة.

* ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان ضعف القراءة، وشذوذها.

* مخالفة القراءة اللغة، إما لخط القارئ في اللغة، أو كانت القراءة مخالفة اللغة من حيث أصل الكلمة، واشتقاقها، فيضعفها.

أسباب نقد القراءات عند المفسرين، ولهم في ذلك مواقف متفاوتة من حيث تلحين القراءة، وردّها، وترجيحها على النحو الآتي:

* كثيراً ما تكون انتقاداتهم في القراءات التي تخالف معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن، أو مخالفة القراءة ما عليه أكثر القراء، أو أهل التأويل، أو مخالفتها الأثر، أو أسباب النزول كما فعله إمام المفسرين ابن جرير الطبري.

* القراءات التي تخالف القواعد النحوية، واللغوية، أو المعنى الذي يترجح عنده كفعل ابن عطية.

* أما الزمخشري فأكثرهم رداً للقراءات المتواترة؛ لقلة معرفته بهذا الفن؛ تعصباً لمذهب البصريين، وهو بذلك يرفض القراءات التي تخالف الصناعة النحوية البصرية؛ ويتهم القراء بقلة ضبط الرواية، ويسيء الأدب مع أهل الأداء ونقله القرآن، وذلك بناء على موقف المعتزلة من أهل السنة والجماعة.

* أئمة الحديث والفقهاء أقل الأئمة النقاد انتقاداً للقراءات.

* أئمة اللغة أكثر الأئمة النقاد انتقاداً للقراءات المتواترة؛ لاعتمادهم في ذلك على قواعدهم اللغوية قبل ثبوت القراءة بالنقل، فكان أهم أسباب نقد القراءات عندهم تكون على النحو الآتي:

* القياس اللغوي، أو الصرفي، أو الأفشى في الاستعمال، وهذه هي القواعد الأساسية عند أهل اللغة في نقد القراءة، من حيث ردها وتلحينها وتضعيفها.

* القواعد النحوية هي الحاكمة على القراءات عند أئمة النحاة.

* نحاة البصرة أكثر اللغويين رداً وتضعيفاً للقراءات المتواترة.

ثالثاً: توضيح مصطلحات العلماء في نقد القراءات من حيث الرد والتضعيف والترجيح والاختيار، وبيان الفرق بين الألفاظ التي يستعملونها في نقد القراءات، إلا أنه ينبغي عند إطلاق هذه الألفاظ مراعاة ما يلي:

* أن هذه الألفاظ التي ينتقد بها القراءة، إذا صدرت من أحد أئمة القراءة، فهي محمولة على اختيار القراءة، وترجيحها، أو تضعيفها في اللغة من حيث

قلة استعمالها وندرتها، وعلى هذا جرت انتقادات الأئمة القراء من أهل الاختيار والأداء في كتبهم، مثل الفراء في معانيه، وأبي عبيد، وأبي حاتم السجستاني في كتابيهما، وابن جرير الطبري في تفسيره، وابن مجاهد في كتابه السبعة، ومكي بن أبي طالب في كشفه وغيرهم.

* أنه لا يلزم من تقديم ذلك رفض للقراءة، إذا ثبتت بنقل متواتر، وإنما يوجب الاختيار.

* إذا صدرت تلك الألفاظ من أحد أئمة اللغة الذين ليسوا بأهل الاختصاص بالقراءات، فإنها محمولة على رفض القراءة، لقصور نظره على ما هو أقيس في اللغة، وأشهر في الاستعمال، وأكثر انتشاراً في كلام العرب، وعلى هذا جرت انتقادات أئمتهم، مثل سيبويه في كتابه، والمبرد في مقتضبه، والزمخشري في تفسيره، ومن قلدهم ممن يتغصب للمذهب النحوي من أهل اللغة والتفسير رحمهم الله جميعاً.

رابعاً: الضوابط التي ينبغي مراعاتها في الحكم على نقد القراءات من حيث ردّها وقبولها تكون على النحو التالي:

* أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وهو ما يقوله أئمة السلف قاطبة نحوهم ولغوهم.

* أن ما ثبت بالاستفاضة، والتواتر أن النبي قرأه، فلا بدّ من جوازه في اللغة، وأنه لا يجوز أن يقال: إنه لحن.

* أن اختيار القراءة جائز باتفاق السلف، وهو ظاهرة مقترنة بنزول القرآن على سبعة أحرف، حينما خيّرت الأمة في قراءة القرآن بأي حرف شاءت.

* أن الترجيح بين القراءات جائز بشروط، كمرعاة القواعد المتبعة في ذلك، وهي عدم التوسع فيه من حيث يؤدي ذلك إلى ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كلتا القراءتين متواترتان.

* أن الاستشهاد بالشواهد القرآنية أعرب، وأبين في المعاني، وأقوى في الحجة من الاستشهاد بالشعر.

* أنه لا يلتفت فيما كان أقوى في اللغة إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة.

خامساً: أسباب ردّ القراءات وتضعيفها تكمن في أمرين رئيسين هما: الأسباب النقلية، والاجتهادية.

أما الأسباب الاجتهادية فهي أكثر شيوعاً، واستخداماً في عملية ردّ القراءات المتواترة ورفضها وإنكارها وتضعيفها عند أهل النقد، وهذا منهج غير سليم لما يلي:

* أن القول بأن هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف قول مرفوض عند أئمة السلف؛ لأن القراءة سنة متبعة يجب قبولها، والمصير إليها، إذا ثبتت بالتواتر.

* أنه لا ينبغي تضعيف قراءة ثبتت بالنقل المتواتر عن أئمة القراءة؛ لمخالفتها قاعدة لغوية؛ لأن إجماع النحويين لا يكون حجة مع مخالفة القراء لهم.

* لو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون عن من ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، والقراء

أعدل وأثبت، وأضبط لما ينقلوه من النحويين الذين ربما يكون قائل بيت الشعر الذي يستشهد بها على صحة اللغة مجهولاً.

* أن احتكام بعض أئمة اللغة إلى صحة المعنى قبل اللفظ، هو مما جرّهم إلى ردّ القراءات المتواترة فيما إذا كانت مخالفة القواعد اللغوية وأقيسها في النحو.

* أن حمل من خطأ القراءات المتواترة يرى أن غيرها أفصح منها، وإن كانت هي فصيحة؛ لأن حمل كتاب الله على الأفصح أولى، وهذا - أيضاً - من أسباب ردّ القراءات الصحيحة التي ثبتت بالاستفاضة.

أما الأسباب النقلية فهي أقلّ من الاجتهادية في عملية ردّ القراءات المتواترة وتضعيفها، ولكن الردّ بها جائز، وهو المنهج السليم؛ لما يراعى في ذلك:

* أن الرد الجائز للقراءات هو ما يتعلق بالأسانيد فيما إذا كانت ضعيفة فالقراءة بها غير جائزة؛ لأنها لم تثبت بنقل صحيح فضلاً أن تكون قراءة متواترة يثبت بمثلها قرآن يتعبد بتلاوته.

* أنه يجوز ردّ القراءات التي صح نقلها عن الآحاد، وصح وجهها في العربية، إذا خالفت خط المصحف الذي أجمع عليه، وهو الرسم العثماني.

* أن تضعيف القراءة لا يلزم منه ردّها، أو رفضها، إذا ثبت نقلها متواتراً، وإنما كان تضعيفها؛ لأجل مخالفتها قاعدة نحوية، أو صرفية معروفة كثيرة الاستعمال.

* أن حمل كتاب الله على ما هو أفصح في كلام العرب شيء لا يختلف فيه سلف هذه الأمة قديماً وحديثاً، ولكن مع ذلك فإن القراءة إذا ثبتت بالنقل المتواتر عن أئمة القراءة، فلا يجوز ردّها، أو رفضها، ولو كانت على لغة قليلة شاذة؛ لأنها مسموعة عن النبي ﷺ أفصح العرب.

* أن القول بجواز القراءة بالمرادف أو المعنى هو قول باطل مخالف للصواب، ولا دليل عليه من الكتاب والسنة والإجماع والاستقراء.

* أن الرخصة والتيسير في قراءة القرآن على أي حرف كان لم تُجز للقارئ أن يقرأ بالمرادف أو المعنى بل هي مقيدة بالسمع والتلقي عن النبي ﷺ.

* أن الإختيار في الأحرف السبعة المنزلة لم يكن متروكاً لفصاحة القارئ واجتهاده واختراعه، وإنما كان اختيار دوام، ونسبة، واشتهار، ولزوم.

* أن القراءة إذا كانت مخالفة للغة قريش كانت قاعدة من قواعد نقد القراءة في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن النبي ﷺ كان قرشياً، وبلغته نزل القرآن، وعليه جارت عادة القراءة في اختياراتهم القراءات القرآنية، فيما إذا كانت القراءة موافقة للغة قريش؛ فإن ذلك يوجب اختيار القراءة عندهم

* أنه لا منافاة بين القراءات في معانيها، ولكل منها وجه يصح به المعنى، كما حصل لمعاوية، وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم في قراءة قوله تعالى: ﴿جَدَّهَا نَعْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ و﴿حامية﴾، وكذلك ما وقع بين سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وسعيد بن المسيب - رحمه الله - في قراءة: ﴿ارْتُنْسَهَا﴾ و﴿تنسها﴾ بالتاء، وبين قراءة علي رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما في ﴿يَصِدُّنَ﴾ بكسر الصاد وضمه.

* أن الخلاف في اللفظ قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى كما في قراءة: ﴿جَنَّةُ النَّارِ﴾ و﴿جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ بهاء الضمير.

* أن الاختلاف الذي وقع بين الصحابة رضي الله عنهم في القراءات كان اختلاف تنوع وتغاير، لا تناقض فيه ولا تضاد.

* يعتبر عهد الصحابة رضي الله عنهم بداية عملية نقد القراءات من حيث السند والرسم، حينما كانوا يشترطون عند جمعهم القرآن في المصاحف السماع من النبي صلى الله عليه وسلم، والكتابة.

* يعتبر عهد التابعين بداية عملية نقد القراءات من حيث اللغة وقواعدها؛ لأن وضع ذلك، ونقط المصاحف كانا متزامنين مع نتيجة نشوء اللحن وظهوره وانتشاره بين الناس في عهد التابعين.

* تعتبر هذه المرحلة بداية انتقاد القراءات المتواترة المخالفة القواعد اللغوية التي وضعت لمنع وقوع اللحن في القرآن الكريم، ووضع الضوابط للغة العربية، مما أدى ذلك إلى وقوع بعض أئمة اللغة في تلحين القراءات القرآنية.

* أن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة، لا العكس؛ لأن القراءة لا تُصحح بالعربية، بل العربية هي التي تُصحح بالقراءة؛ ولأنها ثبتت بالنقل المتواتر عن معلم اللغات وهو الله تعالى.

* أن هذه القواعد اللغوية هي وضع بشريّ يطرأ عليها خطأ بخلاف القراءات التي هي كلام الله خالق البشر، ولا يجوز تصحيح كلام الله تعالى إذا ثبت عنه بكلام البشر الضعيف العاجز.

* بداية نقد القراءة من حيث الرواة كانت في مطلع القرن الثالث الهجري عند ما كثر الاختلاف بين القراء تصدّى بعض الأئمة لضبط مارواه وتدوينه في الكتب، بينما نقدها من حيث الطرق ومروياتهم كانت بدايته في مطلع القرن الرابع الهجري، عند ما تصدّى أئمة الأداء للإقراء، وأداء ما تلقوه.

* أن ضعف الرواة والطرق ومروياتهم، وأوهام القراء من أهمّ القواعد التي تُنتقد بها القراءات؛ فتكون بذلك شاذة مردودة.

* أن القراءات التي انتقدت من حيث الرواية كلها كانت شاذة أو ضعيفة مما يدلّ على أن الركن الأساس في قبول القراءات هو صحّة السند، وليس بالأظهر في الإعراب ولا الألفي في اللغة، كما يذهب إليه كثير ممن لا دراية له بعلم القراءات.

* أكثر القراءات الشواذ التي تعزى لعاصم كانت من رواية المفضل، أو من طريق هبيرة عن حفص عن عاصم.

* أسباب ضعف الروايات، وشذوذها كانت نتيجة لأوهام، وأغلاط، وأخطاء وقعت من بعض القراء الثقات.

* قد يكون سبب ضعف الرواية، هو عزوها إلى غير قارئها من طرق الرواة، أو وهم وقع من أحد مؤلف كتب القراءات في عزو الرواية لغير قارئها في كتابه.

* كما أن الشذوذ علة من علل الضعف في إسناد الحديث، كذلك مخالفة القارئ ما عليه سائر الرواة في روايته تعتبر علة من علل ضعف القراءة وشذوذها عند علماء القراءات.

* أن صفات القراء في الضبط والإتقان مختلفة ومتفاوتة، فإن الآخذين الناقلين عنهم رواية وطريقاً صفاتهم كذلك مختلفة، فمنهم من هو ضعيف في روايته أو طريق ذلك، ومنهم من هو ثقة إلا أنه وقع منه وهم، أو غلط، أو خطأ، أو سهو، أو عدم الضبط في مروياته، ومنهم من هو غير ثقة؛ فتكون روايته شاذة باطلة بذلك.

* أن الأثر عند القراء يطلق على الحديث، وسبب النزول، وعلى القراءات الشواذ التي وردت عن الصحابة رضي الله عنهم، وخالفت رسم المصحف العثماني، مما كان مآذوناً في قراءته، ثم نسخ، أو لسبب من أسباب الشذوذ.

* أن مصطلح النقد عند القراء لا يقصد به عند الإطلاق ردّ القراءات، أو رفضها وتضعيفها، وإنما يراد به أحياناً اختيار القراءة وترجيحها.

* أن عبارات أهل العلم تتفاوت في عملية النقد من حيث قبول القراءة وردّها وتضعيفها، فمثلاً: عبارة النحاس في نقد قراءة ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر "إن" صريحة في ردّها؛ حيث قال: «وأما ﴿إن صدّوكم﴾ بكسر "إن" فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء..»، بينما عبارة الطبري في نقدها لا تدلّ على ردّها، وإنما تدل على اختيار القراءة بفتح الألف؛ حيث قال: - بعد توجيهه القراءتين - «غير أن الأمر، وإن كان كما وصفت، فإن قراءة ذلك بفتح الألف، أبين معنى؛ لأن هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية..».

سادساً: الحكم على القراءة ببطلانها، ورفضها ينبغي أن يكون على النحو

الآتي:

* عدم معرفة القارئ بوجوه الإعراب والقراءات واللغات، وأسانيد الروايات، لأن ذلك من أسباب وقوع الوهم والغلط في قراءته، وهو شرط أساس في قبول القراءة منه.

* أن القارئ الذي يؤخذ عنه القراءة: هو الإمام المتقن العالم بوجوه اللغة والقراءات، وأسانيد الروايات، وأن يكون ممن اشتهر بالإقراء، واتفق أهل زمانه على قراءته.

* أن بعض القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم يحصل له الوهم، والغلط؛ لأنه قد يكون القارئ عالماً بالوجوه الجائز في الإعراب، واللغة، ولا يكون له علم بالقراءات، واختلاف الناس والآثار الواردة في ذلك، فرمما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من المتقدمين.

* أن كون القارئ عالماً بالرواية، دون علم بالدراية غير كاف في إمامته في القراءة.

* أن من القراء من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك

* أن أفراد القارئ وشذوذه بالرواية لا يعني ذلك ضعف القارئ؛ لأنه قد يكون القارئ ثقة، ثمّ ينفرد في مروياته، فتخالف ما رواه سائر الرواة؛ فيكون بذلك سبباً من أسباب ضعف الرواية أو الطريق، كغلط، أو وهم، أو سهو يقع منه، أو عدم ضبطه الرواية؛ فحينئذ تكون القراءة بذلك شاذة، أو ضعيفة، أو باطلة، وأمثلة مبثوثة في كتب القراءات.

* أن الأساس المعتمد في قبول القراءات، هو التلقي عن الأئمة القراء مشافهة عن النبي حتى وصل إلينا بالأداء

* التلقي عن المشايخ في مقام التعليم من حيث تجويد القراءة، وإخراج الحروف من مخارجها، وتوفية صفاتها، هو المنهج السليم في قبول القراءات.

* أن للقراءة أشياء لا تحكمها إلا بالمشافهة من أهل الأداء الذين تجردوا لأداء ما تلقوه من القراءات عن أئمة السلف في هذا الفن، وإذا خالفت ما عليه رأي المحققين في ذلك.

* أن اختيار القراء بعد الأئمة القراء العشرة، كان اختياراً أدائياً لا اختيار قراءة مستقلة يحمل، أو يؤخذ عن بعدهم، وإنما تصدر من بعدهم من القراء لأداء ما مضى عليه الأئمة العشرة، وتحقيقه.

* أن اختيار القراءات المتواترة بعد القراء العشرة لم يكن خارجة عما تواترت عنهم؛ حتى يقرأ بها من جاء بعدهم إلا من حيث الأداء.

* أنه قد يذكر علماء القراءات بعض روايات في الحروف الخلاف على سبيل الحكاية؛ لبيان مخالفتها ما عليه سائر الرواة؛ حتى يتبين صحتها من ضعفها، ومشهورها من شذوذها.

* بيان مدى اهتمام علماء القراءات بدقة نقل حروف الكلمات القرآنية على وفق ما تلقوه عن السلف عليهم السلام أجمعين.

* بيان جهودهم الكبيرة في تمحيص الحروف الخلاف وتحريرها تحريراً دقيقاً؛ للتمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المشهور والشاذ؛ حيث إنهم فرقوا بين ما ذكر على وجه الحكاية وبين ما ذكر بالرواية الثابتة عن أهل الاختصاص؛ لأنه قد تكون الرواية صحيحة عن طريق، وحكاية عن طريق أخرى، كما في رواية البزي عن ابن كثير في قراءة "شركاي" بغير همز فإنها صحيحة من طرق أخرى غير طرق التيسير والشاطبية، صرح بذلك صاحب النشر، حيث قال: «والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية».

* عناية العلماء برسم المصحف، وشدة تمسكهم بما اتفقت عليه مصاحف الأمصار، وأن مخالفة القراءات إجماع المصاحف تعتبر قاعدة في نقد القراءات، كما في قول أبي عبيد: «ولو جاز أن يغير حرف من المصحف للرأي لجاز في غيره».

* لا يجوز أن يقرأ بحرف مخالف للمصحف إلا بنقل متواتر، كما قال السخاوي: فإن أبا عمرو، إنما قرأ «ليهب لك» ياءً بذلك متبعاً للأثر وما حكاه من اتفاق المصاحف فهو صحيح.

* اختلاف نسخ مصاحف أهل الأمصار ليس سبباً في شذوذ القراءة وضعفها، وإنما السبب في ذلك يرجع إلى ضعف الرواية، أو اللغة، كما سلف في قراءة «النظر» المرسومة بنون واحدة في بعض المصاحف.

* أن القراءات التي اختلفت في مصاحف الأمصار كلها ثابتة بالتواتر من عند الله عزّ وجلّ، ومن الرسول مسموعة، وهي منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه، ثمّ بعث بها إلى كلّ أفاق مما نسخ بمصحف.

* أن أسباب الاختلاف بين مصاحف أهل الأمصار ترجع إلى إعادة كتابة الكلمة مرتين، وإلى جمع أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة، وإثارة في رسمها لغة قريش عند الاختلاف؛ حيث علم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير ممكن إلا بإعادة الكلمة مرتين أمر بنسخ المصاحف؛ فلذلك جاءت مثبتة في بعض المصاحف، ومحدوفة في بعضها.

* أن في اختلاف المصاحف دليلاً واضحاً على أن القراءة سنة متبعة، وإلا لكان اختلافها سبباً لردّ القراءات المخالفة بعض المصاحف.

* اتفاق الصورة في الرسم قد تكون تحقيقاً، وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرية وهو الموافقة احتمالاً.

* أن سبب اختلاف القراءات فيما يحتمله خط المصحف، هو خلوت تلك المصاحف من الشكل والإعجام، وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه.

* أن أئمة القراء أمناء فيما نقلوه من القراءات المتواترة سواء كانت لغة نادرة قليلة الاستعمال، أو كانت موافقة لأفصح اللغة، أو أقيسها، أو أشهرها، أو أفشاها، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه.

* إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي، فلا يجوز ردّها، ولا يقلّد فيه أئمة النحويين؛ لأن ذلك أمر محذور، فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة، والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي، ولا يشك أحد في فصاحته.

سابعاً: أهم أهداف العلماء في توجيه القراءات، تكمن في أمرين أساسيين:
* الأمر الأول: الدفاع عن كتاب الله عزّ وجلّ، والدّب عنه ضدّ من يتوهم وجود لحن في القراءات - لاسيما المتواترة منها -

* الأمر الثاني: توضيح الوجوه اللغوية الأصيلة للقراءات، ولهذا فإنّ المنهج السليم هو تصحيح اللغة بالقراءة لا تصحيح القراءة باللغة؛ لأن كل ما صحّ قراءة صحّ لغة لا العكس.

* أنه لا ينبغي أن يُحتج للقراءات المتواترة باللغة وشواهدا، وإنما يَحْتَجّ للغة بالقراءات المتواترة التي قرأ بها سلف هذه الأمة متلقية عن نبيها، وهو أفصح من نطق بالعربية، ولما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحرّي شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو.

* أن العدول عن هذا المنهج السليم الذي هو تصحيح اللغة بالقراءة المتواترة، هو الذي أدّى كثيراً من الناس إلى تلحين بعض القراءات المتواترة، ورفضها أسوة بأئمة بعض النحويين السابقين الذين ربما لم يتواتر عندهم بعض القراءات التي ردّوها.

* القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الأحاد.

* الأسباب الرئيسية التي أدت النحاة إلى جرأتهم العجيبة في ردّ القراءات المتواترة، وتضعيفها، وهي أنهم يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين قاصرة؛ لقصور واضعها من البشر، يمنعون بها جواز بعض الأساليب، فلحنوا ما جاء عليها من قراءات، كمنعهم الفصل في النثر بين المضاف والمضاف إليه، ومنعهم عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة العامل، ومنعهم نصب الفعل المضارع، إذا وقع بعد الفاء، ولم يكن جواباً، أو أن خفاء توجيه بعض القراءات على بعضهم، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم.

* إجماع أهل اختصاص على إنكار مسألة ما لا يكون حجة مع مخالفة غيرهم، وقد كشفت هذه الدراسة أن كثيراً من العلماء ردّوا بعض القراءات المتواترة أسوة بأهل اللغة في ذلك من غير النظر إلى ثبوتها وعدمه، وهو منهج غير سليم.

توصيات البحث:

- * حاجة مصطلحات القراء في نقد القراءات إلى بحث مستقل.
- * مصطلحات القراء في توثيق الرواة وترتيبها.
- * دراسة حول الأئمة النقاد بتتبع، وبيان موقف كل منهم على حدة من القراءات، للكشف عن الملابسات التي وجدت في كل موضع من تلك المواضع.

وفي الختام أسأل الله العلي الكريم أن يكسو هذا البحث خلة الإخلاص والقبول، وأن يجعل عملي فيه في ميزان حسناتي، وسبباً في نجاتي يوم الجزاء؛ إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وأستغفر الله مما زلت فيه القلم، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

[البقرة ٢٨٦].

وصلى الله وسلّم على نبينا ورسولنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

وتشمل:

- [١] فهرس الآيات.
- [٢] فهرس القراءات الصحيحة.
- [٣] فهرس القراءات الشاذة.
- [٤] فهرس الأحاديث النبوية.
- [٥] فهرس الآثار.
- [٦] فهرس الألفاظ الغريبة.
- [٧] فهرس الأبيات الشعرية.
- [٨] فهرس الأماكن والبلدان.
- [٩] فهرس الأعلام.
- [١٠] ثبت المصادر والمراجع.
- [١١] فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|-------|---|
| الفاتحة | | |
| ١٢٩ | ٤ | ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ |
| ١٢٨ | ٦ | ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ |
| ١٣٢ | ٧ | ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ |
| ٢٢٩-١٣٢ | ٧ | ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ |
| سورة البقرة | | |
| ٢٠٣ | ٤ | ﴿يَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ |
| ١٥٦ | ٦ | ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ |
| ٣٥٢ | ١٠ | ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حَافِيًا أَنْ تَبْلُغُوا أَجَلَ اللَّهِ لَكُمْ فِيهِ لَمَمٌ﴾ |
| ٣٥١ | ١٠ | ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ |
| ٤٤٨ | ١١ | ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ |
| ٤٢٤ | ١٥ | ﴿لَلَّهِ يَسْتَنْزِلُ يَوْمَئِذٍ السُّحُوفُ فَتَأْتِيهَا الرِّيحُ حَامِيَةً﴾ |
| ٢١٢ | ٢١ | ﴿يَتَأْتِيهَا الرِّيحُ حَامِيَةً﴾ |
| ١٥٧ | ٢٦ | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ |
| ٢١٢ | ٣١ | ﴿هَتُّوْلاً يَلِيْنَ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ |
| ٤٤٥ | ٣٣ | ﴿قَالَ يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ أَنْتُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ |
| ٢١٢ | ٣٥ | ﴿يَتْلُوا﴾ |
| ٣٢٧ | ٣٤ | ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ |
| ١٥٨ | ٣٥ | ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾ |
| ٤٠٣ | ٣٧ | ﴿تَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------|-------|--|
| ٢٩٢ | ٤٠ | ﴿ فَازْهَبُونَ ﴾ |
| ٢٩٢ | ٤١ | ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾ |
| ٣٧٦ | ٥١ | ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ |
| ٤٣٢ | ٥٤ | ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾ |
| ٥١٥ | ٦١ | ﴿ الَّذِينَ ﴾ |
| ٣٤٢ | ٦٢ | ﴿ وَالنَّصْرَىٰ وَالصَّبِيحِينَ ﴾ |
| ١٩٧ | ٦٣ | ﴿ مِيثَاقِكُمْ ﴾ |
| ٥٠٨ | ٦٧ | ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ |
| ٣٦٩ | ٩٧ | ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾ |
| ٣١٢ | ٩٨ | ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ |
| ٣١٢ | ٩٨ | ﴿ وَرُسُلِهِ ﴾ |
| ١٤٢ | ١٠٦ | ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ ﴾ |
| ٣٥٣ | ١١٧ | ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ |
| ٢٣٩ | ١٢٥ | ﴿ وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ |
| ١٣٠ | ١٣٢ | ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْتِهِ وَيَعْقُوبَ ﴾ |
| ٤٠٥ | ١٣٥ | ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ ﴾ |
| ٥١٥ | ١٣٦ | ﴿ الَّذِينَ ﴾ |
| ٤٠٥ | ١٣٧ | ﴿ فَإِنِ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ |
| ٤٠٤ | ١٣٩ | ﴿ قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ ﴾ |
| ٤٠٤ | ١٤٠ | ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ |
| ٢٩٢ | ١٥٠ | ﴿ وَأَخَشَوْنَ ﴾ |
| ٣٧٣ | ١٥٩ | ﴿ أَوْلَيْكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴾ |
| ١٦٤ | ١٧٧ | ﴿ وَالصَّبِيرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------|-------|---|
| ٢٦٢ | ١٩٦ | ﴿ أَوْ نُسَلِّوْا ﴾ |
| ١٣٢ | ١٩٨ | ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا ﴾ |
| ٢٨٣ | ٢٠٠ | ﴿ مَنْسِكَكُمْ ﴾ |
| ٢٤٣ | ٢١٠ | ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي... ﴾ |
| ٢٥٩ | ٢١٠ | ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ |
| ١٢٨ | ٢١٩ | ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ |
| ٤٨٣ | ٢١٩ | ﴿ قل العفو ﴾ |
| ٤٨٢ | ٢٢٢ | ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ |
| ١٣٢ | ٢٢٦ | ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ |
| ٤٨٣ | ٢٢٩ | ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْطِيَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ |
| ٢٠٠ | ٢٣٠ | ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ ﴾ |
| ١٣١ | ٢٣٨ | ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ ﴾ |
| ٣٢١ | ٢٤٦ | ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ |
| ٤٥٦ | ٢٤٩ | ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ ﴾ |
| ٢٨٣ | ٢٥٣ | ﴿ مَا أَقْتَنُوا ﴾ |
| ٢١٥ | ٢٥٦ | ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ ﴾ |
| ١٧١ | ٢٥٧ | ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ |
| ٢٩٤ | ٢٥٨ | ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ... ﴾ |
| ٤٦١ | ٢٥٩ | ﴿ يَتَسَنَّهَ ﴾ |
| ٤٦١ | ٢٥٩ | ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا ﴾ |
| ٢١٣ | ٢٦٤ | ﴿ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|---|
| ٥٠٧ | ٢٦٧ | ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ ﴾ |
| ٣٢٩ | ٢٧١ | ﴿ إِنْ تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتِ هِيَ فَبِعَمَّا ﴾ |
| ٢٤٠ | ٢٧٣ | ﴿ تَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ ﴾ |
| ٣٨٨ | ٢٧٩ | ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ |
| ٣٤٥ | ٢٨٠ | ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ |
| ٤٠٩ | ٢٨٤ | ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ |
| ٢٧٥ | | ﴿ رُسُلِهِ ﴾ |
| سورة آل عمران | | |
| ٣٠٤ | ٢١ | ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ... |
| ١٢٩ | ٢٦ | ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾ |
| ٣٢٢ | ٢٨ | ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً ﴾ |
| ٥٣٢-٣٣٢ | ٣١ | ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ |
| ٢١٤ | ٤٤ | ﴿ مِنْ أَنْبَاءٍ ﴾ |
| ٢٠٠ | ٤٥ | ﴿ الْمَسِيحِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ |
| ٣١٤ | ٤٩ | ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا ﴾ |
| ٢١٤ | ٤٩ | ﴿ وَأَبْرِيءَ ﴾ |
| ٢١٤ | ٤٩ | ﴿ وَأَنْبِيَّكُمْ ﴾ |
| ٢٩٢ | ٥٠ | ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ |
| ٣٥٤ | ٥٩ | ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ |
| ٣٦١ | ٥٩ | ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ |
| ٢١٢ | ٦٦ | ﴿ هُنَّ أَنْتُمْ ﴾ |
| ٢١٥ | ٧٢ | ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَتَافِ ﴾ |
| ٥٠١ | ٧٨ | ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمْ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|---------|---|
| ٥٠٧ | ١٠٣ | ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ |
| ٥١٥ | ١١٢ | ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ |
| ٥١٥ | ١٤٦ | ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ |
| ٢١٧ | ١٤٧ | ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ﴾ |
| ٢٨١ | ١٥٦ | ﴿مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ |
| ٢٠٠ | ١٨٥ | ﴿فَمَنْ رُحِّحَ عَنِ النَّارِ﴾ |
| ١٩٦ | ١٩٢-١٩٣ | ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ ﴿١٩٢﴾ وَتَنَّا﴾ |
| سورة النساء | | |
| ٣٣٣ | ١ | ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ |
| ٤٢٣ | ١٢ | ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئْلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ |
| ٤٢٣ | ١٢ | ﴿فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ |
| ٣٨٢ | ١٩ | ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ |
| ٢٦٠ | ٣١ | ﴿تُكْفِرُ عَنْكُمْ سِيْفَاتِكُمْ وَتُدْخِلُكُمْ﴾ |
| ٤٨٤ | ٣٤ | ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ |
| ٦٤ | ٤١ | ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ |
| ٣٦ | ٤٦ | ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا وَاخْرَجُوا النَّبِيَّ...﴾ |
| ٢٨٥-٣٦ | ٤٦ | ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ |
| ٢٤٢ | ٩٥ | ﴿غَيْرَ أُولِي الصَّرِيحِ وَالْجَاهِدُونَ...﴾ |
| ٥٠٧ | ٩٧ | ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ |
| ٥٠١ | ١٣٥ | ﴿وَإِن تَلَوْتُمْ أَوْ نَقَرْتُمْ﴾ |
| ١٦١ | ١٤٠ | ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ |
| ٤٥١ | ١٥٤ | ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ |
| ١٦٤-١٥٨ | ١٦٢ | ﴿وَالْمُعِينِ الصَّلَاةَ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------|-------|---|
| ٢٤٦ | ١٦٣ | ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ |
| سورة المائدة | | |
| ٣٤٣ | ٢ | ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ ﴾ |
| ٢٤٧ | ٢ | ﴿ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ |
| ٤٧٠ | ٦ | ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَلْبَتَيْنِ ۗ ﴾ |
| ٢٧٦ | ١٦ | ﴿ سبيل السلام ﴾ |
| ١٥٨ | ٣٣ | ﴿ أَن يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾ |
| ١٣١ | ٣٨ | ﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ ﴾ |
| ١٦٤ | ٦٩ | ﴿ وَالصَّٰبِغِينَ وَالنَّصْرَانِ ﴾ |
| سورة الأنعام | | |
| ٢١٤ | ٤٠ | ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ |
| ٣٠٥ | ٦٣ | ﴿ لِّئِن أُنجِئْنَا مِنْ هٰذِهِ ۗ ﴾ |
| ٣٥٣ | ٧٣ | ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۗ ﴾ |
| ٤٧٤ | ٨٦ | ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ﴾ |
| ٥١٥ | ٨٩ | ﴿ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ |
| ٢١٩ | ٩٩ | ﴿ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ |
| ٤٨٦ | ١٠٥ | ﴿ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ ﴾ |
| ٢٦٦ | ١٠٨ | ﴿ فَيَسْأَلُوا اللَّهَ عَذَابًا يُغَيِّرُ عَلَيْهِمْ ﴾ |
| ٤٦٩-٤٣٢ | ١٣٧ | ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ |
| ٢٤٤ | ١٥٨ | ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ ﴾ |
| سورة الأعراف | | |
| ٢٢٠ | ١٠ | ﴿ مَعْيِشٍ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------------|-------|---|
| ٢٢٤ | ٢٦ | ﴿ وَرِيشًا ﴾ |
| ٢٤٥ | ٢٦ | ﴿ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ ﴾ |
| ٣٥٥ | ٢٧ | ﴿ يَبْقَىٰ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ |
| ١٥٩ | ١٢٤ | ﴿ لَا قُطْعَانَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ مِّنْ خِلْفَتِكُمْ لِأَصْلَابِكُمْ ﴾ |
| ٢٣٠ | ١٢٨ | ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ ﴾ |
| ٢٢٤ | ١٦٣ | ﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْتَوُونَ ﴾ |
| ٢٢٥ | ١٩٤ | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْتَأَلِكُمْ ﴾ |
| سورة الأنفال | | |
| ٣٧٦ | ٧ | ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ﴾ |
| ١٦٦ | ٤٢ | ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ﴾ |
| ١٧٠ | ٧٢ | ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيٍّ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ ﴾ |
| سورة التوبة | | |
| ٤١٢ | ١٢ | ﴿ فَاقْتُلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ |
| ٢٨٣ | ٣٥ | ﴿ جِبَاهِهِمْ ﴾ |
| ٢٦٣ | ٦١ | ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ |
| ١٧٦ | ٧٩ | ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ |
| ١٠٠ | ١٢٨ | ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ |
| سورة يونس | | |
| ٣٠٢ | ١٤ | ﴿ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ |
| ٤٨٧ | ٦١ | ﴿ وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ |
| ٥٥ | ٩٢ | ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ ءَايَةً ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------------|-------|--|
| سورة هود | | |
| ٢٧٤ | ٢٨ | ﴿ أَتَلَّامِكُمْ هَا ﴾ |
| ٢٨٣ | ٣٧ | ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ |
| ٢٩٩ | ١٠٢ | ﴿ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ... ﴾ |
| ٢٦٠ | ١٠٤ | ﴿ وَمَا نُوحِرُوهَ ﴾ |
| ١٥٩ | ١١٤ | ﴿ وَزُلْفَا مِنِّ الْبَلِّ ﴾ |
| سورة يوسف | | |
| ٩٧ | ٢ | ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ... ﴾ |
| ٤٤٨ | ٩ | ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ ﴾ |
| ٥١٠ | ١٢ | ﴿ أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَزْتَعِ وَيَلْعَبِ ﴾ |
| ١٦٧ | ٣١ | ﴿ وَقُلْنَ حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ... ﴾ |
| ٣٤٣ | ٣٣ | ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ... ﴾ |
| ٩٣ | ٣٥ | ﴿ لَتَسْجُنَّنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ بالحاء |
| ٢٩٢ | ٤٥ | ﴿ فَأَرْسَلُونِ ﴾ |
| ٢١٤ | ٥٣ | ﴿ وَمَا أُبْرِي ﴾ |
| ٥١٠ | ٩٠ | ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ |
| ١٣٧ | ١١٠ | ﴿ أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ |
| سورة إبراهيم | | |
| ٩١ | ٤ | ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رُّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِيمٍ ﴾ |
| ٣٧٦ | ٢٢ | ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّي ﴾ |
| ٣٣٦ | ٢٢ | ﴿ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِينَ إِلَيْ ﴾ |
| سورة الحجر | | |
| ٣٩ | ٩ | ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُم لَحَافِظُونَ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------|-------|---|
| ٣٣٨ | ٥٤ | ﴿ قَالَ أَبَشْرُتُمْونَ عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فِيمَ تَبْشُرُونَ ﴾ |
| ٤٤٨ | ٥٩ | ﴿ إِلَّا إِلَهُ لوط ﴾ |
| سورة النحل | | |
| ٢٨٢ | ٢٧ | ﴿ أَيْنَ شُرَكَاءِ ع ﴾ |
| ٢٧٧ | ٣١ | ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ |
| ٣٥٣ | ٤٠ | ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ |
| ١٧٠ | ٦٧ | ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ |
| ٤٧٧ | ٧٨ | ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ |
| سورة الإسراء | | |
| ٣٨١ | ٣١ | ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ |
| ٢٨٣ | ٩٧ | ﴿ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ﴾ |
| ٣٧٧-٢٧ | ١٠٢ | ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ ﴾ |
| سورة الكهف | | |
| ١٩٧ | ١٩ | ﴿ يورثكم ﴾ |
| ٥١٨ | ٢٥ | ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ ﴾ |
| ١٤٢ | ٢٤ | ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ ﴾ |
| ٤٧٥ | ٣١ | ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَىٰ الْأَرْبَابِ ﴾ |
| ١٦٩ | ٣٣ | ﴿ كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ : أَنْتِ أَكْلَاهَا... ﴾ |
| ١٦٨ | ٣٤ | ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ |
| ١٧٠ | ٤٤ | ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ |
| ١٦٠ | ٤٧ | ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ |
| ٢١٤ | ٦٣ | ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|---|
| ١٧٣-٢٤ | ٧٧ | ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ |
| ١٣٣ | ٧٩ | ﴿ وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ ﴾ |
| ١٣٩ | ٨٦ | ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ |
| ٥٠٥ | ٩٧ | ﴿ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ |
| سورة مريم | | |
| ٢٣٣ | ١٩ | ﴿ لِأَهَبَ لِكَ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ |
| ٢١٢ | ٢٨ | ﴿ يَتَأَخَّتِ ﴾ |
| ٢١٤ | ٧٧ | ﴿ أَفَرَأَيْتِ ﴾ |
| سورة طه ٣٢٣ | | |
| ٣٢٣ | ٥٨ | ﴿ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا ﴾ |
| ٤٦٦ | ٦٣ | ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا نَسْجَرٌ مِنْ يَدَيْنَا ﴾ |
| ٢٣٣ | ٦٦ | ﴿ نَحْمِلُ إِلَيْهِ ﴾ |
| ٢١٤ | ٨٤ | ﴿ هُمْ أَوْلَاءِ ﴾ |
| ٣٩٦-٢٣٤ | ٩٣ | ﴿ أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصَيْتُ أَمْرِي ﴾ |
| سورة الأنبياء | | |
| ٢٣٥ | ٤ | ﴿ قَالَ رَبِّي ﴾ |
| ٢٢٦ | ٨٨ | ﴿ وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ |
| ٢٨٣ | ٩٠ | ﴿ وَيَذْعُرُونَآ ﴾ |
| سورة الحج | | |
| ٣٥ | ١١ | ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ |
| ٤٣٣ | ١٥ | ﴿ ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلَئِنْ لَمْ يَنْظُرَنَّ ﴾ |
| ٢٣٠ | ٢٣ | ﴿ وَلَوْ لَوَّآ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|---------|---|
| سورة المؤمنون | | |
| ٤٦١ | ٥٢ | ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ |
| سورة النور | | |
| ٤٦٧ | ٣١ | ﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ |
| سورة الشعراء | | |
| ١٧٤ | ٢٦ | ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَبْعُونَ ﴾ |
| ٥١٠ | ١٧٦ | ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ |
| ٤٢٩-٩٧ | ١٩٥-١٩٢ | ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ |
| سورة النمل | | |
| ٦١ | ٦ | ﴿ وَإِنَّكَ لَلْغَلِيّ الْفَرَّانِ ﴿٦﴾ مِنَ لُدُنِّ حَكِيمٍ ﴾ |
| ٣٧٨ | ١٤ | ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ |
| ١٢ | ١٩ | ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي ﴾ |
| ٣٨٧ | ٢٢ | ﴿ مِنْ سَبِيلٍ يَنْبَغِي ﴾ |
| ٥١٠-٤٦٤ | ٤٤ | ﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا ﴾ |
| ٢٦٤ | ٧٠ | ﴿ فِي ضَيْقٍ ﴾ |
| ٢٦٥ | ٨٨ | ﴿ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ |
| سورة القصص | | |
| ٢٧١ | ٣٦ | ﴿ سِحْرٌ مُفْتَرٍ ﴾ |
| ٣٣٤ | ٨١ | ﴿ لِحُسْنِنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ ﴾ |
| سورة لقمان | | |
| ٥٠٩ | ١٣ | ﴿ يَبْنِي لَكَ شُرَكَاءَ بِاللَّهِ ﴾ |
| ١٩٧ | ٢٨ | ﴿ مَا خَلَقَكُمْ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------------|-------|--|
| سورة السجدة | | |
| ٤٠٤ | ٣ | ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفَلَمَنزَّلْنَا ﴾ |
| ١٤٦ | ١٩ | ﴿ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ |
| سورة الأحزاب | | |
| ٢٩٦ | ١٠ | ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ |
| ١٢٥ | ٢٣ | ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ |
| ٣٥٦ | ٥٠ | ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾ |
| ٣٥٦ | ٥٣ | ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّلنَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤذَنَ ﴾ |
| ٥٥٥ | ٦٨ | ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أِتَيْنَا مِنْكَ الْغَدَابَ وَاللَّعْنَةُ لَعْنَا كَبِيرًا ﴾ |
| سورة سبأ | | |
| ٣٨٧ | ١٥ | ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِهُمْ ﴾ |
| ٢٧١ | ١٨ | ﴿ قَرَىٰ ظَهْرَهُ ﴾ |
| سورة فاطر | | |
| ٢١٦ | ٣ | ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ |
| ٥٣٦ | ٢٨ | ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ |
| ٣٠٦ | ٤٠ | ﴿ أَمْ أَرَأَيْتَهُمْ كَيْفَ هُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ ﴾ |
| ٥٠٩ | ٤٣ | ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئُ ﴾ |
| سورة يس | | |
| ١٣٣ | ٢٩ | ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خُمُودٌ ﴾ |
| سورة الصافات | | |
| ١٧٥ | ١٢ | ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ |
| ٢٨٣ | ٥٩ | ﴿ إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَىٰ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|-------|---|
| ١٥٢ | ١٠٨ | ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ ﴾ |
| ١٥٢ | ١١٣ | ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ ﴾ |
| سورة ص | | |
| ١٣٦ | ٢٩ | ﴿ كَيْتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِمْ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ |
| ٤٦٤ | ٣٣ | ﴿ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتاقِ ﴾ |
| ١٧٨ | ٥٧ | ﴿ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ |
| ١٧٧ | ٥٨ | ﴿ وَءَاخِرُ مِنْ شَكْلِيَةِ أَنْوَاجٍ ﴾ |
| ١٥٦ | ٦٣ | ﴿ ائْتَاكَ تَنْهَتُهُمْ يَسْخَرِيًا أَمْ زَاغَتْ ﴾ |
| سورة الزمر | | |
| ٩٣ | ٢٨ | ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ |
| ٤١٥ | ٦٤ | ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ ﴾ |
| سورة غافر | | |
| ٢٣١ | ٦٧ | ﴿ شُيُوعًا ﴾ |
| سورة فصلت | | |
| ٤٢٩ | ٤٢ | ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ |
| سورة الزخرف | | |
| ١٦٠ | ٣٧ | ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًا ﴾ |
| ١٤٤ | ٥٣ | ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ |
| ٢٠٠ | ٨٩ | ﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ |
| سورة الدخان | | |
| ٤١ | ٤٤-٤٣ | ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴿٤٤﴾ طَعَامٌ لِلْأَيْمِيں ﴾ |
| ٣٤٦ | ٥١ | ﴿ إِنَّ الْمُبْتَلِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|----------------------|-------|---|
| سورة الجاثية | | |
| ٢٨٤ | ٤ | ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ |
| ٣٧٤ | ١٤ | ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ |
| ٣٩٦ | ٢٥ | ﴿ مَا كَانَ حُجَّتْهُمْ ﴾ |
| سورة الأحقاف | | |
| ٣٨٢ | ١٥ | ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ |
| سورة محمد | | |
| ١٧١ | ١١ | ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ |
| سورة الفتح | | |
| ٣٧٦ | ٢٩ | ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ |
| سورة ق | | |
| ١٣٢ | ١٩ | ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ |
| سورة الذاريات | | |
| ٢٩٢ | ٥٦ | ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ ﴾ |
| ٢٩٢ | ٥٧ | ﴿ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾ |
| سورة الطور | | |
| ١٦٠ | ١٠ | ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ |
| سورة النجم | | |
| ١٤٦ | ١٥ | ﴿ عِنْدَهَا جَنَّةُ النَّارِ ﴾ |
| سورة القمر | | |
| ٢٦٢ | ٤٥ | ﴿ سُبْحَانَ مَجْمَعِ ﴾ |
| ٣٤٧ | ٥٥ | ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|----------------|-------|--|
| سورة الحشر | | |
| ٢٧١ | ١٤ | ﴿ قُرَىٰ مُّحْصَنَةٌ ﴾ |
| سورة الممتحنة | | |
| ٢١٤ | ٤ | ﴿ إِنَّا بَرَاءٌ لِّمَا نُكْفَرُ ﴾ |
| سورة الجمعة | | |
| ٨٤ | ٩ | ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ |
| سورة المنافقين | | |
| ٣٥٢ | ١ | ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنِفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنِفِقِينَ لَكَذِبُونَ ﴾ |
| ١٧٩ | ١٠ | ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ |
| سورة الحاقة | | |
| ٣٦٠ | ٣ | ﴿ وَمَا أَذْرُكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ |
| ٣٦٠ | ٤ | ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهُ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَىٰ ﴾ |
| سورة نوح | | |
| ٢٣٢ | ٢٣ | ﴿ وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا ﴾ |
| سورة المزمل | | |
| ٣٥٧ | ٢ | ﴿ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ |
| ٣٥٧ | ٣ | ﴿ نَضْفَهُ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ |
| ٣٥٧ | ٤ | ﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾ |
| ٣٥٦ | ٢٠ | ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنَضْفَهُ وَتُلْتَهُمْ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ |
| ٣٥٨ | ٢٠ | ﴿ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|--|
| سورة المدثر | | |
| ٢٨٣ | ٤٢ | ﴿ مَا سَأَلَكَ كُذِّبَ ﴾ |
| سورة القيامة | | |
| ٩٩-٦٢ | ١٩-١٦ | ﴿ لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ |
| سورة الإنسان | | |
| ٤٧٥ | ٢١ | ﴿ عَلَيْنَهُمْ ثِيَابٌ سُندُسٌ خُضْرٌ ... ﴾ |
| سورة عبس | | |
| ٤٦١ | ٢٢ | ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ |
| سورة الانشطار | | |
| ١٧١ | ١٩ | ﴿ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ |
| سورة المطففين | | |
| ٤٤٩ | ٣٦ | ﴿ هَلْ نُؤْتِبُ الْكُفَّارُ ﴾ |
| سورة الأعلى | | |
| ١٤٢ | ٦ | ﴿ سُنْفِرُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ |
| سورة الفجر | | |
| ٢٤٤ | ٢٣ | ﴿ وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا ﴾ |
| ١٨٢ | ٢٣ | ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ ﴾ |
| ١٨١ | ٢٥ | ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾ |
| ١٨١ | ٢٣ | ﴿ وَلَا يُؤْتِيهِمْ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾ |
| ٤٦٨ | ٢٧ | ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ ﴾ |
| سورة البلد | | |
| ٣٦٠ | ١١ | ﴿ فَلَا أَفْتَحَمُ الْعَقَبَةَ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------|-------|--|
| ٣٦٠ | ١٢ | ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ |
| ٣٥٩ | ١٣ | ﴿ فَكُ رَقَبَةً ، أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴾ |
| ٣٦١ | ١٧ | ﴿ نُذِرْكَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ |
| سورة الشمس | | |
| ٣٦٢ | ١٣ | ﴿ فَقَالَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيِيهَا ﴾ |
| ٣٦٢ | ١٤ | ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَذَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُمُ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ |
| ٣٦١ | ١٥ | ﴿ وَلَا تَخَافُ عَقْبِيهَا ﴾ |
| سورة الليل | | |
| ١٣١ | ٣ | ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ |
| سورة القدر | | |
| ٣٤٨ | ٥ | ﴿ سَلَّمْتَهُمْ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ |
| سورة البينة | | |
| ٧٠ | ١ | ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ |
| ٩٥ | ٦ | ﴿ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ |
| سورة القارعة | | |
| ١٣٣ | ٥ | ﴿ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴾ |
| ٣٦١ | ١٠ | ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴾ |
| ٣٦١ | ١١ | ﴿ نَارُ حَامِيَّةٍ ﴾ |
| سورة قريش | | |
| ٤٦١ | ١ | ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ |
| سورة الناس | | |
| ١٢٩ | ٢ | ﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾ |

فهرس القراءات الصحيحة

| الصفحة | القراءة |
|-------------|--|
| الفاتحة | |
| ١٢٩ | ﴿ملك﴾ بجذف الألف |
| ١٢٨ | ﴿الضَرْط﴾ بالصاد |
| ٣٢٠ | ﴿عليهم﴾ بصلة وار الجمع |
| سورة البقرة | |
| ٤٠٨-٢٧٣ | ﴿أنذرتهم﴾ بالتسهيل |
| ٣٥٢ | ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتشديد |
| ٢٩٢ | ﴿فارهبون﴾ بالياء |
| ٣٢٨ | ﴿للملائكة اسجدوا﴾ بضم التاء |
| ٢٩٢ | ﴿فاتقون﴾ بالياء |
| ٤٠٣ | ﴿قتلى آدم من ربه كلمات﴾ برفع كلمات |
| ٣٧٧ | ﴿وعدنا﴾ بغير ألف |
| ٤٣٢ | ﴿بَارِيكُمْ﴾ بإسكان الميم |
| ٥١٥ | ﴿الْنَبِيِّنَ﴾ بالهمز |
| ٥١٥ | ﴿الْكُتُبِوتَ﴾ بالهمز |
| ٣٤٢ | ﴿الصَّابِينَ﴾ بترك همز |
| ٥٠٨ | ﴿بِأَمْرِكُمْ﴾ بالإسكان |
| ٣٧٠ | ﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة من غير همز |
| ٣٧٠ | ﴿جَبْرِئِيلَ﴾ بفتح الجيم، والراء، وهمزة مكسورة، وياء ساكنة |
| ٣٧٠ | ﴿جَبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم والراء من غير همز، وإثبات الياء |

| الصفحة | القراءة |
|---------|--|
| ٣١٤ | ﴿وَمِيكَئَلٌ﴾ بغير همز ولا ياء بعدها |
| ٣١٤ | ﴿ميكائل﴾ بهمزة بعد الألف، من غير ياء |
| ٣١٤ | ﴿وميكائيل﴾ بزيادة همزة والياء بعد الألف |
| ٣٥٤ | ﴿فيكون﴾ بفتح النون |
| ١٤٢ | ﴿ونسأها﴾ بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء من التأخير |
| ٢٤٠ | ﴿واخذوا﴾ بفتح الحاء على الخبر |
| ١٣٠ | ﴿وأوصى﴾ بالألف |
| ٤٠٤ | ﴿أم يقولون﴾ بالنيب |
| ٢٩٢ | ﴿وَأَخَشَوْنَ﴾ بالياء |
| ٢٤٤ | ﴿الملائكة﴾ بكسر التاء |
| ٢٦٠ | ﴿ترجع الأمور﴾ بفتح التاء وكسر الجيم |
| ٤٤٤-٢١٦ | ﴿من خير﴾ بالإخفاء |
| ١٢٨ | ﴿كثير﴾ بالتاء المثناة |
| ٤٨٣ | ﴿قتل المغر﴾ بالرفع |
| ٤٨٢ | ﴿يظهرون﴾ بالتشديد |
| ٤٨٤ | ﴿يخافا﴾ بضم الياء بناءً للمجهول |
| ٣٢٢ | ﴿عسينم﴾ بكسر السين |
| ٤٦١ | ﴿كيف نشرها﴾ بالراء |
| ٥٠٧ | ﴿وَلَا تَتَمَّمُوا آخِيَّتْ﴾ بتشديد التاء |
| ٣٣٠ | ﴿فنعما﴾ بفتح النون وكسر العين مشبعة |
| ٣٣٠ | ﴿فنعما﴾ بكسر النون وسكون العين |
| ٢٤١ | ﴿يحسب﴾ بكسر السين |

| الصفحة | القراءة |
|----------------------|--|
| ٣٤٦ | ﴿يسيرة﴾ بضم السين |
| ٤١١ | ﴿فيغفر لمن﴾ بالإدغام |
| سورة آل عمران | |
| ٣٠٥ | ﴿يقاتلون﴾ بالألف |
| ٣٢٣ | ﴿تقية﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة |
| ٣٣٢ | ﴿ويَغْفِرْ لِكُلِّ﴾ بإدغام الراء في اللام |
| ٣١٥ | ﴿طائراً﴾ بالألف على التوحيد |
| ٣٥٤ | ﴿فيكون﴾ بفتح النون [آل عمران |
| ٥٠٧ | ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ تشديد التاء |
| ٥١٥ | ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ بالهمز |
| ٥١٥ | ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ نَّبِيِّ﴾ بالهمز |
| سورة النساء | |
| ٣٣٤ | ﴿والأرحام﴾ بجنس الميم |
| ٤٨٤ | ﴿بما حفظ الله﴾ بالنصب |
| ٢٤٣ | ﴿غير أُولِي الضَّرَرِ﴾ نصباً |
| ٥٠٧ | ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ آلَمَلَيْكَةَ﴾ تشديد التاء |
| ٥٠٢ | ﴿وَأَنْ تَلُوا أَوْ تَرْضُوا﴾ من الولاية |
| ٢٦١ | ﴿وقد نزل﴾ بضم النون |
| ٤٥١ | ﴿لَا تَعْدُوا فِي آلَسَبْتِ﴾ بالإسكان |
| ٢٤٧ | ﴿زبوراً﴾ بضم الزاي |
| سورة المائدة | |
| ٣٤٤ | ﴿سَنَانٍ﴾ بسكين النون |

| الصفحة | القراءة |
|---------------------|---|
| ٢٤٩ | ﴿إِنْ صَدَّكُمْ﴾ بكسر المزة |
| ٤٧١ | ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بكسر اللام |
| ٢٧٦ | ﴿رَسَلْنَا﴾ و﴿رَسَلَكُمْ﴾ و﴿رَسَلَهُمْ﴾ |
| ٢٧٦ | ﴿وَسَبَلْنَا﴾ بسكون السين والباء |
| سورة الأنعام | |
| ٣٠٦ | ﴿أُنْجَيْنَا﴾ بالياء |
| ٤٧٤ | ﴿وَاللَّيْسُ﴾ بلا ميم |
| ٥١٥ | ﴿وَالْتَّبُوءُ﴾ بالهمز |
| ٢٦٦ | ﴿عَدُوا﴾ بضم العين والذال، وتشديد الواو |
| ٤٨٧ | ﴿دَارَسْتَ﴾ بآف بعد الدال وسكون السين، وفتح التاء |
| ٤٨٧ | ﴿دَرَسْتَ﴾ بفتح السين وسكون التاء |
| ٥١١-٤٦٩ | ﴿زَيْنَ﴾ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ |
| سورة الأعراف | |
| ٣٥٦-٢٤٥ | ﴿وَلِبَاسِ التَّوْبَى﴾ بفتح السين |
| ٤٤٤-٢١٦ | ﴿مَنْ غَلَّ﴾ بالإخفاء |
| سورة الأنفال | |
| ١٦٦ | ﴿الْمَدْوَةَ﴾ بكسر العين |
| ١٧٠ | ﴿مَا لُكْرِمِينَ وَلَنْيَتِيمٍ﴾ بكسر الواو |
| سورة التوبة | |
| ٤١٢ | ﴿أَيْمَةَ﴾ بالتسهيل |
| ٢٦٣ | ﴿وَرَحْمَةً﴾ بالخفض |
| سورة يونس | |
| ٤٨٧ | ﴿أَصْفَرَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ برفع الراء فيهما |

| الصفحة | القراءة |
|---------------------|---|
| سورة هود | |
| ١٥٩ | ﴿رلنا﴾ بضم اللام |
| سورة يوسف | |
| ٥١٠ | ﴿يرتعي﴾ بأشباع الياء |
| ١٦٨ | ﴿حاشا لله﴾ بالأنف في الوصل والوصل |
| ٢٩٢ | ﴿فأزسلون﴾ بالياء |
| ٥١٠ | ﴿ويأتي ويصبر﴾ بأشباع الياء |
| ١٣٧ | ﴿كذبوا﴾ بالتشديد |
| سور إبراهيم | |
| ٣٣٦ | ﴿بمصرخي﴾ بكسر الياء |
| سورة الحجر | |
| ٣٣٩ | ﴿فيم تبشرون﴾ بكسر النون |
| سورة النحل | |
| ٣٥٤ | ﴿نيكن﴾ بفتح النون |
| ٤٧٧ | ﴿أمهتكن﴾ بكسر الهمز والميم وصلًا |
| سورة الإسراء | |
| ٣٨١ | ﴿خطاء﴾ بكسر الخاء وفتح الطاء وأنف ممدود بعدما |
| ٤٩١ | ﴿خطئاً﴾ بفتح الخاء والطاء من غير أنف ولا مدّ |
| ٣٧٨ | ﴿علمت﴾ بضم التاء |
| سورة الكهف | |
| ٥١٨ | ﴿ثلاث مائة سنين﴾ بالإضافة |

| الصفحة | القراءة |
|----------------------|---|
| ١٦٨ | ﴿ثمر﴾ بضم التاء والميم |
| ١٦٨ | ﴿ثمر﴾ بضم التاء وإسكان الميم |
| ١٧٠ | ﴿الولاية﴾ بكسر الواو |
| ١٦٠ | ﴿تسير الجبال﴾ بالتاء وضمتها، وفتح الياء، ورفع الجبال على البناء للمجهول |
| ١٧٣ | ﴿لتخذت عليه أجراً﴾ بتخفيف التاء، وكسر الحاء من غير ألف وصل |
| ١٤٠ | ﴿حامية﴾ بالألف |
| ٥٠٦ | ﴿فما استطاعوا﴾ بالتشديد |
| سورة مريم | |
| ٢٩٦-١٣٣ | ﴿ليهب لك﴾ بالياء |
| ٢٩٢ | ﴿فيكون﴾ بفتح النون |
| سورة طه | |
| ٣٤٣ | ﴿سوى﴾ بكسر السين |
| ٤٦٦-١٦٥ | ﴿إن هذّان﴾ بتشديد النون وبالألف |
| ٣٩٥ | ﴿تخيل إليه﴾ بالتاء على التانيث |
| ٤٦٦ | ﴿لئن هذين لساحران﴾ بتشديد نون "لئن" |
| ٢٣٤ | ﴿ألا تبعن﴾ بإثبات الياء في الوصل والوقف |
| سورة الأنبياء | |
| ٢٨٦-٢٢٧ | ﴿نجي المؤمنين﴾ بحذف إحدى النونين، وتشديد الجيم |
| سورة الحج | |
| ٤٣٣ | ﴿ثم ليقطع﴾ بسكون اللام |
| سورة النور | |
| ٤٦٨ | ﴿أيه﴾ بضم الماء |

| الصفحة | القراءة |
|---------------------|---|
| سورة الشعراء | |
| ٥١٠ | ﴿ ليكة ﴾ بفتح الميم |
| سورة النمل | |
| ٥٠٩ | ﴿ سبأ ﴾ بالإسكان |
| ٥١٠-٤٦٥ | ﴿ ساقية ﴾ بالهمز |
| ٢٦٤ | ﴿ في ضيق ﴾ بكسر الصاد |
| ٢٦٦ | ﴿ يفعلون ﴾ بالياء |
| سورة القصص | |
| ٢٧١ | ﴿ سحر مفتري ﴾ بالإمالة وقفاً |
| سورة لقمان | |
| ٥٠٩ | ﴿ يابني ﴾ بالإسكان |
| سورة الأحزاب | |
| ٢٩٨ | ﴿ الظنونا ﴾ و ﴿ والرسولا ﴾ بالأنف وصلوا وقفاً و ﴿ والسبيلا ﴾ بالأنف وصلوا وقفاً وغير أنف |
| ٥١٥ | ﴿ للنبى إن أَرَادَ النَّبى ﴾ بالهمز |
| ٥١٥ | ﴿ بِيُوتِ النَّبى إِلَّا أَن يُؤَدَّت ﴾ بالهمز |
| ٣٧٣ | ﴿ لنا كبراً ﴾ بالياء |
| سورة سبأ | |
| ٢٧١ | ﴿ قرى ظاهرة ﴾ بالإمالة وقفاً |
| سورة فاطر | |
| ٣٠٧ | ﴿ على بنات منه ﴾ بالأنف |
| ٥٠٩ | ﴿ ومكر السمين ﴾ بالإسكان |

| الصفحة | القراءة |
|--------------|--|
| سورة يس | |
| ٣٥٤ | ﴿ فيكون ﴾ بفتح النون |
| سورة الصافات | |
| ١٧٦ | ﴿ بل عجبت ﴾ بضم التاء على التكلم |
| سورة ص | |
| ٤٦٥ | ﴿ السؤوق ﴾ بالهمز |
| ١٧٧ | ﴿ وأخر ﴾ بضم الهمزة من غير مد على الجمع |
| سورة الزمر | |
| ٤١٦ | ﴿ تأمروني ﴾ بنون |
| ٤١٦ | ﴿ تأمروني ﴾ بنون مشددة مكسورة، وباء مفتوحة |
| ٤١٦ | ﴿ تأمروني ﴾ بياء ساكنة ونون مكسورة خفيفة |
| سورة غافر | |
| ٢٣١ | ﴿ شيوخاً ﴾ بكسر الشين |
| ٢٩٢ | ﴿ فيكون ﴾ بفتح النون |
| سورة الزخرف | |
| ١٤٥ | ﴿ يصدون ﴾ بضم الصاد |
| سورة الدخان | |
| ٣٤٧ | ﴿ في مقام ﴾ بضم الميم |
| سورة الجاثية | |
| ٣٧٤ | ﴿ ليجزى قرماً ﴾ بالياء المضموية |
| سورة الأحقاف | |
| ٢٨٣ | ﴿ كرها ﴾ بفتح الكاف |

| الصفحة | القراءة |
|-----------------------|--|
| سورة الذاريات | |
| ٢٩٢ | ﴿إِلَّا لِيَعْتَبُدُونَ﴾ بالياء |
| ٢٩٢ | ﴿أَنْ يُطْعِمُونَ﴾ بالياء |
| سورة الحشر | |
| ٢٧١ | ﴿فَرَىٰ مَحْصَنَةً﴾ بالإمالة وفقاً |
| سورة المنافقون | |
| ١٧٩ | ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ﴾ بالنصب |
| سورة نوح | |
| ٢٣٢ | ﴿وَدَا﴾ بضم واو |
| سورة المزمل | |
| ٣٥٨ | ﴿ثَلَاثِي اللَّيْلِ﴾ بسكون اللام |
| ٣٥٨ | ﴿وَنُصِفَهُ وَثَلَاثَةً﴾ بجنسها |
| سورة الإنسان | |
| ٤٧٥ | ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بسكون الياء |
| ٤٧٥ | ﴿خَضِرَ وَأَسْتَبْرَقَ﴾ بجنسها |
| سورة الفجر | |
| ١٨٢ | ﴿فِيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ...﴾ بفتح الذال. |
| سورة البلد | |
| ٣٦٠ | ﴿فَكَ﴾ بفتح الكاف |
| ٣٦٠ | ﴿رَقِيبَةً﴾ بالنصب |
| ٣٦٠ | ﴿أَوْ أَطْعَمَ﴾ بفتح المعزة والميم من غير تنوين، ولا ألف قبلها |

| الصفحة | القراءة |
|--------|---------------------------------|
| | سورة الشمس |
| ٣٦٢ | ﴿نَدَّخَاتُ عُقْبَتِهَا﴾ بالفاء |
| | سورة القدر |
| ٣٤٩ | ﴿مَطْلَعُ﴾ بكسر اللام |
| | سورة البينة |
| ٥١٥ | ﴿نَتْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ بالهمز |
| ٥١٥ | ﴿البرينة﴾ بالهمز |

فهرس القراءات الشاذة

| الصفحة | القراءة |
|-------------|---|
| الفاتحة | |
| ١٣٢ | "صراط من أنمت عليهم غير المضروب وغير الضالين" |
| ٢٢٩ | "غير المضروب" بالنصب |
| سورة البقرة | |
| ١٥٥ | "أندرتهم أم لم تذرهم" بهجرة واحدة لا ألف بعدها |
| ١٥٧ | "يستحي" بكسر الحاء وياء واحدة ساكنة |
| ١٥٧ | "هذي الشجرة" بالياء |
| ٤٤٥ | "أنبئهم" [البقرة ٣٣] مهموزة مكسورة الماء |
| ١٩٧ | "ميتقكم" بالإدغام |
| ١٤٢ | "تنسها" بباء فوقية مفتوحة وسين مفتوحة بعدها من غير همزة |
| ١٦٤ | والصبرون في البأساء والضراء" بالياء |
| ٢٦٢ | أو نسك" باسكان السين |
| ١٣٢ | "لا جناح عليكم أن تبغوا فضلاً من ربكم في موسم الحج" |
| ٢٤٤ | "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من النمام" |
| ٢٥٩ | "يرجع الأمور" بالياء |
| ٤٨٢ | "يتطهرن" بالياء |
| ١٣١ | "للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فيهن" |
| ٤٨٣ | "إلا أن يخافوا" |
| ٤٨٣ | "إلا أن يظننا ألا يقيما حدود الله" |
| ٢٠٠ | "فلا جناح عليهما" |

| الصفحة | القراءة |
|---------------|--|
| ١٣١ | "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر" |
| ٤٤٣ | "قد نبين" بإظهار الدال عند التاء |
| ٢٨٣ | "ما اقتتلوا" بالإغام |
| ٢٩٤ | "يأت بالشمس" مجذف الياء |
| ٣٨٨ | "لا تظلمون ولا تظلمون" بضم التاء الأولى وفتح الثانية |
| سورة آل عمران | |
| ٢٠٠ | "المسيح عيسى بن مريم" بالإدغام |
| ٤٤٣ | "وقالت طائفة" بالإظهار |
| ٢١٧ | "وما كان قولهم" بالرفع |
| ٢٨١ | "وما قتلوا" بالتشديد |
| ١٩٦ | "أن أنصار ربنا" بالإدغام |
| سورة النساء | |
| ٢٦٠ | "يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم" بالياء فيهما |
| ٢٦١ | "وقد نزل" بتخفيف الزاي |
| ٢٨٥ | "واسمع غير مسمع" بالإدغام |
| ١٥٨ | "والمقيمون الصلاة" بالرفع |
| سورة المائدة | |
| ٢٤٩ | "إن يصدوكم" عبد الله بن مسعود |
| ٢٧٦-٢٧٥ | "ورسله" وسبل السلام" بإسكان سين |
| ١٥٨ | "أن يقتلوا أو يُصلبوا" بالسكون والتخفيف |
| ١٣١ | "والسارقون والسارقات فاقطعوا أيما نهم" |
| ١٦٤ | "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين" بالياء |

| الصفحة | القراءة |
|--------------|--|
| سورة الأنعام | |
| ٢١٩ | "وجنات" بالرفع |
| سورة الأعراف | |
| ٢٢٠ | "معاشن" |
| ٢٢٣ | "ورباشاً" بفتح الياء ألف بعدها |
| ١٥٩ | "لأقطنن أيديكم ولأصلبكنم" بفتح الهمزة، وسكون القاف، والصاد، وتخفيف اللام، والطاء وفتح الأولي وضم الثانية |
| ٢٢٣ | "يوزنّها" مشددة الراء |
| ٢٢٤ | "ويوم لا يُسبّتون" |
| ٢٢٥ | "يدعون من دون الله" بالياء |
| سورة التوبة | |
| ٢٨٣ | "جباهم" بالإغام |
| سورة يونس | |
| ٣٠٢ | "لنظّر" بنون واحدة وتشديد الظاء |
| ٢٥٥ | "نتحكك": بالحاء المهملة، |
| ٢٥٥ | "لتكون لمن خلفك آية" بفتح سكون اللام |
| سورة هود | |
| ٢٧٤ | "ألتزمكموها" بسكون الميم |
| ٢٨٣ | "بأعيننا" بالإغام |
| ٣٩١ | "إذ أخذ القرى" بغير ألف |
| ٢٦٠ | "وما يؤخره" بالياء |
| ١٥٩ | "زلفاً" بضم الزاي ساكنة اللام |

| الصفحة | القراءة |
|---------|--|
| | سورة يوسف |
| ٤٥ | "من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه عتي حين" |
| | سورة النحل |
| ٢٨٢ | "شركاي" بترك الهمز |
| ٢٧٧ | "يدخلونها" بضم الياء |
| | سورة الإسراء |
| ٢٨٣ | "على وجوههم" بالإغغام |
| | سورة الكهف |
| ٢٨٤-٢٩٧ | "بورقكم" بالإدغام |
| ١٥٩ | "ويوم تسير الجبال" بفتح التاء المثناة فوق، وكسر السين، وسكون الياء |
| ١٣٢ | "وكان وراءهم ملك كل سفينة صالحة" |
| | سورة الأنبياء |
| ٢٨٣ | "ويدعوننا" بالإغغام |
| ٢٥٩ | "أدرى أقرب" مع إثبات الهززة |
| | سورة الشعراء |
| ١٧٥ | "قال لمن حوله" بالكسر |
| | سورة القصص |
| ٢٥٩ | "ساحران تظاهرا" بتشديد الظاء |
| | سورة لقمان |
| ١٩٧ | "ما خلقكم" بالإدغام |
| | سورة الأحزاب |
| ١٥٥ | "فيقطع" بفتح الياء وكسر الميم |
| | سورة فاطر |
| ٢٥٧ | "إنما يخشى الله من عباده العلماء" برفع الهاء، ونصب الهززة |

| الصفحة | القراءة |
|--------|---|
| | سورة يس |
| ١٣٣ | "إن كانت إلا زقية واحدة" |
| | سورة الصافات |
| ٢٨٣ | "إلا موتنا الأولى" بالإغام |
| | سورة ص |
| ٤٢ | "إن هذا أخي له تسع وتسعون نجمة أتى" |
| | سورة الزخرف |
| ١٦٠ | "سخرأ" بكسر السين |
| | سورة الدخان |
| ٤١ | "طعام الفاجر" |
| | سورة الجاثية |
| ٣٩٦ | "ما كان حجتهم" بالرفع |
| | سورة ق |
| ١٣٢ | "وجاءت سكرة الحق بالموت" |
| | سورة النجم |
| ١٤٦ | "جنه المأوى" |
| | سورة القمر |
| ٢٦٢ | "سهنزم الجمع" بالنون |
| | سورة الواقعة |
| ٤٢ | "وطلع منضود" |
| | سورة الجمعة |
| ٨٤ | "فامضوا إلى ذكر الله" |
| | سورة المزمل |
| ٣٩ | "إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأصوب قبلاً" |

| الصفحة | القراءة |
|--------|---|
| | سورة الليل |
| ١٣١ | "والليل إذا ينشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى" |
| | سورة القارعة |
| ١٣٣ | "كالصوف المنفوش" |

فهرس الأحاديث النبوية

| الرقم | الحديث | رواية | الصفحة |
|-------|---|----------------------------|--------|
| ١ | (أتاني جبريل وميكائيل...) | أبو بكره | ٥٠-٤٩ |
| ٢ | (أقراني جبريل على حرف، فراجعت، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) | ابن عباس | ٣٩ |
| ٣ | (أقراني رسول الله ﷺ "سورة حم" ورحت إلى المسجد عشية...) | ابن مسعود | ٧٢ |
| ٤ | (أقرأ عليّ، قلت: يا رسول الله أقرأ عليك...) | ابن مسعود | ٦٤-٦٣ |
| ٥ | (إن جبريل يعارضني بالقرآن...) | فاطمة | ٦٢ |
| ٦ | (إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن..) | أنس | ٦٣ |
| ٧ | (إن الله أمرني أقرأ عليك...) | أنس | ٧٠ |
| ٨ | (إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم) | أبو موسى الأشعري | ٨٠ |
| ٩ | (إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن...) | أبي بن كعب | ٨٣ |
| ١٠ | (إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم) | علي بن أبي طالب | ١٠٣ |
| ١١ | (أن جبريل كان يعارضني بالقرآن في كل سنة...) | فاطمة بنت رسول الله | ١١٢ |
| ١٢ | (أن رجلين اختلفا في آية من القرآن...) | أبو جهيم | ٧١ |
| ١٣ | (أن رجلاً كان يكتب لرسول الله ﷺ...) | أنس | ٥٣ |
| ١٤ | (أن ابن أم مكتوم الأعمى لما نزل: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين...﴾) | زيد بن ثابت | ٢٤٢ |
| ١٥ | (أن النبي ﷺ استلم الحجر، ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعاً...) | جابر بن عبد الله | ٢٣٩ |
| ١٦ | (خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة...) | عبد الله بن عمرو ابن العاص | ٦٤ |
| ١٧ | (سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن...) | أبو قيس مولى عمرو بن العاص | ٧٢-٧١ |

| الرقم | الحديث | رواية | الصفحة |
|-------|---|--------------------|--------|
| ١٨ | (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته...) | عمر بن الخطاب ؓ | ٦٥-٦٦ |
| ١٩ | (سمعت رجلاً قرأ آية ، وسمعت من النبي ﷺ يقرأ خلفها...) | ابن مسعود ؓ | ٦٨ |
| ٢٠ | (فأنزل الله علينا ، فكان مما نقرأ...) | أنس بن مالك | ٨٣ |
| ٢١ | (قرأت آية وقرأ ابن مسعود ؓ خلفها...) | سليمان بن صرد ؓ | ٥٠ |
| ٢٢ | (كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتيناها فعلمنا بما أوحى إليه...) | أبو واقد الليثي ؓ | ٨١ |
| ٢٣ | (كان رسول الله ﷺ أجود الناس...) | ابن عباس ؓ | ٦٢-١١٢ |
| ٢٤ | (كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام...) | أبو هريرة ؓ | ٦٣-١١٣ |
| ٢٥ | (كنا نقرأ على عهد النبي ﷺ "لو كان لابن آدم واديان...) | زيد بن أرقم ؓ | ٨١ |
| ٢٦ | (كنا نقرأ سورة نسيها بإحدى المسبحات ما نسيناها...) | أبو موسى الأشعري ؓ | ٨٣ |
| ٢٧ | (كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه...) | أبي بن كعب ؓ | ٦٧ |
| ٢٨ | (كنت وافد بني المُنْتَفِق إلى رسول الله ﷺ ، فبينما نحن عنده ؛ إذ رَوَّح الراعي غنمه...) | لقيط بن صبرة ؓ | ١٤٠ |
| ٢٩ | (لا أزال أحبه سمعت النبي ﷺ يقول : (خذوا القرآن من أربعة) | عبد الله بن عمرو ؓ | ٦٩ |
| ٣٠ | (لا تخلفوا بأبائكم) | عمر ؓ | ٣٣٣ |
| ٣١ | (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل...) | أنس ؓ | ٦٤ |
| ٣٢ | (مما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من...) | عائشة ؓ | ٨٢ |
| ٣٣ | (نعمنا بالمال الصالح للرجل الصالح) | عمرو بن العاص ؓ | ٣٢٩ |
| ٣٤ | (ولو أن لابن آدم وادياً من ذهب لأحب أن يكون له الثاني...) | أنس بن مالك ؓ | ٨١ |

فهرس الآثار

| الصفحة | قائله | الأثر |
|---------|---|---|
| ١٠٨ | رجل من بني تميم | أحسب أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> قال: اختلف المعلمون..) |
| ١٢٢ | زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> | (أرسل إليّ أبو بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> مقتل أهل اليمامة...) |
| ٣٩ | أنس بن مالك | (أصوب وأقوم وأهيا واحداً) |
| ١٢٥ | عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> | (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن...) |
| ٩٣ | عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> | (إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر...) |
| ٩١ | عمر وعثمان <small>رضي الله عنهما</small> | (إن القرآن نزل بلسان قريش) |
| ٩٥-٩٤ | عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> | (إنما نزل بلسان قريش يعني القرآن) |
| ١٠٦ | عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> | (إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة...) |
| ٧٨-٧٧ | عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> | (أما بعد: فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي...) |
| ٨٤ | خرشة بن الحر | (أن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> رأى معه لوحاً مكتوباً فيه...) |
| ٨٥ | بجلة | (أن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> مرّ برجل يقرأ في المصحف..) |
| ١١٥ | ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small> | (أيّ القراءتين تعدّون أول؟...) |
| ١١٤ | ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small> | (أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟...) |
| ١١٤ | إبراهيم النخعي | (أن ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> سمع رجلاً يقول...) |
| ١٢٥-١٢٤ | أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> | (أن حذيفة بن اليمان <small>رضي الله عنه</small> قدم على عثمان <small>رضي الله عنه</small> ...) |
| ١٠٣ | حذيفة بن اليمان | (اتقوا الله يا معشر القراء: خذوا طريق من كان قبلكم) |
| ١٠٣ | ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> | (اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم) |

| الصفحة | قائله | الأثر |
|--------|---|---|
| ١٤٢ | سعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small> | (أنه قرأ: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾... <small>رضي الله عنه</small>) |
| ١٥١ | عروة بن الزبير | (إن قراءة القرآن سنة من السنن ، فاقراءه كما أقرتموه) |
| ٤٤ | ابن مسعود | (جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه) |
| ٤٧ | شقيق بن سلمة | (خطبنا عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> فقال : ..) |
| ٩٣ | جابر بن سمرة | (سمعت عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> يقول : ..) |
| ١١٤ | سمرة بن جندب | (عرض القرآن على رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> عرضات...) |
| ٩٢ | أنس بن مالك | (فأمر عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> زيد بن ثابت...) |
| ٤٨ | شقيق بن سلمة | (فجلست في جلق أصحاب محمد <small>صلى الله عليه وسلم</small> فما سمعت أحداً يردّ ذلك) |
| ٩٥ | الزهري | فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه فقال النفر القرشيون : "التابوت" |
| ٤٨ | شقيق بن سلمة | (فلقد قرأت على رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> بضعا وسبعين سورة) |
| ٨٢ | ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> | (فلا أدري أمن القرآن هو أم لا ؟) |
| ١٥١ | محمد بن المنكدر | (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول) |
| ١٥١ | عامر الشعبي | (القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولكم) |
| ١١٥ | أبو ظبيان | (قال لي ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> أي القراءتين تعدون أول؟...) |
| ٧٩ | رزق بن حبيش | (قال لي أبي بن كعب : يا رزق كآين تعدّ ، ...) |
| ٨٦ | المسور بن مخزومة | (قال عمر لعبد الرحمن بن عوف <small>رضي الله عنه</small> ..) |
| ١٣٧ | عروة بن الزبير | (قالت له ، وهو يسألها عن قول الله تعالى : ..) |
| ١٠٥ | مصعب بن سعد | (قام عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> فخطب الناس...) |
| ١٢٠ | زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> | (قبض النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> ولم يكن القرآن جمع في شيء...) |
| ١٣٩ | معاوية بن أبي سفيان <small>رضي الله عنه</small> | (قرأ الآية التي في سورة الكهف...) |

| الصفحة | قائله | الأثر |
|---------|----------------------------------|---|
| ٨٥ | حميدة بنت أبي يونس | (قرأ عليّ أبي، وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة ﷺ) |
| ١١٣ | محمد بن سيرين | (كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن...) |
| ٨٤ | عن عائشة ﷺ | (كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي ﷺ متي آية...) |
| ٩٢ | كعب الأنصاري | (كان عند عمر بن الخطاب، فقرأ رجل...) |
| ١١٥ | أبو عبد الرحمن السلمي | (كانت قراءة أبي بكر وعمر...) |
| ١٢٦ | زيد بن ثابت | (كنا نؤلف القرآن) |
| ٧٨ | عمر بن الخطاب | (كنا نقرأ "لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم...) |
| ٨٢ | جابر بن عبد الله | (كنا نقرأ "لو أن لابن آدم ملء واد مالا...) |
| ١٠٩ | س بن مالك ﷺ | (كانوا يختلفون في الآية فيقولون: اقرأها رسول الله ﷺ) |
| ١٠٠ | يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب | (لما أراد عمر بن الخطاب ﷺ أن يجمع القرآن...) |
| ١٠٣ | عروة بن الزبير | (لما استحرّ القتل بالقراء يومئذ، فرّق أبو بكر ﷺ على القرآن أن يضيع...) |
| ٨٠ | أبي أمامة بن سهل | (لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم..) |
| ٨٢ | عائشة ﷺ | (بما أنزل من القرآن عشر رضعات..) |
| ١٠٤-١٠٣ | أبو بكر ﷺ | (من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله..) |
| ٩٤ | ابن عباس ﷺ | (نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش...) |
| ١٠٣ | ابن مسعود ﷺ | (نظرت القراء فوجدتهم متقارئين فاقروا كما علمتم) |

فهرس الألفاظ الغريبة

| الصفحة | اللفظ الغريب |
|---------|----------------------|
| ٦٥ | أساوره |
| ١٠٥ | الأديم |
| ١١٩-١١٧ | استحرّ القتل |
| ١٠٧ | الرقاع |
| ٢٢ | العالم التحرير |
| ١١١ | العرضة الأخيرة |
| ١٠٠ | العسب |
| ١٠٣ | فرق |
| ٦٥ | فلبّته بردائه |
| ٦٧ | الفرق |
| ١١٩ | اللخاف |
| ٤٢ | بهاج |

فهرس الأبيات الشعرية

| الصفحة | قائله | آخره | أول البيت |
|--------|---------|--------------------------|--------------------------------|
| ١٩٥ | الشاطبي | بَعْدُ لِيَتَكَمَّلَا | ومِن قَبْلِ هَمَزِ الْقَطْعِ |
| ١٩٧ | الشاطبي | أَوْ مُثَقَّلَا | إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ |
| ٢٠٠ | الشاطبي | وَتُرْزُقُكَ انْجَلَا | |
| ١٩٩ | الشاطبي | مِيسِمٍ تَخَلَّلَا | وهذا إذا ما قبله |
| ٢١٣ | الشاطبي | دِرًّا وَمُخَضَّلَا | فإن يفصل فالقصر |
| ٢٦٩ | الداني | أئمة الجماعة | وقد سما في هذه الصناعة |
| ٢٦٩ | الداني | موفق لرؤسده مؤيد | من اقتدى بقولهم مسدد |
| ٢٦٩ | الداني | مضطلع مشهور بالفهم | فابن مجاهد بهذا العلم |
| ٢٧١ | الشاطبي | في النصب أجمع أشملاً | وقد فخموا التنوين وقفاً |
| ٢٧٧ | الشاطبي | في الضم الاسكان حُصَّلاً | وفي رُسُلنا مع رُسُلِكُم |
| ٢٩٦ | الشاطبي | يخلُف... ف... | وهمة أهلب بالياء |
| ٣١٣ | الشاطبي | حذفها ظهراً.. | وقل وميكال فيها |
| ٣٦٨ | الداني | وصح بالتوقيف | كلهم اختار من الحروف |
| ٣٦٨ | = = | النائلين أحرف الخلاف | عن النبي وعن الأسلاف |
| ٣٦٩ | = = | له اختيار ما به خفاء | وابن زياد وهو الفراء |
| ٣٦٩ | = = | عن ذوي الأبواب | علله بواضح الإعراب |
| ٣٧٥ | الداني | صاحب التصنيف | والقاسم الإمام في الحروف |
| ٣٧٥ | = = | وصح عند الأمة | اختار من مذاهب الأئمة |
| ٣٧٥ | = = | معلل مبين محرر | وذاك في تصنيفه مسطر |
| ٣٨٠ | الداني | اختار من مذاهب القراء | وسهل العالم بالأداء |

| الصفحة | قائله | آخره | أول البيت |
|--------|---------|--------------------------|---------------------------|
| ٣٨٠ | = = | وكلها ضمناها كتابه | حروفاً أقرأ بها أصحابه |
| ٣٨٥ | الداني | قوم أئمة الجماعة | وقد سَمَا في هذه الصنّاعة |
| ٣٨٥ | الداني | موفق لِرُشده مؤيّد | مَن اقتدى بقولهم مُسدّد |
| ٣٨٦ | = = | مضطّلع مُشهر بالفهم | فابن مُجاهد بهذا العلم |
| ٥٠٩ | الشاطبي | وانو الوقف زهراً ومندلاً | معاً سبأ افتح دون نون حمى |

فهرس الأماكن والبلدان

| الصفحة | المكان أو البلد |
|--------|-------------------|
| ١٢٥ | أذربيجان |
| ١٢٥ | أرمينية |
| ٨٣ | بشر معونة |
| ٣٧ | بيغداد |
| ٤١٠ | البصرة |
| ٩٦ | الحجاز |
| ١٢٤ | الشام |
| ١٢٥ | العراق |
| ٤٢ | الكوفة |
| ٩٤ | مكة المكرمة |

فهرس الأعلام

| الصفحة | العلم |
|---------|--|
| | [i] |
| ٢٦٥ | أبان بن يزيد بن أحمد العطار |
| ٩٤ | إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري |
| ١١٤ | إبراهيم بن يزيد النخعي |
| ٢٦٢ | إبراهيم بن زربي الكوفي |
| ٣٠ | أبيّ بن كعب الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٩٧ | أحمد بن واصل |
| ٢٢٥ | أحمد بن محمد ابن رستم |
| ٢٩ | أحمد بن حنبل = إمام السنة |
| ٢٩ | أحمد بن رافع |
| ٢٨٤ | أحمد بن موسى اللؤلؤي |
| ٤٤٥ | أحمد بن محمد بن بكر |
| ٥٢٨ | أحمد بن الصقر المتنجي |
| ٥٦٣ | أحمد بن يوسف الكواشي |
| ٢٦١ | أسامة بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي |
| ٢٦٤-٢٢١ | إسماعيل بن جعفر الأنصاري |
| ٤٦٤ | إسماعيل بن عبد الله قسطنطين |
| ٣٩ | أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢١٧ | أيوب بن تميم ، أبو سليمان |
| ٢٩٣-٢٢١ | ابن جبير = أحمد بن جبير |
| ١٤٧-٢٥ | ابن جنّي = عثمان بن جنّي ، أبو الفتح |
| ٢٧٥ | ابن الأنباري |

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ٣٢٥ | ابن الحاجب = عثمان بن عمرو، أبو عمرو |
| ٤٧٠ | ابن خالويه = الحسين بن أحمد، أبو عبد الله |
| ٢٨٤ | ابن رومي = محمد بن عمر بن عبد الله |
| ٢٧٦ | ابن سعدان = محمد بن سعدان، أبو جعفر |
| ٢٠٢ | ابن شنبوذ = محمد بن أحمد، أبو الحسن |
| ٣٩ | ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو |
| ١٧ | ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكرياء |
| | ابن قدامة = عبد الله بن أحمد المقدسي |
| ٣٥ | ابن تيمية = عبد الحلیم بن عبد السلام |
| ١٨ | ابن الأثير = المبارك بن محمد، أبو السعادات |
| ١٩ | ابن الأعرابي = محمد بن زياد |
| ٢٤٢ | ابن أم مكتوم الأعمى = عمرو بن قيس |
| ٣٩٦ | ابن العلاف = علي بن محمد بن يوسف، أبو الحسن |
| ٢٢ | ابن جرير = محمد بن جرير بن يزيد الطبري |
| ٢٢ | ابن الجزري = محمد بن محمد، أبو الخير |
| ٢٣٣ | ابن ذكوان = عبد الله بن ذكوان |
| ٤٥ | ابن حجر = أحمد بن علي العسقلاني |
| ٢٥٥ | ابن السَّمِيفِج = محمد بن عبد الرحمن |
| ٣٨ | ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عطية |
| ١٦٤ | ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم، أبو محمد |
| ٥٥ | ابن كثير = إسماعيل بن كثير، أبو الفداء |
| ٢٤ | ابن كثير = عبد الله بن كثير القارئ المكي |

| الصفحة | العلم |
|---------|---|
| ٢١ | ابن مجاهد = أحمد بن موسى بن العباس |
| ١٤١ | ابن المنذر = إبراهيم الحزامي المدني |
| ١٥٤ | ابن مُحَيِّصِن = محمد بن عبد الرحمن |
| ٢٨١ | ابن مؤمن = عبد الله بن عبد المؤمن |
| ٣٠ | ابن مسعود = عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٨٤ | ابن رومي = محمد بن عمر، أبو عبد البصري |
| ٤٤ | ابن المنثِّر = أحمد بن منصور، أبو العباس |
| ٣٧ | ابن مِقْسَم = محمد بن الحسن بن يعقوب |
| ٤١ | ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله، أبو عمر |
| ٢٨ | ابن عباس = عبد الله بن العباس <small>رضي الله عنه</small> |
| ٨٠ | ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٣٠ | ابن عامر = عبد الله بن عامر الشامي |
| ٢٨٤-٣٨٨ | ابن غَلْبُون = طاهر بن عبد المنعم |
| ١٣٩ | ابن أبي حاتم |
| ٩٣ | ابن أبي داود = عبد الله بن سليمان، أبو بكر |
| ٢٣٤ | ابن أبي هاشم = عبد الواحد بن محمد، أبو طاهر |
| ٤٧٦ | ابن أبي مريم = نصر بن علي، أبو عبد الله |
| ٩٤ | ابن أبي شيبة = أبو بكر بن عبد الله بن محمد |
| ٢٤٢ | ابن أم مكتوم الأعمى = عمرو بن قيس |
| ٣٢٨ | ابن وردان = عيسى بن وردان |
| ٣٢٨ | ابن جماز = سليمان بن جماز |
| ٩٤ | ابن شهاب = محمد بن مسلم الزهري |
| ٢٣٣ | ابن مهران = أحمد بن الحسين بن مهران |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ١٠٩ | ابن وهب = بن منبه |
| ١٦٢ | أبو عبيدة = معمر بن المثنى |
| ١٦٢ | أبو الأسود = ظالم بن عمرو بن سفيان |
| ٢٧٢ | أبو بكر الأذفوني = محمد بن علي بن أحمد |
| ١٠٣ | أبو بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٣٠ | أبو جعفر = يزيد بن القعقاع |
| ٤٧٦ | أبو الحسن الرازي السعدي = علي بن جعفر |
| ٢٢ | أبو عبيد = القاسم بن سلام |
| ٣٠ | أبو شامة = عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي |
| ١٦٩ | أبو جعفر النحاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل |
| ٢٢ | أبو حاتم = سهل بن محمد بن عثمان السجستاني |
| ٢٦٢ | أبو حيوة = شريح بن يزيد |
| ١٨ | أبو الدرداء = عويمر بن زيد الأنصاري |
| ٨٠ | أبو أمامة بن سهل بن أسعد |
| ٤٩ | أبو بكرة بن نوفل <small>رضي الله عنه</small> |
| ٧١ | أبو جهيم بن الحارث الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> |
| ٨٦ | أبو الحسين أحمد بن جعفر المنادي |
| ٢٥٥ | أبو حنيفة = النعمان بن ثابت التيمي |
| ٥٣ | أبو طلحة = زيد بن سهل الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٤٥ | أبو حيان = محمد بن يوسف الأندلسي |
| ٢٦٣ | أبو الحارث = الليث بن خالد |
| ٢٦٣ | أبو عمارة = حمزة بن القاسم |
| ٢٧٤ | أبو حمدون = الطيب بن إسماعيل |
| ٢٧٥ | أبو خلاد |

| الصفحة | العلم |
|---------|---|
| ١٢٣ | أبو خزيمعة الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٤٤ | أبو رزين = مسعود بن مالك الكوفي |
| ١٧٩ | أبو زرعة = عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة |
| ٢٧٧ | أبو الزعراء = عبد الرحمن بن عبدوس |
| ٢٥٥ | أبو السمال = محمد بن قعنب |
| ١٤٥ | أبو صالح = ذكوان السمان |
| ٢٢٤ | أبو الفتح = فارس بن أحمد |
| ٢٣٢ | أبو الربيع = سليمان بن داود |
| ٢٥٦-٢٣٣ | أبو العلاء = محمد بن علي بن أحمد الواسطي |
| ٢٥٩ | أبو علي العطار = الحسن بن علي بن عبد الله |
| ٥٦ | أبو طاهر = عبد الواحد بن محمد بن أبي هاشم |
| ٢٥٦-٢٥٥ | أبو الفضل = محمد بن جعفر الخزاعي |
| ١٤٤ | أبو يحيى = مصدع بن الأعرج المرقب |
| ٢٥٦-٢٣٥ | أبو القاسم = يوسف بن علي بن جبارة الهذلي |
| ٧١ | أبو قيس مولى عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small> = عبد الرحمن بن ثابت |
| ٣٠ | أبو عبد الرحمن السلمي |
| ٧٤ | أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى المبارك |
| ٢٤ | أبو عمرو بن العلاء البصري |
| ٢٢ | أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد |
| ٤٣٨-٢٣٣ | أبو العلاء = الحسن بن أحمد الهمداني |
| ١٩٩ | أبو علي الصواف = الحسن بن الحسين |
| ٤٣١ | أبو علي الفارس = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار |
| ١١٥ | أبو ظبيان = حصين بن جندب |
| ٨٠ | أبو موسى الأشعري <small>رضي الله عنه</small> |

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ٤٣٨ | أبو معشر الطبري |
| ٨٠ | أبو واقد الليثي |
| ١٨ | أبو نصر الفارابي = إسحاق بن إبراهيم |
| ٦٣ | أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small> = عبد الرحمن بن صخر |
| ٢٥٦ | أبو الفضل الخزاعي = محمد بن جعفر |
| ٤٣٩ | أبو علي المالكي |
| ٢٥٦-٢٥ | أبو القاسم الهذلي = يوسف بن علي جبارة |
| ٤٣٩ | أبو الكرم الشهرزوري |
| ٨٧ | الأمدي = علي بن أبي علي الحنبلي |
| ٢٢٩-٢٣ | الأخفش = سعيد بن مسعدة |
| ٣٠٣ | الأخفش = هارون بن موسى بن شريك |
| ٣٦ | الأزهري = محمد بن أحمد، أبو منصور |
| ٣٠ | الأعمش = سليمان بن مهران |
| ٤١٨ | الأثرم = أحمد بن محمد بن هانئ، الطائي |
| ٢٤ | الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز |
| ٢٤ | الأصمعي = عبد الملك بن قريب |
| ٢٢ | أبو عمرو = عثمان بن سعيد الداني |
| ٩٢ | أبو داود = سليمان بن الأشعث |
| ٢٣٥ | أبو نصر = عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري |
| ٢١٩ | الأعشى = يعقوب بن محمد |
| ٣٨٠ | الأندرابي = أحمد بن أبي عمر |
| ١٣١ | أم سلمة زوجة النبي <small>ﷺ</small> |
| | [ب] |
| ٨٥ | بجالة بن عبيدة التميمي |

| الصفحة | العلم |
|---------|--|
| ٢٢٥ | بكار بن أحمد المقرئ |
| ٢٢٩ | بكار بن عبد الله |
| ٢٣٢ | بريد بن عبد الواحد بن حماد |
| ٣٣٧ | البناء = أحمد بن محمد |
| ٥٤ | البنغوي = الحسين بن مسعود |
| ٥٤ | البيهقي = أبو بكر |
| ٥٥ | الباقلاني = أبو بكر ابن الطيب |
| ٢٢٨ | البيزي = أحمد بن محمد، أبو الحسن |
| | [ت] |
| ٣٩٦ | التمار = محمد بن هارون، أبو بكر |
| | [ث] |
| ٥٦١-١٩٦ | ثعلب = أحمد بن يحيى |
| | [ج] |
| ٨٠ | جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small> |
| ٩٣ | جابر بن سمرة <small>رضي الله عنه</small> |
| ٣٨ | جبريل <small>عليه السلام</small> |
| ٩٤ | جعفر بن عون بن جعفر |
| | [ح] |
| ١٤٢-١٤١ | الحاكم = محمد بن عبد الله |
| ١٤٢ | الحسن البصري |
| ٢٢٨-٢٢٧ | الحسين بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد |
| ٢١٩ | حسين بن علي الجعفي |
| ٨٣ | حرام = أخ لأم سليم |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ٢٩ | حمزة بن حبيب الزيات |
| ٢٣٨ | حُمران بن أعين الكوفي |
| ١٠٩ | حماد بن زيد |
| ١٠٣ | حذيفة بن اليمان <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٤٠ | حفص بن سليمان |
| ١٢٣ | حفصة بنت عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> |
| ٨٥ | حميدة بنت أبي يونس |
| ١٦٨-٤٢ | الحجاج بن يوسف |
| ٢٠٢ | الحُلوانِي = أحمد بن يزيد |
| ٢٢٥ | أبو حاتم الرازي |

[خ]

| | |
|---------|--|
| ١٢٥ | خارجة بن زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٨٥ | خالد بن جبلة |
| ٢٢١ | خارجة بن مصعب، أبو الحجاج |
| ٨٤ | خرشة بن الحرّ الفزاري |
| ٢٢٩ | الخليل بن أحمد الفراهيدي |
| ١٢٨ | خلاد بن خالد، أبو عيسى |
| ٢٦٤-١٢٨ | خلف بن هشام البزار |
| ١٠٠ | خزيمة بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٠٢ | الخزاعي = إسحاق بن أحمد |

[د]

| | |
|-----|------------------------|
| ٢٧٦ | الدوري = أبو عمر |
|-----|------------------------|

| الصفحة | العلم |
|---------|---|
| ٢٥٦ | الدارقطني = علي بن عمر |
| | [ذ] |
| ٢٤ | الذهبي = محمد بن أحمد، أبو عبد الله |
| | [ر] |
| ١٢٨ | رويس بن محمد بن المتوكل |
| ٤١٠ | الرؤاسي = محمد بن الحسن |
| ٢٧ | الرضي = صاحب شرح الكفاية لابن الحاجب |
| ١٩٤-١٦٨ | رَوْح بن الفرج |
| | [ز] |
| ٦١ | الزجاج = إبراهيم بن السري بن سهل |
| ٣٩ | الزركشي = بدر الدين محمد بن عبد الله |
| ٢٣ | الزنجشيري = محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي |
| ٧٩ | زَرِّ بن حُبَيْش بن حُبَاشَة |
| ٣٠ | زيد بن ثابت  |
| ٨٠ | زيد بن أرقم  |
| ١٦٣ | زياد بن أبي سفيان |
| ٢٢٢ | زيد بن علي بن أحمد الكوفي |
| ٢٦٢ | زيد بن أحمد بن إسحاق الحضرمي |
| | [س] |
| ٤٣٩ | سبط الخياط |
| ٤٨ | سالم مولى أبي حذيفة  |
| ٤١ | سفيان الثوري |
| ١٤١ | سعد بن أبي وقاص  |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ١٤١ | سعيد بن المسيب <small>رضي الله عنه</small> |
| ٩٢ | سعيد بن العاص <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٤٤ | سعيد بن معبد |
| ١٣٩ | سعيد بن منصور |
| ١٥٤ | سعيد بن جبير |
| ١١٤ | سمره بن جندب <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٦١ | سُلَيْم بن عيسى بن سليم الكوفي |
| ٢٩ | سويد بن عبد العزيز |
| ٢٣ | سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر |
| ٢٨١ | السَّامِرِيُّ = عبد الله بن الحسين بن حَسَنُون |
| | السمين الحلبي = أحمد بن يوسف |
| ٢٦ | السخاوي = علي بن محمد |
| ٥٠ | سليمان بن صُرْد <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٧٦ | السوسي = صالح، أبو شعيب |
| ٤٠ | السيوطي = جلال الدين عبد الرحمن |
| ١٣١ | أم سلمة <small>رضي الله عنها</small> |
| [ش] | |
| ٢٢٨ | شبل بن عباد، أبو داود |
| ١٩٥ | الشاطبي = أبو القاسم |
| ١٩٩ | شجاع بن أبي البلخي |
| ٢١٩ | الشَّموْنِي = محمد بن حبيب |
| ٤٢ | الشعبي = عامر بن قيس |

| الصفحة | العلم |
|---------|------------------------------------|
| ٢١٧-٢٦ | شعبة = أبو بكر بن عياش |
| ٣٧ | شقيق بن سلمة، أبو وثل الكوفي |
| ٤٢٣-١٧٥ | شريح بن الحارث بن قيس القاضي |
| ٣٢٩ | شيبة بن نصاح |

[ص]

| | |
|-----|----------------------------------|
| ١٩٣ | الصفاقسي = سيدي علي النوري |
|-----|----------------------------------|

[ط]

| | |
|-----|---|
| ٥٥ | الطحاوي = أحمد بن محمد أبو جعفر |
| ١٤٠ | طلحة بن عبيد الله <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٧٤ | طلحة بن مصرف |

[ع]

| | |
|-----|--|
| ٨٠ | عائشة بنت أبي بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٦ | عاصم بن أبي النجود |
| ٤٤٨ | عصمة بن عروة، أبو نجيح |
| ١٥٨ | عاصم الجحدري |
| ١٣٩ | عثمان بن حاضر |
| ٩٤ | عبيد بن السباق الثقفي المدني |
| ٢٥٩ | العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد |
| ٧٨ | عدي بن عدي بن عمير |
| ٨٤ | عروة بن الزبير |
| ٨٠ | عبد الرحمن بن عوف <small>رضي الله عنه</small> |
| ٩٢ | عبد الرحمن بن الحارث بن هشام |
| ١٤٤ | عبد بن حميد |
| ٢٩٩ | عبد العزيز بن محمد الفارسي |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ٢٩٩ | عبد الواحد بن عمر |
| ٢١٧ | عبد الحميد بن بكار |
| ٨٠ | عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> |
| ٩٣ | عبد الله بن معقل <small>رضي الله عنه</small> |
| ٤١ | عبد الله بن أحمد بن حنبل |
| ٤١٩ | عبد الله بن إدريس |
| ٩٢ | عبد الله بن الزبير <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٤٧ | عبد الله بن قيس <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٣٩ | عبد الرزاق الصنعاني |
| ٤٨ | عبدُ الله بن عمرو <small>رضي الله عنه</small> |
| ١١٣ | عبيدة بن عمرو السلماني |
| ١٤٤ | عبيد بن عُمر الليثي |
| ٢١٧ | عبيد بن نُعيم |
| ٢٢٦ | عبيد بن الصباح بن صبيح |
| ٢٦٥ | عبيد الله بن علي الهاشمي |
| ٢٦٥ | علي بن نصر بن علي |
| ٢٥٩ | العباس بن الفضل، أبو الفضل |
| ٣٠ | عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٦٥ | علي بن نصر بن علي |
| ٢٨ | علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> |
| ٣٩ | عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> |
| ٧١ | عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small> |

| الصفحة | العلم |
|--------|--------------------------------|
| ٢٣١ | عمرو بن الصباح |
| ٨٥ | عمرو بن دينار |
| ٩٣ | عوف بن عبد الله بن فضالة |
| ١٦٧ | عيسى بن عمر الثقفي |

[ف]

| | |
|-----|--------------------------------------|
| ٦٢ | فاطمة بنت رسول الله ﷺ |
| ٢٢٤ | فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح |
| ٣٢٦ | فخر الدين الرازي |
| ٢٦ | الفراء = يحيى بن زياد |

[ق]

| | |
|---------|--|
| ٢٢١ | قالون = عيسى بن ميناء |
| ١٤٢ | القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي |
| ١٩٦ | القاسم بن عبد الوارث |
| ٢٨ | القرطبي = محمد بن أحمد، أبو عبد الله |
| ٢٠١-١٢٨ | قنبل = محمد بن عبد الرحمن |
| ٢٠١ | القواس = أحمد بن محمد |
| ٤٢ | قيس بن عبد الله عم الشعبي |
| ١٤٦ | قتادة بن دعامة |
| ٣٣٧ | قطرب |

[ك]

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٢٨ | كلثوم المرادي |
| ٢٨ | الكسائي = علي بن حمزة |
| ٩٢ | كعب الأنصاري |
| ١٣٩ | كعب بن مافع الأخبار |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| | [ل] |
| ٢٤٠ | لقيط بن صبرة |
| | [م] |
| ٣٣٨ | المازني = بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان |
| ٢٢٣ | المفضل بن محمد الضبي |
| ١٠٩ | مالك بن أنس |
| ١٥٤ | مجاهد بن جبير |
| ٥٦٣ | محمد بن سليمان ابن النقيب |
| ١١٤ | مسدد بن مسرهد الأسدي |
| ٥١٣ | محمد بن عبد الخالق عضيعة |
| ٧٦ | محمد الأمين الشنقيطي |
| ١٤٦ | محمد بن كعب الأنصاري |
| ٢٩٩ | محمد بن أحمد البرمكي |
| ١١٣ | محمد بن سيرين |
| ١٨٢ | محمد بن صالح |
| ١٩٧ | محمد بن خالد البرمكي |
| ١٩٩ | محمد بن غالب |
| ٢٦٣ | محمد بن يحيى الكسائي |
| ١٥١ | محمد بن المنكدر |
| ٢٣ | المبرد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر |
| ٨٦ | المسور بن مخرمة ❁ |
| ٤٤ | مسروق بن الأجدع بن مالك |

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ٤٨ | معاذ بن جبل <small>رضي الله عنه</small> |
| ٢٣٠ | المعلّى بن منصور |
| ٥١ | ميكائيل <small>عليه السلام</small> |
| ١٠٥ | مصعب بن سعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small> |
| ١١٦ | مكي بن أبي طالب |
| ٤٤٨ | معاذ بن معاذ بن نصر |
| ١٣٩ | معاوية بن أبي سفيان <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٠٧ | موسى بن جبير الأنصاري |
| ٢١٥ | المسيبي = إسحاق بن محمد |

[ن]

| | |
|-----|--|
| ٢٤ | نافع بن عبد الرحمن |
| ٤٨ | النوي = محيي الدين يحيى بن شرف، أبو زكرياء |
| ٢٦٥ | نصر بن علي بن نصر |
| ٢٢٥ | نصير بن يوسف، أبو المنذر |
| ٣٩٦ | النخاس = عبد الله بن الحسن، أبو القاسم |

[هـ]

| | |
|---------|--|
| ٢١٧ | هارون بن حاتم |
| ٤٤٩ | هارون بن موسى، أبو عبد الله الأعمور |
| ٢٣٠ | هيرة بن محمد، أبو عمر |
| ٣٩ | هشام بن حكيم <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٠٣ | هشام بن عروة |
| ٤١ | همام بن الحارث النخعي |
| ٢٦٥-٢٠٢ | الهاشمي = عبد الله بن جبير |
| ٤٤٥ | هشام بن عمار |

الصفحة

العلم

[و]

- ٩٧ ورش = عثمان بن سعيد
 ٢٦٦ الوليد بن مسلم

[ي]

- ٢٣٢ يحيى بن آدم
 ٣٠ يحيى بن وثاب
 ١٠٠ يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
 ١٠٧ يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة
 ١٤٣ يحيى بن يعمر
 ١٩٤ يحيى بن سليمان
 ١٩٦ اليزيدي = يحيى بن المبارك
 ٢١٨ يحيى بن الحارث الذماري
 ٢٤ يعقوب بن إسحاق الحضرمي
 ٢٦٣ يعقوب بن جعفر بن أبي كثير
 ٣٢٢ يعقوب بن السكيت

ثبت المصادر والمراجع

[١]

- [١] الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- [٢] إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط ونشر شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢).
- [٣] أبنية الفعل دلالاتها وعلاقتها لأبي أوس الشمسان، ط دار المدني بجدّة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- [٤] الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، مراجعة مصطفى القصاص، ط دار إحياء العلوم ببيروت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- [٥] إتخاف فضائل البشر بالقراءات الأربعة عشر لبنا، تحقيق دشعبان محمد إسماعيل، ط عالم الكتب مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- [٦] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) ل د عبد الشكور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- [٧] أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، ط دار الفكر ببيروت الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- [٨] الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥).
- [٩] الأحكام في أصول الأحكام لعلي بن محمد الأمدي تعليق عبد الرزاق عفيفي ط المكتب الإسلامي الطبعة الثانية بيروت (١٤٠٢هـ).
- [١٠] الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني، تحقيق د.عبد المهيمن طحان، ط دار المنارة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- [١١] الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها لحسن ضياء الدين عتر، ط دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

[١٢] الاحتجاج للقراءات وبواعته للدكتور عبدالفتاح شلبي منشورة في مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى العدد الرابع عام ١٤٠١هـ.

[١٣] اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات جمعاً ودراسة رسالة ماجستير لعبد الباقي سيبي.

[١٤] الاختيار في القراءات والرسم والضبط تأليف محمد بالوالي، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

[١٥] الأدب المفرد للإمام البخاري، تخريج محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت.

[١٦] الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، ط دار المغني بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

[١٧] آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، تأليف عمر رضوان، ط دار هجر بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

[١٨] الإرشادات الجليلة لمحمد سالم محيسن، ط مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

[١٩] إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني، تحقيق محمد سعيد البدري، ط مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

[٢٠] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت.

[٢١] إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز القلانسي، تحقيق حمدان الكبيسي، ط المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

[٢٢] أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، ط دار المعرفة ببيروت.

[٢٣] أسباب النزول للواحدي، تعليق وتخريج د.مصطفى ديب البغا ط دار ابن كثير بدمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

[٢٤] أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.فخر صالح قدارة ط دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

[٢٥] الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر، ط دار قتيبة بدمشق ودار الوعي، الطبعة الأولى القاهرة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

[٢٦] الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر تحقيق علي محمد عوض وزميله ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

[٢٧] إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية (١٣٧٥هـ).

[٢٨] أصول التخريج في دراسة الأسانيد تأليف، د محمد طحان، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

[٢٩] الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ط دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى (١٣٥٨هـ).

[٣٠] أصول النقد الأدبي لأحمد الشايب ط مكتبة النهضة المصرية ط ٢٠٠٦م.

[٣١] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي، ط دار عالم الكتب.

[٣٢] الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ محمد الضباع دار الصحابة للتراث الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

[٣٣] إعراب القرآن للنحاس تحقيق د زهير غازي زاهد ط عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

[٣٤] الاقتراح مع شرحه الإصباح للسيوطي.

[٣٥] الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي (ابن الباذش)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط دار الفكر بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ

[٣٦] الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات تأليف د إبراهيم الدوسري، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

[٣٧] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

[٣٨] الأمثال في القرآن الكريم لابن قيم الجوزية، تحقيق سعيد محمد عمر الخطيب، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

- [٣٩] إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) مصورة عن دار الكتب المصرية.
- [٤٠] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، ومعه كتاب (الانصاف من الإنصاف) لمحمد محي الدين ط دار الفكر.
- [٤١] الانتصار لصحة نقل القرآن للباقلاني، تحقيق د محمد عصام القضاة، ط دار الفتح للنشر والتوزيع، دار ابن جزم، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- [٤٢] أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، ط دار الفكر (١٤٠٢هـ).
- [٤٣] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً وممتناً، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم تأليف د. محمد لقمان السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- [٤٤] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ط المكتبة العصرية ببيروت الطبعة الجديدة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- [٤٥] إيضاح الوقف والابتداء في القرآن لابن الأنباري، تحقيق إسماعيل شعبان.
- [٤٦] الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، ط دار المنارة بمجدة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- [٤٧] الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم للأندرايبي الجزء المحقق تحقيق د أحمد نصيف الجنابي ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- [ب]
- [٤٨] البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، ط دار الفكر طبعة جديدة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- [٤٩] البدور الزاهرة في القراءات العشر لعبد الفتاح القاضي، ويليه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، الناشر دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- [٥٠] البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعرفة ببيروت (١٣٩١هـ - ١٩٧٢م).
- [٥١] البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- [٥٢] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحو للسيوطي محمد أبو الفضل إبراهيم ط المكتبة العصرية صيدا بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

[٥٣] البلاغة فنونها وأفانها: تأليف د. فضل حسن عباس ط دار الفرقان بالأردن الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

[٥٤] البلاغة والنقد للسنة الثالثة في المعاهد العلمية ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[٥٥] البيان والتعريف بما في القرآن من أحكام التصريف للدكتور محمد سيدي الحبيب الشنقيطي، ط دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

[٥٦] البيان والتعريف بما في القرآن من أحكام التصريف للدكتور محمد سيدي الحبيب الشنقيطي، ط الناشر مكتبة أمين محمد أحمد سالم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

[ق]

[٥٧] تاريخ بغداد للخليفة البغدادي، ط دار الكتاب العربي بيروت.

[٥٨] تاريخ الخلفاء للسيوطي ط دار الفكر.

[٥٩] تاريخ دمشق لابن عساكر.

[٦٠] تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة.

[٦١] تاريخ النقد والمذاهب الأدبية للدكتور محمد طه الجابري ط دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٢م.

[٦٢] تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضي.

[٦٣] تأويل مشكل القرآن لابن قتبية، شرح ونشر السيد أحمد صقر ط المكتبة العلمية.

[٦٤] التبصيرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، الناشر الديار السلفية، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

[٦٥] التبيان في آداب حملة القرآن لإمام أبي زكريا النووي، تحقيق عبده الكوشك ط مكتبة الإحسان الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٨م).

[٦٦] تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري، ط الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).

[٦٧] تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن الباكوري، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- [٦٨] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط مكتبة الكوثر بالرياض الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- [٦٩] تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، تصحيح الشيخ / عبد الرحمن المعلمي ط دار الفكر العربي.
- [٧٠] التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، ط الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمكة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- [٧١] الترجمان والدليل لآيات التنزيل للشيخ المختار أحمد محمود الشنقيطي، الناشر عبدالله محمد مصطفى بابا الشنقيطي، توزيع دار روضة الصغير الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- [٧٢] التعريفات للجرجاني ط دار الكتب العلمية - بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٧٣] تفسير ابن أبي حاتم.
- [٧٤] تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط دار القلم.
- [٧٥] تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، تأليف د. علي بن سليمان العبيد، ط مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- [٧٦] تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، ط دار التونسية (١٤٠٤هـ).
- [٧٧] تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د. مصطفى مسلم، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).
- [٧٨] تفسير الجلالين للسيوطي يطلب من مكتبة الرياض الحديثة.
- [٧٩] تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. علي التواب، ط مكتبة المعارف بالرياض (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- [٨٠] تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) لأبي البركات عبد الله النسفي، ط دار الكتاب العربي ببيروت (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- [٨١] التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثانية.
- [٨٢] التفسير والمفسرون لمحمد الذهبي، الطبعة الثانية (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).
- [٨٣] تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد ط دار العاصمة للنشر والتوزيع - بالرياض النشرة الأولى ١٤١٦هـ.

- [٨٤] التطبيق الصرفي للدكتور عبدالراجحي.
- [٨٥] التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تحقيق د. علي حسن التواب، ط دار مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- [٨٦] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق سعيد بن أحمد أعراب، ط وزارة الشؤون الإسلامية بالمغرب.
- [٨٧] تناسق الدرر في تناسب السور، للسيوطي، تحقيق عبد الله محمد الدويش، ط عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- [٨٨] تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر اعتناء إبراهيم الزبيق وعادل مرشد ط مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. بيروت
- [٨٩] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي تحقيق بشار عواد معروف ط مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- [٩٠] تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي البخاري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).
- [٩١] تيسير المنفعة بكتابي (مفتاح كنوز السنة، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) لمحمد فؤاد عبد الباقي ط دار الحديث بالقاهرة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- [٩٢] التيسير للقراءات السبع لأبي عمرو الداني، ط دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[ج]

- [٩٣] جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام ابن جرير الطبري طبع الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- [٩٤] جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام ابن جرير الطبري، تحقيق شاكر ط دار المعارف بمصر.
- [٩٥] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تصحيح أحمد عبد العليم البدوني وزملائه التراث الإسلامي، الطبعة الثانية (١٣٧٢هـ).
- [٩٦] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني تحقيق عبد المهيمن وزملائه تحقيقاً علمياً بجامعة أم القرى.

- [٩٧] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني تحقيق محمد صدوق الجزائري، ط دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى.
- [٩٨] جامع العلوم والحكم لابن رجب، ط دار الفكر صورة عن طبعة مصطفى الباني الحلبي / مكتبة الدار بالمدينة المنورة الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- [٩٩] الجامع في القراءات العشر لأبي معشر الطبري، تحقيق الدكتور / سيدي محمد الأمين رسالة دكتوراه عام (١٤٠٧هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- [١٠٠] جزء فيه قراءات النبي لأبي عمر حفص الدوري، تحقيق حكمت بشير ياسين.
- [١٠١] الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، دراسة أ. أحمد اليزيدي ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- [١٠٢] جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين الخاوي، تحقيق د.علي حسن التواب، ط مكتبة التراث بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).
- [١٠٣] الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- [١٠٤] جهود ابن عبد البر في علوم القرآن رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية أصول الدين- قسم القرآن وعلومه.

[ح]

- [١٠٥] حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني ط مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- [١٠٦] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق مجموعة من العلماء، ط دار المأمون للتراث بدمشق الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤م).
- [١٠٧] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- [١٠٨] حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومنتها واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية لعبد العزيز القارني، ط دار النشر الدولي بالرياض الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

[١٠٩] حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تصحيح وضبط محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

[خ]

[١١٠] الخصائص في النحو لأبي الفتح ابن جنى، تحقيق محمد علي النجار، ط عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

[د]

[١١١] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذاهب لابن فرحان المالكي ت د / محمد الأحمدى، دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة.

[١١٢] الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي بالتعاون مع مرجز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

[١١٣] الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ط دار الفنون بجدة.

[١١٤] الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق الشيخ / علي محمد معوض وزملائه، ط دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

[١١٥] دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ط دار الحديث بالقاهرة.

[١١٦] الدرّ الثبير والعذب النمير في شرح مشكلات، وحلّ مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، لعبد الواحد المالقي، تحقيق أحمد عبد الله المقرئ دار الفنون بجدة.

[١١٧] دلائل الإعجاز لعبد القادر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، ط مكتبة الحافجي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

[ر]

[١١٨] رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة للدكتور إسماعيل شعبان، ط دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

[١١٩] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، مراجعة محمد حسين العرب، ط المكتبة التجارية دار الفكر ببيروت (١٤١٧هـ).

[١٢٠] روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد لابن قدامة، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

[ز]

[١٢١] زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

[١٢٢] زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة عشر (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

[س]

[١٢٣] سنن أبي داود، مراجعة وضبط محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار إحياء التراث العربي يطلب من دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة.

[١٢٤] سنن ابن ماجه، تحقيق بشار عواد معروف، ط دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

[١٢٥] سنن سعيد بن منصور

[١٢٦] سنن النسائي، تصحيح الألباني، مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى للجديدة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

[١٢٧] سنن القراء ومناهج المجودين لعبد العزيز القارئ

[١٢٨] السنن الكبرى للبيهقي ط دار المعرفة (١٤١٣هـ -).

[١٢٩] سير أعلام النبهاء للحافظ الذهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملائه ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثامنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

[١٣٠] السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

[ش]

[١٣١] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ط مكتبة الجيل الجديد صنعاء (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

[١٣٢] شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

- [١٣٣] شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراذني مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، ط دار الكتب العلمية (١٣٩٥هـ).
- [١٣٤] شعب الإيمان في فضل في تنوير موضع القرآن للبيهقي.
- [١٣٥] شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية تأليف محمد خليل هراس، مراجعة عبد الرزاق عفيفي، تصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري، ط تحت إشراف رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض، الطبعة السادسة (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- [١٣٦] شرح العقيدة الطحاوية: تأليف القاضي علي بن علي أبي العز تحقيق د: عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- [١٣٧] شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي، ط دار عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
- [١٣٨] شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- [١٣٩] شرح النووي لصحيح مسلم لأبي زكريا النووي، ط مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

[ص]

- [١٤٠] صحيح البخاري لأبي عبد الله البخاري، ط دار إحياء التراث العربي.
- [١٤١] صحيح مسلم للإمام مسلم، ط دار العربية ببيروت.
- [١٤٢] صحيح الإمام مسلم: تلخيص أبي العباس القطراني، ط دار السلام، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- [١٤٣] الصحيح المسند من التفسير النبوي للقرآن الكريم، تأليف السيد إبراهيم بن أبو عمه، ط دار الصحافة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- [١٤٤] صفة الصفوة للحافظ ابن الجوزي صنع فهرسة عبد السلام محمد هارون، ط مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
- [١٤٥] الصحاح للجوهري.

[ط]

- [١٤٦] طبقات الحنابلة لأبي يعلى، ط دار المعرفة ببيروت عليه ذيل لابن رجب.
- [١٤٧] طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، ط دار المعارف ببيروت الطبعة الثانية.

[١٤٨] طبقات المفسرين للداودي مراجعة لجنة العلماء بإشراف الناشر، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

[١٤٩] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ) دار المعارف بمصر.

[١٥٠] طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح محمد الزغبى، ط مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

[ع]

[١٥١] العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لمحمد أحمد الفاسي، تحقيق فؤاد سيد، ط السنة المحمدية بالقاهرة (١٣٨٧هـ-).

[١٥٢] علل القراءات الأزهرين تحقيق نوال إبراهيم الحلوى، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

[١٥٣] العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأنصاري، تحقيق زهير زاهد، و خليل العطية، ط عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[١٥٤] العجائب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني، تحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمزلي، ط دار ابن حزم، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

[١٥٥] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم للسامين الحلبي، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية ببيروت (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

[١٥٦] عون المعبود في شرح سنن أبي داود لأبي الطيب شمس الحق، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

[غ]

[١٥٧] غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لابن العلاء الهمداني، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمجدة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

[١٥٨] الغاية في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق غياث الخباز، ط شركة العبيكان بالرياض (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- [١٥٩] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، ط دار الكتب العربية ببيروت.
- [١٦٠] غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ط دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- [١٦١] غريب الحديث لمحمد بن محمد الخطابي ، تحقيق عبد الطريم العزباوي ، ط مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مكة المكرمة ، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).
- [١٦٢] الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. محمد المختار العبيدي ، ط دار سخنون ، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- [١٦٣] غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين ، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- [١٦٤] غريب القرآن لابن قتيبة.

[ف]

- [١٦٥] فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر ، ط دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- [١٦٦] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ، ط عالم الكتب.
- [١٦٧] فتح المنان في نسخ القرآن ، تأليف د: علي حسن العريض ، ط مكتبة الخانجي بمصر الطبعة الأولى (١٩٧٣م).
- [١٦٨] فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي تحقيق جمال الدين محمد شرف ، ط دار الصحابة للتراث بطنطا الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
- [١٦٩] الفروق اللغوية لأبي الهلال العسكري ، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي ، ط دار الكتب العلمية ببيروت.
- [١٧٠] فصول في أصول التفسير تأليف د ، مساعد بن سليمان الطيار ، ط دار ابن الجوزي ، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- [١٧١] فضائل القرآن ومعالمه وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق مجموعة من العلماء ، ط دار ابن كثير بدمشق الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- [١٧٢] فضائل القرآن ومعالمه وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق أحمد بن عبد الواحد الحياطي ، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

- [١٧٣] فضائل القرآن لابن كثير، ط دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- [١٧٤] فنون الأفتان في عيون علوم القرآن لابن الجوزي، تحقيق د. حسن ضياء الدين عتر، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).
- [١٧٥] الفروع لابن مفلح
- [١٧٦] ظلال القرآن لسيد قطب، طبع دار الشروق.
- [١٧٧] في علوم القرآن مدخل دراسة وتحقيق: تأليف د. رزق الطويل، ط المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

[ق]

- [١٧٨] قاموس القرآن، أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم للدماغاني، ط دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة (١٩٩٥م).
- [١٧٩] القاموس المحيط للفيروز آبادي، تحقيق مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- [١٨٠] القراءات في نظرة المشرفين والملحدين للشيخ/عبد الفتاح القاضي، الناشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- [١٨١] القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة فكرة علوي بن محمد بن أحمد بلفقيه، ط دار المهاجر للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة.
- [١٨٢] القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: د. عبد الهادي الفضلي، ط دار القلم ببيروت (١٤٠٥هـ).
- [١٨٣] القراءات القرآنية في البحر المحيط: د. محمد أحمد خاطر، ط مكتبة نزار مصطفى الباز، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- [١٨٤] القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها: د. محمد علي الحسن، ط دار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- [١٨٥] القراءات وأثرها في التفسير لوالأحكام: د. عمر باز مول، ط دار الهجرة بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

- [١٨٦] القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والردّ عليه لمحمد عارف الهرري، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- [١٨٧] القواعد والإشارات في أصول القراءات للحموي، تحقيق د. عبد الكريم بكار، ط دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- [١٨٨] قواعد الترجيح عند المفسرين: د. حسين علي الحربي، ط دار القاسم، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- [١٨٩] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- [١٩٠] قواعد في علوم الحديث لفظر أحمد العثماني الثمانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط شركة العبيكان بالرياض، الطبعة الخامسة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

[ك]

- [١٩١] كتاب سيويه لعمر بن قنبر سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة، يطلب دار الكتب العلمية ببيروت.
- [١٩٢] كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط دار المعارف، الطبعة الثانية.
- [١٩٣] الكامل في التاريخ: لعزّ الدين ابن الأثير، ط دار صادر ببيروت (١٩٦٥م).
- كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- [١٩٥] كتاب الفقه على المذاهب الأربعة تأليف عبد الرحمن الجزري، ط دار الريان للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).
- [١٩٦] كتاب المصاحف لابن أبي داود، ط دار الكتب العلمية ببيروت الأولى (١٤٠٥هـ).
- [١٩٧] كتاب المصاحف لابن أبي داود، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظن ط دار البشائر الإسلامية ببيروت الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- [١٩٨] كتاب معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط دار الشروق بجدة، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

- [١٩٩] كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلية للسخاوي، تحقيق: د مولاي محمد الإدريسي الطاهرين
مكتبة الرشيد بالرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- [٢٠٠] الكشاف عن حقائق النزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ط دار الفكر.
- [٢٠١] الكشاف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين
رمضان، ط مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- [٢٠٢] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، ط مؤسسة الرسالة
بيروت الطبعة الثانية (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- [٢٠٣] الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن للمطيعي ط دار الرائد العربي بيروت
١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- [٢٠٤] كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني للجعبري، تحقيق أحمد الزبيدي، ط
وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب.
- [٢٠٥] الكامل في القراءات الخمسين لأبي القاسم الهذلي مخطوط نسخة مصورة.

[ل]

- [٢٠٦] لسان العرب لابن منظور الأفريقي، دار المعارف.
- [٢٠٧] لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق عامر السيد عثمان
وزميله، ط لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة (١٣٩٢هـ).
- [٢٠٨] لمحات في علوم القرآن تأليف: د. لطفى الصباغ، ط المكتب الإسلامي، الطبعة
الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[م]

- [٢٠٩] مباحث في علوم القرآن: د. صبح الصالح، ط دار القلم للملايين، بيروت الطبعة السابعة
عشر (١٩٨٨م).
- [٢١٠] مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان، ط مكتبة المعارف بالرياض الطبعة
الثامنة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- [٢٢١] المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ت سبيع حمزة مكى ط دار القبلة للثقافة
الإسلامية بمجدة الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

[٢١٢] مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

[٢١٣] مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط دار عالم الكتب (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

[٢١٤] المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لمحمد بن أبي بكر الأصبهاني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ط دار المدني بمكة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[٢١٥] المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لمحمد بن أبي بكر الأصبهاني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، ط جامعة أم القرى بمكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[٢١٦] محاسن التأويل (تفسير القاسمي) لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دار إحياء الكتب التجارية.

[٢١٧] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزملانه، ط دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

[٢١٨] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

[٢١٩] المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، تحقيق عزة حسن "دار الفكر بدمشق الطبعة الثانية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

[٢٢٠] مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ط دار الهجرة عني بنشره ج برجستراسر.

[٢٢١] مختصر تاريخ دمشق.

[٢٢٢] المخصص لعلي بن إسماعيل بن سيدة، مصورة عن طبعة بولاق، مركز الموسوعات العلمية بيروت.

[٢٢٣] مدارس النقد الأدبي الحديث للدكتور محمد عبدالنعم خطاجي.

[٢٢٤] مدخل نقدي لدراسة الفلسفة تأليف د. محمد عبد الله الشراقوي، ط دار الجيل ببيروت الطبعة الثانية (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

[٢٢٥] المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبي شهبه، ط دار اللواء، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

- [٢٢٦٦] مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، ط مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
- [٢٢٦٧] مراتب النحويين للزبيدي
- [٢٢٦٨] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة، تحقيق وليد الطبطبائي، ط مكتبة الإمام الذهبي بالكويت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- [٢٢٦٩] الزهر في اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الجيل ببيروت دار الفكر.
- [٢٣٠] مسند الإمام أحمد، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف د. عبد الله التركي، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
- [٢٣١] مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، ط دار الثقافة العربية بدمشق (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- [٢٣٢] المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية ببيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- [٢٣٣] المصنف في الحديث والآثار لابن أبي شيبة، ط الدار السلفية، الهند بومباي، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ).
- [٢٣٤] معالم التنزيل في التفسير والتأويل (تفسير البغوي)، الطبعة الثانية.
- [٢٣٥] معالم التنزيل في التفسير والتأويل (تفسير البغوي)، تحقيق عبد الله النمر وزميليه، ط دار طيبة بالرياض (١٤١١هـ).
- [٢٣٦] معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط دار عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- [٢٣٧] معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ط دار السرور.
- [٢٣٨] معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. عبد الأمير أمين الورد، ط عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- [٢٣٩] معاني القرآن الكريم للنحاس، تحقيق الشيخ / محمد علي الصابوني، ط جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

- [٢٤٠] معاني القرآن للكسائي، تحقيق عيسى شحاتة عيسى، ط دار قباء بالقاهرة.
- [٢٤١] المعجزة الكبرى لمحمد أبوزهرة، ط دار الفكر العربي.
- [٢٤٢] معجم البلدان لياقوت الحموي، ط دار صادر بيروت.
- [٢٤٣] معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة دار الفكر.
- [٢٤٤] معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات للدكتور إبراهيم الدوسري، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- [٢٤٥] معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط دار الجليل ببيروت الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- [٢٤٦] المعجم الوسيط، قام بإخراجه مجموعة من العلماء، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون، ط المكتبة العربية بطهران.
- [٢٤٧] المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- [٢٤٨] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للحافظ الذهبي ت شعيب الأرناؤوط وزملائه، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- [٢٤٩] مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد عبد حمد الله، ط دار الفكر، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- [٢٥٠] المغنى في الفقه لابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، ط دار هجر، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- [٢٥١] المغنى في الضعفاء للحافظ الذهبي تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- [٢٥٢] مفتاح كنوز السنة، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار الحديث بالقاهرة.
- [٢٥٣] المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، ط دار المعرفة ببيروت (١٣٧٦هـ-١٩٥٦م).
- [٢٥٤] مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- [٢٥٥] مقدمة الصحاح، تأليف الشيخ أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين، ببيروت الطبعة الأولى.

- [٢٥٦] مقدمتان في علوم القرآن، أثر جفري.
- [٢٥٧] المقتضب في النحو لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد السلام هارون.
- [٢٥٨] المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط لأبي عمرو الداني، تحقيق أحمد دهمان، ط دار الفكر بدمشق.
- [٢٥٩] المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف لابن قدامة، تحقيق د عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، ط دار هجر، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- [٢٦٠] المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو الداني، تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- [٢٦١] ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتأويل في توجيه المشابه اللفظ من أي التنزيل لابن الزبير الغرناطي، تحقيق سعيد الفلاح، ط دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- [٢٦٢] مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد الله التركي، ط دار هجر، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ).
- [٢٦٣] مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- [٢٦٤] منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن أجزري، إعتناء علي محمد العمراني، ط دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
- [٢٦٥] المنتهى في القراءات الخمسة عشر لأبي الفضل الخزامي، تحقيق محمد شفاعت رباني رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- [٢٦٦] منهج النقد في علوم الحديث، دنور الدين عتر، ط دار الفكر، الطبعة الثالثة (١٤٠١-١٩٨١م).
- [٢٦٧] المنهاج في الحكم على القراءات: تأليف د. إبراهيم الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع.
- [٢٦٨] موطأ الإمام مالك، تعليق وتحقيق د. تقي الدين الندوي، ط دار السنة والسيرة بومباي دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

[٢٦٦٩] موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة: تأليف محمد السيد أحمد عزوز، ط عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

[٢٧٠٠] الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، ط الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمكة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

[٢٧١١] الموسوعة النحوية الصرفية للشيخ يوسف المطوع.

[٢٧٢٢] ميزان الاعتدال في نقد الرجال للمحافظ الذهبي ت علي محمد البجاري دار المعرفة بيروت.

[ن]

[٢٧٣٣] النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن: تأليف د. محمد عبد الله دراز، ط دار القلم بالكويت، الطبعة الثالثة (١٩٨٨م).

[٢٧٤٤] ناسخ القرآن ومنسوخه (نواسخ القرآن) لابن الجوزي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠).

[٢٧٥٥] الناسخ والمنسوخ في القرآن وما فيه من الفرائض والسنن لأبي عبيد، تحقيق محمد المديفر، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

[٢٧٦٦] نزول القرآن على سبعة أحرف للشيخ مناع القطان، ط مكتبة وهبة بالقاهرة (١٤١١هـ-١٩٩١م).

[٢٧٧٧] النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، ط دار الكتب العلمية بيروت.

[٢٧٨٨] نحو القراء الكوفيين، تأليف خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

[٢٧٩٩] النكت والعيون (تفسير الماوردي) لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، مراجعة وتعليق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط مكتبة المؤيد بالرياض، ط دار الكتب العلمية مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

[٢٨٠٠] نكت الانتصار.

[٢٨١١] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي.

[٢٨٢] نوادير الأصول في معرفة أحاديث الرسول، تأليف أبي عبد الله محمد الحكيم الترمذي، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وزميله، دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

[و]

[٢٨٣] الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي، دار مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).

[٢٨٤] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، ط دار صادر بيروت دار الثقافة.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

| الصفحة | الموضوع |
|---------------------|---|
| ٥ | تقديم |
| ٧ | المقدمة |
| ٣٠-١٥ | التمهيد |
| ١٧ | أولاً: النقد لغة |
| ٢٠ | ثانياً: النقد في الاصطلاح |
| ٢٥ | ثالثاً: أسباب نقد القراءات |
| الباب الأول | |
| ١٨٦-٣١ | قواعد نقد القراءات في عهد النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين |
| الفصل الأول | |
| ٨٨-٣٣ | قواعد نقد القراءات في عهد النبي ﷺ |
| ٣٥ | المبحث الأول: خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن |
| ٦١ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة ما تلقاها الصحابة عن النبي ﷺ |
| ٧٤ | المبحث الثالث: ما كان منسوخاً تلاوة |
| الفصل الثاني | |
| ١٤٨-٨٩ | قواعد نقد القراءات في عهد الصحابة |
| ٩١ | المبحث الأول: مخالفة القراءة للغة قريش |
| ٩٩ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً |
| ١١١ | المبحث الثالث: مخالفة القراءة للعرضة الأخيرة |
| ١١٩ | المبحث الرابع: مخالفة القراءة لرسم المصحف |
| ١٣٦ | المبحث الخامس: مخالفة القراءة للمعنى الظاهر |
| الفصل الثالث | |
| ١٨٦-١٤٩ | قواعد نقد القراءات في عهد التابعين |
| ١٥١ | المبحث الأول: مخالفة القراءة للسنة المتبعة في القراءة |

| الصفحة | الموضوع |
|---------------------|--|
| ١٦٢ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة للقواعد اللغوية |
| الباب الثاني | |
| ٣٦٢، ١٨٧ | قواعد نقد القراءات عند العلماء |
| الفصل الأول | |
| ٢٨٨-١٨٩ | قواعد نقد القراءات المتعلقة بالسند |
| ١٩١ | المبحث الأول: ضعف الرواة والطرق |
| ٢٣٧ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة للأثر |
| ٢٥٢ | المبحث الثالث: عدم شهرة القارئ بالإقراء |
| ٢٥٨ | المبحث الرابع: انفراد القارئ وشذوذه |
| ٢٦٨ | المبحث الخامس: مخالفة القارئ لما استقرّ عليه رأي المحققين |
| ٢٨٠ | المبحث السادس: ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية |
| الفصل الثاني | |
| ٣١٦-٢٨٩ | قواعد نقد القراءات المتعلقة بالرسم |
| ٢٩١ | المبحث الأول: مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار |
| ٣٠١ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار |
| ٣٠٩ | المبحث الثالث: مخالفة القراءة الرسم تحقيقاً |
| الفصل الثالث | |
| ٣٦٢-٣١٧ | قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة |
| ٣١٩ | المبحث الأول: مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة |
| ٣٢٥ | المبحث الثاني: مخالفة القراءة القواعد النحوية |
| ٣٤٢ | المبحث الثالث: مخالفة القراءة القواعد الصرفية |
| ٣٥١ | المبحث الرابع: مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم. |

الصفحة

الموضوع

الباب الثالث

٥٧٠-٣٦٣

موقف العلماء من نقد القراءات

الفصل الأول

٤٣٤-٣٦٥

أشهر الأئمة النقاد من العلماء.

٣٦٧ المبحث الأول: النقاد من أهل الاختيار

٣٨٤ المبحث الثاني: النقاد من أهل الأداء

٤٠٠ المبحث الثالث: النقاد من المفسرين

٤١٨ المبحث الرابع: النقاد من المحدثين

٤٢٣ المبحث الخامس: النقاد من الفقهاء

٤٢٦ المبحث السادس: النقاد من اللغويين

الفصل الثاني

٥٢٢-٤٣٥

أشهر الكتب التي عنيت بنقد القراءات، وموقف العلماء منها.

٤٣٧ المبحث الأول: كتب القراءات التي عنيت بالأسانيد

٤٥٨ المبحث الثاني: كتب توجيه القراءات

٤٨١ المبحث الثالث: كتب معاني القرآن

٤٩٤ المبحث الرابع: كتب التفسير

٥٠٠ المبحث الخامس: كتب علوم القرآن

٥١٢ المبحث السادس: كتب اللغة

الفصل الثالث

٥٧٠-٥٢٣

مصطلحات العلماء في نقد القراءات

٥٢٥ المبحث الأول: مصطلحات ردّ القراءات

٥٤٤ المبحث الثاني: مصطلحات تضعيف القراءات

٥٥٠ المبحث الثالث: مصطلحات اختيار القراءات

٥٦١ المبحث الرابع: مصطلحات ترجيح القراءات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٥٧١ | الخاتمة: فيها أهمّ نتائج البحث، وتوصياته |
| ٥٨٧ | الفهارس العامة |
| ٥٨٩ | فهرس الآيات |
| ٦٠٦ | فهرس القراءات الصحيحة |
| ٦١٦ | فهرس القراءات الشاذة |
| ٦٢٢ | فهرس الأحاديث النبوية |
| ٦٢٤ | فهرس الآثار |
| ٦٢٧ | فهرس الألفاظ الغريبة |
| ٦٢٨ | فهرس الآيات الشعرية |
| ٦٣٠ | فهرس الأماكن والبلدان |
| ٦٣١ | فهرس الأعلام |
| ٦٤٧ | ثبت المصادر والمراجع |
| ٦٦٩ | فهرس الموضوعات |

من إصدارات الدار

بالتعاون مع الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

أولاً: سلسلة (البحر) العلمية (الكلمة):

- [١] إقراء القرآن - الكريم شروطه وضوابطه د. محمد بن فوزان العمر
- [٢] هارون بن موسى الأعمور، منزلته وآثاره في علم القراءات د. ناصر بن محمد المنيع
- [٣] الحروف في القرآن الكريم - أنواعها ويلاغتها د. عبدالعزيز بن صالح العمار
- [٤] آيات التحدي في القرآن الكريم - الدلالة والإيحاء د. عبدالعزيز بن صالح العمار
- [٥] أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، للعلامة أحمد بن علي الحنفي
دراسة وتحقيق: د. أمين محمد أحمد الشيخ الشنقيطي
- [٦] مفردة يعقوب، للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني
دراسة وتحقيق: د. حسين بن محمد العواجي
- [٧] مقدمة الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (ت ٤٢٧هـ)
دراسة وتحقيق: د. خالد بن عون العنزي
- [٨] التنزيل وترتيبه لأبي القاسم الحسن النيسابوري (ت ٤٠٦هـ)
دراسة وتحقيق: د. نورة بنت عبدالله الورثان
- [٩] العلامة الحسن عاكش الضمدي، ومنهجه في التفسير في (فتح المنان بتفسير القرآن)
د. عيسى بن ناصر الدريبي

ثانياً: سلسلة (المرآة) العلمية:

- [١] قواعد نقد القراءات د. عبد الباقي بن عبد الرحمن سيبي
- [٢] مباحث التفسير لأبي العباس الرازي د. حاتم بن عابد القرشي
- [٣] تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان لابن الجزري أحمد بن حمود الرويثي
- [٤] ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة غانم بن عبد الله الغانم
- [٤] أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير د. عطية بن نوري الفقيهيه
- [٥] جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد د. محمد إلياس أنور
- [٦] نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن للسمرقندي د. محمد بن مصطفى السيد
- [٧] غيث النفع في القراءات السبع، لأبي الحسن الصفاقسي د. سالم بن غرم الله الزهراني

